

الإكلیل في اجتناب الشرير

تأليف الإمام

جلال الدين عبد الرحمن بن

أبي بكر الشوطي

المتوفى ٩١١ هـ

راحمه وأشرق على تحقيقه

أبو عبد الله مصطفى بن القدي

طبع لأول مرة على نسختين خطيتين

تحقيق

عادل شوشة

مكتبة فياض



١٤٢٠

الإكليلُ
في
استنباط التَّزْيِيلِ

حَقَّقُوا الطَّبْعَ كُفُوفَةً

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

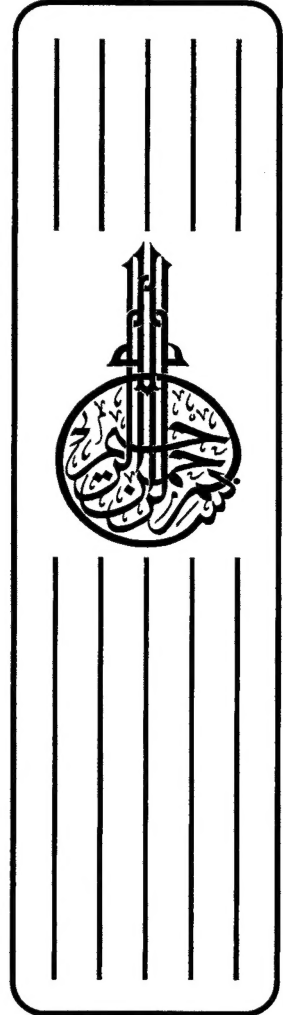
رقم الإيداع : ٢٥٩١ / ٢٠١٠

الناشر
مكتبة
الشيخ
عبد
الهادي

المنصورة - عزبة عقل - شارع عبد الهادي

ت : ٠٥٠٢٣٧٥٩٤٣

فاكس : ٠٥٠٢٢٦٧٣٩٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد :

فهذا كتاب الإكليل للإمام السيوطي - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - قام بتخريج الأحاديث الواردة فيه وكذا الآثار والحكم عليها بما تستحقه صحة وضعفًا أخى في الله / عادل شوشة - حفظه الله تعالى وسدده - وقد أتقن العمل إلى حدٍّ كبير - بارك الله فيه - وقد قمت بمراجعة عمله فألفيته والله الحمد موفقًا وأشرت إليه بما أراه من ملاحظات .

هذا ، وعن متن الكتاب وما ورد فيه فلم يتعقب كثيرًا أعني الاستنباطات التي أوردها السيوطي رحمه الله فمنها استنباطات نافعة ومفيدة جدًا ، ومنها أيضًا ما هو غريب ولا يُقرّ عليه قائله ، ومنها ما دون ذلك ، ومن الذي لا يقر عليه قائله ما ذكر عن إبراهيم النخعي رحمه الله حيث استدل بقوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ الآية [البقرة: ٧٩] على تحريم أخذ الأجر على كتابة القرآن وهذا في الحقيقة استدلال غريب وبعيد لا يوافق عليه ونحوه كثير ، وعلى كل حال فالكتاب مفيد وتافع جزى الله كاتبه ومحققه خيرًا وكذا ناشره .

وأسأل الله أن ينفع به وبأخي عادل شوشة وبإخواني أصحاب مكتبة فياض الإسلام والمسلمين .

هذا وصلّ اللهم على نبينا محمد وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

أبو عبد الله مصطفى بن العدوي

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ١٠٢]

﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

[النساء: ١]

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٦٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] .

أما بعد :

فبين أيدينا كتاب نافع جليل القدر من كتب علوم القرآن ألا وهو كتاب «الإكليل في استنباط التنزيل» للإمام العلامة جلال الدين السيوطي رحمته الله وهو كتاب نافع فريد في بابيه فيه بيان الأحكام والمعاني المستنبطة من القرآن العظيم تناول فيه المؤلف جُلَّ الآيات التي استدلل بها الفقهاء والأصوليون وأصحاب المقالات والعقائد واللغويون والتي فيها إشارة إلى مختلف المعارف والحرف والصناعات وغير ذلك بأسلوب مختصر بليغ جمع بين الشمول والإيجاز ليدل على أن القرآن شامل لكل شيء مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي أَلِكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] كما قال المصنف في كتابه : «الإتقان» عند حديثه عن العلوم المستنبطة من القرآن : وقد أفرد الناس كتباً فيما تضمنه القرآن من الأحكام كالقاضي إسماعيل ، وبكر بن العلاء ، وأبي بكر الرازي ، وإلكيا المهراسي ، وأبي بكر بن العربي ، وعبد المنعم بن الفرس ، وابن خويز منداد ، وأفرد آخرون كتباً

فيما تضمنه من علم الباطن، وأفرد ابن برجان كتابًا فيما تضمنه من معاضدة الأحاديث، وقد ألفت كتابًا سمّيته «الإكليل في استنباط التنزيل» ذكرت فيه كل ما استنبط منه من مسألة فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضًا مما سوى ذلك، كثير الفائدة، جم العائدة، يجري مجرى الشرح لما أجملته في هذا النوع، فليراجعه من أراد الوقوف عليه اهـ^(١).

وقد كلل المصنف استنباطاته بكم كبير من الأحاديث والآثار تزيد على ألف وثلاثمائة وستين أثرًا، وذكر كليات وقواعد في الفقه والأصول واللغة والطب وغير ذلك من العلوم، ونهل ممن سبقوه بالتأليف في هذا الفن؛ فنقل الكثير من الاستنباطات الواردة في كتب أحكام القرآن ككتاب «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي و«أحكام القرآن» لبكر بن العلاء و«أحكام القرآن» للجصاص ويعبر عنه في كتابه بقوله: قال الرازي، وكتاب «أحكام القرآن» لإلكيا الهراسي، و«أحكام القرآن» لابن العربي، و«أحكام القرآن» لابن الفرس، فضلًا عما نقله من كتب الحديث والتفسير والناسخ والمنسوخ وأضاف الكثير من الاستنباطات التي فتح الله بها له، فله دره من إمام متقن بارع متفنن ورحمه الله رحمة واسعة وسائر علماء المسلمين.



عملي في الكتاب

١- مقارنة المطبوع^(١) على عدة نسخ منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع ، فقد حصلت على نسختين خطيتين الأولى : مصورة عن نسخة مكتبة الأزهر وهي من محفوظات الأزهرية برقم : ٣٣٠٠١٠ وتقع هذه النسخة في ١٦٤ ورقة وفي كل ورقة ٢١ سطرا وناسخها السيد محمد علي يس ورمزت لها بـ (أ) والثانية : عن نسخة دار العلوم لندوة العلماء بلكناو وهي من محفوظات الجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم ٧ : تفسير وعلوم القرآن وتقع هذه النسخة في ٦٣ ورقة في كل ورقة ٢١ سطرا ورمزت لها بـ (ب) وقد ظهر لي بعض الملاحظات أثناء مقارنة النسختين مع هذا المطبوع الذي رمزت له بـ (ط) من أهمها :

أ- المطبوع (ط) فيه أخطاء كثيرة في الآيات القرآنية وبه سقط مؤثر وتصحيح كثير سيما في أسماء الأشخاص.

ب- نسخة (ب) فروقها أخطاء فهي أكثر أخطاء من غيرها.

ج- يبدو أن ناسخ نسخة (أ) كان يكتب الآيات من حفظه ويظهر ذلك من الأخطاء الواردة في بعض الآيات والتي هي أخطاء حفظ .

د- المطبوع (ط) لم يميز الكثير من الآيات القرآنية وجعلها مدرجة في الكلام.

هـ- نسخة (أ) تكتب بعض الكلمات بطريقة مخصوصة مخالفة للمتعارف عليه الآن مثل (وطء) تكتب فيها : وطئ ، ورضا تكتب فيها : رضى ومثل هذا لم أثبتة في الفروق ؛ لأنه اصطلاح إملائي .

٢- كما قابلت نص الكتاب على مطبوع دار الأندلس الخضراء وهي أفضل مطبوع للكتاب وقد اعتمدت زيادة على ما ذكر على مصورة النسخة المحفوظة

(١) أعني مطبوعة دار الكتب العلمية ورمزت لها بـ (ط) .

بالأسكريال والمحفوظة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وعلى مطبوع دار الكتاب العربي بالقاهرة بتصحيح أبي الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري ورمزت لها بـ (ج) وبذلك تكون هذه الطبعة قد قوبلت على كل ما سبقها من الطبعات بفضل الله جل وعلا .

٣- تخريج الآيات القرآنية .

٣- تخريج الأحاديث النبوية والحكم عليها بما تستحقه صحة أو ضعفا ومقارنة الألفاظ التي أوردها المؤلف رحمه الله بالألفاظ الواردة في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وتبيين الفروق إن وجدت .

٤- خرجت الآثار^(١) التي أوردها المؤلف وحكمت على أسانيدها .

٥- تبين أهم المفردات المشككة والغريبة .

٦- علقت على المواطن التي تحتاج إلى تعليق وتوضيح بطريقة مختصرة وكذلك على الأقوال التي فيها مخالفة صريحة .

٧- كتبت ترجمة موجزة لمؤلف الكتاب رحمه الله تعالى رحمة واسعة وسائر علماء المسلمين .

وأسأل الله جل في علاه أن ينفعنا بهذا الكتاب النافع الفريد وأن يرحم مؤلفه رحمة واسعة وسائر علماء المسلمين وأن يجزل المثوبة لمؤلفه ومحققه وناشره وقارئه إنه سميع مجيب .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وكتبه

أبو عبد الرحمن

عادل شوشة

مصر - المنصورة

(١) إلا النزر اليسير الذي لم أقف على إسناده من تفردات ابن أبي حاتم المفقودة في المطبوع.

صورة الغلاف من أ

الحمد لله وحده

عن خط

الكتاب ومطبعة

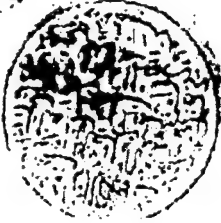
١٧٨٥

ص

١٧٨٥

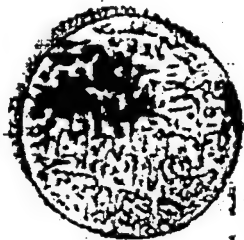
ع

ت



هذه آيات الأكل
في سنن أبي التمر
للإمام السيوطي
رحمة الله
عليه

السيوطي هو الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر اللؤلؤي



صورة اللوحة الأولى من أ



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب نبيا لكل شيء
وجعله شفا لكل شيء وعهدى لكل شيء والصلاة والسلام على نبينا
المعروف من أنشرف قبيلة وأكرم حي وعليه وصحبه الجاهل والمؤمن
وأول ضاح إلى في وعده فقد قال الله تعالى وأولنا إليك الكتاب
نبينا لكل شيء وقال ما فطنا في الكتاب من شيء وقال صلى الله عليه
وسلم ستكون من عدي فتن وما ألحق منها قال كتاب الله فيه نبأ
ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم أخرجكم الترمذي وقال سعيد بن
مصور في سنة خرج من معاوية عن أبي إسحاق عن حماد بن ابن
مسعود رضي الله عنه قال من أراد العلم فعليه بالقرآن وإن فيه
خبر الأولين والآخرين فكل البيهقي أراد به أصول العلم وقال
الحسن البصري أنزل الله مائة وأربع كتب بوضع علوم بها أربعة
القرآن والأخبار والأنوار والقرآن ثم بوضع علوم الثلاثة للقرآن
ثم بوضع علوم القرآن للمصل ثم بوضع علوم الفقه فاحتمل الكتاب
فهر علم نفسه ما كان علم نفسه جميع الكتب المنزلة أخرجها
البيهقي في الشعب وقال الأمام الشافعي رضي الله عنه جميع ما نقله
الآلة شرح السنة وجميع السنة شرح للقرآن وقال بعض السلف ما صفت

حديثنا

حديثنا الثالث لما به من كتاب الله وقال سعيد بن جبيل بلقي
حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه الأوجهات
معه أنه في كتاب الله أخرج ابن أبي حاتم وقال ابن مسعود
رضي الله عنه أنزل في القرآن كل علم ودين لنا فيه كل شيء ولكن علما
يقصر عما بين لنا في القرآن أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم
وأخرج أبو الشيخ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إن الله لم يجعل قبلا لأفضل الذرة والحكمة والعبادة وقال
الشافعي أيعني ليست تزل بأحد في الدين نازلة إلا في كتاب الله
الدليل على سبيل الهدى فيها فإن قيل من الأحكام ما ثبتت بهذا
بالسنة فلماذا ذلك ما خرد من كتاب الله في الحقيقة لأن كتاب الله
أوجب علينا الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا الأخذ
بقوله وقال الشافعي مرة يمكنه سلوفي عاشتم أخبركم عنه من
كتاب الله فعيل له ما نقول في الحرم يقتل الزبور فقال
بسم الله الرحمن الرحيم قال تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا وحديثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن حمير
عن أبي هريرة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال اقتدوا بالليل من بعدي أبي بكر وعمر وحديثنا
سفيان بن مسعود بن كداح عن قيس بن مسلم عن طارق
ابن شهاب عن عمر بن الخطاب أمر يقتل الحرم الزبور وروى
الحارثي عن ابن مسعود قال لعن الله الواشحات والتمسحات والجمعات
والمسلمات للحسن المغيرات لخلق الله فقالت له امرأة في ذلك

صورة اللوحة الثانية من أ

فقال وعلى الذين من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
في كتاب الله فقال لقد قرأت ما بين الودحين فما وجدت
فيه ما تقول قال لن قرأت عليه وحيدته اما قرأت وما التاكر
الرسول فخذوه واما انكم عنه فانهم قالت بلى كل ذلك قد
نعمه وقد اوجيان ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نبى
نور في القرآن او بعد اسله قريبا بعد فهمه من فهم وعي
عنه من عي وحسن الحكم او قضى به وقال فيهم ما من
شيء الا يمكن استخراج احد من القرآن من نبي الله حتى ان
بعضهم استنبط علم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين
من قوله في سورة النافين ولين يوحى الله نفسا اذا جاء
احكامها فها راس ثلاث وستين سورة وفيها النفاين
ليعلم النفاين في فخذ وقال المصنف جمع القرآن وعلم الاولين
والاخرين بحيث لم يحيط به علما حقيقة الا لتكلم به ثم رسول
الله صلى الله عليه وسلم استأثر به سبحانه ثم وقف عند
معظم ذلك سادات الصحابة واعلامهم مثل الخلفاء الاربعة
وابن مسعود وابن عباس حتى قال لو ضاع على عقل ابيور لو جده
في كتاب الله ثم ورث عنهم التابعون باحسان ثم تفرقت
الحرم وتفرقت الغزائم ونفا الالعلم وضعوا لعمول ما حمله
الصحابة والتابعين من علومه وسائر فنه فوعوا علومه
وقامة كل طائفة فغن من فنه فاعتنى قوم بفصل ذات
وتحريم كلياته ومعرفة خارج حرومه وعدد ما عدو كلياتها

والدابة

واياته وسوره واحزابها وانصافه وادبائه وعدد سجدهاته
والتعليم عند كل عشر آيات الا غير ذلك من حصر الكلمات
المشابهة والآيات المتشابهة من غير تعرض لمخايه ولان ذلك
لما اورد فيه فسمى التراتل واعتنى الخفاة بالمعرب منه والمبني
من الاسماء والافعال والحرون العاملة وغيرها وادرس
الكلام في الاسماء وقابها وفردب الافعال والادب والمفرد
ورسم خط الكلمات وجمع ما يتعلق به حتى بعضهم اعرب
مشكله وبعضهم اعرب كبره واعتنى المتسرون بالظاهر فوجدوا
منه لفظا يدل على معنى واحد ولفظا يدل على معنيين
ولفظا يدل على اكثر من واحد والاول على حكمه واخرها
معنى الخفي منه وخاضوا في ترجيح احد احتمالات ذى
المعنيين والمخاف واعمل كل منهم نكح وقال بما المشاهير لفظ
واعنى الاصوليون بما فيه من الادلة القطعية والشواهد
الاصليه والتفسيرية مثل قوله لو كان فيهم ما اله الا الله
لفسه تالى غير ذلك من الآيات الكثيرة فاستنبطوا منها
أدلة على وحدانية الله ووجوده وبقائه وقدمه وتقدمه
وعليه وتزويده من ما لا يليق به وسموا هذه العلوم باصول
الدين وطلعت طائفة منهم معاني خطابه فزات منها ما يفتنى
البحر ومنها ما يتفق الخوض الى غير ذلك فاستنبطوا منه
احكام اللغات من الحقيقة والمجاز وتكموا في التخصيص
والاظهار والنقص والظاهر والمبهم والحكم والمشا به والامر

صورة اللوحة الأخيرة من أ

قوله تعالى سيعلى ناراً ذات لهب اخرج ابن ابي حاتم
عن الحسن انه سئل عن ابي لهب هل لا يستطيع ان
لا يعلى هذه النار فقال لا والله ما كان يستطيع
ان لا يصلاها وقال في كتاب الله من قبل ان يخلق
ابو لهب وابوه قوله تعالى وامرته استدل به الشافعي
على صحة انكح الكفار قوله تعالى حالة الملب ضريح
الحسن وعنه بالقيمة ابن ابي حاتم واخرج عن ابن
زيد وغيره انها كانت تاتي بالشوكا تطرحه بالليل
في الطريق وكذا اخرج ابن جرير عن ابن عباس والضحك
منهم منه ان من شعب الايمان اماطة الاذى عن الطريق
لانه تعالى عد منكم من خصال الكفر وما زلت انص
من استخراج هذه النسخة من القرآن حتى طهرتها بهاها
سورة الاخلاص

فيها الرد على اليهود والنصارى والمجوس من المشركين
والمجسمه والمسيحية والمجوليه والاتحاديه وجميع الاديان
اباطلة سورة الفلق

قوله تعالى من شر ما خلق فيه رد على من قال ان
الله تعالى لم يخلق الشر قوله تعالى من شر عاصق
اذا رتب قال صلى الله عليه وسلم هو القرآن اذا طلع
اخرجه الترمذي وغيره وقال الزهري الشمس اذا
غربت وقال الضحاك الليل اذا دخل وقال عطية اذا
ذهب

ذهب وقال ابو هريرة الكوكب وقال ابن زيد
الزبريا اذا سقطت كان الاسقام والطواعين تكثر
عند قومها وتفرع عند علومها اخرجها كلها ابن ابي
حاتم فقيه على قول ابن زيد اصل من اصول الطب
وكذا على قول الزكركي اذا قام قوله تعالى ومن
شر حاسد اذا حسد قال ابن عباس وعطى
من نفس ابن ادم وعينه اخرج ابن ابي حاتم فقيه
ان العين حق وفي السورة استحباب التعوذ من
ما ذكر فيها سورة الناس

فيها ذم الوسواس وذم الاستغلاظة وانت
للان شياطين يستعاذ من شرهم كان
للجن شياطين يستعاذ منهم نسال الله
تعالى السلامة من شر الانس

والجن والتوفيق للعمل
الصالح عند ذكره
امين والحمد لله



الاعمال وطاهر
على شيخنا
والرحمة
وسلم

ولان الفريخ من كتابه في يوم ٢٠ سنة خلت من شهر شعبان سنة
من نسخته بها تعريف تاريخ كتابها بكتابه من كتابه وراق القلم الاثر
كتبه زابا ادهام العربي السيد محمد علي بن شرفه له ذنوبه والناجدين

صورة الغلاف من ب

جامعہ اسلامیہ اسلامیہ

قِسْرَ تَصْوِيرِ الْمَخْطُوطَاتِ

الف سائین

الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة

الرقم :	٢	تاريخ التصوير :	١٥/١/١٩٤٠
العنوان :	الأكيل في احتياط التزويد		
المؤلف :	جلال الدين السوطي		
الن :	تفسير وطيم القرآن	الاوراق :	٢٣
الناشر :	عبدل حميد خان	تاريخه :	١٢١٢هـ
المصدر :	مكتبة دار العلوم لثقة العلماء بلكار		

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

نقد از حسن قیصر علی شریعتی

بسم الله الرحمن الرحيم

درین قسم تقسیم نمودن آموخته ها را می توان به روش های زیر تقسیم کرد:

فصل في معرفة الزوائد

مجلسین

مع انقباض الام السقيمة كمنزلق الف والحوال والامنة الامامية الى اعظم الامكنة فك في سنة ١٢٠٠ الهجرية خاضعوا

ترجمة موجزة للإمام السيوطي رحمه الله (١)

لقد أعاننا الإمام السيوطي في معرفة سيرة حياته وشيوخه ومؤلفاته، إذ ترجم لنفسه في كتابه حُسن المحاضرة، عند الكلام على من كان بمصر من الأئمة المجتهدين. قال: « وإنا ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي، فقلّ أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه ... » .

حياته وشيوخه:

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين ... الخضيرى الأسوطى الشافعى.

نسب إلى أسوط، مدينة معروفة بمصر. وأما نسبة «الخضيرى» فيرجح السيوطى أنها نسبة إلى محلة ببغداد، وقد قيل: إن جدّه الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق.

ولد السيوطى بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ وتوفي والده سنة ٨٥٥هـ وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر، وكان قد وصل في حفظ القرآن الكريم إلى سورة التحريم، فنشأ يتيمًا، وأسندت وصايته إلى جماعة منهم كمال الدين بن الهمام.

حفظ القرآن الكريم وله دون ثمانى سنين، ثم حفظ العمدة، ومنهاج الفقه

(١) وقد ترجم للإمام السيوطى في العديد من مؤلفاته المطبوعة وقد ترجم لنفسه ترجمة وافية لمن أراد التوسع في ذلك في كتابه «حسن المحاضرة» و كتابه «التحدث بنعمة الله» لذا اكتفيت هنا بكتابة كلمات موجزة من ترجمته

والأصول ، وألفية ابن مالك .

وشرع يشتغل بالعلم من مستهل سنة ٨٦٤ هـ فلزم كثيرًا من شيوخ عصره ، وأجيز بتدريس العربية في مستهل سنة ٨٦٦ هـ وبدأ بالتأليف في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفه شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقف عليه شيخه علم الدين البلقيني فكتب عليه تقريرًا ، ولزمه في الفقه إلى أن مات سنة ٨٦٨ هـ ولزم في الفقه أيضًا شيخ الإسلام شرف الدين المناوي آخر علماء الشافعية المتوفى سنة ٨٧١ هـ وقرأ على الشمس السيرامي صحيح مسلم إلاً قليلاً منه ، والشافا ، وألفية ابن مالك ، وقطعة من التسهيل وأجازه بالعربية وغيرها .

ولزم في الحديث والعربية شيخه تقي الدين الشمني الحنفي المتوفى سنة ٨٧٢ هـ فواظبه أربع سنين وكتب له تقريرًا على شرح ألفية ابن مالك «البهجة المرضية» وعلى تأليفه «جمع الجوامع في العربية» .

ولزم شيخه العلامة محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة حتى مات وذلك من سنة ٨٦٥ - ٨٧٩ هـ وأخذ عنه التفسير والأصول والعربية والمعاني .

وقد سافر السيوطي إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب ، ولما حج شرب من ماء زمزم لأمر منها : أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر .

ولما بلغ السيوطي أربعين سنة ترك التدريس والإفتاء وتجرّد للعبادة ، وشرع في تحرير مؤلفاته ، ثم قطع صلته بالحياة العامة واعتكف بمنزله في جزيرة الروضة بالمنيل ، ولم يتحول عنها إلى أن مات في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى

الأولى سنة ٩١١ هـ رحمه الله تعالى.

مصنفاته:

قضى السيوطي حياته في تحصيل العلم والتدريس والتصنيف، وتنوعت ألوان ثقافته حتى صار إمامًا في كثير من العلوم.

وقد عمل الأستاذ أحمد الشرقاوي إقبالًا كتابًا ضخماً لمؤلفات السيوطي رتبها على حروف المعجم وسماه «مكتبة الجلال السيوطي» قال في مقدمته: «أحصيت في هذا الفهرست التأليف السيوطية، فكانت ٧٢٥ عددًا، أخرجت منها الطباعة نيفًا ومائتين...»^(١).

اللهم ارحم الإمام السيوطي رحمة واسعة ، وانفعنا بترائه العلمي ، وارحم سائر علماء المسلمين ، والسائرين على دربهم إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) انظر : مقدمة التحقيق لكتاب «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد» للدكتور حسن موسى الشاعر.



[وبه نستعين]^(١)

[رب يسر ولا تعسر]^(٢)

[خطبة الكتاب]^(٣)

[٢/أ] الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبياناً لكل شيء ، وجعله شفاء لكل عيٍّ^(٤) ، وهدى من كل غيٍّ^(٥) ، والصلاة والسلام على [نبيه]^(٦) محمد المبعوث من أشرف قبيلة وأكرم حي ، وعلى آله وصحبه ما لجأ ظامئ^(٧) لري [وأوى ضاح إلى في]^(٨) [٩] .

وبعد : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] ، وقال : ﴿ مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ، وقال ﷺ : « ستكون [من بعدي]^(١١) فتن » [قيل]^(١٢) : وما المخرج منها ؟ قال : « كتاب الله فيه نبأ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ط» .

(٤) العي : الجهل . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٦٢٦) ، ويقال : عي في منطقه إذا عجز عنه .

(٥) العي : الضلال والخيبة انظر : اللسان (١٥/ ١٤٠) .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، وفي «ج» : رسوله .

(٧) في «ج» : ظمآن .

(٨) أي : أوى من أصابه حر الشمس إلى الظل فالفيء : الظل بعد الزوال .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، «ج» .

(١٠) في «أ» : وأنزلنا وهو تصحيف .

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم» ^(١) أخرجه الترمذي [وغيره] ^(٢).

وقال سعيد بن منصور في سننه : [حدثنا] ^(٣) حديج ^(٤) بن معاوية عن أبي إسحاق عن مرة عن ابن مسعود [رضي الله عنه] ^(٥) قال : من أراد العلم فعليه بالقرآن فإن فيه خبر الأولين والآخرين ^(٦). قال البيهقي : أراد به أصول العلم ،

(١) ضعيف جداً : الترمذي (٢٩٠٨) ، والدارمي (٣٢٧٢) ، والبزار (٧٤٩) ، والفريابي في فضائل القرآن (٧٣) ، والمروزي في قيام الليل (٢١٣) ، وغيرهم من طريق حمزة الزيات عن أبي المختار الطائي ، عن ابن أخي الحارث الأعور ، عن الحارث عن علي به مرفوعاً وهذا إسناد واه أبو المختار الطائي وابن أخي الحارث مجهولان والحارث الأعور ضعيف ولذا قال الترمذي : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال » ، ورواه الفريابي في فضائل القرآن (٧٢) ، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٩٠) ، من طريق أبي البخري ، عن ابن أخي الحارث ، عن الحارث به ورواه أحمد في مسنده (٧٠٤) وغيره من طريق ابن إسحاق ، قال : وذكر محمد بن كعب القرظي ، عن الحارث بن عبد الله الأعور عن علي وهذا إسناد ضعيف لضعف الحارث كما سبق ثم هو منقطع بين ابن إسحاق ومحمد بن كعب فابن إسحاق لا تعلم له رواية عنه ويروي عنه في السيرة بواسطة ولذا قال الشيخ أحمد شاكر رحمته الله : وقع في مسند البزار عن ابن إسحاق قال : حدثنا محمد بن كعب ويغلب على ظننا أنه خطأ من الناسخ والله أعلم اهـ .

قال الحافظ ابن كثير في مقدمة التفسير : لم يتفرد بروايته حمزة بن حبيب الزيات ، بل قد رواه محمد بن إسحاق ، عن محمد بن كعب القرظي ، عن الحارث الأعور ، فبرئ حمزة من عهده ، على أنه وإن كان ضعيف الحديث إلا أنه إمام في القراءة ، والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور وقد تكلموا فيه ، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده ، أما أنه تعدد الكذب في الحديث فلا والله أعلم ، وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام وقد وهم بعضهم في رفعه ، وهو كلام حسن صحيح اهـ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

(٤) في «ط» ، «أ» ، «ب» : خديج وهو تصحيف وما أثبتناه من مصادر التخريج .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) إسناده صحيح : سعيد بن منصور في التفسير (١) ، ومن طريقه البيهقي في الشعب (١٨٩٩) ، حدثنا حديج بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، عن مرة ، عن ابن مسعود به وفي إسناده حديج بن معاوية وهو صدوق يخطئ وعننة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس لكن حديثاً قد تربع =

وقال الحسن البصري : أنزل الله مائة [و] ^(١) أربعة ^(٢) كتب أودع ^(٣) علومها أربعة [منها] ^(٤) التوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والفرقان ، ثم أودع علوم الثلاثة الفرقان ، ثم أودع علوم الفرقان المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب ، فمن علم تفسيرها كان ^(٥) كمن علم تفسير [جميع] ^(٦) الكتب المنزلة ^(٧) ، أخرجه البيهقي [في الشعب] ^(٨) .

[٢/ب] وقال الإمام الشافعي رحمه الله : جميع ما تقوله ^(٩) الأمة شرح للسنّة وجميع ^(١٠) السنّة شرح للقرآن ، وقال بعض السلف : ما سمعت حديثاً إلا التمسّت له آية من كتاب الله ، وقال سعيد بن جبير : ما بلغني حديث عن رسول

= تابعه شعبة ، الزهد لأحمد (٨٦٤) ، وسفيان كما في مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٤١٣) ، وزهير كما في مصنف ابن أبي شيبة (٣٥١٦٢) ، وإسرائيل كما في معجم الطبراني الكبير (٨٥٤١) ، ولفظه : « من أراد العلم فليثور القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين » وهذا إسناد رجاله ثقات .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» .

(٢) في «أ» : أربع ، وما أثبتناه أصح نحويًا .

(٣) في «أ» : أودعها .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٥) في «أ» : ما كان .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٧) البيهقي في الشعب (٢٢٧٦) من طريق عفان بن مسلم ، عن الربيع بن صبيح ، عن الحسن ولفظه : « أنزل الله ﷻ مائة وأربعة كتب من السماء أودع علومها أربعة منها : التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، ثم أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور الفرقان ، ثم أودع علوم القرآن المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع كتب الله المنزلة » وفي إسناده الربيع بن صبيح وهو صدوق سمي الحفظ كما قال الحافظ في التقريب .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٩) في «ب» : تقول .

(١٠) في «ط» : وجميع شرح .

الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله ^(١)، أخرجه ابن أبي حاتم ، وقال ابن مسعود [أيضاً] ^(٢) : إذا حدثتكم بحديث أنبأتكم بتصديقه من كتاب الله ^(٣) ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(٤) . وقال ابن مسعود ﷺ [أيضاً] ^(٥) : أنزل في

(١) صحيح : الطبري في التفسير (١٦٥٥٤) ، وابن أبي حاتم في التفسير (١١٦١٣) ، عن محمد ابن بشار ، قال : ثنا عبد الوهاب الثقفي ، قال : ثنا أيوب السختياني ، عن سعيد بن جبير ولفظه : قال : « ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله تعالى ، حتى قال : « لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بما أرسلت به إلا دخل النار » قال سعيد : فقلت : أين هذا في كتاب الله ؟ حتى أتيت على هذه الآية : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتَرٍ مِنْ رَبِّهِ ، وَتَلَّوْهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ ، مِنَ الْأَحْزَابِ فَآلَتَارُ مَوْعِدُهُ ﴾ [هود: ١٧] قال : « من أهل الملل كلها » ، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات غير أن الطبري قال في روايته : حدثنا محمد بن بشار ، قال : ثنا عبد الوهاب ، قال : ثنا أيوب ، قال : نبئت أن سعيد بن جبير قال ، وفي رواية ابن أبي حاتم ثنا أبو بكر بن بشار يعني : محمداً ، ثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ، عن سعيد بن جبير وليس فيه قوله : أنبئت ، ورواه الطبري في التفسير (١٦٥٥٥) من طريق ابن عليه ، قال : ثنا أيوب ، عن سعيد بن جبير فذكره .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

(٣) إسناده ضعيف : عبد الله بن أحمد في السنة (١٣٤٠) ، ومسدد كما في المطالب العالية (٣٤٨٣) عن يحيى القطان والطبراني في الكبير (٩٠٠٢) من طريق عاصم بن علي كلاهما يحيى وعاصم عن المسعودي ، عن عبد الله بن مخارق بن سليم ، عن أبيه ، قال عبد الله فذكره وفي إسناده المسعودي وقد اختلط إلا أنه كان على علم بحديث ابن مسعود قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : تغير بأخرة قبل موته بسنة أو ستين ، وكان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه .هـ .

وفي إسناده عبد الله بن مخارق ذكره ابن حبان في الثقات (٥٤/٧) والبخاري في التاريخ (٢٠٨/٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وابن أبي حاتم في الجرح (١٧٩/٥) وقال : ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه سئل عن عبد الله بن المخارق بن سليم فقال : مشهور .هـ .

وفي إسناده مخارق بن سليم الشيباني مختلف في صحبته وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

(٤) أثر ابن مسعود سقط من «ب» .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» .

[هذا] ^(١) القرآن كل علم وبين لنا فيه كل شيء ولكن ^(٢) علمنا يقصر عما بين لنا في القرآن ^(٣) ، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم ، وأخرج أبو الشيخ [في العظمة] ^(٤) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « [إن الله] ^(٥) لو أغفل شيئاً لأغفل الذرة والخردلة والبعوضة » ^(٦) . [وقال الشافعي أيضاً : جميع ما حكم به النبي ﷺ فهو مما ^(٧) فهمه من القرآن .

قلت : ويؤيد هذا قوله ﷺ : « إني لا أحِلُّ إلا ما أحل الله في كتابه ولا أُحرِّم إلا ما حرَّم الله في كتابه » ^(٨) .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

(٢) في «أ» : لكن بلا واو .

(٣) إسناده ضعيف : الطبري في التفسير (١٩٨٩٥) من طريق محمد بن فضيل ، عن أشعث ، عن رجل ، قال : قال ابن مسعود : « أنزل في هذا القرآن كل علم ، وكل شيء قد بين لنا في القرآن ، ثم تلا هذه الآية » ، يعني قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩] . وهذا إسناده ضعيف فيه راو مهم وقد عين كما في الإبانة لابن بطة من طريق محمد بن فضيل ، عن أشعث ، عن أبي صفوان ، عن ابن مسعود ولفظه قال : « إن الله ﷻ أنزل هذا القرآن تبياناً لكل شيء » ، ولكن علمنا يقصر عما بين لنا في القرآن ، ثم قرأ : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ . وتعين الراوي المبهم في هذا الطريق لا يفرح به فأبو صفوان مجهول قال في لسان الميزان (٦٦/٧) : أبو صفوان قال : قال ابن مسعود وعنه أشعث بن سوار مجهول . هـ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وفي «ج» : في كتاب العظمة .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» .

(٦) إسناده ضعيف جداً : أبو الشيخ في العظمة من طريق سلم بن سلام ، حدثنا أبو أمية بن يعلى ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة به وهذا إسناده سلم بن سلام مقبول كما قال الحافظ وأبو أمية هو إسحاق بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري قال يحيى : ضعيف ليس حديثه بشيء وقال مرة : متروك الحديث وقال النسائي والدارقطني : متروك وقد مشاه شعبة انظر لسان الميزان (٤٤٥/١) .

(٧) في «ب» : ما ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) إسناده ضعيف معلول بإرسال : الطبراني في الأوسط (٥٨٤٨) من طريق صالح بن الحسن بن =

رواه بهذا اللفظ الطبراني في الأوسط من حديث عائشة^(١).

وقال الشافعي أيضًا : ليست تنزل بأحد في الدين نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها^(٢) فإن قيل : من الأحكام ما ثبت ابتداء بالسنة ، قلنا^(٣) : ذلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة لأن كتاب الله أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ وفرض علينا الأخذ بقوله .

وقال الشافعي مرة بمكة : سلوني عما شئتم أخبركم عنه من كتاب الله ، فقليل له : ما تقول في المحرم يقتل الزنور ، فقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧]^(٤) .

= محمد الزعفراني قال : نا علي بن عاصم ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة به ضمن قصة صلاة أبي بكر بالناس في مرض رسول الله وهذا إسناد ضعيف وذكر عائشة فيه وهم تفرد به علي بن عاصم وهو صدوق يخطئ ويصركما قال الحافظ في التقریب والراوي عنه صالح بن الحسن لم أقف له على ترجمة وقال الهيثمي في المجمع (١٧١ / ١) : ولم أر من ترجمه وقد رواه الثقات عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير الليثي مرسلًا رواه كذلك عن يحيى عبد الوهاب الثقفي كما في مسند الشافعي (١١١) والسنن الكبرى للبيهقي (١٢٥٦٥) ويزيد بن هارون وسليمان بن بلال كما في الطبقات الكبرى (١٨٥٥) وله شاهد مرسل بدون القصة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٥٠٢) ، عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : « لا يمسكن الناس علي بشيء ؛ فلاني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه ، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه » .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ومن «ولا أحرم إلا» إلى آخر الحديث سقط من «ب» .

(٢) انظر : الرسالة (ص ٢٠) .

(٣) في «ب» : قلت ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، جـ .

(٤) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٣٠٨) والخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٦٢) وفيهما قول الشافعي : أخبركم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ... فذكره والإسناد إلى الشافعي لا يثبت ففي طريق البيهقي في المعرفة محمد بن الحسين بن موسى أبو عبد الرحمن السلمي قال ابن حجر عنه في اللسان : شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم تكلموا فيه وليس بعمدة وفي طريق الخطيب عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري (وهو عبد الله بن حمدان بن وهب الدينوري أبو محمد ونسب إلى جده فقليل : عبد الله بن وهب الدينوري) قال =

وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن
حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ أنه قال : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر »^(١)
وحدثنا سفيان عن مسعر بن كدام عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن

= في اللسان : الحافظ الرحال وهو عبد الله بن محمد بن وهب وهو عبد الله بن حمدان بن وهب
قال ابن عدي كان يحفظ ويعرف رماه بالكذب عمر بن سهل فيما سمعته يقول وسمعت ابن
عقدة يقول: كتب إلي ابن وهب جزأ من غرائب سفيان الثوري فلم أعرف منها إلا حديثين
وكان قد سمع عامتها على شيوخه الشاميين فكيف أتهمه قال ابن عدي وقبلة قوم وصدقه
قلت : سمع يعقوب الدورقي وأبا عمير بن النحاس وطبقتهما وعنه الميانجي وأبو بكر
الأبهري وخلق قال الحاكم سألت عنه أبا علي النيسابوري فقال كان حافظا بلغني أن أبا زرعة
كان يعجز عن مذاكرته في زمانه وقال الخليلي مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وروى البرقاني
وابن أبي الفوارس عن الدارقطني متروك وقال أبو عبد الرحمن السلمي سألت الدارقطني
عن ابن وهب الدينوري فقال كان يضع الحديث انتهى وقال الإسماعيلي كان صدوقا إلا
أن البغداديين تكلموا فيه وحملوا عليه وسمعت ابن عقدة يقول: ما نظرت له في شيء إلا
استقدمته منه في ذلك (وقال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن حمدان : اسم حمدان محمد وروى
الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الله بن حمدان هذا عن إبراهيم بن سلام عن عثمان
ابن خالد العثماني عن مالك حديثا ثم قال: إبراهيم وعثمان وابن حمدان ضعفاء) .

(١) أسانيد ضعيفة ولا يخلو أحدها من مقال : الترمذي (٣٧٩٩) ، وأحمد (٥/٣٨٥ و٤٠٢) ،
والحميدي في مسنده (١/٢١٤) ، والحاكم (٢/٧٩) ، وابن حبان (٦٩٠٢) ، وغيرهم بإسناد
ضعيف فيه هلال مولى ربعي وهو مقبول كما قال الحافظ في التقریب وتابعه عمرو بن هرم
عند الترمذي وغيره ولكن هذه المتابعة من طريق سالم المرادي وهو مقبول وله شواهد عن
ابن مسعود وأنس وابن عمر ولا يخلو أحدها من مقال وصححه بها الألباني في الصحيحة
(٢٣٣/٣) ، وقول سفيان بن عيينة هنا عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة تدليس
قال الإمام الترمذي رحمه الله : وروى سفيان الثوري هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن
مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ حدثنا أحمد بن منيع وغير واحد قالوا حدثنا
سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير نحوه وكان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث
فربما ذكره عن زائدة عن عبد الملك بن عمير وربما لم يذكر فيه عن زائدة وروى هذا الحديث
إبراهيم بن سعد عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى ربعي عن ربعي
عن حذيفة عن النبي ﷺ وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضا عن ربعي عن
حذيفة عن النبي ﷺ ورواه سالم الأنعمي كوفي عن ربعي بن حراش عن حذيفة . ا. هـ .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه [أنه] ^(١) أمر بقتل المُحرم الزنبور ^(٢).

[٣/أ] وروى البخاري عن ابن مسعود [أنه] ^(٣) قال : لعن الله الواشيات والمستوشيات ^(٤) والمتنمصات ، والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله ، فقالت له امرأة في ذلك ، فقال : [و] ^(٥) ما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله ؟ فقالت : لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول ، قال : لئن [كنت] ^(٦) قرأته ^(٧) لقد ^(٨) وجدته أما قرأت : ﴿ وَمَا أَلَّيْكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧] ؟ قالت : بلى ، قال : فإنه قد نهى عنه ^(٩).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» .

(٢) البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٣٠٨) ، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٦٢) ، من طريق الشافعي عن سفيان به لكن الإسناد إلى الشافعي فيه كلام وقد سبق بيان علته قريبا وقد ثبت الأمر بقتل المحرم للحية كما في صحيح مسلم (٤٢٤٥) من حديث عبد الله بن مسعود ، أن رسول الله ﷺ أمر محرما بقتل حية بمنى .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٤) في «أ» ، ب ، ج : المتوشيات ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «أ» .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٧) في «ج» : فريته .

(٨) في «ب» : فقد .

(٩) البخاري (٤٦٠٧) و٥٥٩٥ و٥٦٠٦ ، ومسلم (٤٠٦٠) من حديث ابن مسعود .

في النهاية : الواشمة : فاعلة الوشم وهو أن يغرز الجلد بإبرة ثم يحشى بكحل أو نورة فيزرق أثره أو يخضر .

والمستوشمة : التي تطلب من يطبع النقوش على جلدها طلبا للحسن .

والمتمنصة التي تطلب إزالة الشعر من الوجه أو الحجاب .

والمتفلجات : المفرقات بين الأسنان طلبا للجمال .

و^(١) قال ابن بُرْجَان ^(٢) ^(٣): ما قال النبي ﷺ من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قُرْب أو بعد ، فهمه من فهم ، وعمه ^(٤) عنه من عمه ^(٥) ^(٦) ، وكذا كل ما حكم ^(٧) أو قضى به .

وقال غيره : ما من شيء إلا يمكن استخراجُه من القرآن لمن فَهَّمَهُ اللهُ تعالى ، حتى أن بعضهم استنبط عُمر النبي ﷺ ثلاثاً وستين من قوله في سورة المنافقين : ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١] فإنها رأس ثلاث وستين [سورة] ^(٨) ^(٩) ، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن في فقده .

[٣/ب] وقال المرسى ^(١٠) : جمع القرآن علوم ^(١١) الأولين والآخرين بحيث لم يُحط بها علماً حقيقةً إلا المتكلم به ، ثم رسول الله ﷺ ، [خلا ما] ^(١٢) استأثر به

(١) الواو ساقطة من «ب، جـ» .

(٢) في «أ» : أبو حيان .

(٣) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن أبي الرجال اللخمي الأشبيلي الصوفي المعروف بابن برجان وكان من أهل المعرفة بالقراءات والحديث وله تفسير لم يكمله وأكثر كلامه فيه على طريق الصوفية انظر طبقات المفسرين للمؤلف (ص ٢٠) ، والأعلام (٦/٤) .

(٤) في «ط» : أو عمه ، وما أثبتناه من «أ، جـ» .

(٥) في «ب» : عمي عنه من عمي .

(٦) عمه أي تحير وتردد وفي التنزيل : ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْتَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] .

(٧) في «أ» : كلما حكم .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، جـ» .

(٩) الاستنباط بطريق الإشارات فيه نظر ولم يثبت عن السلف الصالح الاستنباط بهذه الطريقة .

(١٠) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسى النحوي الأديب المفسر له (التفسير الكبير) قصد به ارتباط الآي بعضها ببعض .

انظر: طبقات السبكي (٨/٦٩) ، وطبقات المفسرين للدوادري (٢/١٧٢) .

(١١) في «أ» : وعلوم .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» .

سبحانه ، ثم ورث عنه معظم ^(١) ذلك سادات الصحابة وأعلامهم مثل الخلفاء الأربعة ، و [مثل] ^(٢) ابن مسعود وابن عباس حتى قال ^(٣) : لو ضاع لي عقلٌ بغير لوجدته في كتاب الله ، ثم ورث عنهم التابعون بإحسان ، ثم تقاصرت الهمم وفترت العزائم وتضاءل أهل ^(٤) العلم وضعفوا عن حمل ما حمله الصحابة والتابعون ^(٥) من علومه وسائر فنونه ، فتوعوا علومه وقامت كل طائفة بفن من فنونه ، فاعتنى قوم بضبط لغاته ، وتحرير كلماته ، ومعرفة مخارج حروفه وعددها وعدد ^(٦) كلماته وآياته وسوره وأحزابه ^(٧) [٣/ب] وأنصافه وأرباعه وعدد سجداته والتعليم عند كل عشر ^(٨) آيات ، إلى غير ذلك من حصر الكلمات المتشابهة والآيات ^(٩) المتماثلة من غير تعرض لمعانيه ، ولا تدبر لما أودع فيه فسُمو القراء .

واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال ، والحروف العاملة وغيرها وأوسعوا ^(١٠) الكلام في الأسماء وتوابعها وضروب الأفعال واللازم والمتعدي ورسوم خط الكلمات وجميع ما يتعلق به حتى أن بعضهم أعرب مشكله ، وبعضهم أعربه كلمة [كلمة] ^(١١) .

- (١) في «أ» : ثم وقف عند معظم .
- (٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» .
- (٣) لم أقف عليه .
- (٤) في «أ» : آل .
- (٥) في «أ» : والتابعين وهو خطأ نحوي .
- (٦) في «ب» : وعد .
- (٧) في «ج» : وأجزائه .
- (٨) في «ط» : عشر كل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .
- (٩) في «أ» : فالآيات .
- (١٠) في «أ» : وأوسع .
- (١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» .

واعتنى المفسرون بالفاظه فوجدوا منه لفظاً يدل على معنى واحد ولفظاً^(١) يدل على معنيين ولفظاً يدل على أكثر ، فأجروا الأول على حكمه وأوضحوا معنى الخفي منه ، وخاضوا في^(٢) ترجيح أحد^(٣) محتملات ذي المعنيين والمعاني ، وأعمل كل منهم فكره ، وقال بما اقتضاه نظره .

واعتنى الأصوليون بما فيه من الأدلة العقلية والشواهد الأصلية والنظرية مثل قوله : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدَتْ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة ، فاستنبطوا منه أدلة على وحدانية الله ووجوده وبقائه وقدمه^(٤) وقدرته وعلمه وتنزيهه عما^(٥) لا يليق به وسموا هذا العلم بأصول الدين .

[٤/أ] وتأملت طائفة منهم معاني خطابه فرأت منها ما يقتضي العموم ، ومنها ما يقتضي الخصوص إلى غير ذلك ، فاستنبطوا منه أحكام اللغة^(٦) من الحقيقة والمجاز وتكلموا في التخصيص ، والإضمار ، والنص ، والظاهر ، والمجمل ، والمتشابه ، والأمر ، والنهي ، والنسخ ، إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة واستصحب الحال والاستقراء وسموا هذا الفن أصول الفقه .

وأحكمت طائفة صحيح النظر وصادق الفكر فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام فأسسوا^(٧) أصوله [وفروعه]^(٨) وبسطوا القول في ذلك بسطاً

(١) في «ط» : لفظاً بلا واو ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) في «ط» : إلى ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) في «ط» ، «أ» : ترجيح محتملات أحد ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» .

(٤) إطلاق لفظ القديم على الله سبحانه وتعالى مصطلح كلامي والأولى أن يقال : أوليته من اسمه الأول والله أعلم .

(٥) في «أ» : عن ما .

(٦) في «أ ، ج» : اللغات ، وما أثبتناه من «ط» .

(٧) في «أ» : فابتنوا .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ط» ، وفي «ج» : وفروا فروعه .

حسنًا وسموه بعلم الفروع ، وبالفقه أيضًا .

وتلمحت طائفة ما [فيه] ^(١) من قصص القرون السابقة والأمم الخالية ونقلوا أخبارهم ودونوا آثارهم ووقائعهم حتى ذكروا بدء الدنيا وأول الأشياء وسموا ^(٢) ذلك بالتاريخ [والقصص] ^(٣) .

وتنبه آخرون لما فيه من الحكم والأمثال ، والمواعظ التي تقلقل ^(٤) قلوب الرجال ، وتكاد تدكدك الجبال ، فاستنبطوا مما فيه من الوعد والوعيد ، والتحذير والتبشير ، وذكر الموت والمعاد ، والنشر والحشر ، والحساب والعقاب ، واللجنة والنار ، فصولًا من المواعظ وأصولًا من الزواجر فسموا بذلك الخطباء والوعاظ . واستنبط قوم مما فيه من أصول التعبير مثل ما ورد في قصة يوسف من ^(٥) البقرات السماء وفي منامي صاحبي السجن وفي رؤياه ^(٦) الشمس والقمر والنجوم ساجدة ^(٧) ، وسموه تعبير الرؤيا ، واستنبطوا تفسير كل رؤيا من الكتاب ، فإن عزَّ عليهم إخراجها منه فمن السنة التي هي شارحة للكتاب ^(٨) ، فإن عسر ^(٩) فمن الحكم والأمثال ، ثم نظروا إلى إصلاح العوام في مخاطبتهم وعرف عاداتهم الذي أشار إليه القرآن بقوله : ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وفي «ط» : ما فيه في من قصص فلفظ «في» مقحم .

(٢) في «ب» : سموا بلا واو .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» .

(٤) في «ب» : يقلل ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «ج» في ، وما أثبتناه من «ط» .

(٦) في «ط» : رؤية ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) في «ط» : ساجدات ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» .

(٨) في «أ» ، «ب» : الكتاب ، وما أثبتناه من «ط» .

(٩) في «أ» : عز ، وما أثبتناه من «ط» .

وأخذ قوم مما في آية المواريث من ذكر السهام وأربابها وغير ذلك [وسموه] ^(١)
علم الفرائض، واستنبطوا منها [من] ^(٢) ذكر النصف، والثلث والرابع والسدس ^(٣)
والثمن حساب ^(٤) الفرائض [٤/ب] ومسائل العول ^(٥) ^(٦) واستخرجوا منه
أحكام الوصايا.

ونظر قوم إلى ما فيه من الآيات الدالات على الحكم ^(٧) الباهرة في الليل
والنهار، والشمس والقمر ومنازله والنجوم والبروج وغير ذلك، فاستخرجوا
منه علم المواقيت [أيضًا] ^(٨).

ونظر الكتّاب والشعراء إلى ما فيه من جزالة ^(٩) اللفظ وبديع النظم، وحسن
السياق والمبادئ والمقاطع ^(١٠) والمخالص، والتلوين ^(١١)، في الخطاب والإطناب
والإيجاز، وغير ذلك فاستنبطوا ^(١٢) منه المعاني والبيان والبديع.

ونظر فيه أرباب الإشارات وأصحاب الحقيقة ^(١٣) فلاح لهم من ألفاظه

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ، ب».

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ط»، وما أثبتناه من «أ، ب، ج».

(٣) في «ب»: والخمس.

(٤) في «أ»: وحساب.

(٥) في «أ»: القول، وهو تصحيف.

(٦) العول لغة: الظلم، واصطلاحاً: هو زيادة مجموع السهام المفروضة ونقص في أنصبة الورثة
ويكون ذلك عند تراحم الفروض وكثرتها.

(٧) في «أ»: الحكمة، وما أثبتناه من «ط».

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ».

(٩) في «ب»: جلالة، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(١٠) في «ط»: المقاطيع، وما أثبتناه من «أ، ب، ج».

(١١) في «أ»: التكوين، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(١٢) في «أ»: واستنبطوا، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(١٣) التفسير بالإشارات من طرق الصوفية وفيه ما فيه من المخالفات ولم يثبت التفسير بهذه الطريقة =

معان ودقائق^(١) جعلوا لها أعلامًا اصطلاحوا عليها مثل^(٢) الفناء ، والبقاء والحضور ، والخوف ، والهيبة والأنس ، والوحشة ، والقبض ، والبسط ، وما أشبه ذلك .

هذه الفنون [التي]^(٣) أخذتها الملة الإسلامية منه^(٤) ، وقد احتوى على علوم آخر من علوم [الأوائل]^(٥) مثل الطب ، والجدل ، والهيئة^(٦) ، والهندسة ، والجبر والمقابلة ، والنجامة^(٧) ، وغير ذلك [من العلوم]^(٨) .

أما الطب فمداره على حفظ نظام الصحة ، واستحكام القوة ، وذلك إنما يكون باعتدال^(٩) المزاج بتفاعل^(١٠) الكيفيات المتضادة ، وقد جمع ذلك في آية واحدة وهي قوله : ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧] ، وعرفنا فيه بما يعيد^(١١) نظام الصحة بعد اختلاله وحدوث الشفاء للبدن بعد اعتلاله في قوله : ﴿ شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩] ، ثم زاد على طب الأجساد

= عن السلف الصالح ، وقوله : أصحاب الحقيقة : اصطلاح صوفي يطلق مقابل الشريعة ولا يصح هذا الإطلاق .

- (١) في «ط» : ودقائق ، وما أثبتناه من «ج» .
- (٢) في «ج» : من ، وما أثبتناه من «ط» .
- (٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، «ج» ، وما أثبتناه من «ب» ، «ط» .
- (٤) في «ب» : منها ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .
- (٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .
- (٦) أي : الفلك .
- (٧) أي : النجيم .
- (٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، «ط» ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» .
- (٩) في «أ» : باعتبار ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .
- (١٠) في «ط» : تبعًا على ، وما أثبتناه من «أ» ، «ب» ، «ج» .
- (١١) في «أ» : يغير ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

بطب القلوب وشفاء لما في الصدور^(١) .

[٥/أ] وأما الهيئة ففي تضاعيف سوره من الآيات التي ذكر فيها من ملكوت السموات والأرض ، وما بثّ في العالم العلوي والسفلي من المخلوقات .
وأما الهندسة ففي قوله : ﴿ أَنْظِرُونَا إِلَىٰ ظِلِّ ذِي تِلْكَ شُعَبٍ ﴾ لَا ظِلِّلَ وَلَا يُغْنِي مِنَّا **اللَّهِ** ﴿ [المرسلات: ٣٠ ، ٣١] فإن فيه قاعدة هندسية وهو أن الشكل المثلث لا ظل له .

وأما الجدل فقد حوت آياته من البراهين والمقدمات والنتائج والقول بالموجب والمعارضة^(٢) وغير ذلك شيئاً كثيراً ، ومناظرة إبراهيم أصل في ذلك عظيم .

وأما الجبر والمقابلة فقد قيل: إن أوائل السور [فيها]^(٣) ذكر مدد وأعوام وأيام لتواريخ^(٤) أمم سالفة^(٥) ، وأن فيها تاريخ بقاء هذه الأمة وتاريخ مدة الدنيا وما مضى وما بقي مضروب بعضها في بعض .

وأما النجامة ففي قوله : ﴿ أَزْ أَكْثَرُ مَرَّةٍ عَلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ٤] ، فقد فسر^(٦) ابن عباس بذلك^(٧) .

وفيه أصول^(٨) الصنائع وأسماء الآلات التي تدعو الضرورة إليها ، فمن

(١) في «ط» : وشفاء الصدور ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) في «أ» : والمعارضة ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «أ» : تواريخ ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «ب» : سابقة ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» .

(٦) في «ب» : فسر ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» .

(٧) سياًتٍ تخريجه والكلام عليه في سورة الأحقاف .

(٨) في «ط» : من أصول ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

الصنائع : الخياطة في قوله : ﴿ وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ ﴾ [طه: ١٢١] ، والحدادة في قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ زُبُرَ الْحَدِيدِ ﴾ [الكهف: ٩٦] ، و﴿ وَالنَّالَةَ الْحَدِيدَ ﴾ [سبا: ١٠] الآية ، والبناء في آيات ^(١) والنجارة : ﴿ أَنْ أَصْنَعَ أَلْفُلَكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧] ، والغزل : ﴿ فَقَضَّتْ غَزْلَهَا ﴾ [النحل: ٩٢] ، والنسج : ﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [العنكبوت: ٤١] ، والفلاحة : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٣] ، وفي آيات ^(٢) آخر ، والصيد في آيات ^(٣) ، والغوص ، ﴿ وَالشَّيْطَانِ كُلِّ بَنَاءٍ وَعَوَاصٍ ﴾ [ص: ٣٧] ، ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً ﴾ [النحل: ١٤] ، والصياغة : ﴿ وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ، والزجاجة : ﴿ صَرَّحَ ثَمَرُذٌ مِنْ قَوَارِيرٍ ﴾ [النمل: ٤٤] ، ﴿ أَلَيْصَابُحُ فِي رُجَاجَةٍ ﴾ [النور: ٣٥] ، والفخارة ^(٤) : ﴿ فَأَوْقَدَ لِي يَكْهَمُنُ عَلَى الطِّينِ ﴾ [القصاص: ٣٨] ، والملاحة : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ [الكهف: ٧٩] ، والكتابة : ﴿ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ [العلق: ٤] في آيات آخر ، والخبز ، والطحن ^(٥) : ﴿ أَحْمِلْ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ﴾ [يوسف: ٣٦] ، والطبخ : ﴿ يَعْبِجِلْ حَنِيمًا ﴾ [هود: ٦٩] ، والغسل ، والقسارة ^(٦) : ﴿ وَيَبَاكَ فَطْفَرٌ ﴾ [المدثر: ٤] ، ﴿ قَالَكِ الْحَوَارِيُّونَ ﴾ [آل عمران: ٥٢] ، وهم القصاصون [٥/ب] ، والجزارة : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣] ، والبيع والشراء في آيات كثيرة ^(٧) والصبغ

(١) منها على سبيل المثال : ﴿ أَتَشْرُونَ بِكُلِّ ربيعَ مَائَةٍ تَبَثُّونَ ﴾ .

(٢) في «أ» : وآيات ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) منها على سبيل المثال : ﴿ أَيْلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْآيَاتِ ﴾ .

(٤) في «أ» : والنجارة ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «ب» : والعجن ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(٦) قصر الثوب : أي : حوره «بيضه» ودقه ومنه سمي القصار . انظر : لسان العرب (١٠٤/٥) .

(٧) منها على سبيل المثال : ﴿ وَأَحْلَلْ اللَّهُ لَبِيعَ وَحَرَمَ الْإِبْرَةِ ﴾ .

﴿سَبَّغَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٨] ، ﴿جُدُّدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ﴾ [فاطر: ٢٧] ، والحجارة :
 ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩] ، والكيالة ، والوزن في آيات كثيرة ^(١) ،
 والرمي : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] ، ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ
 قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، وفيه من أسماء الآلات وضروب المأكولات والمشروبات
 والمنكوحات وجميع ما وقع ويقع في الكائنات ما ^(٢) يحقق معنى قوله : ﴿مَا قَرَّطْنَا
 فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] ، انتهى كلام المرسي ملخصاً مع زيادات .

[٦ / أ] وأنا أقول ^(٣) : قد اشتمل كتاب الله [العزير] ^(٤) على كل شيء ! أما أنواع
 العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلا ^(٥) وفي القرآن ما يدل عليها ،
 وفيه علم عجائب المخلوقات ، وملكوت السموات والأرض ، وما في الأفق
 الأعلى ، وتحت الثرى ، وبدء الخلق ، وأسماء مشاهير الرسل والملائكة ، وعيون
 أخبار الأمم السالفة ، كقصة آدم مع إبليس في إخراجه من الجنة ، وفي الولد الذي
 سماه عبد الحارث ، ورفع إدريس ، وإغراق قوم نوح ، وقصة عاد الأولى والثانية ،
 [وئمود ، والناقة ، وقوم لوط ، وقوم شعيب الأولين ، والآخرين ، فإنه أرسل
 مرتين] ^(٦) وقوم بُنَّع ، ويونس ، وإلياس ، وأصحاب الرس ، وقصة موسى في

(١) منها على سبيل المثال : ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّارِ يَسْتَوْفُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ

وَزَوَّوهُمْ يُخِيرُونَ ﴿١١﴾ .

(٢) في «أ» : وما ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «ط» : قلت ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٥) في «أ» : الأول ، وما أثبتناه من «ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين ذكر في نسخة «ج» بعد أصحاب الرس .

ولادته وإلقائه في اليم وقتله القبطي ومسيره إلى مدين^(١) ، وتزوجه ابنة شعيب ، وكلامه تعالى بجانب الطور ، وبعثه^(٢) إلى فرعون ، وخروجه وإغراق عدوه ، وقصة العجل والقوم الذين خرج بهم وأخذتهم الصعقة ، وقصة القتل وذبح البقرة ، وقصته في قتال الجبارين ، وقصته مع الخضر ، والقوم الذين ساروا في سرب من الأرض إلى الصين ، وقصة طالوت وداود مع جالوت وقتلته^(٣) ، وقصة سليمان وخبره مع ملكة سبأ وفتنته ، وقصة [القوم]^(٤) الذين خرجوا فراراً من الطاعون فأماهم الله ثم أحياهم ، وقصة إبراهيم في مجادلته قومه ومناظرته النمرود^(٥) ، ووضع [ابنه]^(٦) إسماعيل مع أمه بمكة ، وبنائه البيت ، وقصة الذبيح ، وقصة يوسف وما أبسطها ، وقصة مريم وولادتها عيسى وإرساله ورفع ، وقصة زكريا^(٧) وابنه يحيى وأيوب وذو الكفل ، وقصة ذي القرنين ومسيره إلى مطلع الشمس ومغربها وبنائه السد ، وقصة أصحاب الكهف والرقيم^(٨) ، وقصة بختنصر^(٩) ، وقصة الرجلين اللذين لأحدهما جنة^(١٠) ، وقصة أصحاب الجنة ، وقصة مؤمن آل فرعون^(١١) ، وقصة أصحاب الفيل ،

(١) في «أ» : إلى مريم وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ج» : وبجئته .

(٣) في «أ» ، ب ، ج : فتنته ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ج ، ط ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «ج» : النمرود ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وكلاهما صحيح .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٧) في «ج» : زكرياء .

(٨) في «ط» : وقصة أصحاب الرقيم ، وفي «ب» : وقصة أهل الكهف وقصة أصحاب الرقيم ، وما أثبتناه من «أ» .

(٩) في «أ» ، ج : بخت نصر ، وما أثبتناه من «ط» .

(١٠) في «ط» : الجنة ، وما أثبتناه من «أ» .

(١١) في «أ» : آل يس ، وما أثبتناه من «ط» .

وقصة الجبار الذي أراد أن يصعد إلى السماء .

وفيه من شأن النبي ﷺ دعوة إبراهيم ^(١) وبشارة عيسى ، وبعثه وهجرته ومن غزواته بدر في سورة الأنفال ، وأُحد في آل عمران ، وبدر الصغرى فيها ، والخذلق في الأحزاب ، والنضير في الحشر ، والحديبية في الفتح وتبوك في براءة وحجة الوداع في المائدة ، ونكاحه زينب بنت جحش وتحريم سريته ، وتظاهر أزواجه عليه ، و[قصة] ^(٢) الإفك ، وقصة الإسراء ، وانشقاق القمر ، وسحر اليهود إياه ، وفيه بدء خلق الإنسان إلى موته ، وكيفية الموت وقبض الروح ، وما يفعل بها بعد صعودها ^(٣) إلى السماء ، وفتح الباب للمؤمنين وإلقاء الكافرة ^(٤) ، وعذاب القبر والسؤال فيه ، ومقر الأرواح ، وأشرار الساعة الكبرى العشرة ، وهي نزول عيسى ، وخروج الدجال ، ويأجوج ومأجوج ، والدابة والدخان ، ورفع القرآن ، وطلوع الشمس من مغربها ، وغلق باب التوبة ، والخسف ، وأحوال [٦/ب] البعث من نفخ ^(٥) الصور للفرع ^(٦) والصعق والقيام ، والحشر ^(٧) ، والنشر ، وأحوال الموقف ، وشدة حر الشمس ، وظل العرش ، والصراط ، والميزان ، والحوض ، والحساب لقوم ونجاة آخرين منه ، وشهادة الأعضاء ، وإيتاء ^(٨) الكتب بالآيمان والشمالك وخلف الظهر ^(٩) والشفاعة ، واللجنة وأبوابها

(١) في «ط» : إبراهيم به ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «أ» : بعد من ، وفي «ب» : بعد عودها ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) في «أ» : للمؤمنين وإلقاء الكافر ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «ط» ، أ : نفخة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج .

(٦) في «ط» : والفرع ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) في «ج» : وللصعق وللقيام وللحشر ، وما أثبتناه من «ط» .

(٨) في «ط» : وإتيان وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وهو أنسب للمعنى .

(٩) في «ط» : الظهور ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

وما فیها من الأنهار والأشجار والثمار ^(١) والحلی والأواني ^(٢) والدرجات ، ورؤيته تعالى ، والنار وما فیها من الأودية وأنواع العقاب وألوان العذاب والزقوم والحمیم إلى غیر ذلك [مما] ^(٣) لو بسط لجاء ^(٤) فی مجلدات .

وفی القرآن جمیع أسمائه تعالى الحسنی كما ورد فی حدیث ، وفیه من أسمائه مطلقاً ألف اسم ^(٥) وفیه من أسماء النبی ﷺ جملة ، وفیه شعب الإیمان البضع والسبعون ، وفیه شرائع الإسلام الثلاثمائة ^(٦) وخمس ^(٧) عشرة ، و[فیه] ^(٨) أنواع الكبائر وكثیر من الصغائر ^(٩) ، وفیه تصدیق كل حدیث ورد عن النبی ﷺ .

هذه جملة القول فی ذلك هذا . وقد أكثر الناس التصنيف ^(١٠) فی أنواع علوم القرآن وقد ألفت فی جملة من أنواعه كأسباب النزول ، والمغرب والمبهمات [ومواطن النزول] ^(١١) ، وغیر ذلك ، وما من كتاب منها إلا وقد فاق الكتب المؤلفة فی نوعه ببیدیع اختصاره ، وحسن تحريره وكثرة جمعه .

وقد أفرد الناس فی أحكامه كتباً كالقاضي إسماعیل ^(١٢) وبكر بن العلاء ^(١٣)

(١) فی «ط» : والأثمار ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٢) فی «أ» : الأوزان ، وفی «ط» : الألوان ، وما أثبتناه من «ج» وهو أنسب للمعنى .

(٣) ما بین المعقوفین سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٤) فی «ط» : جاء ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٥) فی «أ» : الثلاث مائة ، وما أثبتناه من «ط» ، ج .

(٦) فی «أ» ، ب : خمسة ، وما أثبتناه من «ط» ، ج ، وهو الصواب .

(٧) ما بین المعقوفین سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ط» ، ج .

(٨) فی «أ» : والصغائر ، وما أثبتناه من «ط» .

(٩) فی «أ» : فیه فی .

(١٠) ما بین المعقوفین زیادة من «ب» .

(١١) هو إسماعیل بن إسحاق بن إسماعیل بن حماد بن زید الجهمی الأزدي المالکی قال الذهبي :

فاق أهل عصره فی الفقه قاضي بغداد صاحب تصانیف له كتاب أحكام القرآن لم یسبق إلى

مثله توفي سنة (٢٨٢هـ) انظر تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢٥) .

(١٢) هو بكر بن محمد بن العلاء من كبار فقهاء المالکیة له كتاب أحكام القرآن وهو مختصر من =

وأبي بكر الرازي ^(١) وإلكيا ^(٢) الهراسي ^(٣) وأبي بكر بن العربي ^(٤) وعبد المنعم بن الفرس ^(٥)، وغيرهم وكل منهم أفاد وأجاد، وجمع فأبدع غير أنها محشوة بالحشو والتطويل، مشحونة ^(٦) بالاستطراد إلى أقوال المخالف والدليل، مع ما فاتها من الاستنباطات العلية، والاستخراجات الخفية.

[٧/أ] فعزمت على وضع كتاب في ذلك مهذب المقاصد، محرر المسالك، أورد فيه كل ما استنبط منه أو استدلل به عليه من مسألة ^(٧) فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك، مقروناً بتفسير الآية حيث توقف ^(٨) فهم الاستنباط عليه معزواً إلى قائله من الصحابة والتابعين، مخرجاً من كتاب ناقله من الأئمة المعبرين فاشدد بهذا الكتاب يديك ^(٩)، وعض عليه بناجذيك، ولا يحملنك [على] ^(١٠) استحقاره صغر حجمه، فمن نظر إليه بقلب سليم بان له غزارة علمه.

= كتاب إسماعيل بن إسحاق وتوفي بمصر سنة (٣٤٤هـ)، انظر طبقات المفسرين للداودي (١١٨/١).

(١) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي المشهور بالخصاص توفي سنة (٣٧٠هـ).

(٢) الكلمة في «أ»: ممسوحة وغير واضحة.

(٣) هو عماد الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري المعروف بإلكيا (ومعناها في اللغة الأعجمية: الكبير القدر) الهراسي الشافعي توفي سنة (٥٠٤هـ).

(٤) هو الإمام محمد بن عبد الله بن محمد أبو بكر بن العربي المالكي المتوفى سنة (٥٤٣هـ).

(٥) هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الأنصاري المعروف بابن الفرس قاض أندلسي من علماء غرناطة توفي سنة (٥٩٩هـ).

(٦) في «أ»: محشوة، وما أثبتناه من «ط».

(٧) في «ط»: مسئلة.

(٨) في «أ»: توقف، وما أثبتناه من «ط».

(٩) في «أ»: يدك، وما أثبتناه من «ط».

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ط».

— ٤٤ — الإكليل في استنباط التنزيل
و[قد] ^(١) سميته بـ « الإكليل في استنباط التنزيل » وعلى الله توكلت فهو
حسبي ونعم الوكيل .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

مقدمة

قال الغزالي وغيره ^(١): آيات الأحكام خمسمائة [آية] ^(٢)، وقال بعضهم مائة وخمسون، وقيل: ^(٣) لعل ^(٤) مرادهم المصرح به فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يستنبط منها كثير من الأحكام، قال الشيخ عز الدين [بن] ^(٥) عبد السلام في كتاب الإمام ^(٦): إنما ضرب الله الأمثال في كتابه تذكيراً ووعظاً فما اشتمل منها على تفاوت في ثواب أو على إحباط عمل أو على مدح أو ذم أو نحوه فإنه يدل على الأحكام، ثم قال: ومعظم ^(٧) آي القرآن لا تخلو ^(٨) عن أحكام مشتملة على آداب ^(٩) حسنة وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرح فيه ^(١٠) بالأحكام، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط إما بلا ضم إلى آية أخرى كاستنباط تحريم الاستمراء من قوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ الآية [المؤمنون: ٦، ٧]، وصحة أنكحة الكفار من قوله: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، وصحة صوم الجنب من قوله: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ﴾

(١) انظر: المستصفى (٢/ ٣٥٠).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ط، ج».

(٣) في «ج»: قيل، وما أثبتناه من «أ، ط».

(٤) في «ج»: ولعل، وما أثبتناه من «أ، ط».

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ط، ج».

(٦) انظر: الإمام في بيان أدلة الأحكام للإمام العز بن عبد السلام (ص ١٤٣). وقد نقل السيوطي

كلامه باختصار وتصرف.

(٧) في «ب»: ومعظمه، وما أثبتناه من «أ، ط، ج».

(٨) في «ب»: أن لا يخلو، وما أثبتناه من «أ، ط، ج».

(٩) في «ب»: أبواب، وما أثبتناه من «أ، ط، ج».

(١٠) في «ب»: فيها، وما أثبتناه من «أ، ط، ج».

إلى قوله : ﴿ حَتَّى يَبَيَّنَ ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧] ، وإما به كاستنباط [أن] ^(١) أقل الحمل ستة أشهر من قوله ﴿ وَحَمَلُهُمْ وَفَصَلُّهُمْ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥] ، [٧/ب] مع قوله : ﴿ وَفَصَلُّهُمْ فِي عَامَيْنِ ﴾ [لقمان: ١٤] ، قال الشيخ عز الدين : ويستدل على الأحكام تارة بالصيغة وهو ظاهر وتارة بالإخبار مثل ﴿ أُجِلَّ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] ، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] ، وتارة بما رتب عليها في العاجل أو ^(٢) الآجل من خير أو شر أو نفع أو ضرر .

وقد نوع الشارع ^(٣) ذلك أنواعاً كثيرة ترغيباً لعباده ^(٤) ، وترهيباً ^(٥) وتقريباً إلى أفهامهم فكل فعل عظمه الشرع أو مدحه ^(٦) أو مدح فاعله [لأجله] ^(٧) أو أحبه أو أحب فاعله أو رضي به أو رضي عن فاعله ، أو وصفه بالاستقامة أو ^(٨) البركة أو الطيب أو ^(٩) أقسم به أو بفاعله كالإقسام بالشفع والوتر وبخيل المجاهدين ، وبالنفس اللوامة ، أو نصبه سبباً لذكره ^(١٠) عبده ^(١١) أو لمحبهته أو للثواب عاجلاً

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، ج .

(٢) في «أ» ، ب : و ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «ب» : وفيه قد نوع التنازع ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٤) في «ط» : للعباد ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٥) في «ب» : وترغيباً ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٦) في «ب» : مدح ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ج .

(٨) في «ب» : و ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٩) في «ب» : و ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، ج .

(١٠) في «أ» : لذكوره ، وهو تصحيف .

(١١) في «ط» : لعبده ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

أو آجلاً^(١) ، أو لشكره له أو لهدايته^(٢) إياه ، أو لإرضاء فاعله أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله أو لنصرة فاعله أو بشارته ، أو وصف فاعله بالطيب أو وصف الفعل بكونه^(٣) معروفاً ، أو نفى الحزن و^(٤) الخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن [له]^(٥) أو نصبه^(٦) سبباً لولايته ، أو أخبر [عن]^(٧) دعاء الرسول بحصوله أو وصفه بكونه^(٨) قرية ، أو بصفة مدح كالحياة والنور والشفاء ، فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب .

وكل فعل طلب الشارع تركه ، [أو ذمه]^(٩) أو ذم فاعله [أو عتب عليه ، أو مقت فاعله]^(١٠) أو لعنه أو نفى محبته أو محبة فاعله أو الرضا به أو عن^(١١) فاعله ، أو شبه فاعله بالبهايم أو بالشياطين ، أو جعله مانعاً من الهدى أو [من]^(١٢) القبول أو وصفه بسوء أو كراهة^(١٣) ، أو استعاذ^(١٤) الأنبياء منه أو أبغضوه^(١٥) ، أو

(١) في «أ» ، جـ : أو لثواب عاجل أو آجل ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) في «ب» : لهداية ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

(٣) في «أ» : لكونه ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) في «ط» : أو ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» ، جـ .

(٦) في «ب» : نصب ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، جـ .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» .

(٨) في «ط» : بكون ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(١١) في «ب» : على ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(١٣) في «ب» : كراهته ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(١٤) في «ب» : استفاد ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(١٥) في «ب» : عضوه ، وهو تحريف .

جعله ^(١) سبباً لنفي الفلاح ، أو لعذاب ^(٢) آجل أو عاجل ، أو لدم أو لوم أو ضلالة أو معصية ، أو وصف بخبث أو رجس أو نجس ^(٣) ، أو بكونه فسقاً أو إثماً أو سبباً لإثم أو رجس ، أو لعن أو غضب أو زوال نعمة [أ/٨] أو حلول نقمة أو [حد من الحدود أو قسوة أو خزي أو ارتهان نفس ، أو لعداوة الله ^(٤) ومحاربه أو لاستهزائه أو] ^(٥) سخريته ، أو جعله الله سبباً لنسيانه فاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه أو بالحلم أو بالصفح ^(٦) عنه أو دعا إلى التوبة منه أو وصف فاعله بخبث أو احتقار أو نسبه إلى عمل الشيطان أو تزيينه أو تولي الشيطان لفاعله ، أو وصف بصفة ذم ككونه ظليماً ^(٧) أو بغياً ، أو عدواناً ، أو إثماً ، أو مرضاً ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله أو شكوا إلى الله من فاعله ^(٨) أو جاهروا فاعله بالعداوة أو ^(٩) نهوا ^(١٠) عن الأسى ^(١١) والحزن عليه ، أو نصب سبباً لخيبة ^(١٢) فاعله عاجلاً أو آجلاً ، أو رتب عليه حرمان الجنة وما فيها ، أو وصف فاعله بأنه عدو لله ^(١٣) أو بأن الله عدوه ، أو أعلم فاعله بحرب من الله

(١) في «أ، ج»: جعل ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) في «ب»: العذاب ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(٣) في «أ»: أو بعجز وهو تحريف .

(٤) في «ب»: أو ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» .

(٦) في «أ»: الصلح وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) في «ب»: ظليماً ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(٨) في «ط»: فعله ، وما أثبتناه من «ب» .

(٩) في «ب»: و ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(١٠) في «ج»: نهى ، وما أثبتناه من «أ، ط، ب» .

(١١) في «ب»: سن وهو تحريف .

(١٢) في «ب»: نجيبته ، وفي «أ»: محبة ، وكلاهما تحريف ، وما أثبتناه من «ط» .

(١٣) في «ب، ط»: الله ، وما أثبتناه من «أ، ج» .

ورسوله ، أو حمل ^(١) فاعله إثم غيره ، أو قيل فيه لا ينبغي هذا ، أو لا يكون ، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه ، أو أمر ^(٢) بفعل مضاده ، أو بهجر ^(٣) فاعله ، أو تلاعن فاعلوه ^(٤) في الآخرة ، أو تبرأ بعضهم من ^(٥) بعض ، [أو دعا بعضهم على بعض ، أو وصف فاعله بالضلالة] ^(٦) أو أنه ليس من الله في شيء ، أو ليس من الرسول وأصحابه ، أو جعل اجتنابه سبباً للفلاح ، أو جعله سبباً لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين ، أو قيل : هل أنت منته ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله أو رتب عليه إبعاداً أو طرداً أو لفظة ^(٧) قتل ^(٨) من فعله ، أو قاتله الله ، أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكيه ولا يصلح عمله ولا يهدي كيده أو [لا] ^(٩) يفلح ، أو قيض له الشيطان أو جعله ^(١٠) سبباً لإزاعة قلب فاعله أو صرفه عن آيات الله أو ^(١١) سؤاله عن علة الفعل ، فهو دليل [على] ^(١٢) المنع من الفعل ودلالته على التحريم أظهر من دلالته على مجرد الكراهة .

(١) في «أ» : أرجل وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : لعن وهو سهو .

(٣) في «أ» : بعجز ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : فاعله ، وما أثبتناه من «ب ، ط» وهو المناسب للمعنى لأن التلاعن إنما يكون من طرفين أو أكثر .

(٥) في «ب» : عن ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «أ» ، ومكانه : أو وصف فاعله أو تلاعن فاعلوه في الآخرة أو تبرأ بعضهم بالضلالة .

(٧) في «ج» : لفظ ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٨) في «ب» : قبل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من سائر النسخ .

(١٠) في «ط» : جعل ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(١١) في «ب ، ط» : و ، وما أثبتناه من «ج» .

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

[٨/ب] وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال^(١) ونفي الجناح والخرج^(٢) والإثم والمواخذة ، ومن الإذن فيه والعفو عنه ومن الامتنان بها في الأعيان من المنافع ، ومن السكوت عن^(٣) التحريم ، ومن الإنكار على من^(٤) حرم الشيء ، ومن الإخبار بأنه خلق أو جعل لنا ، والإخبار عن فعل مَنْ^(٥) قبلنا غير ذام لهم عليه ، فإن اقترن بالإخبار^(٦) مدح دل على مشروعيته وجوباً أو استحباباً^(٧) . انتهى .

(١) في «أ» : الإجلال وهو تصحيف .

(٢) في «ط» : الحرام ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» ، وهو أنسب للمعنى .

(٣) في «أ» : على وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب» : ما ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» ، وهو أصح .

(٥) في «ب» : ممن ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» ، وهو أصح .

(٦) في «ج» : بإخباره ، وفي «أ» : بأخبار ، وما أثبتناه من «ط» .

(٧) في «أ ، ج» : وجوباً واستحباباً ، وما أثبتناه من «ط» وهو أصح .

سورة فاتحة الكتاب^(١)

قوله تعالى^(٢) : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] ، فيه إثبات الصانع^(٣) وحدوث العالم واستدل بالافتتاح بها من قال: إنها أبلغ صيغ الحمد^(٤) [خلافاً لمن ادعى^(٥) أن الجملة الفعلية أبلغ ، قال^(٦) البلقيني : أجل^(٧) صيغ الحمد]^(٨) : الحمد لله رب العالمين ؛ لأنها فاتحة الكتاب وخاتمة دعوى أهل الجنة فتتبعين في برٍّ [من حلف]^(٩) ليحمدن الله بأجل التحاميد ، خلافاً لما في « الروضة »^(١٠) وأصلها عن المتولي^(١١) : إن أجّلها^(١٢) الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده .

(١) في «أ، ج» : سورة الفاتحة ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) في «ب» إثبات البسملة قبل : «قوله تعالى» ، وهكذا في كل السور حتى ولو لم يبدأ بأولها .

(٣) في «ب» : الصانع ، وما أثبتناه من «أ، ط» وهو الصحيح .

(٤) لفظ الصانع لا أعلم دليلاً صحيحاً يفيد أنه من أساء الله تعالى إلا إن كان ذلك من باب الإخبار عنه تعالى كما في قوله تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ [النمل: ٨٨] ، وفي قوله ﷻ : «إن الله خلق كل صانع وصنعه» .

وفي رواية : « صنع كل صانع وصنعه » ، أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (١٩) ، بإسناد صحيح وانظر : الصحيحة (١٦٣٧) .

(٥) في «ب» من أحمد ، وما أثبتناه من «أ، ط، ج» وهو الصحيح .

(٦) في «ب» : يدعى ، وما أثبتناه من «ج، ط» .

(٧) في «ج» : وقال ، وما أثبتناه من «ب، ط» .

(٨) في «ب» : أخرى ، وما أثبتناه من «ج، ط» .

(٩) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ط، ج» .

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من «أ، ج» .

(١١) أي : روضة الطالبين للنووي رحمه الله .

(١٢) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون المتولي الشافعي المتوفى سنة (٤٧٨هـ) ، انظر : وفيات الأعيان (٣/١٣٣) .

(١٣) في «ب» : أصلها وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ، ط، ج» وهو الصحيح .

قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣] فيه إثبات الصفات الذاتية ^(١).

قوله تعالى : ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فيه إثبات المعاد .

[٩/أ] قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فيه

الإرشاد ^(٢) إلى تقديم الخضوع ^(٣) والتذلل ^(٤) على طلب الحاجة ، قال أبو طالب الثعلبي في تفسيره : وقد ^(٥) جمع في هذه الآية إبطال الجبر والقدرة ^(٦) معاً لأنه وصف عباده بأنهم يعبدون فأثبت لهم كسباً وعلمهم الاستعانة ولو كان العبد مستطيعاً [الفعل] ^(٧) قبل الإعانة لما احتاج ^(٨) إلى الاستعانة فنفى عنهم القدرة فهو كقوله : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] ، نفى الخلق [وأثبت الكسب] ^(٩) قال : وسائر آيات السورة ^(١٠) على مناقضة قواعد ^(١١) المعتزلة ؛ لأنه بدأ بالتسمية وإن جعل الاسم زائداً فمعناه : بالله كانت الكائنات أولاً فكذلك الآن لأن العبد إذا كان خالقاً لكسبه مستطيعاً له لم يكن للاستعانة بالاسم معنى ثم علمهم ^(١٢)

(١) يقال للصفات الثبوتية : صفات الذات إضافة إلى الذات العلية لملازمتها للذات لأنها لا تتجدد تتجدد صفات الأفعال ، فهي بهذا الاعتبار ذاتية ومن حيث دلالتها على معنى ثبوتي يقال : ثبوتية . انظر : الصفات الإلهية لمحمد أمان الجامي (ص ٢٠٣ ، ٢٠٤) .

(٢) في «ب» : الإشارة ، وما أثبتناه من «أ ، ط» ، وكلاهما صحيح .

(٣) في «أ» : الخشوع ، وما أثبتناه من «ب ، ط» ، وكلاهما صحيح .

(٤) في «ب» : التذلل ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ط» ، وهو الصواب .

(٥) في «ب» : وفي ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ط» ، وهو الصواب .

(٦) في «ط» : القدر ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٨) في «ب» : احتياج ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «ط» : السور ، وما أثبتناه من «أ ، ج» ، وهو الصواب .

(١١) في «أ ، ج» : عقائد ، وما أثبتناه من «ب ، ط» ، وكلاهما صحيح .

(١٢) في «ط» : عليهم ، وما أثبتناه من «أ ، ج» وهو الأصح .

حمده وقد قبح^(١) سيرة من أحب أن يحمده بما لم يفعل ، فدل على أنه الفعال لكل شيء ، ثم أمرهم بالاستعانة وسؤال الهداية ، وعلى زعمهم لا حاجة إليها ولا إلى سؤال الهدى^(٢) لأنه قد هداهم^(٣) بالدعوة وبيان الأدلة وليس الهدى على زعمهم خلق المعرفة ، ففاتحة الكتاب شاهدة عليهم .

[و] ^(٤) قال القاضي البيضاوي : الضمير المستكن في ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ، و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ للقارئ ولسائر^(٥) الموحدين أدرج عبادته في تضاعيف^(٦) عبادتهم وخلط حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ويحاج إليها ، ولهذا شرعت الجماعة .

قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ فيه الإشارة إلى الاقتداء بالسلف الصالح . [والله سبحانه أعلم]^(٧) .



-
- (١) في «أ» : فتح ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وهو الصواب .
 (٢) في «ط» : وإلى الهدى ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو أوضح .
 (٣) في «أ» : هداهم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وهو الصواب .
 (٤) ما بين المعقوفتين ليس في «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .
 (٥) في «أ» وسائر ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .
 (٦) في «أ» : عباده في تضعيف ، وما أثبتناه من «ط» .
 (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

- ٢ -

سورة البقرة

قوله تعالى : ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] قال الرازي ^(١) : يتضمن ^(٢) الأمر ^(٣) بالصلاة والزكاة .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٨] الآية ^(٤) : قال الرازي : يدل على أن الإيمان ليس هو الإقرار دون الاعتقاد ؛ لأن الله قد أخبر عن إقرارهم بالإيمان ونفي عنهم اسمه ^(٥) بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ قال هو وغيره : ويحتج بهذه الآية ^(٦) وأشباهها على استتابة الزنديق الذي ظهر منه الكفر ؛ لأنه ^(٧) تعالى أخبر عنهم ^(٨) [بذلك] ^(٩) ولم يأمر بقتلهم ، ومعلوم أن نزول هذه الآيات بعد فرض القتال .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ [البقرة: ٢٢] إلى قوله : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤] ^(١٠) فيه دلالة على الأمر باستعمال حجج العقول وإبطال

(١) المقصود به : الجصاص ، وانظر : أحكام القرآن له (١/ ٢٤) .

(٢) في «أ» : تضمن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : بالأمر ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وهو الصواب .

(٤) الآية بتامها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَاْلَتَوْرَةِ الْآخِرَةِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] .

(٥) في «أ» ، ج : سمته ، وما أثبتناه من «ط» ، ب ، وكلاهما صحيح .

(٦) في «ط» : الآيات ، وما أثبتناه من «ب» ، وهو الأنسب .

(٧) في «ب» : بأنه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الأنسب .

(٨) في «ب» : أخبرهم وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وهو الصواب .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) الآيات بتامها : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَكَلَّا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله . وادعوا شهداءكم من دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٢﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ [البقرة: ٢٢-٢٤] .

التقليد ، قال محمود بن حمزة الكرماني : استدل ^(١) أكثر المفسرين بالآية على [أن] ^(٢) شكل [الأرض] ^(٣) بسيط ليس بكروي ^(٤).

[٩/ب] قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ استدل به من قال : إنه لا يتعلق الإعجاز بأقل من سورة ، وردَّ به على من قال من المعتزلة بأنه يتعلق بجميع القرآن .

قوله تعالى : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ استدل به على أن النار مخلوقة الآن ^(٥) .
قوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهٖ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهٖ كَثِيرًا ﴾ الآية [البقرة: ٢٦] ، فيه دلالة لمذهب أهل السنة أن الهدى والضلال ^(٦) من الله .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] استدل به على أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد الشرع بتحريمه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ الآية ^(٧) [البقرة: ٣٠] ، فيه إرشاد عباده إلى المشاورة ^(٨) ^(٩) وأن الحكمة تقتضي ^(١٠) إيجاد ^(١١) ما يغلب خيره ^(١٢) وإن كان فيه

(١) في «ب» : فاستدل ، وفي «ج» و استدل ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

(٤) هذا الاستدلال ضعيف ، فكون الأرض مفروشة لا يقتضي كونها مبسوطة أو غير ذلك ،

وقد دلت الأدلة على كرويتها كقوله تعالى : ﴿ يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ ﴾ وكروية الأرض أصبحت الآن حقيقة مسلمة .

(٥) ما بين المعقوفتين كتب في «ط» بعد ما ورد في آية (٢٩) .

(٦) في «ط» : الضلالة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) الآية بتماها : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠] .

(٨) في «ب» : المشورة ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .

(٩) قول الله للملائكة : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ليس على سبيل المشاورة وإنما هو من باب الإخبار بما هو كائن .

(١٠) في «ب» : يقتضي ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .

(١١) في «ب» : اتخاذ ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .

(١٢) في «ب» : خير ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» ، «ط» .

نوع شر وأنه لا رأي مع وجود النص وهو أصل في المسائل التعبدية .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] استدل به من قال : إن اللغات توقيفية وضعها الله وعلمها بالوحي ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَتَذَكَّرُ ﴾ [البقرة: ٣٣] استدل به ﷺ على أن آدم [نبي] ^(٢) مُكَلَّمٌ ^(٣) . روى أحمد وغيره عن أبي أمامة : أن أبا ذر قال : يا نبي الله ، أي الأنبياء [كان] ^(٤) أول ؟ قال : « آدم » ، قال : أو نبياً ^(٥) كان آدم ؟ قال : « نعم [نبي] ^(٦) مكلم ، خلقه الله بيده ثم ^(٧) نفخ فيه من روحه ثم قال [له] ^(٨) يا آدم قَبَلًا ^(٩) ^(١٠) » .

(١) في «ط» : بالوحي وعلمها ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) في «ب» : متكلم وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» ، وهو الصواب .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» .

(٥) في «ج» : أو نبي ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «ب ، ج» : و ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج ، أ» .

(٩) في «ط» : قبلاً ، وما أثبتناه هو الصواب انظر التخريج .

(١٠) إسناده ضعيف : أحمد في مسنده (٢٦٦/٥) رقم (٢٢٢٨٨) ، والطبراني في الكبير (٧٨٧١)

من طريق علي بن يزيد ، عن القاسم أبي عبد الرحمن ، عن أبي أمامة في حديث طويل وإسناده

ضعيف فيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف وله شاهد من حديث أبي ذر في المسند حديث :

(٢١٠١٧) وغيره من طريق المسعودي عن أبي عمر الدمشقي عن عبيد الخشخاش عن أبي ذر

وهذا إسناده ضعيف جداً قال الدارقطني : المسعودي عن أبي عمر متروك . اهـ وعبيد مجهول .

وكون آدم نبياً مكلماً ورد في حديث أبي أمامة من طريق أبي توبة ، حدثنا معاوية بن سلام ،

عن أخيه زيد بن سلام ، قال : سمعت أبا سلام ، قال : سمعت أبا أمامة ، أن رجلاً ، قال :

يا رسول الله أنبي كان آدم ؟ قال : « نعم ، مكلم » ، قال : فكيف كان بينه وبين نوح ؟ قال :

« عشرة قرون وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر » ، رواه ابن حبان في صحيحه (٦٢٨١)

والحاكم في مستدركه (٢٦٢/٢) ، وعزاه الألباني في الصحيحة (٣٥٨/٦) لأبي جعفر الرزاز

في أماليه كلهم من طريق أبي توبة الربيع بن نافع به وهذا إسناده رجاله ثقات .

وفي بقية الآية دليل على مزية العلم وأنه شرط في الخلافة^(١) وفضل آدم على الملائكة .
قال الإمام : لما أراد الله إظهار فضل آدم [على الملائكة]^(٢) لم يظهره^(٣) إلا بالعلم فلو
كان في الإمكان^(٤) شيء أفضل^(٥) من العلم لكان^(٦) إظهار فضله بذلك الشيء
لا بالعلم ولذلك^(٧) أمر الملائكة بالسجود له لأجل فضيلة العلم .

[١٠ / أ] قلت^(٨) : ويؤخذ من هذا استحباب القيام للعالم ، وقال الطيبي :

أفادت^(٩) هذه الآية أن علم اللغة فوق التحلي^(١٠) بالعبادة فكيف علم الشريعة ؟
قوله تعالى : ﴿ آتَى ﴾ [البقرة : ٣٤] رد [به]^(١١) على الجبرية^(١٢) إذ لا يوصف
بالإباء من هو [غير]^(١٣) قادر على المطلوب .

(١) في «أ» : الجماعة ، وما أثبتناه من «ب ، ط ، ج» وهو الصحيح .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب ، ج» .

(٣) في «أ» لم يظهر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» بالإمكان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ ، ج» : أشرف ، وما أثبتناه من «ط» ، وكلاهما صحيح .

(٦) في «ط» : كان ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» ، وهو أصح .

(٧) في «ط» : وكذلك ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، هـ» ، وهو أنسب للمعنى .

(٨) في «أ» : وقلت ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «ب» : أفاده ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» .

(١٠) في «ب» التخلي ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» .

(١١) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(١٢) الجبر : هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، والجبرية أصناف : فالجبرية

الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً ، والجبرية المتوسطة : هي

التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً ؛ فأما من أثبت للقدرة أثراً ما في الفعل ، وسمى ذلك

كسباً ؛ فليس بجبري .

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثراً في الإبداع والإحداث استقلالاً : جبرياً ،

ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها : جبرياً ؛ إذ لم يشبوا

للقدرة الحادثة فيها أثراً . انظر : الملل والنحل للشهرستاني (ص ١٦) .

(١٣) في «ج» : إذ لا يوصف بالإباء إلا من هو قادر على المطلوب ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ أَشْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] إلى آخر القصة فيها دلالة على أن الجنة مخلوقة الآن .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ قال ابن الفرس : هذا أصل جيد في سد الذرائع ؛ لأنه تعالى لما أراد النهي عن الأكل منها نهى عنه بلفظ يقتضي ^(١) الأكل وما يدعو إليه وهو القرب .

قوله تعالى : ﴿ يَبْنِيْ اِبْرٰهِيْمَ بَيْتًا ﴾ [البقرة : ٤٠] يستدل ^(٢) به على دخول [أولاد] ^(٣) الأولاد في الوقف على الأولاد .

قوله تعالى : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ﴾ الآية ، قال ابن الفرس : فيه دليل على أن الله ^(٤) على الكفار نعمة خلافاً لمن قال : لا نعمة لله ^(٥) عليهم ^(٦) وإنما النعمة على المؤمنين ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [البقرة : ٤٣] قال الرازي : يفيد إثبات فرض الركوع في الصلاة .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ [البقرة : ٤٥] فيه استحباب الصلاة عند المصيبة وأنها تعين صاحبها ، أخرج سعيد بن منصور وغيره عن ابن عباس أنه كان في مسير ^(٨) فنعي ^(٩) إليه ابن له فنزل فصلى ركعتين ثم استرجع وقال :

(١) في الأصل : تقتضي ، وما أثبتناه من «أ، ب، ط، ج» وهو الصحيح .

(٢) في «ج» : استدل ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٤) في «ب» : الله ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» ، وهو الصحيح .

(٥) في «ب» : الله ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» ، وهو الصحيح .

(٦) في «ط» : عليه ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الأصح .

(٧) في «ب» : للمؤمنين ، وما أثبتناه من «أ، ط» .

(٨) في «ب» : سير ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٩) في «ب» : فنفي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ، ب، ط» .

فَعَلْنَا كَمَا أَمَرَنَا اللَّهُ : ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ ^(١).

قوله تعالى : ﴿وَإِنِّي فَصَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة : ٤٧] قال ابن الفرس : فيه ورود العام المراد به الخصوص لأن المراد عالمي ^(٢) زمانهم .

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ﴾ ^(٣) [البقرة: ٤٩] الآيات في العجائب ^(٤)

(١) إسناده ضعيف بهذا اللفظ : سعيد بن منصور في التفسير (١٨٦) عن هشيم ، قال : نا خالد ابن صفوان ، عن زيد بن علي ، عن ابن عباس به وهذا إسناده ضعيف خالد بن صفوان مجهول الحال ذكره البخاري في تاريخه (٣/ ١٥٦) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٣٣٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وذكره ابن حبان في الثقات ٢٥٧/ ٦ وزيد هو زيد بن علي ابن الحسين قال ابن حبان في «الثقات» : رأى جماعة من أصحاب رسول الله ا.هـ . قلت : هكذا قال رأى ولم يقل روى وهو من طبقة تلى الوسطى من التابعين ولم أقف على من أثبت سماعه من ابن عباس وقد روى الأثر الحاكم في مستدركه (٢٩٩٩) من طريق عمرو بن عون الواسطي ، ثنا هشيم ، أنبا خالد بن صفوان ، عن زيد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن ابن عباس ولفظه : جاء نعي بعض أهله ... فذكره وعمرو بن عون ثقة ثبت كما قال الحافظ وأثبت الواسطة بين زيد بن علي وابن عباس وكذلك أثبتها يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن كما في تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١٧٨) وهو ثقة ثبت إمام كما قال الحافظ : فالأصح بإثبات علي بن الحسين وله شاهد صحيح ولفظه أن ابن عباس ؓ نعي إليه أخوه قثم وهو في مسير له ، فاسترجع وأناخ عن الطريق ، وصلى ركعتين أطال فيها الجلوس ، ثم قام فمشى إلى راحلته وهو يقرأ : ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالْعَنَبِ وَالْعَسْوَةِ وَإِنَّا لَكَبِيرَةٌ﴾  أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣٧٣) وغيره عن أبي بكر بن أبي شيبة ، نا إسماعيل ابن عليه ، عن عينة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، أن ابن عباس فذكره وهذا إسناده صحيح .

(٢) في «ط»: عالم، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٣) في ط : فأنجيناكم وما أثبتناه من (أ ، ب ، ج ، هـ ، وتمام الآيات ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُوكُمْ صَوَاهِرَ الْعَذَابِ يَذُبُّونَ أَنْتَاهُمْ وَنَسَحْنُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾) وَإِذْ قَرَّبْنَا بِلْحَمِهِمُ الْيَمْرَ فَأُنْجِيَتْ كُفْرًا فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴿٥٠﴾ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا مِنَ الْعِجْلِ مِنْ بَعْدِهِمْ وَأَنْتُمْ مُلْحَمُونَ ﴿٥١﴾ ثُمَّ عَقَوْنَا عَنْكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَمَلِكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾ [البقرة: ٤٩-٥٢] .

(٤) في «أ»: العزائم، وما أثبتناه من «ط، جا».

للكرماني^(١) استدل بها بعض من يقول^(٢) بالتناسخ وقالوا^(٣) : إن القوم كانوا هم بأعيانهم [فلما]^(٤) تناولت عليهم مدة التلاشي [والبلى]^(٥) نَسُوا فَذُكِّرُوا ، قال : وهذا محال وجهل بكلام العرب فإن العرب تخاطب بمثل هذا وتعني الجدل الأعلى والأب الأبعد .

[١٠/ب] قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوىٰ ﴾ [البقرة : ٥٧] استدل به على أن الضيف لا يملك ما قدم له وأنه لا^(٦) يتصرف فيه إلا بإذن ، ذكره صاحب التحرير .

قوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة : ٥٩] قال إلكيا : يدل على أنه لا يجوز تغيير^(٧) الأقوال المنصوص عليها وأنه يتعين اتباعها ، وقال الرازي : يحتج به فيها ورد من التوقيف في الأذكار والأقوال وبأنه^(٨) غير جائز تغييرها^(٩) ، وربما احتج به علينا المخالف في تجويز تحريم الصلاة بلفظ التعظيم والتسبيح وفي تجويز القراءة بالفارسية وفي تجويز النكاح بلفظ الهبة وما جرى مجرى ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة :

(١) في «ب» ولكرماني ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، ج .

(٢) في «أ» : سيقول ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» ، ج : وقال ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ط» : لن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «ب» : تنغير ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٨) في «ط» : وأنه ، وما أثبتناه من «ج» وهو نص الجصاص في أحكام القرآن (١/٣٣) .

(٩) في «ب» : تنغيرها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

[٦٧] إلى آخر القصة فيها أحكام :

الأول : استدل بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [على] ^(١) أن الأمر لا يدخل في عموم الأمر فإن موسى لم يدخل في [عموم] ^(٢) الأمر بدليل قوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] ولا يظن بموسى ذلك ذكره الزركشي في شرح جمع الجوامع .

الثاني : استدل به بكر بن العلاء على أن السنة في البقرة ^(٣) الذبح .

الثالث : استدل به على جواز ورود الأمر مجملاً وتأخير بيانه .

الرابع : استدل بقوله : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ ﴾ [البقرة : ٦٨] ، وبقوله : ﴿ مُسَلَّمَةٌ ﴾ [البقرة : ٧١] على جواز الاجتهاد [واستعمال غالب الظن في الأحكام لأن ذلك لا يعلم إلا من الاجتهاد] ^(٤) .

الخامس : استدل به ^(٥) على أن المستهزئ يستحق سمة الجهل ، ذكر ^(٦) محمد بن مسعر ^(٧) أن عبيد الله بن الحسن العنبري ^(٨) القاضي مازحه فقال له : لا تجهل ، قال : وأنى وجدت المزاح ^(٩) جهلاً؟ فتلا عليه : ﴿ اتَّخِذْنَا هُزُوءًا قَالِ اعْوِذْ بِاللَّهِ أَنْ

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «ط» ، وفي «أ» : لم يدخل بالأمر .

(٣) في «ج» : البقر ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ج» : بها ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وكلاهما صحيح فالضمير بالتذكير يعود على قوله تعالى ، وبالتاليث يعود على الآية .

(٦) في «ج» : وذكر ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٧) في «ط» ، ب : مسعود وما أثبتناه من «ج» وأحكام القرآن للجصاص (١/ ٣٥) .

(٨) في «ب» : الغبري وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : وأنى وجدت جعل المزاح جهلي ؟ فتلى عليه ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

أَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿البقرة: ٦٧﴾ ^(١).

السادس : فيها ^(٢) الإرشاد ^(٣) [إلى] ^(٤) الاستثناء في الأمور في قوله : ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠].

السابع : فيها دليل لأهل السنة على المعتزلة أن الأمر لا يستلزم المشيئة ، قاله ^(٥) الماتريدي .

الثامن : استدل بالآية على حصر الحيوان بالوصف وجواز السلم فيه ^(٦).

التاسع : قال المهدي : في قوله : ﴿فَاعْمَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨] دليل على أن الأمر على الفور ، قال ^(٧) ابن الفرس : ويدل على ذلك أنه استقصرهم حين لم يبادروا إلى فعل ما أمرهم به وقال : ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾

[البقرة: ٧١]

(١) هذا الكلام تلخيص لكلام الجصاص في أحكام القرآن ونص كلام الجصاص هو : وَيَذُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الاسْتِهْزَاءَ بِأَمْرِ الدِّينِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ وَعَظَائِمِهَا ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَبْلُغْ مَائِمَةُ النِّسْبَةِ إِلَى الْجَهْلِ وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْعَرٍ أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ الْقَاضِي قَالَ : وَعَلَيَّ جُبَّةٌ صُوفٍ وَكَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ كَثِيرَ الْمَزْحِ ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ : أَصُوفُ نَعْجَةٍ جُبَّتِكَ أَمْ صُوفُ كَبْشٍ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَجْهَلُ أَبْنَاكَ اللَّهُ قَالَ : وَأَنْتَى وَجَدْتَ الْمِرَاحَ جَهْلًا ؟ فَتَلَوْتَ عَلَيْهِ : ﴿أَتُنْجِدُنَا هُرُورًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ قَالَ : فَأَعْرَضَ وَاشْتَغَلَ بِكَلَامٍ آخَرَ وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبَّدًا بِقَتْلِ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الْكُفْرُ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَأْمُورًا بِالنَّظَرِ بِالْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﴿أَتُنْجِدُنَا هُرُورًا﴾ كُفْرٌ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ لِمُوسَى : ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ وَيَذُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ كُفْرَهُمْ هَذَا لَمْ يُوجِبْ فُرْقَةً بَيْنَ نِسَائِهِمْ وَبَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِفِرَاقِهِمْ وَلَا تَقْرِيرِ نِكَاحِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُنَّ .

(٢) في «ب» : فيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ط» وكلاهما صحيح كما مر قريبًا .

(٣) في «ب» : الإشارة ، وما أثبتناه من «أ» ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» وفيها : والاستثناء ، وما أثبتناه من «أ» ، ط» .

(٥) في «ب» : قال ، وما أثبتناه من «أ» ، ط» .

(٦) السلم هو : بيع موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلاً انظر : الموسوعة الفقهية .

(٧) في «ب» : وقال ، وما أثبتناه من «أ» ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ ﴾ الآية ^(١) [البقرة : ٧٩] ، استدل به ^(٢) النخعي على كراهة كتابة المصاحف ^(٣) بالأجرة ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ ﴾ [البقرة : ٨١] استدل به على أن المعلق على شرطين لا يتنجز ^(٥) ^(٦) بأحدهما .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنَ ﴾ الآية ^(٧) [البقرة : ١٠٢] ، استدل بها على أن السحر كفر حيث قال : ﴿ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ ، قال بكر بن العلاء : في ^(٨) الآية أن الساحر يقتل ، ووجهه ^(٩) أنه قال : ﴿ وَلَيْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ أي باعوا [وإنما باعوا] ^(١٠) أنفسهم للقتل بالسحر الذي فعلوه

(١) الآية بتماها : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْرَوْا بِهِ ثُمَّ قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ .

(٢) في «أ» ، ج : بها ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «ج» : المصحف ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٤) صحيح : ابن أبي حاتم في التفسير (٨٠٣) من طريق وكيع ، ثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، ولفظه أنه «كره كتابة المصاحف بالأجر» ، وتلا هذه الآية : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٣٢/٥) عن حفص بن غياث عن الأعمش عن إبراهيم به ، وفي هذا الاستدلال نظر .

(٥) في «أ» : يتخذ ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٦) أي : لا يمكن إنجازه .

(٧) الآية بتماها : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِإِذْنِ هَارُوتَ وَمَرْوُتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِبَشَائِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَيْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٨) في «ط» : وفي ، وما أثبتناه من «ب» .

(٩) في «أ» : وجهه بلا واو ، وما أثبتناه من «ط» .

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

كما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ إلى أن قال : ﴿ فَيَقُولُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١].

قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا نَنْظُرْنَا ﴾ [البقرة : ١٠٤] قال ابن الفرس : استدل^(١) بها على [القول بسد]^(٢) الذرائع في الأحكام ، لأن المؤمنين مُنعوا من قول : ﴿ رَاعِنَا ﴾ له ﷺ لئلا يجد اليهود بذلك السبيل إلى سبّه .

قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] فيها وقوع النسخ في هذه الملة واستدل بقوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [٣] من قال : إن النسخ إلى غير بدل لا يجوز [ومن قال^(٤) : إنه لا يجوز]^(٥) [إلى]^(٦) بدل أغلظ ومن قال : إنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة .

[١١/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَافِينَ ﴾ [البقرة : ١١٤]^(٧) ، قال الرازي : فيه دليل على منع دخول أهل الذمة المساجد ، وقال إلكيا^(٨) : يدل [على]^(٩) أن للمسلمين إخراجهم

(١) في «ب» : يستدل ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» ، وفي «ط» : على سد الذرائع .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ط» غير لفظ «فيها» فهي ليست في «ب» .

(٤) في «أ» : ومن قال ومن قال مرتين وهو سهو .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا حَافِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٨) في «أ» : ابن الكيا .

(٩) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

منها إذا دخلوها ولولا ذلك ما كانوا خائفين بدخولها .

قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ الآية ^(١) [البقرة : ١١٥] ، روى مسلم عن ابن عمر ^(٢) أنها نزلت في صلاة التطوع على الراحلة في السفر ، وروى الترمذي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم من حديث عامر بن ربيعة وجابر ^(٣) أنها نزلت

(١) الآية بتأملها : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٢) مسلم (٧٠٠) عن ابن عمر ولفظه : « كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه ، قال : وفيه نزلت : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ » .

(٣) أسانيد ضعيفة ولا يخلو أحدها من مقال : الترمذي (٣٢٣) ، وابن ماجه (١٠١٦) ، والدارقطني (٩١٦) وغيرهم من طريق أشعث بن سعيد السمان ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه وهذا إسناد واه أشعث متروك وعاصم ضعيف ، ولذا قال الإمام الترمذي : هذا حديث ليس إسناده بذلك ، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان ، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث ، وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا قالوا : إذا صلى في الغيم لغير القبلة ثم استبان له بعد ما صلى أنه صلى لغير القبلة فإن صلاته جائزة ، وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق . هـ .

وقال العقيلي : وأما حديث عامر بن ربيعة فليس يروى مثله من وجه يثبت ، وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٠٤ / ١) : قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «كِتَابِهِ» : الْحَدِيثُ مَعْلُولٌ بِأَشْعَثَ . وَعَاصِمٌ ، فَأَشْعَثُ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ ، يُنْكَرُ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ . وَأَشْعَثُ السَّمَانُ سَيِّئُ الْحِفْظِ ، يَزِيهِ الْمُنْكَرَاتُ عَنِ الثَّقَاتِ ، وَقَالَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : مَتْرُوكٌ . انْتَهَى كَلَامُهُ .

وله شاهد من حديث جابر لكن طريقه ضعيفة قال الزيلعي : وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ طُرُقٍ : أَحَدُهَا : عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ ، فَأَظْلَلْنَا عَيْنَ ، فَتَحَيَّرْنَا فَاخْتَلَفْنَا فِي الْقِبْلَةِ ، فَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا عَلَى حِدَةٍ ، فَجَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَخْطُ بَيْنَ يَدَيْهِ لِيَعْلَمَ مَكَانَهُ ، فَذَكَّرْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالْإِعَادَةِ ، وَقَالَ لَنَا : « قَدْ أَجَزَاتِ صَلَاتُكُمْ » انْتَهَى .

قَالَ الْحَاكِمُ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ ، فَإِنِّي لَا أَعْرِفُهُ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرَحٍ ، وَقَدْ تَأَمَّلْتُ «كِتَابِي الشَّيْخَيْنِ» فَلَمْ يُخَرِّجَا فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا . انْتَهَى .

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ» : مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ يُكْنَى أَبَا سُهَيْلٍ ، وَهُوَ وَاهٍ ، انْتَهَى .

وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ ، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِمَا» ، وَقَالَ : مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ ضَعِيفٌ انْتَهَى . =

فيمن صلى بالاجتهاد إلى القبلة ثم تبين له الخطأ . قال الرازي : لا يمتنع أن تكون ^(١) نزلت في الأمرين معاً بأن وقعا في وقت واحد وسئل النبي ﷺ عنهما ^(٢) ، فأنزل [الله] ^(٣) الآية مريداً بها حكم جميع ذلك ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ الآية ^(٥) [البقرة : ١١٦] يدل ^(٦) على امتناع اجتماع الملك والولادة ^(٧) .

= الطريق الثاني : أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي عن أحمد بن عبيد الله بن الحسن العبدي ، قال : وجدت في «كتاب أبي» ثنا عبد الملك العزمي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ، قال : بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها ، فأصابتنا ظلمة ، فلم نعرف القبلة ، فصلوا وخطوا خطوطاً ، فلما أصبحوا ، وطلعت الشمس أصبحت تلك الخطوط لغير القبلة ، فلما قلنا من سفرنا سألنا النبي ﷺ عن ذلك فسكت ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَنُرِيَّ وَالْعَرَبِ ﴾ الآية ، ثم أخرج الدارقطني عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ، قال : إنها نزلت في التطوع خاصة : حيث توجه بك بعيرك . انتهى .

قال ابن القطان في «كتابه» : وعلة هذا الانقطاع فيما بين أحمد بن عبيد الله وأبيه والجهل بحال أحمد المذكور ، وما مس به أيضاً عبيد الله بن الحسن العبدي من المذهب على ما ذكره ابن أبي خيثمة . وغيره انتهى .

الطريق الثالث : عن محمد بن عبيد الله العزمي عن عطاء بن جابر نحوه .

(قلت عادل) : (ومحمد بن عبد الله العزمي متروك) ، قال البيهقي : وبالجمله فلا تعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً ، وذلك لأن عاصم بن عبيد الله بن عمر العمرى . ومحمد بن عبيد الله العزمي ، ومحمد بن سالم كلهم ضعفاء ، والطريق إلى عبد الملك العزمي غير واضح ، لما فيه من الوجادة وغيرها انتهى . وبالجمله : فالأمر كما قال العقيلي هذا حديث لا يروى من وجه يثبت . وقد حسنه الألباني بمجموع هذه الطرق في الإرواء (١/ ٣٢٣) .

(١) في «ب» : يكون ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : عنها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) لم يذكر اسم الجلالة في «أ» .

(٤) في «أ» : حكم بذلك ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتماها : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَوْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَوْ قَانُونٍ ﴾ .

(٦) في «ط» : تدل .

(٧) أي لا يصح للرجل أن يملك ابنه وهذا الحكم استنبطه الإمام ابن العربي المالكي من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا لِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ فقال : فيه دليل على =

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [البقرة : ١٢٤] أخرج ابن المنذر من طريق التميمي ^(١) عن ابن عباس أنها مناسك الحج ^(٢) ، وأخرج الحاكم وغيره من طريق طاوس ^(٣) عنه أنها قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الرأس ، وتقليم الأظفار ^(٤) ، وحلق العانة والختان ، ونف

= أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ ابْنَهُ وَوَجْهَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْوَلَدِيَّةَ وَالْعَبْدِيَّةَ فِي طَرَفَيْ تَقَابُلٍ ، فَتَنَى إِحْدَاهُمَا ، وَأَثَبَتِ الْأُخْرَى ، وَلَوْ اجْتَمَعَتَا لَمَا كَانَ لِهَذَا الْقَوْلِ قَائِدَةٌ يَقَعُ الْاِخْتِجَاجُ بِهَا ، وَالْاِسْتِدْلَالُ عَلَيْهَا ، وَالتَّبَرِّي مِنْهَا ؛ وَلِهَذَا أُجْمِعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ أُمَّةَ الرَّجُلِ إِذَا حَمَلَتْ فَإِنَّ وَلَدَهَا فِي بَطْنِهَا حُرٌّ لَا رِقَّ فِيهِ بِحَالٍ ، وَمَا جَرَى فِي أُمِّهِ مَوْضُوعٌ عَنْهُ ، وَلَوْ لَمْ يُوضَعْ عَنْهُ ، فَلَا خِلَافَ فِي الْوَلَدِ ، وَيَقَعُ الْاِخْتِجَاجُ أَهـ . من أحكام القرآن (٢٥١/٣) .

(١) في «أ ، ب ، ط» : التيمي وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب . انظر : التقريب وتفسير الطبري (١٧٥٠) .

(٢) حسن بشواهد : أخرجه الطبري في التفسير (١٧٥٠ ، ١٧٥١) من طريق شريك والحاكم (٣٩٨٦) من طريق إسرائيل كلاهما إسرائيل وشريك عن أبي إسحاق السبيعي عن التميمي عن ابن عباس وطريق إسرائيل رجاله ثقات غير أربدة التميمي قال الحافظ في التقريب عنه : صدوق قلت : لم يرو عنه غير السبيعي وقال العجلي : تابعي كوفي ثقة . وقال ابن حبان في «الثقات» : أصله من البصرة ، كان يجالس البراء بن عازب . وقال ابن البرقي : مجهول . وذكره البردنجي في «أفراد الأسماء» .

وذكره أبو العرب الصقلي حافظ القيروان في «الضعفاء» . وأخرجه الطبري (١٧٤٦) من طريق عمرو بن نيهان وفي (١٧٤٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة كلاهما سعيد وعمرو عن قتادة عن ابن عباس وهذا إسناد رجاله ثقات غير أنه منقطع بين قتادة وابن عباس .

وأخرجه الطبري في (١٧٤٥) عن محمد بن سعد عن أبيه عن عمه قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس وهذا طريق واه لا يفرح به ورواه المحاملي في أماليه (٤٠٤) عن بإدام أبي صالح قوله وأبو صالح ضعيف .

(٣) في «أ» : طاووس والأمر بمجرد اصطلاح إملائي .

(٤) في «أ ، ط» : الأظفار .

الإبط ^(١) ، وغسل أثر الغائط والبول بالماء ^(٢) وأخرج ابن أبي حاتم من طريق حنشل ^(٣) الصنعاني عنه أنها المذكورات والمناسك وزاد فيها غسل يوم الجمعة ^(٤) ، ففي الآية مشروعية جميع ذلك .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ قال ابن الفرس : يؤخذ من هذا إباحة السعي في منافع الذرية والقرباة وسؤال ^(٥) من بيده ذلك .

[١٢/أ] قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ قال الرازي : فسر السدي العهد بالنبوة ، وعن مجاهد أنه أراد أن الظالم لا يكون إماماً ^(٦) ، وعن ابن

(١) في «ب» : الإبط ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) أخرجه عبدالرزاق (١١٥) وغيره عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ولفظه : في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أُنْزِلَتْ إِبْرَاهِيمَ رُبُّهُ يَكْبِتُ قَائِمَهُ ﴾ قال : « ابتلاه الله بالطهارة : خمس في الرأس ، وخمس في الجسد ، في الرأس : السواك ، والاستنشاق ، والمضمضة ، وقص الشارب ، وفرق الرأس ، وفي الجسد خمسة : تقليم الأظفار ، وحلق العانة ، والختان ، والاستنجاء من الغائط والبول ، وتنف الإبط » ، وهذا إسناد صحيح .

(٣) في «ب» : خبش ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) إسناده حسن : ابن أبي حاتم في التفسير (١١٦١) من طريق ابن وهب ، أخبرني ابن لهيعة ، عن ابن هبيرة ، عن حنشل بن عبد الله الصنعاني ، عن ابن عباس ولفظه : عن ابن عباس أنه كان يقول في هذه الآية : ﴿ وَإِذْ أُنْزِلَتْ إِبْرَاهِيمَ رُبُّهُ يَكْبِتُ ﴾ قال : عشر ، ست في الإنسان ، وأربع في المشاعر ؛ فأما التي في الإنسان : حلق العانة ، وتنف الإبط ، والختان ، وكان ابن هبيرة يقول : هؤلاء الثلاث واحدة ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب ، والسواك وغسل يوم الجمعة ، والأربعة التي في المشاعر : الطواف بالبيت ، والسعي بين الصفا والمروة ، ورمي الجمار ، والإفاضة هذا إسناد رجاله ثقات غير ابن لهيعة ورواية ابن وهب عنه مقبولة .

(٥) في «ب ، ط» : وسؤال ذلك .

(٦) سعيد بن منصور في التفسير (٢١١) عن مسلم بن خالد ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ولفظه أنه قال في قوله ﴿ لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ قال : « إذا كان ظالماً فليس بإمام يقتدى به وفي إسناده مسلم بن خالد الطائفي وهو صدوق يخطئ لكنه قد توبع تابعه عيسى بن ميمون عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد بلفظ : لا يكون إمام ظالماً وفي إسناده أيضاً ابن أبي نجيح =

عباس ^(١) أنه قال : لا يلزم الوفاء بعهد ^(٢) الظالم فإذا عقد عليك في ظلم فانقضه قال : وجميع ذلك محتمله ^(٣) اللفظ وجائر أن يكون جميعه مرادًا لله وهو محمول على ذلك عندنا فلا يجوز أن يكون الظالم نبياً ولا خليفة نبي ، ولا قاضياً ولا من يلزم الناس قبول قوله في أمور الدين ، من مفتٍ أو شاهد أو مخبر عن النبي ﷺ خبراً ، فقد أفادت الآية أن شرط جميع من كان محل الاتهام به في أمور الدين العدالة والصلاح ، قال : وهذا يدل أيضاً على أن شرط أئمة الصلاة أن يكونوا صالحين غير فساق ولا ظالمين .

[١٢/ب] قوله تعالى : ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيَّتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا﴾ [البقرة : ١٢٥] محتج به في كون الحرم ^(٤) مأمنًا ، قوله تعالى : ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فيه مشروعية ركعتي الطواف واستحبابها ^(٥) خلف المقام واستدل الرازي بظاهر الأمر على وجوبها . قوله تعالى : ﴿أَن طَهَّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾

= وهو ثقة وكان سفيان يصحح تفسيره غير أن الإمام ابن حبان ذكره في «الثقات» ، وقال : قال يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن أبي نجيح «التفسير» من مجاهد .

وقال ابن حبان : ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في «التفسير» ؛ روي عن مجاهد من غير سماع . انظر : تهذيب التهذيب (٦/٥٤) .

(١) رواه الطبري في التفسير من طريق مسلم الأعور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ولفظه : ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ قال : ليس للظالمين عهد ، وإن عاهدته فانقضه ، وهذا إسناد ضعيف لضعف مسلم الأعور ، ورواه ابن أبي حاتم في التفسير (١١٧٩) عن الحسن بن محمد بن الصباح ، ثنا إسحاق الأزرق ، ثنا سفيان ، عن هارون بن عنترة ، عن أبيه ، عن ابن عباس ولفظه أنه قال في قوله : ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ قال : «ليس لظالم عليك عهد في معصية الله أن تطيعه» وهذا إسناد حسن .

(٢) في «ط» : لعهد ، وما أثبتناه من «أ» ، ج «وكلاهما صحيح ، وما أثبتناه أنسب .

(٣) في «أ» : محتمل وما أثبتناه من «ب» ، ج «ط» .

(٤) في «ب» : الحرام ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج «ط» .

(٥) في «أ» ، ب ، ج « : واستحبابها ، وما أثبتناه من «ط» .

فيه أن الأعمال المتعلقة بالبيت ثلاثة : الطواف والاعتكاف والصلاة . أخرج ابن أبي حاتم من طريق عطاء عن ابن عباس ^(١) قال : إذا كان قائماً فهو من الطائفين ، وإذا ^(٢) كان جالساً فهو من العاكفين ، وإذا كان مصلياً فهو من الركع السجود ، وأخرج أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن ثابت قال : قلت لعبد الله بن عبيد بن عمير : ما أراني إلا مكلم الأمير ، أن يمنع ^(٣) الذين ينامون في المسجد الحرام فإنهم يجنبون ويحدثون ، قال : لا تفعل فإن ابن عمر سئل عنهم فقال : هم العاكفون ^(٤) ، وفي الآية مشروعية طهارة ^(٥) المكان للطواف والصلاة ، قال الرازي والكي : وفيها دلالة على أن الطواف للغرباء أفضل والصلاة للمقيم أفضل ^(٦) .

قلت : ولم يظهر لي وجه ذلك ^(٧) ، قالوا : وفيها ^(٨) دلالة على جواز الصلاة في

(١) ضعيف جداً : ابن أبي حاتم في التفسير (١٢٠٤) من طريق أبي بكر الهذلي ، عن عطاء ، عن ابن عباس به وهذا إسناد واه فيه أبو بكر الهذلي وهو أخباري متروك كما قال الحافظ في التقریب كما أنه رواه عن عطاء قوله كما في الطبري (١٨٣٢) .

(٢) في «أ» : وإن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» ، ط ، ب : ا منع ، وما أثبتناه من «ج» وهو الموافق لما في تفسير ابن أبي حاتم وكلاهما صحيح فمع فعل الأمر تكون «أن» مفسرة ومع الفعل المضارع تكون مصدرية .

(٤) ابن أبي حاتم في التفسير عن موسى بن إسماعيل ، ثنا حماد بن سلمة ، ثنا ثابت به وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات .



(٥) في «ب» : طهارة بالتاء المفتوحة .

(٦) في «ب» : والصلاة أفضل للمقيم أفضل ، وكلمة أفضل «الأولى أو الثانية» مقحمة .

(٧) بين أبو بكر الرازي الجصاص وجه ذلك - وإن كان فيه نظر- فقال في أحكام القرآن (٧٦/١) : وهو على قول من تأول قوله الطائفين على الغرباء يدل على أن الطواف للغرباء أفضل من الصلاة ؛ وذلك ؛ لأن قوله ذلك قد أفاد لا محالة الطواف للغرباء ؛ إذ كانوا إنما يقصدونه للطواف ، وأفاد جواز الاعتكاف فيه بقوله : ﴿وَالْعَتِكَافِينَ﴾ وأفاد فعل الصلاة فيه أيضاً وبحضرته ، فخصّ الغرباء بالطواف ، فدلّ على أن فعل الطواف للغرباء أفضل من فعل الصلاة والاعتكاف الذي هو لبث من غير طواف .

(٨) في «ب» : وفيها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

نفس الكعبة حيث قال : ﴿ بَيِّنْ ﴾ ، خلافاً لمالك ، قلت : يرده ^(١) قوله :
﴿ لِلطَّائِفِينَ ﴾ ، والطواف لا يكون في نفس الكعبة .

قال الرازي : وفيها ^(٢) دلالة على أن الطواف قبل الصلاة ، قلت : قد استدل
بذلك ابن عباس ، فأخرج الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس ^(٣) أنه أتاه ^(٤) رجل فقال : أبدأ ^(٥) بالصفاء قبل المروة [أو
أبدأ بالمروة قبل الصفاء؟] ^(٦) وأصلي قبل أن أطوف أو أطوف قبل [أن أصلي] ^(٧)
و ^(٨) أحلق قبل أن أذبح أو أذبح قبل أن أحلق ؟ فقال ابن عباس : [خذ] ^(٩) ذلك ^(١٠) من كتاب
الله فإنه أجدر أن يحفظ ^(١١) قال الله : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ 
[البقرة: ١٥٨] فالصفاء قبل المروة ، وقال : ﴿ وَلَا تَحْلُمُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ 

(١) في «ب» : يرد ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : وفيها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي شيبة (١٧٧٣٥) ، ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٣٠٠٣) ، والبيهقي في الكبرى
(٣٧٧) عن ابن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به وعطاء
ابن السائب اختلط ورواية ابن فضيل عنه فيها اضطراب قال أبو حاتم : ما روى عنه ابن
فضيل ففيه غلط و اضطراب ؛ رفع أشياء كان يروها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة وانظر :
تهذيب التهذيب (٢٠٦/٧) .

(٤) في «أ» : لقاء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ط» ، ج : أبدأ بلا همزة الاستفهام ، وما أثبتناه من «أ» وهي مرادة سواء أكانت مثبتة في
اللفظ أم محذوفة « وحذفها جائز » .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٨) في «ب» ، ط : أو ، وما أثبتناه من «أ» .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(١٠) في «أ» : ذاك ، وما أثبتناه من «ب» ، ط ، ج .

(١١) في «ب» : تحفظ ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، ج وهو أنسب .

[البقرة: ١٩٦] فالذبح قبل الحلق ، وقال : ﴿ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ فالطواف قبل الصلاة ، وقال ^(١) الحاكم : صحيح الإسناد قال الرازي : وفيها دلالة على جواز المجاورة بمكة لأن قوله : ﴿ وَالْعَاكِفِينَ ﴾ يحتمله مع أن عطاء وغيره قد تأولوه على المجاورين ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ [البقرة: ١٢٧] قال الرازي : [فيه] ^(٣) أن بناء المساجد قربة ، قلت : وفيه استحباب الدعاء بقبول الأعمال .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠] فيه دلالة على لزوم اتباع ملته فيما لم يثبت نسخه ، ذكره إلكيا ^(٤) وغيره .

وقوله تعالى : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾ الآية ^(٥) [البقرة: ١٣٣] استدل به ^(٦) ابن عباس على أن الجدد بمنزلة الأب وعلى توريثه دون الإخوة ، وأخرج ابن [أبي] ^(٧) حاتم عن عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : الجدد أب ويتلو ابن عباس :

(١) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) الطبري في التفسير (١٨٣٢) ، من طريق وكيع ، عن أبي بكر الهذلي ، عن عطاء وهذا إسناد ضعيف جدا لأجل أبي بكر الهذلي فهو متروك ، ورواه الطبري في التفسير (١٨٣٣) ، من طريق شريك ، عن جابر ، عن مجاهد ، وعكرمة وهذا إسناد ضعيف فيه جابر بن زيد وهو ضعيف رافضي .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٤) في «ب» : الكتاب بدل إلكيا ، ولعله سهو .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهُكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًُا وَحِدًا وَنَحْنُ لَكَ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] .

(٦) في «أ» ، ج ، ب ، هـ : ما أثبتناه من «ط» وكلاهما صحيح فيها يعود على الآية ، وبه يعود على قوله تعالى ، وقد سبق مثل ذلك .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

﴿قَالُوا^(١) نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ الآية^(٢) ، ورد عليه [من]^(٣) الآية بذكر إسماعيل فسمى العم أباً ولا يقوم مقامه إجماعاً^(٤) .

[١٣/ أ] قوله تعالى : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ الآية^(٥) [البقرة : ١٤١] ، قال الرازي : يدل على أن الأبناء لا يُثابون على طاعة الآباء ، ولا يعذبون على ذنوبهم ، وفيه إبطال مذهب من يميز تعذيب أولاد المشركين تبعاً لآبائهم ، قال ابن الفرّس : وفي قوله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ إثبات الكسب للعبد .

(١) في «أ» : قال ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) ابن أبي حاتم (١٢٧٣) ، من طريق ابن أبي عمر ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء ، قال : سمعت ابن عباس فذكره وهذا إسناد حسن لأجل ابن أبي عمر العدني وهو صدوق لكن قال أبو حاتم : كان رجلاً صالحاً ، وكان به غفلة ، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة ، وكان صدوقاً .
قلت : وقد خولف ممن هم أوثق منه في ذكر الآية المستدل بها فالأثر أورده البخاري تعليقا في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ووصله سعيد بن منصور في التفسير (٤٩) وعبد الرزاق في مصنفه (١٩٠٥٣) عن سفيان والبيهقي في الكبرى (١١٦٢٦) من طريق محمد بن الصباح ثلاثتهم ، سعيد بن منصور وعبد الرزاق ومحمد بن الصباح ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : الجد أب ، وقرأ : ﴿وَأَنْتَبَهُمْ مِّلَّةَ مَا أَبَاؤُكُمْ إِنِّيهِمْ وَاسْتَحَقُّ وَيَعْقُوبُ﴾ [يوسف : ٣٨] .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
(٤) وهذا الرد لا يسلم من النظر قال الجصاص في أحكام القرآن (١/ ٨٢) : فأما دفع الاحتجاج بعموم لفظ الأب في إثبات الجدّ أباً من حيث سُمّي العمُّ أباً في الآية مع اتفاق الجميع على أنه لا يقوم مقام الأب بحال ، فإنه مما لا يعتمد ؛ لأن إطلاق اسم الأب إن كان يتناول الجد والعم في اللغة والشرع فجازر اعتبار عمومهم في سائر ما أطلق فيه ، فإن خص العم بحكم دون الجد لا يمنع ذلك بقاء حكم العموم في الجد ويختلفان أيضاً في المعنى من قبل أن الأب إنما سمي بهذا الاسم ؛ لأن الابن منسوب إليه بالولادة ، وهذا المعنى موجود في الجد ، وإن كانا يختلفان من جهة أخرى أن بينه وبين الجد واسطة وهو الأب ، ولا واسطة بينه وبين الأب ؛ والعم ليست له هذه المنزلة ؛ إذ لا نسبة بينه وبينه من طريق الولادة .

(٥) الآية بنها : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنْهَوْنَ عَنْكُمْ أَنْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة : ١٣٤] .

قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ الآية ^(١) [البقرة : ١٤٢] ، فيه الرد ^(٢) على من أنكر النسخ ودلالة على جواز نسخ السنة بالقرآن ؛ لأن استقبال بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة الفعلية لا بالقرآن .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] يستدل به على تفضيل هذه الأمة على سائر الأمم ، قوله : ﴿ لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ قيل : [أي] ^(٣) لتكونوا حجة [فيما تشهدون] (به) ^(٤) كما أنه ﷺ شهيد بمعنى حجة ^(٥) ، قيل : ففيه دلالة على حجية إجماع الأمة . قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ عَمَلَكُمْ ﴾ أي : صلاتكم إلى بيت المقدس ، استدل به على أن الإيمان قول وعمل .

[١٣/ب] قوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة : ١٤٤] فيه ^(٦) إيجاب استقبال الكعبة في كل صلاة فرضاً كانت أو نفلاً ، وفي كل مكان حضراً أو سفراً ، وهو مخصوص بالآية المتقدمة في نافلة السفر على الراحلة ، وبالآية الآتية ^(٧) في حالة المسابقة ^(٨) ، قال الرازي : والخطاب لمن كان معائناً للكعبة وغائباً عنها ، والمراد لمن كان حاضراً إصاباً عينها ، ولمن ^(٩) كان غائباً عنها النحو الذي عنده أنه نحو الكعبة وجهتها في غالب ظنه دون العين يقيناً ،

(١) الآية بتأنيدها : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الْحَرَامَ كَانُوا عَلَيْهِمْ قُلْ لِلَّهِ الشَّرِيفُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّ مِرْيَطَ تَسْتَغِيرُ ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

(٢) في «ب» : رد ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين القوسين زيادة من «أ» ، ج .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» : ففيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : وبالآية ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «ط» : المسابقة ، وما أثبتناه من «ج» وهو الصحيح إذ المراد بآية المسابقة الآيات الواردة

في صلاة الخوف .

(٩) في «ب» : إن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

إذ لا سبيل^(١) إلى ذلك وهذا أحد^(٢) الأصول الدالة على تجويز الاجتهاد ، وقد يستدل بقوله : ﴿سَطَرٌ﴾ ، على أن الفرض للغائب إصابة الجهة لا العين وهو أحد قولي الشافعي ، وقد أخرج أبو داود في الناسخ والمنسوخ عن ابن عباس أنه كان يقول^(٣) : ﴿سَطَرٌ﴾ : نحوه ، وأخرج^(٤) الحاكم^(٥) عن علي^(٦) قال : ﴿سَطَرٌ﴾ ، قِبَلَهُ ، أخرج ابن أبي حاتم عن داود عن رفيع^(٧) قال : ﴿سَطَرٌ﴾ ، تلقاء^(٨) ، وأخرج عن البراء^(٩) قال : ﴿سَطَرٌ﴾ : وسطه ، وهذا^(١٠) صريح في إرادة العين لا الجهة .

قوله تعالى : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة : ١٤٨] يدل على أن تعجيل

(١) في «ج» : لا سبيل له ، وما أثبتناه من «أ ، ط» وهو أنسب لأنه أعم .

(٢) في «أ» : وهذا حد ، وقد سقطت إحدى الألفين سهواً .

(٣) ضعيف : ابن جرير في التفسير (٢٠٢٨) عن المثني ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني معاوية ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به والمثنى هو المثني بن إبراهيم الأملي لم أقف له على جرح أو تعديل وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطع وأخرجه ابن جرير (٢٠٣١) من طريق الحسين ، قال : حدثني حجاج ، قال : قال ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار ، عن ابن عباس به والحسين هو سنيد بن داود المصيصي أبو علي المحتسب واسمه : الحسين وسنيد لقب غلب عليه وهو قد ضعف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلحق حجاج بن محمد شيخه انظر التقریب .

(٤) في «ب» : خرج ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : الحاكم وأبو داود وهي مقحمة .

(٦) إسناده ضعيف : الطبري في التفسير (٢٠٣٧) ، والحاكم في المستدرک (٢٩٩٦) ، ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٠٣٦) من طريق أبي إسحاق ، عن عميرة بن زياد الكندي ، عن علي به وعميرة ذكره البخاري في تاريخه الكبير (٦٩/٧) ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٤/٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ووثقه العجلي وابن حبان .

(٧) صحيح : ابن أبي حاتم في التفسير (١٣٥٤) ، من طريق موسى بن إسماعيل المنقري ، ثنا وهيب ، عن داود ، عن رفيع به وهذا إسناده صحيح وهيب قد توبع تابعه سفيان أخرجه ابن أبي شبة في مصنفه (٣٣٤٤) عن وكيع ، عن سفيان الثوري ، عن داود بن أبي هند ، عن أبي العالية رفيع بن مهران به وهذا إسناده صحيح أيضاً .

(٨) في «أ» : ملقاء ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) ضعيف الإسناد : فيه يونس بن أبي إسحاق وهو صدوق يهم قليلاً كما في التقریب وأظنه منقطعاً أيضاً بينه وبين البراء فلا تعلم رواية له عن البراء والله أعلم .

(١٠) في «أ» : وهو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

الطاعات أفضل من تأخيرها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ ﴾ الآية ^(١) [البقرة : ١٥٤] ،
[فيها] ^(٢) دلالة على حياة ^(٣) الشهداء بعد الموت .

قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ الآية ^(٤) [البقرة : ١٥٥] ، فيه استحباب
الاسترجاع عند المصيبة ، وإن قلت كما أشار إليه تنكير مصيبة وقد أخرج
الطبراني عن أبي أمامة قال ^(٥) : انقطع قبال ^(٦) النبي ﷺ فاسترجع ، فقالوا ^(٧) :
مصيبة يا رسول الله ؟ قال : « ما أصاب المؤمن مما يكره فهو مصيبة » وله شواهد
أوردتها في التفسير المسند .

[١٤/أ] قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الآية ^(٨) [البقرة :

١٥٨] فَهَمَّ مِنْهَا جَمَاعَةٌ عَدَمَ وَجُوبَ السَّعْيِ ، وبه ^(٩) قال الثوري وإسحاق : قال
اللخمي : ورد القرآن بإباحته ^(١٠) بقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ﴾ وتضمنت الآية
الندب بقوله : ﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ قال ابن الفرس :

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَعْيَا وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٤] .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : حيات بالتاء المفتوحة .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ بِتْنٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾

﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ .

(٥) ضعيف : الطبراني في الكبير (٧٦٨٨) من طريق عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن

القاسم ، عن أبي أمامة به وهذا إسناد ضعيف وانظر الضعفاء للعقيلي (٢٠٥٥) .

(٦) القبال : بكسر القاف هو زمام النعل وهو السير الذي يكون بين الإصبعين .

(٧) في «أ» : قال ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

(٩) سقطت الواو من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) في «ب» بإباحه ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

وفيه نظر ، حيث جعله مباحاً مندوباً في آية واحدة ، وقال قوم : [قوله] ^(١) : ﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ دليل [على] ^(٢) الوجوب لأنه خبر بمعنى الأمر ولا دليل على سقوطه ^(٣) في قوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ﴾ لأنه ^(٤) ورد لرفع ما وقع في نفوسهم كما ثبت في سبب نزولها ، وهذا ما ردّت به عائشة على عروة في فهمه ذلك ، وقالت ^(٥) ^(٦) : لو كانت على ما أولتها عليه كانت فلا جناح ألا ^(٧) يطوف بهما الحديث ، أخرجه الشيخان . وقد فهم عليه السلام من الآية الوجوب حيث قال : « إن

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب ، ج» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : سقوط ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب» : فإنه ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «ج» : فقالت ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٦) البخاري (١٥٧١) ، ومسلم (٢٣١٤) ، ولفظه قال عروة : سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها : أريت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ، فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة ، قالت : بش ما قلت يا بن أختي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه ، كانت : لا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية ، التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة ، فلما أسلموا ، سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الآية . قالت عائشة رضي الله عنها : وقد سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ، ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال : إن هذا لعلم ما كنت سمعته ، ولقد سمعت رجلا من أهل العلم يذكرون : أن الناس - إلا من ذكرت عائشة - ممن كان يهل لمناة ، كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة ، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ، ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن ، قالوا : يا رسول الله ، كنا نطوف بالصفاء والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا ، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفاء والمروة ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الآية قال أبو بكر : فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما ، في الذين كانوا يتخرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفاء والمروة والذين يطوفون ثم تخرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام ، من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت ، ولم يذكر الصفا ، حتى ذكر ذلك ، بعد ما ذكر الطواف بالبيت .

(٧) في «أ ، ج» : أن لا ، وما أثبتناه من «ط» وهو أمر إملائي اصطلاحى وما أثبتناه أولى .

الله كتب عليكم السعي» ^(١) رواه أحمد والطبراني ، واستدل بتقديم الصفا في الآية على وجوب الابتداء به حيث قال : «أبدأ بما بدأ الله به» ^(٢) ^(٣) رواه مسلم ، وفي ^(٤) لفظ «نبدأ» ^(٥) رواه الترمذي ^(٦) في لفظ «ابدؤوا» ^(٧) ^(٨) رواه النسائي وابن خزيمة ، قال ابن الفرس : واستدل بعموم الآية على صحة طواف الراكب والمحدث .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ الآية ^(٩) [البقرة : ١٥٩] ، فيه وجوب إظهار العلم وتبيينه وتحريم كتمانها ، قال إلكيا والرازي : وعم ذلك المنصوص والمستنبط ^(١٠) إسناده ضعيف وطرقه لا يخلو أحدها من مقال : أحمد (٢٧٣٦٨) ، والدارقطني (٢ / ٢٥٦) ، والشافعي في الأم (٢ / ٢١٠) ، والطبراني (ج ٢٤ رقم ٥٧٣) في الكبير وغيرهم من طريق عبد الله بن المؤمل ، عن عمر بن عبد الرحمن قال : حدثنا عطاء ، عن صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تجرة به وهذا إسناد ضعيف لأجل عبد الله بن المؤمل وقد اضطرب في إسناده انظر : التمهيد (٢ / ١٠١) ، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (١ / ٣١٦) وعلل الدارقطني (٥ / ٢٢٧) وبيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥ / ١٥٨) ، وله شاهد من طريق منصور بن عبد الرحمن غير أن بعض الطرق إليه لا تثبت واختلف عليه فيه ، وله شاهد : عند الطبراني في الكبير (١١٢٣٢) من طريق المفضل بن صدقة ، عن ابن جريج ، وإسماعيل بن مسلم ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس والمفضل بن صدقة ضعيف وقد صححه الألباني بشواهده في الإرواء (١٠٧٢) .

- (٢) في «أ» : زاد : ورسوله ، وهو ليس في الحديث في مسلم .
- (٣) مسلم (٢٢١٢) من حديث جابر بن عبد الله في وصف حجة النبي ﷺ .
- (٤) في «أ» : في لفظ بلا واو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٥) في «ب» : تبدأ ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
- (٦) صحيح : الترمذي (٣٢٤) .
- (٧) في «ب» : بدؤا ، وهو تحريف ، وفي «أ» : ابدؤا ، وما أثبتناه من «ط» .
- (٨) النسائي في الصغرى (٢٩٢٧) وهو معلول بهذا اللفظ .
- (٩) الآية بتامها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ

لشمول اسم الهدى للجميع ، قال إلكيا : فيه ^(١) دليل على وجوب قبول [قول] ^(٢) الواحد ؛ لأنه لا يجب عليه البيان إلا وقد وجب قبول قوله ، قلت : و[قد] ^(٣) يستدل بالآية على عدم وجوب ذلك على النساء بناء على أنهن لا يدخلن في خطاب الرجال .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا﴾ [البقرة : ١٦٠] يدل على أنه لا يكفي في صحة [التوبة] ^(٤) على ما سلف ، بل لابد من تدارك ما فات في المستقبل حيث قال : ﴿وَبَيَّنُّوا﴾ ذكره الرازي وإلكيا .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا﴾ الآية ^(٥) [البقرة : ١٦١] استدل [به] ^(٦) على جواز لعن الكافر بعد موته خلافا لمن قال : إنه لا فائدة [له] ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ كَزَّ إِلَهُ﴾ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿ [البقرة : ١٦٣] فيه إثبات الوحداية له تعالى في ذاته وصفاته .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية ^(٨) [البقرة : ١٦٤] فيه إثبات الاستدلال بالحجج العقلية واستدل ^(٩) بقوله : ﴿وَأَفْلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي

(١) في «ج» : وفيه .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» ، وفي «ط» ، ويستبدل .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بنهاها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كَثُرَ أَزْوَاجُهُمْ﴾ الآية ^(٦) [البقرة : ١٦١] .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٨) الآية بنهاها : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ الْإِنسَانِ فِي طَبْعِهِ﴾ الآية ^(٩) [البقرة : ١٦٤] .

(٩) سقطت الواو من «ب» ، وأثبتناها من «أ» ، ج ، ط .

الْبَعْرِ ﴿ على جواز ركوب البحر تاجرًا ^(١) وغيره ، وقد سُئل بعض الأكابر عن قوله : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ، فأين الفلفل ^(٢) وكذا وكذا ؟ فقال : في قوله : ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَعْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾ .

[١٤/ب] قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [البقرة: ١٦٨] يدل [على] ^(٣) أن من حرم طعامًا أو ثوبًا أو غيره فهو لاغٍ ولا يحرم عليه ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود أن رجلاً قال له : إني حرمت أن أكل ضرعًا أبدًا ؛ فقال : هذا من خطوات الشيطان اطعم وكفر عن يمينك ^(٤) .

وأخرج عبد بن حميد ^(٥) عن ابن عباس قال : ما كان من يمين أو نذر في غضب ^(٦) فهو من خطوات الشيطان وكفارته كفارة يمين ^(٧) ، وأخرج ابن أبي

(١) في «ب» تاجر ، وما أثبتناه من «أ» ، ط» وكلاهما صحيح فبالنصب على أنه حال ، وبالرفع على أنه فاعل للمصدر «ركوب» ، ويكون المصدر مضافًا إلى مفعوله .
(٢) في «ب» : القلقل وهو تصحيف ، وفي «أ» : القليل ، وما أثبتناه من «ط» ، ج» وهو أنسب للمعنى .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .
(٤) صحيح : ابن أبي حاتم في التفسير (١٥٠٢) ، وسعيد بن منصور في تفسيره (٧٣٠) ، والحاكم في المستدرک (٣١٥٦) ، والطبراني في الكبير (٨٧٧٣) ، والبيهقي في السنن (١٤٠٨٨) ، من طريق منصور بن العتيم ، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح ، عن مسروق عن ابن مسعود به وهذا إسناد صحيح .

(٥) في «أ» : ابن عبد حميد ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .
(٦) في «ب» : عصب ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .
(٧) ضعيف الإسناد : عزاه الإمام ابن كثير في تفسيره إلى عبد بن حميد فقال : قال عبد بن حميد : حدثنا أبو نعيم عن شريك ، عن عبد الكريم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس فذكره وهذا إسناد ضعيف فيه شريك بن عبد الله بن أبي شريك وقد تغير حفظه وقد روى خطاب بن القاسم عن عبد الكريم بخلاف ما رواه شريك في السند والمتن فروى عنه كما في المتقى لابن الجارود =

حاتم عن أبي مجلز^(١) قال : خطواتُ الشيطانِ النذورُ في المعاصي^(٢).

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الآية^(٣) [البقرة : ١٧٠] فيه إبطال التقليد .

قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، عام في جميع أجزائها حتى الدهن واللبن والإنفحة خلافاً لمن خالف في ذلك ، واستدل بعمومه على تحريم ما لا نفس له سائلة خلافاً لمن أباحه من المالكية ، واستدل به أيضاً من حرم ميتة السمك الطافي وما مات من الجراد بغير سبب ، وعليه أكثر المالكية ، والأجنّة ، وعليه أبو حنيفة .

قوله تعالى : ﴿وَالْدَّمَ﴾ قيده في سورة الأنعام بالمسفوح وسيأتي ، واستدل بعمومه [على تحريمه^(٤) ونجاسة دم الحوت وما لا نفس له سائلة ، قوله : ﴿وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾ ، استدل بعمومه^(٥) من حرم خنزير البحر .

= (٩٣٥) عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً : النذر نذران فما كان لله فكفارته الوفاء وما كان للشيطان فلا وفاء فيه وعليه كفارة يمين ، وضعف الإمام البيهقي هذه الرواية أيضاً في السنن الكبرى (٧٢ / ١٠) ، وقال في السنن الصغرى : والروايات الصحيحة عن ابن عباس في ذلك موقوفات واختلاف فتاويه في ذلك دلالة فيها على أنه لم يحفظ فيها نصاً ، إذ لو حفظ فيها نصاً لم يختلف اجتهاده فيها ، والله أعلم .

(١) في «ب» : مجلد ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) صحيح : الطبري في التفسير (٢٢١٢) ، وابن أبي حاتم في التفسير (١٥٠٦) من طريق جرير ، عن سليمان التيمي ، عن أبي مجلز به ورواه ابن أبي حاتم أيضاً في (١٣٢٦٢) ، من طريق خالد بن عبد الله الواسطي ، ثنا التيمي ، عن أبي مجلز به وأسانيد ابن أبي حاتم صحيحة .

(٣) الآية بتامها : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كُنَّا آبَاءَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة : ١٧٠] .

(٤) في «ج» : تحريم ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لِيَغْيِرَ اللَّهُ ﴾ استدل به من حرم ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم وكنائسهم أو ^(١) على اسم المسيح .

[١٥/أ] قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ الآية ^(٢) [البقرة : ١٧٣] فيها إباحة المذكورات للمضطر ^(٣) بشرط أن لا يكون باغياً ولا عادياً فلا يحل تناولها ^(٤) للباغي والعادي كالعاصي بسفره ، أخرج سعيد بن منصور في سننه ^(٥) عن سفيان عن ابن [أبي] ^(٦) نجيج عن مجاهد ^(٧) : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [قال : غير باغ على المسلمين ، ولا معتد ^(٨) عليهم ، من خرج لقطع الرحم أو لقطع ^(٩) السبيل ، أو يفسد في الأرض فاضطر إلى الميتة لم تحل له ، ومن أباح ذلك (قال) ^(١٠) : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾] ^(١١) في الأكل ، وأخرج ^(١٢) ابن أبي حاتم

(١) في «ط» : و ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِيَغْيِرَ اللَّهُ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٣] .

(٣) في «أ» : لمضطر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ط» : تأولها ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو أنسب للمعنى .

(٥) في «أ» : سعته ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) سعيد بن منصور في تفسيره (٢٤١) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٦٧١) عن سفيان ، عن ابن أبي نجيج ، عن مجاهد وفي إسناده ابن أبي نجيج وهو ثقة وكان سفيان يصحح تفسيره غير أن الإمام ابن حبان ذكره في «الثقات» ، قال : قال يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن أبي نجيج «التفسير» من مجاهد .

وقال ابن حبان : ابن أبي نجيج نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في «التفسير» ؛ روى عن مجاهد من غير سماع انظر : تهذيب التهذيب (٥٤/٦) .

(٨) في «ب» : متعد ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٩) في «ب» : بقطع ، وفي «ج» يقطع ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(١٠) ما بين القوسين سقط من «ب» .

(١١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٢) في «ط» : أخرج بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو أنسب .

من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس^(١) [ولا عاد في الأكل ، أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس^(٢) (٣) في هذه الآية قال : من أكل شيئاً من هذه وهو مضطر فلا حرج^(٤) ومن أكله غير مضطر فقد بغى واعتدى ، وأخرج ابن المنذر من طريق عطية عن ابن عباس^(٥) قال : غير باغ في الميتة ولا عاد في الأكل ، واستدل بعموم الآية على جواز أكل المضطر ميتة الخنزير وال آدمي خلافاً لمن منع ذلك .

قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية^(٦) [البقرة : ١٧٤] فيه^(٧) تحريم [أخذ]^(٨) الأجرة على الإفتاء .

قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْإِيمَانَ﴾ [البقرة : ١٧٧] فيها من شعب الإيمان^(٩) : الإيمان

(١) ضعيف : لم أقف عليه في تفسير ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا اللفظ وإنما هو من طريق عطية عن ابن عباس انظر الحاشية (رقم ٥) من نفس صفحة .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ابن أبي حاتم في التفسير (١٥٢٠ و ٨٠٤٤) من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس كما قال دحيم وغيره وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : نقل البخارى من تفسيره - رواية معاوية بن صالح ، عنه ، عن ابن عباس - شيئاً كثيراً في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه ، يقول : قال ابن عباس ، أو : يذكر عن ابن عباس .هـ . قلت : وهذا منها .

(٤) في «أ» : فلا جناح ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم في التفسير (١٥٢٨) من طريق سلمة بن سابور ، عن عطية ، عن ابن عباس به وسلمة بن سابور ضعيف انظر : لسان الميزان وعطية العوفي ضعيف .

(٦) الآية بتمامها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة : ١٧٤] .

(٧) في «أ» : بعد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ط ، أ» .

(٩) في «أ» : يعني من الإيمان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

بالله واليوم الآخر ، والملائكة والكتب والأنبياء وصلة الأرحام ^(١) والأيتام والمساكين وابن السبيل والسائلين ولو أغنياء والعتق وفك الأسرى وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والوفاء بالعهود والصبر على الفقر والضر والجهد وفي ^(٢) قوله : ﴿ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ دليل على أن أفضل الصدقة ما كان في حال الصحة كما فسرهُ ابن مسعود بقوله : « تؤتيه وأنت صحيح [صحيح] ^(٣) تأمل العيش وتحشى الفقر » أخرجه الحاكم وغيره ^(٤).

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ الآية ^(٥) [البقرة : ١٧٨] : فيه مشروعية القصاص ، واستدل به الليث على أن الرجل لا يقتص منه لامرأة ^(٦) كما استدل به غيره على [أن] ^(٧) الحر لا يُقتل بالعبد ^(٨).

[١٥/ب] قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ ﴾ الآية فيه مشروعية العفو على الدية والمطالبة برفق والأداء من غير مطل ، وفي ذكر ﴿ أَخِيهِ ﴾ تريق مرغّب في العفو ^(٩)

(١) في «ب» : أرحام ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «أ ، ب» : في بلا واو ، وما أثبتناه من «ط ، ج» .

(٣) ما بين المعوفتين سقط من «أ ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) صحيح : الطبري في التفسير (٢٢٨٧) ، والحاكم في المستدرک (٢٧٢/٢) ، من طريق سفيان

الثوري ، عن زبيد اليامي ، عن مرة ، عن عبد الله به وهذا إسناد صحيح .

(٥) الآية بتامها : ﴿ يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٦) في «أ ، ج» ، لامرأته ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٧) ما بين المعوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : بالغير ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٩) الكلمات حصل فيها تحريف وخلط في «ط» ، وقد صححناه من «ج» ، وزاد في «أ» : « على

الدية والمطالبة » ، والظاهر أنه انتقال بصر من السطر الذي قبله .

وفي تنكير ﴿شَيْءٌ﴾ إشارة إلى سقوط القصاص بالعتو عن بعضه ، قوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ فيه أن العافي إذا قتل بعد العفو يقتص منه وأخذ جماعة من الآية تحتم ^(١) قتله وأنه لا يصح العفو عنه .

قوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ^(٢) [البقرة : ١٨٠] هذا منسوخ كما تبين ^(٣) في كتاب الناسخ والمنسوخ ، وقيل : محكم ^(٤) خاص بمن لا يرث من الوالدين كالكفار والأقربين المحجوبين ، واختلف أصحاب هذا القول هل ^(٥) الوصية لهم واجبة لقوله ^(٦) : ﴿كُتِبَ﴾ ^(٧) و ﴿حَقًّا﴾ ، أو مندوبة لقوله : ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ ؟ واستدل محمد بن الحسن بالآية على أن مطلق الأقربين لا يتناول الوالدين لعطفه [عليه] ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ﴾ الآية ^(٩) [البقرة : ١٨١] ، قال إلكيا : يدل على أن الفرض يسقط عن الموصي بنفس الوصية ، فإن إثم التبديل لا يلحقه وعلى أن من كان عليه دين فأوصى بقضائه يسلم من تبعته في الآخرة ، وإن ترك الوصي والوارث قضاءه ^(١٠) ، قال ابن الفرس : ومن أحكام الآية ^(١١) أن الموصي

(١) في «ب» : بحتم ، وفي «أ» : تحريم ، وما أثبتناه من «ط ، ج» ، وهو الأنسب للسياق .

(٢) الآية بتماها : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْقَرِنِ﴾ [البقرة : ١٨٠] .

(٣) في «ب» : تبين ، وما أثبتناه من «أ ، ط ، ج» .

(٤) في «ب» : بحكم ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : أهل وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «ب» : بقوله ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «ب» : يكتبون ، وهو سهو .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) الآية بتماها : ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

(١٠) في «ب ، ط» : قضاء .

(١١) في «ب» : الأئمة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

إليه بشيء خاص لا يكون وصيًا في غيره خلافًا لأبي حنيفة، والحجة عليه [قوله] ^(١) : ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ وهذا من أعظم التبديل .

[١٦/أ] [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ﴾ الآية ^(٣) [البقرة ١٨٢] ،

قال إلكيا وغيره : أفادت ^(٤) الآية أن على ^(٥) الموصي والحاكم والوارث وكل من وقف على جَوْرِ في الوصية [من جهة العمد أو الخطأ ردها إلى العدل، وأن قوله : ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ خاص بالوصية] ^(٦) العادلة دون الجائرة ، وفيها الدلالة على جواز الاجتهاد والعمل بغالب الظن ؛ لأن الخوف من الميل يكون في غالب ظن الخائف ، وفيها رخصة في الدخول بينهم على وجه الإصلاح مع ما فيه من زيادة أو نقصان عن الحق بعدما يكون ذلك بتراضيهم قال ابن الفرس : ويؤخذ من الآية أيضًا أنه إذا أوصى بأكثر من الثلث لا تبطل الوصية كلها خلافًا لزاعمه وإنما يبطل منها ما زاد عليه لأنه تعالى لم يبطل الوصية [جملة] ^(٧) بالجور فيها بل جعل فيها الوجه الأصلح ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة : ١٨٣] فيه فرض الصوم .

[١٦/ب] قوله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ

أُخَرٍ﴾ [البقرة : ١٨٤] استدل به من أباح الفطر بمجرد المرض إن ^(٩) كان يسيرا

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآية بشأها : ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٤) في «ب» : أفاده ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «أ ، ب» : على أن ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ ، ب» : الإصلاح ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٩) كتبت في «ط» : وائن وهو خطأ مطبعي ، والتصويب من «أ ، ب ، ج» .

أو بمجرد السفر وإن كان قصيراً أو غير طاعة أو غير مباح واستدل به داود على أنه لا يصح صوم المريض والمسافر لأنه تعالى جعل الواجب ^(١) عليه أياماً آخر فكان صائماً قبل الوقت ^(٢)، واستدل به الكرخي على أن الواجب أيام آخر ورمضان عليهما ^(٣) غير واجب فإن قدمه صح وكان معجلاً كتعجيل الزكاة واستدل بقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ على جواز القضاء متتابعاً ومتفرقاً ^(٤)، روى ابن أبي حاتم ^(٥) عن ابن عباس ^(٦) قال: إن شاء ^(٧) تابع وإن شاء فرق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، واستدل به على أنه ليس على الفور، خلافاً لداود وعلى ^(٨) أن من أفطر رمضان كله [قضى] ^(٩) أياماً بعدده فلو كان تاماً لم يجزه شهر ناقص، أو ناقصاً [لم] ^(١٠) يلزمه شهر كامل خلافاً لمن خالف في الصورتين، قال ابن القصار: ويحتج [به] ^(١١) لمذهب مالك والشافعي في أن

(١) في «أ»: الواجبة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط»، وكلاهما صحيح.

(٢) في «أ»: صائم الوقف وهو خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط»، وهو الصواب.

(٣) في «ب»: عليها، وهو خطأ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط»، وهو الصواب.

(٤) في «أ»: ومفرقا، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» وكلاهما صواب.

(٥) في «أ»: عن ابن أبي حاتم ولفظ «عن» مقحم لا معنى له في هذا المكان، ولذلك فهو غير موجود في بقية النسخ.

(٦) صحيح بشواهده: ابن أبي حاتم في التفسير (١٦٥٤)، عن أبي سعيد الأشج، ثنا أبو خالد يعني الأحمر، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧٤١١)، والبيهقي في السنن (٧٧٤٨) كلاهما عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح.

(٧) في «ب»: إنشا، وهو خطأ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٨) في «ط»: على، وما أثبتناه من «أ، ج»، وهو الصحيح.

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

المسافر إذا^(١) أقام ، أو شفي المريض أثناء النهار ، لا يلزمهم الإمساك^(٢) بقيته لأنه تعالى إنما أوجب عدة من أيام أخر ، وهؤلاء قد أفطروا ، فحكم الإفطار لهم باقٍ ومن حكمه أن لا يجب عليه أكثر من يوم ولو أمرناه بالإمساك ثم القضاء لأوجبنا [عليه]^(٣) بدل اليوم أكثر منه^(٤) ، ويستدل بالآية على أنه يجزئ صوم يوم قصير مكان يوم طويل ولا أعلم فيه خلافاً وعلى أنه لا فدية مع القضاء .

قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونُ فِدْيَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ هذا منسوخ وقيل : لا ، والمراد به من^(٥) لا يطيق الصوم لهرم أو لمرض^(٦) أو نحوه ، إما بتقدير^(٧) لا النافية أو^(٨) أن ﴿يُطِيقُونُ﴾ بمعنى يتكفلونه^(٩) كما قرئ : «يُطَوَّقُونَهُ» [قال يكفلونه أي : فلا يطيقونه]^(١٠) ، وأخرج البخاري وغيره عن ابن عباس^(١١) أنه

(١) في «ب» : إذ ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٢) في «أ» : إمساك ، وما أثبتناه من «أ ، ط» ، وكلاهما صحيح .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ ، ج» .

(٤) في «أ» : أكثر من يوم منه .

(٥) في «ط» : لمن لا ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٦) في «ج» : مرض ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٧) في «ب» : بتقديم ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : وأن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : يتكفلونه ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وفي «ط» تقديم وتأخير في الكلام وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(١١) البخاري (٤٥٠٥) وغيره عن ابن عباس ولفظه : عن عطاء ، سمع ابن عباس يقرأ وعلى

الذين يطوقونه فلا يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس : ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير ، والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما ، فيطعمان مكان كل يوم مسكينا .

قال الحافظ في الفتح (١٨٠/٨) : في رواية الكشميهني يقرأ قوله : يطوقونه بفتح الطاء

وتشديد الواو مبنيا للمفعول مخفف الطاء من طوق بضم أوله بوزن قطع وهذه قراءة ابن

مسعود أيضاً وقد وقع عند النسائي من طريق ابن أبي نجيح عن عمرو بن دينار ﴿يُطِيقُونُ﴾

يكفلونه وهو تفسير حسن أي يكفلون إطاقته وقوله : ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ زاد في رواية =

قرأ: «وعلى الذين يُطَوَّقُونَهُ» ^(١) قال: يكلفونه وهو الشيخ الكبير والعجوز ^(٢) الكبيرة يطعمون لكل ^(٣) يوم مسكيناً ولا يقضون وله طرق كثيرة عنه، وأخرج الدار قطني عنه أنه قال لأم ولد له حُبلى أو مرضع: أنت من الذين لا يُطيقون الصيام، عليك الجزاء وليس ^(٤) عليك القضاء.

قال الشافعي: ظاهر الآية أن ^(٥) الذين يطيقون الصوم إذا ^(٦) لم يصوموا أطعموا ونسخ في غير ^(٧) حق الحامل والمرضع وبقي في حقها، فالحاصل أنا إن جعلناها منسوخة فهي في الحامل والمرضع محكمة وإن جعلناها محكمة ففيها

= النسائي واحد وقوله: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ زاد في رواية النسائي فزاد ﴿وَمُسْكِينًا﴾ آخر قوله قال ابن عباس: ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة هذا مذهب ابن عباس وخالفه الأكثر وفي هذا الحديث الذي بعده ما يدل على أنها منسوخة وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن لا محذوفة من القراءة المشهورة وأن المعنى وعلى الذين لا يطيقونه فدية وأنه كقول الشاعر:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

أي لا أبرح قاعدا ورد بدلالة القسم على النفي بخلاف الآية وبثبت هذا التأويل أن الأكثر على أن الضمير في قوله: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ للصيام فيصير تقدير الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فدية والفدية لا تجب على المطيق وإنما تجب على غيره والجواب عن ذلك أن في الكلام حذفاً تقديره وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطروا فدية وكان هذا في أول الأمر عند الأكثر ثم نسخ وصارت الفدية للعاجز إذا أفطر وقد تقدم في الصيام حديث ابن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب محمد لما نزل رمضان شق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك فنسختها ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وأما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل الفدية على من تكلف الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفر وهذا الحكم باقٍ ١٠٠ هـ من الفتح.

(١) في «ط، ب»: يطيقونه وهي قراءة الجمهور، وما أثبتناه من «أ، ج» وهي قراءة ابن عباس وهي الشاهد هنا.

(٢) في «ب»: العجوز، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» وهي اللغة الفصيحة.

(٣) في «ط»: كل، وفي «ج»: بكل، وما أثبتناه من «أ، ب».

(٤) الواو ساقطة من «ب»، وأثبتناها من «أ، ج، ط».

(٥) في «أ»: من، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) في «ط»: إذ، وما أثبتناه من «أ، ب، ج».

(٧) في «ط»: غيره وهو تحريف، وما أثبتناه من «أ، ج»، وهو الصواب.

دلیل علی إباحة الإفطار لمن لا یطیق لعذر لا یرجى برؤه وأن علیه فدية بدل الصوم وأنها [عن] ^(١) کل يوم قدر طعام مسکین وهو مُدٌّ من حبٍّ ، وأن من زاد علی ذلك فهو أفضل وأن مصرفها طائفة المساکین بخلاف غیرهم من أهل الزکاة وقد يستدل بالآیة علی أن الصوم لا یقبل النيابة وإلا لذكرها واستدل بها ابن عباس [علی] ^(٢) أن الحامل والمرضع تفديان ^(٣) ولا قضاء علیهما قال أبو عبید : اختلف الناس فی الحامل والمرضع فقیل : علیهما الفدية دون القضاء وقیل : القضاء دون الفدية وقیل : الأمران وكلٌ تأوَّل ^(٤) الآیة : من قال بالفدية فقط رأى أنها ممن لا یطیق وليستا ^(٥) من أهل السفر ولا المرض ، وأهل هذا الوصف هم أهل الفدية ، ومن رأى القضاء فقط رأى الحمل والرضاع ^(٦) علتین ^(٧) من العلل كالمرض ، ومن أوجبهما ^(٨) قال : إن الله حکم فی تارك الصوم بعذر بحکمین القضاء فی آیة والفدية فی أخرى فلما لم یجد لهما ^(٩) ذکرًا فی واحدة ^(١٠) منهما ^(١١)

(١) ما بین المعقوفین سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بین المعقوفین سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) فی «ط» : یفديان ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) فی «ب» : يتأول ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) فی «أ» ، ب : لیساً ، وما أثبتناه من «ط» ، ج .

(٦) فی «ب» : الإرضاع ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) فی «أ» ، ب : علتان وهو غیر مستقیم نحوياً ؛ وما أثبتناه من «ط» ، ج وهو الأقیس .

(٨) فی «ب» : أوجبها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الأصح ؛ لأنه یعود علی مثنی : الفدية

والقضاء .

(٩) فی «ب» : لهم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) فی «ط» : واحد ، وما أثبتناه من «ط» .

(١١) فی «ب» : منها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

جمعها ^(١) عليها أخذًا بالأحوط ، واستدل بالآية ^(٢) على أن المسافر والمريض يفديان ولا يقضيان أخذًا من عموم اللفظ ، ورُدَّ لأن ^(٣) قوله تعالى أولاً في حقها : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ ﴾ يمنع دلالة : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ عليها لأن ما عطف على الشيء غيره [لا] ^(٤) محالة ، وفي الآية ردُّ على من قال بإسقاط الصوم عن الشيخ ونحوه بلا فدية ، وعلى من ^(٥) جَوَّزَ الفدية فيه بالعتق .

قوله تعالى : ﴿ [فَمَن] ^(٦) تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ﴾ قال ابن الفرس : يحتاج بها على جواز التطوع بصوم يوم الشك لعموم ^(٧) قوله خيراً . قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ قال ابن الفرس : يحتاج بها على أن الصوم لمن ^(٨) أبيح له الفطر أفضل ^(٩) ما لم يجهده .

قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] استدل به من كره أن يقال رمضان ^(١٠) [وإنما يقال : شهر رمضان] ^(١١) ، قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ يستدل به مع قوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] على أن

(١) في «ب» : جمعها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «ج» : على الآية .

(٣) في «أ» : لأنه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وهو الصواب .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» : بمن وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «أ» .

(٧) في «ب» بعموم وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الصواب .

(٨) في «ب» : بمن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الصحيح .

(٩) في «ب» أفضل منه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) هذا الاستدلال فيه نظر ولا يكره أن يقال : رمضان قال رسول الله ﷺ : « الصلوات الخمس ،

والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات ما بينهما إذا اجتنب الكبائر » ، رواه

مسلم في صحيحه (٣٧٠) من حديث أبي هريرة .

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ج .

ليلة القدر في رمضان ليست في غيره خلافاً لمن زعم أنها ليلة النصف من شعبان .

[١٧/ب] قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ استدل به من قال

من الأصوليين بوجوب الصوم على المسافر والمريض والحائض ؛ لأنهم شهدوا الشهر ، واستدل به من قال : [لا قضاء على من مرَّ عليه رمضان وهو مجنون بناء على أن ﴿شَهِدَ﴾ بمعنى : علم ، واستدل به من قال ^(١) : يقضي ^(٢) ، وفسر : ﴿شَهِدَ﴾ ، بمعنى : أدرك ، [قلت] ^(٣) : واستدل به أبو حنيفة على أن من شهد بعض الشهر لزمه صوم [الشهر] ^(٤) كله وإن ^(٥) سافر لم يبح له الفطر ، ووجهه أنه لا يمكن أن يراد به شهود جميع الشهر ؛ لأنه لا يكون شاهداً لجميعه إلا بعد مضيه كله و[يستحيل أن يكون مضيه كله] ^(٦) شرطاً للزوم صومه كله ؛ لأن الماضي من الوقت يستحيل إيقاع الصوم فيه فعلم أنه لم يرد شهود جميعه فالتقدير من شهد منكم بعض الشهر فليصم ^(٧) ما لم يشهد منه ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر ^(٨) في قوله : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ قال : من [أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعد لزمه الصوم لأن الله تعالى يقول : ﴿فَمَنْ شَهِدَ

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : لا يقضى ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو أنسب للمعنى .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٥) في «ب» : فإن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) في «ب» : فليصمهما ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) ضعيف جداً : سعيد بن منصور في التفسير (٢٧٠) ، من طريق ليث ، عن رجل ، عن ابن عمر ولفظه أنه قال في هذه الآية : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ، قال : « من أدركه رمضان في أهله ، ثم أراد السفر ، فليصم » وهذا إسناد ضعيف جداً ليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف مخلط روى عن مجهول .

مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴿١﴾ وأخرج ابن أبي حاتم عن علي قال ^(٢) : من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعد لزمه الصوم ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس ^(٣) في قوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ قال : هو إهلاله ^(٤) [بالدار] ^(٥) واستدل بالآية على إجزاء صوم الأسير إذا صام بالاجتهاد ووافق رمضان خلافاً للحسن بن صالح وعدمه إذا صادف ^(٦) ما قبله وعلى أن ^(٧) من رأى الهلال وحده ^(٨) لزمه الصوم

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ط» ، وهناك بعض الاختلاف في الأثر في نسخة «ج» ، وما أثبتناه أصوب والله أعلم .

(٢) ضعيف : ابن أبي حاتم في التفسير (١٦٧٧) ، وابن جرير (٢٥٧٥) من طريق حماد ، عن قتادة ، عن محمد بن سيرين ، عن عبيدة السلماني ، عن علي به وهذا إسناد رجاله ثقات غير أنه اختلف فيه على قتادة وابن سيرين فرواه سعيد بن أبي عروبة كما في تفسير الطبري (٢٥٧٨) ومصنف ابن أبي شيبة (٨٨٥٧) عن علي بإسقاط الوسطة .

ورواه هشام بن حسان وهو من أثبت الناس في ابن سيرين عن ابن سيرين عن عبيدة قوله كما في الطبري (٢٥٧٣) ورواه عمرو بن مرة قال : سمعت أبا البختري ، يحدث عن عبيدة السلماني فذكره من قوله : رواه ابن الجعد في مسنده (١٠٧) ، قلت : وهذا أشبه بالصواب ولذا قال ابن المنذر عن هذا الأثر : وروي عن علي بإسناد ضعيف وقال الحافظ ابن حجر في الفتح تعليقا على قول البخاري باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر : وكأنه - أي البخاري - أشار إلى تضعيف ما روي عن علي ورد ما روي عن غيره . اهـ ورد الحافظ ابن حجر هذا القول بما يشفي الغليل وبين مخالفته للصحيح الثابت عن الرسول ﷺ انظر لزما : فتح الباري (٢٩٨ / ٤) ، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره عن الروايات الواردة في هذا المعنى : فيها حكي عن هؤلاء الصحابة نظر . اهـ . والله أعلم .

(٣) ضعيف : الطبري في التفسير (٢٥٧٠) ، من طريق الحسن بن يحيى ، عن الضحاك ، عن ابن عباس به وهذا إسناد ضعيف الحسن بن يحيى لم يوثقه غير ابن حبان والضحاك عن ابن عباس مرسل ، انظر : جامع التحصيل (ص ١٩٩) .

(٤) في «ب» : الأوله ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» : صارت ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط وهو الصواب .

(٧) في «ب» : إلا ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط وهو الصواب .

(٨) في «ب» : واحده ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط وهو الصواب .

بنفسه خلافاً لمن قال: لا يلزمه ^(١) إلا بحكم الإمام .

قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ هذا أصل لقاعدة عظيمة ينبنى ^(٢) عليها فروع كثيرة وهي أن المشقة تجلب ^(٣) التيسير وهي إحدى القواعد الخمس التي يبنى ^(٤) عليها الفقه وتحتها من القواعد قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات وقاعدة: إذا ضاق الأمر اتسع ومن الفروع ما لا يحصى كثرة ^(٥) والآية أصل في جميع ذلك ، وقد يستدل بالآية على أحد الأقوال في مسألة تعارض المذاهب والروايات والاحتمالات هل يؤخذ ^(٦) بالأخف أو بالأقوى أو بأيهما شاء ^(٧) .

(١) في «ب» : لا يلزم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الصحيح .

(٢) في «ب» : يبنى ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٣) في «ب» : يجلب وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الصواب .

(٤) في «ب» : تبنى ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» : كثير ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : ما يأخذ ، وفي «ب» : يأخذ ، وما أثبتناه من «ج» ، ط ، وهو الأنسب .

(٧) قوله : «هل يؤخذ بالأخف منها ...» إن قصد به تتبع الأخف في الأقوال استدلالاً بالآية

ففيه نظر فمن تتبع الرخص يحتجون بكلام حق يراد به باطل وهم يقولون بأن الدين يسر والله

يقول : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، والرسول يقول : «يسروا

ولا تعسروا» متفق عليه عن أنس (خ ١٦٣ / ١ م ١٣٥٩ / ٣) ، فإذا أخذنا بأهون الأقوال كان

فعلنا فيه التيسير ورفع الحرج .

فنقول لهم : إن تطبيق الشريعة في كل الحياة هو التيسير ورفع الحرج ، وليس تحليل الحرام

وترك الواجبات .

قال ابن حزم رحمه الله في الإحكام في أصول الأحكام (ص ٨٦٩) : «قد علمنا أن كل ما ألزم الله

تعالى فهو يسر بقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] .

وقد رد الإمام الشاطبي على من احتج لهذه الدعوى بقوله ﷺ : «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»

قائلاً : وأنت تعلم ما في هذا الكلام ، لأن الحنيفية السمحة إنما أتى السماح فيها مقيداً بما هو

جارٍ على أصولها ، وليس تتبع الرخص ولا اختيار الأقوال بالتشهي ب ثابت ، يعني أن يسر

الشريعة مقيداً بأصول محددة وليس تتبع الرخص منها ، ثم يقول ﷺ : ثم نقول : تتبع =

[١٨/ب] قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا أَلَمَدَةً ﴾ ، فيه دليل على اعتبار العدد

إذا لم يكن يرى ^(١) الهلال ، ولا يرجع فيه لقول ^(٢) الحساب والمنجمين ، واستدل به أبو حنيفة ^(٣) على أن من صام تسعة وعشرين باعتبار رؤية ^(٤) بلده وقد صام أهل بلدة أخرى ثلاثين أنه يلزم أولئك قضاء يوم لأنه ثبت برؤية تلك البلدة ^(٥) أن العدة ثلاثون فوجب على هؤلاء إكمالها .

قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ﴾ ^(٦) فيه مشروعية التكبير لعيد الفطر وأن ^(٧) وقته ^(٨) من إكمال العدة وهو غروب شمس آخر يوم [من رمضان] ^(٩) أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال ^(١٠) : حق ^(١١) على المسلمين إذا نظروا [إلى] ^(١٢)

هلال شوال أن يكبروا الله حتى يفرغوا من ^(١٣) عيدهم لأن الله تعالى = الرخص ميل مع أهواء النفوس ، والشرع جاء بالنهي عن اتباع الهوى فهذا مضاد لذلك الأصل المتفق عليه ، ومضاد أيضا لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ فلا يصح أن يُردَّ إلى أهواء النفوس وإنما يرد إلى الشريعة ، الموافقات (٤/ ١٤٥) .

(١) في «أ» ، ج» : لم ير ، وفي «ب» : لم يرى وهو خطأ نحوي لأن الفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة «إلا على لغة قليلة تجزم الفعل المعتل بالسكون كالصحيح» ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) في «ب» : بقول وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٣) في «ج» : الحنفية ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٤) في «ب» : برؤيته ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «ج» : البلد ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٦) في «أ» : ولتكبر ، وهو خطأ أو سهو من الناسخ .

(٧) في «ب» : أن بلا واو ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٨) في «ب» : فيه ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ج» .

(١٠) ضعيف : تفسير الطبري (٢٦٤٤) من طريق ابن وهب ، عن ابن زيد ، عن ابن عباس به

وهذا إسناد ضعيف فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف .

(١١) في «ط ، ب» : حقاً ، وما أثبتناه من «أ ، ج» ، وهو الصواب لأنه مبتدأ أو خبر مقدم .

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ط» .

(١٣) في «ب» : عن وهو خطأ .

يقول : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ﴾ قال ابن الفرس : والآية حجة على من ذكر أثناء التكبير تهليلاً وتسييحاً [وحجة] ^(١) لمن لا يرى إلا التكبير .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ الآية ^(٢) [البقرة : ١٨٦] ، فيه تنزيهه تعالى عن المكان وإجابته الداعي والترغيب في الدعاء ، وأورد الصوفية هذه الآية في باب الأنس وهو عبارة عن رَوْح ^(٣) القرب ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَاحِ الرَّفَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] فيه إباحة الجماع وسائر أنواع الاستمتاع ليلاً .

قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ، قيل : إنه كناية عن المعانقة .

[١٨/ب] قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَنَ بُشْرُوهُنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ مِنْ أَلْفَجْرِ ﴾ ^(٥) ،

فيه إباحة الجماع وأنواع المباشرة ^(٦) والأكل والشرب إلى تبين ^(٧) الفجر وتحريم المذكورات نهاراً ، واستدل به على صحة صوم الجنب ؛ لأنه يلزم من إباحة الجماع إلى تبين الفجر إباحته في آخر [جزء من] ^(٨) أجزاء الليل ، ويلزم [من] ^(٩) ذلك

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ .

(٣) في «أ» : ورع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب» : القلب ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» وهو الصواب .

(٥) محل الشاهد من الآية هو : ﴿ فَأَلْقَنَ بُشْرُوهُنَّ بِأَنَّهُنَّ كَوْنُهُنَّ وَأَنْتُمْ كَوْنُكُمْ ﴾ والله لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ .

(٦) في «ب» : المباشرات ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «ب» : بين ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ج» ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

بطريق الإشارة طلوع الفجر وهو جنب ، ومن منعه قال ^(١) : إن الغاية متعلقة بـ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ دون : ﴿بَشِّرُوهُمْ﴾ وقد يستدل به بالطريق المذكورة على أنه لا يجب تجديد النية إذا جامع أو أكل بعدها واستدل به على جواز الأكل لمن شك في طلوع الفجر ؛ لأنه تعالى أباح الأكل إلى التبين [ولا تبين] ^(٢) مع الشك خلافاً لما لك ، واستدل به مجاهد على عدم القضاء والحالة هذه إذا بان ^(٣) أنه أكل بعد الفجر ؛ لأنه أكل وقت أذن له فيه ، أخرج ^(٤) سعيد بن منصور عنه ^(٥) قال : إذا تسحر الرجل وهو يرى أن عليه ليلاً وقد كان طلع الفجر فليتم صومه لأن الله تعالى يقول : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾ ، وإذا أكل وهو يرى أن الشمس غابت ولم تغب فليقضه لأن الله تعالى يقول : ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ أَيْلٍ﴾ واستدل به اللخمي على إجزاء النية مع [طلوع] ^(٦) الفجر ؛ لأنه إذا كان الأكل مباحاً إلى الفجر لم تجب النية إلا في الموضع الذي يجب فيه الإمساك ، واستدل به قوم على صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو يجمع ^(٧) فنزع ^(٨) في الحال أو في فيه ^(٩) طعام فلفظه بطريق الإشارة السابقة ، قلت : ويستدل ^(١٠) بقوله : ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾ على أن المراد بالفجر [المعترض] ^(١١) في الصوم ونحوه من الأحكام ما يظهر لنا

(١) في «ب» : وقال ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ ، ط» ، وفي «ب» : من طلوع ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) في «أ» : أبان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» وهو الصحيح .

(٤) في «ط» : وأخرج ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٥) سعيد بن منصور في تفسيره عن سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٧) في «أ» : مجامع ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٨) في «ب» : فرغ ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) في «ب» : فمه ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(١٠) في «أ» : استدل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

لا ما في نفس الأمر ، وبقوله : ﴿ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ على أن المراد بالفجر المعترض دون المستطيل ، بقرينة قوله : ﴿ الْخَيْطُ ﴾ كما لا يخفى ، وفي الآية رد على من جعل أول الصيام من ^(١) طلوع الشمس وقوله ^(٢) : ﴿ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ، فصره ^(٣) ابن عباس في رواية بالولد ^(٤) وفي أخرى بليلة القدر ^(٥) وأخرجهما ابن أبي حاتم ففيه استحباب طلب ليلة القدر وأن ينوي بالجماع النسل ^(٦) وإقامة السنة دون مجرد اللذة ، وقال [قتادة] ^(٧) : وابتغوا ^(٨) الرخصة التي كتب الله لكم ^(٩) ، ففيه كراهية ^(١٠) ترك الرخصة واستحباب فعلها .

[١٩/أ] قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الْقِيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ، استدل بعمومه على

(١) في «ط» : لأمن ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) في «أ» : قوله بلا واو ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «ب» : فصر ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) ابن أبي حاتم في التفسير (١٧٠٤) عن أبي سعيد الأشج ، ثنا عبد الله بن خراش يعني أخا العوام بن حوشب لأمه ، عن العوام ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به وهذا إسناد ضعيف فيه عبد الله بن خراش وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروي عن أنس ، وشريح ، والحسن ، ومجاهد ، وعطاء ، والضحاك ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، والسدي ، والربيع بن أنس ، والحكم بن عتبة ، وقتادة ، وزيد بن أسلم ، ومقاتل بن حيان نحو ذلك . اهـ وقال البغوي : قاله أكثر المفسرين .

(٥) الطبري (٢٧١٠) ، وابن أبي حاتم (١٧٠٥) ، من طريق معاذ بن هشام ، قال : ثنا أبي ، عن عمرو بن مالك ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس به وفي إسناده معاذ بن هشام متكلم فيه وله مناكير في روايته عن أبيه وقال الحافظ في التقریب : صدوق ربما وهم .

(٦) في «أ» : الغسل ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «ج» : ابتغوا بلا واو ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٩) صحيح الإسناد : عبد الرزاق في تفسيره (١٨٥) عن معمر عن قتادة به .

(١٠) في «أ ، ج» : كراهة ، وما أثبتناه من «ط» .

الإفطار باليسير وبها^(١) لا يغذي ، واستدل به على أنه لا يجوز الأكل لمن^(٢) شك في الغروب وعلى تحريم الوصال ، روى أحمد من طريق ليلي امرأة بشير بن الخصاصة قالت^(٣) : أردت أن أصوم يومين مواصلة فمنعني بشير وقال : إن رسول الله ﷺ نهى عنه وقال : «يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما أمر الله : ﴿ ثُمَّ آتُوا^(٤) الصَّيَامَ إِلَى الْآتِلِ ﴾ ، فإذا كان الليل فأفطروا » ، وروى الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به عن أبي ذر^(٥) أن رسول الله ﷺ واصل يومين فأتاه جبريل فقال : إن الله قبل وصالك ولا يحل لأحد^(٦) بعدك وذلك بأن^(٧) الله قال : ﴿ ثُمَّ آتُوا^(٨) الصَّيَامَ إِلَى الْآتِلِ ﴾ ، فلا صيام بعد الليل .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ بَـرَكًا وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ ، فيه مشروعية الاعتكاف واختصاصه بالمسجد وعدم اختصاصه بالجامع أو المساجد^(٩) الثلاثة وتحريم المباشرة فيه جماعاً^(١٠) وغيره ، واستدل به بعضهم على أنه إذا خرج من

(١) في «أ» : بها بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ب» : ممن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) إسناده صحيح : أحمد (٢١٩٥٦) ، والطيالسي (١١٢٥) ، وعبد بن حميد (٤٢٩) ، والطبراني في الكبير (١٢٣١) من طرق عن عبيد الله بن إيراد ، حدثنا إيراد يعني ابن لقيط ، عن ليلي ، امرأة بشير به .

(٤) في «أ» : وأتموا ، وهو سهو .

(٥) ضعيف : الطبراني في الأوسط (٣٢٠٦) ، وفي الشاميين (٤٥١) من طريق ثور بن يزيد ، عن علي بن أبي طلحة ، عن عبد الملك ، عن أبي ذر ، وعبد الملك هذا غير معروف قال الهيثمي في المجمع (١٥٨/٣) ولم أعرف عبد الملك اهـ وكذا قال الحافظ في الفتح (٢٥٤/٤) .

(٦) في «ط» : أحد ، وما أثبتناه من «أ ، ج» وهو الصواب .

(٧) في «ب» : أن ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : وأتموا ، وهو سهو كما سبق .

(٩) في «أ» : والمساجد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «أ» : إجماعاً ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

المسجد فجامع خارجاً لا يبطل اعتكافه لأنه ^(١) حصر المنع من المباشرة حال كونه في المساجد ^(٢) ، قال إلكيا : ويجاب بأن معناه لا تباشروهن حال ما يقال لكم : إنكم ^(٣) عاكفون في المساجد ، ومن خرج من المسجد لقضاء الحاجة فاعتكافه باق واستدل بعضهم على أن الاعتكاف يصح في غير المسجد وأن تحريم المباشرة خاص بمن ^(٤) اعتكف في المسجد فاعتبر مفهوم : ﴿ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ ، والجمهور اعتبروا مفهوم : ﴿ عَاكِفُونَ ﴾ ، واستدل ^(٥) به أبو حنيفة على صحة اعتكاف المرأة في غير المسجد دون الرجل ، بناء على أنها لا تدخل في خطاب الرجال وعلى اشتراط الصوم في الاعتكاف لأنه قصر الخطاب على الصائمين [فلو لم يكن الصوم] ^(٦) من شرط الاعتكاف لم يكن لذلك معنى وعلى أنه لا يكفي فيه أقل من يوم كما أن الصوم لا يكون أقل من يوم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ الآية ^(٧) [البقرة : ١٨٨] ، فيه تحريم أكل المال بغير وجه شرعي وله صور كثيرة ، روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٨) أنه كان يكره أن يبيع الرجل الثوب ويقول لصاحبه إن كرهته فردَّ ^(٩) معه درهماً ،

(١) في «ط» : لأن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» وهو الأنسب للمعنى .

(٢) في «أ» : المسجد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .

(٣) في «ب» : أنتم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» ، وفي قول إلكيا بعض الاختلاف في «أ» ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) في «ب» : من ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .

(٥) في «أ» : استدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٨] .

(٨) صحيح الإسناد : ابن أبي حاتم في التفسير (١٧٢٥) من طريق حماد بن سلمة ، عن داود بن أبي هند ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح .

(٩) في «نسخة» : رد ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» ، ط» وهو الصواب لأن جواب الشرط جملة طلبية =

فهذا كما ^(١) قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ، وفيه تحريم الرشوة كما فسر ^(٢) بها قوم : ﴿ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْخُكَّامِ ﴾ وتحريم المخاصمة ^(٣) بغير حق ، قال مجاهد ^(٤) : في الآية : لا تخاصم وأنت تعلم أنك ظالم ، أخرجه سعيد بن منصور وفيه : أن حكم الحاكم لا يُجْلُ باطلاً ^(٥) وأنه يحكم بالظاهر وهو مصيب [في فعله لا في الواقع] ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجُ ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، فيه أن كل شهر اعتبره ^(٧) الشرع فهو هلال ^(٨) لا عددي ^(٩) ، واستدل به الحنفية على جواز الإحرام بالحج في كل السنة ، والآية في الحقيقة دليل عليهم لا لهم ؛ لأنه ^(١٠) لو كان [كما قالوا] ^(١١) لم يحتاج إلى الهلال في ذلك ، وإنما احتيج ^(١٢) إليه لكونه خاصا بأشهر معلومة فاحتيج إليه ليميزها ^(١٣) عن غيرها ، وأخرج = فيجب اقترانها بفاء السببية .

- (١) في «ج» : مما ، وفي «ب» : ما ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وهو الصحيح .
- (٢) في «ب» : فسرهما ، وما أثبتناه من «ط» لأن الجملة المفسرة بالرشوة هي التالية وهي قوله تعالى : ﴿ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْخُكَّامِ ﴾ .
- (٣) في «ط» : المخاصمة ، وهو خطأ مطبعي ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج ، وهو الصواب .
- (٤) سعيد بن منصور في تفسيره (٢٧٨) من طريق سفيان ، عن ابن أبي نجيج ، عن مجاهد به وسبق بيان الأقوال في رواية ابن أبي نجيج عن مجاهد في التفسير .
- (٥) في «أ» ، ب : باطلاً ، وما أثبتناه من «ط» .
- (٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٧) في «ب» : اعتبر ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، ج .
- (٨) في «ب» : هلال ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
- (٩) في «ب» : عدوي ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
- (١٠) في «أ» ، ب : لأنهم ، وما أثبتناه من «ج» ، ط ، وهو أنسب والضمير ضمير الشأن .
- (١١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
- (١٢) في «ط» : احتاج ، وفي «ب» : الاحتياج ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو أنسب .
- (١٣) في «ب» : مميزها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

الحاكم وغيره من حديث ^(١) ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ ^(٢) : « جعل الله الأهلة مواقيت للناس فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم^(٣) عليكم فعدوا ثلاثين يوماً » .

[٢٠/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ ﴾ الآية ^(٤) ، فيه دليل [على] ^(٥) أن ما لم يشرعه الله قربة ^(٦) ولا نذب إليه ^(٧) لا يصير قربة ^(٨) بأن يتقرب [به] ^(٩) متقرب .
قوله تعالى : ﴿ وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٠] ، فيه فرض الجهاد .
[قوله تعالى] ^(١٠) : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ ، قال ابن عباس ^(١١) : يقول لا تقتلوا

(١) في «ج» : طريق ، وفي «ب» حيث ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٢) صحيح بشواهده : الحاكم في مستدركه (١٤٧٣) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٨٩) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٧٠٧١) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد ، ثنا نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، واللفظ الذي ذكره المصنف لعبد الرزاق في مصنفه ولفظ الحاكم وابن خزيمة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله قد جعل الأهلة مواقيت ، فإذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فاقدروا له ، واعلموا أن الأشهر لا تزيد على ثلاثين » . وهذا إسناد حسن غير أبي أخشى أن تكون زيادة «واعلموا أن الأشهر لا تزيد على ثلاثين » من أوهام ابن أبي رواد إذ إنه يرويه بدونها تارة وبها تارة ولم أرها لغيره ولقوله : « صوموا لرؤيته .. » شواهد في الصحيحين وغيرهما .

(٣) في «ب» : لرؤية ، وإن غم ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) محل الشاهد هو قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَاهِهَا وَأَتَوْا اللَّهَ لَكُمْ تَقِيحُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٩] .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٦) في «ب» : قربته ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «أ ، ب» : فيه ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٨) في «ب» : قربته ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(١١) ابن أبي حاتم (١٧٤٥) ، والطبري (٢٨٢٢) من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي

النساء والصبيان والشيخ الكبير ولا من ألقى السلم وكف يده فإن فعلتم فقد اعتديتم ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَنَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئْتَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٣] ، حجة في عدم قبول الجزية من المشركين .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، استدل به الشافعي على أن القاتل يقتل بمثل ما قتل ^(١) به من محدد ، أو خنق ، أو حرق ، أو تجويع ، أو تغريق ، حتى لو ألقاه في ماء عذب لم يلق به في ماء ملح .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، قال حذيفة ^(٢) : نزلت في النفقة في سبيل الله أخرجه البخاري ، وأخرج الفريابي ^(٣) عن ابن عباس مثله ^(٤) ، وأخرج الترمذي عن أبي أيوب الأنصاري أنها نزلت في ترك الغزو ^(٥) ، وأخرج الطبراني

= طلحة ، عن ابن عباس وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس كما قال دحيم وغيره وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : نقل البخاري من تفسيره - رواية معاوية بن صالح عنه ، عن ابن عباس - شيئا كثيرا في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه ، يقول : قال ابن عباس ، أو : يذكر عن ابن عباس . وهذا منها .

(١) عبارة « ما قتل » مكررة في « ب » على سبيل السهو .

(٢) البخاري (٤٢٥٣) من طريق سليمان ، قال : سمعت أبا وائل ، عن حذيفة به .

(٣) في « أ » : الفريابي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من « ب ، ج ، ط » .

(٤) إسناده ضعيف : الطحاوي في مشكل الآثار (٤٠٦٦) ، من طريق الفريابي ، حدثنا قيس بن الربيع ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ولفظه : وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة قال : « أنفقوا في سبيل الله ، ولا تمسكوا النفقة في سبيل الله ، فتهلكوا » في إسناده عطاء بن السائب اختلط ، وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (١٩٠٧٣) ، وابن جرير في تفسيره (٢٨٦٧) ، من طريق منصور بن المعتمر ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ولفظه : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة قال : أنفق في سبيل الله ولو بمشقص وفي إسناده أبو صالح باذام وهو ضعيف .

(٥) صحيح : أبو داود (٢٥١٢) ، والترمذي (٢٩٧٢) ، من طريق حيوة بن شريح ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم أبي عمران التجيبي ولفظه : قال : كنا بمدينة الروم ، فأخرجوا إلينا صفا عظيما من الروم ، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر ، وعلى أهل مصر عقبة بن =

عن أبي جيرة ^(١) بن الضحاك أنها نزلت في ترك الصدقة ^(٢)، وأخرج [أيضاً] ^(٣) عن النعمان بن بشير أنها نزلت في الرجل يذنب ^(٤) الذنب فيقول: لا يغفر لي ^(٥)،

= عامر، وعلى الجماعة فضالة بن عبيد، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس وقالوا: سبحان الله يلقي بيديه إلى التهلكة. فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس إنكم لتؤولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سرا دون رسول الله ﷺ: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا، فأصلحنا ما ضاع منها. فأنزل الله تعالى على نبيه ﷺ يرد علينا ما قلنا: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها، وتركنا الغزو فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله حتى دفن بأرض الروم، وهذا إسناد صحيح.

(١) في «ط، ب»: جبير، وما أثبتناه «ج».

(٢) إسناده ضعيف: الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم (١٨٧٠)، والطبراني في الكبير (١٨٧٩٠)، من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي جيرة ولفظه قال: كان الأنصار يتصدقون ويعطون ما شاء الله ﷻ فأصابتهم سنة فأمسكوا فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن رواية الشعبي عن أبي جيرة مرسله قال الحافظ في التهذيب: قال العسكري: حديث قيس و الشعبي عنه مرسل وأبو جيرة مختلف في صحبته. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أعلم له صحبة.

وقال أبو أحمد الحاكم: قال بعضهم: له صحبة، وقال بعضهم: ليست له صحبة.

وكذا قال ابن عبد البر. اهـ.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ج»، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٤) في «أ»: يدين، وهو خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) إسناده حسن: الطبراني في الأوسط (٥٧٧٩)، والبيهقي في الكبرى (١٦٦٧٠)، من طريق

هدبة بن خالد قال: ثنا حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن النعمان بن بشير ولفظه:

أنه قال في قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قال: كان الرجل يذنب الذنب، فيقول:

لا يغفر لي، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ وهذا

إسناد حسن.

وأخرج الحاكم عن البراء [مثله] ^(١١) ^(٧) وأخرج ابن أبي حاتم ^(٣) عن عبد الرحمن ابن الأسود بن عبد يغوث أنهم حاصروا دمشق فانطلق رجل إلى العدو وحده فعاب ^(٤) ذلك المسلمون ورفعوا حديثه إلى عمرو بن العاص فأرسل إليه فردّه وقال عمرو : قال [الله] ^(٥) : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ فكانه فهم من الآية العموم .

قوله : ﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ قال عكرمة ^(٦) : وأحسنوا الظن بالله أخرجه ابن جرير ^(٧) ، ففيه شعبة من شعب الإيمان .

[٢٠/ب] قوله : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، استدل به على وجوب العمرة كالحج وعلى منع فسخ الحج إلى العمرة ردًا على ابن عباس ^(٨)

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) صحيح الإسناد : الحاكم في المستدرک (٣٠٢١) ، من طريق عبيد الله بن موسى ، أنبا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن البراء رضي الله عنه ، ولفظه : قال له رجل : يا أبا عمارة : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أهو الرجل يلقي العدو فيقاتل حتى يقتل ؟ قال : لا ، ولكن هو الرجل يذنب الذنب ، فيقول : لا يغفر الله لي ، وهذا إسناد صحيح .

(٣) في إسناده ضعف : ابن أبي حاتم في التفسير (١٧٧٦) ، عن أبي صالح كاتب الليث ، حدثني الليث ، حدثنا عبد الرحمن يعني ابن خالد بن مسافر ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث به وهذا إسناد رجاله ثقات ما عدا عبد الله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط وفيه غفلة كما قال الحافظ في التقريب .

(٤) في «ب» : غاب ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) اسم الجلالة غير مذكور في «ط» .

(٦) ضعيف الإسناد : الطبري في تفسيره (٢٩٠٤) ، من طريق حفص بن عمر ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ولفظه : أحسنوا الظن بالله يبركم . وهذا إسناد ضعيف فيه حفص بن عمر وهو ضعيف .

(٧) في «أ» : ابن جبير وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وهو الصواب .

(٨) انظر : فتح الباري (٣/٥٥٢) .

وعلى وجوب إتمام الحج والعمرة ^(١) بعد الشروع فرضاً أو نفلاً كما فسر به الإتمام [بعد الشروع] ^(٢) ويدل عليه قوله [بعد] ^(٣) : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ والإحصار إنما يمنع الإتمام بعد الشروع ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس في الآية قال ^(٤) : من أحرم بحج أو عمرة فليس له أن يحل حتى يتمهما ^(٥) تمام ^(٦) الحج يوم النحر إذا رمى جرة العقبة ، وزار البيت ، والصفاء والمروة ، واستدل به قوم على أن الإحرام من دويرة أهله أفضل ، روى الحاكم عن علي في قوله ^(٧) : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ قال : يحرم ^(٨) من دويرة أهله وقوم

(١) في «ط» : والعمرة فيه ، والظاهر أنها مقحمة في هذا الموضع ولعل الصواب : بعد الشروع فيه ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في إسناده ضعف : الطبري في التفسير (٣٠٠٩) ، من طريق أبي صالح ، قال : ثنا معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس به وفيه أبو صالح كاتب الليث وهو صدوق كثير الغلط كما قال الحافظ وسبق بيان ما في رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قريباً .

وقول المصنف هنا : أخرجه ابن أبي حاتم لم أقف عليه هناك ولم يعزه المصنف في الدر المنثور لابن أبي حاتم وإنما للطبري .

والذي في ابن أبي حاتم هو ما أخرجه من طريق أبي معاوية ، ثنا الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة في قوله : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ قال : « إذا أهل الرجل بالحج ، فأحصر ، بعث بها أستير من الهدي شاة » قال إبراهيم : فذكرت ذلك لسعيد بن جبير ، فقال : هكذا قال ابن عباس ، في هذا كله .

(٥) في «أ» ، ط : يتمها وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(٦) في «أ» : إتمام ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) الحاكم في مستدركه (٣٠٢٢) ، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٥٧٧٩) ، والبيهقي في الكبرى (٨١٧٥) ، من طريق عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي به في إسناده عبد الله بن سلمة وهو صدوق تغير حفظه وقال البخاري : لا يتابع على حديثه .

(٨) في «ج» : تحرم ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

على أفضلية الأفراد روى عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن الزهري ^(١) قال : بلغنا أن عمر قال [في هذه الآية] ^(٢) : من تمامها ^(٣) [أن تفرد كل واحد منهما] ^(٤) عن الآخر وأن تعتمر في غير أشهر الحج ، وقيل : إتمامها ^(٥) [^(٦)] أن يخرج ^(٧) قاصداً لهما لا للتجارة ^(٨) ونحوها ويؤيده قوله ^(٩) : ﴿لِللَّهِ﴾ وقيل : أن تكون النفقة حلالاً ، وقيل : أن يقرن بينهما ، وقيل : أن يستوعب المناسك كاملة ، واحتج بعموم الآية على إتمام الإحرام إذا فسد ^(١٠) بالجماع وأن القارن ^(١١) إذا خاف فوت عرفة فليس له رفض العمرة ، والمعتمة إذا حاضت ^(١٢) قبل الطواف لا ترفضها والصبي والعبد إذا أكمل ^(١٣) قبل الوقوف لا يرفضانه .

[٢١/أ] قوله : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَآسْتَيْسِرْ مِنْ أَلْهَدِيٍّ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ

- (١) في «أ» : عن عمرو بن ، وفي «ب» : عن الزهري ، وكلاهما خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج» .
- (٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٣) إسناده ضعيف وصح عن عمر بنحوه : لم أقف عليه في المطبوع من تفسير عبد الرزاق وأخرجه ابن أبي حاتم (١٧٨٧) ، من طريق عبد الرزاق ، أنبا معمر ، عن الزهري به وهذا إسناده ضعيف للانقطاع بين الزهري وعمر لكن صح عن عمر بلفظ : افصلوا بين حجكم وعمرتكم ، فإن ذلك أتم لحج أحدكم ، وأنتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج أخرجه مالك في الموطأ عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب فذكره وهذا إسناده صحيح .
- (٤) في «ب» : تمامها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (٥) في «ب» : منها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (٦) في «ب» : إتمامها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٨) في «أ» : تخرج ، وما أثبتناه من «ب ، ط» ، وكلاهما صحيح .
- (٩) في «ج» : لتجارة ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .
- (١٠) في «ج» : قول الله .
- (١١) في «ب» : فسدت ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (١٢) في «أ» : المقارن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (١٣) في «ب» : خافت ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (١٤) في «ب» : أكمل ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

أَلْهَدَىٰ مَحَلَّهُ ﴿١﴾ فيه جواز التحلل ^(١) بالإحصار وأن فيه دمًا وأنه لا يحصل التحلل ^(٢) إلا بذبحه في محله وأنه لا يجوز الحلق قبله وأن حلق الرأس حرام على المحرم ، واستدل به من لا يرى التحلل ^(٣) إلا من حصر العدو ، فأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٤) قال : لا حصر إلا حصر العدو فأما من أصابه مرض أو وجع أو ضلال فلا ، إنما قال الله : ﴿ فَإِذَا أَمُنْتُمْ ﴾ لكن قال مجاهد : الحصر حبس كله ^(٥) ، أخرجه ابن جرير فيعم العدو والمرض وغيرهما ، وفي الآية رد على من منع التحلل ^(٦) من العمرة بالإحصار وعلى من لم يوجب الهدى على المحصر ، واستدل بها الحنفية على وجوب ذبحه بالحرم لا حيث أحصر لقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَلْهَدَىٰ مَحَلَّهُ ﴾ مع قوله : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ أَلْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] ﴿ هَدْيًا بَلِغَ أَلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وسيأتي عن ابن عباس في تفسير الآية ، واستدل بها من لم يجوز ذبحه قبل يوم النحر لأن المحل ^(٧) يقع على الوقت والمكان جميعًا ومن لم

(١) في «ب» : التحليل وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) في «ب» : التحليل وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) في «ب» : التحليل وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) صحيح : الشافعي في مسنده (١٥٧٤) ، وابن أبي حاتم في التفسير (١٧٩٧) ، من طريق

سفيان بن عيينة ، عن عمرو يعني ابن دينار ، عن ابن عباس ، وابن طاوس ، عن أبيه ، عن

ابن عباس وهذا إسناد صحيح .

ورواه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيع ، عن ابن عباس ولفظه قال : « لا حصر إلا حصر

العدو ، فأما من أصابه مرض أو وجع أو ضلال ، فليس عليه شيء » ، إنما قال الله : ﴿ فَإِذَا

أَمِنْتُمْ ﴾ فليس الأمن حصرًا ، قال ابن أبي حاتم : وروي عن ابن عمر ، وطاوس ، والزهري ،

وزيد بن أسلم نحو ذلك .

(٥) تفسير الطبري (٣٠٣٣) ، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد ، قال : ثنا عيسى بن

ميمون ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد به وهذا إسناد رجاله ثقات ، وسبق بيان أقوال العلماء

في رواية ابن أبي نجيع عن مجاهد بما يغني عن الإعادة .

(٦) في «ب» : التحليل وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «ط» : الحل ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

يَجُوزُ التحلل لفاقده ، ومن لم ير [له] ^(١) بدلاً ومن لم يوجب عليه القضاء لأنه تعالى لم يذكرهما ولم يكتف بالشاة لواجد البدنة والبقرة ؛ لأنه علّقه بالاستيسار [من] ^(٢) لم يجوز الاشتراك فيه لأن مقتضى قوله : ﴿ مِنْ أَهْدَيْ ﴾ هدي كامل ^(٣) ، والمتقرب بمشترك فيه إنما تقرب ببعض ^(٤) هدي ، ومن أباح التحلل للمكي واستدل بقوله : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ على أن الذبح قبل الحلق ^(٥) في المحصر ^(٦) وغيره بناء على أن النهي عن الحلق عام له ولغيره ، وقد تقدم عن ابن عباس ، وعلى أن الحلال إذا حلق رأس المحرم لا شيء عليه لأن الخطاب مع المحرمين .

[٢١/ ب] قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَبُوءَ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ، فيه إباحة الحلق لعذر وأن فيه حيثل فدية ، وأنها بخيرة إما الصوم أو الإطعام ^(٧) أو الدم [وقدروا] ^(٨) [قبل] ^(٩) ﴿ فَفِدْيَةٌ ﴾ : فحلق ، وأحسن ^(١٠) منه أن يقدر : ففعل ما حرم ^(١١) عليه في الإحرام كما أخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس ^(١٢) في قوله : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ قال : وإذا ^(١٣)

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : كامل ومشترك ، والظاهر أن كلمة مشترك مقحمة .

(٤) في «ب» : يقرب بعض ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) في «ط» : على أن الحلق قبل الذبح ، وهو سهو ، وما أثبتناه هو الموافق لمفهوم الآية الكريمة .

(٦) في «ط» : الحصر ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج ، ط ، وهو الصواب .

(٧) في «ب» : الطعام ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) في «ب» : لحلق فأحسن ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، وهو الصواب .

(١١) في «أ» : أن تقدر فتحل ما يحرم ، وفي «ب» ما يحرم ، وما أثبتناه من «ط» .

(١٢) صحيح : تفسير سعيد بن منصور (٢٨٣) ، من طريق أبي معاوية ، قال : نه الأعمش ، عن

إبراهيم ، عن علقمة فذكر الأثر وفي آخره قال إبراهيم : فذكرت هذا الحديث لسعيد بن

جبير ، فقال : هكذا قال ابن عباس في هذا الحديث كله وهذا إسناد صحيح وأخرجه ابن أبي

شيبه في مصنفه (١٦١٥١) ، عن أبي خالد الأحمر ، عن الأعمش ، عن إبراهيم به .

(١٣) في «ج» : إذا بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

أهلَّ الرجل بالحج فأحصر بعث بها استيسر من الهدي فإن [هو] ^(١) تعجل قبل أن يبلغ الهدي محله فحلق رأسه أو مس طيباً أو تداوى بدواء كان عليه فدية من صيام ^(٢) أو صدقة، أو نسك، والصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والنسك شاة، إسناده صحيح، وقال إلكيا: قوله: ﴿أَوْ يَدُ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ﴾ [يفيد أنه لو كان به قروح في رأسه] ^(٣) أو جراح واحتاج إلى شده [و] ^(٤) تغطيته كان حكمه في الفدية حكم الحلق.

وكذلك المرض الذي يحوجه إلى لبس الثياب؛ لأنه تعالى لم يخص شيئاً من ذلك فهو عموم في الكل، قال ابن الفرس: وظاهر ^(٥) الآية لا يقتضي تخصيص هذه الفدية بموضع، فيحمل على عمومها في المواضع كلها وهو مذهب مالك.

[٢٢/أ] قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾ الآية ^(٦) [استدل بها من أباح التمتع للمُحصر خاصة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾ الآية] ^(٧) ومن أباح ^(٨) التمتع مطلقاً قال عمران بن حصين ^(٩): أنزلت آية المتعة في كتاب الله وفعلناها مع رسول الله

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أ، ج».

(٢) في «ط» طعام، وهو سهو فالصدقة هي الإطعام، وما أثبتناه من «أ، ب، ج»، وهو الصواب.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٥) في «أ»: فظاهر، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٦) تمام الآية: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِّن تَمَنُّعٍ بِالْمَنَةِ إِلَى الْفَجْرِ مَا اسْتَيسَرَ مِنَ الْهَدْيِ مَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ لَّلنَّهْ أَيْامٍ فِي لُحْجٍ وَسَبْعُو إِذَا رَجَعْتُمْ يَوْمَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاجِرِي السَّجْدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) في «أ، ج»: أباحه، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٩) البخاري (٤٢٥٥)، ومسلم (٢٢٣٣)، من طريق عمران أبي بكر، حدثنا أبو رجاء، عن =

ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها^(١) ولم ينه عنها حتى مات قال رجل برأيه ما شاء يعني عمر أخرجه البخاري ومسلم ، واستدل بها من [أوجب على]^(٢) المحصر بعد زوال الإحصار حجا وعمرة فإن^(٣) جمع بينهما في أشهر^(٤) الحج فعليه دم وهو متمتع ، وإلا فلا ، وفي الآية أن صورة التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج [ثم يحج من عامه قال ابن عباس: قوله^(٥) : ﴿فَن تَمَعَّ﴾ ، يقول : فمن^(٦) أحرم بالعمرة في الحج]^(٧) أخرجه ابن أبي حاتم ، وفيها أن عليه دمًا فإن لم يجده صام^(٨) عشرة أيام وأنه يجب تفريقها ثلاثة [أيام]^(٩) في الحج وسبعة إذا رجع [إلى أهله]^(١٠) فيندب الإحرام بالحج^(١١) قبل يوم النحر بثلاثة أيام ، واختلف في المراد بقوله : ﴿رَجَعْتُمْ﴾ ، فقيل : إلى أوطانكم^(١٢) وقيل : من منى ، وقوله : ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ﴾

= عمران بن حصين به .

(١) في «أ» : يحرمه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وكلاهما صواب فالضمير بالتأنيث يعود على المتعة وبالتذكير يعود على التمتع .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : وإن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» : شهر ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) الطبري (٣١٣٣) ، وابن أبي حاتم (١٨٢١) ، من طريق معاوية ، عن علي بن أبي طلحة ،

عن ابن عباس به وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس كما قال دحيم وغيره وقال

الحافظ ابن حجر في التهذيب : نقل البخاري من تفسيره - رواية معاوية بن صالح عنه ، عن

ابن عباس - شيئا كثيرا في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه ، يقول : قال ابن عباس ، أو :

يذكر عن ابن عباس . اهـ قلت : وهذا منها .

(٦) في «أ» : من ، وفي «ج» : ممن ، وما أثبتناه من «ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) في «ب» : صيام ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» ، وفي «ب» ، رجعتم .

(١١) في «ب» : في الحج ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٢) في «أ» ، ج : أوطانهم ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿١﴾ قال أبو حنيفة : الإشارة بذلك إلى التمتع فليس للمكي أن يتمتع ^(١) فمتى فعله أخطأ وعليه دم ، ومال ^(٢) الشافعي رحمته الله إلى وجوب الدم فلا دم على المكي وله التمتع وقال أبو حنيفة : لو كان راجعاً إليه لقال ^(٣) : ذلك على من ، واختلف هل المراد بالمكي حاضر مكة ^(٤) ولو كان غريباً ^(٥) أو شرطه ^(٦) الاستيطان ؟ على وجهين عندنا مستند الثاني ، قوله : ﴿ أَهْلُهُ ﴾ واستدل بالآية من رأى وجوب الدم على من عاد لإحرام ^(٧) الحج إلى الميقات لعمومها ، ومن أوجب الجمع في هذا الدم بين الحل والحرم ^(٨) فلا يجوز شراؤه من الحرم ونحره ^(٩) فيه لأن الهدي مأخوذ من الهدية ^(١٠) فيجب أن يهدى من غير الحرم ^(١١) إليه ومن جوز صوم أيام التشريق عن الثلاثة ، وفي الآية رد على من أجاز صوم الثلاثة قبل الإحرام بالحج في العمرة أو بعدها ، وعلى ^(١٢) من أجاز صوم السبعة ^(١٣) أيضاً في الحج .

(١) في «ط» : يستمتع ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .
(٢) في «ط» وقال ، وما أثبتناه من «أ ، ج» يعني أن الإشارة بذلك إلى وجوب الدم على المتمتع غير المكي .

- (٣) في «ب» : يقال ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٤) في «ب» : مكة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٥) في «ب» : عربيا ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٦) في «ب» : شرط ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٧) في «أ» : الإحرام ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
(٨) في «ب» : الحرم ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٩) في «ب» : ونحوه ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(١٠) في «ب» : الهداية ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(١١) في «ب» : الحرم ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(١٢) في «ب» : أو على ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(١٣) في «ب» : سبعة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

[٢٢/ب] قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، اختلف

الصحابه وغيرهم في الأشهر هل هي شوال وذو القعدة وذو الحجة كله أو عشر ^(١) منه ؟ قولان ^(٢) واستدل الأول بجمع ^(٣) أشهر [في الآية] ^(٤) قال إلكيا : أفادت ^(٥) الآية أن الأشهر التي يصح فيها التمتع بالعمرة إلى الحج ويثبت فيها حكمه هي هذه الأشهر ، وأن [من] ^(٦) اعتمر في غيرها ثم حج لم يكن متمتعاً ، وفي الآية أن الحج لا يجوز الإحرام به في غير ^(٧) هذه الأشهر من السنة ، روى ابن خزيمة ^(٨) والشافعي عن ابن عباس ^(٩) قال : لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ ، وورد من حديث جابر مرفوعاً ^(١٠) أخرجه ابن مردويه .

(١) في «ب» : أو عشر ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) في «ط» : نقلان ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج ، ط» .

(٣) في «ب» : بجميع ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ ، ج» ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٥) في «ب» : أفاده ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «ب» : غيره ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «ب» : أحمد بن خزيمة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) حسن : البخاري تعليقا في كتاب الحج باب قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ وابن

خزيمة في صحيحه (٢٤١٩) ، وغيرهما من طريق أبي خالد الأحمر ، عن شعبة ، عن الحكم بن

عتيبة ، عن مقسم بن بجرة ، عن ابن عباس ولفظه قال : لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ؛

فإن من سنة الحج أن تحرم بالحج في أشهر الحج وهذا إسناد حسن .

(١٠) معلول بالوقف : قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢٥٢/١) : قد ورد فيه حديث مرفوع

، قال ابن مردويه : حدثنا عبد الباقي بن قانع حدثنا الحسن بن المنثي ، حدثنا أبو حذيفة ،

حدثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ أنه قال : «لا ينبغي لأحد أن يحرم

بالحج إلا في أشهر الحج» .

وإسناده لا بأس به . لكن رواه الشافعي ، والبيهقي من طرق ، عن ابن جريج ، عن أبي =

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ ﴾ ، فيه مشروعية النية والتلبية ، أخرج ابن المنذر عن ابن مسعود ^(١) قال : الفرض الإحرام وأخرج عن ابن الزبير مثله ^(٢) [وأخرج ابن جرير عن ابن عباس مثله ^(٣) (٤)] ^(٥) وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر ^(٦) قال : الفرض الإهلال وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس مثله ^(٧) ، وأخرج سعيد ابن منصور عن عطاء ^(٨) قال : فرض الحج التلبية .

= الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل : أيُّل بالحج قبل أشهر الحج ؟ فقال : لا . وهذا الموقوف أصح وأثبت من المرفوع ، ويبقى حينئذ مذهب صحابي ، يتقوى بقول ابن عباس : من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهره . والله أعلم اهـ . قلت : ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (١٧٦٥٧) عن جابر موقوفا فقال : حدثنا حفص ابن غياث ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج وعليه فالصواب وقفه .

(١) الدارقطني (٢١٥٩) ، والبيهقي (٨١٨٥) ، من طريق شريك ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، قال عبد الله ولفظه : « فرض الحج : الإحرام » وفي إسناده شريك بن عبد الله القاضي صدوق يخطئ كثيرا ، تغير حفظه كما قال الحافظ في التقريب .

(٢) ضعيف : الدارقطني (٢١٨٥) ، والبيهقي (٨١٨٦) ، من طريق سعيد بن أبي سعد ، عن محمد بن عبيد الله ، قال : سمعت عبد الله بن الزبير فذكره وفيه سعيد بن أبي سعد البقال وهو ضعيف .

(٣) في «أ» كلمة مثله بعد ابن جرير .

(٤) إسناده ضعيف : الطبري (٣٢٥٠) ، من طريق حسين بن عقيل عن الضحاك عن ابن عباس ولفظه : الفرض الإحرام وهذا إسناده ضعيف الضحاك لم يسمع من ابن عباس وقد روي من قول الضحاك وهو أشبهه .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) حسن : ابن أبي حاتم في التفسير من طريق يحيى بن آدم ، ثنا ورقاء ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ولفظه أنه قال في قوله : ﴿ فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ ﴾ قال : « من أهل فيه » وهذا إسناده حسن .

(٧) عزاه المصنف في الدر المنثور إلى ابن المنذر أيضا ولم أقف عليه مسندا ، وفي مصنف ابن أبي شيبة (١٦٧٠٣) ، من طريق شريك عن أبي إسحاق ، عن ابن عباس : ﴿ فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ ﴾ قال : التلبية وفي إسناده شريك بن عبد الله وهو صدوق يخطئ كثيرا .

(٨) صحيح : سعيد بن منصور (٣٢٣) ، عن أبي الأحوص عوف بن مالك عن العلاء بن المسيب ، عن عطاء به .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ فيه المنع من هذه الأشياء ، وفسر ^(١) الرفث بالجماع وبمقدماته كالقبلة والغمز وبالتعريض ^(٢) به والفسوق بالمعاصي والجدال بالمرء ^(٣) والخصومة ، قال إلكيا : فدلّت الآية على تحريم أشياء لأجل الإحرام ، وعلى تأكيد التحريم في أشياء محرمة في غير الإحرام تعظيماً للإحرام .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ فيه الحث على الإكثار من فعل الخيرات في الحج صدقة وذكرًا ودعاءً وغير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَتَكَرَّذُوا فَيَأْتِكُمْ حَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَى ﴾ فيه استحباب التزود وأنه لا ينافي ^(٤) التوكل وذم السؤال والتوكل ^(٥) على الناس .

[٢٣/أ] قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٨] فيه إباحة التجارة والإجارة وسائر أنواع المكاسب في الحج ، وأن ذلك لا يوجب أجرة ولا ينقص ثواباً ، خلافاً لأبي حنيفة في منعه الإجارة .

وروى ^(٦) أحمد وغيره عن أبي أمامة التيمي ^(٧) قال : قلت لابن عمر ^(٨) : إنا

(١) في «ب» : فسر بلا واو ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) في «ب ، ج» : والتعريض ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٣) في «أ» : بالمراد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب» : يتنافى ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : الكل .

(٦) في «أ» : روى بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) صحيح الإسناد : أحمد (٦٢٥٩) ، والدارقطني (٢٤١٠) ، من طريق الحسن بن عمرو الفقيمي ، عن أبي أمامة التيمي به ، وأبو داود (١٤٨٦) ، والدارقطني (٢٤٠٨) ، وابن خزيمة (٢٨٤٥) ، ثنا العلاء بن المسيب ، وغيرهم عن أبي أمامة التيمي به ، وهذا إسناد صحيح وأبو أمامة التيمي قال الحافظ في التقريب : مقبول ، قلت : قال يحيى بن معين : أبو أمامة الذي يروى عن ابن عمر ثقة ، لا يعرف اسمه .

وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وعليه فهو ثقة وصححه شيخ مشايخنا الشيخ مقبل الوادعي رحمته الله في كتابه الماتع الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ٣١) .

(٨) في «أ» : عمران ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

نُكْرَى فهل لنا من حجّ؟ فقال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني فلم يجبه حتى نزل ^(١) عليه جبريل بهذه الآية فدعاه فقال: «أنتم حُجَّاج».

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ فيه مشروعية الوقوف بها، والإفاضة منها.

قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾، فيه مشروعية المبيت بمزدلفة والوقوف بقرح والذكر عنده والدعاء، زوى الحاكم من طريق سالم عن [ابن] ^(٢) عمر قال ^(٣): المشعر الحرام مزدلفة ^(٤) كلها، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر مثله ^(٥)، وروى سعيد بن منصور من طريق نافع عن ابن عمر ^(٦) قال: المشعر الحرام الجبل ^(٧) وما حوله، وقال إلكيا: الذكر في قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [غير] ^(٨) الذكر في قوله: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾

(١) في «ب»: نزلت، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) صحيح: الحاكم (٣٠٢٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم، وابن أبي حاتم (١٨٨٦) من طريق إسماعيل بن يحيى بن كيسان كلاهما عن عبد الرزاق، أنبا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر به ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٧٩٣)، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: سألت عبد الله بن عمر عن المشعر الحرام، فسكت حتى إذا تهيأت أيدي رواحلنا بالمزدلفة قال: أين السائل عن المشعر الحرام؟ وما رواه الطبري (٣٤٥٤)، وسعيد بن منصور (٣٣٩)، من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج، عن نافع، عن ابن عمر، أنه سئل عن قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ قال: هو الجبل وما حوله.

(٤) في «ب»: المزدلفة، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٥) انظر: الحاشية رقم (٣).

(٦) انظر: الحاشية رقم (٣).

(٧) في «ب»: الجبل، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

فالمراد بالثاني المفعول عند الوقوف بمزدلفة غداة جمع ، [قال] ^(١) : والصلاة تسمى ^(٢) ذكراً ، فيجوز أن يفهم منه تأخير المغرب إلى أن يجمع مع العشاء بمزدلفة .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ قال الكيا وغيره : يحتمل أن يراد به الأذكار المشروعة في خلال ^(٣) المناسك .

[٢٣/ب] قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ الآية ^(٤) [البقرة : ٢٠٣] ، فيه مشروعية الذبح والرمي ^(٥) ، والتكبير أيام التشريق وأنه يجوز النفر ^(٦) في اليوم الثاني ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر ^(٧) أنه كان يكبر تلك الأيام بمنى ويقول : التكبير واجب ويتأول ^(٨) هذه الآية : ﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ، قال ابن الفرس : ويحتج لمن قال : ابتداء التكبير خلف ^(٩) الصلاة من ظهر يوم النحر بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ ، فإن الفاء للتعقيب وأول صلاة تلي قضاء النسك ظهر يوم النحر ، واستدل بعموم الآية من قال يكبر ^(١٠) خلف النوافل ، ومن أباح التعجل ^(١١) للمعذور وغيره القريب

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «ط» : بمعنى ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) في «ب» : خلاف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَآذَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ .

(٥) في «ط» : الدم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج ، وهو الصواب .

(٦) في «ط» : لنحر ، وفي «أ» : المنفر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، وهو الصواب .

(٧) إسناده ضعيف : تفسير ابن أبي حاتم (١٩٢٢) ، من طريق وكيع ، عن عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر به وهذا إسناده ضعيف لأجل عبد الله بن نافع فهو ضعيف .

(٨) في «ب» : يتناول ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٩) في «ب» : من خلف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) في «أ» : تكبروا ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(١١) في «ب» : التعجيل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

والبعيد ، وفسر ابن عباس ^(١) وغيره قوله : ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ بأنه خرج بالحج من ذنوبه كلها غفرت له إن اتقى في أداء حدود الحج وفرائضه .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾ الآية ^(٢) [البقرة : ٢٠٤] قال إلكيا : فيه تنبيه على الاحتياط ^(٣) فيما يتعلق بأمور ^(٤) الدين والدنيا واستبراء أحوال الشهود ^(٥) والقضاة . انتهى .

وفيه ذم اللدِّ ^(٦) في الخصومة قال ابن عباس ^(٧) : وهو الجدال بالباطل ^(٨) وفي رواية عنه شدة الخصومة ^(٩) وفيه المنع من إضاعة المال وعده من الفساد .

(١) ضعيف : الطبري (٣٥٧٩) ، من طريق سفيان ، عن جابر ، عن أبي عبد الله ، عن ابن عباس وهذا إسناد ضعيف فيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ . وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ .

(٣) في «أ» : الاعتیاد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» : به أمور ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : واستبرأ أحوال الشهود ، وما أثبتناه من «ط» .

(٦) أي شدة الخصومة مع الميل عن الحق .

(٧) المروي عن ابن عباس كما في الطبري (٣٦٠٩) ، وابن أبي حاتم (١٩٤٩) من طريق ابن

إسحاق ، قال : ثنا محمد بن أبي محمد ، قال : ثنا سعيد بن جبير أو عكرمة ، عن ابن عباس

بلفظ : وهو ألد الخصام أي ذو جدال إذا كلمك وراجعك وهذا إسناد ضعيف فيه محمد بن

أبي محمد وهو مجهول أما قوله : الجدال بالباطل فهو من قول قتادة بلفظ : جدل بالباطل رواه

عبد الرزاق (٢٣٤) ، وغيره عنه بإسناد صحيح .

(٨) في «ج» : في الباطل ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٩) لم أقف عليه من قول ابن عباس وإنما من قول قتادة كما في تفسير ابن أبي حاتم من طريق

الحسين بن محمد المروزي ، ثنا شيبان ، عن قتادة ولفظه : وهو ألد الخصام قال : شديد القسوة

في معصيته لله ، جدل بالباطل . وإسناده صحيح .

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، قال ابن مسعود^(١): إن من أكبر الذنب أن يقول الرجل لأخيه: اتق الله، فيقول: عليك بنفسك، أخرج ابن المنذر، قال العلماء: إذا قال الخصم للقاضي: اعدل أو نحوه عزره^(٢)، إلا أن يقول له: اتق الله فلا يعزره لهذه الآية.

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ﴾ الآية^(٣) [البقرة: ٢٠٧]، استدل بها [عمر]^(٤) على جواز التغرير^(٥) بالنفس في الجهاد، أخرج الفريابي وغيره عن^(٦) المغيرة^(٧) قال: كنا^(٨) في غزاة فتقدم رجل فقاتل حتى قتل فقالوا: ألقى هذا بيده

(١) صحيح: النسائي في الكبرى (١٠٢٧٩)، من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبد الله بن موقوفا ورواه هناد (٩٢١)، عن أبي معاوية، عن الأعمش به موقوفا وكذلك ابن أبي شيبه (٢٣٨٣)، عن ابن فضيل وأبي معاوية عن الأعمش به موقوفا وهذا إسناد صحيح، ورواه النسائي في الكبرى (١٠٢٧٨)، والبيهقي في الشعب (٦٤٧)، من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني عن أبي معاوية عن الأعمش به مرفوعا والموقوف هو الصواب لموافقة للمتابعات فالأكثر رواه عن أبي معاوية موقوفا وتابعه ابن فضيل وأبو الأحوص على الوقف وله شاهد رواه الطبراني في الكبير (٨٤٦٦) من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن سعد بن وهب، عن عبد الله موقوفا وهذا إسناد صحيح.

(٢) التعزير: التأديب والمعاقبة فيما ليس فيه حد.

(٣) الآية بتأنيها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْغَاتٍ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧].

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ، ب، ط»، وما أثبتناه من «ج».

(٥) في «أ»: التعزير، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» والتغرير تعريض النفس للهلكة.

(٦) في «ط» من، وهو تصحيف.

(٧) تفسير ابن أبي حاتم (١٩٧٢)، من طريق إسرائيل، عن طارق بن عبد الرحمن، عن قيس بن

أبي حازم، عن المغيرة بن شعبة به وفي إسناده طارق بن عبد الرحمن مختلف فيه وقال الحافظ

صديق له أوهام ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه (١٨٩٦٣)، عن أبي أسامة، نا

إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم عن مدرك بن عوف الأحمسي، قال: كنت

عند عمر إذ جاءه رسول النعمان بن مقرن فسأله عمر عن الناس فقال: أصيب فلان وفلان

وآخرون لا أعرفهم فقال عمر: لكن الله يعرفهم، فقال: يا أمير المؤمنين ورجل شرى نفسه

فقال مدرك بن عوف: ذلك والله خالي يا أمير المؤمنين، زعم الناس أنه ألقى بيده إلى التهلكة، فقال عمر:

كذب أولئك ولكنه ممن اشترى الآخرة بالدنيا وهذا إسناد رجاله ثقات ومدرك بن عوف قال ابن حبان:

له صحبة، وقال العجلي: تابعي ثقة، وصححه الحافظ في الفتح (٢٣٤/٨).

(٨) في «ب»: كانت، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

إلى التهلكة ، فكتب فيه إلى عمر ، [فكتب عمر] ^(١) : ليس كما قالوا هو ^(٢) من الذين قال الله فيهم : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْغَاتِ اللَّهِ ﴾ ، وأخرج [ابن] ^(٣) جرير عن أبي الخليل قال : سمع عمر رضي الله عنه إنسانا يقرأ هذه الآية فاسترجع وقال : قام رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقتل ^(٤) .

[٢٤/أ] قوله تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ ﴾ الآية ^(٥) [البقرة : ٢١٣] استدل به من قال : إن الأصل في الناس الكفر حتى آمنوا لأنه ظاهر الآية إذ ^(٦) بعث النبيين لأجل كونهم كفارا ، وقد أخرج ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس في الآية ^(٧) قال : كانوا كفارا ، واستدل به من قال : [إن] ^(٨) الأصل فيهم الإيمان حتى كفروا والتقدير ^(٩) فاختلفوا فبعث ، وقد أخرج أبو يعلى والطبراني من طريق عكرمة عن ابن عباس ^(١٠) : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ، ب» ، وما أثبتناه من «ج، ط» .

(٢) في «ط» : وهو ، وما أثبتناه من «أ، ج» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٤) ضعيف الإسناد : تفسير الطبري (٣٦٤٣) ، من طريق زياد بن أبي مسلم ، عن أبي الخليل به وأبو الخليل صالح بن أبي مريم لم يسمع من عمر .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بِهِنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيْنًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

(٦) في «ب» : فبعث ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٧) الذي في ابن جرير من طريق العوفي هو قول ابن عباس ، قوله : كان الناس أمة واحدة يقول : كان ديننا واحدا وإسناده واه أما اللفظ الذي ذكره المصنف فهو في تفسير ابن أبي حاتم من طريق شيبان بن فروخ ، ثنا همام ، ثنا قتادة ، عن ابن عكرمة ، عن ابن عباس به ولعل هذا من أوهام ابن فروخ فقد رواه كما في مسند أبي يعلى (٢٥٤٩) ، والطبراني في الكبير (١١٦٢٢) ، من نفس الطريق وقال : على الإسلام كلهم .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ، ب، ط» .

(٩) في «ط» : بتقدير ، وما أثبتناه من «أ، ب» .

(١٠) انظر : الحاشية رقم (٧) من نفس الصفحة .

وَاحِدَةً ﴿١﴾ قال: على الإسلام كلهم ، إسناده صحيح ، وأخرج الحاكم وغيره أن في قراءة ابن مسعود : «كان الناس أمة واحدة فاختلّفوا فبعث» ^(١) .

قوله تعالى : ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ الآية ^(٢) [البقرة : ٢١٥] ، هي لبيان مصارف المال الذي يتعلق به الثواب ، وقيل : في الزكاة واستدل بها من أباح صرفها للوالدين .

قوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة : ٢١٦] ، يستدل بها لمن ^(٣) قال إن فرض الكفاية واجب على الكل ويسقط بالبعض ، و[هو] ^(٤) رأي الجمهور من الأصوليين واستدل بها من قال : إن الجهاد في عهده ﷺ كان فرض عين .
قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ الآية ^(٥) [البقرة : ٢١٧] ، استدل بها على ^(٦) منع القتال في الشهر الحرام وادعى غيره ^(٧) نسخها .

(١) إسناده صحيح : الطبري في التفسير (٣٦٨٣) ، والحاكم في المستدرک (٣٩٤٣) ، من طريق أبي داود ، قال : ثنا همام بن منبه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ولفظه ، قال : كان بين نوح و آدم ، عشرة قرون ، كلهم على شريعة من الحق ، فاختلّفوا ، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، قال : وكذلك هي في قراءة عبد الله : «كان الناس أمة واحدة فاختلّفوا» وهذا إسناده صحيح .

(٢) الآية بتامها : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ وَاللَّائِقِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢١٥] .

(٣) في «ب» : استدل به من قال ، وما أثبتناه من «أ» ، وفي «ج» : يستدل به .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتامها : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُوكُمْ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْطَلَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة : ٢١٧] .

(٦) في «ج» ، ب : من ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(٧) في «أ» : ودعا غيرها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ ﴾ الآية ^(١) ، استدل بها على [أن] ^(٢) الردة محبطة للعمل بشرط اتصالها ^(٣) بالموت فلو كان حج ثم ارتد وعاد إلى الإسلام لم يجب عليه إعادة الحج خلافا لزاعمه ، وكذا من ارتد من الصحابة بعد موته ﷺ ثم عاد إلى الإسلام لا يزول عنه اسم الصحبة ، واستدل بالآية من قال : إن المرتد يورث لأنه سماه كافرا والكفار يرث بعضهم [من] ^(٤) بعض .

[٢٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمَنْفَعُ النَّاسِ ﴾ ^(٥) [البقرة: ٢١٩] ، قد يستدل ^(٦) بها من أباح التداعي بالخمير ولما يقوله الأطباء فيها [من] ^(٧) المنافع ، لكن الحديث الصحيح مصرح بتحريم التداعي بها ^(٨) ، قال ^(٩) السبكي : كل ما ^(١٠) يقوله الأطباء وغيرهم في الخمر من المنافع فهو شيء كان عند شهادة القرآن بأن فيها منافع للناس قبل تحريمها وأما بعد نزول آية التحريم فإن الله الخالق لكل شيء

(١) محل الشاهد في الآية : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَسْتَوْفِ كَافِرًا وَلَوْلَاكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : إفضاها ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «ج» ، وفي «أ» : عن بعض .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ سَأَلُواكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَسَأَلُواكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَوْفُ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾

[البقرة: ٢١٩] .

(٦) في «ب» : استدل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «ط» ، ج ، وفي «أ» : منافع .

(٨) يعني ما رواه مسلم في صحيحه (٣٧٦٤) ، من طريق وائل الحضرمي ، أن طارق بن سويد الجعفي ، سأل النبي ﷺ عن الخمر ، فنهاه - أو كره - أن يصنعها ، فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

(٩) في «أ» : وقال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) في «أ» : كلما ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

سلبها المنافع جملة فليس فيها شيء من المنافع ، قال : وبهذا تسقط مسألة التداوي بالخمير ، وعلى هذا يدل قوله ﷺ : « [إن الله] ^(١) لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ^(٢) .

قال تعالى : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ ، قال ابن عباس : الفضل عن العيال أخرجه الطبراني وغيره ^(٣) ، ففيه تحريم الصدقة بما يحتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته ، واستدل به سحنون على منع أن يهب الرجل ماله بحيث ^(٤) لا يبقى له ما يكفيه .

قوله تعالى : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى ﴾ الآية ^(٥) [البقرة : ٢٢٠] ، قال إلكيا : فيها دلالة على جواز خلط الولي ماله بماله وجواز التصرف فيه بالبيع والشراء إذا وافق ^(٦) الإصلاح [الذي تضمنته الآية] ^(٧) ، وجواز دفعه مضاربة إلى غيره

(١) ما بين المعقوفين ليس في «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) إسحاق بن راهويه في مسنده (١٩١٢) ، وأبو يعلى في مسنده (٦٩٦٦) ، وابن حبان في صحيحه (١٣٩١) ، من طريق الشيباني سليمان أبي إسحاق ، عن حسان بن المخارق ، عن أم سلمة ولفظه ، قالت : نبذت نبذاً في كوز ، فدخل رسول الله وهو يغلي ، فقال : « ما هذا ؟ » قلت : اشتكت ابنة لي فنبذت لها هذا ، فقال رسول الله : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ، وفيه حسان بن المخارق لم يوثقه غير ابن حبان وصح عن ابن مسعود قوله أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الأشربة باب شرب الحلواء ووصله عبد الرزاق (١٦٥١٢) ، وغيره بإسناد صحيح .

(٣) سعيد بن منصور في التفسير (٣٥٠) ، والطبراني في الكبير (١٠٧٥) ، والبيهقي في الشعب (٣٢٥٦) ، من طريق ابن أبي ليلى ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس والحكم هو ابن عتيبة ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس كما قال الحافظ وقال الإمام أحمد : لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث وأما غير ذلك فأخذها من كتاب .

(٤) في «ب» : حيث ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُوا عَنْهُمُ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ غَرِيبٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] .

(٦) في «ب» : وقع ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من «ب» .

وفيه دلالة على جواز الاجتهاد في [أحكام] ^(١) الحوادث لأن الإصلاح الذي تضمنته ^(٢) الآية إنما يعلم من طريق الاجتهاد ، وغالب الظن ، وفيه دلالة على أنه لا بأس بتأديب اليتيم وضربه بالرفق لإصلاحه انتهى ، وفيه دلالة على جواز خلط أزواد الإخوان ، قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ، أصل لقاعدة ^(٣) : الأمور بمقاصدها ، فرب أمر مباح أو مطلوب لمقصد ^(٤) ممنوع باعتبار مقصد آخر .

[٢٥/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، فيه تحريم نكاحهن مطلقا وقد خص منه في سورة المائدة الكتابيات ، وأخذ ابن عمر بعموم هذه الآية فحرم نكاح اليهودية والنصرانية ^(٥) .
قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ ﴾ ، قال إلكيا وغيره : ظن قوم أنه يدل على جواز نكاح الأمة مع وجود طول ^(٦) الحرية ^(٧) وهو غلط [لأنه ليس في الآية نكاح الإماء وإنما ذلك للتفجير عن نكاح الحرية المشركة] ^(٨) لأن العرب كانوا بطباعهم ^(٩) نافرين عن نكاح الأمة ، فقال تعالى [ذلك] ^(١٠) أي إذا نفرتم

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : تضمنه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : القاعدة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» : لمقصود ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) البخاري في صحيحه (٤٩٨٤) ، من طريق الليث ، عن نافع ، أن ابن عمر ، كان إذا سئل عن

نكاح النصرانية واليهودية ، قال : «إن الله حرم المشركات على المؤمنين ، ولا أعلم من الإشراف

شيئا أكبر من أن تقول المرأة : ربها عيسى ، وهو عبد من عباد الله» .

(٦) في «أ» : حلول ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «ب» : الحرية المشركة ، وكلمة «المشركة» ليست في بقية النسخ .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «ب» : بطباعهم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

عن الأمة فالمشركة أولى ، قلت ^(١) : لا غلط في ذلك فالآية تدل على جواز نكاح الأمة مع وجود الحرية المشتركة إذا لم يجد سواها ، لأن ^(٢) وجود الحرية المشتركة كالعدم لعدم جواز نكاحها مطلقا .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ ، فيه تقدير اعتبار الدين في النكاح على الشرف والجمال والمال ونحو ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ [فيه تحريم نكاح الكافر للمسلمة مطلقا وهو إجماع ، واستدل به على اعتبار الولي في النكاح فأخرج ابن جرير عن ^(٣) أبي جعفر محمد بن علي أنه قال ^(٤) : النكاح بولي في كتاب الله ثم قرأ : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ ^(٥) برفع التاء .

قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾ ، فيه جواز نكاح العبد الحرية .
قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ ^(٦) عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] فيه تحريم وطء الحائض ودليل لما يقوله الأطباء : إن وطأها مضر واستدل بعضهم بعموم : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ﴾ على وجوب اعتزال جميع

(١) في «أ» : انتهى فقلت ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : وكان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ما بين القوسين سقط من «أ ، ب» ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٤) إسناده ضعيف : الطبري (٣٨٦٢) ، من طريق حفص بن غياث ، عن شيخ لم يسمه ، قال أبو جعفر فذكره وهذا إسناد ضعيف للجهالة .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٦) في «ط» : يسألونك بلا واو ، وهذا خطأ .

بدنها أن يباشرها بشيء من بدنه أخرجه ابن جرير عن عبيدة السلماني ^(١).

[٢٥/ب] قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ ، يستدل به على أنه

يحرم الوطء ^(٢) دون الاستمتاع بما بين السرة والركبة ويؤيده قوله [بعد] ^(٣) :

﴿ فَأَتَوْهُنَّ ﴾ فإنه يدل على أن المحرم فعله ^(٤) الوطء فقط ، واستدل أبو حنيفة

بقوله : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ بالتخفيف على إباحة الوطء بمجرد انقطاع الدم دون

غسل ، واستدل الشافعي بقراءة التشديد [و] ^(٥) بقوله : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ على

توقفه على الغسل ، وحمل بعضهم التطهر ^(٦) في الآية على غسل الفرج فقط ،

وبعضهم على الطهر الأصغر [وهو الوضوء] ^(٧) وقال قوم : نعمل بالقراءتين

جميعا فتحمل قراءة التخفيف على انقطاع الدم [لأكثر الحيض وقراءة التشديد

(١) إسناده صحيح : ابن جرير (٣٨٧٢) ، والدارمي (١٠٨٥) ، من طريق محمد بن سيرين ، عن

عبيدة ، في الحائض ، قال : الفراش واحد ، واللحف شتى ، فإن كانوا لا يجدون ، رد عليها

من لحافه .

قال الإمام ابن جرير : واعتل قائلو هذه المقالة بأن الله تعالى ذكره أمر باعتزال النساء في حال

حيضهن ، ولم يخصص منهن شيئا دون شيء ، وذلك عام على جميع أجسادهن واجب اعتزال

كل شيء من أبدانهن في حيضهن . وقال آخرون : بل الذي أمر الله تعالى ذكره باعتزاله منهن

موضع الأذى ، وذلك موضع نخرج الدم . هـ . قلت : والقول الأخير هو الراجح كما دلت

عليه السنة وانظر : تفسير القرطبي (٨٦/٣) .

(٢) في «ب» : لا يحرم غير الوطء ، وفي «أ» : لا تحريم غير الوطء ، وما أثبتناه من «ط ، ج» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ج» : قبله ، وفي «أ» : فعله هذا ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «ط» : التطهير ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

على انقطاعه لدونه^(١) [٢] وهو بعيد جدا ، قلت : ويمكن إعمال القراءتين على وجه آخر وهو الإشارة بقراءة التخفيف إلى أن الغسل حال جريان الدم لا يصح ولا يبيح فوقف حل^(٣) الوطء على الانقطاع بقوله : ﴿ حَتَّى يَطْهُرَ ۚ ﴾ .

وعلى الاغتسال بقوله : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرَ ۚ ﴾ ويؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس^(٤) في قوله : ﴿ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ﴾ يقول^(٥) : اعتزلوا نكاح فروجهن : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ من الدم : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ بالماء ، واستدل بعموم الآية من قال بإجبار الذمية^(٦) على الغسل من الحيض .

قوله تعالى : ﴿ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، قال ابن عباس^(٧) : من حيث أمركم أن تعتزلوهن في الحيض وهو الفرج خاصة أخرجه ابن جرير ففيه اختصاص الوطء بالفرج وكذا قال مجاهد^(٨) وغيره .

[٢٦/أ] قوله تعالى : ﴿ نِسَاءُكُمْ لَكُمُ فَاَتُوا حَرْثَكُمْ أَوْ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] ، قال ابن

(١) في «ب» : دونه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ط» : حل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) الطبري (٣٨٧١) ، والبيهقي في السنن (٣٨٧١) ، وابن أبي حاتم (٢١٥٢) ، من طريق

معاوية بن صالح ، عن علي ، عن ابن عباس به وسبق بيان حال هذا الإسناد مرارا .

(٥) في «أ ، ب» : بقوله ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٦) في «أ» : المذية ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) إسناده حسن : ابن جرير (٣٩٠٩) ، من طريق ابن علية ، عن محمد بن إسحاق ، قال : ثني

أبان بن صالح ، عن مجاهد ، قال : قال ابن عباس ولفظه أنه قال في قوله : ﴿ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ

أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ قال : من حيث أمركم أن تعتزلوهن وهذا إسناد حسن .

(٨) صحيح : الطبري (٣٩١٣) ، من طريق ابن أبي زائدة ، عن عمرة ، عن مجاهد به ورواه أيضا

الطبري وغيره من غير وجه عن مجاهد .

عباس^(١): أي^(٢) قائمة^(٣) وقاعدة ومقبلة ومدبرة، أخرجه عبد في تفسيره، وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عنه قال^(٤): من حيث جاء الدم من ثم أمرت أن تأتي^(٥)، فقيل: كيف بالآية: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾؟ قال: ويحك، وفي^(٦) الدبر من حرث؟ لو كان ما تقول حقا لكان المحيض منسوخا إذا شغل من ها هنا جئت من ها هنا ولكن أنى شئتم من الليل والنهار، وأخرج ابن جرير عنه^(٧) قال: يعني بالحرث الفرج، ومن طريق

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ: وفي هذا المعنى ما أخرجه أبو داود في السنن (١٨٦٢)، بإسناد حسن وغيره من طريق محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: إن ابن عمر والله يغفر له أوهم إنما كان هذا الحي من الأنصار وهم أهل وثن مع هذا الحي من يهود وهم أهل كتاب وكانوا يرون لهم فضلا عليهم في العلم فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على حرف وذلك أستر ما تكون المرأة فكان هذا الحي من الأنصار قد أخذوا بذلك من فعلهم وكان هذا الحي من قريش يشرحون النساء شرحا منكرا، ويتلذذون منهن مقبلات ومدبرات ومستلقيات فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار فذهب يصنع بها ذلك فأنكرته عليه، وقالت: إنما كنا نؤتى على حرف فاصنع ذلك وإلا فاجتنبني، حتى شري أمرهما فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأنزل الله ﷻ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْتُمَ﴾ أي: مقبلات ومدبرات ومستلقيات يعني بذلك موضع الولد، وأخرج البيهقي في السنن (١٣٢٠٠) بإسناد حسن من طريق عثمان بن عمر، أنبا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس ﷻ في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْتُمَ﴾ قال: تؤتى مقبلة ومدبرة في الفرج.

(٢) في «أ»: إلى، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) في «أ، ط»: نائمة، وما أثبتناه من «ج».

(٤) إسناده حسن: الطبري (٣٩٥٧)، وابن أبي حاتم (٢١٧١)، واللفظ للطبري من طريق أبي معاوية البجلي وهو عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، أنه قال: بينا أنا ومجاهد، جالسان عند ابن عباس، أتاه رجل فوقف على رأسه، فقال: يا أبا العباس، أو يا أبا الفضل ألا تشفيني عن آية المحيض فذكره، وفي إسناده أبو معاوية البجلي قال الحافظ: مجهول الحال أو هو عمار الدهني المتقدم وهو صدوق. هـ قلت: جزم الطبري بأنه الدهني وعليه فالإسناد حسن.

(٥) في «ب»: يأتي، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٦) في «ج»: ويحك أو، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٧) الطبري (٣٩٤٢)، من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس به.

عكرمة عنه ^(١) قال: الحرث: موضع الولد واستدل ابن عمر ^(٢) بالآية على إباحة الوطء في الدبر، وقال: إنها نزلت رخصة فيه، أخرجه البخاري وغيره وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ^(٣)، وقال الطحاوي: روى أصبغ بن الفرّج عن عبد الرحمن بن القاسم قال ^(٤): ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني ^(٥) يشك في أنه حلال ثم قرأ الآية وقال ^(٦): أي شيء أبين من هذا؟ واستدل آخرون بها على إباحة العزل أخرج ^(٧) الحاكم عن ابن عباس ^(٨) أنه سئل عن العزل فقال ^(٩): إنكم قد أكثرتم ^(١٠) فإن كان رسول الله ﷺ قال فيه شيئاً فهو كما قال، وإن لم يكن قال فيه شيئاً فأنا أقول: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ

(١) إسناده حسن: الطبري (٣٩٣٨)، عن محمد بن عبيد المحاربي، قال: ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن عكرمة، عن ابن عباس ولفظه: منبت الولد.

(٢) البخاري (٤٢٦٢)، ولفظه عن نافع، قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما: إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأخذت عليه يوماً، فقرأ سورة البقرة، حتى انتهى إلى مكان، قال: تدري فيم أنزلت؟ قلت: لا، قال: أنزلت في كذا وكذا، ثم مضى وعن عبد الصمد، حدثني أبي، حدثني أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﴿فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ أَنْ يَشْتَمَ﴾. قال: يأتيها في، رواه محمد بن يحيى بن سعيد، عن أبيه، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

(٣) ضعيف: أبو يعلى في مسنده (١٠٦٥)، وغيره من طريق عبد الله بن نافع، حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد ولفظه أنه قال: أبعر رجل امرأته على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: أبعر فلان امرأته، فأنزل الله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ أَنْ يَشْتَمَ﴾ وهذا إسناد ضعيف.

(٤) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المصري من أصحاب مالك توفي (١٩١هـ).

(٥) في «أ»: دين، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) في «ط»: قال، وما أثبتناه من «أ».

(٧) في «أ»: آخر بسقوط الجيم، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) رجاله ثقات: الحاكم في مستدركه (٣٠٣٦)، من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن زائدة بن عمير، قال: سألت ابن عباس وفيه: فإن شئتم فاعزلوا وليس فاعتزلوا كما قال المصنف.

(٩) في «ب»: قال، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(١٠) في «ب»: أكثرتم، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْ شِئْتُمْ ﴿١﴾ [فَإِنْ شِئْتُمْ] ^(١) فاعزلوا ^(٢) وإن شِئْتُمْ فلا تفعلوا.

قوله تعالى : ﴿ وَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ ، قال ابن عباس ^(٣) : يقول : بسم الله عند الجماع أخرجه ابن جرير .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ الآية ^(٤) [البقرة: ٢٢٤] ، قال ابن عباس ^(٥) : يقول الله ^(٦) : لا تجعلني عرضة ليمينك أن لا تصنع الخير ولكن كفر عن يمينك واصنع الخير ، أخرجه ابن أبي حاتم ففيه استحباب [الحنث و] ^(٧) التكفير لمن حلف يمينا فرأى غيرها خيرا ^(٨) منها ، وقيل : أراد به النهي عن كثرة الحلف ؛ لأنه نوع جراءة ^(٩) على الله وإبتدال لاسمه في كل حق أو باطل .

قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ، قالت عائشة ^(١٠) : هو قول [الرجل] ^(١١) : لا والله وبلى والله ، أخرجه البخاري ، وفي لفظ [عنها] ^(١٢) عند

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» ، ب ، ط : فاعزلوا ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) إسناده ضعيف : الطبري في تفسيره من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف جدا فيه سنيد بن داود وهو ضعيف وعبد الله بن واقد وهو متروك .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلُّوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٤] .

(٥) ابن أبي حاتم (٢١٨١) ، والطبري (٣٩٨٨) ، والبيهقي (١٨٤٧٥) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به قال ابن أبي حاتم : وروي عن مسروق ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، ومجاهد ، وعطاء ، والزهري ، والحسن ، وعكرمة ، وطاوس ، ومكحول ، ومقاتل بن حيان ، وقتادة ، والربيع بن أنس ، والضحاك ، وعطاء الخراساني ، والسدي ، نحو ذلك .

(٦) لم يذكر اسم الجلالة في «أ» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) في «ط» : خير بلا ألف وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٩) في «نسخة» : جراءة ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط وكلاهما صحيح فهما مصدر للفعل : جرؤ .

(١٠) البخاري (٦٢٩٧) ، من حديث عائشة به .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

عبد الرزاق ؛ هم القوم يتدارؤون في الأمر فيقول هذا: لا والله وبلى والله ، وكلا والله ، يتدارؤون في الأمر لا تعقد عليه ^(١) قلوبهم ^(٢) ، وأخرج ^(٣) ابن أبي حاتم عنها قالت ^(٤) : إنما اللغو في المازحة ^(٥) والهزل وهو قول الرجل : لا والله وبلى والله فذاك لا كفارة فيه إنما الكفارة فيما عقد عليه قلبه أن يفعل [ثم لا يفعله] ^(٦) فعلى هذا في الآية دليل على اعتبار القصد في اليمين وأن من سبق لسانه إليها بلا قصد لا ينعقد ، وأخرج ابن جرير عن أبي هريرة ^(٧) قال : لغو ^(٨) اليمين حلف الإنسان على الشيء يظن أنه الذي حلف عليه فإذا هو غير ذلك ، وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس قال ^(٩) : هو أن يحلف على الشيء يراه حقاً وليس بحق ، وأخرج عن جماعة من التابعين مثله فاستدل ^(١٠) بها من قال : إن من حلف على غلبة ظنه لا إثم ^(١١) عليه ولا كفارة قصد اليمين أو لم يقصدها ، وأخرج أيضاً عن مسروق وغيره ^(١٢) أنه الحلف على المعاصي فبره ترك ذلك

(١) في «ب» : عليهم ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، ، وهو الصواب .

(٢) صحيح : عبد الرزاق في مصنفه (١٥٤٢٧) بإسناد صحيح .

(٣) في «نسخة» : فأخرج ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط ، .

(٤) ابن أبي حاتم (٢١٨٩) بإسناد ضعيف فيه ابن لهيعة .

(٥) في «ط» : المزاحمة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط ، .

(٧) الطبري في تفسيره بإسناد ضعيف فيه أبو معشر وهو ضعيف عن محمد بن قيس عن أبي

هريرة وهذا مرسل محمد روايته عن الصحابة مرسلة .

(٨) في «أ» : كفر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، .

(٩) ضعيف : الطبري (٤٠٢٦) .

(١٠) في «أ» : واستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، .

(١١) في «أ» : لائم ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، .

(١٢) انظر : تفسير الطبري (٤ / ٤٤١) ورواية مسروق من طريق عاصم ابن بهدلة وهو صدوق له

الفعل ولا كفارة ، وأخرج عن ابن عباس وطاوس ^(١) أنه اليمين في حالة ^(٢) الغضب فلا كفارة فيها .

وأخرج [عن] ^(٣) النخعي ^(٤) أنه الذي يحلف على الشيء ^(٥) ثم ينساه ^(٦) فلا كفارة ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٧) قال ^(٨) : لغو اليمين أن يحرم ما أحل الله فذلك ما ليس عليك فيه كفارة ، يعني أن يقول ^(٩) : مالي علي حرام إن فعلت كذا مثلاً ، قال ابن الفرّس : وبهذا أخذ مالك إلا في الزوجة ، وأخرج ابن جرير عن زيد بن أسلم ^(١٠) قال : هو كقول الرجل : أعمى الله بصري إن لم أفعل كذا ونحوه ، وكقوله : هو كافر [هو] ^(١١) مشرك إن لم يفعل كذا ، فلا يؤخذ ^(١٢) به حتى يكون من قلبه ، وقيل : لغو اليمين يمين المكره ^(١٣) حكاه ابن الفرّس ولم

(١) إسناده ضعيف : تفسير الطبري عن ابن عباس به وفي إسناده سفيان بن وكيع وهو ضعيف وأثر طاوس فيه محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف وعطاء بن السائب اختلط .

(٢) في «ج» حال ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ج» ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٤) ابن جرير (٤٤٦/٤) بإسناد ضعيف فيه مغيرة بن مقسم كان يدلس عن النخعي وقد رواه بالنعنة .

(٥) في «ب» شيء ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «ب» يشا ، وفي «ج» ينسا ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٧) في «أ» : وأخرج عن ابن أبي عباس ولفظ «أبي» مقحمة .

(٨) ابن أبي حاتم في التفسير (٢١٩٦ و ٦٧٤٤) بإسناد ضعيف فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروي عن سعيد بن جبير ، نحو ذلك

(٩) في «أ» : تقول ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) إسناده ضعيف : الطبري (٤٠٧٧) بنحوه من طريق إسماعيل بن مرزوق ، عن يحيى بن

أيوب ، عن محمد بن عجلان ، عن زيد بن أسلم به وإسماعيل لم يوثقه غير ابن حبان ويحيى

ابن أيوب سعى الحفظ ورواه مرة هكذا ومرة عن عمرو بن الحارث ، عن زيد بن أسلم .

(١١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(١٢) في «أ ، ب ، ط» : يؤخذ ، وما أثبتناه من «ج» .

(١٣) في «ط» : المكر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

[٢٧/ أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ، فيه انعقاد اليمين بالقصد وفسره قوم بأن يحلف وهو يعلم أنه كاذب وأسند ^(١) ابن جرير من طريق علي عن ابن عباس ^(٢) أن ذلك اليمين الصبر الكاذبة ^(٣) وأنه لا كفارة لها بل المؤاخذة في الآخرة وبه قال مالك وغيره وأوجب الشافعي فيها الكفارة أخذاً من عموم المؤاخذة ولأنها ^(٤) المنفية في أول الآية بدليل قوله في المائة : ﴿ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] .

[٢٧/ ب] قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ ﴾ الآية [البقرة : ٢٢٦] ^(٥) ، قال إلكيا : ليس في نظم القرآن ما يدل على الجماع ولا على الحلف على مدة معلومة فاختلف العلماء فمنهم من لم يفصل بين اليمين المانعة من الجماع والكلام والإنفاق ^(٦) فيضرب ^(٧) له أربعة ^(٨) أشهر أخذاً من عموم الآية ومنهم من خصها بالجماع سواء كان عن ^(٩) غضب [أو لا ومنهم من خصها بالجماع عن غضب] ^(١٠) ، وفي الآية أنه يمهل أربعة أشهر من الإيلاء ثم يطالب بالفية أو الطلاق واستدل

(١) في «ب» : واستدل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وسبق بيان أقوال العلماء في هذا الطريق مرارا .

(٣) في «أ» المكاذبة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : لأنها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتامها : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] .

(٦) في «ب» : الاتفاق ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» ، ج : فضر ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٨) في «أ» ، ج ، ط : الأربعة ، وما أثبتناه من «ب» .

(٩) في «ب» ، ج : من ، وما أثبتناه من «أ» ، ط .

(١٠) ما بين المعوقتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

الشافعي بها على [أن] ^(١) من آلى أربعة أشهر فقط لا يكون موليا خلافا لأبي حنيفة في قوله بوقوع طلاق لأن مدة أربعة أشهر حق خالص له فلا يفوت به حق ولا تتوجه ^(٢) عليه مطالبة ، وفي الآية رد على من خصص الإيلاء بالمؤبد ^(٣) بخلاف المقيد بوقت أو صفة لإطلاق الآية ، وعلى القائل : إن من حلف على دون أربعة أشهر ولو يوما يتركها ^(٤) أربعة أشهر من غير جماع وعلى من قال بوقوع الطلاق بمضي المدة ^(٥) لقوله : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا ﴾ ، ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا ﴾ ، وفي لفظ العزم ما يدل على قصد الطلاق وإنشائه ، وكذا قوله : ﴿ سَمِيعٌ ﴾ يشعر بمسموع وهو النطق بالطلاق ومضي ^(٦) المدة ليس بمسموع ^(٧) وعلى من قال بصحة الإيلاء من الأجنبية لقوله : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ واستدل بعموم الآية على صحة الإيلاء من الكافر وبأي يمين كان ومن غير المدخول بها والصغيرة والخصي ^(٨) وأن العبد يضرب له أربعة ^(٩) أشهر كالحر ، واستدل بها محمد بن الحسن على امتناع تقديم الكفارة على الحنث ^(١٠) لأنه حكم للمولي بأحد الحكمين الفيء أو الطلاق فلو جاز تقديم الكفارة ^(١١) لبطل الإيلاء بدونها ^(١٢) ففيه إسقاط حكم الإيلاء

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ط ، ب ، ج» ، واستدركناه من «أ» ، وسقط لفظ «على» من «ب» .

(٢) في «ط» : يتوجه ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «أ» : بالمؤبد ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ج» : أن يتركها ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٥) في «ب» : المدة ويقع ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «ب» : ومعنى وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : بمجموع ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : والخصي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «ط» : الأربعة ، وما أثبتناه من «ب» .

(١٠) في «ط» : الحكم ، وما أثبتناه من «أ» .

(١١) في «أ» : الكفار ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٢) في «ب ، ط» : بدونها ، وما أثبتناه من «أ ، ج» ، وهو الصواب لأن الضمير يعود على مثنى :

بغير ما ذكره ^(١) الله ، واستدل [الحسن و] ^(٢) بعض أصحابنا بقوله : ﴿ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ على أنه لا يلزمه ^(٣) كفارة اليمين ^(٤) ، واستدل بتخصيص هذا الحكم بالمولى على أن من ترك الوطء ^(٥) ضرارا بلا يمين لا يجري عليه هذا الحكم ، واستدل ^(٦) بقوله : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا ﴾ من قال : إن الحاكم لا يطلق عليه لأنه جعل الفیء والطلاق للمولى لا لغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فيه وجوب العدة على المطلقات طلاقا رجعيا أو بائنا بشرط الدخول كما في سورة الأحزاب وأنها ثلاثة قروء لمن تحيض بخلاف الآية [والصغيرة والحامل كما في سورة الطلاق والمستحاضة داخلة في العموم قال الأصم ^(٧) : والأمة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيْ أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ، قال ابن عمر ^(٨) : لا يحل لها إن كانت حاملا أن تكتم ولا يحل لها إن كانت حائضا أن تكتم حيضها أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، وفيه دليل على أن قولها يقبل في [الحيض] ^(٩) ، وفي الحمل بلا مخيلة ^(١٠) وإلا لم يحرم عليها الكتم ، قال العلماء : وإنما نهين عن الكتم

(١) في «ط» : ذكر ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : لا يلزم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) عبد الرزاق في مصنفه (١١٣٣١) ، ومن طريقه ابن جرير (٤١٥٥) عن معمر ، عن قتادة ، عن الحسن .

(٥) في «أ» : الوطء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : واستند بسقوط اللام ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم عن ابن عمر به بإسناد ضعيف فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) في «ج» مخيلة ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط ، والمخيلة : الظن .

لثلا يبطل حق الزوج من الرجعة إن^(١) أراد رجعتها قبل الوضع [أو الحيض]^(٢) ولثلا تضربه في النفقة إن قالت : لم أحض ، قال ابن الفرس : وعندي أن الآية [قائمة]^(٣) عامة في جميع ما يتعلق بالفرج من بكاره وثبوتة وعيب لأن كل ذلك مما خلق الله في أرحامهن فيجب أن يصدقن فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْمَلُنَّ أَحَقُّ بِرَّهِنَّ ﴾ ، قال ابن عباس^(٤) : في الآية إذا طلق الرجل امرأته [تطليقة]^(٥) أو تطليقتين وهي حامل فهو أحق برجعتها ما لم تضع أخرجه ابن جرير ، وقال بعضهم : أول الآية عام وآخرها خاص [وذلك أن أولها عام في كل مطلقة وآخرها خاص]^(٦) بالرجعية ، وأخرج ابن جرير عن النخعي^(٧) : ﴿ وَيُؤْمَلُنَّ أَحَقُّ بِرَّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ قال : في العدة ، وفيه دليل على أن الزوج يستقل بالرجعة^(٨) في العدة من غير ولي ولا رضا المرأة وأنه بعد العدة بخلاف ذلك

(١) في «ط» لمن ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ب ، ط ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ط» .

(٤) ابن أبي حاتم (٢٢٣٠) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به ورواه ابن أبي شيبة (١٥٢٥٢) ، من طريق ابن جريج ، عن عطاء بن ميسرة ، عن ابن عباس بلفظ : إذا وضعت ولدا ، وبقي في بطنها ولد ، فهو أحق برجعتها ما لم تضع الآخر ، وهذا يفسر قوله في الرواية السابقة : « فهو أحق برجعتها ما لم تضع » ، وروى أبو داود (١٨٨٩) ، من طريق علي بن حسين بن واقد ، عن أبيه ، عن يزيد النحوي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ الآية ، وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته ، فهو أحق برجعتها ، وإن طلقها ثلاثا ، فنسخ ذلك ، وقال : الطلاق مرتان .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) إسناده صحيح : ابن جرير من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم به .

(٨) في «أ» ، ط : بالرجعية ، وما أثبتناه من «ج» .

واستدل الحنفية بقوله : ﴿وَعُولَهُنَّ﴾ على بقاء الزوجية وإباحة الوطء ، واستدل مخالفوهم بقوله : ﴿بِرِّهِنَّ﴾ والرد لا يكون إلا لما ذهب من إباحة الوطء ، واستدل من قال : إن لفظ الرد من صرائح الرجعة ، واستدل به أيضا من قال : إن للزوج نكاح المختلعة في عدتها ^(١) برضاها لعمومه .

قوله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، فيه [دليل] ^(٢) على أن المرأة لها ^(٣) حقوق ^(٤) أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال ^(٥) : إني أحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين ^(٦) لي ، لأن الله يقول : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، وما أحب أن أستوفي جميع حقي عليها لأن الله يقول : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ، وأخرج ابن جرير عن ابن زيد ^(٧) في قوله : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ قال : طاعة [قال] ^(٨) : يطعن الأزواج الرجال ولا يطيعونهن ^(٩) .

[٢٨/ب] قوله تعالى : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، قال السدي ^(١٠) :

يعني الذي يملك فيه الرجعة ، أخرجه ابن جرير ويدل له قوله بعد : ﴿فَأَمْسَاكَ

(١) في «أ» : في خلعتها عدتها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ج ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «أ» : ولها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ج» : فيه أن على المرأة ولها حقوقا .

(٥) صحيح : ابن أبي حاتم (٢٢٣١) ، والطبري (٤٣٤٥) ، وابن أبي شيبه (١٥٦٩) ، من طريق

بشير بن سلمان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس واللفظ لابن أبي شيبه .

(٦) في «أ» : أتزين ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) صحيح : ابن جرير عن ابن وهب عن ابن زيد به وهذا إسناد صحيح .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٩) في «ب» : ولا يطيعون ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) ابن جرير عن موسى بن هارون عن عمرو عن أسباط عن السدي وموسى لم أقف له على

ترجمة وأسباط صدوق كثير الخطأ .

بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ ﴿١﴾ ، وفيه أن لفظ الإمساك من صرائح الرجعة ولفظ التسريح من صرائح الطلاق ، واستدل بقوله : ﴿فَامْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ من قال : إن الرجعة تحصل بالوطء لأنه أقوى مقاصد النكاح فكان إمساكا ^(١) بالمعروف فتحصل ^(٢) [به] ^(٣) الرجعة ، قال إلكيا : وهذا غلط لأن قوله : ﴿أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ﴾ في الطلاق ولا طلاق ^(٤) إلا بالقول [فكذلك الإمساك لا يكون إلا بالقول] ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا﴾ الآية ^(٦) ، فيه تحريم أخذ مال الزوجة على سبيل الإكراه والمضارة وجوازه إذا كان الشوز من جهتها وذلك أصل الخلع ، واستدل بعموم قوله : ﴿فِيمَا أَفْذَتْ يَهُ﴾ على جواز الخلع بقدر ما أصدقها وأكثر منه خلافا لمن منع الزيادة وبقوله ^(٧) : ﴿أَفْذَتْ﴾ من قال : إن لفظ المفاداة من صرائح الخلع ، واستدل بالآية من منع الخلع لغير ضرر منها ومنه ومن منعه لضرر أحدهما فقط لتعليقه بخوفهما معا واستدل بها من قال : إن الخلع فسخ لا طلاق لأنه تعالى ذكر : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ثم ذكر الخلع ، ثم قال : ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة : ٢٣٠] فدل [على] ^(٨) أن الخلع ملغي غير محسوب

(١) في «أ» : إمساكه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : فيحصل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «ط» : في ولا طلاق الطلاق ، وهي مقبولة والتصويب من «أ» ، ج .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٦) محل الشاهد : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُفْسِدَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُفْسِدَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْذَتْ يَدُ اللَّهِ فَلَا تُعْذَبُوهَا وَمَنْ يَعْذِ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

(٧) في «أ» : بقوله ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

وإلا لكان ^(١) الطلاق أربعا ورد بأن ذكر المفاداة حكم على حياله فلا فرق بين ذكره بين الطلقتين والثلاثة ^(٢) أو في ^(٣) غير ذلك .

وفي الآية رد على من لم يجوز ^(٤) الخلع إلا عند السلطان وقد يستدل بها من لا يجوز خلع الأجنبي لأنه خص الافتداء بها ^(٥) .

[٢٩/أ] قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] ،

فيه تحريم المطلقة ثلاثا وعموم الآية دليل لمن قال بعدم الهدم إذ لا فرق بين أن يتخلل الطلاق نكاح ^(٦) غيره أم لا .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ الآية ، فيه [دليل] ^(٧) أن المطلقة ثلاثا إنما تحل بعد نكاح زوج آخر سواء كانت حرة أم ^(٨) أمة ثم اشتراها وينبغي أن يستفاد الوطء ^(٩) من لفظ : ﴿ تَنْكِحَ ﴾ والنكاح الصحيح من قوله : ﴿ زَوْجًا ﴾ فلا بد من وطء زوج في نكاح صحيح لا وطء سيد ولا نكاح بلا وطء ولا وطء في نكاح فاسد ولا بشبهة ^(١٠) ، واستدل به سعيد بن المسيب ^(١١) على الاكتفاء بالعقد بلا

(١) في «أ، ط» : كان ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) في «ب» : أو الثالثة ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٣) في «أ، ط» : وفي ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) في «أ، ط» : يجعل ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) في «أ، ط» : بهما ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) في «أ» بنكاح ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) في «ب» : أو ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٩) في «أ» الوطء ، وهي دائها في نسخة «أ» تكتب هكذا ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(١٠) في «أ» : شبهة ، وسقطت «لا» من «ب» ، وما أثبتناه من «ج، ط» .

(١١) إسناده صحيح : سعيد بن منصور في سننه (١٨٦٣) عن هشيم ، أنا داود بن أبي هند ، عن سعيد بن المسيب ، قال : أما الناس فيقولون حتى يجامعها ، وأما أنا فلاني أقول : إذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالا لها ، فلا بأس أن يتزوجها الأول .

وطء بناء على أن النكاح حقيقة في العقد وفي الآية رد على من أحل بوطء السيد وعلى من أباح الوطء بالملك إذا اشترى مطلقة ثلاثا وعلى من لم يكتف بنكاح الكافر إذا كانت كافرة والمراهق والمجنون ^(١) لأنه [لا] ^(٢) يسمى زوجا .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ الآية ^(٣) [البقرة : ٢٣١] ، فيه وجوب الإمساك بمعروف وتحريم المضارة واستدل به الشافعي على أن العاجز عن النفقة يفرق بينه وبين زوجته لأن الله تعالى خير بين اثنين ^(٤) لا ثالث لهما : الإمساك بمعروف والتسريح ^(٥) بإحسان وهذا ليس ممسكا بمعروف فلم يبق إلا الفراق ، واستدل بقوله : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ على أن الرجعة تنفذ على هذا الوجه ويكون ظالما .

[٢٩/ب] قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْتِ اللَّهِ هُزُوءًا ﴾ ، فيه وقوع طلاق الهازل ^(٦) وعتقه ونكاحه [وجميع] ^(٧) تصرفاته لأن سبب نزول الآية ذلك كما أخرجه ابن المنذر وغيره ^(٨) واستدل بها أيضا على تحريم الطلاق زيادة على العدد = قال ابن المنذر : أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للأول ، إلا سعيد بن المسيب وانظر : فتح الباري (٥٨٣/٩) .

(١) في «ط» : والمجنون والمجنونة ، ولفظ المجنونة مقحم ، والصواب إسقاطه كما في «أ» ، ج .
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «ج» .
(٣) الآية بتامها : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ فَكُلُّهُنَّ فَنَسِيكُوهُنَّ يَوْمَئِذٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ بِمِرَارٍ لِيَتَذَكَّرُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْتِ اللَّهِ هُزُوءًا وَأَذْكُرُوا بِعَمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَرْزَلْ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِيُعْظِرَ بِهَا وَأَنْتُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٣١] .

(٤) في «أ» : الاثنين ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٥) في «أ» : أو التصريح ، وهو تحريف وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٦) في «ط» : الهازئ ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وهو الأصح .
(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
(٨) ضعيف : ابن منيع كما في المطالب العالية لابن حجر (١٧٥٨) ، عن أبي معاوية ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن عبادة بن الصامت ولفظه ، قال : كان الرجل على عهد =

المشروع أخرج ابن المنذر عن ابن عباس ^(١) أن رجلا قال له : طلقت امرأتي ^(٢)
ألفا قال : ثلاث تحرمها عليك وبقيتهن وزر اتخذت [بها] ^(٣) آيات الله هزوا ^(٤) .

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ الآية ^(٥) [البقرة: ٢٣٢]، فيه تحريم العضل على الأولياء كما بينه سبب نزولها واعتبار الولي في النكاح وإلا لم يلتفت إلى عضله ، وفيه أن [المرأة] ^(٦) إذا اختارت كفؤا واختار الولي غيره يقدم ما اختارته هي ، وفيه أن الزوج بعد انقضاء العدة ليس له الرجعة بل إنما ينكح بولي ومهر جديد.

[٣٠/أ] قوله تعالى : ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ [الآية] ^(٧) ^(٨) [البقرة :

٢٣٣] أمر للوالدات بإرضاع أولادهن^(٩) فقيل: هو للندب لا للوجوب، [وقيل:

= رسول الله ﷺ يطلق امرأته ويقول : كنت لاعبا ، ويعتق مملوكه ويقول : كنت لاعبا ، ويزوج ابنته ويقول : كنت لاعبا ، فقال رسول الله ﷺ : « ثلاث من قالهن لاعبا فهمي جائزات عليه : الطلاق ، والعتاق ، والنكاح » فأنزل الله ﷻ في ذلك : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ ﴾ ، وهذا إسناد ضعيف فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف ، وقد روي من غير وجه عن الحسن قوله كما في مصنف ابن أبي شيبة (١٤٨٥) ، والطبري (٤٤٩١) ، وابن أبي حاتم (٢٢٨٣) .

(١) إسناده صحيح : مصنف عبد الرزاق (١٠٩٨٩) عن الثوري ، عن عمرو بن مرة ، عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس به .

(٢) في «أ»: امرأة، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٤) في «أ» هزؤا، وما أثبتناه من «ط»، وكلاهما صحيح.

(٥) الْآيَةُ بِتَامِهَا : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَ سَوَاءَ بِهِنَّ بِالْعُرْفِ ذَٰلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) الآية بتأنيدها: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّسَالَةَ وَعَلَى الْوَالِدِ لَمْ يَرْفَعْنِ وَكَسَوْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تَكْلَفُ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسَهَا وَوَلَدَةً﴾ يُولِّدَهَا وَلَا مَوْلُودَ لَمْ يُولِدْهُ وَعَلَى الْوَالِدِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ قَرَائِصٍ مِنْهَا وَتَشَابُهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا بَيْنَكُمْ وَالْمَرْءُ وَالْمَرْءُ وَالْقَوْمُ اللَّهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٨﴾ .

(٩) في «ج»: الأولاد، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

للو جوب] ^(١) مطلقا ، وقيل : ما دامت في العصمة ، وقيل : إن ^(٢) مات الأب أو كان معسرا ولا مال للابن ، واستدل به من قال : يمنع الأب من استرضاع غيرها إذا طلبت الأم أجرة ووجد متبرعة ، قال إلكيا وغيره : ويؤخذ ^(٣) من قوله : ﴿ يُرْضِعَنَّ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ أن الأم أحق بالحضانة لأن حاجة الولد ^(٤) إلى من يحضنه كحاجته إلى من يرضعه ، وفي الآية أن تنتهي الرضاعة ^(٥) حولان وأنه لا رضاع بعدهما فلا يثبت التحريم ، وأنه يجوز فطمه قبل الحولين بشرط تشاور الأبوين في ذلك واتفاقهما وأنه لا يستقل أحدهما بالفطم قبلهما بخلاف ما بعدهما وأن على الأب أجرة الرضاع للأم إذا طلبتها سواء كانت في عصمته أم لا ، وأن المراعى ^(٦) في ذلك حال الزوج يسارا وإعسارا وتوسطا لا الزوجة ولاهما ، لقوله : ﴿ لَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ، وقوله : ﴿ لَا تُضَاكِرْ وِلَدَهُ ﴾ الآية ، فيه أن الأم إذا رضيت بما ترضى به الأجنبية فلا تضار بانتزاع ^(٧) الولد منها و[أن] ^(٨) الأب إذا وجد ^(٩) متبرعة فلا يضار بإلزامه الأجرة [للأم] ^(١٠) ، وقال مجاهد في الآية ^(١١) :

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «ط» : لماذا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط . وهو الصواب .

(٣) في «ب» : يؤخذ بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : الوالد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» ، ج ، ط : الرضاع ، وما أثبتناه من «ب» وكلاهما صحيح .

(٦) في «أ» : المرعي ، وما أثبتناه من «ب» ، ط ، والمرعي بمعنى المعتبر فكلاهما صحيح .

(٧) في «أ» : فلا تضار باقتراع ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» وأن الأم إذا وجدت ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) الطبري (٤٥٣٩) ، من طريق عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ولفظه : « لا تضار والدة

بولدها لا تأبى أن ترضعه ليشق ذلك على أبيه ، ولا يضار الوالد بولده ، فيمنع أمه أن ترضعه

ليحزنها » ، قال ابن جرير : حدثني المثني ، قال : ثنا أبو حذيفة ، قال : ثنا شبل ، عن ابن أبي =

لا تأبى أن ترضعه ليشق^(١) على أبيه ولا يمنع الوالد أمه أن ترضعه ، أخرجه ابن جرير ، وقوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ قيل : إنه منسوخ وقيل : محكم وأن ^(٣) الإشارة إلى قوله : ﴿ لَا تُضَاكَرَ ﴾ لأنه أقرب مذكور فعلى الوارث أن لا يضار الأم كما أن على الأب أن لا يضارها أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٤) في قوله : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ قال : ألا ^(٥) يضار وقيل : إلى النفقة والكسوة فاستدل به من أوجب ذلك على الوارث من عصبة الميت وقيل : عصبة المولود [وقيل : المراد به المولود] ^(٦) نفسه لأنه وارث أبيه ، والمعنى أن ذلك واجب في ماله يعطي منه الأم الأجرة ، [بهذا] ^(٧) فسرهُ الضحاك ^(٨)

= نجيح ، عن مجاهد مثله في إسناده ابن أبي نجيح وهو ثقة وكان سفيان يصحح تفسيره غير أن الإمام ابن حبان ذكره في «الثقات» ، وقال : قال يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن أبي نجيح «التفسير» من مجاهد .

وقال ابن حبان : ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في «التفسير» ؛ روي عن مجاهد من غير سماع انظر : تهذيب التهذيب (٥٤ / ٦) .

(١) في «ب» : التشو ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) في «ب» : قيل إن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) ضعيف : ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٥٨٥) ، وابن أبي حاتم (٢٣٢٦) ، من طريق أشعث ، عن الشعبي ، عن ابن عباس وأشعث بن سوار ضعيف .

(٥) في «ب» : لا ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وفي «ج» : وبهذا ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٨) الطبري (٤٧٠) عن المثني ، قال : ثنا سويد ، قال : أخبرنا ابن المبارك ، عن جوير ، عن الضحاك ولفظه : «وعلى الوارث مثل ذلك قال : يعني بالوارث : الولد الذي يرضع» وفي إسناده المثني بن إبراهيم الأملي الطبري لم أقف له على ترجمة قال أبو جعفر : وتأويل ذلك على ما تأوله هؤلاء : وعلى الوارث المولود مثل ما كان على المولود له وقال آخرون : بل هو الباقي من والدي المولود بعد وفاة الآخر منهما .

وغيره واختاره ابن جرير وغيره، وقوله: ﴿وَلَاۤ اَرۡدُتُمۡ﴾ الآية، فيها جواز اتفاق الأبوين على استرضاع الولد من غير الأم وإباحة الاستئجار للرضاع.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾ الآية^(٢) [البقرة: ٢٣٤]، فيه وجوب العدة على المتوفى عنها مدخولا بها أولا، وأنها^(٣) أربعة أشهر وعشر، وذلك في غير الحامل كما في سورة الطلاق وشملت^(٤) الآية الكتابية والمستحاضة والصغيرة خلافا لمن خالف فيهن والأمة عند الأصم، واستدل بقوله: ﴿وَعَشْرًا﴾ من عباس^(٦) بإطلاق الآية على أنها تعتد حيث شاءت^(٧) لأنه قال: ﴿يَرَبِّصَنَّ﴾ ولم يقل: في بيوتهن أخرجه الحاكم، واستدل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ على أن العدة من الموت لتعليقها^(٨) عليه فلم يبلغها موته إلا بعد مضي المدة حكم بانقضائها.

[٣٠/ب] قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي-

(١) في «ط» إن بلا واو، وهو خطأ.

(٢) الآية بتمامها: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَبِّصَنَّ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٤) في «ب»: واشتملت، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٥) في «أ»: لعدة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) صحيح: الحاكم في المستدرک (٣٠٤٣) من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي، ثنا سفيان ابن عيينة، عن ابن جرير، عن عطاء، عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح وفي البخاري (٤٢٦٦)، من طريق ابن أبي نجیح، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «نسخت هذه الآية عدتها في أهلها فتعتد حيث شاءت، لقول الله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾».

(٧) في «أ»: تعيد حيث جاءت، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) في «أ»: لتعلتها، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط»، وهو الصواب.

أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴿١﴾ أي [من] ^(١) زينة وتطيب فيفيد ^(٢) تحريم ذلك في العدة وهو الإحداد ^(٣) أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في الآية ^(٤) يقول: إذا انقضت عدتها فلا جناح عليها أن تتزين وتتصنع ^(٥) وتعرض للتزويج فذلك المعروف .

قوله تعالى : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ﴾ الآية ^(٦) [البقرة : ٢٣٥] ، فيه مشروعية الخطبة وإباحة التعريض بها في العدة وتحريم التصريح فيها وهو معنى : ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ وتحريم العقد في العدة قال إلكيا : وفي الآية دليل على نفي الحد بالتعريض في القذف لأنه تعالى جعل ^(٧) حكمه مخالفا لحكم التصريح ، ويستدل بالآية على جواز نكاح الحامل من الزنا إذ لا عدة لها .

قوله تعالى : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ﴾ الآية ^(٨) [البقرة : ٢٣٦] ، فيه جواز

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» فتفيد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : الإمداد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ابن أبي حاتم (٢٣٥٦) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به وعلى بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس كما قال دحيم وغيره وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : نقل البخاري من تفسيره - رواية معاوية بن صالح ، عنه ، عن ابن عباس - شيئا كثيرا في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه ، يقول : قال ابن عباس ، أو : يذكر عن ابن عباس . اهـ . قلت : وهذا منها .

(٥) في «ط» : تتصنع ، وفي «أ» : تصنع ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الأصح .

(٦) الآية بتمامها : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُلَاطِئِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَخَذْتُمُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَةَ الزَّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٣٥] .

(٧) في «أ» : أخبر بأن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) الآية بتمامها : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمِمَّا عَوْنٌ عَلَى التَّوْبِيعِ قَدْ دُرُّهُ وَعَلَى الْمَقَرِّ قَدْ دُرُّهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة : ٢٣٦] .

النكاح بلا تسمية مهر وبنيه وهو التفويض وأنه لا يجب فيه المهر بالعقد بل بالفرض أو المسيس وأنه يجوز الطلاق قبلها وأنه لا يجب بالطلاق حينئذ شيء سوى المتعة، وأنها^(١) يراعى فيها حال الزوج يسارا وإعسارا، وفيها رد على من قال: يراعى فيها حال الزوجة أو حالها، واستدل بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ من جعل المتعة مندوبة لا واجبة، قال إلكيا: وعموم قوله: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ يدل على جواز الطلاق في الحيض قبل الدخول.

[٣١/أ] قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية^(٢) [البقرة: ٢٣٧]، فيه أن في الطلاق [بعد الفرض]^(٣) وقبل الوطء شطر^(٤) المهر فيعود إلى الزوج نصفه سواء^(٥) كان الفرض في العقد أم بعده وفيه أن المهر تملكه المرأة بمجرد العقد، واستدل بقوله: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ على أنها لو اشترت به شيئا لم يرجع الزوج في نصف ما اشترت^(٦) بل في نصف ما أخذت^(٧)، وعلى أنه لو زاد زيادة متصلة لم يكن للزوج فيها نصيب وبقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ على أن الخلوة لا تقرر المهر مطلقا، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾ يفيد^(٨) جواز هبة الزوجة

(١) في «أ»: وأنه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».
(٢) الآية بتمامها: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا أَلَيْسَ بِعِدَّةِ النِّكَاحِ وَأَنْ تَتَمَوَّا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفِعْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٤) في «ج»: يشطر، وفي «ب»: بشطر، وما أثبتناه من «ط».

(٥) في «أ»: سوى، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) في «أ»: نصفه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) في «أ»: نصف مثل ما أخذت، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) في «أ»: يعيد، وهو خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

النصف الذي ثبت [لها] ^(١) للزوج وقوله: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾ ،
فسره [علي] ^(٢) بالزوج ^(٣) ، وورد ^(٤) في حديث مرفوع عند الطبراني ^(٥) ، ففيه ^(٦)
جواز ترك الزوج نصفه لها ، وفسره ابن عباس وغيره بالولي ^(٧) ، فاستدل به من
أجاز للولي العفو عن الصداق مطلقاً أو الأب ^(٨) فقط ، ويستدل به على أن المرأة
لا تلي عقد النكاح بالكلية .

وقوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ، خطاب للأزواج ^(٩) ففيه جواز
عفوهم إن [كان] ^(١٠) ما قبله في الولي وفيه أن عفو الزوج أولى من عكسه لضعف
جانب المرأة وما حصل لها من الكسر بالطلاق ، وفي الآية دليل على جواز الهبة
إن كان الصداق عينا والإبراء إن كان دينا وجواز هبة المشاع فيما ينقسم [وما لا
ينقسم] ^(١١) ؛ لأنه أباح تمليك نصف الصداق ولم يفرق بين العين والدين ولا ما

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) إسناده صحيح : الدارقطني (٣٢٤٨) ، وابن أبي حاتم (٢٣٩٦) ، وغيرهما من طريق أبي نعيم
الفضل بن دكين ، نا جرير بن حازم ، عن عيسى بن عاصم ، قال : سمعت شريحا ، يقول :
قال لي علي بن أبي طالب فذكره .

(٤) في «ب» وبه ورد ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) الطبراني في الأوسط (٦٣٥٩) ، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف .

(٦) في «أ» هبة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) الطبري (٤٨١٢) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس
ولفظه : أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهو أبو الجارية البكر ، جعل الله سبحانه العفو
إليه ، ليس لها معه أمر إذا طلقت ما كانت في حجره .

(٨) في «أ» : وللأب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : زواج ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وفي «ج» : «ولا ينقسم» وما أثبتناه من «ط» .

يحتمل القسمة وغيره .

قوله تعالى : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ،

فيه الأمر بالمحافظة على الصلوات المفروضة والحث على الصلاة الوسطى وبيان فضلها وهي الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الخمس أو الجمعة^(١) أو الوتر أو الضحى أو صلاة عيد الفطر أو عيد الأضحى أو صلاة الليل أو صلاة الجماعة أو صلاة الخوف أقوال^(٢) .

[٣١/ب] قوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ، فيه وجوب القيام في الصلاة واستدل به على تحريم الكلام فيها^(٣) ، روى الشيخان عن زيد بن أرقم^(٤) قال : كان الرجل يكلم صاحبه في الصلاة حتى نزلت : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وروى الطبراني عن ابن عباس^(٥) نحوه ، وأخرج ابن جرير عن ابن مسعود^(٦) ، قال : أتيت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرد علي فلما قضى الصلاة ، قال : « إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنا أمرنا

(١) في «أ» : والخمس والجمعة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) وقد صح بأنها العصر .

(٣) في «أ» : في الصلاة فيها ، و « في الصلاة » مقحمة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) البخاري (١١٥٧) ، ومسلم (٨٧٠) .

(٥) الطبراني في الكبير (١١٥٦٩) ، من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ولفظه : في قول الله ﷻ : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ قال : كانوا يتكلمون في الصلاة يجيء خادم الرجل إليه وهو في الصلاة فيكلمه في حاجته فنهوا عن الكلام وفي إسناده سماك قال يعقوب بن شيبه : قلت لعلي بن المديني : رواية سماك عن عكرمة ؟ فقال : مضطربة ، وسفيان و شعبة يجعلونها عن عكرمة ، و غيرهما يقول : عن ابن عباس لإسرائيل وأبو الأحوص ا.هـ . قلت : وهذا منها .

(٦) إسناده ضعيف وصح بنحوه : الطبري (٥٠٤٤) بإسناد ضعيف وصح بنحوه أخرجه البخاري (١١٧٣) ، من طريق الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال : كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فإرد علي ، فلما رجعنا سلمت عليه فلم يرد علي وقال : « إن في الصلاة لشغلا » .

أن نقوم قانتين لا نتكلم في الصلاة » ، وأخرج عن مجاهد ^(١) قال : من القنوت طول الركوع وغض البصر والخشوع وأن لا يلتفت ولا يقلب الحصى ولا يعبث بشيء ولا يحدث ^(٢) نفسه بشيء من أمر الدنيا ، واستدل بها آخرون على القنوت في صلاة الصبح ، أخرج ابن جرير عن أبي رجاء ^(٣) قال : صليت مع ابن عباس الغداة فقتت فيها ثم قال : هذه الصلاة الوسطى التي قال [الله فيها] ^(٤) : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ، وفي لفظ عنه : التي أمرنا أن نقوم فيها قانتين .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] ، فيه بيان صلاة شدة الخوف وأنها تجوز ماشيا وراكبا ومستقبلا ومستدبرا أو مومثا ^(٥) ، وعم الخوف خوف العدو والسييل ^(٦) والسبع وغير ذلك ، وفي الآية رد على من قال بتأخير الصلاة في هذه الأحوال وإطلاق الآية يقتضي أنه لا إعادة ومن أوجبها استدل بقوله : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ أي فأعيدوا ^(٧) الصلاة .

[٣٢/أ] قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ ﴾ الآية ^(٨) [البقرة : ٢٤٠] ذهب مجاهد ^(٩) إلى أن هذه الآية غير منسوخة وأنها معمول بها مع الآية السابقة ،

(١) إسناده ضعيف : الطبري من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد وليث ضعيف .

(٢) في «أ» : ولا يجذب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) رجاله ثقات : الطبري (٥٠٠١) من طريق عوف بن أبي جميلة ، عن أبي رجاء ، عن ابن عباس

به .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «ب» ، وفي «أ ، ج» : « قال الله » .

(٥) في «أ» : موجب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «ب ، ط» : السبيل ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) في «أ» : فاعبدوا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٩) الطبري من طريق أبي عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به .

فأوجب على المعتدة^(١) أربعة أشهر وعشرا أن لا تخرج من بيتها^(٢) ثم جعل لها تمام الحول وصية لها إن شاءت أقامت وإن شاءت خرجت أخرجه ابن جرير ، والأكثر على أنها منسوخة ، ثم قيل : نسخ^(٣) الاعتداد حولا^(٤) بالآية السابقة والوصية بالمتاع والسكنى بآية الميراث ، وقيل : نسخت إلا^(٥) السكنى فهي لها ثابتة .

قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١] فيه وجوب المتعة لكل مطلقة قبل الدخول وبعده^(٦) رجعية أو مختلعة أو بائة بثلاث حرة أو أمة ، واستدل به من لم ير المتعة في الفسوخ واللعان لأن الفسخ لا يسمى طلاقا واستدل بقوله : ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ على وجوب المتعة لما أخرج ابن جرير عن ابن زيد^(٧) أنه لما نزل^(٨) : ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٩) [البقرة: ٢٣٦] قال رجل : إن أحسنت فعلت وإن لم أرد لم أفعل فنزلت : ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ، وذهب الزهري^(١٠)

(١) في «أ» : العدة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ط» : بينها ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصحيح .

(٣) في «ط» : نسخ كلها ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «أ» : قولا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : نسختها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : وقبل الدخول وبعدها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ضعيف : ابن جرير (٥١١٣) ، عن يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : قال ابن زيد به ، وهذا إسناد واه لضعف ابن زيد وللإرسال .

(٨) في «أ» : نزلت ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : المتقين ، وفي الهامش «المحسنين» .

(١٠) إسناده حسن : الطبري (٤٧٧١) ، عن الحسن بن يحيى ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ولفظه قال : متعتان : إحداهما يقضي بها السلطان ، والأخرى حق على المتقين : من طلق قبل أن يفرض ويدخل ، فإنه يؤخذ بالمتعة فإنه لا صداق عليه ، ومن طلق بعد ما يدخل ، أو يفرض فالمتعة حق .

إلى أن متعة المفوضة غير واجبة لأنه نزل فيها : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، ومتعة غيرها واجبة لقوله فيها : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ أخرجه ابن جرير .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أخرج ^(١) الحاكم عن ابن عباس ^(٢) أنهم خرجوا فرارا من الطاعون ، ففيه ذم الفرار منه .

قوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ ﴾ الآية ^(٣) [البقرة: ٢٤٥] ، فيه الترغيب في أعمال البر والإنفاق في سبيل الخير .

قوله تعالى : ﴿ أَبَعَثْنَا لَنَا مَلِكًا نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الآية ^(٤) [البقرة: ٢٤٦] ، فيه أن البعوث ^(٥) والسرايا لابد لهم من أمير يولى ^(٦) عليهم يرجعون إليه ويقتدون ^(٧) به .
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ الآية ^(٨) [البقرة: ٢٤٧] ، فيه

(١) في «أ» : أخرجه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الحاكم (٣٠٤٥) ، من طريق إسحاق بن إبراهيم والطبري (٥١١٤) من طريق عمرو بن علي وابن وكيع ثلاثتهم عن وكيع ، ثنا سفيان ، عن ميسرة النهدي ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لُكْرًا مُّضَاعَفًا كَثِيرًا وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ الْعَمَلَاءِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَسَأَلَ هَلْ عَصَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا نَقْتَتِلَ قَالَُوا وَمَا نَا أَلَّا نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] .

(٥) في «أ» : المبعوث ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : يتولى ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : ويقدر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ امْتَحَنُكُمْ عَلَيْهِمْ وَزَادَهُ بَسَاطَةً فِي أَوَّلِهِ وَالْآخِرِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] .

أن الإمامة ليست وراثه متعلقة بأهل بيت النبوة والملك ، وإنما تستحق بالعلم والقوة دون المال وأن النسب مع فضائل النفس والعلم لا عبرة به بل هي مقدمة عليه .

[٣٢/ب] قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ ﴾ الآية ^(١) [البقرة : ٢٤٩] ، استدل

به الرازي على أن الشرب من النهر الكرع فيه بالفم دون الاعتراف فلو حلف لا

يشرب من النهر حث بالكرع دون الشرب بإناء لأنه حظر الشرب ^(٢) إلا لمن ^(٣)

اعترف فدل على أن الاعتراف منه ليس بشرب ورده إلکیا بأن استثناء الاعتراف

منه يدل ^(٤) على أنه من الشرب إذ المستثنى من جنس المستثنى منه ، واستدل

أصحابنا ^(٥) بقوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾ ^(٦) على أن الماء ربوي مطعوم ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَرَرُوا لِحَالَوْت ﴾ ^(٨) الآية ^(٩) [البقرة : ٢٥٠] ، فيه

استحباب هذا الدعاء عند القتال .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] استدل به على

جواز التفضيل بين الأنبياء والمرسلين حيث لم يؤد إلى نقص في المفضل عليه والحديث

(١) الآية بتامها : ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِطَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَرِهَ مِنْهُمْ فَبَلَغَهُ غَلَبَتِ فِيهِ كَثِيرَةٌ يَأِذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] .

(٢) في «أ» : الكرع ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : من ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : يد بإسقاط اللام ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : أصحابه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ط» : أولم يطعمه ، وهو خطأ .

(٧) في «أ» : الماريؤتم ، وهو تحريف .

(٨) في «ط» الجالوت ، وهو خطأ .

(٩) الآية بتامها : ﴿ وَلَمَّا بَرَرُوا لِحَالَوْت وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَخْرِجْ عَلَيْنَا مَبْنًى وَكُنْتَ أَقْدَمَنَا

وَأَنْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥٠] .

الوارد في النهي عن ذلك ^(١) محمول على ما إذا خشي منه نقص ^(٢).

قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، فيه دليل على أن أهل الذمة لا يكرهون على الإسلام ولا يصح إسلامهم بالإكراه لأن الآية نزلت فيهم كما أخرجه أبو داود وغيره من حديث ابن عباس ^(٣).

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَاهِيمَ ﴾ الآية ^(٤) [البقرة : ٢٥٨] ، [هذه الآية] ^(٥) أصل في علم الجدل والمناظرة قال العلماء : لما وصف إبراهيم ربه بما هو صفة له من الإحياء والإماتة ، لكنه ^(٦) [أمر] ^(٧) له حقيقة ومجاز ، وقصد الخليل الحقيقة ^(٨) فرع ^(٩) نمرود ^(١٠) إلى المجاز تمويها على قومه حيث قتل نفسا وأطلق

(١) يعني حديث أبي هريرة مرفوعا : « لا تفضلوا بين أنبياء الله » ، رواه البخاري (٣٢٤٩) ، ومسلم (٢٣٧٥).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخة ، ومن أول قوله : في المفضل إلى : « منه نقص » سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) صحيح : أبو داود (٢٣٢١) ، وغيره من طريق شعبة ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « كانت المرأة تكون مقلاتا فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده ، فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالوا : لا ندع أبناءنا ، فأنزل الله ﷻ : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ قال أبو داود : المقالات : التي لا يعيش لها ولد .

(٤) الآية بشامها : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَاهِيمَ فِي رَيْبِهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبرَاهِيمُ رَبِّىَ أَلَّذِى يُبْعَثُ وَيُعْبَثُ قَالَ أَنَا أَنَحِى . وَأُيُتُّ قَالَ إِبرَاهِيمُ فَأَمَّا اللَّهُ يَأْتِى بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وكلمة « الآية » ، سقطت من «أ» ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٦) في «ط» : لكن ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٨) في «أ» : حقيقة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «ب» : فرع ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) في «أ» : النمرود ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

نفسا فسلم له إبراهيم تسليم الجدل ، وانتقل ^(١) معه من ^(٢) المثال ، وجاءه ^(٣) بأمر لا مجاز فيه فبهت وانقطع ولم يمكنه أن يقول: أنا الآتي بها من المشرق لأن ذوي الأسنان ^(٤) يكذبونه ، وقال إلكيا : في الآية جواز المحاجة في الدين وتسمية الكافر ملكا .

قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنْ لَّيَطْمِئَنَّ قَلْبُكَ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، قال مجاهد والنخعي ^(٥) : لأزداد إيماننا إلى إيماني وأورده الصوفية في باب التحقيق .

[٣٣/أ] قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ الآية ^(٦) [البقرة : ٢٦٤] ، قال النووي في شرح المذهب : يحرم المن بالصدقة فلو من بها ^(٧) بطل ثوابه للآية واستشكل ذلك ابن عطية بأن العقيدة أن السيئات لا تبطل الحسنات ، وقال غيره : تمسك المعتزلة بهذه الآية في أصلهم ^(٨) أن السيئة تبطل الحسنة ، واستنبط العلم العراقي من هذه الآية دليلا لقاعدة ^(٩) : أن المانع الطارئ كالمقارن ؛ لأنه تعالى جعل طريان المن والأذى بعد الصدقة كمقارنة الرياء لها في الابتداء ، [قال : ثم إن الله ضرب مثالين أحدهما للمقارن

(١) في «ب» : فانتقل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «ج» : في ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٣) في «ط» : وجاء ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٤) في «أ» : الإنسان ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وذوو الأسنان أي : صغار السن .

(٥) إسناده ضعيف : الطبري من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد وإبراهيم النخعي وليث مغلط .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِقَاةَ النَّاسِ وَلَا

يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَنْ لَكُمْ كَمَلٌ مَفْغُورٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَكُمْ وَابِلٌ فَتَرَكَكُمْ صَلَاحًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى

شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٦٤] .

(٧) في «ب» : فلو من بطل بها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) في «أ» : أصله ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : إلا دليل القاعدة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

المبطل في الابتداء^(١) بقوله : ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ الآية فهذا فيه أن الوابل الذي نزل قارنه الصفوان وهو الحجر الصلد وعليه التراب اليسير فأذهب الوابل فلم يبق محل يقبل النبات ويتنفع بهذا الوابل فكذلك الرياء وعدم الإيمان إذا قارن إنفاق المال، والثاني: الطارئ في الدوام وأنه يفسد الشيء من أصله بقوله : ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ﴾ الآية فمعناها أن هذه الجنة لما تعطل^(٢) النفع بها بالاحتراق عند كبر صاحبها وضعفه وضعف ذريته فهو أحوج ما يكون إليها [يوم فقره وفاقته]^(٣) فكذلك طريان المن والأذى يجبطان أجر المتصدق أحوج^(٤) ما يكون إليه يوم فقره وفاقته . انتهى .

[٣٣/ب] قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ﴾ الآية^(٥) [البقرة : ٢٦٧] ، أخرج سعيد [بن منصور وابن جرير عن مجاهد^(٦)] في قوله : ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾^(٧) ، قال : من التجارة : ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : لا يعطل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ب ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : وأحوج ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتامها : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْغَيْبَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِهَاخِذِيوْا إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٦٧] .

(٦) حسن بشواهد : سعيد بن منصور (٤٢٤) ، عن هشيم ، قال : أخبرني من سمع الحكم يحدث عن مجاهد به وهذا إسناد ضعيف للجهالة لكن أخرجه الطبري (٥٥٨٧) ، من طريق الحسين ، قال : ثنا هشيم ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد وفي إسناده سنيد بن داود المصيصي أبو علي المحتسب واسمه : الحسين ضعف مع إمامته ومعرفة لكونه كان يلحق حجاج بن محمد شيخه كما قال الحافظ في التقریب ، وأخرج الطبري شطره الأول (أي إلى قوله التجارة) عن محمد بن المنثي ، قال : ثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد وهذا إسناد صحيح .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴿١﴾ ، قال: من الثمار ، وعن علي ^(١) وغيره نحوه ففيه وجوب زكاة التجارة والثمار وفي الآية كراهة التصديق بالرديء واستحبابه بالجيد .

قال إلكيا : واحتج بها أبو حنيفة على وجوب زكاة قليل ما تخرجه الأرض وكثيره وآخرون على كل ما تخرجه الأرض [من] ^(٢) الحبوب والثمار وغيرها ^(٣) [حتى البقل ، وقال ابن الفرّس : قوله : ﴿ أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(٤)] يعم النبات والمعدن [والركاز] ^(٥) ، وقال ^(٦) : وفيه أن من زرع في أرض اكتراها فالزكاة عليه لا على رب الأرض لأن قوله : ﴿ أَخْرَجْنَا لَكُمْ ﴾ يقتضي كونها ^(٧) على الزارع .

قوله [تعالى] ^(٨) : ﴿ وَلَسْتُمْ بِتَاغِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ ، فيه أن صاحب الحق لا يجبر على أخذ المعيب وله الرد وأخذ سليم بدله .

قوله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ ﴾ ^(٩) الآية [البقرة : ٢٦٩] ، أورده الصوفية في باب الحكمة وفسروها بوضع الشيء [في] ^(١٠) موضعه كأن يعطي كل شيء حقه

-
- (١) ضعيف جدا : الطبري من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي ولفظه : من الذهب والفضة والحب والتمر وفيه أبو بكر الهذلي وهو متروك .
 (٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٣) في «ط» : وغيره ، وما أثبتناه من «أ» .
 (٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٦) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٧) في «ط» : كونه ، وما أثبتناه من «ب» ، وهو الصحيح ؛ لأن الضمير يعود على الزكاة .
 (٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .
 (٩) في «ط» : اقتصر على قوله تعالى : « يؤتي الحكمة » .
 (١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

ولا يعديه حده ولا يعجله ^(١) وقته .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ الآية ^(٢) [البقرة : ٢٧٠] ، فيه مشروعية النذر والوفاء به .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتِ ﴾ الآية ^(٣) [البقرة : ٢٧١] [فيه أن إخفاء الصدقات] ^(٤) أفضل من إظهارها وأنها حق للفقير وأن صدقة النفل عليه أفضل وأنه يجوز لرب المال تفريق الزكاة بنفسه .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾ ^(٥) [البقرة : ٢٧٢] نزلت في إياحة التصديق على الكفار ^(٦) كما أخرجه [الحاكم] ^(٧) وغيره من حديث ابن عباس ، واستدل بعموم ذلك من أباح صرف صدقة الفرض إليهم .

قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ الآية ^(٨) [البقرة : ٢٧٣] ، فيه أن الفقير لا يخرج عن

(١) في «أ» : ويجعله ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَابٍ ﴾ [البقرة : ٢٧٠] .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتِ فَيَسَاءَ لِمَنْ لَوْ تَفْعَلُونَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الشاهد في الآية قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُفْقِرُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نَفْعَ لَكُمْ ﴾ .

(٦) في «أ» : وعلى الكافر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) صحيح الإسناد : الحاكم في المستدرک (٣٠٦٠) ، والنسائي في الكبرى (١٠٦١٢) ، والطبري

(٥٦٥٠) ، من طرق عن سفيان ، عن جعفر بن إياس ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس

ولفظه قال : كانوا يكرهون أن يرضخوا لأنسابهم ، وهم مشركون ، فنزلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ

هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ حتى بلغ : ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ قال : فرخص لهم

هذا ، وهذا إسناد صحيح وجعفر بن إياس من أثبت الناس في ابن جبير وإن كان ضعف في

غيره .

(٩) الآية بتمامها : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ =

اسم الفقربا له من ثياب وكسوة وسلاح ، وفيه ذم سؤال الناس ومدح التعفف .

قوله ^(١) تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة : ٢٧٥] أصل في ^(٢) إباحة البيع بأنواعه إلا ما دل دليل على تحريمه وتحريم الربا بأنواعه إلا ما خصه دليل .

قوله : ﴿ فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ [البقرة : ٢٧٥] - [٢٧٨] ، فيه أن من أسلم وقد أربى فإن كان قبضه ^(٣) فهو له وإن لم يقبضه لم يحل له أن يقبضه ، واستدل به على [أن] ^(٤) العقود الواقعة في دار الحرب لا تتبع بعد الإسلام ^(٥) بالنقض .

[٣٤/أ] قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ ﴾ [البقرة : ٢٧٩] ، قال ابن عباس ^(٦) : من أقام على الربا فعلى إمام المسلمين أن يستتيه فإن نزع وإلا ضرب عنقه أخرجه ابن جرير .

قوله تعالى : ﴿ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ الآية [البقرة : ٢٧٩] ، فيه دليل على أن الممتنع من أداء الدين مع القدرة ظالم ، فيعاقب بالحبس وغيره ^(٧) .

= يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَتَمَثَّلُونَ النَّاسَ بِحَكْمَانِهِمَا وَمَا نُنْفِذُوا مِنْ حَكْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَوْمَ عَلِيمٌ ﴿ [البقرة : ٢٧٣] .

(١) في «ط» : وقوله ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٢) في «أ» : فيه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «ب» : قبض ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : إلا بالإسلام ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ابن جرير (٥٧٠٣) ، وابن أبي حاتم (٢٩٦٢) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي ، عن ابن عباس .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُشْرِكُمْ فَانْظُرُوا إِلَىٰ مَيْسَرَتِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، فيه وجوب إنظار المعسر وتحريم حبسه وملازمته ورد على ^(١) من قال ببيع الحر في الدين ، واستدل به على أن المدين لا يكلف الكسب لوفاء دينه ؛ لأنه تعالى حكم بالإنظار ولم يوجب كسبا ولا غيره ، ومن خالف في [كل] ^(٢) ذلك قال : إن الآية نزلت في الربا .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، فيه حث على الإبراء وأنه مع كونه مندوبا أفضل من الإنظار الذي هو واجب ، أخرج ابن المنذر عن الضحاك ^(٣) قال : النظرة واجبة وخير الله الصدقة على النظرة .

[٣٤/ب] قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، أخرج البخاري عن ابن عباس ^(٤) قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى أن الله أحله ^(٥) وأذن فيه ثم قرأ : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ ، وأخرج ابن أبي حاتم عنه ^(٦) في

(١) في «أ» : قال ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) ضعيف جدا : الطبري من طريق جوير عن الضحاك به وهذا إسناد واه .

(٤) حسن : الحاكم (٣٠٦٢) ، وعبد الرزاق (١٣٦٠١) ، وابن أبي شيبه (٢١٨٥٣٢) ، وغيرهم من طرق عن قتادة ، عن أبي حسان ، عن ابن عباس وهذا إسناد حسن وقول المصنف أخرجه البخاري فلم أقف عليه في البخاري والذي في البخاري (٢١٤٦) ، هو حديث ابن عباس مرفوعا : «من أسلف في شيء ، ففي كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم» .

(٥) في «أ ، ب ، ط» : أجله ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) حسن يشواهده : ابن أبي حاتم (٢٩٩٣) ، عن عيسى بن يونس الرملي ، ثنا يحيى بن عيسى ، عن سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس وهذا الإسناد فيه ضعف وله شواهد عند الطبري لا يخلو أحدها من مقال وبالجمله فهو في معنى حديث ابن عباس مرفوعا : «من أسلف في شيء ، ففي كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم» أخرجه البخاري (٢١٤٦) .

قوله : ﴿إِلَّا أَجَلَ مُسَكَّى﴾ ، قال : معلوم ففي الآية إباحة السلم والاستدانة مطلقا واستدل بها مالك على جواز تأجيل القرض ، وفيها أن الأجل المجهول لا يجوز فيستدل بها على بطلان كل بيع وسلم وعقد جرى فيه ذلك ، قال ابن الفرس : فيها ^(١) دليل على أن السلم لا يكون إلا مؤجلا وفيها الأمر بالكتابة ف قيل : إنه للندب وقيل للوجوب ويؤيد الأول قوله : ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ الآية ^(٢) [البقرة : ٢٨٣] .

قوله تعالى : ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ ، استدل به بعضهم على أنه لا يكتب الوثائق إلا عارف بها عدل مأمون .
قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ ، فيه وجوب الكتابة ف قيل : على الكفاية ، وقيل على العين ، وقيل : هو للندب .

قوله تعالى : ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ، فيه دليل على ^(٣) العمل بالإقرار .
قوله تعالى : ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ ، فيه أن كل من عليه حق فالقول قوله فيه ، لأنه تعالى لما وعظه في ترك البخس دل على أنه إذا بخس كان قوله مقبولا وهذه قاعدة تحتها فروع لا تحصى .

قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ ، فيه أن السفیه ^(٤) يحجر عليه وتلغى أقواله وتصرفاته

(١) في «ج» : وفيها ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) تنمة الآية : ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ اْمَنْتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيَّمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ .

(٣) في «أ» : الدليل على أن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ط» : السفينة ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

وإقراره وأنه لا بد له من ولي [يلي] ^(١) أمره وأن الولي يقبل إقراره عليه ، وفسر الضحاك ^(٢) والسدي ^(٣) السفية [هنا] ^(٤) : بالصغير ، وفسر مجاهد ^(٥) الضعيف : بالأحمق وهو الناقص العقل ^(٦) ، ففيه الحجر على المخبول ^(٧) والمجنون ، وفسر من لا يستطيع أن يمل بالأخرس ومن لا يحسن اللغة ، واستدل بقوله : ﴿ وَلَيْتُهُ بِالْعَدْلِ ﴾ على أنه لا يجوز أن يكون الولي ^(٨) ذميا ولا فاسقا وأنه يجوز أن يكون عبدا أو امرأة ^(٩) لأنه لم يشترط في الأولياء إلا العدالة ^(١٠) ، ذكره ابن الفرس .

[٣٥/أ] قوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ، فيه الأمر بالإشهاد فقليل هو للندب وقيل : للوجوب ، وفيه اشتراط العدد في الشهادة وأنه لا يقبل في الشهادة صبي ولا كافر لقوله : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ واستدل بعمومه من يقبل شهادة العبيد والأصول للفروع وعكسه وأحد الزوجين ^(١١) للآخر والصديق والصهر ^(١٢) والعدو والأعمى والأخرس وأهل الأهواء ^(١٣) وولد

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٢) ضعيف جدا : الطبري من طريق جوير عن الضحاك به وهذا إسناد واه .

(٣) الطبري عن موسى عن عمرو عن أسباط عن السدي وهذا إسناد ضعيف فيه موسى بن هارون لم أقف له على ترجمة .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٥) ضعيف : الطبري عن المثني عن أبي حذيفة عن شبل عن ابن أبي نجيع عن مجاهد وهذا إسناد ضعيف ، المثني لم أقف له على ترجمة وأبو حذيفة سيع الحفظ .

(٦) في «ب» : في العقل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : المخبول ، وفي «ج» : المخبل ، وما أثبتناه من «ط» .

(٨) في «ب» ، ط : الوصي ، وما أثبتناه من «ج» .

(٩) في «أ» : وامرأة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) في «ط» : بالعدالة .

(١١) في «أ» : واحدا للزوجين ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٢) في «ب» : والضرير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٣) في «ب» : الهواء ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

الزنا والبدوي على الحضري ^(١) والقراء بالألحان ولاعب الشطرنج والبخیل المؤدي ^(٢) زكاته والشاعر والأغلف وآكل الطين والصيرفي ومكاري الحمير وناقف لحيته والبائل قائما ومن رد الجميع أو بعضهم قال: إنهم ممن لا يرضي وقد قال: ﴿مِمَّنْ رَضَوْنَ﴾ .

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ، فيه قبول شهادة النساء في الأموال ونحوها ، وقصرها ^(٣) الزهري ومكحول ^(٤) على الدين خاصة لظاهر الآية ، وفيه أن شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل وأنه لا يقبل ^(٥) [في المال] ^(٦) النساء الخالص ، واستدل بظاهر الآية من منع شهادة رجل وامرأتين مع وجود رجلين وأجاب الأكثر بأن المعنى: فإن لم يشهد صاحب الحق رجلين فليشهد ما ذكر ، واستدل أبو حنيفة على منع قبول الشاهد ^(٧) واليمين بعدم ^(٨) ذكره في الآية مع ذكره فيها أنواع التوثق .

[٣٥/ب] قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾ ، فيه اشتراط العدالة وأنه لا يكفي مجرد الإسلام و[أنه] ^(٩) لا يقبل المجهول حاله وفيه تفويض الأمر إلى اجتهاد الحكام وجواز الاجتهاد ^(١٠) في الأحكام الشرعية ، واستدل بالآية مع

(١) في «أ»: والبدرى على الحفري ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ب»: الذي لا يؤدي ركانه ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «ب»: وفسرها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) لم أقف عليه مسندا وعزاه المصنف في الدر المنثور لابن المنذر .

(٥) في «ط»: تقبل ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) في «ب»: الشهادة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «ط»: لعدم ، وما أثبتناه من «أ ، ج» وهو الصحيح .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «ط»: الإشهاد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج» وهو الصواب .

قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] على أنه لابد في التزكية أن يقول : هو عدل رضا لأنها ^(١) الوصف المعبر في الشاهد فلا ^(٢) يكفي ذكر أحدهما ومن اكتفى به قال : إنه تعالى ذكر كل لفظ على حدة ولم يجمعهما فدل على أن أحدهما يغني عن الآخر .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ ، فيه أنه لا تجوز ^(٣) الشهادة لمن رأى خطه ^(٤) حتى يتذكر ، وأن الشاهد إذا قال : لا أذكر ثم ذكر يقبل [قوله] ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ ، قال قتادة ^(٦) : إلى تحمل ^(٧) الشهادة وقال مجاهد ^(٨) : إلى أدائها وقال الحسن ^(٩) : إليهما معا ففيه وجوب التحمل والأداء ، ويستدل ^(١٠) به على أن العبد لا مدخل له في الشهادة ؛ لأنه غير

(١) في «ب» : لأنها ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

(٢) في «ب» : ولا ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

(٣) في «ب» ، جـ : يجوز ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) في «ط» : خطأ ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٦) صحيح : الطبري من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به .

(٧) في «ط» : محل ، وما أثبتناه من «ج» وكلاهما صحيح .

(٨) الطبري من طريق عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد وفي إسناده ابن أبي نجيح وهو ثقة وكان

سفيان يصحح تفسيره غير أن الإمام ابن حبان ذكره في «الثقات» ، قال : قال يحيى بن سعيد :

لم يسمع ابن أبي نجيح «التفسير» من مجاهد .

وقال ابن حبان : ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في

«التفسير» ؛ روى عن مجاهد من غير سماع انظر : تهذيب التهذيب (٥٤ / ٦) .

(٩) حسن : الطبري (٥٨٠٥) ، من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، قال : ثنا أبو عامر ، عن الحسن به .

(١٠) في «ب» : استدل ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

متمكن من الإجابة إذا دعى إلا بإذن السيد .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلٍ ۖ ﴾ ، قال إلكيا : يستدل به على أنه ^(١) يكتب صفة الدين وقدره لأن الأجل بعض أوصافه فحكم سائر أوصافه بمنزلته .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً ﴾ إلى آخره ، فيه الرخصة في ترك الكتابة في بيع الحاضر والأمر بالإشهاد ^(٢) فيه وفي قوله : ﴿ تُدِيرُونَهَا ﴾ الإشارة إلى القبض .

قوله : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ، فيه النهي عن مضارتهما بأن يجبرا على الكتابة والشهادة ولهما عذر وإن كان المرفوع فاعلا ففيه النهي عن مضارتهما صاحب الحق بالامتناع أو تحريف الحق ، ويؤيده قراءة عمر ^(٣) ^(٤) : ولا يضارر ^(٥) بكسر الراء أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور .

[٣٦/أ] قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ الآية ^(٦) [البقرة : ٢٨٣] ، فيه مشروعية الرهن واشترط ^(٧) القبض فيه واستدل مجاهد ^(٨) بظاهر الآية على

(١) في «ط» : أن ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٢) في «أ» : الإشهاد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : ابن عمر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» وهو الصواب .

(٤) عبد الرزاق (٤٥٥) ، ومن طريقه الطبري (٥٨٤٩) ، عن ابن عيينة ، عن عمرو ، عن عكرمة ،

قال : كان عمر يقرأ : «ولا يضارر كاتب ولا شهيد» ، وأخرجه سعيد بن منصور (٤٤٤) ،

عن سفيان به ، وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين عكرمة وعمر .

ملحوظة : في المطبوع من تفسير سعيد وعبد الرزاق بدون تغيير في لفظ الآية واللفظ لفظ الطبري .

(٥) في «أ» : ولا يصير ، وفي «ط» : ولا يضار ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضٌ فَاذْكُرُوا الَّذِي أُوتِيتُمْ

أَمْسِنْتُمْ وَلْيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُمْ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيَّاهُمْ قُلُوبُهُمُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ .

(٧) في «ب» : واشترط ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» وهو الصواب .

(٨) الطبري عن المثني عن أبي حذيفة عن شبل عن ابن أبي نجيع عن مجاهد وهذا إسناد ضعيف

المثني لم أقف له على ترجمة وأبو حذيفة سيئ الحفظ .

أن الرهن لا يكون^(١) إلا في السفر ، واستدل به الضحاك^(٢) على أنه لا يجوز في السفر إلا عند فقد الكاتب لقوله : ﴿ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا ﴾ أخرجه ابن المنذر عنه وفي الآية رد على [من]^(٣) منع الرهن في السلم .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ إلى آخره ، استدل به على أن القابض أمين فيما قبضه فيكون القول قوله وهذه قاعدة تحتها فروع كثيرة .
قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ الآية^(٤) ، فيه تحريم كتم الشهادة وأنه من الكبائر قال إلكيا : يستدل بآية الدين على وجوب حفظ المال والمنع من تضييعه .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، استدل به على منع تكليف ما لا يطاق ومنه حديث النفس ، وعلى سقوط القيام في الصلاة ونحوه عن العاجز ومن تلحقه مشقة شديدة وكذا الطهارة بالماء والصوم .
قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ ، هذا أصل قاعدة : أن الناسي والمخطئ غير مكلفين ، ومن فروعها^(٥) عدم حنث الناسي والجاهل وسائر أحكامهما^(٦) .

(١) في «أ، ط» : لا يجوز .

(٢) الطبري من طريق جوير عن الضحاك به وهذا إسناد واه .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) تنمة الآية : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيَّمًا قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾

[البقرة : ٢٨٣] .

(٥) في «أ» : فروعها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» : أحكامها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِمِْلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ ، فيه دليل على منع تكليف ما لا يطاق ، [والله تعالى أعلم] ^(١) .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط» .

سورة آل عمران

[٣٦/ ب] قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ الآية [آل عمران: ٧] ، فيه انقسام القرآن إلى محكم ومتشابه واستدل بقوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ على أن المتشابه مما استأثر الله بعلمه بناء على [أن] ^(١) ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ ^(٢) مبتدأ ، ويؤيده أن الآية دلت على ذم متبعي تأويله ووصفهم بالزيغ ويؤيده أيضا قراءة ابن عباس : ويقول الراسخون ^(٣) ^(٤) ، وقراءة ابن مسعود : « وإن تأويله [إلا] ^(٥) عند الله والراسخون » ^(٦) ومن قال : إن الراسخين ^(٧) يعلمونه استدلت بأنه معطوف .

قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ ^(٨) الآية ^(٩) [آل عمران: ١٤]، قال أبو حيان: من غريب ما استنبط منها من الأحكام وجوب الزكاة في الخيل السائمة ^(١٠) لذكرها

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ط»، وما أثبتناه من «أ، ب، ج».

(٢) في «ط»: الراسخون بلا واو.

(٣) في «أ»: والراسخون، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) إسناده صحيح : عبد الرزاق في تفسيره (٣٧٢) ، ومن طريقه ابن أبي داود في المصاحف (١٧٥) ، عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، قال : كان ابن عباس يقرأها : « وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم : آمنا به » .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(۶) آورده ابن ابی داود فی المصاحف والطبری فی التفسیر (۶ / ۲۰۴)، بدون اسناد.

(٧) في «أ»: الراسخون، وفي «ط»: الراسخين، وكلاهما صحيح فالنصب على أنها اسم إن، والرفع على الحكاية.

(٨) في «أ»: الشهواية، وهو خطأ.

(٩) الآية بتامها: ﴿يُؤْتِي لِلنَّاسِ حُسْبَ الشَّهَادَاتِ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْإِسْنِينَ وَالْمَنْطَلِقِ الْمُقَطَّرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِئَكَةِ وَالْعَبْلِ الْمُسَوَّمِ وَالْأَفْئَكَةِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مِنْكَ الْحَبِيلَةُ الْكُبْرَى وَاللَّهُ عِنْدَ حُسْبِ الْغَابِ ۝﴾ .

(١٠) في «أ»: والسائمة وزيادة الواو هنا خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

مع ما تجب فيه الصدقة والنفقة^(١)، والثاني: النساء والبنون قاله الماتريدي .

قوله تعالى : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، فيه فضيلة الاستغفار في السَّحَرِ و[أن]^(٢) هذا الوقت أفضل الأوقات ، وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير أنهم المصلون بالأسحار^(٣) ففيه أن الصلاة آخر الليل أفضل من أوله [وأوسطه]^(٤) وأخرج عن زيد بن أسلم قال هم الذين يشهدون صلاة الصبح^(٥) ففيه أن الجماعة في الصبح أكد من غيرها^(٦) .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْلَفُ﴾ [آل عمران: ١٩]، استدل به من قال إن الإسلام والإيمان مترادفان ، وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك^(٧) في الآية قال: لم أبعث رسولا إلا بالإسلام فيستدل به من قال: إن الإسلام ليس اسما خاصا بدين هذه الأمة .

قوله تعالى : ﴿وَقَتُلُوتُ الذِّبْنَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٢٠] قال إلكيا : يدل على جواز الأمر بالمعروف مع خوف القتل .

قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنْ آلِ كُتَيْبٍ﴾ الآية^(٨) [آل عمران: ٢٣]،

(١) في «أ» : أو النفقة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ابن لهيعة عن عطاء بن دينار عن سعيد به وهذا إسناد ضعيف .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٥) صحيح : ابن أبي حاتم من طريق إسماعيل بن مسلمة وابن أبي شيبه في مصنفه (١٧٠٣٥) ، من طريق زيد بن الحباب كلاهما عن يعقوب بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم .

(٦) في «أ» : غيره ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ابن أبي حاتم من طريق حم بن نوح عن أبي معاذ عن أبي مصلح عن الضحاك به وهذا إسناد ضعيف لضعف حم بن نوح وأبي مصلح .

(٨) الآية بتامها : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنْ آلِ كُتَيْبٍ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَعْلَمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ تُولِجُ ^(١) اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [آل عمران: ٢٧] ، أصل في علم الهيئة والمواقيت ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود في الآية قال: يأخذ الصيف من الشتاء ويأخذ الشتاء من الصيف ^(٢) ، وأخرج عن ابن عباس قال ما ينقص ^(٣) من النهار يجعله في الليل وما ينقص من ^(٤) الليل يجعله في النهار ^(٥) ، وعن السدي قال: يولج الليل في النهار حتى يكون الليل خمس عشرة ساعة والنهار تسع ساعات [ويولج النهار في الليل حتى يكون النهار خمس عشرة ساعة والليل تسع ساعات] ^(٦) ^(٧) ، وأخرج ابن المنذر عن الحسن في الآية قال: الليل اثنتا ^(٨) عشرة ساعة والنهار كذلك فإذا أولج ^(٩) الليل في النهار أخذ النهار من ساعات الليل وطال النهار وقصر الليل [وإذا ^(١٠) أولج النهار في الليل أخذ

(١) في «أ»: يولج في الموضعين ، وهو خطأ .

(٢) إسناده حسن : ابن أبي حاتم في التفسير (٣٤٠٥) ، من طريق سلمة بن رجاء ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الله به وهذا إسناده حسن على خلاف في سلمة بن رجاء .

(٣) في «أ»: ما ينقص ما ينقص بالتكرار مرتين ، وهو سهو .

(٤) في «ط»: ينقصه في ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) لم أقف عليه من حديث ابن عباس في تفسير ابن أبي حاتم كما ذكر المصنف وهو في تفسير الطبري (٢٦٥٧) ، عنه ولفظه أنه قال في قوله تعالى : ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ يقول : هو انتقاص أحدهما من الآخر وإسناده ضعيف .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ غير أن اللفظ في «جـ» : «تولج ..» ، وكلاهما صحيح فبضمير المخاطب حكاية للفظ الآية ، وبضمير الغائب تفسير الآية .

(٧) الطبري في التفسير (٦١٩٦) ، وابن أبي حاتم (٣٤٠٧) ، من طريق عمرو بن حماد ، ثنا أسباط ، عن السدي به .

(٨) في «أ»: اثني ، وفي «ب» ، جـ : اثنتي ، وما أثبتناه من «ط» .

(٩) في «أ»: فإذا ولج ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(١٠) في «ط»: فإذا ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، جـ .

الليل من ساعات النهار فطال الليل وقصر النهار^(١) [٢٨].

قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الآية^(٢) [آل عمران: ٢٨]، فيه تحريم موالاة الكفار إلا لضرورة كخوف منهم ونحو ذلك ويدخل في الموالاة السلام والتعظيم^(٣) والدعاء بالكنية والتوقير في المجالس وغير ذلك، قال إلكيا: وفي نهى^(٤) الآية^(٥) دليل على قطع الولاية بينهما في المال والنفس جميعا فيستدل به على منع التوارث وتحمل العقل، وولاية التزويج واستدل عطاء بن أبي رباح بقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ قُتْلًا﴾، على عدم وقوع طلاق المكره^(٦) أخرجه ابن أبي حاتم.

[قوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ أورده الصوفية في باب الانفصال]^(٨).

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾ الآية^(٩) [آل عمران: ٣١]، فيه من شعب الإيمان اتباع ما جاء به النبي ﷺ.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٢) انظر: تفسير الطبري (٦/٣٠٣).

(٣) الآية بتامها: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾

إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ قُتْلًا وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَعِيرُ [آل عمران: ٢٨].

(٤) في «ط»: التعليم، وما أثبتناه من «أ»، وهو أنسب.

(٥) في «أ، ج»: نفي، وما أثبتناه من «ط»، وهو الصواب.

(٦) في «ج»: الولاية، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٧) إسناده ضعيف: تفسير ابن أبي حاتم (٣٤٣٢)، من طريق ابن وهب، أخبرني رجال من أهل العلم، عن عطاء بن أبي رباح وهذا إسناد ضعيف للجهالة وأصله ثابت كما في سنن سعيد ابن منصور (١٠٩٥) عن هشيم، قال: أنا عبد الملك، وحجاج، عن عطاء أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئا.

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) الآية بتامها: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ ﴾ [الآية (١) (٢)] [آل عمران: ٣٣] استدل به على تفضيل الأنبياء على الملائكة لدخولهم في العالمين .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ (٣) قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٤، ٣٥] يستدل به على أنه لا يجوز استئجار من تحييض لخدمة المسجد .
[٣٧/ب] قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، قال ابن الفرس : فيه دليل على جواز تسمية الأطفال يوم الولادة لا يوم السابع ؛ لأنها إنما قالت هذا بأثر الوضع ، قلت : وفيه مشروعية أصل التسمية وأن الأم قد تسمي (٤) ولا تختص بالأب (٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهَا ذِكْرِيًّا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، قال ابن الفرس : هذا أصل في الحضانة .

قوله تعالى : ﴿ مَا يَمْنُكَ إِلَّا نَكَمَ النَّاسِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَازًا ﴾ [آل عمران: ٤١]، استدل به من قال : إن الرمز من الكلام وأن من حلف [أن] (٦) لا يكلم فلانا فأشار إليه حنث (٧) لأنه استثناء (٨) والمستثنى من جنس المستثنى منه .

قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ﴾ ، فيه الحث على الذكر وهو من شعب

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) الآية بتامها : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٣) في «أ» : إذا ، وهو خطأ .

(٤) في «أ» : يسمى وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) في «ج» : ولا يختصر ذلك بالأب ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وهو الصواب .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ط .

(٧) في «ط» يحث ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

(٨) في «ط» استثناء ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

الإيمان ، قال محمد بن كعب ^(١) : لو رخص الله لأحد في ترك الذكر لرخص لذكرياً لأنه منعه من الكلام [أخرجه ابن أبي حاتم] ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٤٢] ، استدل به ^(٣) من قال بنبوته ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَصْطَفَيْنَاكَ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ ، استدل به من فضلها على بنات النبي ﷺ وأزواجه وجوابه أن [المрад] ^(٥) عالمي زمانها قاله ^(٦) السدي ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ يَمْرُؤُكُمْ أَفْتَى ﴾ الآية ^(٨) [آل عمران: ٤٣] ، فيه من أركان الصلاة القيام والركوع [والسجود] ^(٩) وفي الآية دليل [على] ^(١٠) أن الواو ^(١١) لا تفيد ترتيباً وعلى أن الجماعة مطلوبة في الصلاة وعلى أن المرأة تندب ^(١٢) لها الجماعة .

(١) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٣٥٣٢) ، عن أبي تميلة ، ثنا أبو معشر ، عن محمد بن كعب القرظي به وأبو معشر ضعيف .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٣) في «ط» : بها ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) وفيه نظر قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَتْلُوا مِنْ أَعْلَى الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] ، وانظر [الأنبياء: ٧] .

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) إسناده ضعيف جداً : ابن أبي حاتم (٣٥٣٩) ، عن علي بن الحسين ، ثنا الهيثم بن اليمان ، ثنا الحكم ، عن السدي ولفظه قال : واصطفاك على نساء العالمين قال : على نساء ذلك الزمان الذي هم فيه وهذا إسناده والحكم بن ظهير متروك .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ يَمْرُؤُكُمْ أَفْتَى لِرَبِّكِ وَأَسْجُودِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) في «أ» : الآية ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٢) في «أ» : يندب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَفْلَسْتُمْ أَفِيَهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ ﴾ [آل عمران: ٤٤] ، هذا أصل في استعمال القرعة عند التنازع .

[٣٨/ أ] قوله تعالى : ﴿ وَأَرْزِعْهُ الْأَكْمَةَ وَالْأَنْثَرَمَ ﴾ [آل عمران: ٤٩] ، أصل لما يقوله الأطباء : إن الأكمة الذي ولد أعمى والأبرص لا يمكن برؤهما كإحياء الموتى .

قوله تعالى : ﴿ وَرَأَيْتُكَ إِنِّي ﴾ [آل عمران: ٥٥] ، فيه الإشارة إلى قصة رفع عيسى إلى السماء .

قوله [تعالى] ^(١) : ﴿ إِنَّكَ مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ [آل عمران: ٥٩] ، فيه استعمال قياس الأولى في المناظرة ؛ لأن عيسى إن كان خلق بلا أب فآدم لا أب له ولا أم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَّالُوا ﴾ الآية [آل عمران: ٦١] ^(٢) ، فيه مشروعية المباهلة وأن الحسن والحسين أبناء رسول الله ﷺ إذ ^(٣) لم يكن ^(٤) له حينئذ بنون غيرها فقليل : هذا من خصائصه وعليه الشافعي فلا ينسب أولاد بنات أحد إليه سواه ، وقيل : عام .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٦٤] ، قال إلكيا : فيه رد على من قال بالاستحسان المجرد الذي لا يستند إلى دليل شرعي

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) محل الشاهد في الآية : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْوَلِيِّ فَقُلْ تَمَّالُوا أَنْتُمْ أَنْبَاءُكُمْ وَأَنْبَاءُكُمْ وَنِسَاءُكُمْ وَأَنْفُسُكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلُ فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٦١] .

(٣) في «أ» : إذا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ط» : يمكن ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

وعلى من قال: يجب قبول قول الإمام في التحليل والتحريم دون إبانة مستند^(١) شرعي .

قوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ لَا يُوَدِّعُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ [آل عمران: ٧٥] ، استنبط بعضهم منه [ملازمة الغريم المسماة بالترسيم قال ابن الفرّس : واستنبط بعضهم منه] ^(٣) اتخاذ السجن والحبس فيه ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَبِيلٌ ﴾ ، استنبط ابن عباس منه تحريم أخذ أموال أهل الذمة ، أخرج ابن أبي حاتم ^(٥) .

(١) في «أ» : إتيانه بمستند ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ط» : منه ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) ابن أبي حاتم في التفسير (٣٧٦٠) ، والطبري في التفسير (٦٦٢٧) ، وعبد الرزاق في التفسير (٤١٣) ، من طريق أبي إسحاق ، عن صعصعة بن يزيد ، قال : سألت ابن عباس قلت : إنا نسير في أرض أهل الذمة فنصيب منهم بغير ثمن قال : فما تقولون ؟ قالوا : نقول لا بأس به . قال : أنتم تقولون كما قال أهل الكتاب : ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ وفي رواية عبد الرزاق زيادة : إنهم إذا أدوا الجزية لم تحلل لكم أموالهم إلا بطيب أنفسهم ، في إسناده صعصعة بن يزيد ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٢٠ / ٤) : وقال : صعصعة بن يزيد سمع ابن عباس روى عنه أبو إسحاق وقال الثوري ابن زيد وخالفوه هو ابن يزيد قال عبد الله نا حجاج نا حسن يعني الأشيب نا زهير نا أبو إسحاق عن صعصعة ابن يزيد وكان منزله بالمدائن وقال إسرائيل وشريك عن أبي إسحاق عن صعصعة بن زيد ، وقال شعبة عن أبي إسحاق عن يزيد بن صعصعة قال لي بندار : نا محمد نا شعبة قال زيد بن صعصعة وقال لي بندار : نا عبد الرحمن عن سفيان وقال صعصعة بن زيد عن ابن عباس قال العامة : ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَبِيلٌ ﴾ إلى ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٤٦ / ٤) ، وقال : وقال بعضهم : ابن زيد روى عن ابن عباس روى عنه أبو إسحاق الهمداني سمعت أبي يقول ذلك ، وذكره ابن حبان في الثقات (٣٨٣ / ٤) ، وقال : روى عنه أبو إسحاق السبيعي وقال الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤١ / ٩) : وقال شعبة عن أبي إسحاق عن زيد بن صعصعة : قرأت على القاضي أبي العلاء محمد بن علي الواسطي عن أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ في تسمية من روى عنه أبو إسحاق ، ولم يحدث عنه غيره قال صعصعة بن يزيد ويقال ابن زيد ويقال ابن معاوية : عن ابن عباس . هـ وعليه ففيه جهالة ملحوظة في تفسير عبد الرزاق قال صعصعة بن معاوية وأظنه وهما فلم أقف على من =

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ ، قال إلكيا : يدل على أن الكافر لا تقبل شهادته لأنه وصفه [بأنه] ^(١) كذاب .

قوله : ﴿ إِنَّ [^(٢) الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧] ، نزلت في الحلف على مال الغير ^(٣) ^(٤) وفيمن حلف على سلعة له أنه ^(٥) أعطي بها كذا ولم يعطه ^(٦) كما ورد بكل منهما حديث ، ففي تحريم الأمرين والتغليظ فيهما ، قال سعيد بن المسيب : اليمين الفاجرة من الكبائر وتلا هذه الآية ^(٧) أخرجه ابن جرير ، واستدل ^(٨) بالآية على أن من قال : علي عهد الله فهو يمين فيه كفارة .

= ذكر أنه روى عن ابن عباس ، أو أن أبا إسحاق السبيعي روى عنه ، والصواب أنه ابن يزيد كما صرح بذلك الأئمة .

ملحوظة أخرى : ذهب الدكتور عامر العرابي في تحقيقه إلى أن أبا إسحاق هو الشيباني وهذا وهم فهو السبيعي كما صرح بذلك الأئمة في النقولات السابقة .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتنا من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «أ» .

(٣) في «أ» : الخير وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) كما في صحيح البخاري (٤٢٨٤) ، ومسلم (٢٢٨) ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : قال

رسول الله ﷺ : «من حلف يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم ، لقي الله وهو عليه غضبان»

فأنزل الله تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي

الْآخِرَةِ ﴾ إلى آخر الآية ، قال : فدخل الأشعث بن قيس ، وقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟

قلنا : كذا وكذا ، قال : في أنزلت كانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، قال النبي ﷺ : «بينتك أو

يمينه» فقلت : إذا يحلف يا رسول الله ، فقال النبي ﷺ : «من حلف على يمين صبر ، ليقطع

بها مال امرئ مسلم ، وهو فيها فاجر ، لقي الله وهو عليه غضبان» .

(٥) في «أ» : أن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما في صحيح البخاري (١٩٩٨) ، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه : أن رجلا أقام سلعة وهو في

السوق ، فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعط ليقع فيها رجلا من المسلمين فنزلت : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ

يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ الآية .

(٧) صحيح : عبد الرزاق في التفسير (٤١٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب به ومن

طريقه الطبري في التفسير (٦٦٤١) ، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٥٦٧)

من طريق الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب به .

(٨) في «أ» : استبدل ، وهو خطأ .

[٣٨/ب] قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِشَيْءٍ ﴾ الآية^(١) [آل عمران: ٧٩] ، أخرج عبد بن حميد عن الحسن قال: بلغني أن رجلا قال: يا رسول الله ألا نسجد لك فنزلت^(٢) ففيه تحريم السجود لغير الله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ ﴾ ، قال ابن عباس: أي فقهاء معلمين^(٣) أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج عن الضحاك في الآية قال: حق على من قرأ القرآن أن يكون فقيها^(٥) ، ففيه فضل^(٦) العلم والفقه والتعليم ، وأخرج ابن أبي حاتم عن رزين في قوله : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ قال: مذاكرة الفقه^(٧) ، ففيه مشروعية ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥] ، استدل

(١) الآية بتمامها : ﴿ مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُضَيِّعَ اللَّهُ أَلِكِتَابِ وَالْعُمْرَةِ وَالْحَيَاةِ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩] .

(٢) ضعيف : لم أقف عليه فيما لدي من مصادر وهو ضعيف للجهالة .

(٣) في «أ» ، ج : معلمون ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٣٧٩٥) ، عن أحمد بن الفضل العسقلاني ، ثنا علي بن الحسن المروزي ، ثنا إبراهيم بن رستم ، عن قيس ، عن عطاء ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ولفظه أنه قال في هذه الآية : ﴿ كُونُوا رَبَّيْنَ ﴾ قال : هم الفقهاء المعلمون وفي إسناده أحمد بن الفضل قال في لسان الميزان : روى عن بشر بن بكر ورواد بن الجراح ويحيى بن حسان قال ابن أبي حاتم : في كتابنا عنه ولم يذكر فيه جرحا وأما ابن حزم فقال : مجهول . اهـ وكذلك رواية عطاء بن دينار عن سعيد وجادة انظر : الجرح والتعديل (٣٣٢/٦) ، وتهذيب التهذيب (١٩٩/٧) .

(٥) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٣٧٩٩) ، والدارمي (٣٤٦) ، وغيرهما من طريق ميمون أبي عبد الله الوراق الخراساني عن الضحاك به وميمون مستور كما قال الحافظ في التقريب .

(٦) في «أ» : فصل ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في إسناده ضعف : ابن أبي حاتم (٣٨٠٤) ، من طريق الأزرق بن علي ، ثنا حسان بن إبراهيم ، ثنا سفيان بن سعيد الثوري ، عن منصور بن المعتمر ، عن أبي رزين به وفي إسناده حسان بن إبراهيم وهو صدوق يخطئ كما في التقريب .

به من قال بترادف الإسلام والإيمان .

قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ ﴾ [آل عمران: ٨٦] إلى قوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [آل عمران: ٨٩] ، فيه قبول توبة المرتد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ [آل عمران: ٩٠] ، قال قتادة : إذا حضرهم ^(١) الموت ^(٢) أخرجهم ابن أبي حاتم ، وقال أبو العالية : لن تقبل توبتهم من ذنوب أصابوها ما داموا على الكفر ^(٣) ، وقال ابن جريج : ﴿ لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ ، يقول : لن ينفعهم إيمانهم ^(٤) أول مرة ^(٥) أخرجهما ابن جرير .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَنَالُوا آلَاءَ اللَّهِ حَتَّىٰ نُفِيقُوا يَمَّا يُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢] فيه استحباب الصدقة بالجدد دون الرديء .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِشْرَاءٌ لِّعَلَّٰ نَفْسِهِ ﴾ [آل عمران: ٩٢] ، قال إلكيا : يدل على جواز إطلاق الله للأنبياء تحريم ما أرادوا تحريمه وعلى جواز النسخ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، استدل به من منع إقامة

(١) في «أ» : حضره ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) صحيح : عبد الرزاق في التفسير (٤٢٢) ، ومن طريقه الطبري في التفسير (٦٧١٣) ، وابن أبي

حاتم (٣٨٥٣) ، عن معمر ، عن قتادة ولفظه أنه قال في قوله تعالى : ﴿ تَزِدُّوا كُفْرًا ﴾ قال

ازدادوا كفرا ، حتى حضرهم الموت ، فلم تقبل توبتهم حين حضرهم الموت ، قال معمر :

وقال مثل ذلك عطاء الخراساني وقال ابن أبي حاتم : وروي عن الحسن مثل ذلك .

(٣) صحيح : الطبري في التفسير (٦٧١٦) ، من طريق ابن أبي عدي ، عن داود ، قال : سألت أبا

العالية فذكره بنحوه .

(٤) في «أ» : لن يقبل إيمانهم ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) إسناده ضعيف : ابن جرير (٦٧٢٠) ، عن القاسم ، قال : ثنا الحسين ، قال : ثني حجاج ، عن

ابن جريج وهذا إسناده ضعيف فيه سنيد بن داود المصيصي أبو علي المحتسب واسمه : الحسين

وسنيد لقب غلب عليه وهو ضعيف .

الحدود في الحرم .

[٣٩/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ الآية ^(١) ، فيه فرض الحج وأنه على من استطاع دون غيره ^(٢) وقد فسر النبي ﷺ استطاعة السبيل بالزاد والراحلة ^(٣) أخرجه الحاكم والترمذي وابن ماجه ، وفسره ابن عباس بهما وبصححة بدن العبد ^(٤) أخرجه [ابن] ^(٥) المنذر وفي الآية : [أن] ^(٦) من أنكر فرض الحج يكفر ، فأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ قال : من زعم أنه ليس بواجب ^(٧) ، واستدل بظاهرها ابن حبيب ^(٨) علي أن من ترك الحج وإن لم ينكره كفر ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي وغيره عن علي مرفوعا : « من ملك زادا وراحلة ولم يحج فلا يضره مات يهوديا أو نصرانيا وذلك بأن الله قال » ، وتلا

(١) الآية بتامها : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٢) في «أ» غير دون غير ، وهي عبارة غير صحيحة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) أسانيد ضعيفة ولا يخلو أحدها من مقال : الترمذي (٧٧٥) ، وغيره من حديث ابن عمر وفي إسناده إبراهيم بن يزيد وهو متروك وله شاهد من حديث أنس أخرجه الحاكم (٤٤١/١) ، وغيره وهو معلول بالإرسال ، انظر : سنن البيهقي (٤/٣٣٠) ، ونصب الراية (٩/٣) ، وتلخيص الحبير (٢/٢٣٤) ، والإرواء (٩٨٨) .

(٤) ابن جرير (٦٨٠٨) ، والبيهقي في السنن (٨١١٥) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ولفظه أنه قال قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، والسبيل : أن يصح بدن العبد ، ويكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يحجف به .

(٥) ما بين المعوقتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعوقتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم (٣٩١٩) ، من طريق العلاء بن المسيب ، عن عاصم بن أبي النجود ، قال : قال ابن عباس : وهذا إسناد ضعيف عاصم له أوهام ولم يسمع من ابن عباس وله شاهد حسن أخرجه الطبري في التفسير (٦٨٣٠) ، من طريق عبد الواحد بن زياد ، عن الحجاج ابن أرطاة ، عن محمد بن أبي المجالد ، قال : سمعت مقسما ، عن ابن عباس وهذا إسناد حسن .

(٨) في «أ» : ابن جبير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

الآية ^(١) ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر قال : « من كان يجد وهو موسر صحيح ولم يحج كان سيماه بين عينيه كافر » ^(٢) ^(٣) ثم تلا هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠١] ، أورده الصوفية في أحد قسمي الاعتصام فإنه اعتصام بالله واعتصام بحبل الله فالأول هو الترقى عن كل موهوم ^(٤) ، والتخلص عن كل تردد والانقطاع عن الناس ، ورفض العلائق أخرج ابن أبي حاتم عن الربيع بن أنس قال : الاعتصام [هو] ^(٥) الثقة بالله ^(٦) ، ثم أخرج عنه رفع الحديث : « إن الله قضى على نفسه أنه من آمن به هداه ، ومن وثق به ^(٧) أنجاه » ^(٨) وتصديق ذلك في كتاب الله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٩) ، والثاني : هو المحافظة على طاعته والمواظاة لأمره وفيه الآية الآتية .

[٣٩/ب] قوله تعالى : ﴿ أَتَقُوا اللَّهَ حَتَّى تُقَالُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، فسر

(١) ضعيف جداً : الترمذي (٧٧٤) ، وغيره من طريق هلال بن عبد الله ، مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي قال : حدثنا أبو إسحاق الهمداني ، عن الحارث ، عن علي وهذا إسناد واه فيه هلال بن عبد الله وهو متروك والحارث الأعور ضعيف .

(٢) في «ط» : كافرا بالنصب ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو أصح ؛ لأنها ليست خبر كان ، وإنما هي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «هو كافر» ، والله أعلم .

(٣) ضعيف : ابن أبي حاتم (٥٨٦/٢) بإسناد ضعيف .

(٤) في «أ» : موهوم ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جد ، «ط» .

(٦) ابن أبي حاتم (٦٠٥/٢) من طريق عمرو بن رافع عن سليمان بن عامر عن الربيع به وهذا إسناد حسن .

(٧) في «ب» : بالله ، وما أثبتناه من «أ» ، «ط» .

(٨) في «ب» : نجاه ، وما أثبتناه من «أ» ، جد ، «ط» .

(٩) ضعيف : أخرجه ابن أبي حاتم (٦٠٥/٢) ، من طريق عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع مرفوعا وهذا إسناد ضعيف .

(١٠) في «أ» : اتق ، وهو خطأ .

فی حدیث رواه الحاکم و غیره بأن یطاع فلا یعصى و یذكر فلا ینسى و یشکر فلا یکفر^(١)، و روی عبد^(٢) و غیره عن ابن عباس مثله^(٣) و أنها لما أنزلت^(٤) شق ذلك علی المسلمین فنسخت بقوله : ﴿ فَأَقْبُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]، و روی ابن أبی حاتم عن أنس قال: لا یتقی الله عبد^(٥) حق تقاته حتی یخزن من لسانه^(٦).

قوله تعالى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ فسرہ ابن مسعود بالقرآن^(٧) [أخرجه سعید بن منصور والطبرانی ففیه وجوب اتباع القرآن]^(٨) فی کل شیء والمحافظة علی أوامره وهو أحد قسمی الاعتصام وأخرج ابن أبی حاتم عن الحسن^(٩) فی قوله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ ﴾ قال: بطاعته ، وعن أبی العالیة^(١٠) [قال]^(١١) :

(١) صحیح موقوفا : الحاکم (٣٠٩١)، وابن أبی شیبہ (٣٣٨٨٤)، و غیرهما من طریق مسعر ، عن زبید ، عن مرة بن شراحیل ، عن عبد الله بن مسعود وهذا إسناد صحیح وقد روی مرفوعا ولا یصح رفعه .

(٢) فی «ط» : عید ، وهو تصحیف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج ، « .

(٣) انظر: تفسیر ابن أبی حاتم (١٠٢/٢) ، وابن کثیر (٤١٦/١) .

(٤) فی «أ» : نزلت ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) فی «ط» : العید ، وما أثبتناه من «أ» .

(٦) ضعیف جداً : ابن أبی حاتم (٦١٥/٢) بإسناد واه فیه عطاء بن عجلان الحنفی وهو متروک .

(٧) صحیح : سعید بن منصور (٤٩٥) ، من طریق جامع بن أبی راشد ، عن أبی وائل ، عن عبد الله به والدارمی (٣٢٥٨) ، من طریق الأعمش ، عن أبی وائل ، قال : قال عبد الله به والطبرانی فی الكبير (٨٨٩٤) ، من طریق منصور بن المعتمر ، عن أبی وائل ، عن عبد الله بن مسعود به .

(٨) ما بین المعقوفین سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) ابن أبی حاتم (٦٢٣/٢) بإسناد ضعیف .

(١٠) ابن أبی حاتم من طریق عبد الله بن أبی جعفر عن أبیه عن الربیع عن أبی العالیة وهذا إسناد حسن .

(١١) ما بین المعقوفین سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

بالإخلاص [له] ^(١) وحده ، وعن قتادة ^(٢) قال : بعهدده وأمره ، وأخرج سعيد [والطبراني] ^(٣) من وجه آخر عن ابن مسعود ^(٤) قال : حبل الله هو الجماعة وأخرج ابن أبي حاتم عنه ^(٥) قال : عليكم بالطاعة والجماعة فإنها حبل الله الذي أمر به ، وأخرج عن ابن عباس ^(٦) أنه سئل ما تقول في سلاطين ^(٧) [علينا يظلموننا] ^(٨) ويشتموننا ^(٩) ويعتدون علينا في صدقاتنا ألا نمنعهم ؟ قال : لا ، أعطيهم [الجماعة] ^(١٠) ، والجماعة إنما هلكت الأمم الخالية بتفرقها أما سمعت قول الله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ ﴾ ، وأخرج عن أنس مرفوعا ^(١١) :

- (١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .
- (٢) صحيح : ابن أبي حاتم (٢/ ٦٢٤) ، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ولفظه : بعهد الله وبأمره .
- (٣) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، وكلمة سعيد أيضا سقطت من «أ» ، ب ، وما أثبتناه من «ج» .
- (٤) إسناده ضعيف : سعيد بن منصور والطبراني (٩٠٣٣) ، من طريق العوام بن حوشب عن الشعبي عن ابن مسعود والشعبي لم يدرك ابن مسعود .
- (٥) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٢/ ٦٢٣) ، من طريق الشعبي عن ثابت بن قطبة عن ابن مسعود وثابت مجهول الحال .
- (٦) ابن أبي حاتم (٢/ ٦٢٥) ، وفي إسناده عبد ربه بن بارق وهو صدوق يخطئ كما قال الحافظ في التقریب .
- (٧) في «ط» : سلطان ، وما أثبتناه من «ج» .
- (٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٩) في «ط» : يظلمونا ويشتمونا ، وما أثبتناه من «ج» .
- (١٠) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .
- (١١) ابن أبي حاتم (٢/ ٦٢١) بإسناد ضعيف فيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف وحديث التفرق صحيح بشواهده ، ولكن اختلف في الزيادات الواردة فيه كزيادة : كلها في النار فطرقتها ضعيفة ولا يخلو أحدها من مقال ، وقد ذكر الشوكاني في فتح القدير : أن جماعة من المحدثين ضعفوها وقال : بل قال ابن حزم : إنها موضوعة . وكذلك ابن الوزير اليميني في العواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ذهب إلى عدم ثبوتها فقال : إياك أن تغتر بزيادة كلها في النار إلا واحدة =

« ستفترق أمتي على اثنتين ^(١) وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة » ، قالوا :
ومن ^(٢) هي ؟ قال : « الجماعة » ، ثم قرأ : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ الآية ^(٣) [آل عمران: ١٠٤] ،
روى ابن مردويه عن أبي جعفر الباقر ^(٤) قال : قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ
أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ ، ثم قال : « والخير ^(٥) اتباع القرآن وستي » ، ففي الآية
الحث على تعليم العلم ، والسنن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والثلاث ^(٦)
من شعب الإيمان ، وفيها أن ذلك فرض كفاية ، واستدل بها من قال : إن فرض
الكفاية يخاطب ^(٧) به البعض لا الكل .

قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، استدل به
على أن هذه الأمة أفضل من غيرها وعلى أن الصحابة أفضل الأمة ^(٨) ؛ لأنهم
المخاطبون بها حال النزول وعلى أن النبي ﷺ أفضل الأنبياء ؛ لأن شرف ^(٩)

= فإنها زيادة فاسدة ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة . هـ ورد عليه الشيخ صالح المقبلي
في كتابه العلم الشامخ والألباني في الصحيحة (١ / ٤٠٤-٤١٤) ، قلت : وأسانيد الزيادات
الواردة في حديث التفرق كلها ضعيفة ولا يخلو أحدها من مقال وفي ثبوتها نظر ، والله أعلم .

(١) في «أ» : اثنين ، وفي «ب» ثلاثة ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٢) في «ج» : وما ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُقْبِلُونَ ﴾ .

(٤) لم أقف عليه مستندا وهو ضعيف للإرسال .

(٥) في «أ» : الخير بلا واو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ج» : الثلاثة ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط وكلاهما صحيح فتذكر العدد على تأويل
الخصال ، وتأنيته على تأويل الأمور أو نحو ذلك .

(٧) في «ط» : مخاطب ، وما أثبتناه من «أ» .

(٨) في «ط» : الأمم ، وما أثبتناه من «أ» .

(٩) في «أ» : لا وأشرف ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

الامة بشرف نبيها .

قوله تعالى : ﴿ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ [آل عمران: ١١٤] ، فيه استحباب المبادرة إلى فعل الخير ومن ذلك الصلاة في أول وقتها .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٨] ، قال إلكيا : فيه دلالة على أنه لا يجوز الاستعانة بأهل الذمة في شيء من أمور المسلمين ، أخرج ابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب ^(١) أنه قيل له : إن ها هنا ^(٢) غلاما من أهل الحيرة حافظ كاتب فلو أخذته ^(٣) كاتباً ، قال : [قد] ^(٤) أخذت إذن بطانة من دون المؤمنين ، وأخرج عن أنس في هذه الآية قال : لا تستشيروا ^(٥) المشركين في أموركم .

قوله تعالى : ﴿ مُسْوِمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٥] ، أخرج ابن إسحاق عن ابن عباس ^(٦)

(١) ابن أبي حاتم (٢/ ٦٨٥) ، من طريق عيسى بن يونس عن أبي حيان عن أبي الزنباع عن أبي دهقانة عن عمر به وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٣٤٢) ، عن علي بن مسهر عن أبي حيان به وأبو دهقانة ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٦٨/ ٩) ، وقال: أبو دهقانة روى عن ابن عمر في الصرف روى عنه فضيل بن غزوان سمعت أبي يقول ذلك ، نا عبد الرحمن قال : سئل أبو زرعة عن أبي دهقانة فقال : كوفي لا أعرف اسمه وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٨٠) .

(٢) في «أ» : هنا ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «أ» : اتخذ ، وما أثبتناه من «ط» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : لا تستشير ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) إسناده ضعيف : قال ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (٢/ ٦٣٣) ، ودلائل النبوة للبيهقي (٩١٠) : وحدثني من لا أتهم عن مقسم عن عبد الله بن عباس فذكره وهذا إسناده ضعيف للجهاالة ، وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (٣٩٦) ، والطبراني في الكبير (١١٨٧٥) ، من طريق عمار بن أبي مالك الجنبلي ، ثنا أبي ، عن حجاج عن الحكم ، عن مقسم عن ابن عباس فذكره وهذا إسناده ضعيف عمار وأبوه ضعفاء ، وأخرجه الطبراني في الكبير (١١٢٦٥) ، من طريق عبد القدوس بن حبيب ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس وعبد القدوس واه ، =

قال: [كانت] ^(١) سيما الملائكة يوم بدر عثمان بيض ^(٢) قد أرسلوها على ظهورهم ،
ففيه مشروعية العمامة والعذبة ^(٣) فيها .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا ﴾ [آل عمران: ١٣٠] ، [فيه] ^(٤)
النهي عن ربا الفضل وآية البقرة عامة في ربا الفضل والنسيئة .

[٤٠/ب] قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ،
فسره أنس بن مالك بالتكبيرة الأولى ^(٥) أخرجه ابن ^(٦) المنذر ، ففيه ^(٧) أن إدراك
تكبيرة الإحرام مع الإمام فضيلة ، وأخرج ابن أبي حاتم عن رباح بن ^(٨) عبيدة ^(٩)
في قوله : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ ^(١٠) قال: الصف الأول والتكبيرة
الأولى .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ، فيه
مشروعية صلاة التوبة أخرج ^(١١) أحمد وأصحاب السنن وابن حبان وغيرهم

= وأورد الطبري (١٨٦/٧) بعض الأخبار المفيدة لهذا المعنى عن أبي أسيد وعبد الله بن الزبير
وهشام بن عروة .

- (١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٢) في «ج» : بيضا ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .
- (٣) في «أ» : العذبة ، وما أثبتناه من «ط» ، والعذبة: طرف الشيء .
- (٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٥) لم أقف عليه مسندا فيما لدي من مصادر وانظر: الدر المنثور للمصنف (٣١٤/٢) .
- (٦) في «ط» : أبو ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .
- (٧) في «أ» : رفعه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٨) في «ط» : بر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .
- (٩) لم أقف عليه في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم .
- (١٠) في «أ» : سابعوا ، وهي آية سورة الحديد .
- (١١) في «ط» : وأخرج ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

عن علي قال: حدثني أبو بكر أن رسول الله ﷺ قال: « ما من عبد يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له » ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجَسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾ ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا ﴾ ، فيه أن الإصرار على الصغيرة من الكبائر أخرج ^(٢) ابن أبي الدنيا في كتاب التوبة [والبيهقي] ^(٣) عن ابن عباس قال : كل ذنب أصر عليه العبد كبير وليس بكبير ما تاب منه ^(٤) العبد ^(٥) .

قوله : ﴿ وَلِيَمِجَّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [آل عمران: ١٤١] ، فيه أن القتل يكفر الذنوب .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥] ، فيه دليل على أن الأجل لا يزيد ولا ينقص وأن المقتول ميت بأجله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ﴾ الآية ^(٦) ، فيه أن ^(٧) الأعمال بالنيات والأموال

(١) صحيح : أحمد (٢) ، وأبو داود (١٥٢١) ، وابن ماجه (١٣٩٥) ، من حديث علي به بإسناد صحيح .

(٢) في «أ» : وأخرج ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ط» : عنه ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٥) ضعيف : ابن أبي الدنيا في التوبة (٦٠) ، والبيهقي في الشعب (٦٨٦٨) ، عن محمد بن داود القنطري ، نا أبو عبد الرحمن المقرئ ، نا الربيع بن صبيح ، عن قيس بن سعد قال : قال ابن عباس فذكره وهذا إسناد واه محمد بن داود القنطري متكلم فيه ولم يوثقه سوى الخطيب والربيع بن صبيح صدوق سعى الحفظ كما قال الحافظ ، وقيس لم يسمع من ابن عباس .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَعَى الشَّكْرُونَ ﴾ .

(٧) في «أ» : أنها ، وما أثبتناه من «ط» .

بمقاصدها .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ، فيه دليل لقول الأطباء : إن الخوف ^(١) يمنع النوم .

قوله تعالى : ﴿ يَطْمَئِنُّونَ ^(٢) بِإِلَهِهِ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ الآية ، فيها رد على القدرية وعلى من قال : إن القاتل قطع أجل المقتول وأنه لو لم يقتله لعاش ^(٣) أكثر من ذلك .

وكذا قوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية ^(٤) [آل عمران: ١٥٦] ، وفيها ذم ^(٥) [لو] ^(٦) كما قال ﷺ : « لا تقل لو فإن لو من عمل الشيطان ولكن [قل] ^(٧) قدر الله وما شاء فعل » ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، فيه الحث على

(١) في «أ» : الخوخ ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : تظنون ، وهو خطأ .

(٣) في «ط» : عاش ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) الآية بتامها : ﴿ يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّبُ وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

(٥) في «أ» : دل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) مسلم في صحيحه (٤٩٢٣) ، من حديث أبي هريرة ولفظه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمن القوي ، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شيء ، فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان » .

اللين في القول والمدارة^(١)، أخرج الحكيم الترمذي في النوادر من حديث عائشة [مرفوعاً]^(٢): «إن الله أمرني بمدارة الناس كما أمرني بإقامة الفرائض»^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، فيه الحث على المشاورة أخرج سعيد بن منصور عن الحسن قال: قد علم الله أنه ليس به إليهم حاجة ولكن [أراد أن]^(٤) يستن به من بعده^(٥).

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ فيه الحث على التوكل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، فيه تحريم الغلول وبيان عصمة الأنبياء.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾ الآية [آل عمران: ١٦٨]، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن شهاب قال: إن الله أنزل في القدرية: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ آطَاعُونَا مَا

(١) في «أ»: المدارة، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ط»، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٣) ضعيف جداً: ابن مردويه في أماليه (٤٢)، وابن عدي في الكامل (٣٤/١)، من طريق بشر ابن عبيد الله الدارسي، نا عمار بن عبد الرحمن، عن المسعودي، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة به. وبشر كذبه الأزدي وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة بين الضعف جداً وأورد له أحاديث منكورة وهذا منها ثم قال: وهذه الأحاديث غير صحيحة، وانظر: لسان الميزان (٢٦/٢) وقد أشار المصنف إلى ضعف الحديث في الدر المنثور (٩٠/٢) بقوله: في إسناده متروك.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) إسناده ضعيف: سعيد بن منصور (٥١٠)، وابن أبي حاتم (٤٤٦٤)، من طريق سفيان، عن ابن شبرمة، عن الحسن به، وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن ابن شبرمة لم يسمع من الحسن قال علي بن المديني: قلت لسفيان: كان ابن شبرمة جالس الحسن؟ قال: لا، ولكن رأى ابن سيرين بواسط. انظر: تهذيب التهذيب (٢٢١/٥).

قِيلُوا ﴿^(١)﴾ ، [قوله] ^(٢) : ﴿فَرَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ ^{(٣)(٤)} ، قال مجاهد في هذه الآية : إن الإيمان يزيد وينقص ^(٥) أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ، فيه استحباب هذه الكلمة عند الغم والأمور العظيمة ، أخرج ابن مردويه من حديث أبي هريرة مرفوعا : « إذا وقعتم في الأمر العظيم فقولوا حسبنا الله ونعم الوكيل » ^(٦) .

[٤١/ب] قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ﴾ الآية ^(٧) [آل عمران: ١٧٨] ، استدل ابن مسعود بهذه الآية [والآية الآتية] ^(٨) على أن الموت خير لكل أحد ، فأخرج الحاكم عنه قال : « ما من نفس بارة ولا فاجرة إلا الموت خير لها » ثم قرأ ^(٩) : ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ ، وقرأ : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا

(١) في «ط» بعد الآية الكريمة كلمة «إلى» ، وهي مقحمة ، وهي غير موجودة في بقية النسخ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ج» مكان الآية قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَقَدْ آتَوْا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] .

(٤) صحيح : ابن أبي حاتم (٤٥٣١) ، عن يونس بن عبد الأعلى ، قراءة ، أنبا ابن وهب ، أخبرنا نافع بن زيد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب به وهذا إسناد صحيح .

(٥) إسناده ضعيف : ومعناه صحيح ثابت ابن أبي حاتم (٤٥٦٧) ، عن عبيد الله بن موسى ، أنبا سفيان ، عمن سمع مجاهدا فذكره وهذا إسناد ضعيف للجهالة .

(٦) ضعيف : عزاه الحافظ ابن كثير أيضا لابن مردويه وأورد سنده في التفسير (١٧٠/٢) ، من طريق حسن بن سفيان ، أنبا أبو خيثمة مصعب بن سعيد ، أنبا موسى بن أعين ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة به وأبو خيثمة هو مصعب بن سعيد قال ابن عدي : يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف وانظر : لسان الميزان (٤٣/٦) ، وقال الحافظ ابن كثير : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

(٧) الآية بتمامها : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ط» .

(٩) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴿١﴾ [الآية] (٢) .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية (٣) [آل عمران: ١٨٠] ، نزلت في مانع الزكاة كما في الصحيح .

قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ، استدل به أهل السنة على بقاء (٤) النفس [بعد] (٥) موت البدن ؛ لأن الذائق لا بد أن يبقى بعد المذوق .

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية (٦) [آل عمران: ١٨٧] [قال قتادة] (٧) : هذا ميثاق أخذه (٨) الله على أهل العلم فمن علم فليعلمه الناس (٩) أخرجه ابن أبي حاتم .

(١) الحاكم (٣١٠٠) ، من طريق جرير ، عن الأعمش ، عن خيشمة ، عن عبد الله رضي الله عنه ولفظه قال : «والذي لا إله غيره ما على الأرض نفس إلا الموت خير لها إن كان مؤمنا ، فإن الله يقول : ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ، وإن كان فاجرا فإن الله يقول : ﴿إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِسْمًا﴾ ، وصوابه عن خيشمة عن الأسود بن يزيد عن عبد الله كما رواه ابن أبي شيبة (٣٣٩٠٣) ، وابن أبي حاتم (٤٦٠٢) ، من طريق أبي معاوية والطبراني في الكبير من طريق زائدة وأبو داود في الزهد له (١٢٠) من طريق هناد وعبيدة كلهم عن الأعمش ، عن خيشمة ، عن الأسود ، قال : قال عبد الله فذكره باللفظ الذي ذكره المصنف وهذا إسناد صحيح .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِّمَنْ بَلَّ هُوَسْرٌ لِّمَنْ سَيَطُولُونَ مَا يَجْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ يَرْثُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٤) في «أ» : إبقاء ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) الآية بتمامها : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُخْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : وأخذه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٤٦٧٥) ، والطبري (٧٥٩٥) ، من طريق يزيد بن زريع ، عن =

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ الآية ^(١) [آل عمران: ١٩١] ، فيه استحباب الذكر في كل حال كما فسرہ مجاهد ^(٢) وقال ابن مسعود: إنما هذا في الصلاة إذا لم يستطع ^(٣) قائما فقاعدًا وإن لم يستطع قاعدًا فعلى جنبه ^(٤) أخرجه الطبراني وغيره .

قوله تعالى : ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، ففيه استحباب التفكير في مصنوعات الله لا في الله وقد أخرج ابن أبي حاتم من حديث عبد الله بن سلام [مرفوعاً] ^(٥) : « لا تفكروا في الله ولكن تفكروا فيما خلق » ^(٦) وله شواهد كثيرة وأخرج ابن أبي الدنيا عن عامر بن عبد قيس قال: سمعت غير واحد من الصحابة يقولون: إن [من] ^(٧) ضياء الإيمان أو نور الإيمان التفكير ^{(٨)(٩)} ، فعلى هذا يعد من شعب الإيمان .

قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا﴾ الآية ^(١٠) ، فيه استحباب هذا الذكر عند

= سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة به .

(١) الآية بتمامها: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِسْمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ قَوْلًا عَذَابَ النَّارِ﴾ .

(٢) ابن أبي حاتم (٤٧٠٣) ، من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ولفظه ، قال : لا يكون العبد من الذاكرين كثيرًا حتى يذكر الله قائما وقاعدا ومضطجعا ثم قرأ سفيان : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِسْمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ .

(٣) في «أ» : يستطيع ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط ، وهو الصحيح نحويا .

(٤) ضعيف جدًا : الطبراني في الكبير (٩٠٣٤) ، من طريق جوير عن الضحاك عن ابن مسعود به وجوير متروك ثم هو منقطع بين الضحاك وابن مسعود .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ط» .

(٦) ضعيف : ابن أبي حاتم من طريق عبد الجليل بن عطية عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن سلام وفيه عبد الجليل صدوق بهم ثم هو منقطع بين شهر وابن سلام .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من «ط» .

(٨) في «أ» : التذكر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٩) لم أقف عليه مسندا فيما لدي من مصادر .

(١٠) تمام الآية : ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ قَوْلًا عَذَابَ النَّارِ﴾ .

النظر إلى السماء ذكره النووي في الأذكار .

[٤٢/أ] قوله : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ ﴾ [آل عمران: ١٩٢] ،

استدل به المعتزلة [على أن] ^(١) مرتكب الكبائر غير مؤمن ؛ لأنه يدخل النار للأخبار الدالة على ذلك ومن دخل النار يخزي لهذه الآية والمؤمن لا يخزي لقوله : ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ﴾ [التحریم: ٨] ، وجوابه ^(٢) : حمل الإدخال هنا على الخلود ، أخرج ابن أبي حاتم عن أنس في هذه الآية قال : من تخلد في النار فقد أخزيته ^(٣) ، وأخرج عبد عن سعيد بن المسيب قال : هذه خاصة بمن لا ^(٤) يخرج ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَرْوَنَ بِكَائِبَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٩٩] ، قال

الربيع بن أنس : لا يأخذون على تعليم القرآن أجرا ^(٦) ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا ﴾ الآية ^(٧) [آل عمران: ٢٠٠] ،

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) في «أ» : جوابه بلا واو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم من طريق مؤمل بن إساعيل عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس ومؤمل صدوق سعي الحفظ .

(٤) في «ط» : لمن لم ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) لم أقف عليه في تفسير عبد بن حميد وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن رجل عن ابن المسيب وهذا إسناد ضعيف .

(٦) ابن أبي حاتم (٤٧٣١ و ٦٣٥٣) ، من طريق يونس بن بكير ، عن عيسى الرازي يعني أبا جعفر ، عن الربيع بن أنس ولفظه أنه قال في قوله : ﴿ لَا يَسْتَرْوَنَ بِكَائِبَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ قال : لا يأخذ على تعليم القرآن أجرا ، قال أبو محمد : يعني إذا احتسب بتعليم القرآن فلا يأخذ عليه أجرا ، وفي بعض الكتب : يا بن آدم علم مجانا كما علمت مجانا .هـ وفي إسناده أبو جعفر الرازي وهو صدوق سعي الحفظ .

(٧) الآية بتامها : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطِبُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

روى الحاكم عن أبي هريرة قال : لم يكن في زمان النبي ﷺ غزو يرابطون فيه ولكنها نزلت في قوم يعمرّون المساجد ويصلّون الصلاة في مواقيتها^(١)، وأخرج

(١) ضعيف الإسناد : الحاكم (٣١١٠)، من طريق ابن المبارك، أنبا مصعب بن ثابت، حدثني داود بن صالح، قال : قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : يا بن أخي هل تدري في أي شيء نزلت هذه الآية : ﴿ أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾ قال : قلت : لا . قال : يا بن أخي ، إني سمعت أبا هريرة يقول : لم يكن في زمان النبي ﷺ غزو يرابط فيه ، ولكن انتظار الصلاة بعد الصلاة . وهذا إسناد ضعيف فيه مصعب بن ثابت لين الحديث ، وقد رواه عن داود بن صالح عن أبي سلمة قوله ، كما في شعب الإبان (٢٧٦٣) والزهد لابن المبارك (٤٠٦) وتفسير الطبري (٧٦٦٣) .

وقوله : لم يكن في زمان النبي ﷺ غزو يرابط فيه ... إلخ يرد عليه قوله ﷺ كما في البخاري (٢٨٩٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي ؓ أن رسول الله ﷺ قال : « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها ... » الحديث ويؤبّ عليه البخاري بقوله : باب فضل رباط يوم في سبيل الله وقول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ قال الحافظ في الفتح : واستدلال المصنف بالآية اختيار لأشهر التفاسير ، فعن الحسن البصري وقتادة : ﴿ أَصْبِرُوا ﴾ على طاعة الله ﴿ وَصَابِرُوا ﴾ أعداء الله في الجهاد ﴿ وَرَابِطُوا ﴾ في سبيل الله ، وعن محمد بن كعب القرظي : اصبروا على الطاعة وصابروا لانتظار الوعد ورابطوا العدو واتقوا الله فيما بينكم وعن زيد بن أسلم : ﴿ أَصْبِرُوا ﴾ على الجهاد ﴿ وَصَابِرُوا ﴾ العدو ورابطوا الخيل قال ابن قتيبة : أصل الرباط أن يربط هؤلاء خيلهم وهؤلاء خيلهم استعدادا للقتال قال الله تعالى : ﴿ وَاعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَظْلَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ ﴾ وأخرج ذلك ابن أبي حاتم وابن جرير وغيرهما وتفسيره برباط الخيل يرجع إلى الأول وفي الموطأ عن أبي هريرة مرفوعا : « وانتظار الصلاة فذلكم الرباط » وهو في السنن عن أبي سعيد ، وفي المستدرک عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن الآية نزلت في ذلك واحتج بأنه لم يكن في زمان رسول الله ﷺ غزو فيه رباط . انتهى . وحمل الآية على الأول أظهر وما احتج به أبو سلمة لا حجة فيه ولا سيما مع ثبوت حديث الباب فعلى تقدير تسليم أنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ رباط ، فلا يمنع ذلك من الأمر به والترغيب فيه ويحتمل أن يكون المراد كلا الأمرين أو ما هو أعم من ذلك .

ابن أبي حاتم عن أبي غسان ^(١) قال: إن هذه الآية أنزلت في لزوم المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ^(٢)، وأخرج مثله عن الحسن ^(٣) ومحمد بن كعب ^(٤) وجماعة ، وأخرج ابن جرير عن زيد بن أسلم ^(٥) أنها في الجهاد ، [ومرابطة العدو] ^(٦) .



(١) في «أ» : غيثان ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في إسناده ضعف : ابن أبي حاتم (٤٧٣٧) ، عن أبي صالح ، كاتب الليث ، حدثني بكر بن مضر ، عن أبي غسان ولفظه قال : إن هذه الآية إنما نزلت في لزوم المساجد وفي إسناده أبو صالح كاتب الليث وهو صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة كما قال الحافظ في التقریب .

(٣) ابن أبي حاتم (٤٧٤٦) ، عن عبد الصمد بن عبد الوارث ، ثنا عباد بن راشد ، عن الحسن ، قال : سمعته يقول في قوله : ﴿ أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا ﴾ : على الصلوات وفيه عباد بن راشد صدوق له أوهام وقد فسر الحسن الآية برباط المشركين كما في الجهاد لابن المبارك (١٦٨) عن المبارك ابن فضالة ، عن الحسن أنه سمعه يقول في قول الله ﷻ : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطِبُوا ﴾ قال : أمرهم أن يصبروا على دينهم ، ولا يتركوه لشدة ، ولا رخاء ، ولا سراء ، ولا ضراء ، وأمرهم أن يصابروا الكفار ، وأن يرابطوا المشركين .

(٤) ضعيف : ابن أبي حاتم (٤٧٥٤) ، من طريق عبد الحميد بن عمران ، حدثنا بشير بن أبي سلمة ، أنه سمع محمد بن كعب ، يقول : ورابطوا قال : الذي يقعد بعد الصلاة وفي إسناده عبد الحميد بن عمران لم أقف له على ترجمة والذي وقفت عليه عبد الحميد بن عمران أبو جويرية وهو مستور لكن طبقته أعلى من طبقة المذكور في السند وكذا شيخه بشير لم أقف له على ترجمة فيما لدي من مصادر .

(٥) إسناده حسن : الطبري في التفسير (٧٦٦١) ، وابن أبي حاتم (٤٧٥٢) ، والبيهقي في الشعب (٤٠٣٤) ، من طريق جعفر بن عون ، قال : أخبرنا هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم به وهذا إسناده حسن .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

- ٤ -

سورة النساء

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] ، فيه تأكيد الأمر بصلة الرحم والتحذير من قطعها ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى ﴾ الآية ^(٢) [النساء: ٢] ، [فيه التحذير من أكل مال اليتيم وأنه من الكبائر وأخرج ابن أبي حاتم (عن النخعي) ^(٣) في قوله : ﴿ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْأَلْطَفِ ﴾ ^(٤) : لا تعطي زائفا وتأخذ جيدا ^(٥)] وعن ابن المسيب : لا تعطي مهزولا وتأخذ سمينا ^(٦) ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ [النساء: ٣] ، روى البخاري عن عائشة أنها سئلت عن هذه الآية فقالت : هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله فيريد أن يتزوجها ^(٨) بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا أن ينكحوهن ^(٩) إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهن أعلى ^(١٠) سنتهن

(١) في «ج» : قطيعتها ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْأَلْطَفِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّكُمْ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ .

(٣) ما بين القوسين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) ابن أبي حاتم من طريق سفيان عن مغيرة عن إبراهيم به وهذا إسناد ضعيف ، المغيرة بن مقسم كان يدلس سيما عن إبراهيم النخعي وقد رواه بالنعنة .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يحيى بن اليان عن غيلان عن حبي عن ابن المسيب به .

(٨) في «أ» : يتزوجها ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «ط» : يستنكحونهن ، وما أثبتناه من «أ ، ب» ، وهو الموافق لما في البخاري .

(١٠) في «ط» : على ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

[في الصداق] ^(١) وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن ، الحديث ^(٢) ، ففي الآية أن المحجورة لا يجوز نكاحها بدون مهر المثل وأن غيرها تنكح على ما رضى به وإن كان دونه ، ولا عبرة برضا الولي ، قال ابن العربي ^(٣) : ويستدل بها على [أن] ^(٤) الوصي ليس كالولي في إسقاطه المهر والعفو عنه ، وعلى أنه يجوز له نكاحها إذا أقسط في الصداق ويتولى طرفي العقد سواء كانت بالغة أو دون البلوغ ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في الآية قال : يقول : إن خفتم في أموال اليتامى أن لا تقسطوا فيها فكذاك خافوا على أنفسكم من الزنا فانكحوا ^(٥) ، ففي الآية وجوب النكاح على خائف العنت .

قوله تعالى : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ ، فيه الإشارة إلى النظر قبل النكاح ؛ لأن الطيب إنما يعرف به ، وفيه استحباب نكاح الجميلة لأنه أقرب إلى الإعفاف .

قوله تعالى : ﴿ يَنْ النِّسَاءَ ﴾ ، استدل ^(٦) به على منع نكاح الجنيات .

[٤٣ / أ] قوله تعالى : ﴿ مَتَىٰ وَتِلْكَ وَرَبِّع ﴾ ، [فيه أن] ^(٧) العدد الذي يباح

جمعه من النساء أربع فقط ، وأخرج ابن المنذر عن عكرمة قال : كان الرجل يتزوج

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج ، وهو الموافق لما في صحيح البخاري ، وصحيح مسلم .

(٢) البخاري (٢٤٩٤) ، ومسلم (٣٠١٨) من حديث عائشة به .

(٣) في «أ» : الغزلي ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٤٧٩٢) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٠١١) ، من طريق أبي سعد الأعور ، عن محمد بن أبي موسى الأشعري ، عن ابن عباس وهذا إسناد ضعيف : أبو سعد الأعور ضعيف ومحمد بن أبي موسى مستور .

(٦) في «أ» : يستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

الأربع والخمس والست والعشر فنهوا أن يتزوج الرجل فوق الأربع^(١) ، واستدل بظاهر الآية من أباح جمع تسع نسوة ؛ لأن الواو تفيد الجمع ، وهو مردود لأن معنى ﴿مَتْنِي﴾ اثنين مرتين ، ومعنى ﴿وَأَمَّا﴾ : ثلاث^(٢) مرات وكذا ﴿وَرِيعٌ﴾ فيقتضي ذلك [من]^(٣) حيث اللغة إباحة ثمان عشرة وليس كذلك ؛ بل المراد الإباحة لكل رجل أن يجمع اثنتين وأن يجمع ثلاثا وأن يجمع أربعاً ، واستدل بظاهرها أيضاً من أباح للعبد أربعاً وقال ابن العربي : لا مدخل له في الآية لأنها خطاب لمن ولي وملك [وتولى]^(٤) وتوصى^(٥) ، وهذه صفات الأحرار واستدل بها أيضاً من أباح لخائف^(٦) العنت أربع مملوكات .

قوله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فيه وجوب القسم والتسوية فيه وأنه خاص بالزوجات دون ملك اليمين ، وأنه يستحب لمن خاف الجور فيه ألا يزيد على زوجة واحدة أو يعدل إلى التسري ، قال ابن الفرس : وفي الآية رد على من جعل النكاح واجبا على^(٧) العين لأنه تعالى خير بينه وبين ملك اليمين^(٨) وجعل بعضهم : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ﴾ عطفا على : ﴿يَنْ أَلْسَاءَ﴾ فأباح للحر نكاح أربع إماء مطلقا وهو مردود بأن العطف على أقرب مذكور .

(١) إسناده ضعيف : الطبري (٧٧٢٦) ، من طريق أبي الأحوص ، عن سهاك ، عن عكرمة به وهذا مرسل ورواية سهاك عن عكرمة مضطربة .

(٢) في «ب» : ثلاثة ، وفي «ج» : ثلاث مرتين ، وما أثبتناه من «أ» ، ط ، وهو الصواب .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : وممل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : بخائف ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «ط» : عن ، وما أثبتناه أوفق للمعنى .

(٨) في «أ» : اليهن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ أَتَىكَ آلَا تَعُولُوا﴾ ، قال الشافعي : ألا ^(١) تكثر ^(٢) عيالكم واستنبط منه أن على الرجل مؤنة امرأته .

قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنَّ﴾ [النساء: ٤] ، فيه مشروعية المهر ووجوبه وأنه لا يخلو نكاح عنه ، وأخرج ابن أبي حاتم ^(٣) عن أبي صالح قال : كان الرجل إذا زوج ابنته أخذ صداقها فنزلت في النهي عن ذلك ^(٤) ، وشملت الآية إصداق الأعيان والمنافع قال إلكيا : وفيه دلالة على أن عتق الأمة لا يكون صداقا لها لأنه لا يصح إعطاؤه .

[٤٣/ب] قوله تعالى : ﴿نَحْلَهُ﴾ ، قالت عائشة : واجبة ^(٥) وقال ابن جريج : فريضة مسماة ^(٦) أخرجهما ابن أبي حاتم وقال أبو عبيد ^(٧) : عن طيب نفس ^(٨) ،

(١) في «ج» : أي لا ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) في «ط» : يكثر ، وفي «ب» : تكثروا ، وما أثبتناه من «أ» ، «ج» .

(٣) في «ط» : ابن أبي الدنيا ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(٤) ابن أبي حاتم (٤٤٨١١) ، من طريق يحيى بن عبد الحميد ، ثنا هشيم ، عن سيار أبي الحكم عن أبي صالح ، ولفظه أنه قال : كان الرجل إذا زوج أيمه أخذ صداقها دونها ، فنهاهم الله عن ذلك وأنزل : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنَّ نَحْلَهُ﴾ وهذا إسناد ضعيف لضعف يحيى بن عبد الحميد الحماني .

(٥) قال ابن أبي حاتم في التفسير (٤٨١٥) : ذكر عن محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنَّ نَحْلَهُ﴾ قالت : واجبة . قال أبو محمد : وروي عن قتادة ، ومقاتل بن حيان قالا : فريضة وهذا إسناد ضعيف للتعليق .

(٦) ابن أبي حاتم (٤٨١٧) ، عن علي بن المبارك ، فيما كتب إلي ، ثنا زيد بن المبارك ، ثنا ابن ثور ، عن ابن جريج به وفي إسناده علي بن محمد بن عبد الله بن المبارك الصنعاني ابن أخت زيد بن المبارك لم أقف له على جرح أو تعديل فيها لدي من مصادر ورواه الطبري (٧٧٦٧) ، من طريق الحسين ، قال : ثني حجاج ، عن ابن جريج به والحسين ضعيف .

(٧) في «ج» : أبو عبيدة ، وما أثبتناه من «ط» .

(٨) لم أقف عليه مسندا فيما لدي من مصادر .

قال ابن الفرس في الآية رد على من يرى الصداق ^(١) عوضاً من ^(٢) البضع ؛ لأنه تعالى سماه نحلة والنحلة ما لم يعتص ^(٣) عليه ، فهي نحلة للزوجات لا عوض عن الاستمتاع لأن كلا منهما يستمتع بصاحبه ولذلك لم يفتقر عقد النكاح إلى تسمية مهر ، ولهذا استحب بعضهم أن يكتب في الصدقات ^(٤) - عوض : هذا ما أصدق فلان - هذا ما نحل ^(٥) فلان .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ وَنَهْنَه نَفْسًا فَكُلُوهُ ﴾ ، فيه جواز هبة الزوجة الصداق للزوج وقوله ذلك فهو شامل للبكر والثيب ، قال ابن العربي ^(٦) : ورأى شريح أن لها الرجوع محتجا بالآية ؛ لأنها متى قامت طالبة له لم تطب به نفسا ، قال : وهذا ^(٧) باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل ولا كلام لها بعد ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزْنُوا الزَّانِيَةَ ﴾ الآية ^(٨) [النساء: ٥] ، فيها الحجر على السفية وأنه لا يمكن من ماله وأنه ينفق عليه منه ويكسى ولا ينفق في التبرعات وأنه يقال له معروف كإن رشدت دفعنا [إليك] ^(٩) مالك ، وإنما نحتاط ^(١٠) لنفعك ، واستدل بعموم الآية من قال بالحجر على السفية البالغ سواء طرأ عليه أم كان

(١) في «ط» : الصدقات ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) في «ب» : عن ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٣) في «ج» : يعوض ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٤) في «أ» : الصداق ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «أ» : أنحل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : ابن الفرس ، وما أثبتناه من «ط» .

(٧) في «أ» : وبهذا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) الآية بتامها : ﴿ وَلَا تَزْنُوا الزَّانِيَةَ أَمْوَالُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «ب» : محتاط ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

من حين البلوغ ، ومن قال بالحجر على من يخدع في البيوع ومن قال بأن من تصدق على محجور ^(١) وشرط أن يترك في يده لا يسمع منه في ذلك ، وفي الآية الحث على حفظ الأموال وعدم تضييعها .

[٤٤/أ] قوله تعالى : ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى﴾ الآية ^(٢) [النساء: ٦] ، فيها وجوب اختبار اليتيم على الولي لينظر حاله ^(٣) في الرشد وخلافه وأن محله ^(٤) قبل البلوغ لا بعده لقوله : ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ ^(٥) وأن ^(٦) البلوغ بالاحتلام وأنه إذا آنس منه الرشد عند البلوغ وجب على الولي دفع المال إليه ولا يجوز [له] ^(٧) إمساكه واستدل به على ارتفاع الحجر بمجرد البلوغ رشيدا ولا يحتاج إلى فك الحاكم لأنه جعل الرفع لمن إليه الابتلاء ، وهو الذي إليه النظر في أمره وفسر سعيد بن جبير الرشد بالصلاح في الدين والحفظ للأموال ^(٨) ^(٩) ، أخرج ابن أبي حاتم ، قال ابن الفرس : واستدل بعضهم بالآية على أن الوصي على المحجور إنما له

(١) في «ط» : محجورة ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦] .

(٣) في «ط» : لنظر حالته ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٤) في «أ» : بمحله ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) اقتصر في «أ» على قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ .

(٦) في «أ» : أن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «ط» : في الأموال ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٩) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٤٨٤٩) ، من طريق ابن لهيعة ، حدثني عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير ولفظه أنه قال ، قوله : ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ قال : صلاحا في دينهم وحفظا لأموالهم وهذا إسناده ضعيف فيه ابن لهيعة ورواية عطاء عن سعيد ضعيفة .

النظر فيما يتعلق بالمال لا بالبدن؛ لأنه تعالى خص الأموال بالذكر دون الأبدان.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا﴾ الآية ^(١)، أخرج البخاري رحمه الله تعالى عن عائشة رضي الله عنها قالت: نزلت هذه الآية في ولي اليتيم ^(٢): ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ بقدر قيامه ^(٣) [عليه] ^(٤)، ففي الآية تحريم الأكل من ماله على الولي الغني خلافاً لمن أجازه بقدر أجرته وجوازه للولي الفقير ولكن بقدر أجرة عمله فيه وقيامه عليه خلافاً لمن منعه مطلقاً وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً قال: يا رسول الله ليس لي مال ولي يتيم فقال: «كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبذر ولا متائل» ^(٥) ما لا ومن غير أن تقي مالك بماله» ^(٦) فهذا يفسر قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وفسر قوم قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ على القرض حتى يرد بدله إذا أيسر، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس وعن جماعة من التابعين، وذهب قوم إلى إباحة الأكل دون الكسوة لقوله: ﴿فَلْيَأْكُلْ﴾، وأخرج الفريابي ^(٧) من طريق (١) الآية بتمامها: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦].

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) البخاري (٤٣٠٨)، ومسلم (٥٤٥٩)، من حديث عائشة ولفظه أنها قالت في قوله تعالى:

﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾: إنها نزلت في ولي اليتيم إذا كان

فقيراً، أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بمعروف.

(٥) في «أ»: متائل، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط»، والتائل: هو اتخاذ أصل المال.

(٦) إسناده حسن: أحمد (٦٥٨٤)، وأبو داود (٢٥٠٣)، والنسائي (٣٦٢٨)، وابن ماجه

(٢٧١٥)، وغيرهم من طريق حسين يعني المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده

به وهذا إسناده حسن.

(٧) في «أ»: الفرياني، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

عكرمة عن ابن عباس^(١) في الآية قال : إذا احتاج ولي اليتيم وضع يده فأكل من طعامه^(٢) ولا يلبس منه ثوبا ولا عمامة^(٣) ، وقال آخرون : الآية نزلت في حق اليتيم ينفق عليه من ماله بحسب حاله ، أخرجه ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد^(٤) وربيعه وهو مردود^(٥) ؛ لأن قوله : ﴿ فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ لا يعطي معنى ذلك .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ الآية^(٦) ، فيه الأمر بالإشهاد ندبا وقيل وجوبا ويستفاد منه أن القول في الدفع قول الصبي لا الولي فلا يقبل قوله إلا بيينة .

قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ الآية^(٧) [النساء: ٧] ، هذه أصل الميراث ، واستدل بعمومها من ورث ذوي الأرحام .

[٤٥ / أ] قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَصَرَ الْقَيْسَمَةَ ﴾ الآية^(٨) [النساء: ٨] ، قيل : هي

(١) ابن أبي حاتم (٤٨٧٢) ، والطبري (٧٨٦٠) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به وسبق بيان ما في هذا الإسناد مرارا .

(٢) في «ب» ، «ج» : طعامهم ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) البيهقي في الكبرى (١٠٢٩٥) ، من طريق إبراهيم بن طهمان ، حدثني سليمان الشيباني ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ولفظه قال : إن كان فقيرا فليضرب بيده مع أيديهم فليأكل ، ولا يكتسي عمامة فما فوقها .

(٤) ابن أبي حاتم (٤٨٧٨) ، من طريق ابن وهب ، حدثني نافع بن أبي نعيم القارئ ، قال : سألت يحيى بن سعيد ، وربيعه عن قول الله : فليأكل بالمعروف قالوا : ذلك في اليتيم إن كان فقيرا أنفق عليه بقدر فقره ، ولم يكن للولي منه شيء وهذا إسناد حسن .

(٥) في «أ» : مردود ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

(٦) محل الشاهد فيها : ﴿ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ .

(٧) الآية بتماها : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَمِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ .

(٨) الآية بتماها : ﴿ وَإِذَا حَصَرَ الْقَيْسَمَةُ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ .

منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن أهمل الناس العمل بها ، أخرج البخاري عن ابن عباس قال : هي محكمة وليست بمنسوخة ^(١) وأخرج البخاري والحاكم من طريق عكرمة عنه في الآية قال : يرضخ لهم فإن كان في المال تقصير اعتذر إليهم ^(٢) فهو ﴿قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ^(٣) وأخرج سعيد بن منصور عن يحيى بن يعمر قال ثلاث آيات مدنيات محكمات ضيعهن كثير من الناس ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ الآية ، وآية الاستئذان : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْقُوا إِلَهُكُمْ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٨] ، وقوله : ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ ^(٤) [الآية] [الحجرات: ١٣] ^(٥) ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية قال : هذه الآية مثبتة لأهل ^(٦) الميراث [أن] ^(٧) يرضخوا عند قسمة الميراث لمن لا يرث من أقارب الميت ^(٨) ، وأخرج عن مجاهد ، قال : هي واجبة على أهل الميراث ما طابت به ^(٩) أنفسهم ^(١٠) ، وقال به ابن حزم وأخرج عن النخعي

(١) البخاري (٤٣٠٩) ، من طريق سفيان ، عن الشيباني ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .

(٢) في «أ» : تقصيرا عند رأيهم ، والعبارة محرفة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الحاكم (٣١١٦) ، من طريق حامد بن محمود ، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي ، ثنا عمرو بن أبي قيس ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه ، ولفظه قال : يرضخ لهم فإن كان في المال تقصير اعتذر إليهم وفي إسناده حامد بن محمود لم أقف على من وثقه غير ابن حبان ويشهد له الأثر السابق .

(٤) صحيح : سعيد بن منصور في التفسير (٥٥٢) ، عن هشيم ، قال : نا منصور ، عن قتادة ، عن يحيى بن يعمر به .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) في «أ» : أمر أهل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم (٤٨٩٦) ، عن المولى بن راشد ، ثنا عبد الواحد ، ثنا عاصم الأحول ، قال : قال أبو العالية فذكره والمولى مقبول لكنه قد توبع كما عند الطبري (١٤ / ٨) .

(٩) في «ط» : له ، وما أثبتناه من «أ» .

(١٠) ابن أبي حاتم من طريق سفيان عن ابن أبي نجيع عن مجاهد به وسبق مرارا بيان أقوال أهل العلم في رواية ابن أبي نجيع عن مجاهد .

قال : إن كانوا كباراً رضخوا^(١) لهم وإن كانوا^(٢) صغاراً قال أولياؤهم : ليس لنا من الأمر شيء ولو كان لنا لأعطيناكم فهذا القول بالمعروف^(٣) ، وأخرج عن سعيد بن جبير^(٤) نحوه وزاد : وإذا بلغوا أمرناهم أن يعرفوا حقهم^(٥) ويتبعوا فيه وصية ربهم^(٦) وفي الآية : مشروعية قسمة المشتركات ؛ واستدل بها مع قوله قبل : ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرٌ﴾ من أجاز قسمة كل شيء وإن كان في قسمته ضرر .

قوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾ الآية^(٧) [النساء: ٩] ، أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هذا في الرجل يحضره الموت فيسمعه^(٨) الرجل يوصي بوصية تضر بورثته فأمر الله الذي يسمعه أن يتقي الله ويسدده للصواب وينظر لورثته كما يجب أن يصنع بورثته^(٩) إذا خشي عليهم الضيعة^(١٠) .

(١) في «ط» : أرضخوا ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٢) في «نسخة» : كان ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) ابن أبي حاتم (٤٩١١) ، من طريق ابن المبارك ، عن إسماعيل المكي ، عن يزيد بن الوليد ، عن إبراهيم به ويزيد بن الوليد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابن حبان في الثقات وقد روي نحوه عن ابن جبير كما في مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٢٨٤) وغيره .

(٤) في «ط» وأخرج سعيد بن منصور ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم : حققكم .

(٦) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٤٩١٠) ، من طريق عبد الله بن لهيعة ، حدثني عطاء بن دینار ، عن سعيد بن جبير وهذا إسناد ضعيف ولأصله شاهد رواه ابن أبي شيبة (٣٠٢٨٤) ، وغيره ولفظه قال : «إن كانوا كباراً رضخوا لهم ، وإن كانوا صغاراً اعتذروا إليهم» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ يُعَذِّبُهُمْ حَتَّى يَخَافُوا عَلَيْهِنَّ فَلْيَخْشَوْا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩] .

(٨) في «ط» : ويسمعه ، وما أثبتناه من «أ» .

(٩) في «أ» : لورثته ، وما أثبتناه من «ط» .

(١٠) انظر : تفسير ابن أبي حاتم (١٠٧٦/٣) ، والطبري (٢٦٩/٤) ، وسبق مراراً بيان أقوال العلماء في رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير .

[قلت] ^(١) : إنها نزلت في ولادة ^(٢) اليتيم أمروا أن يفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذريتهم من بعدهم ، قال العلماء : ولا مانع من أن يكون كلا ^(٣) الأمرين مراداً بالآية ، وفيه أنه يستحب لقليل ^(٤) المال إذا كانت ورثته ضعفاء أن لا يوصى [بشيء] ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَتَى ﴾ الآية ^(٦) [النساء: ١٠] ، فيه التشديد في أكل أموال اليتامى وبيان حال آكله في الآخرة ، أخرج ابن حبان من حديث أبي برزة مرفوعا : « يبعث يوم القيامة قوم من قبورهم تأجج أفواههم نارا » قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : « ألم تر أن الله يقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَتَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ » ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿يُؤْمِكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] ^(٨)، هذه أصل

- (١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وفي «أ»: قوله، وما أثبتناه من «ط» .
 (٢) في «أ»: ولاده، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .
 (٣) في «أ»: كل، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .
 (٤) في «أ»: تعليل، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .
 (٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب، ط»، وما أثبتناه من «أ، ج» .
 (٦) الآية بتامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ غُلًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] .
 (٧) موضوع: ابن حبان (٥٦٤٣)، وأبو يعلى (٧٢٦٨)، وابن أبي حاتم (٤٩٢٤)، من طريق زياد بن المنذر، عن نافع بن الحارث، عن أبي برزة مرفوعا وزياد رافضي كذبه يحيى بن معين ونافع متروك وقد كذبه ابن معين .
 (٨) الآية بتامها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِنْهُ لِحَقٌّ وَلِلنَّسَاءِ فَإِنْ كَانَ نِسَاءُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُمَا الشُّدُوسُ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ ذِ وَرَثَةٌ فَلِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النِّصْفُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشُّدُوسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَ يَأْتِ آذَانُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَنَدِرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] .

الفرائض، واستدل بها من قال بدخول أولاد الابن في لفظ الأولاد للإجماع على إرثهم دون أولاد البنت .

[٤٥/ب] وقوله ^(١) تعالى : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ﴾ الآية ، فيه أن الأولاد إذا اجتمعوا ذكورا وإناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين ، وأن الابن مع البنت له الثلثان ولها الثلث وأن البنت إذا انفردت لها النصف وأن البنات الثلاث فصاعدا حيث لا ذكر معهن لهن الثلثان ولا ذكر للبنتين ^(٢) في الآية ، فقال ابن عباس : لهما النصف ؛ لأنه تعالى شرط في إعطاء البنات الثلثين أن يكن فوق اثنتين ^(٣) ، وقال

(١) في «أ» : قوله بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : للبنتين ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) لم أقف عليه مستندا : وقال الحافظ في الفتح (١٢/١٥) : انفرد بذلك ابن عباس وقال الإمام الطحاوي في مشكل الآثار : فتأملنا قوله ﷺ : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ فكان ظاهره على أن الثلثين في هذه الآية إنما جعل لمن فوق اثنتين من البنات لا اثنتين منهن ، وكان ذلك مما قد تعلق به قوم ، وذهبوا إلى ما يروى عن عبد الله بن عباس في اثنتين من البنات أن لهما النصف من ميراث أبيهما كما يكون للواحدة من البنات من ميراث أبيهما ، وأن الثلثين إنما يستحق في ذلك من البنات من كان عدده فوق اثنتين ثلاث أو أكثر من ذلك ، وهذا قول لم نجده عند أحد من أصحاب رسول الله ﷺ سوى عبد الله بن عباس . ووجدنا قول فقهاء الأمصار من بعد عبد الله بن عباس إلى يومنا هذا على خلاف ما روي عن ابن عباس فيه وكان قول الله ﷻ : ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ في هذا عندهم في معنى : فإن كن نساء اثنتين ، وقوله فوق صلة ، كما قال الله ﷻ : ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ في معنى فاضربوا الأعناق ، وقال : ﴿فَإِذَا لَيْسَ مِنَ الْوَارِثِينَ كُفْرًا فَاصْرَبْ أَرْقَابَ﴾ وهي الأعناق وفوق صلة ؛ لأن ما فوق الأعناق هو عظام الرأس ، وليست الأعناق منها في شيء ، والضرب المراد بذلك المستعمل فيه هو ضرب الأعناق لا ما سواها . ووجدنا ما قد دل على ما قالوا من تورثهم البنتين الثلثين ما في آخر السورة المذكورة فيها هذه الآية ، وهي سورة النساء وهي قوله ﷻ : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَّةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَأُولَٰئِكَ يَنْصُبُ مَا تَرَكَ﴾ إلى قوله ﷻ : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ فكان ﷻ قد جعل للأخت الواحدة من ميراث أختها في هذه الآية كما جعل للبنت الواحدة من ميراث أبيها في الآية الأخرى ، وكانت البنت أوكد نسبا من أبيها من الأخت من أختها ، ثم قال ﷻ : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ ، يعني : من الأخوات فلهما الثلثان مما ترك يعني : ما =

غيره: لهما ^(١) الثلثان فقيل: بالسنة ^(٢)، وقيل بالقياس على الإخوة لأم ^(٣) لأن الاثنين فصاعدا منهم سواء، فكذلك ^(٤) البنات، وقيل: على الأخوات للأب لأنه تعالى جعل للواحدة منهن النصف وللثنتين الثلثين كما سيأتي آخر السورة، وقال الأكثرون: [بل] ^(٥) بالقرآن لأنه جعل للبنت مع الذكر الثلث فمع الأنثى، [أو الأختين] ^(٦) أكد فلم يحتاج إلى [ذكره واحتيج إلى] ^(٧) ذكر ما فوق الاثنين وقيل المعنى: فإن كن نساء اثنتين، فما فوقهما كقولهم: راكب الناقة طليحان ^(٨) أي الناقة وراكبها، قال ابن الفرّس: في الآية رد على من يقول بالرد لأنه جعل للواحدة النصف ولما فوق الثلثين ^(٩)، فلم تجز الزيادة على ما نص عليه.

[٤ / أ] قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْكَ﴾ ^(١٠) الآية، فيه أن لكل من الأبوين السدس

= تركه أخوهما فلما كان للثنتين من الأخوات الثلثان مما تركه أخوهما كانت الاثنتان من البنات فيها تركه أبوهما بذلك أولى واستحقاقهما إياه منه أخرى، والله نسأله التوفيق.

(١) في «ط»: هما، وما أثبتناه من «أ».

(٢) يعني ما رواه أبو داود (٢٥٢٠)، والترمذي (٢٠٦٩)، وغيرهما من طريق عبد الله بن محمد ابن عقيل، عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتيتها من سعد إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك يوم أحد شهيدا، وإن عمهما أخذ مالهما، فلم يدع لهما مالا ولا تنكحان إلا ولهما مال، قال: «يقضي الله في ذلك»، فنزلت آية الميراث، فبعث رسول الله ﷺ إلى عمهما، فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي فهو لك» وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل مختلف فيه وهو ضعيف على الراجح.

(٣) في «أ»: للآم، وما أثبتناه من «ط».

(٤) في «ط»: وكذلك، وما أثبتناه «أ، ج».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ط»، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) في «أ»: طليحات، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) في «ب»: الثنتين، وهو تحريف، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(١٠) الآية بتامها: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي آيَاتِهِ كَثِيرًا مِّثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ =

إن كان للميت ولد ذكرا [كان الولد] ^(١) أو أنثى واحدا أو ^(٢) أكثر و[أنه] ^(٣) إن لم يكن له ولد وانحصر إرثه في الأبوين استغرقا المال للأم الثلث وللأب ما بقي وهو الثلثان واستدل ابن عباس بظاهر قوله ^(٤) : ﴿فَلِأُمِّ الْوَلَدِ﴾ على أنها تأخذه كاملا في مسألة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين ^(٥) فيزيد ميراثها على ميراث الأب ، أخرج الدارمي وابن أبي شيبة عن عكرمة قال : أرسل ابن عباس إلى زيد بن ثابت : أتجد في كتاب الله للأم ثلث ما بقي ^(٦) ؟ فقال : إنما أنت رجل تقول برأيك وأنا رجل أقول برأيي ^(٧) ، وفي الآية أن الميت إذا كان له عدد من الإخوة حجبوا الأم من الثلث إلى السدس ، ثم إن كان الأب موجودا أخذ الباقي ولا شيء للإخوة وإلا فهو لهم ، وقيل : إن السدس للإخوة مع وجود الأب واستدل بظاهر قوله : ﴿إِخْوَةٌ﴾ من قال : لا يحجبها إلا ثلاثة أخرج البيهقي عن ابن عباس أنه دخل على عثمان فقال : إن الأخوين لا يردان الأم عن الثلث قال الله : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ فالأخوان ليسا ^(٨) بلسان قومك إخوة ، فقال عثمان : لا

= فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأُمِّ الْوَلَدِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّ الْوَلَدِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّ الْوَلَدِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَقًا فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا

- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .
- (٢) في «ط» : و ، وما أثبتناه من «أ» .
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .
- (٤) في «ب» : بظاهر الآية ، وما أثبتناه من «ط» .
- (٥) يعني العمريتين التي تأخذ الأم فيهما ثلث الباقي من فرض أحد الزوجين عند الجمهور .
- (٦) في «أ» : يبقى ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٧) الدارمي (٢٨٢٠) ، من طريق شعبة ، عن الحكم ، عن عكرمة ، قال : أرسل ابن عباس إلى زيد بن ثابت فذكره وهذا إسناد حسن .
- (٨) في «ط» : ليس ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

أستطيع أن أغير ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس^(١) ، واستدل به أيضا من قال لا يحجبها الأخوات ؛ لأن لفظ الإخوة خاص بالذكر كلفظ البنين ولكن الجمهور على خلاف ذلك في المسألتين ، أخرج ابن أبي حاتم في تفسير الآية من طريق عطاء بن دينار عن سعيد بن جبير في قوله : ﴿ وَلَا يَوْبَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ، يعني ذكرا كان^(٢) أو كانتا اثنتين فما فوق ذلك فإن كان الولد بنتا واحدة فلها نصف المال ثلاثة أسداس وللأب سدس وللأم سدس ويبقى سدس واحد يرد^(٣) على الأب ؛ لأنه هو العصة فإن لم يكن له ولد لا^(٤) ذكر ولا أنثى وورثه أبواه فلأمه الثلث وبقية المال للأب فإن^(٥) كان له أخوان^(٦) فصاعدا أو أختان أو أخ وأخت فلأمه السدس وما بقي فللأب وليس للإخوة مع [٤٦/ب] الأب شيء ولكنهم حجبا الأم عن الثلث^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ، فيه أن الميراث إنما يقسم بعد قضاء الدين وتنفيذ^(٨) الوصايا ، وفيه مشروعية الوصية واستدل بتقديمها في

(١) إسناده ضعيف : البيهقي في السنن (١١٥٠٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم ، أنا شابة ، ثنا ابن أبي ذئب ، عن شعبة ، عن ابن عباس به وشعبة بن دينار صدوق سعى الحفظ كما قال الحافظ ، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره : وفي صحة هذا الأثر نظر .

(٢) في «ط» : أكان ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٣) في «أ» : فرد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ط» : ولا ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٥) في «ط» : فمن ، وما أثبتناه من «أ» .

(٦) في «أ» : إخوة أخوان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم من طريق ابن لهيعة ، حدثني عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير وهذا إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة ورواية عطاء عن سعيد صحيحة .

(٨) في «ط» : وكثر ، وما أثبتناه من «ج» .

الذكر من قال بتقديمها على الدين في التركة، وأجاب من آخرها بأنها قدمت لثلاثا يتهاون بها^(١)، واستدل بعمومها من أجاز الوصية بما قل أو كثر ولو استغرق المال ومن أجازها للوارث والكافر حريياً كان أو ذمياً، واستدل بالآية من قال إن الدين يمنع انتقال التركة إلى ملك الوارث ومن قال: إن دين الحج والزكاة مقدم على الميراث لعموم قوله: ﴿ذِينَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ﴾ [النساء: ١٢]، فيه أن للزوج النصف حيث لا ولد للزوجة والربع معه وأن للزوجة^(٢) الربع حيث لا ولد للزوج والثلث معه سواء أكانت الزوجة واحدة أم أكثر وسواء كان الولد ذكراً أو أنثى ومنه أم من غيره وغيرها، واستدل^(٣) ابن عباس بقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ على أن ولد الولد لا يحجب^(٤).

[٤٧/أ] قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَّةٌ﴾ الآية^(٥)، فيه أن الميراث إذا لم يكن له ولد ولا والد وهو معنى الكلالة في الأشهر يرثه إخوته من الأم ويفهم منه أن الأصول والفروع يحجبون ولد الأم وأن الواحد من ولد الأم له السدس ذكراً كان أو أنثى قرأ سعد بن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم» ،

(١) وهو الراجح قال الحافظ في الفتح (٥/٤٧٤) : ولم يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية .

(٢) في «أ» : الزوجة وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : استدل بدون الواو، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) لم أقف عليه مسنداً فيما لدي من مصادر وهذا خلاف الإجماع قال الإمام القرطبي في تفسيره : والأمة مجمعة على خلاف هذا القول .

(٥) تمام الآية : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَّةٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوْصَىٰ بِهَا أَوْ ذِينَ غَيْرِ مَضَكَّارٍ وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيلٌ﴾ [النساء: ١٢] .

أخرجه سعيد بن منصور^(١) وغيره ، وفيه أن الاثنين من ولد الأم فصاعدا لهم الثلث من غير زيادة يشتركون فيه ذكرهم وأنثاهم سواء ومن ورث ولد الأم مع البنت لم^(٢) يدخلها في مسمى الكلاله وكذا من ورثه مع الأب ومن أدخله^(٣) في مسماها ولم يورثه^(٤) مع الجد قال : إنه لا يسمى أبا .

قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُضْكَرٍّ ﴾ ، فيه تحريم الإضرار في الوصية ، وفسر في الحديث بأن يزيد على الثلث^(٥) أخرج النسائي وغيره عن ابن عباس ، قال : الضرر في الوصية من الكبائر^(٦) ثم قرأ : ﴿ غَيْرَ مُضْكَرٍّ ﴾ ، وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة مرفوعا : « إن الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فإذا أوصى^(٧) حاف في وصيته فختم له بشر عمله فيدخل النار وإن

(١) إسناده ضعيف : سعيد بن منصور في التفسير (٥٦٦) ، والدارمي في سننه (٢٩٢٣) ، والبيهقي في السنن (١١٤٧٢) ، والطبري (٨٠١٥) ، والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (٤٩٣) ، كلهم من طريق يعلى بن عطاء ، عن القاسم بن ربيعة ، عن سعد بن أبي وقاص ، والقاسم لم يوثقه غير ابن حبان وقال الحافظ في التقریب : مقبول .

(٢) في «أ» : ولم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «ط» : أدخلها ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» ، وهو الصحيح ؛ لأن الضمير يعود على ولد الأم .

(٤) في «ط» : يورثها ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» ، وهو الصواب .

(٥) يعني ما رواه البخاري (١٢٤٧) ، ومسلم (٣١٦١) ، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة ، أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال : «لا» فقلت : بالشر ؟ فقال : «لا» ثم قال : «الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك إن تذر ورثتك أغنياء ، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» .

(٦) صحيح : النسائي في الكبرى (١٠٦٥١) ، وابن أبي شيبة (٣٠٣١٦) ، وعبد الرزاق (١٥٨٨٩) ، وغيرهم من طريق داود بن أبي هند ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .

(٧) في «ب» : وصى ، وما أثبتناه من «أ ، ط» .

الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فيختم^(١) له بخير عمله فيدخل الجنة » ثم يقول أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم : ﴿ يَلِكْ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَذَابٌ مُهِيتٌ ﴾^(٢) [النساء: ١٣، ١٤] .

تنبيهان :

الأول : استدل بعموم الآية من قال بالإرث من الأنبياء وبارث^(٣) القاتل والمسلم [من الكافر وإرث المبعوض والإرث منه]^(٤) ومن المرتد ، ومن منع ذلك أخذ بالأخبار المخصصة .

الثاني : العَوْل^(٥) في الفرائض قاله عمر باجتهاد منه^(٦) وأنكره ابن عباس

(١) في «أ» : ليختم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ضعيف : أحمد (٧٥٦٩) ، وابن ماجه (٢٧٠٤) ، وعبد الرزاق (١٦٤٥٥) ، من طريق أشعث بن عبد الله ، عن شهر بن حوشب ، عن أبي هريرة به وأخرجه مختصرا أبو داود (٢٨٦٧) ، والترمذي (٢١١٧) ، وهذا إسناد ضعيف انفرد به شهر بن حوشب ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة .

(٣) في «أ» : يورث ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفتين غير موجود في «أ» ، ومكانه البعض منه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : المعول ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٣/٦) ، من طريق أحمد بن عبد الجبار ، ثنا يونس بن بكير ، عن ابن إسحاق قال : ثنا الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت أنا وزفر بن أوس بن الحدثان على ابن عباس بعدما ذهب بصره ، فتذاكرنا فرائض الميراث ، فقال : ترون الذي أحصى رمل عاليج عددا ، لم يحصى في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، إذا ذهب نصف ونصف ، فأين موضع الثلث ؟ فقال له زفر : يا أبا عباس ، من أول من أعال الفرائض ؟ قال : عمر بن الخطاب ؓ الأثر وفي إسناده أحمد بن عبد الجبار وهو ضعيف وسامعه للسيرة صحيح كما قال الحافظ في التتريب .

وفي سنن سعيد بن منصور (٣٢) ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن خارجة بن زيد ، عن زيد بن ثابت أنه أول من أعال في الفرائض ، وأكثر ما بلغ العول مثل ثلثي رأس الفريضة وهذا إسناد حسن .

وقال : أقدم من قدمه الله ^(١) .

[٤٧/ب] قوله تعالى : ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَجِشَّةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ الآية ^(٢) [النساء: ١٥] ، الأكثرون على أنها والآية التي بعدها منسوخة بآية الجلد في سورة النور أخرج مسلم وغيره عن عبادة بن الصامت قال : كان رسول الله ﷺ إذا أنزل عليه الوحي كرب لذلك وتردد ^(٣) وجهه فأنزل ^(٤) الله [عليه] ^(٥) ذات يوم فلما سري عنه قال : « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ثم نفى سنة والثيب بالثيب رجم بالحجارة » ^(٦) وأخرج الفريابي ^(٧) عن ابن عباس قال : كن يحبس في البيوت حتى نزلت سورة النور ^(٨) ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي عنه في قوله : ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِيهَا مِنْكُمْ﴾ قال : كان الرجل إذا زنى أؤذي بالتعير ^(٩) وَضُرِبَ النَّعَالُ ثم نسخ ذلك بآية الجلد في سورة النور ^(١٠) ، وفي الآية اشتراط شهادة أربعة رجال في الزنا فلا يقبل فيه شهادة النساء ولا

(١) انظر الحاشية رقم (٦) في الصفحة السابقة وروى عبد الرزاق من غير طريق صحيح إنكار ابن عباس للعول انظر (١٨٣٤١ - ١٨٣٤٣) .

(٢) الآية بتامها : ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَجِشَّةُ مِنْ نِسَائِكَ فَأَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَحْمَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ .

(٣) في «أ» : يريد ، وفي «ط» : تزيد ، وهو تصحيف وما أثبتناه هو الموافق لما في صحيح مسلم .

(٤) في «ب» : وأنزل ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٦) مسلم (٣٢٨٦) ، من حديث عبادة به .

(٧) في «أ» : الفرياني ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٥٠٢٠) ، والطبراني في الكبير (١٠٩٢٩) ، من طريق مسلم

يعني الأعور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به ومسلم ضعيف .

(٩) في «أ» : بالتعزير ، وما أثبتناه من «ط» .

(١٠) ابن أبي حاتم من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

أقل من أربعة خلافا لمن أجاز شهادة ثلاثة رجال وامرأتين لقوله : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ ، واستدل مالك بقوله : ﴿ مِنْ سَكَايَكُمْ ﴾ و ﴿ مِنْكُمْ ﴾ على أن أهل الذمة لا يقام الحد عليهم ^(١) في الزنا كالمسلمين ، وذهب قوم إلى أن الآيتين محكمتان وأن الأولى في إتيان المرأة [المرأة] ^(٢) والثانية في إتيان الرجل [الرجل] ^(٣) ويؤيده قوله : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَحْشَاءُ مِنْ سَكَايَكُمْ ﴾ ، فاقضى ذلك فاحشة مخصوصة بالنساء ثم ^(٤) قال : [٤٨/أ] ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾ ، فاقضى ذلك فاحشة [مخصوصة] ^(٥) بالرجال ففي الآية وجوب التعزير في السحاق واشترط أربعة شهود فيه ، واستدل بها من أوجب التعزير في اللواط دون الحد وفيها أن التعزير يكون بالحبس وسائر أنواع الأذى من الضرب والتعير ^(٦) والتوبيخ والإهانة ، وعندى أن الآية الأولى في الزنا لما ^(٧) تقدم من الحديث ولذكرهن بلفظ الجمع والثانية في اللواط للإتيان بصيغة التثنية في : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا ﴾ وما بعده ومن قال : إنه أراد الزاني والزانية فهو مردود بتبيينه ذلك بمن المتصلة بضمير الرجال وبإشراكهما ^(٨) في الأذى والتوبة والإعراض وذلك مخصوص بالرجال لذكره ما يتعلق بالنساء أولا وهو الحبس ، ولو أريد بالآية الأولى السحاق لآتى بصيغة الاثنين ^(٩) كما في الثانية ولو أريد بالثانية الزناة من الرجال لآتى بصيغة الجمع

(١) في «أ» : عليها ، وفي «ب» ، ج» : عليهما ، وما أثبتناه من «ط» ، وهو الأصح .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ب» ، وما أثبتناه من «ج» ، ط» .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .

(٤) في «ب» ، ط» : وقال ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ب» ، وما أثبتناه من «ج» ، ط» .

(٦) في «أ» : والتعزير ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .

(٧) في «ب» : كما ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .

(٨) في «ط» : وبإشراكهما ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» .

(٩) في «ب» : الاثنين ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .

كما في الأولى وهذا ما فسرہ مجاهد أخرجه عنه ابن أبي حاتم وغيره ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَىٰ ٱلْآيَتِينَ ﴾ ^(٢) [النساء: ١٧، ١٨] ، فيه بيان الوقت الذي تقبل فيه التوبة وهو ما لم يصل الإنسان إلى الغرغرة ومشاهدة ملك ^(٣) الموت والعذاب فإذا وصل إلى ذلك لم تقبل توبته ولا يصح منه إيمان ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله : ﴿ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ قال : القريب ما بينه وبين أن ينظر إلى ملك الموت ^(٤) ، وعن الضحاك قال : القريب ما دون الموت ^(٥) ، وعن الحسن قال : ما لم يغرغر ^(٦) ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن عمر أنه قال :

(١) ابن أبي حاتم من طريق ورقاء بن عمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به وسبق مرارا أقوال العلماء في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد .

(٢) الآيتان بتأنيدهما : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَىٰ ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَمْسُكُونَ ٱلنُّوٓءَ بِمَهَلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ وَلَيْسَتِ ٱلَّتِي لِلَّذِينَ يَمْسُكُونَ ٱلسَّيۜفَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلنَّفْسَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كَقُلُوبِ ٱلْأَغْنَامِ بَلْ هُمْ أَجِلٌ مِّنۢ بَلَدٍ ٱلَّذِينَ يَمْسُكُونَ ٱلنُّوٓءَ بِمَهَلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٣) في «أ، ب، ط» : ملائكة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) الطبري (٨٠٨٦) ، وابن أبي حاتم (٥٠٤٧) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس كما قال دحيم وغيره وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : نقل البخاري من تفسيره - رواية معاوية بن صالح ، عنه ، عن ابن عباس - شيئا كثيرا في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه ، يقول : قال ابن عباس ، أو : يذكر عن ابن عباس .ه قلت : وهذا منها .

(٥) إسناده حسن : ابن أبي حاتم (٥٠٤٨) ، من طريق يونس يعني ابن بكير عن النضر بن طهمان ، قال : سمعت الضحاك فذكره وهذا إسناده حسن والنضر بن طهمان هو النضر بن أبي مريم أبو ليثة ويقال : نضر بن مطرق قال أبو حاتم : صالح الحديث وقال ابن معين ثقة انظر : الجرح والتعديل (٤٧٦/٨) .

(٦) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم من طريق مسكين بن عبد الله الطاحي عن حوشب عن الحسن ومسكين ضعيف انظر : لسان الميزان (٢٨/٦) .

التوبة مبسوطة للعبد ما لم يسق^(١) ثم قرأ الآية^(٢)، وقال: وهل الحضور إلا السوق؟! وأخرج أحمد والترمذي من حديثه مرفوعاً: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر»^(٣)، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ قال: هذه لأهل الإيمان، ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ قال: هذه لأهل النفاق، ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ قال: هذه لأهل الشرك^(٤)، واستدل بعموم الآية على صحة التوبة من ذنب مع الإصرار على غيره، وبعد نقضها وعلى صحة توبة المرتد.

قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩]^(٥)، نزلت رداً على ما كان في الجاهلية من أن ولي^(٦) الميت أحق بامرأته من أهلها إن شاء تزوجها وإن شاء زوجها.

(١) في «أ»: يثق، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) إسناده ضعيف: عبد الرزاق (٥٢٠)، والطبري (٨٠٩٩)، وابن أبي حاتم (٥٠٥٩)، من طريق يعلى بن نعمان، قال: أخبرني من سمع ابن عمر فذكره وهذا إسناد ضعيف للجهالة.
(٣) حسن: الترمذي (٣٥٤٢)، وأحمد (٦١٦٠)، وابن ماجه (٤٢٥١)، وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفير، عن ابن عمر به وهذا إسناد حسن.

(٤) ابن أبي حاتم (٥٠٥٧)، من طريق عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع، عن أبي العالية في قوله: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ قال: هذا في أهل النفاق وأخرج في (٥٠٦٣)، نفس الطريق عن أبي العالية، في قوله: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ قال: هذا في أهل الشرك وفي إسناده عبد الله بن أبي جعفر وهو صدوق يخطئ كما قال الحافظ في التقریب.

(٥) في «نسخة»: نزل، وما أثبتناه من «أ، ب، ط»، وكلاهما صحيح فالضمير بالتأنيث يعود على الآية، وبالتذكير يعود على: «قوله تعالى»، وقد مر نحو هذا.

(٦) في «أ»: أولياء الميت، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

أخرجه البخاري^(١)، ففيه أن الحر لا يتصور ملكه ولا دخوله تحت اليد ولا يجري مجرى الأموال بوجه .

[٤٩/ب] قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْضُوا عَنْهُ ﴾ الآية ، قال ابن عباس : يعني لا تقهروهن ، وهو في الرجل يكون^(٢) له المرأة وهو كاره لصحبته^(٣) ولها عليه مهر فيضر بها لتفتدي^(٤)، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج عبد الرزاق عن ابن البيلماني^(٥) قال : نزلت أول الآية في أمر الجاهلية وآخرها في أمر الإسلام ، ففيه تحريم الإضرار بالزوجة ليلجئها إلى الافتداء وإباحته إذا كان النشوز منها [انتهى]^(٦) أخرج ابن أبي حاتم عن جابر بن زيد أن ابن عباس كان يقول في هذه الآية : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ : النشوز وسوء الخلق^(٨)، وأخرج من

(١) البخاري (٤٢١٢) ، من طريق عكرمة ، عن ابن عباس ولفظه أنه قال في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَهَا الذَّيْنِ مَاتُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَمًا وَلَا تَقْضُوا عَنْهُنَّ مَّا ءَاتَيْنَهُنَّ ﴾ قال : « كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته ، إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤوا زوجوها ، وإن شاؤوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها ، فنزلت هذه الآية في ذلك » .

(٢) في «ب» : تكون ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : هو كاره لها في صحبتها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) البخاري في التفسير تعليقا قال : ويذكر عن ابن عباس فذكره وأخرجه الطبري (٨١٢٤) ، وابن أبي حاتم (٥٠٦٧٦٧) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به .

(٥) في «أ» ، ب ، ط : ابن السلمي ، وما أثبتناه من «ج» وهو الصواب الموافق لما في مصادر التخريج .

(٦) عبد الرزاق في التفسير (٥٣٠) ، عن معمر ، قال : أخبرني سهاك بن الفضل ، عن ابن البيلماني قوله وابن البيلماني ضعيف .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم في التفسير (٥٠٨٢) ، عن نعيم بن حماد ، وأبي زياد القطان قالا : ثنا زياد بن الربيع ، ثنا صالح الدهان ، عن جابر بن زيد ، أن ابن عباس به ونعيم صدوق بخطي وأبو زياد المتابع له لم أقف له على ترجمة فيما لدي من مصادر وصالح الدهان ذكره ابن عدى وقال : ليس هو بمعروف ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه : كان قدريا ويرضى بقول الخوارج ، انظر : الكامل (٧١/٤) ، ولسان الميزان (١٧٨/٣) .

طريق العوفي عنه ^(١) قال : الفاحشة المبينة أن تفحش على أهل الرجل وتؤذيهم ، وأخرج من طريق مجاهد عنه ^(٢) قال : هي الزنا ، واستدل قوم بظاهر الآية على جواز الإضرار إذا حصل منها ما ذكر والتضييق عليها حتى تفتدي ، وقال آخرون إنما هي مبيحة للأخذ ^(٣) دون الإضرار فالاستثناء ^(٤) على هذا منقطع ، واستدل قوم بقوله : ﴿ يَبْعُضُ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ على منع الخلع بأكثر مما أعطاهما ^(٥) .

قوله : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، فيه وجوب ذلك ، من توفية المهر والنفقة والقسم واللين في القول وترك الضرب ^(٦) والإغلاظ بلا ذنب ، واستدل بعمومه من أوجب لها الخدمة إذا كانت ممن لا تخدم نفسها .

قوله [تعالى] ^(٧) : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ ﴾ الآية ^(٨) ، قال إلكيا : فيه استحباب الإمساك بالمعروف وإن كان على خلاف هوى النفس وفيه دليل على أن الطلاق مكروه .

قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْتُهُنَّ أَنْفُسَهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ [النساء: ٢٠] ، فيه رد على من لم يميز المغالاة ^(٩) في المهور وهم قوم ، نقله عنهم ابن الفرس وقد أخرج أبو يعلى ^(١) صحيح : ابن أبي حاتم (٥٠٨١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩٢٦) ، من طريق سليمان يعني ابن بلال عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به وليس من طريق العوفي كما ذكر المصنف وهذا إسناد صحيح .
(٢) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم من طريق أبي يحيى الققات عن مجاهد عن ابن عباس به وأبو يحيى الققات ضعيف .

(٣) في «أ» : للأضر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : والاستثناء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : أعطاهما ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» : الضرر ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعوقين زيادة من «أ» .

(٨) تمام الآية : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكُفَّوهَا شَيْعًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٩] .

(٩) في «أ» : الغلات ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

عن مسروق أن عمر بن الخطاب ^(١) رضي الله عنه نهى أن يزداد في الصداق على أربعمائة درهم فاعترضته امرأة من قريش ^(٢) فقالت : أما سمعت ما أنزل الله : ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ فقال : اللهم غفرا ، كل الناس أفقه من عمر ؛ ثم رجع فركب المنبر فقال : إني كنت نهيتكم أن لا تزيدوا النساء ^(٣) في صدقاتهن على أربعمائة درهم فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب ، وأخرج ابن المنذر عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال عمر بن الخطاب ^(٤) : لا تغالوا في مهر النساء فقالت امرأة : ليس ذلك لك يا عمر ، إن الله تعالى يقول : ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ من ذهب ، قال : وكذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر : امرأة خاصمت عمر فخصمته ، وأخرج عبد عن بكر بن عبد الله المزني قال : قال عمر ^(٥) : خرجت وأنا أريد أن أنهاكم عن كثرة الصداق فعرضت لي آية من كتاب الله : ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ .

قوله تعالى : ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ الآية ^(٦) ، استدل به من منع الخلع مطلقا

(١) حسن بشواهد : أخرجه أبو يعلى في الكبير كما في مجمع الزوائد (٤/ ٦٨٦) ، وفي إسناده مجالد ابن سعيد وهو ضعيف وله شواهد انظر حاشية رقم (٤) من نفس الصفحة .

(٢) في «ب» ، ط : قيس ، وما أثبتناه من «أ» ، ج : وهو الصحيح .

(٣) في «ب» : تزيدوهن ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) حسن بشواهد : عبد الرزاق (١٠١١٧) ، ومن طريقه ابن المنذر كما في تفسير ابن كثير

(١/ ٥٠٨) ، عن قيس بن الربيع ، عن أبي حصين ، عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال

عمر بن الخطاب فذكره وأبو عبد الرحمن السلمي قال إسحاق بن منصور ، عن ابن معين :

لم يسمع من عمر انظر التهذيب (٥/ ١٨٤) وله شاهد سبق ذكره في الحاشية (١) من نفس

الصفحة ، وأصل نهى عمر عن المغالاة في المهور ثابت وله شواهد كثيرة في السنن وغيرها

وانظر : الإرواء (١٩٢٧) .

(٥) إسناده ضعيف : سعيد بن منصور في سننه (٥٧٦) ، من طريق حميد الطويل ، عن بكر بن

عبد الله ، قال : قال عمر بن الخطاب فذكره وإسناده ضعيف للانقطاع بين بكر وعمر .

(٦) تمام الآية : ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء : ٢٠] .

وقال: إنه ناسخ لآية البقرة وقال غيره: إنه منسوخ بها وقال آخرون: لا ناسخ ولا منسوخ بل هو في الأخذ بغير طيب نفسها .

[٤٩/ب] قوله [تعالى] ^(١): ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى﴾ الآية ^(٢) [النساء: ٢١] ، استدل به من أوجب المهر بالخلوة ؛ لأن الإفضاء مأخوذ ^(٣) من الفضاء وهو المكان الذي ليس فيه بناء فعبر به عن الخلوة وهو مردود فإن الإفضاء ^(٤) يكنى به عن الجماع وبذلك ^(٥) فسرہ ابن عباس ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(٦) ، وقد رد ابن الفرس على قائل الأول [فأجاد] ^(٧) وقال : الكناية عند ^(٨) العرب ^(٩) إنما تستعمل فيما يستحي من ذكره كالجماع ، والخلوة لا يستحي من ذكرها فلا تحتاج ^(١٠) إلى كناية ، قلت : وفي تعديته إلى ما يدل على معنى الوصول والاتصال .
قوله تعالى : ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ ، هو الإيجاب والقبول في عقد النكاح فسرہ بذلك ابن عباس ^(١١) ومجاهد ^(١٢) أخرجه ابن أبي حاتم .

- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .
- (٢) الآية بتمامها : ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ .
- (٣) في «أ» : مأخوذة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٤) في «أ» : لإفضى ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٥) في «ب» : وكذلك ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (٦) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٥١٠٨) ، من طريق سفيان ، عن عاصم ، عن بكر بن عبد الله المزني ، عن ابن عباس ولفظه : في قوله : ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ قال : الإفضاء : الجماع .
- (٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٨) في «أ» : عنده ، وفي «ط» : عن .
- (٩) في «أ» : الكفاية عنده لقرب ، وهي عبارة محرفة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (١٠) في «ج» : يحتاج ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .
- (١١) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم في التفسير (٥١١٠) ، من طريق يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ابن عباس به ويحيى صدوق عابد يخطئ كثيرا وقد تغير وحبيب مدلس وقد عنعنه .
- (١٢) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم (٥١١١) ، من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد =

[٥٠/ أ] قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله:

﴿غَيْرُ مُسْتَفْعِيٍّ﴾ [النساء: ٢٢-٢٤] ^(١)، في ^(٢) هذه الآيات محرمات النكاح ففيها تحريم نكاح نساء الآباء وشمل ذلك الأجداد فصاعدا من جهة الأب أو الأم من النسب أو الرضاع ومن قال: إن النكاح حقيقة في العقد، استدل بها على عدم تحريم مزية الأب، ومن قال: حقيقة في الوطاء [استدل بها على تحريمها كما] ^(٣) استدل بها على تحريم موطوءته بملك ^(٤) اليمين ولا عقد فيها، وفيها تحريم الأمهات والبنات والأخوات والعمت والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت، فهذه سبع من النسب، قال ابن الفرس: ويدخل في الأمهات كل من له عليك ولادة ^(٥) لأنها أم، وفي البنات كل من لك عليه ولادة بناء على استعمال اللفظ

ولفظه : قوله : ﴿ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ قال : كلمة النكاح التي تستحل بها فروجهن وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٠٤٧) ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن سالم ، عن مجاهد ولفظه : وأخذن منكم ميثاقا غليظا قال : ﴿ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ ﴾ قال : قوله : قد زوجتك ، سالم هو سالم بن عبد الله المحاربي ذكره ابن حبان في الثقات (٤٠٧/٦) ، فيحسن بها قبله .

(١) الْآيَاتُ بِنَمَاهَا: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَوَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأَخْتَانُكُمْ النَّسَبِ أَوْصَعَتْكُمْ إِذَا طَعِمْتُمْ مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَشَاءُوا ذَلِكَ هُوَ الْفُسُوقُ الْفَاحِشُ﴾ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُجْرُهُنَّ بِأَجْرُهُنَّ وَلَا يُجْرَى عَلَيْكُمْ إِذَا عَصَيْتُمْ عَنْ مَوْصِيٍّ﴾ ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَزَقْتُهُمْ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٢-٢٤].

(۲) فی «ط»: فیہ ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٤) في «ط»: بيا لك ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٥) في «أ»: ولادة عليك، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

في حقيقته ومجازه ، ولا يدخل فيه المخلوقة من زنا^(١) لأنها ليست بنتا شرعا بدليل عدم الإرث وإذا لم تدخل في آية التحريم^(٢) ، دخلت في قوله : ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَهُ ذَٰلِكُمْ﴾ ، ومن حرمها قال : هي بنت حقيقة وانتفاء الأحكام من الإرث وغيره لا يدرأ هذه الحقيقة والتحريم محتاط له ، قال : ودخل في الأخوات الشقائق وغيرهن ، وفي العمات والخالات كل من ولده^(٣) جدك أو جدتك وإن علوا من قبل الأب^(٤) أو الأم وفي بنات الأخ وبنات الأخت كل من لأخيك ولأختك^(٥) عليه^(٦) ولادة ، وفيها تحريم الأمهات من الرضاعة والأخوات منها فيدخُل في الأمهات من أرضعتك أو أرضعت من ولدك ، أو ولدت مرضعتك أو ولدت صاحب اللبن وإن علون ، ويدخل في الأخوات أخواتك منه وأخوات أبيك وأمك منهما^(٧) [وأولاد إخوتك منهما فحرم أيضا من الرضاع سبع كما حرم من النسب]^(٨) وفي الصحيحين : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »^(٩) ، والاقتصار في الآية على نوعين : الولادة والأخوة لأنها الأصل ، والخمسة الباقية فروع واستدل بعض الظاهرية بها على أنه لا يحرم من الرضاع إلا الأمهات والأخوات فقط دون البنات ونحوها ، واستدل مالك وغيره بقوله : ﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ على أن

(١) في «أ» : زناه ، وفي «ب» : زناة ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٢) في «أ» : المحرم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «نسخة» : بنته ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٤) في «ط» : الآباء ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : أو لأختك ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «ب» : عليها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «ب» : منها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) البخاري (٢٥٢٣) ، ومسلم (٢٧٠٢) ، من حديث ابن عباس واللفظ للبخاري .

رضاع الرجل والبهيمة لا يحرم وكذا الميتة ؛ لأنها لم ترضع واستدل بعمومها من حرم برضاع^(١) الكبير وبمصه^(٢) ، وفيها تحريم أمهات النساء وإن علون دخل بالزوجة أم لا والربائب وهن^(٣) بنات الزوجات بشرط أن يكن^(٤) مدخولا بهن^(٥) فإن لم يدخل بهن فلا يحرم من^(٦) خلافا لمن [شد]^(٧) واستدل بقوله : ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ من لم يحرم نكاح الربيبة الكبيرة ، أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح عن مالك بن أوس بن الحدثان قال^(٨) : توفيت امرأتي فأخبرت علي بن أبي طالب فقال : لها ابنة ؟ قلت : نعم وهي بالطائف ، قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، قال : فانكحها ، قلت : فأين قول الله : ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ﴾ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ؟ قال : إنها لم تكن في حجرك إنما ذاك إذا كانت في حجرك ، والجمهور حرموها وقالوا : إنها^(٩) موافقة للغالب ، ومن قال : إن الأم لا تحرم إلا بالدخول أيضا قال إن قوله : ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ عائد إلى الأمهات والربائب

(١) في «أ» : رضاع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ج» : ومصة ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) في «أ ، ب ، ط» : هي ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) في «أ ، ب ، ط» : يكون ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) في «أ ، ب ، ط» : بها ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) في «أ ، ب ، ط» : تحرم ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) إسناده حسن : عبد الرزاق في مصنفه (١٠٥١٠) ، وابن أبي حاتم (٥١٢٩) ، من طريق ابن

جريح ، حدثني إبراهيم بن عبيد بن رفاعه ، أخبرنا مالك بن أوس بن الحدثان به .

(٩) في «أ ، ج ، ط» : إنه ، وما أثبتناه من «ب» .

معا أخرجه ابن أبي حاتم عن علي^(١) وعبد الله بن الزبير^(٢) ورده المطلقون بأن المجرورين إذا اختلف عاملهما لا يكون نعتهما واحدا وفي الآية رد على من حرم الربية بغير الوطاء من التقبيل ونحوه ، وقد فسر ابن عباس وغيره الدخول هنا بالجماع^(٣) ، أخرجه ابن المنذر وغيره ، وفيها تحريم حليلة الابن للصلب بخلاف المتبني ، ودخل في الحليلة الزوجة والأمة الموطوءة ، وفيها تحريم الجمع بين الأختين [وذلك شامل للزوجين^(٤) والأمتين وقد قال عثمان^(٥) وعلي^(٦)

(١) إسناده ضعيف : تفسير ابن أبي حاتم (٥١٢٧) ، عن جعفر بن محمد بن هارون بن عذرة ، ثنا عبد الوهاب ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن خلاص بن عمرو ، أن عليا ، قال في الرجل يتزوج المرأة ، ثم يطلقها ، أو ماتت قبل أن يدخل بها هل يحل له أمها ؟ قال علي : هي بمنزلة الربية ، يعني قوله : ﴿ وَأَمَّا نِكَاحُكُمْ ﴾ ، وهذا إسناده ضعيف جعفر ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وعبد الوهاب صدوق ربما أخطأ مدلس من الثالثة وقد عنعنه .

(٢) إسناده ضعيف : عبد الرزاق في مصنفه (١٠٥٠٩) ، عن معمر ، عن سماك بن الفضل ، أن ابن الزبير قال : الربية والأم سواء ، لا بأس بهما إذا لم يدخل بالمرأة وهو معلول لوجود رجل مبهم بين سماك وابن الزبير كما أخرجه ابن أبي حاتم (٥١٣٠) ، عن الحسن بن أبي الربيع ، أنبا عبد الرزاق ، أنبا معمر ، عن سماك بن الفضل ، عن رجل ، عن عبد الله بن الزبير فذكره .

(٣) صحيح بشواهد : ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ولفظه : الدخول : النكاح وله شاهد عند عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس بنحوه .

(٤) في «نسخة» : للزوجتين ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٥) صحيح : مالك في الموطأ (١١٢٣) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٢٣١٧) ، وغيرهما من طريق الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، أن رجلا سأل عثمان عن الأختين يجمع بينهما ، فقال عثمان : أحلتها آية ، وحرمتها آية ، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك ، قال : فخرج من عنده فلقي رجلا من أصحاب النبي ﷺ فسأله عن ذلك فقال : لكنني أنهاك ولو كان من الأمر إلي شيء ، ثم وجدت أحدا يفعل ذلك لجعلته نكالا . فقال ابن شهاب : أراه عليا قلت ورد الجزم بأنه علي في رواية ابن أبي شيبه (١٢٢٧٧) ، حيث قال : حدثنا غندر ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، قال : سأل رجل عثمان عن الأختين يجمع بينهما ، فقال : أحلتها آية ، وحرمتها آية ، ولا أمرك ، ولا أنهاك . فلقي عليا بالباب فقال : عما سألته ؟ فأخبره فقال : لكنني أنهاك ، ولو كان لي عليك سبيل ، ثم فعلت ذلك ، لأوجعتك .

(٦) حسن بشواهد خلا لفظه (ولا أحله ولا أحرمه) : فلا تثبت عن علي : مسدد كما في المطالب العالية (١٧٨٧) ، وابن أبي شيبه من طريق أبي عون ، عن أبي صالح الحنفي ، أن ابن الكواء =

وابن عباس ^(١) في الجمع بين أختين ^(٢) [^(٣) مملوكتين أحلتها آية ، يعني قوله : ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ وحرمتها ^(٤) آية وهي ^(٥) هذه ، واستدل بها من أباح الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها لكن الحديث يرده ^(٦) ، وفيها تحريم المحصنات وعن ذوات الأزواج أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عطية عن ابن عباس ^(٧) والحاكم من طريق سعيد بن جبير عنه ^(٨) ، واستثنى من ذلك المسبيات

= سأل علياً عن الأمتين الأختين ، فقال : أحلتها آية ، وحرمتها آية ، ولا أفعله أنا ، ولا أحد من أهل بيتي ، ولا أحله ، ولا أحرمه وفي إسناده ابن الكواء وهو عبد الله بن الكواء من رؤوس الخوارج . انتهى ، وقال البخاري : لم يصح حديثه . قلت : وله أخبار كثيرة مع علي وكان يلزمه ويعييه في الأسئلة وقد رجع عن مذهب الخوارج وعاد وصحبة علي . انظر : لسان الميزان (٣ / ٣٢٩) ، وعليه فالإسناد ضعيف ويشهد له ما قبله . انظر : الحاشية السابقة لكن فيها أن علياً جزم بالتحريم وعليه فلفظة (ولا أحله ، ولا أحرمه) لا تثبت عنه والله أعلم .

(١) إسناده صحيح : سعيد بن منصور في سننه (١٦٤٩) ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : ذكروا عند ابن عباس قول علي ﷺ : أحلتها آية وحرمتها آية . فقال ابن عباس : أحلتها آية وحرمتها أخرى ، إنما يحرم علي قرابتي منهن ، ولا تحرم علي قرابة بعضهن من بعض .

(٢) في «ب» : الأختين ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : وحرمتها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : يعني ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) يعني ما رواه البخاري (٤٨٢٢) ، ومسلم (٢٥٩٣) ، من حديث أبي هريرة ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » .

(٧) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم من طريق حجاج بن أرطاة عن عطية العوفي عن ابن عباس به وهذا إسناد ضعيف ويشهد له ما بعده .

(٨) حسن بشواهد : الحاكم (٣١٢٤) ، وغيره من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، ثنا شعبة ،

عن أبي حصين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ﷺ ، ولفظه أنه قال : هذه الآية :

﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ قال : كل ذات زوج إتيانها زنا إلا ما

سببت وفي إسناده عبد الوهاب بن عطاء مختلف فيه وهو صدوق ربما أخطأ كما قال الحافظ

في التقریب .

إذا كان لهن أزواج بدار الحرب فإنه يحل وطؤهن ^(١) بعد الاستبراء ففيه دليل على أن السبي يفسخ النكاح ^(٢) سبياً معاً أو لا واستدل بعموم الآية من قال: إن انتقال الملك يقطع النكاح ببيع أو إرث أو غير ذلك والجمهور قصرُوا الآية على السبب ^(٣) الذي نزلت فيه ^(٤) ، وعن ابن عباس في الآية تفسير آخر ^(٥) ، وهو أن المراد بالمحصنات العفائف وأنها حل للرجل إلا ما أنكح مما ملكت يمينه فإنها لا تحل له ، أخرجه ابن أبي حاتم فعلى هذا هي مستأنفة لا معطوفة [٥١/أ] والأول أولى ، وفيها إحلال من ^(٦) عدا المذكورات ففيه رد على من حرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة أو بين المرأة وامرأة أبيها أو ما ولدت امرأة أبيه بعد أبيه ، وفيها ^(٧) مشروعية المهر وقد استدل بقوله : ﴿أَنْ تَتَّخِذُوا بِمَوَالِكُمْ﴾ من قال : إن أقل الصداق عشرة دراهم ظنا منه أن المراد أن يصدقها كل واحد ما يسمى أموالاً ^(٨)

(١) في «أ» : وطئها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : في النكاح ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : السبياً ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) وهو ما رواه مسلم في صحيحه (٢٧٢١) ، من حديث أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشاً إلى أوطاس ، فلقوا عدواً ، فقاتلوهم فظهروا عليهم ، وأصابوا لهم سبائاً ، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله ﷻ في ذلك : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ، أي : فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن .

(٥) ابن أبي حاتم (٥١٤٨) ، من طريق أبي إسحاق ، عن عمير بن قميم ، عن ابن عباس ولفظه : في قوله : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال : هي حل للرجل إلا ما أنكح مما ملكت يمينه ، فإنها لا تحل له وفي إسناده عمير بن قميم ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٧٨/٦) ، وابن سعد في الطبقات (٣٠٠/٦) ، ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً وقال ابن سعد : وكان معروفاً قليل الحديث .

(٦) في «أ» : ما عدا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : وفيها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «ب» ، ط : صداقاً ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

وهو ضعيف جداً، قال إلكيا: وفيه دليل على منع كون عتق الأمة صداقاً [لها] ^(١)
لدلالة الآية على كون المهر مالاً وليس في العتق تسليم مال وإنما فيه إسقاط
الملك من غير أن يستحق به تسليم شيء إليها قال ابن الفرس: وفيه دليل على
أن الصداق إذا كان خيراً أو خنزيراً يقتضي فسخ النكاح؛ لأنها ليسا من أموالنا،
قلت: إنما يدل ^(٢) على فساد الإصداق ^(٣) بهما دون النكاح.

[٥١/ب] قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ الآية ^(٤) [النساء: ٢٤]، فيه أن
الاستمتاع بالوطء ولو مرة يوجب المهر كله، أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي
عن ابن عباس ^(٥)، في قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾ الآية قال: هو النكاح إذا تزوج
الرجل المرأة ثم نكحها مرة واحدة فقد وجب صداقها كله ففيه رد على من قال:
إن الخلوة تقرر المهر، وفي الآية جواز الإبراء من الصداق وبعضه، وقال إلكيا:
واستدل به ^(٦) قوم على جواز الزيادة وهو غلط لأنه لما قال: ﴿فَقَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾
فَرِيضَةً، اقتضى ذلك إعطاءها ^(٨) ما كان فرضاً لها أولاً فقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ﴾ يرجع إلى الرخصة في ترك الإيتاء بعد الأمر به واستدل بالآية من قال:

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ».

(٢) في «أ»: إنما تدل الآية، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) في «أ»: الصداق، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) الآية بتمامها: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [النساء: ٢٤].

(٥) الطبري (٨٢٥٦)، وابن أبي حاتم (٥١٧٥)، من حديث معاوية بن صالح، عن علي بن أبي
طلحة، عن ابن عباس به وقد سبق بيان ما في هذا الإسناد مراراً.

(٦) في «أ»: فاستدل بها، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) في «ط»: وآتوهن، وهو خطأ.

(٨) في «أ»: إعطاؤها، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» وهو الصحيح.

إن الصداق يجب بالوطء لا بالعقد ومن قال: إن الإبراء يحتاج إلى رضا المبرأ^(١)، وحمل قوم الآية على نكاح المتعة واستدلوا بها على جوازها. أخرج الحاكم عن ابن عباس^(٢) أنه قرأها: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ إلى أجل مسمى قال: والله لأنزلها الله كذلك وأخرج ابن المنذر أن أبي [بن كعب]^(٣) قرأها كذلك^(٤).

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ الآية^(٥) [النساء: ٢٥]، فيه إباحة الأمة بثلاثة شروط نص عليها وتحريمها بدونها:

الأول: أن لا يستطيع طول حرة أخرج^(٦) ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ قال: من لم يكن له سعة^(٧)، وقال مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وغيرهم^(٨): الطول: الغنى وقال ربيعة والنخعي^(٩):

(١) في «ط»: المراء، وهو تحريف.

(٢) صحيح: الحاكم (٣١٢٥)، والطبري (٨٢٦٥)، من طريق شعبة، عن أبي مسلمة، عن أبي نضرة عن ابن عباس به.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) إسناده ضعيف: الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال: في قراءة أبي فذكره وكتاده لم يسمع من أبي.

(٥) الآية بتمامها: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفُوحَاتٍ وَلَا مُنْجَذَبَاتٍ أَعْدَانُ فُلَادَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ فَقَلْبَهُنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ اللَّهَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْرُوهَا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ رَحِيمٌ﴾.

(٦) في «أ»: وأخرج، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس به.

(٨) انظر: ابن أبي حاتم (١١٨٢/٣)، فقد عزاه إليهم بدون إسناد.

(٩) إسناده ضعيف: ابن أبي حاتم (١١٨٣/٣)، من طريق عبد الجبار بن عمر الأيلي عن ربيعة بنحوه وعبد الجبار ضعيف.

وانظر في الرد على هذا القول تفسير الطبري (١٦/٥).

الطول هنا : الجلد والصبر لمن أحب أمة وهويها ^(١) حتى صار لا يستطيع أن يتزوج غيرها فإن له أن يتزوج الأمة إذا لم يملك هواه وإن كان غنيا .

الشرط الثاني : أن تكون الأمة مؤمنة فلا يجوز نكاح أمة كافرة كما فسر به مجاهد ^(٢) وغيره .

الشرط الثالث : خوف العنت أي الوقوع في الزنا أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٣) قال العنت : الزنا فليس لأحد من الأحرار أن ينكح أمة إلا أن يقدر على حرة وهو يخشى العنت [وقاله أيضا مجاهد ^(٤) وغيره .

[٥٢/أ] ففي الآية رد على من أباح نكاح الأمة وإن لم يخش العنت ^(٥) ، وكان غنيا وحجته عدم القول بالمفهوم مع قوله : ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى مِنْكُمْ﴾ الآية ^(٦) ، وعلى من أباح نكاح الأمة الكافرة ، وعلى من حرم الأمة لمن قوي تقواه ؛ لأنه يصدق عليه لشدة ^(٧) شهوته أنه خاش ، واستدل بظاهر [قوله] ^(٨) : ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ على إباحة الأمة مع القدرة على حرة ^(٩) كتابية ، وبعموم ^(١٠)

(١) في «ب ، ط» : وهواها ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصواب .

(٢) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٣/ ١١٨٥) ، من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد به .

(٣) ابن أبي حاتم (٣/ ١١٩٤) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٤) انظر : تفسير الطبري (٥/ ٢٤) ، وأثر مجاهد من طريق ليث بن أبي سليم وهو غلط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) الآية بتمامها : ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ فَقَرَّاءَ يَفْهَمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢] .

(٧) في «أ» : بشدة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : حرية ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «ط» : وبمفهوم ، وما أثبتناه من «أ» .

الآية على أن العبد لا ينكح الأمة الكتابية ؛ لأن الخطاب بها يعم الحر والعبد ، كذا قال ابن الفرس ، وفيه نظر ، وفي الآية كراهة ^(١) نكاح الأمة عند اجتماع الشروط لقوله : ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ، وفيها الرد على من أجاز نكاح الأمة بغير إذن سيدها وبغير مهر ، واستدل مالك بقوله : ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ على أنهن ^(٢) أحق بمهورهن وأنه لا حق فيه للسيد ، وقوله : ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ قال ابن عباس : يعني بالأزواج أخرجه ابن أبي حاتم ^(٣) ، واستدل ^(٤) بظاهره من لم يوجب حد الزنا على الأمة حتى تتزوج ، أخرج سعيد بن منصور وغيره عن سعيد بن جبير ^(٥) أنه كان يقول : ليس على الأمة حد حتى تحصن ^(٦) بزواج ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِتَحَشُّرٍ﴾ ، وأجاب الجمهور بأن ذكره لثلاثتهم زيادة عقوبتها بالنكاح كما زاد في حق الحرة ، وفي الآية أن حد الأمة على النصف من حد الحرة وأنه لا رجم عليها لأنه لا يتنصف ، ففيها رد على من قال برجم ^(٧) الرقيق وعلى من قال : إنه لا يغرب ، وقال بعضهم : عندي أن الفاحشة

(١) في «ب» : كراهية ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : أن هن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم (١١٩١/٣) ، (رقم ٥٢٠٠) ، من طريق هارون ، عن أبان بن تغلب ، عن الحكم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن قال ابن أبي حاتم : وروي عن الحسن ، ومجاهد ، وعكرمة الخراساني ، وقتادة نحو ذلك ، وروي عن الشعبي والنخعي ، ومجاهد قالوا : لا يحصن الحر إلا بالمسلمة الحرة ، ولا يحصن بالملوكة ولا باليهودية ، ولا بالنصرانية .

(٤) في «أ» : واستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) إسناده صحيح : سعيد بن منصور من طريق مسعر عن عمرو بن مرة عن ابن جبير عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح . وانظر : مذاهب العلماء في المسألة في تفسير ابن كثير (٥١٩/١) .

(٦) في «ط» : تتزوج ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٧) في «أ» ، ب : يرجم ، وما أثبتناه من «ط» .

هنا تعم الزنا والقذف وكل ما يمكن أن يتبعض من الحدود ، وقال بعضهم : لا حدَّ على العبد^(١) أصلاً أحصن أو لا ، لأن الآية وردت في الإماء^(٢) ، وقال آخرون : يجلد كالحُر لعموم آية الزاني^(٣) لأن الآية المنصفة وردت في الإماء .

قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَ كُلَّهَا وَيُنْفِثَ مِنْكُمْ الرِّيسَ كُلَّهَا ﴾ [النساء: ٢٦] ، قال إلكيا : يدل على أنه يبين لنا ما بنا حاجة إلى معرفته إما بنص أو دلالة نص وذلك يدل على امتناع خلوه واقعة عن حكم الله .

[٥٢/ب] قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] ، قال طاوس^(٤) : في أمر النساء لا يصبر عنهن ، وقال وكيع^(٥) : يذهب عقله عندهن . أخرجهما ابن أبي حاتم ، ففيه أصل لما يذكره الأطباء من منافع الجماع ومضار تركه .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ الآية^(٦) [النساء: ٢٩] ، فيه تحريم أكل المال بالباطل بغير وجه شرعي وإباحة التجارة والربح فيها وأن شرطها التراضي ومن هنا^(٧) أخذ الشافعي اعتبار الإيجاب والقبول لفظاً لأن التراضي^(٨) أمر

(١) في «أ» : القيد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ط» : الأمة ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٣) في «أ ، ب» : الزنا ، وما أثبتناه من «ج ، ط» وآية الزاني هي قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ وَلَا تَأْخُذْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٤) ابن أبي حاتم (٣/١١٩٩) ، من طريق يحيى بن بيان عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه به ويحيى صدوق يخطئ كثيراً كما في التقريب ويشهد له الأثر التالي انظر : الحاشية التالية .

(٥) ابن أبي حاتم (٣/١٢٠٠) ، من طريق سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ قال : في أمر النساء . قال وكيع يذهب عقله عندهن وهذا إسناد صحيح .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ يَأْتِيهَا الْوُحُوشُ آمَنَاتٌ لَا تَأْكُلُ أَمْوَالَكُمْ يَتَّبِعُكُمْ بِالْبَسِطِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَصْرَةٍ عَنْ فَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ .

(٧) في «أ» : هذا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ ، ب ، ط» : الرضا هو ما أثبتناه من «ج» .

قلبي فلا بد من دليل عليه وقد يستدل به من لم يشترطها إذا حصل الرضا ،
واستدل بالآية من نفي خيار المجلس لأنه اعتبر التراضي في تمام التجارة دون
التفرق .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [النساء: ٣١] قيل : معناه لا تتجروا في بلاد
العدو فتغرروا ^(١) بأنفسكم واستدل ^(٢) به مالك على كراهة ^(٣) التجارة إلى ^(٤)
بلاد الحرب ، وقيل : معناه النهي عن قتل الناس بعضهم بعضا ، وقيل : عن قتل
الإنسان نفسه ، وقد احتج بهذه الآية عمرو بن العاص على مسألة التيمم للبرد
وأقره النبي ﷺ على احتجاجه كما في حديث أبي داود وغيره ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَحْتَنِوْا ﴾ الآية ^(٦) [النساء: ٣١] ، فيه أن الصغائر تكفر
باجتناب الكبائر خلافا لمن أبى ذلك ، وفي الآية رد على من قال : المعاصي كلها
كبائر وأنه لا صغيرة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا ﴾ الآية ^(٧) [النساء: ٣٢] ، احتج به من كره التمني

(١) في «أ» : فتغروا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : واستند ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» ، ج : كراهية ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٤) في «أ» : في ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) صحيح : أبو داود (٢٨٦) ، وغيره من طريق يزيد بن أبي حبيب ، عن عمران بن أبي أنس ،
عن عبد الرحمن بن جبير المصري ، عن عمرو بن العاص قال : احتلمت في ليلة باردة في
غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيمنت ، ثم صليت بأصحابي الصبح
فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : « يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » فأخبرته بالذي
منعني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ
رَحِيمًا ﴾ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا .

(٦) تمام الآية : ﴿ إِنْ جَحْتَنِوْا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ ﴾ .

(٧) تمام الآية : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ
نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ .

مطلقا ويحتج به في أن تمني تغير الأحكام لا يجوز كما نص عليه الشافعي لأن سبب نزول الآية ذلك ^(١).

قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ، فيه الحث على سؤال الله ودعائه .

[٥٣/أ] قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ [النساء: ٣٣] قال ابن عباس ^(٢):

الموالي : العصبه ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ ، الآية ^(٣) هي ^(٤) منسوخة بقوله ^(٥) :

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ كما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس ^(٦) : وقيل : لا ،

واحتمل ^(٧) بها أبو حنيفة على أن الرجلين إذا توافقا ^(٨) على أن يتوارثا ويتعاقلا ^(٩)

(١) إسناده ضعيف : الترمذي (٣٠٣١) ، وغيره من عدة طرق عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد ، عن أم سلمة ، أنها قالت : يغزو الرجال ولا تغزو النساء وإنما لنا نصف الميراث . فأنزل الله ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ قال مجاهد : وأنزل فيها: ﴿إِنَّ الْأَسْلِمِيَّاتِ وَالْأَسْلِمِيَّاتِ﴾ وكانت أم سلمة أول طعينة قدمت المدينة مهاجرة : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد ، مرسلا ، أن أم سلمة ، قالت : كذا وكذا . هذا الإسناد ضعيف للانقطاع بين مجاهد وأم سلمة كما نص عليه الإمام الترمذي رحمهما الله .

(٢) ابن أبي حاتم (١٢٣٠/٣) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٣) تمام الآية: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْوَهُمْ نَصِيبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ .

(٤) في «ب ، ط» : وهي ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) في «أ» : لقوله ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) البخاري (٦٣٧٨) ، من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ :

﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري

دون ذوي رحمه ، للأخوة التي أخى النبي ﷺ بينهم ، فلما نزلت : ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ قال

: نسخها : ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ .

(٧) في «أ ، ب ، ط» : فاحتج ، وما أثبتناه من «ج» .

(٨) في «أ» : توليا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : يتعاقدا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

صح وعمل به ، وقال الحسن ^(١) : الآية فيمن أوصى له بشيء فمات قبل موت الموصي ^(٢) ويؤمر الوصي بدفع الوصية إلى ورثة الموصي له ، وقال ابن المسيب ^(٣) : الآية في الوصية لا الميراث ففيه الحظ على الوصية [لهم] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] فيه أن الزوج يقوم بتدبير ^(٥) زوجته وتأديبها ومنعها من الخروج وأن عليها طاعته إلا في معصية وأن ذلك لأجل ما يجب لها عليه من النفقة ، ففهم العلماء من هذا أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قواما عليها وسقط ما له من منعها من الخروج ، واستدل بذلك من أجاز لها الفسخ حيثنذ لأنه إذا خرج عن كونه قواما عليها [فقد] ^(٦) خرج عن الغرض المقصود بالنكاح ، واستدل بالآية من جعل للزوج الحجر على زوجته في نفسها ومالها فلا تتصرف فيه إلا بإذنه ؛ لأنه جعله قواما بصيغة المبالغة وهو الناظر في الشيء الحافظ له ، واستدل بها على أن المرأة لا يجوز أن تلي القضاء كالإمامة العظمى ؛ لأنه جعل الرجال قوامين على النساء ، فلم يجوز أن يقمن ^(٧) على الرجال .

(١) لم أقف عليه عن الحسن فيما لدي من مصادر : والذي وقفت عليه عن الحسن في الآية هو ما رواه النحاس في الناسخ والمنسوخ من طريق أبي الأزهر ، قال : حدثنا روح ، عن أشعث ، عن الحسن ، ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نِسْيَهُمْ﴾ قال : كان الرجل يعاقد الرجل على أنها إذا مات أحدهما ورثه الآخر فنسختها آية الموارث .

(٢) في «ب» : الوصي ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) انظر : تفسير الطبري (٥٤) ، وشيخ الطبري فيه المثنى لم أقف له على ترجمة .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ج» : بترية ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «أ» : يقهر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

[٥٣/ب] قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ﴾ الآية ^(١) ، أمر الله تعالى بمراعاة ^(٢) الترتيب في تأديب المرأة فإن خيف منها النشوز بأن ظهر منها أماراته ولم يتحقق فليعظها وليخوفها الله وعقابه فإن أصرت هجرها في المضجع فلا يرقد معها في الفراش ^(٣) أو يرقد ويوليها ظهره ولا يجامعها ^(٤) روايتان ^(٥) [عن ابن عباس ، وقال عكرمة ^(٦) : إنما الهجران بالمنطق أن يغلظ لها وليس بالجماع أخرج ذلك] ^(٧) ابن أبي حاتم [فإن أصرت ضربها ضربا غير مبرح] ^(٨) فإن أطاعت لم يجز له ضربها .

قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ الآية ^(٩) [النساء: ٣٥] ، أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي عن ابن عباس ^(١٠) قال : هذا في [الرجل والمرأة إذا تفاسد الذي بينهما

(١) تمام الآية : ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَنَاجِمِ وَاصْرَبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ .

(٢) في «أ» : أمر تعالى بمراعات ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٢٤٩/٣) ، من طريق شريك عن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس به وشريك يخطئ كثيرا ورواية سهاك عن عكرمة مضطربة .

(٤) ابن أبي حاتم (١٢٤٩/٣) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٥) في «أ» : رواية وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٢٥١/٣) ، من طريق خصيف بن عبد الرحمن الجزري عن عكرمة وخصيف صدوق سعي الحفظ كما قال الحافظ في التقریب .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) الآية بتامها : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنْتِكُمْ فَاَبْصُرُوا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِنَّ إِنْ يُرِيدُوا إِصْلَاحًا يُّؤَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ .

(١٠) ابن أبي حاتم (١٢٥٨/٣) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

أمر الله أن يبعثوا رسولا صالحا من أهل [^(١) الرجل ورجلا مثله من أهل المرأة فينظران أيهما المسيء ، فإن كان الرجل هو المسيء حجبوا عنه امرأته ، وقصروه على النفقة وإن كانت المرأة هي المسيئة قصروها على ^(٢) زوجها ومنعوها النفقة ، فإن اجتمع رأيهما على أن يفرقا أو يجمعا فأمرهما جائز فإن رأيا أن يجمعا فرضي أحد الزوجين وكره ذلك الآخر ثم مات أحدهما فإن الذي رضي يرث الذي كره ولا يرث الذي كرهه الراضي ، قوله تعالى : ^(٣) ﴿لَنْ يُرِيدَ إِلَّا الصَّالِحَ﴾ قال : هما الحكماء : ﴿يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ وكذلك كل مصلح يوفقه الله للحق والصواب ، وأخرج [ابن أبي حاتم] ^(٤) قوله : إن المأمور بالبعث للحكام ^(٥) وعن السدي ^(٦) ^(٧) أنه الزوجان فعلى الأول استدل به من قال : إنهما موليان من الحاكم فلا يشترط رضا الزوجين بما يفعلانه من طلاق وغيره ، وعلى الثاني استدل من قال : إنهما وكيلان عن الزوجين [فيشترط] ^(٨) وقال الحسن وقتادة ^(٩) : عليهما أن يصلحا وليس بأيديهما التفرقة لأن الله لم يذكرها ، واستدل ابن عباس ^(١٠) بهذه الآية على

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» ، ط : عن ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «ط» توجد واو قبل الآية الكريمة ، وهي ليست موجودة في «أ» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» وفي «ب» : أخرج ابن منصور أن ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) انظر ابن أبي حاتم (٣/١٢٥) ، والطبري (٨/٣١٩) .

(٦) في «أ» : عند ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) انظر : ابن أبي حاتم (٣/١٢٥) ، والطبري (٨/٣١٩) .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) انظر : ابن أبي حاتم (٣/١٢٥) ، والطبري (٨/٣١٩) .

(١٠) الحاكم (٢/١٥٠) ، وغيره بإسناد حسن .

الخوارج في إنكارهم التحكيم في قصة علي ، قال ابن الفرس : وفيها ^(١) رد على من أنكر من المالكية بعث الحكمين في الزوجين وقال : تخرج المرأة إلى دار أمين أو يسكن أمين معها .

قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ الآية ^(٢) [النساء: ٣٦] فيها من شعب الإيمان : عبادة الله ^(٣) وعدم الإشراك به وبر الوالدين وصلة ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمملوكين والإحسان إلى الجار الذي بينك وبينه قرابة والجار الذي لا قرابة بينك وبينه والصاحب ^(٤) بالجنب ، وفسره ابن عباس : بالرفيق ^(٥) ، زاد مجاهد : في السفر ^(٦) ، وقال زيد بن أسلم : هو جليسك في الحضر ،

(١) في «أ» : فيها بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ .

(٣) لم يذكر اسم الجلالة في «أ» .

(٤) في «أ» : والصاحب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الأصح ؛ لأنه تفسير للجار الذي لا قرابة بينك وبينه .

(٥) ابن أبي حاتم (٣/ ١٢٧١ رقم ٥٣٤٠) ، من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس كما قال دحيم وغيره وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : نقل البخاري من تفسيره - رواية معاوية بن صالح ، عنه ، عن ابن عباس - شيئاً كثيراً في التراجم وغيرها ، ولكنه لا يسميه ، يقول : قال ابن عباس ، أو : يذكر عن ابن عباس . وهذا منها .

(٦) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم (٣/ ١٢٧٢ رقم ٥٣٤٢) ، والطبري (٨٦٦٠) ، عن أبي حذيفة ، ثنا شبل ، عن ابن أبي نجيج ، عن مجاهد وأبو حذيفة موسى بن مسعود صدوق سبيح الحفظ لكنه توبع كما عند عبد الرزاق (٥٧٠) ، قال : نا معمر ، عن قتادة ، وعن ابن أبي نجيج ، عن مجاهد فذكره ورواه ابن أبي حاتم من طريق جابر ، عن مجاهد ، وعكرمة وجابر الجعفي ضعيف ورواه الطبري (٨٦٦٣) ، من طريق حجاج ، عن ابن جريج قال : أخبرني سليم ، عن مجاهد به .

ورفيقك في السفر^(١)، وفسره علي وابن مسعود: بالمرأة^(٢) أخرجه^(٣) ابن أبي حاتم، وفيها تحريم الاختيال والفخر، وفي الحديث أن إسبال الإزار [من]^(٤) المخيلة^(٥) أخرجه ابن أبي حاتم.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية^(٦) [النساء: ٣٧]، فيه تحريم البخل وهو منع أداء الواجب وتحريم كتم العلم وما أنعم الله به على العبد وتحريم الرياء.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، استدل به على دخول كل مؤمن الجنة وأخرج^(٧) عبد الرزاق [وعبد بن حميد وابن ماجه وابن جرير

(١) إسناده حسن: ابن أبي حاتم (٥٣٤٣)، عن إبراهيم بن حمزة، ثنا حاتم، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم به وهذا إسناده حسن.

تنبيه: وقع تصحيف في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم ففيه حاتم بن أبي عجلان ولذا قال محققه: لم أجد له ترجمة وصوابه حاتم وهو ابن إسماعيل عن ابن عجلان فحاتم بن إسماعيل من تلاميذ ابن عجلان انظر على سبيل المثال: مستخرج أبي عوانة (٦٠٧٣)، وتهذيب الآثار (٢٥٨١)، ومسنَد أبي يعلى (١٠١٧).

(٢) إسناده ضعيف: ابن أبي حاتم (١٢٧١/٣) (رقم ٥٣٣٩)، من طريق جابر، عن عامر، عن علي، وعبد الله، في قوله: ﴿وَالْفَخَّارِ بِالْجَنَنِ﴾ قالوا: هي المرأة. وهذا إسناده ضعيف فيه جابر الجعفي وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم: وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى، وإبراهيم النخعي، والحسن، وسعيد بن جبيرة في إحدى الروايات نحو ذلك.

(٣) في «أ، ب، ط»: أخرجهما، وما أثبتناه من «ج».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) صحيح بشواهده: ابن أبي حاتم (٥٣٥١)، وأحمد (٢٠٣٨)، من طريق وهيب، عن خالد، عن أبي تيمية، عن رجل، من بلهجوم قلت: وقد صرح باسمه في رواية أبي داود وغيره وهو جابر بن سليم الصحابي ورواه أبو داود (٣٥٨٠)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٠١)، وغيرهم من طريق أبي غفار، حدثنا أبو تيمية الهجيمي - وأبو تيمية اسمه طريف بن مجالد - عن أبي جري جابر بن سليم به.

(٦) الآية بشأهما: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

(٧) في «أ»: أخرج بلا واو، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

وابن أبي حاتم^(١) عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال : « يخرج من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان » قال أبو سعيد: فمن شك فليقرأ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾^(٢).

[٥٤/ب] قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ الآية^(٣) [النساء: ٤٣]، أخرج أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم عن علي بن أبي طالب قال : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا وسقانا^(٤) من الخمر فأخذت الخمر منا ، وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت : قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون ؛ فأنزل الله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾^(٥)، وأخرج الفريابي^(٦) وابن المنذر عن علي في قوله : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ ، قال : نزلت هذه الآية في المسافر

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) صحيح : عبد الرزاق (١/ ١٦٠) ، وابن ماجه (٤٢٨٧) ، والطبري (٥/ ٨٩) ، وابن أبي حاتم (٣/ ٢٨٤) ، وهو متفق عليه أخرجه البخاري (٢٢) ، ومسلم (٢٩٥) ضمن حديث الشفاعة .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ .

(٤) في «أ» : فسقانا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) حسن : أبو داود (٣٢٠٤) ، والترمذي (٣٠٣٥) ، وعبد بن حميد (٨٣) ، وابن أبي حاتم (٥٣٩٠) ، وغيرهم من طريق أبي جعفر الرازي ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي بن أبي طالب به وأبو جعفر الرازي وإن كان سعي الحفظ إلا أنه توبع تابعه سفيان كما في الناسخ والمنسوخ لابن النحاس (٣٣٤) ، وعطاء وإن كان قد اختلط إلا أن سماعه القديم صحيح كما قال الإمام النسائي : ثقة في حديثه القديم ، إلا أنه تغير ، ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة . اهـ قلت : وهذا منها .

(٦) في «أ» : الفرياني ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

تصبيه الجنابة فيتيمم ويصلي^(١)، وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس مثله^(٢)، ففي^(٣) الآية تحريم الصلاة على السكران حال سكره حتى يصحو وبطلانها وبطلان الاقتداء به، وعلى الجنب حتى يغتسل إلا أن يكون مسافرا^(٤) فيباح له التيمم، وقيل: المراد السكر من النوم، أخرج الفريابي^(٥) وعبد عن الضحاك^(٦) في قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ قال: لم يعن بها الخمر، وإنما عني [بها]^(٧) سكر النوم، ففيه كراهة الصلاة حال النعاس ويوافقه حديث البخاري: «إذا نعس أحدكم وهو يصلي فلينصرف فليتم حتى يعلم ما يقول»^(٨)، وفي الآية تفسير ثان أن^(٩) المراد مواضع الصلاة على حد: ﴿وَسَلِّ الْقَرِيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أخرج

(١) صحيح: ابن المنذر في الأوسط (٦١٣)، وغيره من طريق ابن أبي ليلي، عن المنهال، عن زر، عن علي، في قوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ قال: لا يقرب الصلاة إلا أن يكون مسافرا تصبيه الجنابة فيتيمم ويصلي حتى يجد الماء وفيه ابن أبي ليلي وهو سمي الحفظ لكنه توبع كما عند ابن أبي حاتم (٥٤١١)، من طريق هشام بن عروة، عن زر بن حبیش، عن علي ولفظه أنه قال: قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ قال: تصبيه الجنابة لا يجد الماء يتيمم فيصلّي حتى يجد الماء. (٢) صحيح: ابن المنذر في الأوسط (٦١١)، من طريق أبي جعفر الرازي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس وأخرجه الدارمي (١٢٠١)، وابن أبي شيبة (١٦٤٧)، وابن المنذر في الأوسط (٤٨٩)، وغيرهم من طريق قتادة، عن أبي مجلز، عن ابن عباس وهذا إسناد صحيح.

(٣) في «أ»: في، وما أثبتناه من «ب، ج، ط». (٤) في «أ»: مسافر، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» وهو الصواب نحويا. (٥) في «أ»: الفرياني، وما أثبتناه من «ب، ج، ط». (٦) صحيح الإسناد: الطبري (٨٧٢٣)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين قال: ثنا سلمة بن نبيب، عن الضحاك به وهذا إسناد صحيح. (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ».

(٨) البخاري (٢٠٩)، من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس ولفظه عن النبي ﷺ قال: «إذا نعس أحدكم في الصلاة فليتم، حتى يعلم ما يقرأ». (٩) في «أ، ب، ط»: بأن، وما أثبتناه من «ج».

ابن أبي حاتم من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله : ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ قال المساجد ، وفي قوله : ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [قال : لا تدخلوا المسجد وأنتم جنب إلا عابري سبيل] ^(١) قال : تمر به مرا ولا تجلس ^(٢) ففي الآية تحريم دخول المسجد على السكران لما يتوقع ^(٣) منه من التلوّث وفحش القول فيقاس ^(٤) به كل ذي نجاسة يخشى منها التلوّث والسباب ونحوه ، وعلى ^(٥) الجنب إلا أن يمر به مجتازا ^(٦) من غير مكث فيباح له ، وفي الآية رد على من حرم العبور أيضا ما لم يجد بدا أو يتيمم ، وعلى من أباح الجلوس مطلقا أو إذا توضأ ؛ لأن الله تعالى جعل غاية التحريم الغسل فلا يقوم مقامه ^(٧) الوضوء واستدل ابن الفرس بقوله : ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ على أن الجنب لا وضوء عليه وأن [٥٥/أ] الحدث الأصغر مندرج في الجنابة لأنه لم يجعل عليه غير الغسل ، واستدل ابن المنذر بالآية على صحة قول الشافعي أن السكران يغلب على عقله في بعض ما لم يكن يغلب قبل الشرب ، ولا يحتاج إلى أن لا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة كما قال غيره ؛ لأن الذين خوطبوا بهذه الآية كانوا يقربون الصلاة حال سكرهم قاصدين لها عالمين بها وقد سموا سكارى واستدل ابن الفرس بتوجيه الخطاب لهم في الآية على ^(٨)

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ضعيف : ابن أبي حاتم (٣/ ١٢٩) ، من طريق عثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس به وعثمان ضعيف وعطاء بهم كثيرا .

(٣) في «أ» : على السكراني لما يتوق وهي عبارة محرفة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : فيقال ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الواو سقطت من «ب» ، وأثبتناها من «أ» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : محتاجا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : مقام وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «ط» : وعلى ، والواو هنا مقحمة ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

تكليف السكران ودخوله تحت الخطاب وفيه نظر؛ لأن الخطاب عام لكل مؤمن وعلى تقدير أنه قصد [به] ^(١) الذين صلوا في حال السكر فإنما نزل بعد صحوهم ^(٢) واستدل بقوله : ﴿ حَقَّ تَقَلُّمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ من قال : إنه يلزمه الأفعال ولا يلزمه ^(٣) الأقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَهً ﴾ الآية ^(٤) [النساء: ٤٣] ، يأتي ما يتعلق بها في سورة المائدة إن شاء الله [تعالى] ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] فيه رد على من قال : إن الكبائر لا تغفر ، وهم المعتزلة ، وعلى من قال : إن أصحاب الكبائر من المسلمين لا يعذبون وهم المرجئة لقوله : ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ .
[٥٥/ب] قوله تعالى : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ٥١] ، قال عمر : الجبت : السحر ، والطاغوت : الشيطان ^(٦) ، وقال ابن عباس : الجبت : الشرك ^(٧)

- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .
- (٢) في «ط» : صحتهم ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» .
- (٣) في «ط» : يلزمه ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» .
- (٤) الآية بتامها : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَهً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَسْتُمْ عَلَى نَسَاءٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [النساء: ٤٣] .
- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .
- (٦) في «أ» : من ، وهو خطأ .
- (٧) البخاري تعليقا بصيغة الجزم (م/ ١٨٠) ، ووصله سعيد بن منصور في سننه (٢٣٥٣) ، والطبري (٨٩٢٩) ، وغيرهما من طريق أبي إسحاق السبيعي ، عن حسان العبي ، قال : قال عمر فذكره ، وفي إسناده حسان بن فائد قال الحافظ في التهذيب (٢/ ٢٢٠) : حسان بن فائد العبي الكوفي عن عمر بن الخطاب روى عنه أبو إسحاق السبيعي قال أبو حاتم : شيخ وقال البخاري : يعد في الكوفيين وأخرج في تفسير سورة النساء قال عمر : الجبت السحر وهذا جاء موصولا من طريق شعبة عن أبي إسحاق عنه أخرجه مسدد في مسنده الكبير عن يحيى القطان عن شعبة وأخرجه رسته في الإيمان عن عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن أبي إسحاق وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .
- (٨) ابن أبي حاتم (٣/ ١٣٥٣) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

وقال الشعبي : الجبت : الكاهن ، والطاغوت : الساحر ^(١) ، وقال أبو مالك ^(٢) :
الطاغوت : الكاهن ، ففي الآية ذم السحر والساحر ، والكهانة والكاهن ^(٣)
ومصدقهما وأنه ملعون وقد أخرج الحاكم عن ابن مسعود قال : « من أتى عرافا
أو ساحرا أو كاهنا فصدقه ^(٤) فقد كفر بما أنزل على محمد » ^(٥) ، وروى أبو داود
والنسائي حديث : « إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت » ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ أَمْرٌ يُحْشَدُونَ النَّاسَ ﴾ الآية ^(٧) [النساء: ٥٤] فيه ذم الحسد .

قوله تعالى : ﴿ وَتُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء: ٥٧] ، فيه إشارة إلى ظل العرش
وبذلك فسره الربيع بن أنس أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنَّ تُوَدُّوا أَلَمْتَنَتِ إِلَيْهِ أَهْلِيهَا ﴾ [النساء: ٥٨] ، فيه
وجوب رد كل أمانة من وديعة ^(٨) وقراض وقرض وغير ذلك ، واستدل ^(٩)

(١) إسناده حسن : ابن أبي حاتم (١٣٥٣/٣) ، من طريق عقبة بن خالد عن حنش بن الحارث
عن الشعبي به .

(٢) ابن أبي حاتم (١٣٥٦) ، من طريق إسرائيل بن يونس عن السدي عن أبي مالك به والسدي
هو إسماعيل بن عبد الرحمن - السدي الكبير - وهو صدوق يهم كما في التقريب .

(٣) في «أ» : والكهانات ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : أو صدقة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) حسن : ابن الجعد (٣٦٨) ، والطيايبي (٣٧٦) ، وابن أبي شيبه (٢٣٠٢٣) ، وغيرهم من
طريق أبي إسحاق قال : سمعت هبيرة بن يريم يقول : سمعت عبد الله بن مسعود فذكره
موقوفا وهذا إسناده حسن وأما رواية الحاكم التي أشار إليها المصنف فهي عند الحاكم (١٥) ،
من حديث أبي هريرة مرفوعا .

(٦) ضعيف : أبو داود (٣٩٠٧) ، وغيره من طريق حيان ، عن قطن بن قبيصة ، عن أبيه به وهذا
إسناده ضعيف . والعيافة : زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وعمرها ، والطرق : الضرب
بالحصا أو الخط في الرمل ، والطيرة هي التشاؤم بالشيء والجبت : كل ما يعبد من دون الله .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ أَمْرٌ يُحْشَدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَوَعَيْنَاهُمْ تُلُوكًا عَظِيمًا ﴾ .

(٨) في «ط» : كل وديعة من أمانة ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الأصح لعموم الأمانة .

(٩) في «أ» : استدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

المالكية بعموم الآية على أن الحربي إذا دخل دارنا بأمان فأودع وديعة ثم مات أو قتل أنه يجب رد وديعته إلى أهله وأن المسلم إذا استدان من الحربي بدار الحرب ثم خرج يجب وفاؤه وأن الأسير إذا ائتمنه الحربي على شيء لا يجوز [له] ^(١) أن يخونه وعلى أن من أودع مالا وكان المودع خانه قبل ذلك فليس له أن يجحده كما جحده ويوافق هذه المسألة حديث : « أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ ^(٢) وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ » ^(٣) ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في هذه الآية قال : مبهمة للبر والفاجر ^(٤) ، يعني عامة وقد أخرج ابن جرير وغيره أنها نزلت في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه النبي ﷺ من عثمان بن طلحة ^(٥) ، واختار ما رواه عن علي ^(٦) وغيره أنها خطاب لولاة المسلمين أمروا بأداء الأمانة لمن وُلُّوا عليه ، فيستدل بالآية على أن على الحكام والأئمة ونظار الأوقاف تولية الوظائف من يستحقها ، وفي بقية

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : أدوا الأمانة لمن أئمتك ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) صحيح بشواهده : أبو داود (٣٠٨٥) ، والترمذي (١٢٢٢) ، وغيرهما من طريق شريك ، وقيس ، عن أبي حصين ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة به قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث ، وقالوا : إذا كان للرجل على آخر شيء ، فذهب به ، فوقع له عنده شيء ، فليس له أن يجبس عنه إلا بقدر ما ذهب له عليه ، ورخص فيه بعض أهل العلم من التابعين ، وهو قول الثوري وقال : إن كان له عليه دراهم فوقع له عنده دنائير فليس له أن يجبس بمكان دراهمه ، إلا أن يقع عنده له دراهم فله حينئذ أن يجبس من دراهمه بقدر ما له عليه .

(٤) ضعيف : ابن أبي حاتم (١٣٨١/٣) من طريق ابن أبي ليلى عن رجل عن ابن عباس به .

(٥) ضعيف : الطبري (١٤٥/٥) ، من طريق حسين عن حجاج عن ابن جريج قال : نزلت في شأن فذكره وهذا إسناد ضعيف .

(٦) الطبري (١٤٥/٥) من طريق إسماعيل الأحسي عن مصعب بن سعد عن علي به وهذا إسناد رجاله ثقات .

الآية مشروعية الحكم بين الناس ووجوب^(١) العدل فيه .

[٥٦/ أ] قوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] أخرج

ابن أبي حاتم عن عطاء قال : إطاعة الرسول اتباع الكتاب والسنة^(٢) ، وأخرج سعيد بن منصور عن أبي هريرة في قوله : ﴿ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ قال : هم الأمراء^(٣) ، وأخرج ابن أبي حاتم عن جابر بن عبد الله^(٤) وابن عباس^(٥) ومجاهد^(٦) والحسن^(٧) أنهم أولو العلم والفقه أوجب الله طاعتهم ، وأخرج عن عكرمة^(٨) أنهم أبو بكر وعمر ، وعن الضحاك^(٩) أنهم أصحاب رسول الله ﷺ الدعاة الرواة وأخرج عبد عن الكلبي^(١٠) أنهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فيحتج بالآية على وجوب طاعة الأئمة والمفتين^(١١) ويحتج بها من قال : إن قول الصحابة حجة أو الخلفاء الأربعة أو الشيخين .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ ﴾ الآية^(١٢) ، أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد^(١٣)

(١) في «أ» : أو وجوب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ابن أبي حاتم (١٣٨٧/٣) ، من طريق يعلى بن عبيد عن عبد الملك عن عطاء به وهذا إسناد حسن .

(٣) صحيح : سعيد بن منصور (١٢٨٧) ، والطبري (١٤٧/٥) بإسناد صحيح .

(٤) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩١-١٣٩٢) ، بأسانيد ضعيفة لا يخلو أحدها من مقال .

(٥) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩١-١٣٩٢) ، بأسانيد ضعيفة لا يخلو أحدها من مقال .

(٦) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩١-١٣٩٢) ، بأسانيد ضعيفة لا يخلو أحدها من مقال .

(٧) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩١-١٣٩٢) ، بأسانيد ضعيفة لا يخلو أحدها من مقال .

(٨) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩٤) بإسناد ضعيف .

(٩) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩٤) بإسناد ضعيف .

(١٠) لم أقف عليه وانظر : الدر المنثور (٢/٥٧٥) .

(١١) في «أ» : والمعنيين ، وهو تصحيح ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٢) الآية بتمامها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .

(١٣) ابن أبي حاتم (٣/١٣٩٥) بإسناد ضعيف .

في قوله : ﴿ قَرُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ قال: إلى كتاب الله وسنة رسوله ففيه حجية الكتاب والسنة وأنها مقدمان على الرأي .

قوله تعالى : ﴿ خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ [النساء: ٧١] قال مقاتل : عدتكم من السلاح ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(١) ففيه الأمر باتخاذ السلاح وأنه لا ينافي التوكل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٧٦] أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٢) قال: إذا رأيت الشيطان فاحملوا عليه ولا تحافوه وتلا : ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصْنِهُمْ سَبَيْتَهُ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨] فيه رد على القدرية ، أخرج ابن أبي حاتم عن مطرف بن عبد الله ^(٣) قال : ما تريدون من القدر ؟ ما تكفيكم ^(٤) الآية التي في سورة النساء ؟ وذكر هذه [الآية] ^(٥) .

[٥٦/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَنِفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩] تمسك بها القدرية في قولهم بأن ^(٦) العبد يخلق الشر وهو مردود لأن المراد: أنت ارتكبت ما يوجبها ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٧) في هذه الآية قال: ما كان من نكبة [نكبتها] ^(٨) فبذنبك ، وأنا قدرت ذلك عليك وأخرج عن أبي صالح مثله ^(٩) .

(١) ابن أبي حاتم (١٤٢١/٤) من طريق محمد بن مزاحم عن بكير بن معروف عن مقاتل به وفي إسناده بكير بن معروف وهو صاحب تفسير صدوق فيه لين كما قال الحافظ .

(٢) ضعيف : ابن أبي حاتم (١٤٣٢/٤) من طريق خصيف عن مجاهد عن ابن عباس وخصيف صدوق سعى الحفظ خلط بآخره كما قال الحافظ .

(٣) ابن أبي حاتم (١٤٤٤/٤) ، وفي إسناده عقبة بن واصل لم يوثقه غير ابن حبان .

(٤) في «أ» : ما يكفيكم ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) في «أ» : أن ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٧) ابن أبي حاتم (١٤٤٧/٤) بإسناد واه .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (١٤٤٧/٤) من طريق سفيان عن إسما عيل بن أبي خالد عن

أبي صالح به .

قوله تعالى : ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ الآية [النساء: ٨٠] ، فيه وجوب طاعة الرسول فيما يأمر به وينهى عنه .

قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكْفُرُوا﴾ الآية [النساء: ٨٢] ، فيه الحث على تدبر القرآن قال الكرمانى في عجائبه : وفيه رد على من زعم من الرافضة أن القرآن لا يفهم [معناه] ^(١) إلا بتفسير الرسول أو تفسير الإمام ، وفي بقية الآية العذر للمصنفين فيما يقع لهم من الاختلاف والتناقض لأن السلامة عن ذلك من خصائص القرآن .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] ، هذا أصل عظيم في الاستنباط والاجتهاد .

قوله تعالى : ﴿لَا تَكْلَفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤] ، فيه رد على من قال بأن الولي ينتهي إلى حالة يسقط عنه فيها التكليف فهذا سيد المرسلين وإمام المتقين ورأس المصطفين قد أخبره الله بأنه مكلف بخاصة نفسه .

قوله تعالى : ﴿مَنْ يَشْفَعْ﴾ الآية ^(٢) [النساء: ٨٥] ، فيه مدح الشفاعة وذم السعاية وهي الشفاعة السيئة وذكر الناس عند السلطان بالسوء وهي معدودة من الكبائر .

[٥٧/أ] قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾ الآية ^(٣) [النساء: ٨٦] ، فيها مشروعية السلام ووجوب رده فقليل : عيناً وقيل : كفاية ، واستدل بها الجمهور على رد

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٢) تمام الآية : ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِذْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِينًا﴾ .

(٣) تمام الآية : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَجَوبُوا بِأَحْسَنِهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ .

السلام على كل مُسَلَّم [مسليماً] ^(١) كان أو كافراً ، لكن يختلفان في صيغة الرد ، أخرج ابن أبي حاتم وابن أبي الدنيا في الصمت عن ابن عباس قال : من سلم عليك من خلق الله فاردد ^(٢) عليه وإن كان مجوسياً لأن الله تعالى يقول ^(٣) : ﴿ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ ^(٤) ، وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة قال : ﴿ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ للمسلمين ﴿ أَوْ رُدُّوهَا ﴾ على أهل الكتاب ^(٦) .

ويوافقه [حديث] ^(٧) : « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » ^(٨) ، وقيل : المراد برد ^(٩) أحسن منها : زيادة ورحمة الله وبركاته ، ويردها ^(١٠) : الاقتصار على مثل ما سلم به ، أخرج الطبراني وغيره عن سلمان قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليك فقال : « وعليك [السلام] » ^(١١) ورحمة الله »

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : فردّه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : أوردّها ، وهو خطأ .

(٥) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٥٧٥٩) وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٠٦) ، والطبري

(٩١٧٢) ، وأبو يعلى (١٤٩٥) ، وغيرهم من طريق سماك بن حرب ، عن عكرمة ، عن ابن

عباس به وسماك روايته عن عكرمة مضطربة .

(٦) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (١٤٧٢/٤) من طريق عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي

عروة عن قتادة به .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) البخاري (٥٩١٢) ، ومسلم (٤١١٩) من حديث أنس بن مالك به .

(٩) في «أ» : يرد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) في «أ» : ويرد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

ثم أتى ^(١) آخر فقال : السلام عليك ورحمة الله ^(٢) ، فقال : «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته» ، ثم جاء آخر فقال : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، فقال [له] ^(٣) : «وعليك» ، فقال الرجل : أتاك فلان وفلان وسلمنا ^(٤) عليك فرددت عليها أكثر ^(٥) مما رددت عليّ ، فقال : «إنك ^(٦) لم تدع لنا شيئاً» قال الله : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ^(٧)﴾ فرددناها عليك ^(٨) ، واستدل بعموم الآية من أوجب الرد على المصلي لفظاً أو إشارة أو في نفسه ، مذاهب ، قال ابن الفرس : وحكى عن مالك أن الآية في تسميت العاطس ، قال وهو ضعيف ترده ^(٩) ألفاظ الآية ، وقال إلكيا : استدل الرازي بالآية على أن من وهب غيره شيئاً فله الرجوع ما لم يُثَبَّ عنه ^(١٠) ، قال : وهو استنباط ركيك ، قلت : لو استدل بها على استحباب الإثابة عليها لكان قريباً ، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن سفيان بن عيينة ^(١١) أنه قال في الآية : ترون هذا في السلام [٥٧/ب] وحده هذا

(١) في «أ» : جاء ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) زاد هنا في «أ» : «ثم جاء آخر» ، وزيادتها هنا خطأ .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : فسلمنا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : بأكثر ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : أتاك ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : أو ردها ، وهو خطأ .

(٨) ضعيف بهذا اللفظ : ابن أبي حاتم (٥٧٦٠) ، والطبري (٩١٧٧) ، والطبراني في الكبير

(٥٩٨٨) ، من طريق هشام بن لاحق ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، عن سلمان به وهذا إسناد

ضعيف لأجل هشام بن لاحق وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٧١٨/٣) : هذا حديث

لا يصح قال أحمد : تركت حديث هشام بن لاحق . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به .

(٩) في «أ» : يرده ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «أ» : منه ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(١١) ابن أبي حاتم (٤/١٤٧٢ رقم ٥٧٦٢) ، كتب إلي محمد بن حبال القهндزي ، ثنا عمر بن =

في كل شيء من أحسن إليك فأحسن إليه وكافته فإن لم تجد فادع له أو أثن عليه عند إخوانه ، ويدل عليه ^(١) حديث : « من أعطى عطاء فوجد فليجز به فإن لم يجد فليثن به فمن أثنى به فقد شكره ومن كتبه فقد كفره ^(٢) » ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ﴾ الآية ^(٤) [النساء: ٨٨] ، فيها رد

= عبد الغفار ، قال : قال سفيان يعني ابن عيينة فذكره وفي إسناده محمد بن حبال لم أقف له على ترجمة وعمر بن عبد الغفار الصنعاني قال ابن حبان في الثقات (٤٤٤ / ٨) : يروى عن ابن عيينة روى عنه محمد بن حبان الصنعاني وأهل بلده من خيار عباد الله ممن أظهر السنة في بلاده ودعا الناس إليها مع تورع شديد وضبط عتيد .

(١) في «أ ، ج» : ويوافقه ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) في «أ» : كفر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) إسناده ضعيف : أبو داود (٤٢٠٠) ، وأبو يعلى (٢٠٨١) ، والبيهقي في السنن (١١٢٤٢) ،

من طريق بشر بن الفضل ، حدثني عمارة بن غزية ، قال : حدثني رجل من قومي عن جابر بن عبد الله وهذا الرجل هو شرحبيل بن سعد وهو ضعيف على الراجح وصرح به أبو داود فقال : رواه يحيى بن أيوب ، عن عمارة بن غزية ، عن شرحبيل ، عن جابر ، قال أبو داود : وهو شرحبيل يعني رجلا من قومي كأنهم كرهوه فلم يسموه ، وكذلك البيهقي في شعب الإيمان (٨٧٨٦) ، رواه من طريق يحيى بن أيوب ، عن عمارة بن غزية ، عن شرحبيل ، عن جابر ورواه الترمذي (٢٠٠٧) ، من طريق إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غزية ، عن أبي الزبير ، عن جابر وهذا خطأ وهم من ابن عياش فهو ضعيف في روايته عن الحجازيين وهذه منها ، قال البيهقي في الشعب : ورواه إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غزية ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وغلط فيه أهـ وله شاهد أخرجه ابن عدي في «الكامل» من طريق أيوب بن سويد عن الأوزاعي عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا وأيوب هذا صدوق يخطئ كما في «التقريب» وحسنه به الألباني في الصحيحة (٦١٧) .

وفي الباب حديث أسامة بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : «من صنع إليه معروف فقال لفاعله : جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء» ، رواه الترمذي (٢٠٠٨) ، وغيره بإسناد حسن .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ فَمَّا لَكَ فِي السُّتُوفَيْنِ فَتْنَيْنِ وَأَلَّا تَرْكُفَهُمَا كَبُوَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [النساء: ٩٠] ، منسوخ بآية براءة كما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس ^(١) ، وقال إلكيا : إذا دعت حاجة صاحب ^(٢) الزمان إلى مهادنة الكفار بلا جزية فكل من انتسب ^(٣) إلى المعاهدين صار منهم واشتمل الأمان عليهم .

[٥٨/ب] قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ الآية ^(٤) [النساء: ٩٢] ، فيها تعظيم قتل المؤمن والإثم فيه ونفيه عن الخطأ وأن في قتل الخطأ كفارة ودية لا قصاص [فيه] ^(٥) وأن الدية مسلمة إلى أهل المقتول إلا أن يصدقوا بها أي يبرئوا منها ففيه جواز الإبراء من أهل ^(٦) الدية مع أنها مجهولة وفي قوله : ﴿مُسْلَمَةٌ﴾ دون : يسلمها ، إشارة إلى أنها على عاقلة ^(٧) القاتل ذكره سعيد بن جبير أخرجه ابن أبي حاتم ^(٨) واستدل بقوله : ﴿إِلَى أَهْلِهِ﴾ على أن

(١) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٤/ ١٤٨٤) ، من طريق عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن ابن عباس وهو لم يسمع منه كما قال الإمام الدارقطني وهو أيضا صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس كما قال الحافظ في التقریب .

(٢) في «أ» : صاحبك ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : أنسب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) الآية بتامها : ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ . وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَسَاءَ مَا يَشْرُونَ مُسْتَاغِيثِينَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ط» : إبل ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) عاقلة القاتل : جماعته وقرابته التي تغرم الدية وهم عشيرة الرجل أو أهل ديوانه .

(٨) ابن أبي حاتم (٤/ ١٤٩٩) ، من طريق ابن لهيعة عن عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير به وهذا إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة ورواية عطاء عن سعيد صحيحة .

الزوجة ترث منها ؛ لأنها من جملة الأهل خلافاً للظاهرية واحتج بها من أجاز إرث القاتل منها ؛ لأنه من أهله واحتج الظاهرية بقوله : ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ على أن المقتول ليس له العفو عن الدية ؛ لأن الله جعل ذلك لأهله خاصة وعموم الآية شامل للإمام إذا قتل خطأ خلافاً لمن قال : لا شيء عليه ولا على عاقلته ، واستدل بعمومها أيضاً من قال : إن في قتل العبد الدية والكفارة ، وإن على الصبي والمجنون إذا قتل الكفارة وإن المشارك في القتل عليه كفارة كاملة .

[٥٨/ب] قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ الآية ، أخرج الحاكم وغيره عن ابن عباس ^(١) في قوله : ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ ^(٢) مُؤْمِنٌ﴾ قال : كان الرجل يأتي النبي ﷺ ثم يرجع إلى قومه وهم مشركون فيصيبه المسلمون في سرية أو غزاة فيعتق الذي يصيبه رقبة ^(٣) ، وفي قوله : ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ

(١) حسن بشواهد : الحاكم (٣١٣٤) ، وابن أبي شيبة (٢٧٤٣٨) ، والبيهقي (٢٤٨٣) ، وغيرهم من طريق عمار بن رزيق ، ثنا عطاء بن السائب ، عن أبي يحيى ، عن ابن عباس رضي الله عنه ولفظه : في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ قال : كان الرجل يأتي رسول الله ﷺ فيسلم ، ثم يرجع إلى قومه فيكون فيهم مشركون ، فيصيبه المسلمون خطأ في سرية أو غزاة ، فيعتق الرجل رقبة ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِمْ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ قال : يكون الرجل معاهداً ، وقومه أهل عهد ، فيسلم إليهم دية ، ويعتق الذي أصابه رقبة .

وفي إسناده عطاء بن السائب وقد اختلط ويشهد له ما رواه الطبري (٩٢٤٠) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس : ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ فإن كان في أهل الحرب وهو مؤمن ، فقتله خطأ ، فعلى قاتله أن يكفر بتحرير رقبة مؤمنة ، أو صيام شهرين متتابعين ، ولا دية عليه .

(٢) في «أ» : فهو ، وهو خطأ .

(٣) في «أ» : وفيه ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴿١﴾ ، قال : هو ^(١) الرجل يكون معاهدًا ويكون قومه أهل عهد فيسلم ^(٢) إليهم الدية ويعتق الذي أصابه رقبة ، وقال الشافعي رحمه الله : المعنى : فإن كان في قوم ، ففيها أن ^(٣) المؤمن إذا كان في بلاد الحرب فقتله رجل جاهل به فلا دية فيه بل الكفارة فقط ، وذهب آخرون إلى وجوب الدية لعموم ^(٤) الآية الأولى وأن السكوت عنها هنا لا ينفيها وإنما سكت عنها لأنه لا يجب فيه دية تسلم إلى أهل المقتول لأن أهله كفار بل يكون لبيت المال فأراد أن يبين بالسكوت أن أهله لا يستحقون شيئًا ، قلت : المسألة في أعم من ذلك وقد يكون أهله مسلمين والصواب مع الشافعي ؛ لأن الله ذكر الكفارة في المواضع الثلاثة وذكر الدية في الأول والثالث فلولا أنها [لا] ^(٥) تجب في الثاني لم يسكت عنها وفي بقية الآية أن المقتول إذا كان من أهل الذمة والعهد ففيه دية مسلمة إلى أهله مع الكفارة ، ففيه رد على من قال لا كفارة في قتل الذمي والذين قالوا ذلك قالوا : إن الآية في المؤمن الذي أهله أهل عهد وقالوا : إنهم أحق بديته لأجل عهدهم ويرده تفسير ابن عباس السابق وأنه تعالى لم يقل فيه وهو مؤمن كما قال في الذي ^(٦) قبله واستدل أبو حنيفة على أن دية المسلم والذمي سواء يهوديًا كان أو نصرانيًا أو مجوسيًا ؛ لأنه تعالى ذكر في كل منهما ^(٧) الكفارة والدية ، فوجب أن تكون ديتهما

(١) في «ط» : هل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٢) في «ج» : فتسلم ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» ومصادر التخريج .

(٣) في «أ» : ففيها إذ ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : بعموم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : الذمي ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : منها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سواء ، [كما] ^(١) أن الكفارة عنهما سواء وفي الآية أن الكفارة عتق رقبة مؤمنة فاستدل بها على عدم إجزاء كافرة [خلافاً] ^(٢) لمن أجاز عتق كتابي [صغير] ^(٣) أو مجوسي كبير أو صغير وعلى عدم إجزاء نصف رقبة ونصف أخرى وعلى إجزاء عتق ولد الزنا لدخوله في مسمى الرقبة ، وفيها أن فاقد الرقبة ينتقل إلى صوم شهرين متتابعين يكفر به ، أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ^(٤) في قوله : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ ^(٥) وأخرج عن مجاهد ^(٦) قال فمن لم يجد دية

(١) ما بين المعقوفين سقط «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٤) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٥٠٦/٤) ، من طريق ابن لهيعة عن عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير به وهذا إسناده ضعيف فيه ابن لهيعة ورواية عطاء عن سعيد صحيفة .

(٥) في «ط» : «فمن لم يجد رقبة» ، وهذه زيادة تفسيرية ، وليست في النص القرآني .

(٦) ابن أبي حاتم (١٥٠٦/٤) من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ولفظه : قوله : فمن لم يجد يقول : من لم يجد دية عتاقة في قتل مؤمن خطأ وفي إسناده ابن أبي نجيح وهو ثقة وكان سفيان يصحح تفسيره غير أن الإمام ابن حبان ذكره في «الثقات» ، وقال : قال يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن أبي نجيح «التفسير» من مجاهد .

وقال ابن حبان : ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في «التفسير» ، روى عن مجاهد من غير سماع انظر : تهذيب التهذيب (٥٤/٦) ، وقال أيضا : ولم يسمع التفسير من مجاهد أحد غير القاسم ، وكل من يروى عن مجاهد التفسير فلأنما أخذه من كتاب القاسم انظر : التهذيب (٣١٠/٨) ، قلت (عادل) : ثبت في بعض الروايات وجود واسطة أخرى بين ابن أبي نجيح ومجاهد وفيها ضعف فالأولى التوقف وحل هذا الكلام على الأغلب والله أعلم .

وخالف عيسى بن ميمون ورقاء بن عمر وهو أوثق منه فرواه عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد بلفظ : من لم يجد عتقا ، أو عتاقة - شك أبو عاصم الراوي عن عيسى - في قتل مؤمن خطأ .

أو عتاقة فصيام فاستدل^(١) بهذا من قال: إن الصوم على فاقد^(٢) الدية والرقبة يجزيه^(٣) عنهما ، قال ابن جرير : والصواب الأول ؛ لأن الدية في الخطأ على العاقلة^(٤) والكفارة على القاتل فلا يقضي صوم صائم عما لزم غيره في ماله ، واستدل بالاعتصار^(٥) على الرقبة والصوم من قال : إنه لا إطعام في هذه الكفارة ، ومن قال : ينتقل إليه عند العجز عن الصوم قاسه [٥٩/أ] على الظهار واستدل بذكر الكفارة في الخطأ دون العمد من قال : إنه لا كفارة في العمد والشافعي قال : هو أولى بها من الخطأ .

قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا﴾ الآية^(٦) [النساء: ٩٣] ، فيه^(٧) تغليظ قتل^(٨) المؤمن وتعظيم شأنه واستدل بها ابن عباس^(٩) ، وأبو هريرة^(١٠) وغيرهما على أن قاتل المؤمن لا توبة له ، واستدل بها بعض الناس على خلوده

(١) في «أ» : فستدل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : قاعدة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : تجزية ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : العاقل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : باقتصار ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) الآية بتامها : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِيبُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ .

(٧) في «أ» : فيها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : على ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) البخاري (٤٤٩١) ، من طريق منصور ، عن سعيد بن جبیر ، قال : سألت ابن عباس رضي الله عنه ،

عن قوله تعالى : ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ قال : لا توبة له .

(١٠) سعيد بن منصور في سننه من طريق ابن أبي نجیح ، عن كردم ، أن أبا هريرة ، وابن عباس ،

وابن عمر سئلوا عن الرجل يقتل مؤمنا متعمدا ، فقالوا : هل يستطيع أن لا يموت ؟ هل

يستطيع أن يبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء أو يحياه ويشهد له ما قبله .

في النار .

« تنبيه » : ذكر الله تعالى قتل الخطأ والعمد ولم يذكر معها ثالثاً فاستدل به من قال : [إنه] ^(١) لا واسطة بينهما ونفي القتل المسمى شبه العمد ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا ضَرَيْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الآية ^(٣) [النساء: ٩٤] ، استدل بظاهرها على قبول توبة الزنديق إذا أظهر الاستسلام ^(٤) لأنه لم ^(٥) يفرق بين الزنديق وغيره وعلى أن الكافر يحكم له بالإسلام إذا أظهر ما ينافي اعتقاده على قراءة ﴿ السَّلَامَ ﴾ وفي الآية وجوب الثبوت في الأمور خصوصاً القتل ووجوب الدعوة قبل القتال .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) الآية ^(٧) [النساء: ٩٥] ، فيها تفضيل المجاهدين على غيرهم وأن المعذورين في درجة المجاهدين ، واستدل بقوله : ﴿ يَأْمُرُ لَهُمْ ﴾ على تفضيل المجاهد ^(٨) بهال نفسه على المجاهد بهال يعطاه

(١) ما بين المعقوفين فيه سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : العمل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) الآية بتامها : ﴿ يَأْمُرُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَيْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَائِرُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ .

(٤) في «أ» : الإسلام ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : لا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) اقتصر في «ط» على قوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ ﴾ [النساء: ٩٥] .

(٧) الآية بتامها : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقَرْرَةِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُرُ لَهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فَفَعَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَائِدِينَ دَرَجَةً وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْخَسِرَ فَقَعَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

(٨) في «أ» : المجاهدين ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

من الديوان ونحوه ، قال ابن الفرس : واحتج بهذه الآية من فضل الغنى على الفقر ؛ لأنه فضل المجاهد بهاله على المجاهد بغير ماله ، فالدرجة الزائدة من الفضل للمجاهد بهاله ^(١) إنها هي من جهة المال .

[٥٩/ب] قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ أَمْلَيْتُمْ﴾ الآية ^(٢) [النساء: ٩٧] ، استدل بها على وجوب الهجرة ^(٣) من دار الكفر إلا على من لم يطقها ^(٤) وعن مالك : الآية تقتضي أن كل من كان في بلد تغير فيه السنن فينبغي أن يخرج منه .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ﴾ الآية [النساء: ١٠٠] ، استدل بها من قال : إن من خرج غازيًا فمات قبل لقاء العدو أن له سهمه من الغنيمة .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية ^(٥) [النساء: ١٠١] ، فيها مشروعية القصر وأنه ليس بواجب ، لقوله : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ وأن القصر بعد مجاوزة عمران البلد لقوله : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ﴾ والمقيم في البلدة ^(٦) لا يسمى ضاربًا في الأرض وإن نوى السفر واستدل بعموم الآية من جوز القصر في كل سفر طاعة [كان] ^(٧) أو مباحًا أو حرامًا ومن جوزه في القصير والطويل ومن جوزه لمن دخل عليه

(١) في «ب ، ط» : من ماله ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَمْلَيْتُمْ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُتَضَمِّنِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَ مَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمَ وَنَارَتْ مَوْبِئًا﴾ .

(٣) في «أ» : الفجرة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب ، ط» : يطلقها ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٥) الآية بتمامها : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ .

(٦) في «أ» : البلد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

الوقت وهو مقيم ومن جوز قصر الفائتة^(١).

قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ الآية، استدل بها من لم يجوز القصر عند الأمن أخرجه ابن جرير عن عائشة^(٢)، لكن أخرج مسلم وغيره عن يعلى بن أمية قال: سألت عمر ابن الخطاب قلت: ﴿فَلَيْسَ^(٣) عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقد أمن الناس فقال لي عمر: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»^(٤).

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ الآية^(٥) [النساء: ١٠٢]، فيها مشروعية صلاة الخوف وصفتها وأنها^(٦) جائزة في الحضر والسفر وأنه لا يجب قضاؤها وأنه يندب فيها حمل السلاح إلا لعذر، وقيل: إن الأمر [به]^(٧) للوجوب ويؤيد ذلك قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ فإنه يفيد إثبات الجناح حيث لا عذر، واستدل المزني وأبو يوسف

(١) في «أ»: الفانية، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) إسناده ضعيف: الطبري (١٢٨/٩) بإسناد ضعيف فيه محمد بن عبد الله بن محمد وهو مقبول ولا يخفى ضعف هذا القول لمخالفته للثابت الصحيح.

(٣) في «أ»: ليس، وهو خطأ.

(٤) مسلم (١١٤٣).

(٥) الآية بتمامها: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَحَدَّ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

(٦) في «أ»: وصلتها وأنه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ج»، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

بقوله : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ على أن صلاة الخوف خاصة بعهدہ ﷺ ولا تجوز بعده لأن إمامته لا عوض منها وإمامة غيره منها العوض ، واستدل أصحابنا بأول الآية على مشروعية صلاة الجماعة لأنه أمر بالجماعة في حال الخوف ففي غيرها أولى قال ابن الفرس : ويؤخذ من الآية أن من صار في طين وضاق عليه الوقت يجوز له أن يصلي بالإيماء كما يجوز له في حال المرض إذا لم يمكنه السجود لأن الله سوى بين المرض والمطر ، وذكر إلكيا مثله . قلت : ظهر لي من هذه التسوية استنباط أحسن ^(١) من هذا ؛ وهو أنه يجوز الجمع بالمرض كما يجوز الجمع بالمطر لأنه تعالى سوى بينهما .

قوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ الآية ^(٢) [النساء: ١٠٣] ، قال ابن مسعود : هي في المريض يصلي قائماً فإن لم يستطع فقاعداً فإن لم يستطع فعلى جنبه ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ هذه أصل مواقيت الصلاة ، فسر بها بذلك ابن مسعود وغيره أخرجه ابن أبي حاتم ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] قال ابن الفرس : فيه إثبات الرأي والقياس . قلت : كيف وقد قال ابن عباس : إياك والرأي ، فإن

(١) في «أ» : حسن ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) الآية بتمامها : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأَنَّتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ .

(٣) ضعيف جداً : ابن أبي حاتم (٤/ ١٥٦٢) ، من طريق جوير عن الضحاك عن ابن مسعود وهذا إسناد واه .

(٤) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٤/ ١٥٦٦) ، من طريق معمر عن قتادة عن ابن مسعود و قتادة لم يسمع من ابن مسعود .

الله قال لنبيه : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ ولم يقل : بما رأيت ^(١) أخرجه ابن أبي حاتم ^(٢) ، وقال غيره : يحتمل ^(٣) قوله : ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ الوحي والاجتهاد معاً ، وفيه الرد على من أجاز أن يكون الحاكم غير عالم ؛ لأن الله فوض الحكم إلى الاجتهاد ومن لا علم عنده كيف يجتهد وفي الآية أنه لا يجوز لأحد أن يخاصم عن أحد ^(٤) إلا بعد أن يعلم أنه محق .

قوله تعالى : ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجَوْنَهُمْ﴾ الآية ^(٥) [النساء: ١١٤] ، فيه الحث على الصدقة والأمر بالمعروف والإصلاح بين الناس وأن كلام الإنسان عليه لا له إلا ما كان في هذا أو نحوه .

قوله تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ الآية ^(٦) [النساء: ١١٥] ، استدل الشافعي وتابعه الناس بقوله : ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على حجية الإجماع وتحريم مخالفته ؛ لأن مخالفه متبع غير سبيل المؤمنين وقد نُوِّدَ عليه .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تُؤْمَرُ بِهِمْ فَلْيَعْبِرُوا﴾ الآية ^(٧) [النساء: ١١٩] قال ابن عباس :

(١) في «أ» : رأيته ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ضعيف جداً : ابن أبي حاتم (١٥٧١ / ٤) ، بإسناد واه فيه أبو بكر الهذلي وهو متروك .

(٣) في «أ» : لا يحتمل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» ، ط : آخر ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) الآية بتامها : ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجَوْنَهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ .

(٦) الآية بتامها : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ .

هو الخصاء^(١) وقال أنس : منه الخصاء^(٢) ، أخرجهما عبد بن حميد ، وقال الحسن : هو الوشم^(٣) يعني بالشين المعجمة أخرجه ابن أبي حاتم فيستدل بالآية على تحريم الخصاء والوشم وما جرى مجراه من الوصل في الشعر [والتفليج]^(٤) وهو برد الأسنان^(٥) والنمص وهو نتف الشعر من الوجه وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ ﴾ قال : دين الله^(٦) ، قال ابن الفرس : فيستدل به على أحد القولين أن الإيما ن مخلوق .

(١) صحيح : ابن أبي حاتم (١٥٩٣/٤) ، (رقم ٦٠١٦) ، والطبري (٩٥١٧) ، والبيهقي (١٨٤١٧) ، من طريق حماد بن سلمة ، عن عمار بن أبي عمار ، عن ابن عباس ، في قول الله تعالى : ﴿ وَلَأَمْرُهُمْ فَبَعَثَ اللَّهُ خَلْقًا ﴾ قال : الإخصاء ولفظ الطبري أنه كره الإخصاء ، وقال : فيه نزلة : ﴿ وَلَأَمْرُهُمْ فَبَعَثَ اللَّهُ خَلْقًا ﴾ وفي تفسير مجاهد (٢٨٩) ، والبيهقي (١٨٤١٧) ، من طريق حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، في قوله : ﴿ وَلَأَمْرُهُمْ فَبَعَثَ اللَّهُ خَلْقًا ﴾ يعني : إخصاء البهائم .

(٢) الطبري (٩٥١٨) ، وابن أبي شيبه (٣١٩٤) وعبد الرزاق (٨١٧٧) ، وغيرهم من طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أنس بن مالك ولفظه : في قوله : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ خَلْقًا ﴾ قال : من تغيير خلق الله الخصاء وفي إسناده أبو جعفر الرازي وهو صدوق سيئ الحفظ .

(٣) صحيح : ابن أبي حاتم (١٥٩٧/٤) ، من طريق حماد بن سلمة ، عن يونس ، عن الحسن به وهذا إسناده صحيح ويونس هو ابن عبيد وهو ثقة ثبت . تنبيه : قال محقق طبعة الأندلس بأنه يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو صدوق يهم وصوابه يونس بن عبيد وإن كان كل منهما روى عن الحسن إلا أن يونس بن عبيد ذكر في مشايخ حماد وكذلك حماد ذكر في تلاميذ يونس بن عبيد كما في تهذيب الكمال أما يونس بن إسحاق فلم يذكر في مشايخ حماد بن سلمة والله أعلم .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) في «أ» : الإسناد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم (١٥٩٥/٤) ، من طريق ابن فضيل ، وأسباط ، عن مطرف ، عن رجل ، عن ابن عباس وهذا إسناده ضعيف للجهالة ورواه الطبري (٩٥٣٠) ، عن المثني ، قال : ثنا عبد الله ابن صالح ، قال : ثني معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس به وشيخ الطبري لم أقف له على ترجمة وقال ابن أبي حاتم : وروي عن مجاهد ، وعكرمة في أحد قوليه وإبراهيم النخعي ، والحكم ، والحسن ، والسدي ، وقاتادة ، والضحاك في الرواية الثانية وعطاء الخراساني نحو ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النساء: ١٢٥] يحتج به من يرى شرعه لازماً لنا ما لم يرد ناسخ في شرعنا .

قوله تعالى : ﴿ وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ١٢٧] نزلت فيمن كان يتزوج يتيمة بدون مهر مثلها كما تقدم أول السورة .

[٦٨/ أ] قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرْأَتْكُمْ حَافَةً ﴾ الآية ^(١) [النساء: ١٢٨]، نزلت في الرجل تكون عنده المرأة فيريد أن يفارقها فتقول : أجعلك من شأني في حل ، كما أخرجه البخاري ^(٢) وغيره ، فهو أصل في هبة الزوجة حقها من القسّم ونحوه ، واستدل به من أجاز لها بيع ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ هو عام في كل صلح أصل فيه وفي الحديث : « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » ^(٣) واستدل بعموم الآية من أجاز الصلح على الإنكار والمجهول .

قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ١٢٩] قال ابن عباس ^(٤) : في الحب والجماع ، أخرجه ابن أبي حاتم ففي الآية أنه لا تكليف في

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ أَرْأَتْكُمْ حَافَةً مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ .

(٢) البخاري (٢٣٣٨) ، من حديث عائشة رضي الله عنها : في هذه الآية : ﴿ وَإِنْ أَرْأَتْكُمْ حَافَةً مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آَوْ إِعْرَاصًا ﴾ قالت : الرجل تكون عنده المرأة ، ليس بمستكثر منها ، يريد أن يفارقها ، فتقول : أجعلك من شأني في حل ، فنزلت هذه الآية في ذلك .

(٣) حسن بشواهد : أبو داود (٣١٣٧) ، وغيره من طريق كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ، عن أبي هريرة وكثير مختلف فيه وقال الحافظ صدوق يخطئ ورواه الترمذي (١٣٠٩) ، من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ، عن أبيه عن جده ، وكثير هذا ضعيف وله شواهد لا يخلو أحدها من مقال وضعف في الأسانيد وحسنه بها الألباني في الإرواء (١٣٠٣) .

(٤) ابن أبي حاتم (١٦٣٤/٤) ، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس به .

ذلك ولا تجب التسوية فيه ولكن لا يميل ^(١) كل الميل بترك جماعها أصلاً وفيها وجوب القسم والتسوية فيه كسوة ^(٢) ومبيتاً .

قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء: ١٣٥] استدل به على أن العبد لا مدخل له في الشهادة إذ ^(٣) ليس قواماً بذلك لكونه ممنوعاً من الخروج إلى القاضي .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ قال سعيد بن جبير : هو الإقرار أخرجه ابن أبي حاتم ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْوَالِدَيْنِ ﴾ الآية ، فيه قبول شهادة الرجل على والديه وأقربيه ^(٥) ووجوب العدل في الشهادة بين القريب والبعيد والغني والفقير واجتناب الهوى .
قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا ﴾ قيل : هو [في] ^(٦) تولى القاضي وإعراضه ^(٧) عن أحد الخصمين إلى الآخر ^(٨) ، وقيل في الشهادة بأن يحرفها ولا يؤديها على وجهها ^(٩) قولان لابن عباس أخرجهما ابن أبي حاتم وإسناد الأول [صحيح

(١) في «أ» : تميل ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) في «أ» ، ب ، جـ : كونا ، وما أثبتناه من «ط» .

(٣) في «أ» : أو ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٤) ابن أبي حاتم (٤/ ١٦٤٥) ، بإسناد ضعيف .

(٥) في «نسخة» : أقاربه ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط ، وكلاهما صحيح فالأقارب جمع تكسير ، والأقربون جمع مذكر سالم .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

(٧) في «أ» : وإعراضه ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٨) ابن أبي حاتم (٤/ ١٦٤٩) بإسناد ضعيف فيه قابوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف .

(٩) ابن أبي حاتم (٤/ ١٦٤٨) بإسنادين أحدهما من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس والآخر من طريق العوفي عنه .

وَمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ ﴿﴾ كلها خطاب للنبي ﷺ وحده كالآية ^(١) التي قبلها وقال [هنا] ^(٢): ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا﴾ مريداً تلك الآية؛ فدل على دخولهم فيها وفي الآية أصل لما يفعله المصنفون من الإحالة على ما ذكر في مكان آخر والتنبيه عليه.

قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] استدل به على بطلان شراء الكافر العبد المسلم.

[٦٢/أ] قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتٍ﴾ [النساء: ١٤٢] استدل به على استحباب دخول الصلاة بنشاط وعلى كراهة أن يقول الإنسان: كَسَلْتُ. أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٣) أنه كان يكره أن يقول الرجل: إني كسلان ويتأول هذه الآية.

قوله تعالى: ﴿وَاخْلَصُوا﴾ [النساء: ١٤٦] فيه الحث على الإخلاص. قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨] أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٤) في الآية يقول: لا يحب الله أن يدعو أحد على أحد إلا أن يكون مظلوماً فإنه رخص له أن يدعو على من ظلمه، وأخرج عبد عن مجاهد ^(٥) قال: هو الرجل ينزل بالرجل فلا يضيفه فلا بأس

(١) في «أ»: كالأيات، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ».

(٣) ابن أبي حاتم (٤/١٦٦٣)، بإسناد ضعيف فيه الوليد بن خالد الأعرابي قال ابن أبي حاتم في

الجرح والتعديل (٩/٤): روى عن شعبة وروى عنه ابن أبي كبشة وبكر بن خلف سمعت

أبي يقول ذلك وسأله عنه فقال: هو شيخ.

(٤) ابن أبي حاتم (٤/١٦٧٥)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.

(٥) إسناده ضعيف: ابن أبي حاتم (٤/١٦٧٦)، من طريق سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن مجاهد به وإبراهيم مستور وهذا يؤكد إثبات الوساطة بين ابن أبي=

أن يقول : لم يضيفني ، وأخرجه ^(١) ابن أبي حاتم بلفظ : فرخص له أن يقول له ويسمعه فاحتج بها الليث على وجوب الضيافة وأخرج عن الحسن ^(٢) قال : الرجل يشتمك فتشتمه .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا آوَيْنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٣] ، يستدل به على منع رؤيته تعالى في الدنيا .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٨] ، فيه قصة رفع عيسى .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ فيه نزول عيسى أخرجه الحاكم [وغيره] ^(٣) عن ابن عباس ^(٤) وأخرج أحمد من حديث أبي هريرة

= نجيح ومجاهد وإن كان من رواية سفيان عنه وأن الوسيط قد يكون مستورا أو ضعيفا وهذا يؤكد ما ذكره ابن حبان في «الثقات» حيث قال : قال يحيى بن سعيد : لم يسمع ابن أبي نجيح «التفسير» من مجاهد ، وأن قول ابن حبان : ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم ابن أبي بزة عن مجاهد في «التفسير» ؛ روي عن مجاهد من غير سماع . انظر : تهذيب التهذيب (٥٤/٦) ، وقوله : وكل من يروى عن مجاهد التفسير فإنما أخذه من كتاب القاسم انظر التهذيب (٣١٠/٨) محمول على الأغلب والله أعلم .

(١) في «أ» : وأخرج ، وفي «ط» : وأخره .

(٢) الذي أخرجه ابن أبي حاتم (١٦٧٧/٤) ، عن الحسن هو قوله : قد رخص له أن يدعو على من ظلمه من غير أن يعتدي وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف وأما اللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه ابن أبي حاتم (١٦٧٧/٤) ، عن عبد الكريم بن مالك الجزري بإسناد صحيح ولفظه : هو الرجل يشتمك فتشتمه ، ولكن إن افتري عليك فلا تفتري عليه ، مثل قوله : ﴿ وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) صحيح بشواهده : الحاكم (٣١٤٠) ، من طريق عبد الله بن الوليد ، ثنا سفيان ، عن أبي حصين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن وله شواهد صحيحة في الطبري (٩٨٣٢ و ٩٨٣٣ و ٩٨٤٧) .

مرفوعاً : « ينزل ^(١) عيسى ابن مريم فيقتل الخنزير ويكسر ^(٢) الصليب ويعطي المال حتى لا يقبل ^(٣) ويضع الخراج » ^(٤) قال : وتلا هذه الآية : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥] فيه دليل لقول أهل السنة : إنه لا حكم قبل البعثة ولا يحكم العقل .
[٦٢/ب] قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمَيْنَا ﴾ [النساء: ١٦٦] أي : مشتملاً على علم الله ، ففيه دليل على أن في القرآن كل شيء ، كذا فسرهُ أبو عبد الرحمن السلمي التابعي أخرجه ابن أبي حاتم ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء: ١٧٢] قال الزمخشري : أي و لا من هو أجل منه قدرًا وأعظم خطرًا ، فاستدل به على تفضيل الملك ^(٦) على البشر على أنه من باب الترقى ، وجوابه أنه من باب الاستطراد لأن أول الكلام مسوق للرد على النصاري الزاعمين [أن عيسى ابن الله ، واستطرد منه إلى الرد على العرب الزاعمين أن الملائكة بنات الله] ^(٧) .

-
- (١) في «أ» : فيه نزول ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 - (٢) في «أ» : ويمحو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 - (٣) في «أ» : يقبله ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 - (٤) أحمد (٧٧١٩) ، والبخاري (٣٢٨٠) ، ومسلم (٢٤٦) .
 - (٥) ابن أبي حاتم (١٧٢٨/٤) بإسناد ضعيف .
 - (٦) في «ب» : الملائكة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
 - (٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿وَزَيْدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ^(١) [النساء: ١٧٣] ، فسر في حديث مرفوع بالشفاعة فيمن وجبت له النار ممن صنع إليهم المعروف في الدنيا أخرجه الطبراني وغيره بسند ضعيف من حديث ابن مسعود ^(٢) وأخرجه ابن أبي حاتم عن الأعمش ^(٣) موقوفاً عليه ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ﴾ الآية ^(٥) [النساء: ١٧٦] ، فيها أن من مات عن أخت لأبوين أو لأب ولا ولد له ولا والد فلها النصف وأن للأختين الثلثين وأن الأخ كذلك يستغرق المال وأن الإخوة إذا اجتمعوا رجلاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين وأن الولد والوالد يحجب الإخوة والأخوات أخرج عبد في تفسيره عن قتادة ^(٦) قال : ذكر لنا أن أبا بكر الصديق قال في خطبته : ألا

(١) الآية بتمامها : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَزَيْدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَلَا يُجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً﴾ .

(٢) منكر : الطبراني في الكبير (١٠٢٦٧) ، والأوسط (٥٨٧٨) ، من طريق بقية بن الوليد قال : نا إسماعيل الكندي ، عن الأعمش ، عن شقيق ، عن عبد الله قال : قال النبي ﷺ في قوله ﷻ : ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَزَيْدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الشفاعة لمن وجبت له النار ممن صنع إليهم المعروف في الدنيا وقال : لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا إسماعيل الكندي ، تفرد به بقية وأخرجه ابن أبي حاتم (٤١٢/٢) ، (رقم ٣٦٤٦) ، من نفس الطريق بلفظ : أجورهم أن يدخلهم الجنة ، وقال : حديث منكر بهذا الإسناد وقد رواه ابن أبي حاتم (٤/١٧٣٦ رقم ١٣٦٣٧) ، من طريق بقية ، ثنا إسماعيل بن عبد الله الكندي ، عن الأعمش قوله وهو أشبه .

(٣) في «أ» : الأعمشي ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) انظر الحاشية (٢) في نفس الصفحة .

(٥) الآية بتمامها : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ بَرٌّ لَهَا إِنِ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا أَنْثَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَةِ بَيْنَهُنَّ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَقُولُوا وَاللَّهُ يَكْلِمُ شَيْءٌ عَلَيْهِمْ﴾ .

(٦) إسناده ضعيف : الطبري (٤١/٦) ، وفيه انقطاع بين قتادة وأبي بكر .

إن الآية [في أول سورة النساء أنزلها الله في شأن الوالد والولد، والآية]^(١) الثانية أنزلها الله في الزوج والزوجة والإخوة من الأم^(٢)، والآية التي في آخر سورة النساء أنزلها الله في الإخوة والأخوات من الأب والأم، والآية التي ختم [الله]^(٣) بها سورة الأنفال أنزلها الله في أولي الأرحام ما جرت به الرحمة من العصبية .



(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : والأم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) اسم الجلالة ذكر في «أ» .

سورة المائدة

[٦٣/ أ] أخرج الفريابي عن أبي مسيرة^(١) قال في المائدة ثماني عشرة^(٢) فريضة ليس في سورة غيرها : ﴿ وَالْمُنْحِقَةُ ﴾ ﴿ وَالْمَوْفُودَةُ ﴾ ﴿ وَالْمُرْدِيَةُ ﴾ ﴿ وَالنَّطِيعَةُ ﴾ ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْمُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ ﴿ وَأَنْ تَسْقِسُوا بِالْأَزْلَمِ ﴾ [المائدة: ٣] «والجوارح»^(٣) ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ «وتمام الطهور»^(٤) ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ﴿ الْآيَةُ ﴾^(٥) [المائدة] ، وقال ابن العربي : روي عن أبي مسيرة أنه قال : في المائدة ثماني عشرة^(٦) فريضة ونحن نقول : فيها ألف فريضة^(٧) قلت : إنما قصد أبو مسيرة

(١) تفسير مجاهد (٣٦٣) ، من طريق إسرائيل ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن أبي مسيرة ، ولفظه قال : في المائدة ثماني عشرة فريضة محكمة لم ينسخ منها شيء قوله : ﴿ وَالْمُنْحِقَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُرْدِيَةُ وَالنَّطِيعَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْمُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْقِسُوا بِالْأَزْلَمِ ﴾ ، و«الجوارح مَكِيلِينَ» ، ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وتامم الوضوء إلى قوله : ﴿ فَتَتِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ فهذه كلها محكمة لم ينسخ منها شيء وهذا إسناد صحيح وأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٣٦٩) ، وفي الناسخ والمنسوخ (٢٥١) ، من نفس الطريق مختصرا ولفظه : في المائدة ثماني عشرة فريضة ، وليس فيها منسوخ .

(٢) في «أ» : ثمان عشرة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : وخوارج ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ط» : الظهور ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَذَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٦) في «أ» : عشر ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) نص كلام الإمام ابن العربي في أحكام القرآن هو : أما قول أبي مسيرة : إن فيها ثماني عشرة فريضة فربما كان ألف فريضة ، وقد ذكرناها نحن في هذا المختصر للأحكام .

الفرائض التي فيها وليست في غيرها كما تقدم في كلامه .

قوله تعالى : ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] ، قال ابن عباس ^(١) : يعني ما أحل الله [وما حرم] ^(٢) وما فرض وما حد في القرآن كله لا تغدروا ^(٣) ولا تنكثوا أخرجه ابن أبي حاتم وقيل : هي العهود ، وقيل : ما عقده الإنسان على نفسه من بيع وشراء ويمين ونذر وطلاق ونكاح ونحو ذلك فيدخل تحتها [من المسائل] ^(٤) ما لا يحصى وقال زيد بن أسلم ^(٥) : العقود خمس : عقدة النكاح وعقدة اليمين وعقدة الشركة ^(٦) وعقدة العهد ، وعقدة الحلف . أخرجه ابن جرير ، وأخرج مثله عن عبد الله بن عبيدة ^(٧) وذكر بدل عقدة الشركة : عقدة البيع .

قوله تعالى : ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَيْعَةُ الْأَنْفُسِ﴾ هي الإبل والبقر والغنم والوحش كالظباء وبقر الوحش وحماره ونحوها وقيل الأجنة التي تخرج عند ذبح الأمهات .
[٦٣/ب] قوله تعالى : ﴿عَبْرَ مِحْلٍ الْفَيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ فيه تحريم الصيد في

(١) لم أقف عليه في المطبوع عن ابن أبي حاتم وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/٢) ، فقال : وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وأخرجه الطبري (٩٩٣٤) ، والبيهقي في الشعب (٤١٧٤) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ولفظه : قوله : ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ يعني : ما أحل ، وما حرم ، وما فرض ، وما حد في القرآن كله ، فلا تغدروا ولا تنكثوا ؛ ثم شدد ذلك فقال : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَعْضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ يَمِينِهِمْ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ﴾ إلى قوله : ﴿سَوْءَ الْذَّارِ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٣) في «أ» : تعدوا ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) الطبري (٤٥٣/٩) بإسناد ضعيف .

(٦) في «أ» : وعقد الشركة ، وعقد اليمين ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٧) الطبري (٤٥٣/٩) بإسناد ضعيف .

الإحرام قال ابن الفرس : والحرم ^(١) لأن حُرْمًا يعني : محرمين ، يقال : أحرم أي بحج أو عمرة وأحرم دخل في الحرم .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْمِلُوا سَعْيَكُمْ إِلَهَ ﴾ [المائدة: ٢] قيل : المراد بها الحرم ، وقيل : المناسك ، وقيل : محرمات الإحرام ، وقيل : أوامر الله ونواهيه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾ ، أي الأشهر الحرم ^(٢) قال ابن عباس : يعني ^(٣) لا تستحلوا قتالاً فيها أخرجه ابن أبي حاتم ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا الْمَذَى ﴾ ، أصل في مشروعية الإهداء إلى البيت [الحرام] ^(٥) وتحريم الإغارة عليه وذبحه قبل بلوغ محله ، واستدل بالآية أيضاً على منع الأكل منه ^(٦) ^(٧) .

[٦٤/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَا الْفَلَيْدَ ﴾ هي الهدى المقلد خص بالذكر تأكيداً لأمره وحرمة وفيه مشروعية تقليد الهدى وقيل : المراد أصحاب القلائد كانوا في الجاهلية إذا خرجوا للحج تقلدوا من السمر قلادة فلم يعرض [لهم] ^(٨) أحد

(١) في «ب، ط» : الحرم ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصواب .

(٢) في «ب، ط» : الحرم ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «أ» : بمعنى ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من ابن أبي حاتم وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٢) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وأخرجه الطبري (٩٩٦٨) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٦) في «ب، ط» : فيه ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو أنسب .

(٧) في هذا الاستدلال نظر قال تعالى : ﴿ فَإِذَا وَجِئْتُ جُنُوبَهَا فَكَلُوا ﴾ [الحج: ٣٦] ، وفي صحيح مسلم (٢٢١٢) ، من حديث جابر في حجة النبي فيه : « ثم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت في قدر ، فطبخت ، فأكلوا من لحمها وشربا من مرقها » الحديث .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

بسوء وعلى هذا فالآية ^(١) منسوخة أخرج الحاكم عن ابن عباس ^(٢) قال نسخ من هذه السورة آيتان آية القلائد وقوله : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاتَّحَكَّمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٢] ، قال ابن الفرس : اختلف في المنسوخ من [هذه] ^(٣) الآية فقليل كل ما فيها من نهي عن [قتل] ^(٤) مشرك أو مراعاة حرمة [له] ^(٥) بقلادة أو نحو ذلك [فهو منسوخ بآية السيف] ^(٦) وكذا ما في قوله : ﴿ وَلَا ءَايِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ من إباحة دخول المشركين البيت منسوخ بقوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ [التوبة: ٢٨] ، وقال الطبري : الصحيح أن المنسوخ ﴿ وَلَا أَلْشَّهَرَ الْحَرَامَ وَلَا أَلْهَدَى وَلَا أَلْقَلَيْدَ وَلَا ءَايِينَ أَلْبَيْتَ ﴾ للإجماع على جواز ^(٧) قتال أهل الشرك في الشهر الحرام وتعقبه ابن الفرس بأن حرمة الهدى والقلائد باقية بالمعنى المصدر به من غير نظر إلى أصحابها وبأن ﴿ ءَايِينَ أَلْبَيْتَ ﴾ عام في المؤمن وغيره ، خص منه المشرك فبقي على حاله في المؤمن فلا نسخ .

قوله تعالى : ﴿ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ﴾ ، أي بالتجارة وغيرها واستدل به على جواز دخول الحرم بغير إحرام .

-
- (١) في «أ» : الآية ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٢) صحيح الإسناد : الحاكم (٣١٥٠) ، والنسائي في الكبرى (٦١٨٤) ، والبيهقي في السنن (١٥٩٣٠) ، وغيرهم من طريق عباد بن العوام ، قال : أخبرنا سفيان بن حسين ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به .
 (٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .
 (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .
 (٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .
 (٧) في «أ» : ولا جواز ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ، استدل به من قال من الأصوليين : [إن] ^(١) ورود الأمر [بعد] ^(٢) الحظر يقتضي ^(٣) الإباحة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ الآية ، فيها النهي عن الاعتداء وأنه لا يؤخذ ^(٤) أحد بذنب أحد والأمر بالمعاونة على المعروف شرعاً والنهي عن المعاونة على ^(٥) المنكر شرعاً ، واستدل به المالكية على بطلان إجارة الإنسان نفسه لحمل خمر ونحوه وبيع العنب لعاصره خمرًا والسلاح لمن يعصي به وأشباه ذلك .

[٦٤/ب] قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية ^(٦) [المائدة: ٣] ، فيها تحريم أكل الميتة والدم والخنزير والمذبوح لغير الله والمنخقة وهي المقتولة خنقاً ومن صورها ما لو انخنق الصيد بأحبولة والموقوذة وهي المقتولة بالضرب بخشبة أو نحوها ومن صورها كما في حديث الصحيحين ^(٧) : ما لو أصاب السهم الصيد

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : يقتضي بعد ، ولفظة بعد مقحمة .

(٤) في «أ» : لا يؤاخذ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : عن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) تمام الآية : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَالْخَنزِيرُ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَمْ فَنُقِيَ الْيَوْمَ بَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوُا الْيَوْمَ أَكَلَتْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي رَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٧) البخاري (٥١٦٣) ، ومسلم (٣٦٥٧) ، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه ، ولفظه قال : سألت النبي ﷺ عن صيد المعارض ، قال : « ما أصاب بحده فكله ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد » ، وسألته عن صيد الكلب ، فقال : « ما أمسك عليك فكل ، فإن أخذ الكلب ذكاة ، وإن وجدت مع كلبك أو كلابك كلباً غيره ، فخشيت أن يكون أخذه معه ، وقد قتله فلا تأكل ، فإنها ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكره على غيره » .

بعرضه ^(١) ومنها المقتول بالبندقية ومنها عند طائفة المقتول بصدمة الكلب ،
والمرتدية ، وهي المقتولة بالتردي من جبل أو في بئر ، ومن صورها عند قوم ما لو
أصاب السهم الصيد فسقط بالأرض والنطيحة وهي المقتولة بنطح أخرى لها
وما أكله السبع ومن صورها ما لو أرسل الكلب إلى الصيد فأمسكه فأكل منه كما
في حديث الصحيحين ^(٢) وقوله : ﴿ إِمَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ راجع إلى الموقوذة وما بعدها
وقال ابن عباس ^(٣) : ما ذبحتم من ذلك وبه روح فكلوه ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(٤)
وأخرج عن علي ^(٥) قال : إذا أدركت ذكاة الموقوذة والمرتدية والنطيحة وهي
تحرك يداً أو رجلاً فكلها وخص بعضهم الاستثناء بما أكل السبع لأنه أقرب
مذكور .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ [قيل] ^(٦) : داخل في قوله ^(٧) : ﴿ وَمَا أَهْلَ
لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ فهو من عطف الخاص على العام ^(٨) .

(١) في «أ» : بغيره وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) انظر : الحاشية رقم (٧) في ص (٢٧٣) .

(٣) في «ط» : ابن عباس يقول ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) عزاه الحافظ ابن كثير إلى ابن أبي حاتم كما في التفسير (١٣/٢) ، وأخرجه أيضاً البيهقي في
الشعب (٥٣٧١) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٥) ضعيف الإسناد : عزاه الحافظ ابن كثير إلى ابن أبي حاتم كما في التفسير (١٣/٢) ، وأخرجه
أيضاً من نفس الطريق ابن أبي شيبة (١٩٤٤٣) ، فأخرجه من طريق جعفر بن محمد بن علي
ابن الحسين ، عن أبيه ، عن علي قال : إذا طرفت بعينها ، أو مصعت بذنبها أو ركضت برجلها
فكل وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين محمد وجده الأكبر علي بن أبي طالب عليه السلام .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ج» .

(٧) في «ط» : قومه ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٨) في «ط» : العام على الخاص ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصواب ، لأن المذبح على النصب هو
الخاص ، وما أهل لغير الله به هو العام .

قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَسْقِطُوا بِالْأَزْلَمِ﴾ ، قال ابن عباس ^(١) : هي قذاح كانوا يستقسمون ^(٢) بها الأمور أخرجه ابن أبي حاتم وقد استدل بهذه الآية على تحريم القمار والتنجيم والرمل وكل ما شاكلة وعدها بعضهم إلى منع القرعة في الأحكام وهو مردود .

قوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ الآية تقدم ما فيه في سورة البقرة .

[٦٥/ب] قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ الآية ^(٣) [المائدة: ٤] فيها إباحة الطيبات ومفهومه تحريم الخبائث ^(٤) وهي أصل في باب الأطعمة وإباحة الصيد بالجوارح الشاملة للسباع والطيور بشرط تعليمها وأن تمسك الصيد على صاحبها بأن لا تأكل منه ، فإن أكلت منه فإنما أمسكت على نفسها لا على صاحبها كما في الحديث ^(٥) وفي الآية مشروعية التسمية عند الإرسال وفيها جواز تعليم الحيوان وضرره للمصلحة لأن التعليم [قد] ^(٦) يحتاج إلى ذلك واستدل بالآية

(١) حسن بشواهد : عزاه الحافظ ابن كثير إلى ابن أبي حاتم كما في التفسير (١٦/٢) ، من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس وعطاء لم يسمع من ابن عباس لكن أخرجه الطبري (١٠٠٨٧) ، والبيهقي في السنن (١٧٦٢٣) ، من طريق معاوية ، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٢) في «أ» : يقتسمون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) الآية بتامها : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ ثَلَاثِينَ يَمَّا عَلَّمْتُمْ اللَّهَ فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ .

(٤) في «أ» : الخبيثات ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الحديث في الصحيحين وسبق تخريجه قريبا .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ج .

على إباحة [اتخاذ] ^(١) الكلب للصيد ^(٢) ويقاس [به] ^(٣) الحراسة ^(٤) ويقول: ﴿مُكَلِّينَ﴾ من قال: لا يحل إلا صيد الكلب خاصة ورد بعموم الجوارح أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٥) قال: الجوارح: الكلاب والبازي والفهد والصقر وأشباهاها وأخرج عنه ^(٦): في المسلم يأخذ كلب المجوسي أو بازه أو صقره أو عقابه فيرسله فيأخذ قال: لا تأكله وإن سميت؛ لأنه من تعليم المجوسي ^(٧) وإنما قال الله: ﴿تُعَلِّمُوهُمْ بِمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾، وأخرج عنه في قوله ^(٨): ﴿وَأَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ قال: إذا أرسلت جارحك ^(٩) فقل: بسم الله وإن نسيت فلا حرج، واستدل

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) في «أ»: صيد الكلب، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ط».

(٤) في «ب، ط»: للحراسة، وما أثبتناه من «ج».

(٥) صحيح بشواهد: ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢/٢٠)، والطبري (١٠١٥٤)،

والبيهقي في (١٧٥٤٧)، من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس

وقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمُ الْجَوَارِحَ﴾، قال: من الكلاب المعلمة والبازي وكل طير

يعلم للصيد، وفي قوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾، قال: يقول ضواري ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق

في مصنفه (٨٢٣٠) عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، في قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمُ الْجَوَارِحَ﴾

﴿مُكَلِّينَ﴾، من الكلاب وغيرها مما يعلم من الصقور، والبزاة، والفهود، وأشبا ذلك، قال:

ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عباس.

(٦) الدر المنثور (٢٣/٣)، ولم أقف عليه مسندا، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٨٢٢٨)، من

طريق الحجاج، عن أبي الزبير، عن جابر بنحوه وهذا إسناد ضعيف، وأخرج عبد الرزاق

(٩٩١٤)، عن معمر، عن قتادة، عن الحسن: أنه كره صيد كلب المجوسي، وكذلك أخرج

ابن أبي شيبة (١٩٢٢٨)، عن سفيان نحوه بإسناد صحيح.

(٧) في «أ»: المجوس، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٣/٢)، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس به.

(٩) في «ب»: جارحا، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

بعموم الآية على إباحة صيد الأسود البهيم خلافاً لمن منعه وبعموم ﴿أَسْكَنَ﴾ من أباح الصيد ولو أكلت منه ورد بتفسيره في الحديث بأن لا تأكل منه واستدل قوم بالأمر بالتسمية على أن ما [لا] ^(١) يسمى عليه من الصيد لا يحل ، واستدل بالاقتصار عليها على أنه لا يذكر معها الصلاة على النبي ﷺ .

قوله تعالى : ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية ^(٢) [المائدة: ٥] ، فيها إباحة ذبائح ^(٣) أهل الكتاب وسائر أطعمتهم ما أحل لهم وما لم يحل لهم وما ذبحوه لأعيادهم أو على اسم المسيح على خلاف فيما عدا الأول ونكاح الكتابيات وأن الكتابية المنكوحة كالمسلمة ^(٤) في استحقاقها المهر ، ومفهوم الآية تحريم ذبائح غير أهل الكتاب ونكاح غير الكتابيات ونكاح الكتابية الأمة بناء على تفسير ^(٥) المحصنات بالحرائر وفي بقية [الآية] ^(٦) إحباط العمل بالردة وتقدم في البقرة تقييدها ^(٧) باتصالها بالموت .

[٦٥/ب] قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية ^(٨)

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتامها : ﴿يَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَكُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَوِّغِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ .

(٣) في «أ» : ذبح ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» ، ب ، ج : كمسلة ، وما أثبتناه من «ط» .

(٥) في «أ» : هنا على تعبير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : بالبقرة تقييده ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) الآية بتامها : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ =

[المائدة: ٦] ، هذه الآية أصل في الطهارات كلها ففيها الوضوء والغسل والتيمم وفيها أسباب الحدث ففي قوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [النوم] ^(١) قال زيد بن أسلم في تفسيره إذا قمتم من النوم وفي لفظ القيام إشارة إلى أن النوم قاعدًا لا ينقض وفي قوله : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾ نقض الوضوء بالخارج من السبيلين . وفي قوله : « أو لمستم النساء » بلا ألف النقض باللمس وهو الجنس باليد كما قاله ابن عمر قال محمد بن مسلمة : كل شيء يوجب الوضوء فهو في القرآن فلما ذكر لنا ما يوجب الوضوء لم يجب في قيء ولا رعاف ولا شيء يخرج من الجسد قال : وأما الإغماء والنعاس فداخلان في النوم والخارج من السبيلين قال : وأما مس الذكر عند من يراه ؛ فلأنه مظنة الشهوة فكان في لمس النساء إشارة إليه انتهى . وفي الآية أن الواجب في الوضوء غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين فقط وفي قوله : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ دليل على الاكتفاء بأقل جزء على أن الباء للإلصاق أو وجوب الاستيعاب إن كانت زائدة أو الريع لدخول الباء على الممسوح لا على الآلة وقوله : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ قرئ بالنصب والجر فالأولى للغسل والثانية لمسح ^(٢) الخف ؛ لأن تعدد القراءات ^(٣) بمنزلة تعدد الآيات ، واستدل الشيعة بقراءة الجر على الاكتفاء بمسح الرجل ، واستدل بها ابن جرير

== أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أ ، ط» ، وفي «أ» : من النوم .

(٢) في «أ» : بمسح ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ ، ب» : القراءة ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

على التخيير بين الغسل والمسح واستدل بالآية من قال بوجوب الترتيب إما لأن الواو تقتضيه^(١) أو من باب: «ابدؤوا بها بدأ الله به» ويؤيد إرادته أمران: الفصل بالمسوح بين المغسولين، وذكر الأعضاء لا على الترتيب الطبيعي، واستدل بالآية^(٢) على الوضوء لكل صلاة أخرج به ابن جرير وقد كان واجباً أول الإسلام ثم نسخ فلعله استدل به على الاستحباب وهو باق، وفي الآية إيجاب الغسل بالجنابة الصادقة بالإنزال والجماع وفي قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ بالآلف إشارة إلى الجماع كما فسر به ابن عباس^(٣)، وفي الآية مشروعية [٦٦/أ] التيمم عند فقد الماء والمرض بحيث يشق استعماله وأنه يكون عن الحدث الأصغر والأكبر على قراءة: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ وأنه خاص بالتراب الطهور الذي له غبار فلا يجوز بسائر المعادن ولا بالحجر والخشب بدليل^(٤) قوله: ﴿مِنْهُ﴾ فإن الإتيان بمن الدالة على التبعض يقتضي أن يمسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وفيها وجوب القصد لقوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ أي: اقصدوه، واختصاص التيمم بالوجه واليدين وإن كان عن حدث أكبر، وقد يستدل بالآية على أنه لا يجب استيعاب اليدين إلى المرفقين؛ لأنه تعالى لم يذكر ذلك كما ذكره في الوضوء ومن أوجبه حمل المطلق على المقيد وفيها وجوب طلب الماء قبل التيمم حتى يتحقق فقده واختصاص الطهورية بالماء للأمر بالعدول عند^(٥) فقده إلى التيمم ولو كان غيره مطهراً لأمر

(١) في «ط»: يقتضيه، وما أثبتناه من «أ».

(٢) الطبري (١١٢/٦) بإسناد ضعيف.

(٣) عبد الرزاق في التفسير عن معمر عن قتادة عن ابن عباس، وعزاه الحافظ في الفتح إلى ابن أبي حاتم وقال: إسناده صحيح انظر: فتح الباري (٣٤٦/٨).

(٤) في «أ»: بدل وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «ط»: من، وما أثبتناه من «أ، ب، ج»، وهو الصحيح.

به قبله وفيها وجوب استعمال ما لا يكفيه لأنه يصدق عليه أنه واجد ماء وأنه لا يجوز التيمم قبل الوقت لقوله ^(١) أول الآية : ﴿ إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ خرج الوضوء لدليل فبقي هو على حاله ويلزم من ذلك أن ^(٢) لا يؤدي به أكثر من فرد واحد وفيها ما يشعر بأنه مسقط للفرض في حالتي السفر والمرض ؛ لأنه تعالى لم يذكر وجوب القضاء وفي الآية دليل على أن الوضوء يراد للصلاة بخلاف غيرها من الذكر والكلام وشرط لصحتها وأنه لا يجب إلا بالقيام إليها قال ابن الفرس : وفيها دليل على [٦٦/ب] اشتراط النية لأنه شَرَطَ في صحة فعله إرادة الصلاة فإذا فعله تبرداً أو تنظفاً فلم يفعله على الشرط الذي شرطه [تعالى] ^(٣) ، ورد على من أوجب التسمية و ^(٤) المضمضة والاستنشاق لحديث : « توضأ كما أمرك الله » ^(٥) وليس في الآية سوى الأعضاء الأربعة وعلى من أوجب غسل باطن العين ؛ لأنه ليس من الوجه ^(٦) إذ لا تقع به المواجهة ، واستدل بإلى من قال بعدم دخول المرفقين والكعبين في الغسل لخروج الغاية لغة ومن أدخلهما ^(٧) قال : إلى بمعنى : مع ، وفيها : أنه لا يجزئ المسح على العمامة والخمار ولا ما طال من شعر الرأس ؛ لأن ذلك ليس برأس وفيها جواز المسح على الخفين من غير

(١) في «ط» : بقوله ، وما أثبتناه «أ» .

(٢) في «نسخة» : أنه ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ط» .

(٤) في «ب» : أو ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) صحيح : أبو داود (٨٥٩) ، والترمذي (٣٠٢) ، والنسائي (٢/٢٠ ، ١٩٣) ، وابن ماجه

(٤٦٠) ، من حديث رفاعة بن رافع بإسناد صحيح .

(٦) في «أ» : الواجهة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «ب» : أدخلها ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

تأقبت قال ابن الفرس وفي لفظ الغسل دليل على وجوب الدلك وإمرار اليد إذ الغسل في اللغة لا يكون إلا مع إمرار اليد وكذا في المسح وهو ممنوع ، واستدل بالآية من قال: لا يجزئ غسل الرأس وفيها عدم وجوب التثليث لأن الأمر لا يدل على تكراره ^(١) والمره تخرج عن العهدة .

قوله تعالى : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [الآية] ^(٢) [المائدة: ١٢] استدل به من قال: إن هذا عدد التواتر .

قوله تعالى : ﴿ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ ﴾ الآية ^(٣) [المائدة: ١٩] ، أخرج الحاكم عن ابن عباس قال : من كفر بالرجم فقد كفر بالقرآن ^(٤) من حيث لا يحتسب قال تعالى : ﴿ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ [المائدة: ١٥] وكان ^(٥) الرجم مما أخفوا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧] [استدل به ﷺ على عدم الاغترار بالأعمال] ^(٦) .

[قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْطِيَإِلَى يَدِكَ ﴾ الآية] ^(٧) ^(٨) [المائدة: ٢٨] استدل به ﷺ على

(١) في «أ» : تكرار ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَرَقٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٤) إسناده حسن : النسائي في الكبرى (٦٩٣٤) ، والحاكم (٨١٤٠) ، وابن حبان (٤٤٩٤) ، وغيرهم من طريق علي بن الحسين ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثني يزيد النحوي ، قال : حدثني عكرمة ، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن .

(٥) في «أ» : فكان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ لَنْ يَسْطِيَإِلَى يَدِكَ لِنَقْلِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْمَلَكِينَ ﴾ .

استحباب استسلام المقصود للقتل كما في حديث مسلم ^(١) وغيره وفي حديث مرسل أخرجه عبد الرزاق : « إن ابني آدم ضربا مثلاً لهذه الأمة فخذوا بالخير منها » ^(٢).

[٦٧/أ] قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا ﴾ الآية ^(٣) [المائدة: ٣١] ، أصل في دفن

الميت .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَكَّارٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢] فيه مشروعية قتل المفسدين في الأرض فيدخل في ذلك قاطع الطريق والساحر والمكاس ومن عم فسادهم وظلمه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾ الآية ^(٤) [المائدة: ٣٣] ، هي في قطاع

(١) مسلم (٥٤٧) ، من طريق عثمان الشحام ولفظه قال : انطلقت أنا وفرقد السبخي ، إلى مسلم ابن أبي بكره وهو في أرضه ، فدخلنا عليه فقلنا : هل سمعت أباك يحدث في الفتن حديثاً ؟ قال : نعم ، سمعت أبا بكره يحدث ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إنها ستكون فتن : ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماضي فيها ، والماضي فيها خير من الساعي إليها . ألا ، فإذا نزلت أو وقعت ، فمن كان له إبل فليلحق بإبله ، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه » قال : فقال رجل : يا رسول الله ، أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض ؟ قال : «يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ، ثم لينج إن استطاع النجاء ، اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ » قال : فقال رجل : يا رسول الله ، أرأيت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفيين ، أو إحدى الفئتين ، فضريني رجل بسيفه ، أو يجيء سهم فيقتلني ؟ قال : «يؤء بإثمهم وإثمك ، ويكون من أصحاب النار » .

(٢) إسناده ضعيف : عبد الرزاق في التفسير (١/ ١٨٧) ، عن الحسن قال : قال رسول الله فذكره مرسلًا .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِثُ سَوَاءَ آخِيَهُ قَالَ يَتَوَلَّى أَعْرَجَتْ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِثُ سَوَاءَ آخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِينَ ﴾ .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا =

الطريق قال ابن عباس ^(١) في هذه الآية : إذا خرج فأخذ المال ولم يقتل قطع [وإذا خرج فقتل ولم يأخذ المال قتل ، وإذا خرج وأخذ المال وقتل قتل وصلب] ^(٢) ، وإذا خرج ^(٣) ولم يأخذ المال ولم يقتل نفى ^(٤) ، أخرجه الفريابي ^(٥) وغيره وبه أخذ الشافعي وقال غيره : الإمام يخير بين الأربعة بناء على أن أو للتخير واختلف في النفي فقيل : هو التغريب إلى مسافة القصر ، وقيل : السجن .

قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ، قال ابن الفرس : ظاهره أن عقوبة المحارب لا تكون كفارة له كما تكون في سائر الحدود .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ الآية ^(٦) [المائدة: ٣٤] ، فيها أن توبة المحارب قبل القدرة عليه تسقط العقوبة عنه بخلاف توبة غيره من العصاة ومفهومه أنه لا تنفع توبته ^(٧) بعد القدرة عليه ولا يفيد ^(٨) قبلها إسقاط حق الأدمي من

= أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٤﴾ .

(١) ضعيف الإسناد : ابن أبي شيبه (٢٨٤٢) ، بإسناد ضعيف فيه عطية العوفي وأخرجه عبد الرزاق عن إبراهيم ، عن داود ، عن عكرمة ، عن ابن عباس بنحوه وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو متروك كما قال الحافظ في التقریب .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٣) في «أ» : خرج فقتل ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٤) في «ط» : ينفي ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ .

(٥) في «أ» : الفريابي ، وما أثبتناه من «ط» ، جـ .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٧) في «أ» : لا ينفع توبة ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٨) في «ط» : تفيد ، وما أثبتناه من «جـ» .

قصاص ورد مال كما أشعر به قوله : ﴿ أَنْتَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فخصه بحق الله .
 [٦٧/ ب] قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨] أصل في قطع السارق
 والسارقة واستدل بعموم الآية ^(١) من قال بالقطع في سرقة كل شيء وإن قل من
 حرز أو غيره والجمهور خصصوا الآية بالأحاديث واستدل بعمومها أيضًا على
 قطع الذمي والمعاهد والعبد وسارق ^(٢) المصحف والطعام ومباح الأصل ^(٣)
 وقناديل المسجد وسارق مال قريبه أو زوجه وغالب مسائل السرقة داخلة تحت
 عموم هذه الآية مما قال به الجمهور أو البعض ، وقوله : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ،
 قرأ ابن مسعود ^(٤) : أيانها وهي مبينة للمراد ، واستدل بعموم القراءة المشهورة
 من أجاز قطع اليسرى أولاً .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ ﴾ الآية ^(٥) [المائدة: ٣٩] ، ظاهر الآية
 أن السارق إذا تاب لا يسقط عنه القطع ؛ لأنه لم ^(٦) يحكم له إلا بأن الله يتوب
 عليه وبعضهم حل الآية على الإسقاط .

قال ابن الفرس : ونظم الكلام لا يدل عليه فإنه تعالى أمر بقطع السارق ثم
 عقب بذكر التوبة من غير استثناء فجعلها مستقبلية بعد القطع فدل على أن توبته
 لا تسقط الحد وذكر إقامة الحد على المحاربين ثم استثنى منهم من تاب ألا يقام

(١) في «أ» : الآية الآية ، وهو سهو .

(٢) في «أ» : وساق ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : لأصل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الطبري (٦/ ٢٢٨) بإسناد ضعيف .

(٥) الآية بتامها : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٦) في «ب ، ط» : لا ، وما أثبتناه من «أ» .

عليه الحد قال : وهاتان الآيتان أصل في قبول التوبة من المرتد ومن كل معلن^(١) بما كان عليه دون الزنديق والساحر والزاني والشارب ومن أشبههم من المسرين لمكان التهمة .

[قوله تعالى : ﴿ سَتَعْلَمُونَ الْكَذِبَ ﴾ [المائدة: ٤٢] فيه أن سامع المحظور كقائله في الإثم]^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ أَكْتَلُونَ لِلْشَّحْتِ ﴾ ، فسره ابن مسعود بالرشوة^(٣) ، أخرجه الفريابي وأخرج أبو الشيخ عن علي^(٤) قال أبواب السحت ثمانية ، رشوة الحاكم وعسب الفحل ، وثمان الميته ، وثمان الخمر ، وثمان الكلب ، وكسب الحجام ، وأجر الكاهن ، وكسب^(٥) البغي ، وفي رواية عن ابن مسعود^(٦) أنه^(٧) الهدية للحاكم أخرجه سعيد بن منصور .

(١) في «أ» : ملعن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) الطبري (٢٣٩ / ٦) ، من طريق عاصم ، عن زر ، عن عبد الله به وعاصم ابن بهدلة صدوق له أوهام .

(٤) الطبري (٣٢٢ / ١٠) ، من طريق عطاء الخراساني ، عن ضمرة ، عن علي بن أبي طالب ولفظه أنه قال في كسب الحجام ، ومهر البغي ، وثمان الكلب ، والاستجعال في القضية ، وحلوان الكاهن ، وعسب الفحل ، والرشوة في الحكم ، وثمان الخمر ، وثمان الميته : من السحت وفي إسناده عطاء الخراساني وهو صدوق ، بهم كثيرا ويرسل ويدلس كما قال الحافظ ، واللفظ الذي ذكره المصنف لأبي الشيخ كما في كثر العمال (٤٣٥٨) .

(٥) في «أ ، ب ، ط» : ثمن ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) تفسير سعيد بن منصور (٧٠٠) ، عن حماد بن يحيى ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله بن مسعود بلفظ : الرشوة في الحكم كفر ، وهي بين الناس سحت وفي إسناده حماد بن يحيى وهو صدوق يخطئ كما قال الحافظ في التقریب .

(٧) في «ب» : أن ، وفي «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ط» .

[٦٨/ب] قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءَوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ، استدل

به من قال : إن الإمام مخير بين الحكم بين أهل الذمة والإعراض عنهم ، ومن أوجب الحكم قال : إنه منسوخ بقوله : ﴿وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الآية ^(١) [المائدة: ٤٤] ، [وفيه] ^(٢)

تغليظ الحكم بخلاف النص .

قوله تعالى : ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ الآية ^(٣) [المائدة: ٤٥] ، فيه مشروعية القصاص

في النفس والأعضاء والجروح بتقرير شرعنا كما قال ﷺ في حديث السن : « كتاب

الله القصاص » ^(٤) واستدل بعموم النفس بالنفس من قال بقتل ^(٥) المسلم بالكافر

والحر بالعبد والرجل بالمرأة ، وأجاب ابن الفرس : بأن الآية أريد بها الأحرار

(١) الآية بتامها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّاسُخُونَ فِي الْأَخْبَارِ يَمَّا اسْتُخِفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَسْتَوْفُوا بِتَأْيِيدِنَا قَلِيلًا وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) الآية بتامها: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْأَذُنَ وَالْيَسْنَ وَالْيَسْنَ وَالْجُرُوحَ فِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ .

(٤) البخاري (٢٥٧٦) ، من حديث حميد ولفظه : أن أنسا ، حدثهم : أن الربيع وهي ابنة

النضر كسرت ثنية جارية ، فطلبوا الأرش ، وطلبوا العفو ، فأبوا ، فاتوا النبي ﷺ فأمرهم

بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ، لا والذي بعثك بالحق ،

لا تكسر ثنيها ، فقال : «يا أنس كتاب الله القصاص» ، فرضي القوم وعفوا ، فقال النبي ﷺ :

« إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » زاد الفزاري ، عن حميد ، عن أنس ، فرضي القوم

وقبلوا الأرش .

(٥) في «ب» : يقتل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

المسلمون ؛ لأن اليهود المكتوب ذلك عليهم في التوراة كانوا ملة واحدة ليسوا منقسمين إلى مسلم وكافر ، وكانوا كلهم أحرارًا لا عبيد فيهم ؛ لأن عقد الذمة والاستعباد إنما أبيح للنبي ﷺ من بين سائر الأنبياء ؛ لأن الاستعباد من [سائر] ^(١) الغنائم ولم تحل لغيره وعقد الذمة لبقاء الكفار ولم ^(٢) يقع ذلك في عهد نبي بل كان المكذبون يهلكون جميعًا بالعذاب وآخر ذلك في هذه الأمة رحمة ، وهذا جواب بيّن ^(٣) .

قوله تعالى ^(٤) : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ استدل به في كل جرح قيل بالقصاص فيه كاللسان والشفة وشجاج الرأس والوجه وسائر الجسد وعلى أن تنف الشعر والضرب لا قصاص فيه إذ ليس بجرح .

قوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ فيه استحباب العفو عن القصاص إن أريد بمن : المجني عليه ، وأن القصاص ^(٥) كفارة الذنب إن أريد به الجاني ، والأول عن جابر بن عبد الله أخرجه ابن أبي حاتم ^(٦) والثاني عن ابن عباس ^(٧) أخرجه الفريابي .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) في «أ» : في ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : متين ، وفي «جـ» : مبين ، وما أثبتناه من «ب ، ط» ، وكلها صحيحة .

(٤) في «أ» : وقوله ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : والقصاص ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ضعيف : ابن أبي حاتم (٦٤٨٢) ، من طريق عمارة يعني ابن أبي حفصة ، عن رجل ، عن جابر

ابن عبد الله ولفظه : في قول الله تعالى : ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ قال : للمجروح

وهذا إسناد ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروى عن الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي في

أحد قوليه وأبي إسحاق الهمداني نحو ذلك .

(٧) لم أقف عليه عن ابن عباس بهذا المعنى والذي وقفت عليه هو ما أخرجه ابن أبي حاتم =

[٦٨/ب] قوله تعالى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٤٨] ناسخ

للحكم بكل شرع سابق ففيه أن أهل الذمة إذا ترفعوا إلينا نحكم ^(١) بينهم بأحكام الإسلام لا بمعتقدهم ومن ^(٢) صور ذلك عدم ضمان الخمر ونحوه .
قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ ﴾ ^(٣) شُرْعَةً وَمِنْهَا جُأً ، استدل به من قال : إن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وبقوله : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ ﴾ الآية : من قال : إنه شرع لنا ما لم يرد ناسخ واستدل بالآية أيضاً من قال : [إن] ^(٤) الكفر ملل لا ملة واحدة ولم يورث اليهود من النصارى شيئاً .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِمْوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [الآية] ^(٥) ، استدل به على [أن] ^(٦) تقديم العبادات ^(٧) أول وقتها أفضل من تأخيرها .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ ﴾ الآية ^(٨) [المائدة: ٥١] ، فيه انقطاع الموالاة بين المسلمين والكفار فلا توارث بينهم ولا عقل ولا ولاية نكاح وأن الكفار كلهم

= (٦٤٨١) ، والطبري (١٠٩٩٦) ، من طريق عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قوله : ﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَّهُ ﴾ للجراح وأجر الجريح على الله وفي إسناده عطاء وهو صدوق اختلط .

(١) في «ب» : يحكم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : من بلا واو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ط» : منك ، وهو خطأ .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «ب» ، ط : الصلاة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وكلاهما صحيح .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ يَكُونُ مِّنْهُمْ

إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ » .

سواء فيرث اليهودي النصراني^(١) وعكسه ويجري بينهم العقل وولاية النكاح^(٢) واستدل عمر بالآية على منع استكتاب الذمي^(٣) واتخاذه عاملاً في شيء من أمور المسلمين أخرجه ابن أبي حاتم ، واستدل بها^(٤) من قال: لا يجوز الاستنصار بالكفار في حرب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَخَافُونَ تَوَمَّةً لَا يَبْرُءُ ﴾ [المائدة: ٥٤] ، فيه أن خوف الملامة ليس عذراً في ترك أمر شرعي .

قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَكَاةٌ ﴾ [المائدة: ٥٥] ، قال ابن الفرس : هذه الآية تدل على أن العمل القليل في الصلاة لا يبطلها لأن سبب نزولها أن علياً تصدق بخاتمه وهو راع أخرجه الطبراني في الأوسط^(٥) ، قال: وفيها دليل على أن صدقة النفل تسمى زكاة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة: ٥٨] ، أصل في الأذان والإقامة .

(١) في «أ» : النصراني ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : الأحكام ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في إسناده ضعف : ابن أبي حاتم (٦٥٤٤) ، من طريق عمرو بن أبي قيس ، عن سهاك بن حرب ، عن عياض ، أن عمر ، أمر أبا موسى الأشعري أن يرفع إليه ما أخذ وما أعطى في أديم واحد وكان له كاتب نصراني ، فرفع إليه ذلك فعجب عمر وقال : إن هذا الحفيظ هل أنت قارئ لنا كتابا في المسجد جاء من الشام ؟ فقال : إنه لا يستطيع ، قال عمر : أجنب هو ؟ قال : لا بل نصراني ، قال : فانتهرني وضرب فخذي قال : أخرجه ، ثم قرأ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّكُمْ فَاِنَّهُمْ مَنكُم ﴾ وفي إسناده عمرو وهو صدوق له أوهام وسهاك صدوق تغير بآخره وعياض قال الحافظ في التقریب: صحابي له حديث ، وجزم أبو حاتم بأن حديثه مرسل ، وأنه رأى أبا عبيدة بن الجراح ، فيكون مخضرمًا .

(٤) في «أ» : به ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ضعيف : الطبراني في الأوسط (٦٢٣٢) ، بإسناد فيه مجاهيل ، وانظر: مجمع الزوائد (١٧/٧) .

[٦٩/أ] قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾ ، أصل في تكفير المستهزئ بشيء من الشريعة .

قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمْ﴾ الآية ^(١) [المائدة: ٦٣] ، فيه وجوب النهي عن المنكر على ^(٢) العلماء واختصاص ذلك بهم أخرج ابن جرير عن ابن عباس ^(٤) قال: ما في القرآن أشد توبيخاً من هذه الآية ، وأخرج ^(٥) عن الضحاك قال: ما في القرآن آية أخوف عندي منها ^(٦) ^(٧) .

قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ الآية ^(٨) [المائدة: ٦٤] ، أصل في تكفير من صدر منه ^(٩) في جانب ^(١٠) الباري تعالى ما يؤذن بنقص .

قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية ^(١١) [المائدة: ٨٧] ، نزلت

(١) في «أ»: ولو لا ، وهو خطأ .

(٢) الآية بتامها: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِنِّ وَأَكْبِهْمُ الشُّعْتُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ .

(٣) في «أ»: عن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الطبري (٤٤٩/١٠) ، بإسناد ضعيف فيه خالد بن دينار لم يدرك ابن عباس .

(٥) في «ب»: وأخرج ابن جرير ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «أ»: من هذه الآية ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) الطبري (٤٤٩/١٠) ، بإسناد صحيح ووجه التخويف في الآية أن الله جل ذكره جمع بين فاعل

المنكر وتارك الإنكار في الذم فقال في الأول: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وفي الثاني:

﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ .

(٨) الآية بتامها: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَقْلُوبَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُعْطِي كَيْفَ يَشَاءُ وَلْيَرْيَدِ كَيْفَ يَشَاءُ مَا أَزِيلُ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ مُلْكُنَا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعُدَّةَ وَالْبَعْضَاءُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا

نَارًا لِلْحَرْبِ أَلْقَاهَا اللَّهُ وَسَمِعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ .

(٩) في «أ»: منهم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) في «أ»: حق ، وفي «ج»: جناب ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(١١) الآية بتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْمُتَعَدِينَ﴾ .


فيمن حرم على نفسه اللحم أو الزوج ^(١) والنوم على الفراش ^(٢) أخرجه الترمذي وابن أبي حاتم ^(٣) وغيرهما .

واستدل بها ابن مسعود وغيره ^(٤) أن من حرم على نفسه طعاماً أو نحوه لم يحرم والآية أصل في ترك التنطع والتشدد في التعبد .

[٦٩/ب] قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ ﴾ ^(٥) [المائدة: ٨٩] تقدم في البقرة وفي هذه الآية ، زيادة الكفارة في اليمين وهي إطعام عشرة مساكين من أوسط


(١) في «أ» : والترويح ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) في «أ» : فراش ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٣) إسناده ضعيف : الترمذي (٣٠٦٣) ، والطبراني (١١٧٧٠) ، وغيرهما من طريق عثمان بن سعد قال : حدثنا عكرمة ، عن ابن عباس ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إني إذا أصبت اللحم انتشرت للنساء وأخذتني شهوتي ، فحرمت علي اللحم . فأنزل الله : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَنْهُمْ طَبْعٌ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَسْتَدُوا بِكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُنْتَبِذِينَ ﴾  وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَّالًا طَيِّبًا ﴾ ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، ورواه بعضهم من غير حديث عثمان بن سعد مرسل ، ليس فيه عن ابن عباس ، ورواه خالد الحذاء ، عن عكرمة ، مرسلًا . هـ .

قلت : وعثمان ضعيف وقد خولف وله شواهد مرسله صححه بها الألباني انظر : صحيح الترمذي (٣٠٥٤) .

(٤) صحيح : ابن أبي حاتم في التفسير (٦٧٢٧) ، وسعيد بن منصور في تفسيره (٧٣٠) ، والحاكم في المستدرک (٣١٥٦) ، والطبراني في الكبير (٨٧٧٣) ، والبيهقي في السنن (١٤٠٨٨) ، من طريق منصور بن المعتمر ، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح ، عن مسروق ولفظه قال : أتى عبد الله بضرع ففتح رجل ، فقال : إني حرمة ، فقال عبد الله : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَنْهُمْ طَبْعٌ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ، وأطعم ، وكفر ، وهذا إسناده صحيح .

(٥) الآية بتامها : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ ، إِنْ عَقَّدْتُمْ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرْتُمْ إِنْ تَعَدَّوْا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾  .

[الطعام] ^(١) أو كسوتهم ما يسمى كسوة أو عتق رقبة وأن ذلك على التخيير فإن عجز عن أحد ^(٢) الثلاثة فصيام ثلاثة أيام وإطلاقها يدل على إجزاء المتابعة والمتفرقة أخرج ابن أبي حاتم عن علي قال في كفارة اليمين : إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة ^(٣) .

وأخرج عن ابن عباس في كفارة اليمين قال : مد من بر ^(٤) ، وأخرج عن عائشة مرفوعاً في قوله : ﴿ أَوْ كَسَوْتُهُمْ ﴾ قال : « عباءة ^(٥) لكل مسكين » ^(٦) وأخرج عن ابن عمر قال : ثوب وإزار ^(٧) ، وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال : لما

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٢) في «ب» : إحدى ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٣) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٦٧١٥) ، من طريق ابن أبي ليلى ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي ولفظه قال : في كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين صاع من حنطة وهذا إسناده ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروي عن عمرو ، وعائشة ، ومنصور بن عمران ، ومجاهد ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، وسعيد بن جبير ، والحكم ، وأبي مالك ، والضحاك ، ومقاتل بن حيان ، ومكحول ، وأبي قلابة نحو ذلك .

(٤) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (١٠١ / ٢) ، من طريق ابن إدريس ، عن داود - يعني ابن أبي هند - عن عكرمة ، عن ابن عباس ولفظه : مُدٌّ من بر - يعني لكل مسكين - ومعه إدامه . وهذا إسناده صحيح .

(٥) في «أ» : عباءة ، وفي «ب» : عباءة ، وما أثبتناه من «ج، ط» وهو الصواب .

(٦) ضعيف جداً : لم أقف عليه في المطبوع من ابن أبي حاتم وعزاه الحافظ ابن كثير (١٠٢ / ٢) ، لابن مردويه فقال : قال ابن مردويه : حدثنا سليمان بن أحمد ، حدثنا أحمد بن المولى ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن مقاتل بن سليمان ، عن أبي عثمان ، عن أبي عياض ، عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ فذكره وهذا إسناده واه لضعف مقاتل وابن عياش .

(٧) حسن : الأثر ليس في المطبوع لابن أبي حاتم وأخرجه الطبري (١١٣٤٥) ، من طريق عبد الأعلى ، عن برد بن سنان ، عن نافع ، عن ابن عمر ولفظه قال في الكسوة في الكفارة : « إزار ، ورداء ، وقميص » وهذا إسناده حسن قال الطبري : وقال آخرون : كل ما كسا فيجزى ، والآية على عمومها .

نزلت آية الكفارة^(١) قال حذيفة : يا رسول الله ، نحن بالخيار قال : « أنت بالخيار إن شئت أعتقت وإن شئت كسوت وإن شئت أطعمت فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام »^(٢) ، واستدل بعموم الآية من قال : تجزي^(٣) التغذية والتعشية والصرف إلى الكفار ، وفيها رد على من اكتفى بإطعام مسكين واحد عشرة أيام وعلى^(٤) من قال : يجزي إطعام بعض العشرة وكسوة الباقي وعلى من قال يجزي الصرف إلى الأغنياء .

قوله تعالى : ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ ﴾ فيه استحباب ترك الحنث إلا إذا كان خيراً من البر كما تقدم في البقرة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ ﴾ الآية^(٥) [المائدة: ٩٠] ، أصل في تحريم الخمر وكل مسكر قليلاً كان أو كثيراً^(٦) والقمار بأنواعه واستدل بقوله : ﴿ رَجَسْ ﴾ على نجاسة الخمر ، وقد ورد في الحديث أن «النرد من الميسر»^(٧) أخرجه ابن أبي حاتم

(١) في «أ» : الكفارات ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ضعيف : ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (١٠٣/٢) ، بإسناد ضعيف فيه انقطاع بين ابن جريج وابن عباس وقال الحافظ ابن كثير : وهذا حديث غريب جدا .

(٣) في «ج» : يجزي ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٤) في «أ» : على بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) الآية بتامها : ﴿ تَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَذْكَارُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَذَلُّونَ ﴾ .

(٦) في «أ» : كثير ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ضعيف : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير من طريق عثمان بن أبي العاتكة ، عن علي بن يزيد عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن أبي موسى الأشعري ولفظه عن النبي ﷺ قال : « اجتنبوا هذه الكعاب الموسومة التي يزجر بها زجراً فإنها من الميسر » . وهذا إسناد واه قال الحافظ ابن كثير : حديث غريب ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل (٢٩٧/٢) ، وقال : وقال أبي : هذا حديث باطل وهو من علي بن يزيد ، وعثمان لا بأس به . وورد في تحريم النرد ما أخرجه مسلم =

وأخرج عن علي قال : «الشَّطْرُنْجُ مِنَ الْمَيْسِرِ» ^(١) .

قوله تعالى : ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] ، فيه جواز الاصطياد بالآلات المحددة كالرمح والسهم .

[٧٠/أ] قوله تعالى : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [الآية] ^(٢) ^(٣) [المائدة: ٩٥] فيها تحريم الصيد على المحرم وأن فيه الجزاء وهو مثله من النعم يذبح بالحرم ويفرق على مساكنه وأن المثلية يحكم بها عدلان أو يعدل عنه إلى إطعام مساكين بقدر قيمة المثل أو إلى صوم أيام عن كل مديومًا وأن ذلك على التخيير واستدل بظاهر الآية من قال باختصاص الجزاء بالعامد ^(٤) وهو قوي جدًا وخرج بالصيد الحيوان الأهلي واستدل بعمومها من قال : لا تقتل الفأرة والغراب والكلب ونحوها من المؤذيات ^(٥) وهو مردود بالحديث ، قال ابن الفرس : وقوله : ﴿حُرْمٌ﴾ ^(٦) يشمل المحرم بحج أو عمرة والداخل في الحرم يقال : أحرم أي تلبس بالنسك ^(٧) وأحرم

= في صحيحه (٤٢٩٠) ، من حديث سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : « من لعب بالنردشير ، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » .

(١) ضعيف : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير من طريق عُبَيْس بن مرحوم ، عن حاتم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي به ، وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين محمد بن علي بن الحسين وعلي .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُمْتَعِدًا فَأَجْرُهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعِيرِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِلَاغِ الْكُتُبِ أَوْ كَفَّرَ بِهِ لِمَا كُتِبَ عَلَيْهِ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ مِمَّا لِيَذُوقَ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَنَنْتِمْهُمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ .

(٤) في «أ» : بالعامه ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : والمؤذيات ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : حر ، وهو خطأ .

(٧) في «أ» : بالشك ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

أي دخل في الحرم ، واستدل بقوله : ﴿ يَنْتَلِ مَا قَدْ مَنِ النَّعْمِ ﴾ على أن ما لا مثل له منها وله مثل من غيرها لا يعتبر المثل بل قيمته ، وفي الآية أصل للتحكيم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في الذي يصيب الصيد وهو محرم قال : يحكم عليه مرة واحدة فإن عاد لم يحكم عليه ثم تلا : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَاثَةِ ﴾ [المائدة: ٩٦] فيه ^(٢) إباحة صيد البحر للمحرم والحلال وأن الحرام على المحرم صيد البر خاصة واستدل بعموم الآية على إباحة كل حيوان البحر ^(٣) سواء أكل مثله في البر أم ^(٤) لا ، سواء أخذ منه حيًّا أم ^(٥) ميتًا أخرج ابن جرير عن أبي هريرة مرفوعًا وموقوفًا : ﴿ وَطَعَامُهُ ﴾ « ما لفظه ^(٦) ميتًا » ^(٧) وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس قال :

- (١) صحيح : ابن أبي حاتم (٦٨٥٧) ، وعبد الرزاق (٧٩٢٧) ، وابن أبي شيبة (١٨٧٧٨) ، وغيرهم من طرق عن هشام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح .
(٢) في «أ» : فيها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٣) في «أ» : البحري ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٤) في «أ» : البحر أم لا ، وفي «ط» : أو لم يؤكل ، وما أثبتناه من «ج» .
(٥) في «ب» ، ط : أو ، وما أثبتناه من «أ» .
(٦) في «ب» ، ط : لفظ ، وما أثبتناه من «أ» .

(٧) صحيح موقوفًا : ابن جرير (١١٥٧٩) ، من طريق هناد بن السري ، قال : ثنا عبدة بن سليمان ، عن محمد بن عمرو ، قال : ثنا أبو سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعًا وخالف عبدة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كما في الطبري (١١٥٨٠) ، ويحيى بن سعيد الأموي كما في سنن الدارقطني (٤١٥٣) ، فروياه عن محمد بن عمرو به موقوفًا بل رواه ابن أبي حاتم (٦٨٧٢) ، من طريق أبي سعيد الأشج وهو ثقة عن عبدة عن محمد بن عمرو به موقوفًا ومما يؤكد أن المرفوع وهم ما رواه سعيد بن منصور في التفسير (٧٩١) ، وغيره بإسناد حسن من طريق عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قدمت البحرين فسألني أهلها عما يقذف البحر من =

صيد ما صيد وطعامه ما لفظ ^(١) به ^(٢) وأخرج عبد الرزاق عن ابن عمر مثله ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ الآية ^(٤) [المائدة: ١٠١] ، فيه كراهة كثرة

السؤال .

قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ الآية ^(٥) [المائدة: ١٠٣] ، فيه

تحريم هذه الأمور واستنبط منه [تحريم] ^(٦) جميع تعطيل المنافع ^(٧) ومن صور

السائبة إرسال ^(٨) الطائر ونحوه واستدل ابن الماجشون بالآية على منع أن يقول

لعبده : أنت سائبة وقال : لا يعتق .

قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] ، أخرج أحمد وابن حبان والأربعة

= السمك ، فأمرتهم بأكله ، فلما قدمت سألت عمر ، عن ذلك ، فقال : ما أمرتهم ؟ فقلت :

أمرتهم بأكله فقال : لو قلت غير ذلك لعلت بالدره ، ثم قرأ عمر : ﴿ أَيْلَ لَكُمْ مَيْدُ الْبَحْرِ

وَمَعَامُكُمْ ﴾ قال : صيده ما اصطيد ، وطعامه ما رمى به ، فلو كان عنده مرفوعا لما سأل عمر كما

في هذا الأثر .

(١) في «أ» : وطعامه ولفظه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) صحيح بشواهده : سعيد بن منصور (١٦٢٧/٤) ، والطبري (١١٥٢٠) ، والدارقطني

(٤١٥٤) ، وغيرهم من طرق عن حصين بن عبد الرحمن السلمي ، عن سعيد بن جبیر ،

عن ابن عباس به وأخرجه البيهقي في السنن (١٧٦٥٥) ، من طريق سليمان التيمي ، عن أبي

مجلز ، عن ابن عباس به .

(٣) إسناده ضعيف : عبد الرزاق من طريق قتادة عن ابن عمر وقتادة لم يسمع منه .

(٤) الآية بتماها : ﴿ يَكْأُيْهَا أَلْدِيرَ ءَامُوا لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْوُكُمْ وَإِنْ تَسَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ

الْفَرَاءُ بُدَّ لَكُمْ عَمَّا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ عَفْوٌ حَلِيمٌ ﴾ .

(٥) الآية بتماها : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ

الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «ب ، ج ، ط» : النافع ، وما أثبتناه من «أ» .

(٨) في «ب ، ج ، ط» : إرساله ، وما أثبتناه من «أ» .

عن أبي [بكر] ^(١) الصديق أنه قال : إنكم تضعون هذه الآية غير موضعها ^(٢) وأخرج الترمذي [وصححه وابن ماجه] ^(٣) عن أبي ثعلبة الخشني ^(٤) أنه سأل رسول الله ﷺ عنها فقال ^(٥) : « ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شعراً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليكم بخاصة نفسك » ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ ﴾ الآية ^(٧) [المائدة: ١٠٦] ، قال مكي : هذه الآية أشكل ما في القرآن إعراباً ^(٨) ومعنى وحكماً فقليل : معناها أن الله أخبر المؤمنين أن حكمه في الشهادة للمريض إذا حضره الموت أن يُشهد على وصيته

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) صحيح : أحمد (١٦) ، وأبو داود (٣٧٩٦) ، والترمذي (٢١٤٥) ، والنسائي في الكبرى (١٠٧١٦) ، وابن ماجه (٤٠٠٣) ، وابن حبان (٣٠٥) ، وغيرهم من طريق إسماعيل بن أبي

خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر الصديق به وهذا إسناد صحيح .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : الخسني ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : هل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) إسناده ضعيف : أبو داود (٣٧٩٩) ، والترمذي (٣٠٦٧) ، وابن ماجه (٤٠١٢) ، وغيرهم من طريق عتبة بن أبي حكيم عن عمرو بن جارية اللخمي ، حدثني أبو أمية الشعباني ، عن أبي ثعلبة الخشني به وهذا إسناد ضعيف عتبة صدوق يخطئ كثيرا وعمرو وأبو أمية لم يوثقها غير ابن حبان ولبعضه شواهد لا تخلو من مقال وضعف في الأسانيد حسنه بها الألباني في الصحيحة (٩٥٧) .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتَ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسُبُونَهُمَا مِّنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِيَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَيْتُمْ لَا تَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا تَكُنْتُمْ شَهِدَةً عَلَىٰ اللَّهِ إِنَّا لَأَلِيمِينَ ﴾ .

(٨) انظر : تفسير القاسمي (٢٢٠٦/٦) ، والمنار (٢٢٤/٧) .

عدلين فإن كان في سفر - وهو الضرب في الأرض - ولم يكن معه مؤمن فليشهد شاهدين ممن حضر من الكفار ، فإذا قدما وأدّيا الشهادة على الوصية حلفا بعد الصلاة إن ارتيب فيهما ^(١) ، أنهما ما كذبا ولا بدلا وأن ما شهدا به حق ما كتبنا فيه شهادة الله وحكم بشهادتهما ، فإن عثر بعد ذلك على أنهما كذبا أو خانا أو نحو ذلك مما هو إثم ، حلف رجلان من أولياء الموصي في السفر وغرم الشاهدان ما ظهر عليهما ، ف قيل : إن الآية محكمة في كل ما ذكر وقيل : هي خاصة بالقصة التي نزلت فيها وهي قصة تميم الداري وعدي بن بداء أخرجهما ^(٢) الترمذي وغيره ^(٣) ، وقيل : نسخ منها شهادة الكافر وعليه الجمهور ، قيل ^(٤) : وتحليف الشاهد أيضًا وعليه الشافعي وغيره ، والمراد بالصلاة : العصر ، ففيها أصل

(١) في «أ» : فيها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : بداء أخرجهما ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) قال البخاري (٢٦٤٦) : وقال لي علي بن عبد الله : حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا ابن أبي زائدة ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير ، عن أبيه ، عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال : خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري ، وعدي بن بداء ، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم ، فلما قدما بتركته ، فقدوا جاما من فضة مخصوصا من ذهب ، فأحلفهما رسول الله ﷺ ، ثم وجد الجام بمكة ، فقالوا : ابتعناه من تميم وعدي ، فقام رجلان من أوليائه ، فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما ، وإن الجام لصاحبهم ، قال : وفيهم نزلت هذه الآية : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَهُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ .

قال الحافظ في الفتح : قد أخرجه المصنف في التاريخ فقال : حدثنا علي بن المديني وهذا مما يقوي ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله وقال لي في الأحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة اهـ . قلت (عادل) : والذي وقفت عليه في المطبوع من التاريخ الكبير أنه قال : قال لنا علي وأخرجه الترمذي (٣٠٦٩) ، وغيره وانظر : الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ٩٢) ، وتفسير ابن كثير (١٢٨/٢) .

(٤) في «ب» : وقيل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

للتعليظ^(١) في الأيمان بالزمان والمكان ، قال ابن الفرس : وفي قوله : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللهِ ﴾ دليل على أن : أقسم بالله يمين ، لا « أقسم » فقط .



(١) في «أ» : التخليط ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة الأنعام

[٧١/أ] قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالَّذِي خَلَقَ النَّاسَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ لَكُمُ الشَّرَافَ فِي الْأَنْعَامِ ﴾ (١) [الأنعام: ١] ،

أخرج أبو الشيخ من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد (٢) قال : في هذه الآية رد على ثلاثة أديان : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ فيه رد على الدهرية ، ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ الشَّرَافَ فِي الْأَنْعَامِ ﴾ رد على المجوس الذين زعموا أن الظلمة والنور هما المدبران : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ ﴾ فيه رد على مشركي العرب (٣) ومن دعا من دون الله إلهًا (٤) ، وأخرج (٥) ابن أبي حاتم من طريق خصيف عن مجاهد قال (٦) : نزلت هذه الآية في الزنادقة قالوا إن الله لا يخلق الظلمة ولا الخنافس ولا العقارب ولا شيئًا قبيحًا وإنما يخلق النور وكل شيء حسن .

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ١٢] ، استدلل المعتزلة بظاهره على أنه يجب عليه الأصلح وإثابة المطيع .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَذَرُكُمْ بِهِمْ وَمَنْ لِيَعْلَمَ ﴾ [الأنعام: ١٩] فيه دليل على أنه ﷺ مبعوث إلى

(١) الآية بتامها : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ لَكُمُ الشَّرَافَ فِي الْأَنْعَامِ ﴾ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْمَشْأَمِ ﴾ .

(٢) لم أقف عليه مستندًا ، وانظر : الدر المنثور (٣/ ٢٤٧) ، وسبق الكلام مرارا على رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد .

(٣) في «أ» : المشركين من العرب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : إب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : أخرج بدون الواو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم (٧١٢٠) ، من طريق محمد بن مسلم بن أبي الوضاح ، عن خصيف ، عن مجاهد به وخصيف بن عبد الرحمن صدوق سبي الحفظ خلط بآخره كما قال الحافظ في التقریب .

الناس كافة وإلى الجن .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية ^(١) [الأنعام: ٣٨] ، فيه حشر الأجساد والدواب والبهائم والطير كلها ، واستدل بهذه الآية على مسألة أخرى أخرج أبو الشيخ عن أنس أنه سئل : من يقبض أرواح البهائم ؟ فقال : ملك الموت ، فبلغ الحسن فقال : صدق إن ذلك في كتاب الله ثم تلا هذه الآية ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَسْلَمْ اللَّهَ يُضِلِّهِ ﴾ الآية ^(٣) [الأنعام: ٣٩] ، فيه رد على القدرية .
[٧١/ب] قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُؤُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ الآية ^(٤) [الأنعام: ٥٢] ، قال النخعي: هم أهل الذكر أخرجه ابن أبي حاتم ^(٥) قال ابن الفرس : وقد يؤخذ من هذه الآية أن لا يمنع من يُذَكَّرُ الناس بالله وأمر الآخرة في جامع أو طريق أو غيره ، قال: وقد اختلف المتأخرون في مؤذن يؤذن بالأسحار ويبتهل بالدعاء يردد ^(٦) ذلك إلى الصباح ويتأذى ^(٧) به الجيران هل يمنع واستدل

(١) الآية بتمامها: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلَمٍ يَبْدُو بِمَنَاجِدٍ إِلَّا أُمٌّ آمَنَّا لَكُمْ مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ .

(٢) لم أقف عليه مسندا : وانظر: الدر المنثور (٣/٢٦٧) .

(٣) الآية بتمامها: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُورُكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَسْلَمْ اللَّهَ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

(٤) الآية بتمامها: ﴿ وَلَا تَقْرُؤُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعُدُوِّ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا يَنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَفَقَرَدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٥) صحيح : الطبري (١٢٠٩٩) ، من طريق سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم به وأخرجه سعيد بن منصور (٨٢٨) ، والطبري (١٢١٠١) ، من طريق جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم به ، وابن أبي حاتم (٧٣٦٥) ، من طريق سفيان ، عن مغيرة ، عن إبراهيم به .

(٦) في «ب ، ط» : ويردد ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) في «أ» : وتأذى ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

[به] ^(١) [من قال : لا يمنع] ^(٢) بهذه الآية وبقوله : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] الآية .

قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] فسر في حديث البخاري بالخمس ^(٣) التي في آخر لقمان : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾

[لقمان: ٣٤] الآية .

قوله تعالى : ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] ، قال ابن عباس ^(٤) : أعوان ملك الموت أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ الآية ^(٥) [الأنعام: ٦٥] ، أخرج أحمد في مسنده من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب في هذه الآية ^(٦) قال : هن أربع وكلهن عذاب

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) البخاري (٤٣٦٠) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «مفاتيح الغيب خمس : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الْفَيْتَ وَيَمُتُرُ مَا فِي الْأَرْكَانِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» [لقمان] .

(٤) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٧٤١٨) ، والطبري (١٢١٤١) ، وابن أبي شيبة (٣٤١١٤) ، وغيرهم من طريق الحسن بن عبيد الله ، عن إبراهيم ، عن ابن عباس به وهذا منقطع لإبراهيم النخعي لم يسمع من ابن عباس قال ابن المديني : لم يلق النخعي أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولم يسمع من ابن عباس انظر : التهذيب (١/ ١٥٥) ، ويشهد لهذا المعنى حديث البراء وغيره .

(٥) الآية بتمامها : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلِيْسَ لَكُمْ شَيْعًا وَبُرْجَانٌ بَّعْثَكَ بَأْسٌ بَعْضٌ أَنْتَظِرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾ .

(٦) ضعيف معلول بالوقف على أبي العالية : أحمد (٢٠٧٤١) ، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٣) ، وابن أبي شيبة (١٨٠/ ١٥) ، والطبري (٧/ ٢٦) ، وغيرهم من طريق أبي جعفر ، عن الربيع ، عن أبي العالية ، عن أبي بن كعب وأبو جعفر صدوق سعي الحفظ وقد خولف فأخرجه الطبري (٧/ ٢٢) ، عن محمد بن عيسى الدامغاني عن ابن المبارك عن الربيع بن أنس عن أبي العالية =

وكلهن واقع لا محالة ، فمضت اثنتان بعد وفاة رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة فالبسوا شيعاً وذاق بعضهم بأس بعض ، وبقيت اثنتان واقعتان ^(١) لا محالة الخسف والرجم ، إسناده صحيح لكن قوله فمضت إلى آخره ^(٢) كأنه من كلام أبي العالية فإن أئبياً لم يتأخر إلى زمن الفتنة ففي الآية إشارة إلى الخسف الذي هو أحد أشراط الساعة العشرة ، وقد أخرج أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال ^(٣) في هذه الآية : « أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد » ، وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس في ^(٤) قوله : ﴿ عَذَابًا مِّنْ قَبْلِكُمْ ﴾ قال : أئمة السوء ، ﴿ أَوْ مِّنْ تَحْتِ آرْجُلِكُمْ ﴾ قال : خدام السوء .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٨] ، فيه

= قوله وهو الصواب فأبي لم يدرك الفتنة .

ولذا قال الحافظ في الفتح (٨/ ٣٧١) : وقد أُعِلَّ بأن أئبياً لم يدرك سنة خمس وعشرين من الوفاة النبوية وأعل أيضاً بأنه مخالف لحديث جابر وغيره .

فهذا الأثر مخالف لما رواه البخاري (٤٣٦١) ، من حديث جابر رضي الله عنه ، قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ، قال رسول الله ﷺ : «أعوذ بوجهك» ، قال : ﴿ أَوْ مِّنْ تَحْتِ آرْجُلِكُمْ ﴾ ، قال : «أعوذ بوجهك» ﴿ أَوْ يَلْسَنُكُمْ شَيْعًا وَيُضَيِّقَ بِمَنَئِكُمْ

بَأْسَ بَعِيضٍ ﴾ ، قال رسول الله ﷺ : «هذا أهون - أو - هذا أسير» .

(١) في «أ» : واقعات ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : إلخ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ضعيف : أحمد (١٤٢٧) ، والترمذي (٣٠٧٥) ، وأبو يعلى (٧١٦) ، وغيرهم من طريق أبي

بكر بن أبي مريم الغساني ، عن راشد بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص به وابن أبي مريم ضعيف ويخالفه حديث جابر في الصحيح السابق ذكره في الحاشية رقم ٦ ص (٣٠٢) .

(٤) الطبري (١٢١١) ، وابن أبي حاتم (٧٤٣١) من طريق ابن وهب ، قال : سمعت خلاداً ، يقول :

سمعت عامر بن عبد الرحمن ، يقول : إن ابن عباس فذكره وعامر ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٤٩) ، ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً وأورده ابن حبان في الثقات (٥/ ١٨٨) .

وجوب اجتناب مجالس الملحدین وأهل اللغو على ما تقدم في سورة النساء .

[٧٢/أ] قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا^(١) يُنْشِئَنَّ الشَّيْطَانُ﴾ ، يستدل به على أن الناسي غير

مكلف وأنه إذا ذكر عاد إليه التكليف فيقلع عما ارتكبه في حال نسيانه ويندرج تحت ذلك مسائل كثيرة في العبادات والتعليقات .

قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٦٩] ، قد

يستدل به على أن من جالس أهل المنكر وهو غير راض بفعلهم فلا إثم عليه لكن آية (٢) النساء تدل على أنه آثم ما لم يفارقهم لأنه قال : ﴿إِنكُرُوا إِذَا نَشَأْتُمْ﴾ ، أي : إن قعدتم فأنتم مثلهم في الإثم وهي متأخرة فيحتمل أن تكون ناسخة لهذه كما ذهب إليه قوم منهم السدي .

قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله : ﴿وَتِلْكَ

حُجَّتُنَا﴾ [الأنعام: ٧٥-٨٣] فيه الاستدلال بتغير العالم على حدوثه وقدم صانعه .

قوله تعالى : ﴿زَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ شَأْنٍ﴾ [الأنعام: ٨٣] ، قال زيد بن أسلم : بالعلم ،

أخرجه ابن أبي حاتم (٣) .

قوله تعالى : ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ (٤) مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤] استدلل بها

من أنكر [إفادة] (٥) التقديم للحصر .

(١) في «أ» : وما وهو خطأ .

(٢) في «أ» : أئمة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) حسن بشواهده : ابن أبي حاتم (٧٥٨١) ، عن عبد الرحمن بن أبي الغمر ، ثنا عبد الرحمن بن

القاسم ، قال : قال مالك : سمعت زيد بن أسلم به و عبد الرحمن بن أبي الغمر لم يوثقه غير

ابن حبان والأثر أخرجه أحمد في المسند (٤٤٥) ، عن عبيد بن أبي قره عن زيد به .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وهو خطأ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

[٧٢/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَعِيسَى ﴾ [الأنعام: ٨٥] ، استدل به من قال بدخول أولاد البنات في الوقف على الذرية وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي حرب ^(١) بن أبي الأسود ^(٢) قال : أرسل الحجاج إلى يحيى بن يعمر فقال ^(٣) : بلغني أنك تزعم أن الحسن والحسين من ذرية النبي ﷺ ؟ قال : إنه في كتاب الله ، قال : قد قرأته من أوله إلى آخره فلم أجده ؟ قال : أليس تقرأ سورة الأنعام : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ حتى بلغ : ﴿ وَيَحْيَى وَعِيسَى ﴾ ؟ قال : بلى ، قال : أليس [عيسى] ^(٤) من ذرية إبراهيم وليس له أب ؟ قال : صدقت ، وأخرج أبو الشيخ عن عاصم قال ^(٥) : بعث الحجاج إلى يحيى بن يعمر قال : أنت

(١) في «أ» : حرث ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ابن أبي حاتم (٧٥٨٥) ، بإسناد ضعيف فيه علي بن عابس وهو ضعيف وعبد الله بن عطاء المكي وهو صدوق يخطئ ويدلس وعبد الرحمن بن صالح صدوق يتشيع .

(٣) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) إسناده ضعيف : الحاكم (٤٧٢٠) ، من طريق بشر بن مهران ، ثنا شريك ، عن عبد الملك بن عمير ، قال : دخل يحيى بن يعمر على الحجاج ، وحدثنا إسحاق بن محمد بن علي بن خالد الهاشمي بالكوفة ، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي ، ثنا محمد بن عبيد النحاس ، ثنا صالح بن موسى الطلحي ، ثنا عاصم ابن بهدلة ولفظه قال : اجتمعوا عند الحجاج فذكر الحسين بن علي ، فقال الحجاج : لم يكن من ذرية النبي ﷺ وعنده يحيى بن يعمر ، فقال له : «كذبت أيها الأمير» ، فقال : لتأنيني على ما قلت ببينة ومصدق من كتاب الله ﷻ أو لأقتلنك قتلا ، فقال : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى ﴾ إلى قوله ﷻ : ﴿ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِسَّا ﴾ فأخبر الله ﷻ أن عيسى من ذرية آدم بأمه والحسين بن علي من ذرية محمد ﷺ بأمه ، قال : صدقت ، فما حملك على تكذبي في مجلس ؟ قال : «ما أخذ الله على الأنبياء ليبينه للناس ولا يكتُمونه ، قال الله ﷻ : ﴿ فَتَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ قال : فنفاه إلى خراسان ، والطريقان واهيان الأول فيه بشر بن مهران قال ابن أبي حاتم : ترك أبي حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وقال : مولى بني هاشم من أهل البصرة يروي عن محمد بن دينار الطاحي روى عنه البصريون الغرائب . انظر : لسان الميزان وفيه شريك صدوق يخطئ كثيرا ، =

الذي تزعم أن حسناً وحسيناً من ذرية النبي ﷺ؟ قال : نعم . قال : ليسقطن رأسك أو لتجيشن من ذا بمخرج ، قال : إن الله قال : ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ﴾ إلى قوله : ﴿وَعِيسَى﴾ ، فما بين عيسى وإبراهيم أطول أو ما بين حسن ومحمد؟ وأخرج هو وابن أبي حاتم عن محمد بن كعب قال ^(١) : الخال والد والعم والد نسب الله عيسى إلى أخواله قال : ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ ، حتى بلغ ، ﴿وَيَحْيَى وَعِيسَى﴾ . قوله تعالى : ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] ، استدل به من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ وقد استدل به ابن عباس على استحباب السجدة في «ص» ؛ لأن داود سجد لها وقد قال : ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْدَةً﴾ أخرجه البخاري ^(٢) وغيره .

قوله تعالى : ﴿وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢] قال مسروق ^(٣) على موافقتها أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿أَوْ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣] أخرجه ابن أبي

= تغير حفظه والطريق الثاني فيه صالح بن موسى وهو متروك .

(١) ضعيف الإسناد : ابن أبي حاتم (٧٥٨٦) بإسناد ضعيف فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(٢) البخاري (٣٢٥٥) ، من طريق مجاهد ولفظه قال : قلت لابن عباس : أنسجد في ص ؟ فقراً :

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ - حتى أتى - ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْدَةً﴾ . فقال ابن عباس :

نبيكم ﷺ من أمر أن يقتدي بهم .

(٣) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٧٦٥١) ، من طريق حفص عن الأعمش عن أبي الضحى عن

مسروق ولفظه : على موافقت الصلاة .

حاتم عن ابن مسعود ^(١) [قال] ^(٢) : ما من هذا القرآن شيء إلا قد عمل به من كان قبلكم ، وسيعمل به من بعدكم حتى كنت أمر ^(٣) بهذه الآية : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ ولم يعمل هذا أهل هذه القبلة حتى كان المختار بن أبي عبيد ، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة ^(٤) أنها نزلت في مسيلمة .

[٧٣/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾ الآية ، فيها حال الكافر عند القبض وعذاب القبر ، واستدل بها محمد بن قيس ^(٥) على أن الملك ^(٦)

(١) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٧٦٥٣) ، من طريق عمرو بن مرة عن ابن مسعود به وعمرو لم يسمع من ابن مسعود ثم إن ابن مسعود لم يدرك ظهور المختار بن أبي عبيد فظهوره كان في سنة (٦٥هـ) ، وابن مسعود توفي (٣٢هـ) فلعله من كلام عمرو بن مرة والله أعلم .
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) في «أ» : لأمر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) إسناده صحيح : عبد الرزاق (٢/٢١٣) ، عن معمر عن قتادة به والمراد أن مسيلمة يدخل فيها أي : نزلت فيه وفي أشباهه لا أنها نزلت فيه خاصة ؛ إذ الآية مكية ويؤيد هذا الفهم ما قاله شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٣/٣٣٣) : الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد وذلك صنفان إلى أن قال : الصنف الثاني أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه ، ثم قال ﷺ : وقد يجيء كثيرا من هذا الباب قولهم هذه الآية نزلت في كذا لا سيما إن كان المذكور شخصا كأسباب النزول المذكورة في التفسير إلى أن قال : وإنما غاية ما يقال أنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ . هـ باختصار من مجموع الفتاوى .

(٥) ابن أبي حاتم (٧٦٦٣) ، بإسناد ضعيف ويشهد لهذا المعنى حديث البراء وغيره .

(٦) في «ط» : الملك ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

الموت أعواناً من الملائكة أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] ، قال ابن عباس ^(١) : يعني عدد الأيام والشهور والسنين وقال قتادة ^(٢) : يدوران في حساب ، أخرجهما ابن أبي حاتم ، فهي أصل في الحساب والميقات .

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] أصل في الميقات وأدلة القبلة .

قوله تعالى : ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩] ، قال البراء ^(٣) : أي نضجه أخرجه ابن أبي حاتم ففيه إشارة إلى بُدُو الصلاح .

قوله تعالى : ﴿لَا تَذَرِكُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، استدلت به [عائشة على أنه ﷺ لم ير ربه ، أخرجه مسلم واستدل به] ^(٤) المعتزلة على أنه تعالى لا يرى في الآخرة واستدل ابن عبد السلام ^(٥) بعمومه على أن الملائكة لا يرونه في الآخرة لأنه خَصَّ منه المؤمنون بأدلة معروفة فيبقى في الملائكة على عمومه .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَثْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧] ، فيه رد على القدرية .

(١) ابن أبي حاتم (٧٧٠٦) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٢) إسناده صحيح : عبد الرزاق (٨٠٧) ، ومن طريقه ابن أبي حاتم (٧٧٠٧) ، والطبري (١٢٤٠٧) ، عن معمر ، عن قتادة به .

(٣) إسناده حسن : ابن أبي حاتم (٧٧٤٢) ، من طريق عمار بن محمد ، عن سفيان الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن البراء ولفظه قال : نضجه حين ينضج ، قال ابن أبي حاتم : وروي عن ابن عباس والسدي ، والضحاك ، وعطاء الخراساني ، وقاتدة ، وعبد الله بن أبي إسحاق البصري مثل ذلك .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) في «ط» : ابن عباس ، وما أثبتناه من «ب ، ج» .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا﴾ الآية ^(١) [الأنعام: ١٠٨] قال ابن الفرس [فيها] ^(٢) أنه متى خيف من سب الكفار وأصنامهم أن يسبوا الله ورسوله والقرآن لم يجز أن يسبوا ^(٣) ولا دينهم قال: وهي أصل في قاعدة سد الذرائع قلت: وقد يستدل بها على سقوط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا خيف من ذلك مفسدة [أقوى] ^(٤) وكذا كل فعل مطلوب ترتب على فعله مفسدة أقوى من مفسدة تركه .

[٧٣/ب] قوله تعالى : ﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] ، فيه الرد على القدريّة وكذا قوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] .

قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَىٰ حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤] ، استدل به الخوارج في إنكارهم على التحكيم وهو مردود فإن التحكيم المنكر أن يريد حكماً غير ما حكم الله ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥] ، يستدل به لمن ^(٦) قال: إن اليهود والنصارى لم يبدلوا لفظ التوراة والإنجيل وإنما بدلوا المعنى ؛ لأن كلمات الله لا تبدل .

(١) الآية بتامها: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ آثِمٍ غَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ تَرْجِعُهُمْ فَيُنْثَرُهُمْ يَسَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : لا يسبوا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٥) في «أ» : بغير الله ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : من ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، قال سعيد بن جبیر^(١)

أي الذبائح أخرج به ابن أبي حاتم وذهب عطاء إلى أن المراد بها التسمية على كل ما يؤكل من طعام وشراب وذبح وكل مطعوم .

قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْأَيْمَنِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، عام في كل محرم قال

قتادة: أي قليله وكثيره وصغيره وكبيره أخرج به أبو الشيخ^(٢).

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]،

استدل بها من حرم ما لم يسم عليه من الذبائح، عمداً تركت التسمية أو نسياناً،

واستدل^(٤) بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ وقوله بعده: ﴿إِنَّكُمْ لَشُرُكُونَ﴾ على أن المراد ما

سمي عليه غير الله^(٥) لأن تارك التسمية من المسلمين لا يسمى فاسقاً ولا مشركاً

وأيد ذلك بالسبب الذي نزلت فيه الآية وهو مجادلته في تحريم الميتة .

(١) إسناده ضعيف: ابن أبي حاتم (٧٨٤٢)، من طريق ابن لهيعة، حدثني عطاء، عن سعيد به

وهذا إسناده ضعيف، ابن لهيعة ضعيف وعطاء بن دينار روايته عن سعيد صحيفة .

(٢) صحيح: الطبري (١٢٥٨٢)، من طريق يزيد بن زريع، قال: ثنا سعيد، عن قتادة ولفظه:

﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْأَيْمَنِ وَبَاطِنَهُ﴾: «أي قليله وكثيره وسره وعلايته»، وأخرجه عبد الرزاق

(٨٢٦)، ومن طريقه ابن أبي حاتم (٧٨٥٠) عن معمر، عن قتادة بلفظ: «سره وعلايته» .

(٣) في «ط»: وإنا، وهو خطأ .

(٤) في «أ»: وأنه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٥) وبهذا التأويل ذهب الشافعية إلى أن التسمية سنة بينما ذهب الجمهور إلى أن من تعمد تركها وهو

قادر على النطق بها لم تؤكل ذبيحته واستدلوا بظاهر الآية وبقوله ﷺ في الحديث الصحيح:

«ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلل....» الحديث .

قال ابن عباس ^(١) : الآية نزلت في الميتة ، وقال عطاء ^(٢) : نزلت في ذبائح ^(٣) كانت تذبحها قريش على الأوثان وذبائح المجوس ، أخرجهما ابن أبي حاتم .
 [٧٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُؤَيِّلُ بَعْضَ الْأَعْيُنِ بَعْضًا ﴾ [الأنعام: ١٢٩] ، هو بمعنى ^(٤) حديث : « كما تكونون يولى عليكم » ^(٥) أخرجه ابن نافع في معجم ^(٦) الصحابة من حديث أبي بكرة .

قوله تعالى : ﴿ يَمْعَشَرُ الْحَيَّ وَالْإِنْسَ أَلَّا يَأْتِيَكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ، استدل به من قال : إن الله بعث إلى الجن رسلاً منهم .
 قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُنْ لَّكَ مَهْلِكُ الْقُرَىٰ يَطْلُرُ وَأَهْلُهَا غَوِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣١] ، أي : لم يرسل إليهم رسولاً ، ففيه دليل على أنه لا تكليف قبل البعثة ولا حكم

(١) ضعيف الإسناد : ابن أبي حاتم من طريق جرير عن عطاء عن ابن جبير عن ابن عباس وعطاء غلط وروى عنه جرير بعد الاختلاط ومن تخليطه أنه رواه مرفوعاً بنحوه كما في الترمذي (٣٠٧٨) ، وقال الإمام الترمذي : ورواه بعضهم عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن النبي ﷺ مرسلًا . هـ قلت (عادل) : وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن لهيعة ، حدثني عطاء ، عن سعيد بن جبير قوله وعطاء هنا هو ابن دينار ويشهد للأثر ما رواه النسائي في الكبرى (١٠٧٣٠) ، من طريق يحيى ، حدثنا سفيان ، حدثني هارون بن أبي وكيع ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، في قوله ﷻ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ لَكُمْ أَنَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ قال : «خاصمهم المشركون فقالوا : ما ذبح الله فلا تأكلوه ، وما ذبحتم أنتم أكلتموه ١٩ . هـ قلت : وهذا مجادلة في الميتة وإسناده حسن .

(٢) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٧٨٦٢) ، من طريق يحيى هو ابن أبي زائدة عن ابن جريج ، عن عطاء به وصرح ابن جريج بالسماع في رواية الطبري (٨٣/١٢) .

(٣) في «أ» : الذبائح ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٤) في «ب» : معنى ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

(٥) ضعيف جدًا : البيهقي في الشعب (٧٣٩١) ، من طريق يحيى بن هشام عن يونس بن إسحاق عن أبي إسحاق مرسلًا وهو رواه للإرسال ولضعف يحيى بن هشام .

(٦) في «ط» : بجمع ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، بـ ، جـ .

قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ، استدل به من قال : إن الجن يدخلون الجنة ويثابون .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٦-١٤٠] ، فيها تحريم ما كان عليه [أهل] ^(١) الجاهلية من هذه الأمور واستدل مالك بقوله : ﴿ خَالِصَةً لِّلذِّكُورِ ﴾ على أنه لا يجوز الوقف على أولاده ^(٢) الذكور دون البنات وأن ذلك الوقف يفسخ ولو بعد موت الواقف ؛ لأن ذلك من فعل الجاهلية . واستدل به بعض المالكية على مثل ذلك في الهبة .

[٧٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَءَاتَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤١] استدل به من أوجب الزكاة في كل زرع وثمر خصوصاً الزيتون والرمان المنصوص عليهما ومن خصها بالحبوب ، قال : إن الحصاد لا يطلق حقيقة إلا عليهما ^(٣) ، وفيها دليل على أن الزكاة لا يجب أداؤها قبل الحصاد ، أخرج ابن أبي حاتم عن أنس بن مالك ^(٤) في قوله : ﴿ وَءَاتَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : الزكاة المفروضة ، ومن طريق علي عن ابن عباس مثله ^(٥) ،

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» ، ط : أولاد ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «ب» ، ط : لا يطلق عليها حقيقة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٤) ابن أبي حاتم (٧٩٧٨) ، والطبري (١٢٧٣٨) ، وغيرهما من طريق عبد الصمد ، قال :

ثنا يزيد بن درهم ، قال : سمعت أنس بن مالك وفي إسناده يزيد بن درهم وثقه الفلاس

وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، انظر : لسان الميزان (٢٨٥/٦) ، وذكره ابن حبان في الثقات

(٥/٥٣٨) ، وقال : روى عنه وكيع وعبد الصمد بخطى كثيرا وانظر : الكامل (٧/٢٧٨) .

(٥) ابن أبي حاتم (٧٩٨٣) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

وزاد : يوم يكال ويعلم كيله ، وأخرج ابن مردويه وابن النحاس ^(١) في ناسخه من طريق ابن لهيعة ^(٢) عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله : ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال : « ما يسقط من السنبل » ^(٣) . وأخرج ابن أبي حاتم عن عطاء ^(٤) قال : حقه أن تعطي من حضرك فسألك قبضات وليس بالزكاة . واستدل بالآية على أن الاقتران لا يفيد التسوية في الأحكام لأن الله تعالى قال : ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ ، ﴿وَمَاتُوا حَقًّا﴾ فقرن الأكل - وليس بواجب اتفاقاً - بالإيتاء ^(٥) وهو واجب اتفاقاً .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٦) أنه عائد إلى الأكل وعن سعيد بن المسيب ^(٧) : أنه [عائد إلى إيتاء] ^(٨) الحق ، قال : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ^(٩) : لا تمنعوا الصدقة فتعصوا ، و[أخرج] ^(١٠) عن أبي العالية ^(١١)

(١) في «أ» : النحات ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) في «أ» : ربعة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ضعيف : ابن النحاس في الناسخ والمسنوخ (٢٨٥) ، من طريق عمران بن أبي عمران ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري به وهذا إسناد واه .

(٤) إسناده حسن : ابن أبي حاتم (٧٩٧٥) ، من طريق عبد الرحيم ، وعلي بن مسهر ، عن عبد الملك ، عن عطاء ولفظه قوله : تعطي من حضرك فسألك يومئذ ، تعطيه قبضات ، وليس بالزكاة .

(٥) في «ط» : بالإيتان .

(٦) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٧٩٨٤) ، من طريق معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، ولفظه : أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرفاً ، أو نخيلة .

(٧) إسناده واه : ابن أبي حاتم (٧٩٩٠) ، من طريق ابن جريج ، أخبرني أبو بكر بن عبد الله ، عن عمرو بن سليم ، وعن غيره ، قال : سمعت سعيد بن المسيب فذكره وأبو بكر هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة رموه بالوضع كما في التقريب .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» ، وفي «أ» : أنها الحق وهو تحريف .

(٩) في «ط» : لا تسرفوا بلا واو .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ ، ج» .

(١١) إسناده إلى أبي العالية صحيح : ابن أبي حاتم (٧٩٨٦) ، من طريق معتمر بن سليمان ، عن =

والسدي ^(١) أنهم كانوا يتصدقون بالجميع فنهوا عن ذلك وأخرج عن زيد بن أسلم ^(٢) أنها خطاب للولاة، قال: أمر هؤلاء أن يؤدوا حقه عشوره وأمر الولاة أن يأخذوا بالحق ^(٣).

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] استدل به بعض المالكية على أن الضأن والمعز صنفان لا يجمعان في الزكاة، كما أن الإبل والبقر كذلك.

[٧٥/ب] قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية ^(٤) [الأنعام: ١٤٥]، احتج بها كثير من السلف في إباحة ما عدا المذكور فيها فمن ذلك الحمر ^(٥) الأهلية، أخرج البخاري عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن عبد الله إنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية زمن ^(٦) خيبر، فقال:

= عاصم الأحول، عن أبي العالية ولفظه: «﴿وَمَا أَثَرُ حَقِّ يَوْمٍ حَصَايَهُ﴾»، قال: كانوا يعطون شيئا سوى الزكاة، ثم تسارفوا، فأنزل الله تعالى: «﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِكُمْ﴾» لا يُحِبُّ الْمُتَشْرِكِينَ ﴿٦٦﴾».

(١) ابن أبي حاتم (٧٩٩٢)، من طريق أحمد بن مفضل، ثنا أسباط، عن السدي ولفظه: «ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين، أما لا تسرفوا فلا تعطوا أموالكم وتقعّدوا فقراء» وأسباط صدوق كثير الخطأ يغرب كما في التقريب.

(٢) إسناده ضعيف: ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف.

(٣) في «أ»: أن لا يأخذوا إلا بالحق، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٤) الآية بتامها: «﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِهِ يَطْمَعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْرٍ فَإِنَّهُمْ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ أَخْطَرَ عَيْرَ بَلَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾».

(٥) في «ط»: الخمر، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «أ، ب، ج».

(٦) في «أ»: في، وهو خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

قد ^(١) كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله ﷺ ، ولكن أبى ذلك البحر- يعني ابن عباس- وقرأ: ﴿قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية ^(٢) ، وأخرج أبو داود عن ابن عمر أنه سئل عن أكل القنفذ فقرا: ﴿قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية ، وأخرج ابن أبي حاتم وغيره بسند صحيح عن عائشة ^(٣) أنها كانت إذا سئلت عن أكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير قالت ^(٤) : ﴿قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية ، وأخرج عن ابن عباس ^(٥) [أنه قال] ^(٦) : ليس من الدواب شيء حرام إلا ما حرم الله في كتابه ﴿قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية ، واستدل النبي ﷺ بقوله : ﴿عَلَى طَاعِمٍ يَبْعَثُهُ﴾ على أنه إنما حرم من الميتة أكلها وأن جلدها يطهر بالدباغ ، فأخرج أحمد وغيره عن ابن عباس ^(٧) قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة ؛ فقال رسول الله ﷺ : «لو أخذتم مسكها [فدبغتموه]» ^(٨) فقالت : نأخذ مسك شاة قد ماتت ، فقال : «إنها قال الله : ﴿قُلْ

(١) في «ب، ط» : فقد ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) صحيح الإسناد : ابن أبي حاتم (٨٠٣٦) ، ومسدد كما في المطالب العالية (٣٦٧٢) ، والطبري (١٢٨٦٤) ، من طرق عن يحيى بن سعيد ، ثنا القاسم بن محمد ، عن عائشة به .

(٣) البخاري (٥٢١٦) ، من حديث عمرو ولفظه : قلت لجابر بن زيد : يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن الحمر الأهلية ؟ فقال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري ، عندنا بالبصرة ولكن أبى ذلك البحر ابن عباس ، وقرأ : ﴿قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ .

(٤) في «ب» : قلت ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٥) ضعيف الإسناد : ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه حفص بن عمر بن ميمون وهو ضعيف .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

(٧) إسناده ضعيف بهذا اللفظ : ابن أبي حاتم (٨٠٢٨) ، من طريق سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به وسماك روايته عن عكرمة مضطربة وهو ثابت عن ابن عباس بلفظ : وجد النبي ﷺ شاة ميتة ، أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، فقال النبي ﷺ : «هلا انتفعتم بجلدها ؟» قالوا : إنها ميتة : قال : «إنها حرم أكلها» ، أخرجه البخاري (١٤٣٢) ، ومسلم (٥٦٨) .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴿١﴾ وَإِنكُمْ لَا تَطْعَمُونَهُ
 إِنْ تَدْبَغُوهُ تَتَنَفَعُوا بِهِ ، واستدل بقوله : ﴿ مَسْفُوحًا ﴾ على إباحة الدم الباقي في
 العروق وعلى إباحة الكبد والطَّحَال ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(١) أنه
 سئل عن أكل الطحال فقال : نعم ، قيل : إن عامتها دم ، قال : إنما حرم الله الدم
 المسفوح ، وأخرج عن عكرمة ^(٢) أنه قال : لولا هذه الآية ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾
 لَاتَّبَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْعُرُوقِ مَا اتَّبَعَ الْيَهُودُ ، واستدل الشافعية بقوله : ﴿ فَإِنَّهُ
 رَجَسٌ ﴾ على نجاسة الخنزير بناء على عود الضمير على ﴿ خِنْزِيرٍ ﴾ لا على
 ﴿ لَحْمٍ ﴾ فإنه أقرب مذكور .

قوله تعالى : ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ ^(٣) [الأنعام: ١٤٦]
 استدل به الشافعي على [أن] ^(٤) من حلف لا يأكل الشحم حنث بأكل ما على
 الظهر لأنه تعالى استثناه من جملة الشحوم .

قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ الآية ^(٥) [الأنعام: ١٤٨] ، أخرج الحاكم عن

(١) ابن أبي حاتم (٨٠٣٤) ، من طريق سهاك ، عن عكرمة به ورواية سهاك عن عكرمة مضطربة
 لكن يشهد لها ما أخرجه ابن أبي حاتم (٨٠٣٣) ، وغيره من طريق معاوية بن صالح ، عن علي
 ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس : قوله : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ يعني : مهراقا .

(٢) صحيح : ابن أبي حاتم (٨٠٣٩) ، من طريق ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة به .
 (٣) في «أ» : ظهورها ، وهو خطأ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ
 كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَوْلَا الظَّنَّ وَإِنْ
 أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ .

ابن عباس ^(١) أنه قيل له : إن ناسًا يقولون : ليس الشر بقدر ، فقال ابن عباس : بيننا وبين أهل القدر هذه الآية : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

[٧٦/أ] قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَكَاوَلُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ الآيات ^(٢) [الأنعام: ١٥١] ، فيها من الكبائر : الإشرak وعقوق الوالدين ، وقتل الولد خشية الفقر والفواحش كالزنا والسرقة وشرب الخمر وقتل النفس إلا ^(٣) بحقها ، وفسر في الحديث : بكفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس أخرجـه الشيخان ^(٤) ، وقربان مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ، وفسرها عطية ^(٥) والضحاك ^(٦) بطلب التجارة والربح فيه لليتيم ، أخرجـه عنـها ابن أبي حاتم . والخيانة في الكيل والوزن والجور في القول . ويدخل فيه الكذب وشهادة الزور والقذف والغيبة والنميمة ونكث العهد واتباع البدع والشبهات . قال إلكيا :

(١) صحيح : ابن راهويه كما في المطالب العالية (٣٠١٤) ، ومن طريقه الحاكم (٣١٧١) ، وغيره عن عبد الرزاق ، ثنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح .
(٢) الآية بتمامها : ﴿ قُلْ تَكَاوَلُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُفْهَمُونَ سَبِيحًا وَيَالْأُولَئِينَ إِعْسَاءً وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

(٣) في «أ» : لا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، طـ .

(٤) البخاري (٦٤٩٨) ، ومسلم (٣٢٦١) ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم ، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والمارق من الدين التارك للجماعة » .

(٥) ابن أبي حاتم من طريق حفص عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي به .

(٦) ابن أبي حاتم والطبري من طريق سليط بن بلال عن الضحاك وسليط لم أقف على ترجمته فيها لدي من مصادر .

وفي قوله : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ الآية ، دليل على منع النظر والرأي مع وجود النص .

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] استدل به من قال : إن

ثم لا تفيد الترتيب .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] فسرہ النبي ﷺ بطلوع

الشمس من مغربها أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ^(١) . وأخرج مسلم

من حديثه مرفوعاً : « ثلاث إذا خرجن لن ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من

قبل : الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها » ^(٢) . وأخرج أحمد والترمذي

من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ ،

قال : « طلوع الشمس من مغربها » ^(٣) . وأخرج الفريابي وغيره بسند صحيح عن ابن

مسعود : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ قال : طلوع الشمس والقمر من مغربها ^(٤) .

(١) البخاري (٦٧٢٢) ، ومسلم (٢٥٢) ، من حديث أبي هريرة ولفظه : أن رسول الله ﷺ قال :

« لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت من مغربها آمن الناس كلهم

أجمعون فيومئذ لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً » .

(٢) مسلم (٢٥٣) .

(٣) أحمد (١١٠٤٩) ، والترمذي (٣٠٨٠) ، من طريق عطية ، عن أبي سعيد به وقال الترمذي :

هذا حديث غريب ورواه بعضهم ولم يرفعه . هـ . وعطية ضعيف ويشهد له حديث أبي هريرة

السابق انظر الحاشية (رقم ١) من نفس الصفحة .

(٤) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٨١٦٨) ، عن أبيه عن عيسى بن جعفر ، ثنا سفيان ، عن

منصور ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله ولفظه في قوله : ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ

رَبِّكَ﴾ ، قال : طلوع الشمس والقمر كالبعيرين القرينين من مغربها وهذا إسناد صحيح

وعيسى هو ابن جعفر الرياحي قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٧٣/٦) : سمع منه =

وأخرج الترمذي وغيره من ^(١) حديث صفوان بن عسال مرفوعاً : « إن الله جعل بالمغرب باباً عرضه سبعون عاماً للتوبة لا يغلق ما لم تطلع الشمس من قبله فذلك : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ سُنْظُرُونَ ﴾ ^(٢) ﴿ ^(٣) ففي الآية الإشارة إلى هذه الآيات وإلى غلق باب التوبة ، واستدل المعتزلة بقوله : ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتِنَاهَا لَوْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ على أن الإيمان لا ينفع مع عدم كسب الخير [فيه] ^(٤) وهو مردود ، ففي الكلام تقدير والمعنى : لا ينفع نفساً [لم تكن آمنت من قبل إيمانها حينئذ] ، ولا ينفع نفساً ^(٥) عاصية لم تكسب خيراً قبل توبتها حينئذ .

[٧٦/ ب] قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا ﴾ [الأنعام: ١٥٩] قال

عليه السلام : « [هم] ^(٦) أهل البدع والأهواء من هذه الأمة » .

= أبي وروى عنه ومحمد بن عمار وسألته عنه فقال : ثقة صدوق سمعت أبي يقول بعض ذلك وبعضه من قبلي نا عبد الرحمن قال : سئل أبو زرعة عن عيسى بن جعفر فقال : شيخ صالح صدوق . والأثر أخرجه الطبراني في الكبير (٨٨٨٤) من طريق الفريابي عن سفيان به .

(١) في «نسخة» : عن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) في «أ» : ينتظرون ، وهو خطأ .

(٣) أحمد (١٧٧٨٣) ، والترمذي (٤٠٦٨) ، وغيرهما من طريق عاصم ابن بهدلة ، عن زر ، عن صفوان بن عسال به وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٢٢٩) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة ^(١) وعمر بن الخطاب ^(٢) بإسنادين جيديين ^(٣) ولهما شواهد.

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣] استدلل بها ^(٤) الشافعي على ^(٥) افتتاح الصلاة بهذا الذكر .

(١) إسناده ضعيف : الطبراني في الأوسط (٦٧٠) ، من طريق معطل قال : نا موسى بن أعين ، عن سفيان الثوري ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة به ومعطل لم يوثقه غير ابن حبان انظر الثقات (٩/ ٢٠١) . وأخرجه ابن أبي حاتم (٨١٧٧) ، والطبري (١٣٠٣١) ، من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، ثنا سفيان ، عن ليث ، عن طاوس ، عن أبي هريرة موقوفا ولفظه في قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا ذِكْرَهُمْ ﴾ ، قال : هم من هذه الأمة ، أو في هذه الأمة ، قال الدارقطني في العلل (١٥٩٢) : وَشُئِلَ عَنْ حَدِيثِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ : فِي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا ذِكْرَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا ﴾ ، هُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ وَالْأَهْوَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، فَقَالَ : يَزِيدُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ ، فَرَوَاهُ شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا ، وَرَفَعَهُ عَبْدُ بَنِي كَثِيرٍ عَنْ لَيْثٍ ، وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، فَقَالَ : عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ، وَوَهْمٌ فِي مَوْضِعَيْنِ : فِي رَفْعِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَدِيثِ لَيْثٍ ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ .

(٢) إسناده ضعيف : الطبراني في الصغير (٢٠٣) ، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُجَالِيدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ شُرَيْحِ الْقَاضِي ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعًا قَالَ الدارقطني في العلل (١٩١) : وَشُئِلَ عَنْ حَدِيثِ شُرَيْحٍ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا ذِكْرَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا ﴾ ، هُمْ : أَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ وَالْبَيْتِ ، فَقَالَ : يَزِيدُ مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى ، عَنْ بَقِيَّةَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُجَالِيدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ شُرَيْحٍ ، عَنْ عُمَرَ وَتَابِعَهُ جُحْدَرُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بَقِيَّةَ وَخَالَفَهُمَا وَهَبُ بْنُ حَفْصِ الْحَرَّانِيُّ ، وَكَانَ ضَعِيفًا فَرَوَاهُ عَنِ الْجُدِّي عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُجَالِيدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عُمَرَ وَلَا يَنْبُتُ عَنْ شُعْبَةَ ، وَلَا عَنْ مُجَالِيدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) في «أ» ب : بإسناد جيد ، وما أثبتناه من «ج» ط .

(٤) في «أ» ب : به ، وما أثبتناه من «ب» ج ، ط .

(٥) في «ب» : قال ، وما أثبتناه من «أ» ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤] [أصل] ^(١) في أنه لا يؤخذ أحد بفعل أحد وقد ردت عائشة به على من قال : إن الميت يعذب ببكاء الحي عليه أخرجه البخاري ^(٢) ، وأخرج ابن أبي حاتم عنها أنها سئلت عن ولد الزنا فقالت : ليس عليه من خطيئة أبويه شيء ^(٣) ، وتلت هذه الآية ، قال إلكيا : ويحتج بقوله : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ في عدم نفوذ تصرف ^(٤) زيد على عمرو إلا ما قام عليه الدليل ، قال ابن الفرس : واحتج به من أنكر ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلِيفَةَ الْأَرْضَ ﴾ [الأنعام: ١٦٥] استدل به من أجاز أن يقال للإمام : خليفة الله .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) البخاري (١٢٢٨) .

(٣) صحيح : ابن أبي حاتم (٨٢١٣) ، وابن أبي شيبة (٦٠١١) ، من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة به .

(٤) في «ب» ، ط : تصريح ، وما أثبتناه من «ج» .

سورة الأعراف^(١)

قوله تعالى : ﴿ أَتَيْتُمَا مَا أَنزَلَ إِلَيْنَا مِّن رَّيِّكَ ﴾ [الأعراف: ٣] استدل به بعضهم على أن المباح مأمور به ؛ لأنه من جملة ما أنزل الله وقد أمرنا باتباعه .
قوله تعالى : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾ الآية^(٢) [الأعراف: ٨] ، فيه ذكر الميزان ويجب الإيمان به .

قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ آلَا^(٣) تَسْبُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢] قال إلكيا : يدل بظاهره على [أن]^(٤) اقتضاء الأمر المطلق الوجوب ، لأن^(٥) الذم علق على ترك الأمر المطلق .

[٧٧/أ] قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الأعراف: ١٦]^(٦) فيه دليل لمذهب أهل السنة أن الله أضل وخلق الكفر وأخرج^(٧) ابن أبي حاتم عن أرطاة عن رجل من أهل الطائف ، قال : عرف إبليس أن الغواية جاءت من قبل الله فأمن بالقدر^(٨) .

(١) في «ب» : مكان « سورة الأعراف » : « بسم الله الرحمن الرحيم » .

(٢) الآية بتماهما : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن تَقَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .

(٣) في «أ» : أن لا ، وهو خطأ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : لأنه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ وهي آية الحجر ، وليست آية الأعراف .

(٧) في «أ» : أخرج ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) لم أقف عليه في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم وقال المصنف في الدر المنثور (٣/ ٤٢٦) : =

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠] استدل به المعتزلة على أن الملائكة أفضل من البشر وتأوله أهل السنة ، وأنا أقول : لا أزال ^(١) أتعجب ممن أخذ يستدل من هذه الآية ، والكلام الذي فيها حكاه الله تعالى عن قول إبليس في معرض المناذاة عليه بالكذب والغرور والزور والتدليس ، وإنما يستدل من كلامه تعالى أو كلام حكاه عن بعض أنبيائه و ^(٢) إن لم يكن ذلك فكلام حكاه راضياً به مقراً ^(٣) له .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ ﴾ [الأعراف: ٢٢] استدل به بعضهم على أن من ذاق الخمر عصي .

قوله تعالى : ﴿ يَبْقَىٰ ذَمُّهُ ﴾ [الأعراف: ٢٦] استدل به على دخول أولاد الأولاد في الوقف على الأولاد .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ لِيَاسًا يُرِي سَوَاءَ يَكْفُرُونَ ﴾ استدل به قوم على وجوب ستر العورة ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن زيد ^(٤) في قوله : ﴿ وَيَلْبَسُ الْقَمِيصَ ﴾ ، قال : يتقي الله فيواري عورته ، وأخرج عن عثمان بن عفان ^(٥) أنه قال في قوله :

= أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق بقية عن أرطاة عن رجل من أهل الطائف فذكره وهذا إسناد ضعيف .

(١) في «أ» : لأزال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» ، ط : أو ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «ب» : مقراً ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) صحيح : ابن أبي حاتم (٨٣٦٥) ، من طريق أصبغ ، قال : سمعت عبد الرحمن بن زيد فذكره والطبري (١٣٢٠٢) ، من طريق ابن وهب ، قال : قال ابن زيد فذكره .

(٥) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٨٣٦٧) ، من طريق سليمان بن أرقم ، قال : سمعت الحسن ، يقول : رأيت عثمان فذكره وسليمان بن أرقم ضعيف .

﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى﴾ هو السمت الحسن .

قوله : ﴿لَا يَفْنَنَكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ الآية ^(١) [الأعراف: ٢٧] ، استدل به أيضًا على

وجوب ستر العورة واستدل بالآيتين من قال : إن العورة هي السوأتان خاصة .

[٧٧/ب] قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ بَرَنَكُمْ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ قال ابن

الفرس : استدل بها بعضهم على أن الجن لا يرون وأن من قال : إنهم يرون فهو كافر .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨] نزلت في طوافهم بالبيت

عراة كما قال ابن عباس ، أخرجه أبو الشيخ ^(٢) وغيره ، ففيه وجوب ستر العورة في الطواف .

قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] قال مجاهد ^(٣) :

أي استقبلوا الكعبة حيث صليتم ، أخرجه ابن أبي حاتم وقيل : أراد إحضار النية في كل صلاة وقيل : المراد إباحة الصلاة في كل موضع من الأرض ، أي حيث كنتم فهو مسجد لكم .

قوله تعالى : ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ الآية ، أخرج سعيد بن منصور عن ابن

(١) الآية بتامها : ﴿وَبَنَىٰ آدَمَ لَا يَفْنَنَكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتَهُمَا إِنَّكُمْ بَرَنَكُمْ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠٠﴾﴾ .

(٢) الطبري (١٣٢١٩) ، من طريق عبد العزيز ، قال : ثنا إسرائيل ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به وعبد العزيز بن أبان متروك وعطاء مغلط وقال الإمام القرطبي عن هذا القول : وهو قول أكثر المفسرين .

(٣) ابن أبي حاتم (٨٣٨٧) ، من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به وسبق الكلام على هذا الإسناد مرارا .

عباس ^(١) أنه ذكر القدرية فقال: قاتلهم الله أليس [قد] ^(٢) قال الله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴿١٩﴾

[٧٨/أ] قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] أمر بالستر عند الطواف، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٣) واللفظ شامل للصلاة وفسر مجاهد ^(٤) الزينة بما يوارى السوءة ^(٥) [ولو عباءة أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس قال: الزينة ما يوارى السوءة] ^(٦) وما

(١) البيهقي في القضاء والقدر (٣٠٦)، وسعيد بن منصور (٨٩٣)، من طريق عطاء بن السائب، عن حدثه، عن ابن عباس به وهذا إسناد ضعيف وأخرجه الفريابي في القدر (٣٧٦)، من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن عطاء بن السائب، عن أبي صالح، عن ابن عباس به وهذا إسناد مظلم مبشر متروك وبقية مدلس وعطاء مغلط وفي الباب عن ابن عباس من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس ولفظه: في قوله ﷻ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴿١٩﴾، قال: «إن الله ﷻ بدأ خلق ابن آدم مؤمنا وكافرا كما قال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فِسْكُمْ﴾ كَافِرٌ وَبَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَوَدَّةٌ وَمَا كَفَرُوا» أخرجه الطبري (١٣٢٣١)، والبيهقي في القضاء والقدر (٨٦).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٣) صحيح: ابن أبي حاتم (٨٤٠٠)، ومسلم (٥٤٧٣)، من طريق مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كانت المرأة تطوف في الجاهلية وهي عريانة وعلى فرجها خرقة وهي تقول:

اليوم يبدو كله أو بعضه فما بدا منه فلا أحله

فنزلت: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿٢٠﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ ﷻ.

(٤) ابن أبي حاتم من طريق عبيد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد به وهذا إسناد صحيح.

(٥) في «أ»: وراء العورة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب، ط»، وما أثبتناه من «أ».

سوى ذلك من جيد البز والمتاع^(١)، وأخرج أبو الشيخ عن طاوس^(٢) قال: أمروا بلبس الثياب، وأخرج من وجه آخر عنه^(٣) قال الشملة من الزينة وأخرج من حديث أنس مرفوعاً^(٤) في قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾، قال: «صلوا في نعالكم»، وأخرج من حديث أبي هريرة مرفوعاً^(٥) [قال]^(٦): «خذوا زينة الصلاة» قالوا وما زينة الصلاة؟ قال: «البسوا نعالكم فصلوا فيها»، وقال بعضهم: يدخل في الأمر بالزينة الطيب والسواك يوم الجمعة، وقال إلكيا وغيره: ظاهر [الآية]^(٧) الأمر بأخذ الزينة عند كل مسجد للفضل الذي يتعلق به تعظيماً للمسجد وللعمل الواقع فيه^(٨) مثل الاعتكاف والصلاة والطواف وزاد كثير: أن في ذلك دلالة على الوجوب للصلاة وقال ابن الفرس: استدل مالك بالآية على كراهة الصلاة في مساجد القبائل بغير أردية^(٩)، واستدل بها قوم من السلف على أنه لا يجوز للمرأة أن تصلي بغير قلادة أو قرطين قوله [تعالى]^(١٠): ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾

(١) ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس وهذا إسناد ضعيف .

(٢) ابن جرير (٣٩٢/١٢)، عن طاوس بنحوه بإسناد ضعيف .

(٣) ابن جرير (٣٩٣/١٢)، وعبد الرزاق (٢٢٨/٢) بإسناد صحيح .

(٤) ضعيف جداً : معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٥٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي

(١٢٧٢)، من طريق عباد بن جويرية، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس به وعباد متهم

كما في لسان الميزان .

(٥) ضعيف جداً : ابن عدي في الكامل (١٨٣/٥)، وغيره بإسنادين واهيين .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) في «أ»: منه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٩) في «أ»: إرادة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

فيه الأمر بالأكل والشرب، والنهي عن الإسراف وفي سنن ابن ماجه حديث :
 «إن من السرف أن تأكل كلما اشتهيت» ^(١) قال بعضهم : جمع الله الحكمة في
 شطر آية : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ وقال آخرون : جمعت هذه الآية أصول
 الأحكام : الأمر بقوله : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ والإباحة بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ والنهي
 بقوله : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ والخبر بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ، وفي العجائب
 للكرماني : قال طبيب نصراني لعلي بن الحسين : ليس في كتابكم من علم الطب
 شيء والعلم علمان : علم الأديان ، وعلم الأبدان ، فقال له علي : جمع الله الطب في
 نصف آية من كتاب الله ^(٢) وهو قوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ ، فقال الطبيب :
 ما ترك كتابكم لجالينوس طبًا .

[٧٨/ب] قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾
 [الأعراف:٣٢] فيه رد على من يتورع عن أكل المستلذات ولبس الملابس الرفيعة ،
 قال ابن الفرس : واستدل بالآية من أجاز لبس الحرير والخز [أيضًا] ^(٣) وقد
 أخرج ابن أبي حاتم عن سنان بن سلمة ^(٤) أنه كان يلبس الخز فقال له الناس :

(١) ضعيف جدًا: ابن ماجه (٣٣٥٢) ، وأبو يعلى (٢٧٠٠) ، والبيهقي في الشعب (٤٤٦٥) ، من
 طريق بقية بن الوليد قال : حدثنا يوسف بن أبي كثير ، عن نوح بن ذكوان ، عن الحسن ، عن
 أنس بن مالك به وإسناده واه بقية مدلس ويوسف مجهول ونوح واه .
 (٢) في «أ» : من كتابه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) ابن أبي حاتم (٨٤١٨) ، من طريق المعلّى بن أسيد ، حدثني جدتي ، وأبي ، أن سنان بن
 سلمة ، كان يلبس الخز ، فقال له الناس : يا أبا عبد الرحمن ، مثلك يلبس الخز ؟ فقال لهم :
 من ذا الذي حرم زينة الله التي أخرج لعباده وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة .

مثلك يلبس هذا فقال [لهم] ^(١) : من ذا الذي يحرم زينة الله التي أخرج لعباده ، لكن أخرج عن طاوس أنه قرأ هذه الآية وقال : لم يأمرهم بالحرير ولا الديباج ولكنه كان إذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ^(٢) ضرب وانتزعت منه ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] قال إلكيا : الفواحش في اللغة يقع على كل قبيح فجمعت هذه الآية المحرمات كما جمعت التي قبلها المحللات .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ الآية ^(٤) [الأعراف: ٣٤] ، استدل بها على أن العمر لا يزيد ولا ينقص ، أخرج أبو الشيخ عن أبي الدرداء ^(٥) قال : تذاكرنا عند رسول الله ﷺ [الأعمار] ^(٦) فقلنا : من وصل رحمه أنسى في أجله ، فقال : « إنه ليس بزائد في عمره قال الله : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ولكن الرجل تكون ^(٧) له الذرية الصالحة فيدعون الله من بعده فذلك الذي ينسأ في أجله » .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ط» .

(٢) في «أ» : ثياب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٨٤١٧) ، من طريق هشام ، عن ابن جريج ، أخبرني ابن كثير ، عن طاوس ولفظه أنه قرأ : ﴿ قَدْ مَنَّ حَرَّمَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾ ، ثم قال : لم يأمرهم بالحرير ولا الديباج ، ولكنه كان إذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانتزعت منه ، وإذا طاف عرياناً وضع ثيابه وجدها .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ .

(٥) ضعيف جداً : ابن أبي حاتم (٨٩٤٢) ، والطبراني في الأوسط (٣٤٣٠) ، والعقيلي في الضعفاء (٧٠٠) ، وغيرهم من طريق سليمان بن عطاء ، عن مسلمة بن عبد الله الجهني ، عن عمه أبي مشجعة بن ربعي ، عن أبي الدرداء وهذا إسناده واه سليمان منكر الحديث ، ومسلمة وعمه مقبولان ، وانظر : الكامل لابن عدي (٢/٤) .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «ب» : يكون ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] قال ابن عباس ^(١) : لا تفتح لأرواحهم وتفتح لأرواح المؤمنين أخرجه ابن أبي حاتم .
قوله تعالى : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ﴾ فيه جواز فرض المحال والتعليق ^(٢) عليه كما يقع كثيرا ^(٣) للفقهاء .

قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦] قال ابن جريج ^(٤) : زعموا أنه الصراط أخرجه ابن أبي حاتم ، وقد كنت أتعجب من عدم ذكر الصراط في القرآن حتى استفدته من هذا .

[٧٩/أ] قوله تعالى : ﴿رِجَالٌ﴾ قال حذيفة ^(٥) : هم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم أخرجه عبد الرزاق وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٦) مثله وأخرجه ^(٧) ابن مردويه من حديث جابر ^(٨) [مرفوعاً] ^(٩) وابن جرير ^(١٠) من

(١) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه أبو سنان عيسى بن سنان وهو لين الحديث كما في التقريب .
(٢) في «أ» : التطبق ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
(٣) في «أ» : كثير ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
(٤) ابن أبي حاتم (٨٤٩٦) ، من طريق إبراهيم بن عبد الله الهروي عن حجاج عن ابن جريج وهذا إسناد حسن .

(٥) الذي في تفسير عبد الرزاق (٨٨٠) ، هو أثر ابن عباس أخرجه من طريق قتادة : قال ابن عباس : أهل الأعراف قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم على سور بين الجنة والنار لم يدخلوها وهم يطمعون ، وهذا منقطع ، أما أثر حذيفة فأخرجه الطبري (٤٥٢/١٢) ، من طريق هشيم ، قال : أخبرنا حصين ، عن الشعبي ، عن حذيفة به وهذا إسناد رجاله ثقات .

(٦) ابن أبي حاتم بإسناد واه فيه أبو بكر الهذلي وهو متروك ، وانظر : الحاشية السابقة .
(٧) في «ج» : وأخرج ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .
(٨) ابن مردويه بإسناد ضعيف فيه مجهول ؛ كما في ابن كثير (٢/٢٤٢) ، وقال ابن كثير : حديث غريب من هذا الوجه .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) ابن جرير (١٢/٤٦١) ، وهو مرسل .

مرسل عمرو بن جریر مرفوعاً بسند حسن وأخرج سعید بن منصور والطبرانی والبيهقي في البعث من حديث عبد الرحمن المزني مرفوعاً أنهم ناس قتلوا في سبيل الله بمعصية آبائهم^(١). وأخرجه الطبراني أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً^(٢) والبيهقي في البعث من حديث أبي هريرة^(٣) وأخرج أبو الشيخ عن رجل من مزينة مرفوعاً^(٤): «إنهم قوم خرجوا عصاة بغير إذن آبائهم» فيستدل بذلك على تحريم السفر بغير إذن الوالدين وأخرج البيهقي في البعث من حديث أنس مرفوعاً [«إنهم مؤمنو الجن» وأخرج ابن أبي حاتم عن مسلم بن يسار]^(٥)^(٦) أنهم قوم كان عليهم دين ، ففيه تغليظ الدين واستحباب المبادرة إلى قضائه عن الميت ويوافقه حديث : «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يُقضى عنه»^(٧) أي محبوسة عن مقامها الكريم وأخرج أيضاً عن الحسن^(٨) قال : هم قوم كان فيهم عجبٌ ، ففيه^(٩) ذم

(١) ضعيف : سعيد بن منصور (٩٠٢) ، والطبري (١٣٤٤٦) ، وابن أبي حاتم (٨٥٢٢) ، والبيهقي في البعث (٩٨) ، بإسناد ضعيف فيه أبو معشر نجيب بن عبد الرحمن وهو ضعيف وانظر: مجمع الزوائد (٢٦/٧) .

(٢) ضعيف جداً : الطبراني في الأوسط (٣٠٥٣) ، من طريق محمد بن خالد الرعيني أبو أسلم ، قال : نا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري به ومحمد بن خالد متروك وعبد الرحمن بن زيد ضعيف .

(٣) البيهقي في البعث (١٠٧) ، بإسناد ضعيف فيه أبو معشر نجيب بن عبد الرحمن وهو ضعيف .

(٤) إسناده ضعيف : فيه راو مبهم ، وانظر: الدر المنثور (٤٦٥/٣) .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف .

(٧) صحيح بشواهده : الترمذي (١٠٣٤) ، وغيره بإسناد صحيح بشواهده وهو في صحيح

الجامع (٦٧٧٩) .

(٨) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف .

(٩) في «أ» : فيه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

العجب وليس له ذكر في القرآن إلا هنا .

قوله تعالى : ﴿لَمْ يَدْخُلُوْهَا وَهُمْ يَظُنُّوْنَ﴾ استدل الحسن به على دخولهم إياها أخرج عبد الرزاق عنه قال : ما جعل الله ذلك الطمع في قلوبهم إلا لكرامة يريدونها بهم^(١) .

قوله تعالى : ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾ [الأعراف: ٥٠] أخرج ابن أبي حاتم والبيهقي في شعب الإيمان^(٢) عن ابن عباس^(٣) أنه سئل : أي الصدقة أفضل؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : « أفضل الصدقة سقي الماء ألم تسمع إلى أهل النار لما استغاثوا بأهل الجنة قالوا : ﴿أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾ ؟ » .

[٧٩/ب] قوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] استدل به سفيان ابن عيينة على أن القرآن غير مخلوق أخرجه ابن أبي حاتم^(٤) لأن الأمر هو الكلام وقد عطفه على الخلق فاقتضى أن يكون غيره لأن العطف يقتضي المغايرة وسبقه إلى هذا الاستنباط محمد بن كعب القرظي .

(١) عبد الرزاق (٢/ ٢٣٠) ، عن معمر عن الحسن وما أظن أن معمر اسمع من الحسن قال معمر : طلبت العلم سنة مات الحسن ، انظر : التهذيب (١٠/ ٢١٩) .

(٢) في «أ» : في الشعب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (٨٥٣٣) ، وأبو يعلى (٢٦٧٣) ، وغيرهما من طريق موسى بن المغيرة ، حدثنا أبو موسى الصفار عن ابن عباس به وموسى وأبو موسى مجهولان .

ويشهد لكون الماء أفضل الصدقة ما أخرجه أبو داود (١٤٤٣) ، والشاشي في مسنده (١٤٤) ، بإسناد حسن من طريق قتادة ، عن سعيد ، أن سعدا ، أتى النبي ﷺ ، فقال : أي الصدقة أعجب إليك ؟ قال : «الماء» قال أبو داود : حدثنا محمد بن عبد الرحيم ، حدثنا محمد بن عرعة ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، والحسن ، عن سعد بن عبادة ، عن النبي ﷺ نحوه .

(٤) ابن أبي حاتم بإسناد واه فيه يعقوب بن دينار وهو متهم وبشار بن موسى وهو ضعيف .

قوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٥٤] [فيه استحباب الدعاء قوله تعالى: ﴿تَضَرَّعًا﴾] ^(١) قال سعيد بن جبیر ^(٢): يعني مستكيناً ^(٣) أخرجه ابن أبي حاتم واستدل به على استحباب رفع الأيدي في الدعاء ومسح الوجه بهما [بعده] ^(٤) لأن ذلك من التضرع وقد أخرج البزار عن أنس قال: رفع رسول الله ﷺ يديه ^(٥) بعرفة يدعو فقال أصحاب رسول الله ﷺ: هذا الابتهال حاصت ^(٦) الناقة ففتح إحدى يديه فأخذها وهو رافع الأخرى ^(٧).

قوله تعالى: ﴿وَحُفِيَّةٌ﴾ استدل به على استحباب الإسرار بالدعاء وعدى ذلك [الحنفية] ^(٨) إلى التأمين في الصلاة لأنه دعاء وكذا قال أصحابنا [الشافعية] حيث قالوا باستحباب الإسرار ^(٩) في القنوت ^(١٠) لأنهما دعاء، وأخرج ابن أبي

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ، ب، ط»، وما أثبتناه من «ج».

(٢) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

(٣) في «أ»: مسكيناً، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «أ، ب، ط»: يده، وما أثبتناه من «ج».

(٦) في «ب، ط»: صاحت، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٧) إسناده ضعيف: ابن أبي حاتم (٣٦٢٢)، والطبراني في الدعاء (٢٠٩)، من طريق الفضل بن

موسى، عن الأعمش، عن أنس بن مالك والأعمش لم يسمع من أنس ويشهد له ما أخرجه

النسائي في السنن (٢٩٧٥)، من طريق عبد الملك، عن عطاء، قال: قال أسامة بن زيد:

كنت رديف النبي ﷺ بعرفات، فرفع يديه يدعو، فمالت به ناقته، فسقط خطامها فتناول

الخطام بإحدى يديه، وهو رافع يده الأخرى، وهذا إسناد حسن لكن ليس فيه أن رفع اليدين

هو التضرع.

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) ما بين المعقوفين سقط من «أ، ط»، وما أثبتناه من «ب».

(١٠) ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي الرجال عن زيد وابن أبي الرجال صدوق ربما أخطأهما في التقريب.

حاتم عن زيد بن أسلم أنه قال في الآية : عنى بذلك القراءة فيستدل به [لمن] ^(١) قال إن الإسرار [بها] ^(٢) أفضل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ فيه كراهة الاعتداء في الدعاء .

وفسره زيد بن أسلم ^(٣) بالجره وأبو مجلز ^(٤) بسؤال منازل الأنبياء ، وسعيد ابن جبير ^(٥) بالدعاء على المؤمنين بالسوء ^(٦) أخرج ذلك ابن أبي حاتم ، وأخرج أحمد وأبو داود وغيرهما عن سعد بن أبي وقاص ^(٧) أنه سمع ابنا له يدعو ويقول : اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وإستبرقها وأعوذ بك من النار وسلاسلها ^(٨) وأغلاها ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنه سيكون قوم يعتدون في الدعاء - وقرأ هذه الآية - وإن بحسبك ^(٩) أن تقول : اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل » .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من « أ » ، وما أثبتناه من « ب » ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من « أ » ، وما أثبتناه من « ب » ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي الرجال عن زيد وابن أبي الرجال صدوق ربما أخطأ كما في التقریب .

(٤) ابن أبي حاتم (٨٦٢١) ، من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان ، عن عباد بن عباد بن علقمة ، عن أبي مجلز ولفظه : « إنه لا يحب المعتدين ، قال : لا تسألوا منازل الأنبياء » . وهذا إسناد حسن .

(٥) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه ابن لهيعة وهو ضعيف .

(٦) في « أ » ، : بالشر ، وما أثبتناه من « ب » ، ط .

(٧) صحيح بشواهده : أبو داود (١٤٨٠) ، وأحمد (١٤٨٦) ، من حديث سعد به .

(٨) في « ب » : ومن سلاسلها ، وما أثبتناه من « أ » ، ج ، ط .

(٩) في « أ » : حسبك ، وما أثبتناه من « ب » ، ج ، ط .

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٥٦] عام في كل فساد .

قوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا﴾ الآية ^(١) [الأعراف: ٨٠] ، استدل بها على تحريم أدبار

النساء لقوله: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢] قال مجاهد ^(٢) : أي من ^(٣) أدبار الرجال وأدبار النساء . أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥] قال ابن زيد ^(٤) : لا

تنقصوهم ^(٥) تسموا ^(٦) لهم ^(٧) شيئاً وتعطوا لهم ^(٨) غير ذلك أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦] قال مجاهد ^(٩)

كانوا عشارين ^(١٠) أخرجه أبو الشيخ وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي مثله ^(١١) .

قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ الآية ^(١٢) [الأعراف: ٩٩] ، استدل به على

أن الأمن من مكر الله من الكبائر .

(١) الآية بتماها : ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفِتْنَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ .

(٢) ابن أبي حاتم من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به .

(٣) في «ب ، ط» : عن ، وما أثبتناه من «أ ، ج» ، وهو الصواب .

(٤) ابن أبي حاتم من طريق أصبغ عن ابن زيد به وهذا إسناد صحيح .

(٥) في «ب» : يبخسوهم ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «ب ، ط» : تسمون ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) في «أ ، ط» : له ، وما أثبتناه من «ب» .

(٨) في «أ ، ج ، ط» وتعطونه ، وما أثبتناه من «ب» .

(٩) انظر الدر المنثور (٣/ ٥٠٢) .

(١٠) العشار الذي يأخذ عشر الأموال ، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر .

(١١) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (٨٧٤٠) ، من طريق أبي غسان عن الحسن بن صالح عن

السدي والطبري (١٣٥٨٨) ، من طريق حميد بن عبد الرحمن ، عن قيس ، عن السدي :

﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ قال : العشارون .

(١٢) الآية بتماها : ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ ﴾ الآية ^(١) [الأعراف: ١٣٧]، أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن ^(٢) قال: لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم بشيء دعوا الله أوشك الله أن يدفع ^(٣) عنهم ولكنهم فزعوا إلى السيف فوكلوا إليه وقرأ هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعْهُ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] استدل بها من قال بإمكان رؤيته تعالى في الدنيا ؛ لأن موسى سأها وهو لا يجهل ما يجوز وما يمتنع عليه تعالى .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَنْ تَرَنِي ﴾ استدل بها ^(٤) المعتزلة على أنه تعالى لا يرى في الآخرة وزعموا أن لن تفيد تأييد النفي وهو ممنوع .

[٨٠/ب] قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسِنَهَا ﴾ [الأعراف: ١٤٥] قيل : بأحسن ما كتب فيها وهو الفرائض دون المباح الذي لا ثواب فيه فيفيد أن المباح حسن للإتيان بصيغة أفعل .

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَأَوْزَعْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَعْمَقُونَ مَسْجِدَ الْأَرْضِ وَمَعْبَدَهَا الَّتِي بَنَيْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ .

(٢) ابن أبي حاتم (٨٩٣١) ، من طريق حماد بن زيد ، عن عمر بن يزيد ، عن الحسن ، قال : لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم بشيء دعوا الله أوشك الله أن يرفع عنهم ، ولكنهم فزعوا إلى السيف فوكلوا إليه والله ما جاؤوا بيوم خير قط ، ثم قرأ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ . وفي إسناده عمر بن يزيد قال البخاري في التاريخ الكبير (٢٠٦/٦) : عمر بن يزيد العبدی سمع الحسن ولم يذكر فيه جرّحاً ولا تعديلاً .

(٣) في «أ» ، ب ، ط : يدفع ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) في : «ج» : به ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

قوله تعالى: ﴿سَاصِرُفٌ عَنْ عَائِنِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]

قال سفيان بن عيينة ^(١): أي أنزع عنهم فهم ^(٢) القرآن أخرجه ابن أبي حاتم ، وقال أبو عبيدة: أصرف فهم عن الخوض في علم القرآن ، واستدل الراغب بمفهوم الآية على أن التكبر بالحق غير مذموم بأن يتكبر بما فيه من الأفعال والأوصاف الحسنة الزائدة على محاسن غيره ، قال: والتكبر ^(٣) المذموم أن يتشبع ^(٤) فيظهر من نفسه ما ليس له .

قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَابَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] استدل به ابن تيمية على أن من ألقى كتب علم من يده إلى الأرض وهو غضبان لا يلام .

قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية ^(٥) [الأعراف: ١٧٢] ، أصل في الإقرار .

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ الآية ^(٦) [الأعراف: ١٧٨] ، فيها رد على القدرية .

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾

[الأعراف: ١٨٠] قال الأعمش ^(٧): يدخلون فيها ما ليس منها ، أخرجه ابن أبي

(١) حسن بشواهد: ابن أبي حاتم (٩٠١٦) ، من طريق عبد الرحيم بن الحسن الصفار ، قال : قال سفيان بن عيينة فذكره وعبد الرحيم ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٤١ / ٥) ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا لكنه توبع تابعه محمد بن عبد الله بن أبي بكر وهو صدوق كما عند الطبري (١٣٨٤٥) .

(٢) في «ب ، ط» : في ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «أ» : أو لتكبر ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : يتشبع ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) الآية بتمامها : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ .

(٦) الآية بتمامها : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَا وَلِيكَ هُمُ الْخَاطِرُونَ﴾ .

(٧) ابن أبي حاتم من طريق عبد الواحد بن ميسرة عن مبشر بن عبيد قال وقال الأعمش فذكره وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة .

حاتم فاستدل به على أن أسماء الله توقيفية وأنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم لم يرد الشرع به .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلاَ هَادِيَ لَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] رد بها عمر على من أنكر القدر أخرجه ابن أبي حاتم ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩] قال ابن الزبير ^(٢) ^(٣) : أي من أخلاق الناس أخرجه البخاري وأخرج الطبراني وغيره [عن ابن عمر] ^(٤) قال ، أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس ^(٥) .

[٨١/أ] قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرَ بِالْعُرْفِ ﴾ قال ابن الفرس : المعنى : اقض بكل ما عرفته النفوس مما لا يرده الشرع ، وهذا أصل القاعدة ^(٦) الفقهية في اعتبار العرف وتحتها مسائل كثيرة لا تحصى [قاله القاضي تاج الدين السبكي في شرح المختصر] ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ أخرجه البخاري عن ابن عباس ^(٨) أن

(١) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه عبد الأعلى بن عبد الله وهو مقبول .

(٢) في «أ» : ابن الفرس ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) البخاري (٤٣٧٦) ، عن عبد الله بن الزبير ولفظه قال : أمر الله نبيه ﷺ أن يأخذ العفو من أخلاق الناس .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) الطبراني في الأوسط (١٢٢٧) ، من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي قال : نا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن ابن عمر به ومحمد صدوق بهم وقد خالف وكيعاً لأن وكيعاً رواه عن هشام ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير كما في البخاري (٤٣٧٦) ، وليس عن ابن عمر .

(٦) في «نسخة» : للقاعدة ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» غير أنها في «ج» : قال القاضي .

(٨) البخاري (٤٣٧٥) .

عينة بن حصن قدم على عمر فقال له: [هي] ^(١) يا بن الخطاب والله ما تعطينا الجزل، ولا تحكم بيننا بالعدل، فغضب عمر حتى همَّ أن يوقع به فقال الحر ^(٢) بن قيس: يا أمير المؤمنين إن الله قال لنبيه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ ^(٣)، وإن هذا من الجاهلين فوالله ما جاوزها حين تلاها وكان وقافاً عند كتاب الله ^(٤). قوله تعالى: ﴿وَأِنَّا يَنْزَغْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ الآية ^(٥) [الأعراف: ٢٠٠]، فيه استحباب التعوذ عند الغضب والوسوسة.

[٨١/ب] قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ﴾ ^(٦) مِنَ الشَّيْطَانِ ﴿الآية﴾ ^(٧) [الأعراف: ٢٠١] قال ابن عباس ^(٨): الطائف (٩) الغضب وقال ابن الزبير ^(١٠): إذا مسهم طائف ^(١١) تأملوا وقال السدي ^(١٢) يقول: إذا زلوا تابوا، وقال الضحاك ^(١٣): إذا هموا بفاحشة تذكروا ولم يعملوها ^(١٤)، أخرج ذلك ابن أبي حاتم.

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ط»، وما أثبتناه من «ج»، وفي «أ، ب»: هيا.

(٢) في «أ»: الحل، وما أثبتناه من «ب، ج، ط»، وهو الصواب.

(٣) زاد في «ب»: رضي الله عنه.

(٤) الآية بتمامها: ﴿وَأِنَّا يَنْزَغْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٥) في «أ»: طيف، وهو خطأ.

(٦) الآية بتمامها: ﴿إِنَّكَ الْذِيكَ اتَّقُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾.

(٧) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه حفص بن عمر وهو ضعيف.

(٨) في «أ»: الطيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه سليط بن عبد الله وهو مجهول.

(١٠) في «أ»: طيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(١١) ابن أبي حاتم بإسناد فيه ضعف فيه أحمد بن المفضل صدوق شيعي في حفظه شيء وأسباط كثير الخطأ كما في التقريب.

(١٢) ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ربيعة عن الحر بن جرموز عن أبي نهشل عن الضحاك وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة.

(١٣) في «أ»: يعملونها، وهو خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

[٨١/ب] قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَتْ آيَةُ الْفُرْقَانِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]

أخرج ابن أبي حاتم عن أبي هريرة ^(١) أنها نزلت في رفع الأصوات خلف رسول الله ﷺ في الصلاة وأخرج من وجه آخر عنه ^(٢) قال: كانوا يتكلمون في الصلاة فنزلت ، وأخرج عن ابن مسعود ^(٣) أنه سلم على رسول الله ﷺ فلم يرد عليه ،

(١) ابن أبي حاتم (٩٤٨٩) ، والدارقطني (١٠٧٠) ، والطبري (١٤٢٨٣) وغيرهم من طريق عبد الله بن عامر ، حدثني زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن أبي هريرة به وعبد الله بن عامر ضعيف ورواه ابن المنذر في الأوسط (١٢٧٠) ، والطبري (١٤٢٧٩) ، وابن أبي حاتم (٩٤٩١) ، وغيرهم بنحوه من طريق إبراهيم الهجري ، عن أبي عياض ، عن أبي هريرة والهجري ضعيف وأخرج البيهقي في القراءة خلف الإمام (٢٤٠) ، من طريق عبد الله بن محمد بن بشر بن صالح الحافظ ، نا أبو عمير بن النحاس الرملي ، أنا مؤمل بن إسماعيل ، نا عبد العزيز بن مسلم القسمللي ، نا محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ، قال : كانوا يتكلمون في الصلاة فأنزل الله ﷻ هذه الآية : ﴿وَإِذَا قُرِئَتْ آيَةُ الْفُرْقَانِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ الآية ، فأمروا بالخشوع في الصلاة ونهوا عن الكلام وعبد الله بن محمد بن بشر بن صالح الحافظ لم أقف على ترجمته ، ومؤمل صدوق سعي الحفظ كما في التقريب ، لكن معناه ثابت وله شواهد يأتي ذكرها ، قال ابن المنذر في الأوسط : قال بعض من يقول بهذا القول : لولا أنهم اتفقوا على أن الآية إنما أنزلت في الصلاة أو في الصلاة والخطبة لوجب بظاهر الكتاب على كل من سمع قارئاً يقرأ أن يستمع لقراءته ؛ لقوله : ﴿وَإِذَا قُرِئَتْ آيَةُ الْفُرْقَانِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ فلما أجمعوا على إسقاط وجوب الاستماع عن كل سامع قارئاً يقرأ إلا عن السامع لقراءة الإمام وهو خلفه ، والسامع لخطبة الإمام ، خرج ذلك عن عموم الكتاب وظاهره بالاتفاق ، ووجب استعمال الآية على المأموم السامع لقراءة الإمام .

(٢) ابن المنذر في الأوسط (١٢٧٠) ، والطبري (١٤٢٧٩) ، وابن أبي حاتم (٩٤٩١) ، وغيرهم من طريق إبراهيم الهجري ، عن أبي عياض ، عن أبي هريرة والهجري ضعيف وانظر الحاشية السابقة .

(٣) ابن أبي حاتم (٩٤٩٢) ، من طريق عمران أبي العوام ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، أن ابن مسعود به وعمران صدوق بهم وقد رواه زائدة وشعبة كما في المسند (٣٨٢٧ و ٤٢٧٠) ، عن عاصم ابن بهدلة ، عن أبي وائل عن عبد الله بلفظ : كنا نتكلم في الصلاة فأتيت رسول الله ﷺ فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قدم وما حدث ، فقال رسول الله ﷺ : «إن الله يحدث لنبية ما شاء - قال شعبة وأحسبه قد قال : مما شاء - وإن مما أحدث لنبية ﷺ ، أن لا تكلموا =

فلما فرغ قال: «إن الله يقول ما يشاء وإنما نزلت: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾» ففي الآية تحريم الكلام في الصلاة، وأخرج أيضًا عن عبد الله بن مغفل^(١) أنها نزلت في قراءة الإمام إذا قرأ فاستمع له وأنصت، وأخرج ابن جرير عن ابن مسعود^(٢) أنه صلى فسمع ناسًا يقرؤون مع الإمام فلما انصرف قال: أما أن لكم أن تفهموا؟ أما أن لك أن تعقلوا؟ ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ كما أمركم الله، وأخرج عن الزهري^(٣) قال: نزلت هذه الآية في فتى من الأنصار^(٤) كان رسول الله ﷺ كلما قرأ شيئًا قرأه، وأخرج سعيد بن منصور عن محمد بن كعب^(٥) قال: كانوا يتلقفون^(٦) من رسول الله ﷺ، إذا قرأ شيئًا

= في الصلاة» وليس فيه ذكر الآية، وفي الصحيحين عن عبد الله ﷺ، قال: كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، وقال: «إن في الصلاة شغلا» فالأثر ثابت بدون ذكر الاستدلال بالآية والله أعلم.

(١) ابن أبي حاتم (٩٤٩٥)، والبيهقي (٢١٨)، والدولابي في الكنى (١٨٣١)، من طريق أبي المقدم، عن معاوية بن قرة المزني، قال: أحسبه عن عبد الله بن مغفل به وأبو المقدم لم أستطع تحديده وأنا متوقف فيه بين هشام بن زياد وهو متروك وبين ثابت بن هرمز وهو صدوق يهم وكلاهما في نفس الطبقة ولم أقف على مرجح والله أعلم.

(٢) إسناده ضعيف: الطبري (١٤٢٨١)، من طريق المحاربي، عن داود بن أبي هند، عن بشير ابن جابر عن ابن مسعود به وبشير بن جابر لم أقف له على ترجمة؛ ولذا قال الشيخ محمود شاكر رحمه الله: وقد أعياني أن أجده له وجهًا أو أن أجده في شيء من المراجع. اهـ قلت (عادل): ومع ذلك فهو معلول فقد رواه البيهقي في القراءة خلف الإمام (٢٢٥)، من طريق عبد الأعلى، عن داود، عن أبي نضرة، عن رجل، عن ابن مسعود به.

(٣) الطبري من طريق حفص عن أشعث عن الزهري به وهذا إسناده ضعيف للإرسال.

(٤) في «أ»: الأنصاري، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) إسناده ضعيف: سعيد بن منصور (٩٢٦)، عن أبي معشر، عن محمد بن كعب به وأبو معشر ضعيف.

(٦) في «أ»: يتلقفون، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

قروا^(١) معه ، حتى نزلت ، وأخرج أبو الشيخ عن ابن عمر^(٢) قال : كانت بنو إسرائيل إذا قرأت أئمتهم جاوبوهم فكره الله ذلك لهذه الأمة ؛ فقال : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ وأخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد^(٣) قال قرأ رجل خلف رسول الله ﷺ^(٤) فنزلت ، فاستدل بهذه الآية الحنفية على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة في الصلاة مطلقاً واستدل بها مالك على أنه لا يقرأها في الجهرية واستدل بها الشافعي على أنه لا يقرأ السورة في الجهرية وعلى أنه يتحرى في الفاتحة سكوت الإمام وعلى أنه يسر بالقراءة واستدل الجمهور بهذه الآية^(٥) على وجوب القراءة في الصلاة وأنها من أركانها خلافاً لربيعة والحسن ومن وافقهما . وقيل : إن الآية نزلت في الخطبة ، فاستدل بها على وجوب القراءة فيها ووجوب الإنصات والاستماع وتحريم الكلام حال الخطبة ، فأخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد^(٦) قال وجب الإنصات في اثنتين في الصلاة والإمام يقرأ وفي الجمعة والإمام [٨٢/ب] يخطب ، وذهب ابن عباس إلى أن الآية في الصلاة الجهرية وخطبة الجمعة والعيد معاً فأخرج أبو الشيخ من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٧) في قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ ﴾ قال : في صلاة الجمعة وفي العيدين

(١) في «أ» : قرأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) انظر : الدر (٣/٦٣٥) .

(٣) ابن أبي حاتم من طريق أبي خالد عن حجاج عن ابن جريج عن مجاهد به .

(٤) في «أ» : خلق النبي ﷺ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : بها الجمهور ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه جابر بن يزيد وهو ضعيف .

(٧) إسناده حسن : لم أقف على رواية أبي الشيخ وأخرجه ابن أبي حاتم (٩٤٩٦) ، من طريق

مسكين بن بكير ، ثنا ثابت بن عجلان ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ولفظه قال : «إن =

وفيما جهر به من القراءة في الصلاة وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ ^(١) : إن المؤمن في سعة من الاستماع إلا يوم الجمعة أو في صلاة مكتوبة أو يوم أضحى أو يوم فطر وتلا [هذه] ^(٢) الآية ، وأخرج أيضًا من طريق عكرمة عن ابن عباس ^(٣) في قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ قال : في الصلاة وحين ينزل الوحي من الله وأخرج عن الحسن ^(٤) في الآية قال : إذا جلست إلى القرآن ^(٥) فأنصت له ففيها استحباب الإنصات عند قراءة القرآن والاستماع له واستحباب الجهر بالقراءة قال ابن الفرس : والأظهر أن الآية عامة في جميع ما ذكر .

قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] الآية فيها استحباب الذكر بالقلب لقوله : ﴿ فِي نَفْسِكَ ﴾ وباللسان [وأن إخفاءه] ^(٦) أفضل لقوله : ﴿ وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ ويوافقه حديث : «خير الذكر الخفي» ^(٧) أخرجه أحمد

= المؤمن في سعة من الاستماع إلا يوم الجمعة ، أو في صلاة مكتوبة أو يوم أضحى أو يوم فطر في قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ .

ومسكين صدوق يخطئ كما في التقريب . قلت : وهو يحتمل في مثل هذا الموطن فهو في الجملة لا بأس به كما قال ابن معين وأبو حاتم .

(١) انظر : الحاشية السابقة .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) ابن أبي حاتم من طريق خصيف عن عكرمة عن ابن عباس وخصيف صدوق سعي الحفظ .

(٤) ابن أبي حاتم من طريق حفص بن عمر عن مبارك بن فضالة عن الحسن به .

(٥) في «أ» : القراءة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ ، ب» : وإن أخفاه ، وما أثبتناه من «ج ، ط» .

(٧) ضعيف : ابن أبي شيبه (٢٩٠٦٠) ، وأحمد (١٤٣٧) ، وابن حبان (٨٠٩) ، وغيرهم من

طريق أسامة بن زيد ، عن ابن أبي لبيبة ، عن سعد به وابن أبي لبيبة ضعيف وهو في ضعيف

الجامع (٢٨٨٧) .

ويستدل بها على أن المراد [بقوله] ^(١): ﴿تَضَرَّعًا﴾ هنا وفي الآية السابقة في الدعاء : الاستكانة والخضوع لا الجهر لقوله : ﴿فِي نَفْسِكَ﴾ .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

سورة الأنفال

قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ [الأنفال: ١] قال السدي ^(١) : أي ^(٢) لا تَسْتَبُوا أخرجه ابن أبي حاتم .

[٨٢/ب] قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢] قال السدي : هو الرجل يريد أن يظلم أو يهيم بمعصية فيقال له : اتق الله فيجل قلبه ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ، استدل به السلف على أن الإيمان يزيد وينقص ، وأهل [البيان على وقوع] ^(٤) المجاز العقلي في القرآن .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ فيه عد التوكل من شعب الإيمان .
قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ ﴾ الآية ^(٥) [الأنفال: ١١] ،
هذا أصل الطهارة بالماء في الأحداث والنجاسات .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفَا ﴾ الآية ^(٦) [الأنفال: ١٥] فيها تحريم

(١) ابن أبي حاتم بإسناد فيه ضعف فيه أحمد بن المفضل صدوق شيعي في حفظه شيء وأسباط كثير الخطأ كما في التقريب .

(٢) في «ج» : أن ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٣) في «أ» : فيقال اتق الله فيجد قلبه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين كرر في «أ» مرتين على سبيل السهو .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ إِذْ يَغْشَىٰكُمُ السَّمَاءُ سَاقُومَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمُ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾ .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفَا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ .

الفرار من الزحف وأنه من الكبائر [إلا] ^(١) من ولى متحرفاً لقتال بأن يريهم الفرّة وهو يريد الكرة أو متحيزاً إلى جماعة يستنجد بها وذهب قوم إلى أن الفرار من الزحف غير محرم ، وقالوا ^(٢) : الآية خاصة بيوم بدر لقوله : ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ وهو مروي عن أبي سعيد الخدري ^(٣) وعمر ^(٤) وابن عمر ^(٥) وغيرهم أخرجه ابن أبي حاتم وغيره .

قوله تعالى : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ الآية ^(٦) [الأنفال: ١٧] ، فيها رد على القدرية .
قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤] استدل به ﷺ على وجوب إجابته إذا نادى أحداً وهو في الصلاة وأنها لا تبطل بذلك ، أخرجه البخاري ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ ، فيه رد على القدرية .
قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ الآية [الأنفال: ٢٥] ، قال ابن عباس ^(٨) : أمر الله

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : قال ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم من طريق عباد بن العوام عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد به ورجاله ثقات .

(٤) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر وهو ضعيف .

(٥) ابن أبي حاتم من طريق حسان بن عبد الله عن خلاد عن نافع عن ابن عمر وحسان صدوق

يخطئ كما في التقريب .

(٦) الآية بتمامها : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُمْ إِذْ رَمَيْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

(٧) البخاري (٤٣٧٩) ، عن أبي سعيد بن الملقى ، قال : كنت أصلي فمر بي رسول الله ﷺ

فدعاني ، فلم آت حتى صليت ثم أتيت ، فقال : « ما منعك أن تأتي ؟ ألم يقل الله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ . »

(٨) ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس به .

المؤمنين أن لا يقرؤا المنكر^(١) بين أظهرهم فيعمهم بالعذاب ، أخرجه ابن أبي حاتم .

[٨٣/أ] قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أَلْفٌ مَعَذِبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣] فيه

أن الاستغفار أمن من عذاب الله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥] قال

ابن عباس^(٢) المكاء : الصفير ، والتصدية : التصفيق ، أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه ذم

التصفيق والصفير بالفم أو القصب ، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة^(٤)

قال : المكاء الصوت^(٥) والتصدية طوافهم بالبيت على الشمال ، وأخرج^(٦) عن

سعيد بن جبيرة^(٧) قال : المكاء تشبيكهم أصابعهم ، ففيه ذم ذلك .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨]

فيه أن الإسلام يَجِبُ ما قبله وأن الكافر إذا أسلم لا يخاطب بقضاء ما فاته من

صلاة أو زكاة أو صوم أو إتلاف مال أو نفس ، وأجرى المالكية ذلك [كله]^(٨)

(١) في «أ» : المنكرين ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) في «ط» : وما كانت وهو خطأ .

(٣) حسن : ابن أبي حاتم من طريق يعقوب بن عبد الله عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ويعقوب صدوق يهم وأخرجه الطبري (١٤٧٠٣) ، من طريق إسرائيل ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به .

(٤) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه حفص بن عمر وهو ضعيف .

(٥) في «أ» : مثل نفخ الصور ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٦) في «أ» : أخرج بدون الواو ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٧) ابن أبي حاتم بإسناد واه فيه طلحة بن عمرو وهو متروك .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

في المرتد إذا تاب لعموم الآية ، واستدلوا بها على إسقاط ما على الذمي من جزية وجبت عليه قبل إسلامه ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن وهب عن مالك ^(١) قال : لا يؤخذ الكافر بشيء صنعته في كفره إذا أسلم ولا يعد طلاقهم شيئاً ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

[٨٣/ب] قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية ^(٢) [الأنفال: ٤١] ، فيها ذكر الغنيمة وأنه يجب قسمتها ^(٣) أخماساً ، أربعة منها للغانمين ، والخمس الباقي يقسم خمسة أسهم لرسول الله ﷺ سهم ولذي القربى سهم ولليتامى سهم وللمساكين ^(٤) سهم ولابن السبيل سهم ، وفيها أن أداء [هذا] ^(٥) الخمس من شعب الإيمان لقوله : ﴿ إِنْ كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ وفي الصحيح : « وأن تؤدوا خمس ما غنمتم » ^(٦) ، واستدل بعموم قوله : ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ من قال بقسمة الأرض

(١) صحيح : ابن أبي حاتم (٩٨٠٨) ، قال : أخبرنا يونس بن عبد الأعلى ، قراءة ، أنبا ابن وهب ، قال : قال مالك : لا يؤخذ كافر بشيء صنعته في كفره إذا أسلم وذلك أن الله تعالى يقول : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُذُتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، وقال في (٩٨٠٩) : حدثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ، ثنا ابن وهب ، قال : قال مالك بن أنس في طلاق المشركين نساءهم ثم يتناكحون بعد إسلامهم ، قال : لا يعد طلاقهم شيئاً ، لأن الله تعالى قال : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ والإسناد الأول صحيح والثاني حسن .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَلِلسَّكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ إِنْ كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٣) في «أ» : قسمها ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٤) في «أ» : المساكين ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) البخاري (٥٠٩) ، ومسلم (٤٨) .

المغنومة وأموال الرهبان والسَّلب وما أخذ سرقة ، وما غنمته ^(١) طائفة خرجت
 بغير إذن الإمام ، والنساء والصبيان والعبيد وأهل ^(٢) الذمة ومن خالف في
 الأربعة الأخيرة ، قال : لم يدخلوا في الخطاب ، واستدل بإضافة الغنيمة لهم
 على أن الغانمين ملكوها بمجرد الغنيمة ، واستدل بعضهم بظاهر الآية على أن
 الخمس يقسم ستة أسهم : سهم لله يصرف في سبل ^(٣) الخير ^(٤) وقيل : يؤخذ
 للكعبة ، وقال آخرون : يقسم ^(٥) على أربعة وذكر الله والرسول للتبرك ، وقال
 أبو حنيفة : على ثلاثة ، وأسقط ذوي ^(٦) القربى ، وفي الآية رد عليه وعلى ^(٧)
 من قال : إنه بعد النبي ﷺ لقراءة الخليفة وعلى مالك حيث قال : لا يختص ^(٨)
 به الأصناف المذكورة بل يصرف في مصالح المسلمين وخصوا بالذكر تأكيداً
 لأمرهم ، وفي مصرف سهم رسول الله ﷺ بعده خلاف ذهب كل من الأئمة فيه
 إلى شيء لما قام عنده في ذلك ، واستدل بعموم الآية من قال باستحقاق الأغنياء
 من الأربعة المذكورين أو بعضهم كالفقراء ومن قال باستواء ^(٩) ذكرهم وأنثاهم
 ومن قال بإعطاء سهم ذوي القربى لجميع قريش لأن لكل منهم قربى .

(١) في «ب» : وما غنمه ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : وهل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ ، ب ، ط» : سبيل ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) في «أ» : الخيرات ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : تقسم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : ذي ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٧) في «أ» : وقال من قال ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «ب ، ط» : يختص ، وما أثبتناه من «ج» .

(٩) في «أ» : باسواء ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

[٨٤/أ] قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً ﴾ الآيات ^(١) [الأنفال: ٤٥] ، فيها الأمر بالثبات عند اللقاء والصبر وذكر الله كثيراً وترك التنازع والاختلاف فإنه سبب الخذلان ، وترك الرياء .

قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَثَقَفَنَّهٗمْ فِي الْحَرْبِ ﴾ الآية [الأنفال: ٥٧] ، استدل به من قال بقتل الأسرى وأنه لا يجوز إبقاؤهم ، وقال : إنه ناسخ لقوله : ﴿ فَإِمَّا مَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد: ٤] وقيل : إنه منسوخ به .

قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ ^(٢) الآية ^(٣) [الأنفال: ٥٨] ، فيها ^(٤) إباحة نبذ العهد لمن توقع منهم غائلة مكر وأن يعلمهم بذلك لئلا يشنعوا علينا بنصب الحرب مع العهد .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ [الأنفال: ٦٠] هذا أصل في المناضلة والمسابقة ، وأخرج مسلم عن عقبة بن عامر ^(٥) أنه ﷺ قال في الآية : « ألا إن القوة الرمي » ثلاثاً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ ﴾ الآية ^(٦) [الأنفال: ٦١] ، هي منسوخة بآية

(١) الآية بتمامها : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

(٢) اقتصر في «ط» على قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قُوَّةٍ خِيفَةٌ فَأُنْذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُلَافِينَ ﴾ .

(٤) في «ج» : فيه ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٥) مسلم (٣٦٣٣) .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

براءة^(١) كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(٢) وقيل : لا ، فاستدل^(٣) بها من أباح الهدنة لغير ضرورة ، واستدل بقوله : ﴿ فَاجْتَنَحْ لَهَا ﴾ على أنه لا يعقدها إلا الإمام أو بإذنه لأنه تعالى خاطب بها النبي ﷺ ولم يقصر في الخطاب عليه إلا من أجل أن ذلك ليس لغيره وأن يعلم أن النظر في ذلك إنما هو للأئمة .

قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤] نزلت حين أسلم عمر تمام^(٤) أربعين كما أخرجه البزار عن ابن عباس^(٥) ، فاستدل به من قال : أقل عدد التواتر أربعون .

[٨٤/ب] قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرِضَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآيات فيها وجوب مصابرة الضعف من العدو وتحريم الفرار ما لم يزد عدد الكفار على مثلينا وفيها الرد على من اعتبر الكثرة في السلاح والقوة دون العدد وعلى من لم يحرم الفرار مطلقاً وعلى من منع نسخ^(٦) الأثقل بالأخف .

قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال: ٦٩] قال ابن الفرس : فيها

(١) يقصد قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ .

(٢) ابن أبي حاتم (٣٠١) ، من طريق ابن جريج ، وعثمان بن عطاء ، عن عطاء الخراساني ، عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ قال : نسختها ﴿ فَذَلِيلُوا الَّذِينَ لَا يُمِيتُونَ بِاللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَهُمْ صَغِيرُونَ ﴾ .

وعثمان وإن كان ضعيفاً إلا أنه توبع من ابن جريج لكن يبقى الإسناد ضعيفاً ؛ لأن عطاء صدوق ، يهيم كثيراً ويرسل ويدلس كما في التقريب .

(٣) في «أ» : فاستد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» : عند تمام ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) إسناده واه : الطبراني في الكبير (١٢٢٥٧) ، والآجري في الشريعة (١٣٢١) ، بإسناد واه فيه

إسحاق بن بشر الكاهلي وهو كذاب ، وانظر : مجمع الزوائد (٢٨/٧) .

(٦) في «أ» : بنسخ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

دليل على جواز الأكل من الغنيمة قبل القسمة ؛ لأنه أطلق فلم يخص قبل القسمة
أو بعدها .

قوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٧٥] استدل به
من ورث ذوي الأرحام قال ابن الفرس : ويستدل به لمن قال : إن القريب أولى
بالصلاة على الميت من الوالي .



- ٩ -

سورة التوبة

قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ١] الآيات ، فيها أنه لا يجوز نقض العهد إلا بنقض ^(١) ظاهر منهم أو توقعه ^(٢) وأنهم إذا ظاهروا علينا أحدًا من الأعداء اقتضى ذلك نقض عهدهم .

قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] هذه آية السيف الناسخة لآيات العفو والصفح والإعراض والمسالمة ، واستدل بعمومها الجمهور على قتال الترك والحبشة .

قوله تعالى : ﴿ وَخُذُوهُمْ ﴾ فيه أنه يجوز الأسر بدل القتل والتخيير بينهما .

قوله تعالى : ﴿ وَأَخْضِرُّهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾ فيه جواز حصارهم والإغارة عليهم وبياتهم وأخرج ^(٣) ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني ^(٤) أنه قال: الرباط في كتاب الله في قوله : ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾ .

[٨٥ / أ] قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ لم يكتف في تخلية السبيل بالتوبة من الشرك حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاستدل به الشافعي على قتل تارك الصلاة وقتال مانع الزكاة واستدل به من قال

(١) في «أ» : نقض ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : بوقعه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : أخرج بدون الواو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : الصوفي ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) ابن أبي حاتم (١٠١٠٦) ، قال : حدثنا أبي ثنا رجل سماه عن أبي عمران الجوني به وهذا إسناد ضعيف للإبهام .

بتكفيرهما .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ الآية ^(١) [التوبة: ٦] ، فيه وجوب إجارة المشرك إذا طلبها لسباع القرآن ومناظرة أهل الإسلام ليزيل ما عنده من شبهة فإذا سمع فإن أسلم وإلا بُلِّغ المأمَن أي: موضعاً يأمن فيه على نفسه ولا تجب الإجارة لغرض غير ذلك ، وفي الآية إشارة إلى وجوب الدعوة قبل القتال .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ الآية ^(٢) [التوبة: ١٢] ، استدل بها من قال: إن الذمي يُقتل إذا طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر النبي ﷺ بسوء [سواء] ^(٣) شرط انتقاض العهد به أم لا ، واستدل من قال بقبول توبته بقوله : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْرَأُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ الآيتين ^(٤) [التوبة: ١٧] ، يدل ^(٥) على أن عمل الكافر ^(٦) محبط لا ثواب فيه .

[٨٥/ب] قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: ٢٨] استدل به من قال

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَائِمَةً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمْلِكُونَ ﴾ .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْرَأُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ .

(٥) في «أ» : تدل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «ج» : الكفار ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

بنجاستهم حقيقة حتى ينجس^(١) الماء بملاقاتهم ويجب عليه الغسل إذا أسلم والوضوء على من صافحه .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ الآية ، فيه^(٢) أن الكافر يمنع من دخول الحرم وأنه لا يؤذن له في دخوله لا لتجارة ولا لغيرها وإن كان لمصلحة^(٣) لنا ؛ لأن المسجد الحرام حيث أطلق في القرآن فالمراد به الحرم كله كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(٤) وسعيد بن جبير^(٥) ومجاهد^(٦) وعطاء^(٧) وغيرهم واستدل بظاهر الآية من أباح دخوله الحرم سوى المسجد لقصره^(٨) في الآية عليه واستدل الشافعي بظاهر الآية على أنهم لا يمنعون من دخول سائر

(١) في «أ» : يختص ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ج» : فيها ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) في «ب» : مصلحة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) ابن أبي حاتم (١٠٢٥٠) ، من طريق خالد بن عبد الرحمن المخزومي ثنا سفيان عن الركين عن مجاهد عن ابن عباس قال : الحرم كله : المسجد الحرام ، وفي إسناد خالد بن عبد الرحمن وهو متروك وثبت عن ابن عباس أنه أول المسجد الحرام بالحرم كله في آية أخرى فأخرج ابن الجعد (١٤٢٢) ، من طريق سفيان الثوري ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، في قوله ﷺ : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ قال : الحرم كله .

(٥) ابن أبي حاتم (١٠٢٥١) ، من طريق عبد الله بن مسلم يعني ابن هرم قال : سمعت سعيد ابن جبير يقول : «الحرم كله مسجد» ، وعبد الله ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروي عن مجاهد مثله .

(٦) انظر : الحاشية السابقة ، وأخرجه الطبري (١٨١٣) ، عن حماد بن زيد ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد به .

(٧) ابن أبي حاتم (١٠٢٥٢) ، من طريق أبي عاصم قال ابن جريج : أخبرناه قال : قال عطاء : لا يدخل الحرم كله مشرك وإسناده صحيح .

(٨) في «أ» : تقصره ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

المساجد لقوله : ﴿الْحَكَامَ﴾ ، وقاس عليه غيره سائر المساجد ، واستدل أبو حنيفة بظاهرها ^(١) أيضًا على أن الكتابي لا يمنع من دخوله لتخصيصه بالمشرك ، وفي الآية رد على من أجاز دخوله للمشرك أيضًا .

قوله تعالى : ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية ^(٢) [التوبة: ٢٩] ، هذه أصل قبول الجزية من أهل الكتاب وفيها رد على من قبلها من غيرهم أيضًا وعلى من لم يوجب قبولها منهم ^(٣) .

وقوله ^(٤) تعالى : ﴿عَنْ يَدٍ﴾ أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة ^(٥) قال : عن قهر وعن أبي سنان ^(٦) ^(٧) قال : عن قدرة ، وظاهره أنها لا تجب على معسر وبه قال ابن الماجشون وعن ابن عيينة ^(٨) قال : من يده ولا يبعث بها مع غيره فاستدل به من لم يُجْزِ توكيل مسلم فيها ^(٩) ولا أن يضمنها عنه ولا [أن] ^(١٠) يحيل بها عليه .

(١) في «أ» : بظاهر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتمامها : ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ .

(٣) في «أ» : قبول مأمنهم ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ج» ، ط : قوله ، وما أثبتناه من «أ» ، ب .

(٥) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (١٠٢٦٩) ، من طريق محمد بن محمد بن عبد الأعلى ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة به .

(٦) في «ب» ، ط : سفيان ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) ابن أبي حاتم (١٠٢٦٨) ، من طريق عبيد الله بن حمزة بن إسماعيل قال : سمعت أبي ثنا أبو سنان فذكره وفي إسناده حمزة بن إسماعيل ذكره العقيلي في الضعفاء .

(٨) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (١٠٢٧٠) ، من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري قال : سألت سفيان بن عيينة فذكره .

(٩) في «ج» : بها ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

[٨٦/أ] قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ صَغِيرُونَ ﴾ قال ابن عباس ^(١) : «يُلَكِّزُونَ» ^(٢) أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج عن المغيرة ^(٣) أنه قال لرستم ^(٤) : «أدعوك إلى الإسلام أو تعطي الجزية وأنت صاغر» ، [قال : أما الجزية فقد عرفت فإما قولك : وأنت صاغر] ^(٥) قال : تعطيها وأنت قائم وأنا جالس والسوط على رأسك ، وأخرج أبو الشيخ عن سعيد ^(٦) بن المسيب ^(٧) قال : «أحب لأهل» ^(٨) الذمة أن يتعبوا في أداء الجزية لقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَغِيرُونَ ﴾ فاستدل بها ^(٩) من قال : إنها تؤخذ بإهانة فيجلس الآخذ ويقوم الذمي ويطأ رأسه ، ويحني ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب لهما رتمته ، ويرد به على النووي حيث قال إن هذه الهيئة باطلة واستدل [بهذه] ^(١٠) الآية من قال : إن أهل الذمة يتركون في بلد [أهل] ^(١١) الإسلام ؛ لأن مفهومها الكف عنهم عند أدائها ومن

(١) ضعيف جداً : ابن أبي حاتم بإسناد فيه بقية بن الوليد مدلس والرعياني لم أقف له على ترجمة وأبو صالح باذام ضعيف .

(٢) في «ج» : يلكزون بدون واو ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» واللكز : الضرب بجمع الكف في الصدر .
(٣) ضعيف : ابن أبي حاتم من طريق أبي سعيد بن المرزبان عن المغيرة وأبو سعيد ضعيف ولم يسمع من المغيرة .

(٤) في «أ» : إن شتتم ، وفي «ب» : لو سیتم ، وكلاهما تحريف ، وما أثبتناه من «ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) انظر : الدر المنثور (٤/١٦٩) .

(٧) في «ط» : المسيت ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٨) في «أ» : أهل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : واستدل بهذا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(١١) ما بين المعقوفين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

الكف أن لا يجلبوا ومن قال : لا حدَّ لأقلها ، ومن قال هي عوض حقن الدم لا أجره الدار .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْزِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ [التوبة: ٣٤] الآيتين نزلتا ^(١) في مانع الزكاة كما أخرجه الحاكم عن ابن عباس ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية ^(٣) [التوبة: ٣٦] ، فيها أن أحكام الشرع المعلقة على الأشهر [تعتبر فيها الأشهر] ^(٤) الهلالية العربية لا الشمسية العددية وفيها ذكر الأشهر الحرم وتعظيم ^(٥) الظلم فيها زيادة عليه في غيرها ومن هنا شرع تغليظ الدية في القتل [فيها] ^(٦) وفيها أن [الله] ^(٧) وضع هذه الأشهر وسماها وربتها على ما هي عليه وأنزل ذلك على أنبيائه فيستدل به لمن قال إن اللغات ^(٨) توقيفية .

(١) في «ب» : نزلت ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٢) إسناده ضعيف: الحاكم (١٤٢٢) ، من طريق جعفر بن إياس ، عن مجاهد ، عن ابن عباس وجعفر ضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد ، وفي الباب حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري (١٣٥٠) ، من طريق خالد بن أسلم ، قال : خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، فقال أعرابي : أخبرني عن قول الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْزِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال ابن عمر رضي الله عنه : من كنزها ، فلم يؤد زكاتها ، فويل له ، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهرا للأموال .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْقَيْنُ فَلَا تَقْلِبُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) في «أ» : معظم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) لم يذكر اسم الجلالة في «أ» .

(٨) في «أ» : الجهاد ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ أَشْرَكِينَ كَافَّةً ﴾ استدل به من قال : إن الجهاد في عهده ﷺ كان فرض عين .

[٨٦/ب] قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ [التوبة: ٤٠] قال أبو بكر: أنا والله صاحبه أخرجه ابن أبي حاتم فمن هنا قال ^(١) المالكية من أنكر صحبة أبي بكر كفر وقتل بخلاف غيره من الصحابة لنص القرآن على صحبته .

قوله تعالى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة: ٤١] استدل بها من أوجب النفير على كل أحد عند الحاجة وهجوم الكفار وأخرج ابن أبي حاتم عن المقداد بن الأسود وأبي أيوب ^(٢) الأنصاري أنها كانا يقولان: أمرنا أن ننفر على كل حال ويتأولان هذه الآية وأخرج [عن أنس ^(٣) أن أبا طلحة قرأ هذه الآية] ^(٤) فقال : أرى ربنا يستنفرنا شيوخًا وشبانًا جهزوني وقيل: إنها منسوخة وقيل خاصة بعهده ﷺ .

قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣] [استدل بها من قال بجواز ^(٥) الاجتهاد له ﷺ لأنه لو أذن لهم عن وحي لم يعاتب واستدل بها من قال : إن اجتهاده قد يخطئ ولكن ينبه عليه بسرعة ^(٦)] ^(٧) أخرج ابن أبي حاتم عن عون ^(٨) قال : سمعتم بمعاقبة أحسن من هذا؟! بدأ بالعفو قبل المعاقبة .

(١) في «ج» : قالت ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٢) ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف فيه أبو يزيد المدني وهو مقبول كما في التقريب .

(٣) صحيح : ابن أبي حاتم (١٠٣٨٧) ، وابن حبان (٧٢٩١) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٦٧٠) ، من طرق عن حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس به .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من متن «أ» ، واستدرك في هامشها .

(٥) في «ج» : يجوز ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٦) في «أ» : بينه عليه بشره ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) صحيح الإسناد : ابن أبي حاتم من طريق أبي حصين بن سليمان عن سفیان بن عيينة عن مسعر عن عون به .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَكَ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١] فيه رد على القدرية كما أخرجه ابن أبي حاتم عن مسلم بن يسار ^(١).

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾ [التوبة: ٥٣] ، فيه أن الكافر لا ثواب لعمله ، واستدل به من طرد ذلك فيمن أسلم وقال : إنه لا يثاب على ما قدمه من الخير في حال كفره ^(٢).

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى ﴾ [التوبة: ٥٤] ، فيه الحث على دخول الصلاة بنشاط والإيفاء عن طيب نفس .

[٨٧/أ] قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ ﴾ الآية ^(٣) [التوبة: ٦٠] ، فيها بيان مصرف الزكاة وأنها لهذه الثمانية لا يستحقها غيرهم فمن ثم قال مالك : لا

(١) صحيح : ابن أبي حاتم (١٠٤٤٧) ، قال : ذكر عن محمد بن المنثري ثنا عبد الصمد ثنا همام عن قتادة عن مسلم بن يسار قال : الكلام في القدر واديان عريضان يهلك الناس لا يدرك غورهما فاعمل عمل رجل يعلم أنه لا ينجي إلا عمله وتوكل توكل رجل يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له .

وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين ابن أبي حاتم وابن المنثري لكن أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٩٨٨) ، حدثنا عبيد الله بن موسى قال : أخبرنا همام ، عن قتادة ، عن مسلم بن يسار به وهذا إسناد صحيح .

(٢) في «أ» : يقبل ، وهو خطأ .

(٣) الآية بتامها : ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مِمَّا كُنْتُمْ قَوْمًا فَتَقِيبُونَ ﴾ .

(٤) في «أ» : في الكفرة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتامها : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ إِنَّهُمْ يُفْقَهُونَ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُفْقَهُونَ إِلَّا وَهُمْ كَذِبُونَ ﴾ .

(٦) الآية بتامها : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعَلِّمِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُودُ لَهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْعَنَدِ مِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

يجب استيعاب جميع الأصناف ؛ لأن المقصود بها بيان أنها تخرج عنهم وبه قال أكثر الصحابة والتابعين وادعى مالك فيه الإجماع وقال الشافعي: بل هي لبيان المصرف والاستيعاب معاً فلا يجوز أن يدفع لصنف واحد ولا ^(١) لبعض آحاد الأصناف إن قسم الإمام وإن قسم المالك اشترط ^(٢) [إعطاء] ^(٣) ثلاثة من كل صنف مراعاة للفظ الجمع في الآية واستدل بالآية أيضاً على وجوب استواء الثمانية في الزكاة بأن يدفع إلى كل صنف ثمنها وعلى أنهم ملكوا قدر الزكاة بمجرد حولان الحول وصاروا شركاء للمالك لإتيانه تعالى بلام التملك وفي الآية رد على من قال إن الفقير والمسكين بمعنى واحد لأن العطف يقتضي المغايرة ، وعلى من قال: بإجزاء دفعها إلى الغني مع الجهل بحاله ، واستدل بعمومها من أجاز الدفع للفقير القادر على الاكتساب والذمي ولمن ^(٤) لا تلزمه نفقته ولسائر القرابة وللزوج ولآله ﷺ حيث حرموا حظهم من الخمس ولمواليهم ومن ^(٥) جوز نقلها .

[٨٧/ب] قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ في الفرق بينهما أقوال ، قيل : الفقير : من لا شيء له ، والمسكين : من له بُلْغَةٌ لا تكفيه ^(٦) فهو أحسن حالاً ، وقيل ^(٧) : عكسه فهو أسوأ حالاً وقال الضحاك ^(٨) والنخعي ^(٩) : الفقراء

(١) في «أ» : لا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ج» : يشترط ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب ، ط» : وللذي لمن ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) في «أ» : ولمن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الصواب ؛ لأنها معطوفة على «من أجاز» .

(٦) في «ب» : من له شيء يكفيه ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : قبل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) ابن أبي حاتم في تفسير الآية بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .

(٩) ابن أبي حاتم في تفسير الآية بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .

المهاجرون والمساكين من لم يهاجروا^(١) فإذا انقطعت الهجرة سقط صنف وقال ابن عباس^(٢) : الفقراء من المسلمين والمساكين من أهل الذمة قال : ولا يقال لفقراء المسلمين : مساكين ، وقال الزهري^(٣) ومقاتل^(٤) : الفقراء [الذين]^(٥) في بيوتهم لا يسألون والمساكين الذين يسألون ، وقال الحسن^(٦) عكسه وهما راجعان إلى القولين الأولين ، وقال قتادة^(٧) : الفقير المحتاج الذي به زمانة والمساكين الذي ليست به زمانة وهو محتاج وقال مجاهد^(٨) : الفقير الذي لا مال له وهو بين قومه وعشيرته وذوي قرابته^(٩) ، والمساكين الذي ليست له قرابة ولا عشيرة ولا رحم ولا مال أخرج هذه الأقوال ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ ﴾ قال ابن عباس^(١٠) : [هم]^(١١) السعاة . أخرج ابن أبي حاتم واستدل بعمومه من أجاز إعطاء العامل مع الغني ومن

-
- (١) في «أ» : يهاجر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 - (٢) ابن أبي حاتم في تفسير الآية بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .
 - (٣) ابن أبي حاتم في تفسير الآية بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .
 - (٤) ابن أبي حاتم في تفسير الآية بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .
 - (٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .
 - (٦) ابن أبي حاتم في تفسير الآية بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .
 - (٧) ابن أبي حاتم من طريق المعل بن أسد عن أبي عوانة وهذا إسناد صحيح .
 - (٨) ابن أبي حاتم من طريق مسلم بن خالد عن إسماعيل بن أمية عن مجاهد به ومسلم صدوق كثير الأوهام كما في التقريب .
 - (٩) في «أ» : قرابة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 - (١٠) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢١) ، من طريق بشر بن عمار عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ ﴾ قال : السعاة أصحاب الصدقة . وبشر ضعيف .
 - (١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

أجاز كونه من آله ﷺ أو عبداً أو ذمياً ، واستدل به من قال : يجب دفع الزكاة إليهم ولا يجوز للرجل تفريقها بنفسه ، قال ابن الفرس : ويؤخذ منه جواز أخذ الأجرة لكل من اشتغل بشيء من أعمال المسلمين قال : وقد احتج به أبو عبيد على جواز أخذ القضاة الرزق فقال : قد فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها [حقاً] ^(١) لقيامهم [فيها] ^(٢) وسعيهم فكذلك القضاة يجوز لهم ^(٣) أخذ الأجر ^(٤) على عملهم ، وكذا كل من شغل بشيء من أعمال المسلمين .

[٨٨/أ] قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ فُلُوقُهُمْ﴾ قال الحسن ^(٥) : هم الذين يدخلون

في الإسلام وقال الزهري ^(٦) : من أسلم وإن كان موسراً أخرجهما ابن أبي حاتم وأخرج عن الشعبي ^(٧) قال : ليست اليوم مؤلفة إنما كان رجال يتألفهم النبي ﷺ على الإسلام فلما [أن] ^(٨) كان أبو بكر قطع الرشا في الإسلام فهذان قولان أحدهما : أن سهمهم ثابت ، والثاني : لا . فعلى ^(٩) هذا يسقط صنف ، وقال بكل من القولين جماعة ، والأول يستدل بظاهر الآية ، وأصحابنا جعلوا المؤلفة أضرباً :

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) في «ب ، ط» : له ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٤) في «أ» : الأجرة ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٥) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٣) ، من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد عن يونس عن الحسن وهذا إسناد صحيح .

(٦) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٣) ، من طريق معقل بن عبيد الله عن الزهري ومعقل صدوق يخطئ كما في التقريب .

(٧) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٥) ، بإسناد ضعيف فيه جابر بن يزيد وهو ضعيف .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٩) في «أ» : يعلى ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

ضرب من الكفار يخاف شره أو يرجى إسلامه ، وضرب ^(١) أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره ، وضرب في أطراف ^(٢) بلاد الإسلام إن أعطوا دفعوا عن المسلمين وجبوا زكاة من يليهم ، وفي كل من الأضرب ^(٣) قولان والأظهر إعطاء الضربين الآخرين دون ^(٤) الأول وهم ^(٥) مؤلفة الكفار .

قوله تعالى : ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ قال مقاتل : هم المكاتبون وقال آخر : أراد العتق بأن يشتري من مال الصدقة رقاباً وتعتق ، وقال الزهري وعمر بن عبد العزيز ^(٦) : الآية تجمع الأمرين معاً بأن يقسم سهم الرقاب نصفين ، نصف لكل مكاتب ، ونصف لشراء رقاب تعتق . أخرجه ابن أبي حاتم ، واستدل من قال بالعتق على أنه لا يكفي فيه بعض رقبة ولا فداء الأسير وعلى أنه يكفي المعيب والأصل والفرع وعلى أن ولاءه للمسلمين لا للمعتق ^(٧) ؛ لأن المقصود أن يخرج منفعتة ^(٨) إلى غيره .

[٨٨/ب] قوله تعالى : ﴿وَالْفَرِيرِينَ﴾ قال أبو جعفر ^(٩) : المستدينين في غير

(١) في «أ» : ضرب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» ، ب : طرف ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٣) في «ب» ، ط : الأضراب ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وهو الأصح .

(٤) في «أ» : كون ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» ، ج : هو ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٧) ، بإسناد رواه ثقات غير أبي صالح كاتب الليث فهو صدوق كثير الغلط .

(٧) في «ب» ، ط : للعتق ، وما أثبتناه من «أ» .

(٨) في «أ» : من ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٩) ، بإسناد فيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

فساد أخرجه ابن أبي حاتم ، واستدل بعمومه من قال : يعطى مع الغني ومن استدان في محرم^(١) ومن عليه زكاة فرط فيها حتى تلف ماله ثم جاء يطلب ما يقضي منه زكاته ، ومن قال يقضي منها دين الميت .

قوله تعالى : ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال مقاتل وابن زيد : هم الغزاة في سبيل الله واستدل بعمومه من قال : يعطون مع الغني ومن قال : يصرف منه في كل ما يتعلق بالجهاد من مصالحة عدو وبناء حصن وحفر خندق واتخاذ سلاح وعُدَدٍ وإعطاء^(٢) جواسيس لنا ولو كانوا نصارى وقال بعضهم : الحج من سبيل الله فيصرف للحجاج^(٣) منه .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنزِلْنَا السَّبِيلَ ﴾ قال أبو جعفر^(٤) : هو المجتاز^(٥) من أرض إلى أرض وقال مقاتل^(٦) : المنقطع يعطي قدر ما يبلغه أخرجهما ابن أبي حاتم واستدل بعمومه من قال : يعطى وإن كان له مال ببلده .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ ﴾ الآية^(٧) [التوبة: ٦٥] ، قال إلكيا : فيه دلالة على أن اللاعبين والجاد سواء في إظهار كلمة الكفر وأن الاستهزاء بآيات الله كفر .

(١) في هذا نظر كما لا يخفى .

(٢) في «أ» : وعطاء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : للحاج ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٣٨) ، بإسناد فيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

(٥) في «أ» : المختارة ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٣٨) ، بإسناد فيه بكير بن معروف وهو صدوق فيه لين .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِمْ وَإِبِإِيَّائِهِمْ وَرُسُلِهِمْ كُنْتُمْ

قوله تعالى : ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ [التوبة: ٧٣] استدل به من قال بقتل المنافقين وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(١) في قوله : ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ قال : بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن ^(٢) لم يستطع فبقلمه وليلقهم ^(٣) بوجه مكفهراً ، وأخرج ابن عباس ^(٤) قال : جهاد الكفار بالسيف وجهاد المنافقين باللسان وأخرج عن الحسن ^(٥) وغيره قال : جهاد المنافقين بالحدود .

قوله تعالى : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾ الآية ^(٦) [التوبة: ٧٤] ، فيها أن الاستهزاء بآيات الله كفر وأن توبة الزنديق مقبولة ذكره إلكيا وغيره .

[٨٩/أ] قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ ﴾ الآية ^(٧) [التوبة: ٧٥] ، فيها أن إخلاف الوعد والكذب من خصائص النفاق فيكون الوفاء والصدق من شعب الإيثار وفيها المعاقبة على الذنب بما هو أشد منه لقوله تعالى : ﴿ فَأَعْقِبْهُمْ نِقَافًا ﴾ واستدل بها قوم على أن من حلف إن فعل كذا ^(٨) فله على كذا أنه يلزمه ، وآخرون على أن مانع الزكاة يعاقب بترك أخذها منه كما فعل بمن نزلت الآية فيه .

(١) ابن أبي حاتم (١٨٤١/٦) بإسناد فيه عمرو بن أبي جندب وهو مقبول .

(٢) في «أ، ب» : وإن ، وما أثبتناه من «ج، ط» ، وهو الصواب .

(٣) في «أ، ج» : وليلقه ، وما أثبتناه من «ب، ط» .

(٤) ابن أبي حاتم (١٨٤١/٦) ، من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٥) ابن أبي حاتم (١٨٤٢/٦) ، من طريق زياد بن الربيع عن حوشب بن مسلم عن الحسن وهذا

إسناد حسن .

(٦) الآية بتامها : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَتُوا يَمَانَهُمْ يَتْلُوا وَ مَا يَقُمُوا إِلَّا أَنْ أَعْنَنَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ قُصُولِهِ . إِنْ يَتُوبُوا يَكْ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتُوبُوا يَعْلَمُهُمْ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ .

(٧) الآية بتامها : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ فُتِنُوا لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مِنْ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

(٨) في «أ» : إن يعمل ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ الآية ^(١) [التوبة: ٧٩] ، فيها تحريم اللمز والسخرية بالمؤمنين .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ الآية ^(٢) [التوبة: ٨٤] ، فيه ^(٣) تحريم الصلاة على الكافر والوقوف على قبره [وأن دفنه جائز ، ومفهومه وجوب الصلاة على المسلم ودفنه ومشروعية الوقوف على قبره] ^(٤) والدعاء له والاستغفار .

قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ﴾ الآية ^(٥) [التوبة: ٩١] ، فيها رفع الجهاد عن الضعيف والمريض ومن لا يجد نفقة ولا أهبة للجهاد ولا محملاً ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ قال ابن الفرس : يستدل به على أن قاتل البهيمة الصائلة لا يضمناها .

قوله تعالى : ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾ الآية ^(٧) [التوبة: ٩٧] ، استدل بها من لا ^(٨) يقبل شهادة البدوي على القروي ، واستدل من يقبلها بقوله : ﴿وَمِنْ

(١) الآية بتمامها : ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ .

(٢) الآية بتمامها : ﴿وَلَا تَقْصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَتَيَافِرٌ﴾ .

(٣) في «ب ، ط» : فيها ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٥) الآية بتمامها : ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٦) في «أ» : محلا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ .

(٨) في «ب» : لم ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ ^(١) بِاللَّهِ ﴿ الآية [التوبة: ٩٩].

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّيْفُوتِ الْأَوَّلُونَ ﴾ الآية ^(٢) [التوبة: ١٠٠] ، فيها تفضيل السابق إلى الإسلام والهجرة وأن السابقين من الصحابة أفضل ممن تلاهم .
قوله تعالى : ﴿ سَنَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة: ١٠١] قال أبو مالك ^(٣) في قوله : ﴿ مَرَّتَيْنِ ﴾ عذاب [في] ^(٤) الدنيا ، وعذاب في القبر ، أخرجه ابن أبي حاتم .

[٨٩/ب] قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣] يستدل بها في وجوب الزكاة في الماشية والثمار لأنها ^(٥) أكثر أموال الصحابة إذ ذاك ، وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة ^(٦) في قوله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ قال : من الإبل والبقر والغنم وغيرها ^(٧) ، واستدل بالآية على وجوب دفع الزكاة إلى ^(٨) الإمام .
قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ فيه استحباب الدعاء لمؤدي الزكاة ، وقال الظاهرية بوجوبه على الإمام ، قال ابن عباس ^(٩) : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ استغفر لهم ،

(١) في «أ» : آمن ، وهو خطأ .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَالسَّيْفُوتِ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم (٦/١٨٧٠) ، بإسناد ضعيف .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ج» ، وما أثبتناه من «ب» ، ط» .

(٥) في «أ» ، ب» ، ط» : لأنها ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) ابن أبي حاتم (٦/١٨٨٦) بإسناد ضعيف .

(٧) في «ب» : وغيره ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .

(٨) في «ب» : للإمام ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» ، ط» .

(٩) ابن أبي حاتم (٦/١٨٨٩) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(١) والأكثرين ، وأخرج عن أبي فاختة ^(٢) ^(٣) أنها قيام الليل وصيام النهار ، وعن ابن زيد ^(٤) أنها [الهجرة ، وعن عكرمة أنها] ^(٥) الرحلة في طلب العلم ^(٦) . والصلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ حدود الله باتباع أوامره واجتناب نواهيه .

[٩٠/أ] قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَتْ لِلنَّفْسِ ﴾ الآية ^(٧) [التوبة: ١١٣] ، فيه تحريم الدعاء للكفار بالمغفرة أحياء وأمواتا ، واستدل من أجازها للأحياء بقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ لأن ذلك صريح في أنه ^(٨) بعد الموت . قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١١٤] فيه مدح الحلم والمتأوه ^(٩) وهو الخاشع المتضرع بالدعاء ^(١٠) أو الرحيم أو الموقن ^(١١) أو الفقيه أو التواب أو المنيب أو الذي إذا ذكر خطاياہ استغفر أو المُسبِّح ، أقوال أخرجه ابن أبي حاتم ^(١٢) .

- (١) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٩٠) بإسناد فيه عاصم ابن بهدلة وهو صدوق له أوهام كما في التقريب .
- (٢) في «ب ، ط» فاطمة ، وما أثبتناه من «أ ، ج» وهو الصواب ، والأول تحريف .
- (٣) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٩٠) ، من طريق المعتمر بن سليمان قال : سمعت إسحاق بن سويد يقول : ثنا أبو فاختة به وهذا إسناد صحيح .
- (٤) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٩١) ، بإسناد صحيح .
- (٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» والعبارة في «أ» غير كاملة .
- (٦) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٩١) ، بإسناد ضعيف .
- (٧) الآية بتمامها : ﴿ مَا كَانَتْ لِلنَّفْسِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُنْكَرِ كَيْفَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ .
- (٨) في «أ» : آية ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من .
- (٩) في «أ ، ب ، ط» : التأويه ، وما أثبتناه من «ج» .
- (١٠) في «ج» : الدعاء ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .
- (١١) في «أ» : الموفق ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (١٢) ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٩٦ ، ١٨٩٧) بأسانيد لا يخلو أحدها من مقال .

قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩] فيه الأمر بالصدق في كل قول وعلى كل حال وقد استدل به من لم ^(١) يبيح الكذب في موضع من المواضع لا تصريحاً ولا تعريضاً ^(٢) ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٣) ، قال : [إن] ^(٤) الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل وتلا هذه الآية ، وقال : فهل تجدون ^(٥) لأحد رخصة في الكذب ، وأخرج عن الحسن ^(٦) قال : إن أردت أن تكون من الصادقين فعليك بالزهد في الدنيا ^(٧) ، وأخرج عن قتادة ^(٨) [في الآية] ^(٩) قال : الصدق في النية والصدق في العمل والصدق في الليل والنهار والصدق في السر والعلانية .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ الآية ^(١٠) [التوبة: ١٢٠] ، استدل بها من قال : إن الجهاد في عهده ﷺ كان فرض عين .

- (١) في «أ» : لا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٢) في «أ» : تعريف ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٣) ابن أبي حاتم (١٩٠٧/٦) ، من طريق أبي عبيدة بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود به وهذا إسناده ضعيف للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .
- (٥) في «أ» ، ب ، ط : تجد ، وما أثبتناه من «ج» .
- (٦) ابن أبي حاتم (١٩٠٧/٦) ، بإسناد ضعيف فيه خليل بن دعلج وهو ضعيف .
- (٧) في «أ» : بالدعاء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٨) ابن أبي حاتم (١٩٠٨/٦) ، بإسناد صحيح .
- (٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (١٠) الآية بتمامها : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظُلْمٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِنًا يَبْتَغِي الْكُفَّارُ وَلَا يُنَالُونَ مِنْ غَدُوِّ قَيْلٍ إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ مُكْتَسَبٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَطْطُوتُ مَوَاطِنًا ﴾ الآية استدل بها أبو حنيفة على جواز الزنا بنساء أهل الحرب في دار الحرب ، وقوم على أن وطء ^(١) ديارهم إذا جعل بمثابة النيل منهم وأخذ أموالهم فإن الفارس يستحق سهم الفرس بدخول أرض الحرب لا بالحيازة لأن وطء ديارهم يدخل عليهم الذل .

[٩٠/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفَرُوا كَافَّةً ﴾ الآية ^(٢) [التوبة: ١٢٢] ، فيها أن الجهاد فرض كفاية وأن التفقه ^(٣) في الدين وتعليم الجاهل ^(٤) كذلك وفيها الرحلة في طلب العلم ، واستدل بها قوم على قبول خبر الواحد ؛ لأن الطائفة نفر يسير ، بل قال مجاهد : إنها تطلق على الواحد وعلى جواز التقليد في الفقه للعامي ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ [التوبة: ١٢٣] فيها أنه يجب الابتداء في القتال بالأقرب [فالأقرب] ^(٦) إلى بلد المقاتلين ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا مَرْغَبًا اللَّهُ قُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٧] أخذ منه ابن عباس ^(٨) كراهة أن يقال : انصرفت من الصلاة ، أخرج ابن أبي حاتم .

(١) في «ب» : الوطء ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) الآية بنسائها : ﴿ وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفَرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ مَلَأَتْهُمُ طَائِفَةٌ لِيَسْفَرُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ .

(٣) في «أ» : التفقة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : الجهاد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : للعامل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٧) في «أ» : القاتلين ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ابن أبي حاتم (٦/١٩١٧) ، من طريق الأعمش عن مسلم أبي الضحى عن ابن عباس ولفظه

قال : لا تقولوا : انصرفنا فإن قومًا انصرفوا فصرف الله قلوبهم وهذا إسناد صحيح .

قوله تعالى : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] على قراءة فتح الفاء يستدل بها على أن العرب أفضل من العجم وأن قريشاً أفضل العرب وأن بني هاشم أفضل قريش^(١).



(١) في «أ، ب، ط»: أفضل من قريش، وما أثبتناه من «ج»، وهو أنسب.

سورة يونس

قوله تعالى : ﴿ اِنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس: ٢] قال الحسن ^(١) ومقاتل ^(٢) : هي شفاعة نبيهم أخرجهم عنها ابن أبي حاتم وأخرج ابن مردويه مثله عن علي ^(٣) وأبي سعيد الخدري [رضي الله عنهما] ^(٤)^(٥) ففيه رد على من أنكر الشفاعة .

[قوله تعالى : ﴿ وَقَدَرُم مِّنَازِلُ لِّتَعْلَمُوا عِدَّةَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ ﴾ [يونس: ٥] أصل في علم المواقيت والحساب ومنازل القمر والتاريخ] ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُعِجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْبَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ ﴾ الآية [يونس: ١١] نزلت في دعاء الإنسان على نفسه كما أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ^(٧) فيكره ذلك .

(١) ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٢٤) ، من طريق فضيل بن مرزوق ، عن ملاك بن الجفون يعني عمرا ، عن الحسن في قوله : ﴿ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ قال : شفيع لهم يوم القيامة وفضيل صدوق بهم وملاك لم أقف له على ترجمة .

(٢) ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٢٣) ، من طريق يحيى بن الضريس ثنا خالد بن صبيح البجلي عن مقاتل ابن حيان في قوله : ﴿ اِنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ قال : محمد شفيع صدق وهذا إسناد حسن .

(٣) انظر : الدر المنثور (٤/ ٣٤١ ، ٣٤٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٥) انظر : الدر المنثور (٤/ ٣٤١ ، ٣٤٢) .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٣٢) ، من طريق شريك ، عن سالم ، عن سعيد ولفظه في قوله : ﴿ وَلَوْ يُعِجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْبَالَهُمْ بِالْخَيْرِ ﴾ قال : هو الرجل يدعو على نفسه : اللهم اخزه اللهم افعل به كذا وكذا فلو عجل الله لهم ذلك كما يعجل الله لهم : اللهم ارزقني لقضي إليهم الأجل وشريك صدوق يخطئ كثيرا كما في التقريب .

[٩١/أ] قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي ﴾ [يونس: ١٥]

استدل به من منع نسخ القرآن [بالسنة] ^(١).

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا ﴾ [يونس: ١٩] يستدل به

من قال: إن الأصل في الناس الإيمان حتى كفروا .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [يونس: ٢٢] قال ابن العربي : فيه

جواز ركوب البحر في غير الغزو أيضًا .

قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦] قال ﷺ : « الحسنى :

الجنة ، والزيادة : النظر إليه تعالى » أخرجه مسلم من حديث صهيب ^(٢) وأخرج

ابن جرير مثله من حديث أبي موسى الأشعري ^(٣) وكعب بن عجرة ^(٤) وأبي بن

كعب مرفوعاً ^(٥)، وأخرج ابن مردويه [مثله من حديث ابن عمر ^(٦) وأنس ^(٧)

مرفوعاً وأخرج أبو الشيخ مثله من حديث أبي هريرة ^(٨) مرفوعاً وأخرجه ابن

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٢) مسلم (٢٩٢)، عن صهيب، عن النبي ﷺ قال : «إذا دخل أهل الجنة الجنة ، قال : يقول الله

تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة ، وتنجننا

من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ ،

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، بهذا الإسناد وزاد ثم

تلا هذه الآية : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ .

(٣) الطبري (٦٤ / ١٥) بإسناد واه .

(٤) الطبري (٦٨ / ١٥) بإسناد ضعيف .

(٥) الطبري (٦٩ / ١٥) بإسناد ضعيف .

(٦) انظر : الدر المنثور (٤ / ٣٥٧، ٣٥٨) .

(٧) انظر : الدر المنثور (٤ / ٣٥٧، ٣٥٨) .

(٨) انظر : الدر المنثور (٤ / ٣٥٧، ٣٥٨) .

مردويه] ^(١) موقوفاً على ^(٢) أبي بكر الصديق ^(٣) وعلي بن أبي طالب ^(٤) وحذيفة ^(٥) وابن عباس ^(٦) وأخرجه ابن أبي حاتم عن أبي موسى الأشعري وخلق من التابعين ^(٧) ،
فالتفسير بذلك متواتر وفيه الرد على من أنكر الرؤية .

قوله تعالى : ﴿ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الصَّلَٰةُ ۖ ﴾ [يونس: ٣٢] أخرج ابن أبي حاتم عن
أشهب ^(٨) قال: سئل مالك عن شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد أتجوز؟! قال ^(٩) أما
من أدمنها ^(١٠) فلا ، يقول الله : ﴿ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الصَّلَٰةُ ۖ ﴾ فهذا كله من الضلال .
قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنبِغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ﴾ الآية ^(١١) [يونس: ٣٦] ، يستدل بها ^(١٢)
على منع التقليد في أصول الدين .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ الآية ^(١٣) [يونس: ٤٢] ، استدل بها ^(١٤)

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» ، ب : عن ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٣) انظر: الدر المنثور (٤/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٤) انظر: الدر المنثور (٤/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٥) انظر: الدر المنثور (٤/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٦) انظر: الدر المنثور (٤/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٧) انظر: ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٤٥) وإسناد أثر أبي موسى ضعيف .

(٨) صحيح: ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٥١) ، عن يونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد

الحكم ، أنبأ أشهب ، قال : سئل مالك فذكره .

(٩) في «ج» : فقال ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(١٠) في «أ» : أدمها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) الآية بتماها : ﴿ وَمَا يَنبِغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَقْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ .

(١٢) في «ج» : به ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(١٣) الآية بتماها : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

(١٤) في «ج» : به ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

بعضهم على أن للسمع مزية ^(١) على النظر لأنه تعالى قرن بذهابه ذهاب العقل ولم يقرن بذهاب العين والنظر إلا ذهاب البصر .

[٩١/ب] قوله تعالى : ﴿ وَشَقَاءٌ ﴾ [يونس: ٥٧] يستدل به على أن قراءة القرآن تشفي من الأمراض البدنية كالأمراض ^(٢) الدينية أخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري ^(٣) قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إني أشتكى صدري قال : « اقرأ القرآن يقول الله : ﴿ وَشَقَاءٌ ﴾ ^(٤) لِمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ » ، وأخرج البيهقي في الشعب عن واثلة بن الأسقع ^(٥) أن رجلاً شكاً إلى النبي ﷺ وجع حلقه فقال : « عليك بقراءة القرآن » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ ﴾ الآية ^(٦) [يونس: ٥٨] أخرج ابن مردويه وأبو الشيخ من حديث أنس ^(٧) قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ ﴾ قال :

(١) في «أ» : قرينة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : والأمراض ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) لم أقف على إسناده : وعزاه المصنف في الدر المنثور (٤/٣٦٦) إلى ابن المنذر وابن مردويه .

(٤) ما بين المعقوفين ليس في «أ» .

(٥) البيهقي في الشعب (٢٤٧١) ، من طريق عقبة بن مكرم الكوفي ، حدثنا إبراهيم بن طيبة ، عن الحجاج ، ومحمد بن راشد ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع به وفي إسناده من لم أجد له ترجمة فيما لدي من مصادر . ويشهد لهذا المعنى أعني أن القرآن يشفي من الأمراض البدنية بإذن الله عموم أحاديث الرقية ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات ، فهذا المعنى مستفاد من مثل هذه الأحاديث الثابتة أما الآية فجعل المفسرين تحدثوا في تفسيرها عن أمراض الشبهات والشكوك والجهل والشهوة ولم يذكروا الأمراض البدنية ويدل عليه قوله تعالى في نفس الآية : ﴿ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٦) الآية بتامها ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ .

(٧) لم أقف على إسناده : وانظر : الدر المنثور (٤/٣٦٧) ، وورد هذا المعنى موقوفاً على البراء وأبي =

« فضل الله القرآن ورحمته أن جعلكم من أهله » وأخرج الطبراني مثله من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً^(١) ففيه كراهة تأسف القارئ والعالم على ضيق حاله في الدنيا . واستحباب تذكره أن ما أوتي أفضل مما أوتي أصحاب الأموال .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ ﴾ الآية^(٢) [يونس: ٥٩] ،

استدل به نفاة القياس وفيه دليل على أنه لا حكم للعقل .

قوله تعالى : ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [يونس: ٦٤] فسر في حديث أحمد

والترمذي والحاكم بالرؤية الصالحة يراها المسلم أو ترى^(٣) له فهو أصل في تعبير المنام .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ أخرج الحاكم عن نافع قال: خطب

الحجاج فقال : إن ابن الزبير بدل كتاب الله فقال ابن عمر: لا تستطيع^(٤) ذلك^(٥)

أنت ولا [ابن] الزبير : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلُوا يُوتَكُمْ قِتْلَةً ﴾ [يونس: ٨٧] قال ابن عباس^(٦) :

= سعيد وابن عباس بأسانيد ضعيفة انظر : المعجم الأوسط للطبراني (٥٦١٦) ، وشعب الإيمان (٢٤٨٨) ، والطبري (١٦٢١٥) ، وابن أبي حاتم (٦٥٩ و ١١٢٥١) .

(١) الطبراني في الأوسط (٥٦١٦) ، بإسناد واه موقوفا وليس مرفوعا كما ذكر المصنف .

(٢) الآية بتمامها ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ آتَاكُمْ أَنْزِلًا عَلَى اللَّهِ تَفْهُؤُكُمْ ﴾ .

(٣) صحيح بشواهده : أحمد (٦٨٨٤) ، والترمذي (٣٢٣٦) ، من حديث عبادة بن الصامت .

(٤) في «أ» : لا يستطيع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : ذاك ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ابن أبي حاتم من طريق سفيان ، عن خصيف ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به وخصيف سيئ الحفظ ويشهد له ما أخرجه الطبري (١٦٣٢٩) ، من طريق الحسين ، قال : ثني حجاج ، عن =

مساجد ، وقال النخعي ^(١) : كانوا خائفين فأمرؤا ^(٢) أن يصلوا في بيوتهم .
أخرجهما ابن أبي حاتم ، قال إلكيا : ففيه دليل على أن الصلاة في المساجد أفضل
إلا لعذر .

قوله تعالى : ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا﴾ إلى قوله : ﴿فَدُئِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٨] ،
[٨٩] قال ابن عباس : دعا موسى وأمن هارون أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه
استحباب التأمين على الدعاء وأن المقتدي يؤمن على دعاء الإمام ، واستدل به
على أن التأمين دعاء فلذلك استحباب الحنفية الإصرار به .

قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكُهُ الْفَرْقُ﴾ الآية ^(٣) [يونس: ٩٠] ، فيه أن الإيمان لا
يقبل في مثل هذه الحالة .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ لَكُمْ﴾ الآية ^(٤) [يونس: ٩٨] ، أخرج ابن أبي
حاتم عن علي ^(٥) قال : إن الحذر لا يمنع [به] ^(٦) القدر وإن الدعاء يرد القدر

= ابن جريج ، عن مجاهد ، قال : قال ابن عباس في قوله : ﴿وَأَجْمَلُوا يُؤْتِكُمْ قِسْلَ﴾ يقول :
وجهوا بيوتكم مساجدكم نحو القبلة ، ألا ترى أنه يقول : ﴿فِي يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾ وفي
إسناده الحسين وهو ابن داود المصيصي وغلب عليه لقب سنيد وهو ضعيف .
(١) ابن أبي حاتم (١١٣٥٩) ، عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ، ثنا سفيان ، عن منصور ،
عن إبراهيم به وهذا إسناد حسن .

(٢) في «أ» : وأمرؤا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٣) الآية بتمامها : ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ
الْفَرْقُ قَالَ ءَمَسْتُ أَنَّمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَمَسْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ .
(٤) الآية بتمامها : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَمَسَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ لَكُمْ ءَمَانُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ .

(٥) ابن أبي حاتم (١١٤٢٥) ، من طريق أبان العطار ، ثنا يعلى بن عطاء ، ثنا أبو علقمة الهاشمي ،
أو رجل آخر أن علي بن أبي طالب ؑ قال فذكره ورجاله ثقات غير أن يعلى شك في سماعه
فقال أو رجل آخر .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

وذلك في كتاب الله : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ لِمَا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ الآية ، وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس ^(١) قال : إن الدعاء يرد ^(٢) القضاء وقد نزل من السماء اقرؤوا إن شئتم : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ لِمَا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ﴾ [وأخرج ابن مردويه من حديث عائشة ^(٣) عن النبي ﷺ في قوله : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ لِمَا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ﴾ قال : «لما ^(٤) دعوا كشفنا عنهم عذاب الخزي» ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ الآية والتي بعدها [يونس: ٩٩] فيها رد على القدرية .

قوله تعالى : ﴿قُلْ أَنْظَرُوا﴾ الآية ^(٦) [يونس: ١٠١] ، فيها وجوب النظر والاجتهاد وترك التقليد في الاعتقاد .

(١) انظر : الدر المنثور (٤/ ٣٩٢، ٣٩٣) .

(٢) في «أ» : لا يرد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) انظر : الدر المنثور (٤/ ٣٩٢، ٣٩٣) .

(٤) كلمة : لما ، زيادة من «ط» .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) الآية بنهاها : ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُقِفِي الْآيَاتِ وَالنُّذُرَ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

سورة هود

[٩٢/ب] قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونْ صُدُورَهُمْ ﴾ الآية ^(١) [هود:٥] ، نزلت

في قوم كرهوا أن يتخلوا أو يجامعوا فيفضوا بفروجهم إلى السماء كما أخرجه البخاري عن ابن عباس ^(٢) ، ففيه إباحة كشف العورة عند الخلاء والجماع .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود:٦] رده على المعتزلة في قولهم : إن الحرام ليس برزق لأنه يلزم عليه ^(٣) أن من تغذى طول عمره بالحرام لم يرزقه الله وهو خلاف ^(٤) ما في الآية لأنه تعالى لا يترك ما أخبر بأنه عليه .

قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوكُمْ أَيَكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود:٧] قال سفيان ^(٥) : أي أزهكم في الدنيا ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ الآية ^(٦) [هود:١٥] ، قال سعيد بن

(١) الآية بتامها : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونْ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا جِنَّ يَسْتَعِشُونَ يُبَاهِتُهُمْ يَتْلَمُ مَا يُبْشِرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُمْ عَلَيْهِمْ يَدَاتِ السُّدُورِ ﴾ .

(٢) البخاري (٤٤١٢) ، من طريق محمد بن عباد بن جعفر ، أنه سمع ابن عباس ، يقرأ : ألا إنهم تنتوني صدورهم ، قال : سألتها عنها . فقال : أناس كانوا يستحيون أن يتخلوا فيفضوا إلى السماء ، وأن يجامعوا نساءهم فيفضوا إلى السماء فنزل ذلك فيهم .

(٣) في «أ» : على ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٤) في «أ» : خلافه ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) ابن أبي حاتم (١١٥٤٩) ، من طريق حفص بن عمر المهرقاني ، ثنا مؤمل بن إسماعيل قال : سمعت سفيان فذكره ومؤمل سبي الحفظ .

(٦) الآية بتامها : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا تَوَفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ .

جبير^(١): هو الرجل يعمل العمل للدنيا لا يريد به الله أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج مثله من طريق العوفي عن ابن عباس^(٢) ، قال إلكيا : هي مثل قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات .. » الحديث^(٣) قال : ويدل على أن من صام في رمضان لا عن رمضان لا يقع عن رمضان وعلى أن من توضأ للتبرد أو للتنظف لا يصح وضوؤه .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٤) [هود: ١٨] استدل به من قال : يجوز^(٥) لعن المسلم الظالم .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ الآية^(٦) [هود: ٤١] ، فيه استحباب هذا الذكر عند ركوب السفينة .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي آتِيٌّ مِنْ أَهْلِ ﴾ [هود: ٤٥] استدل به على أن الابن من الأهل فيدخل في الوصية للأهل هو ومن يضمه منزله من عياله .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَيَسَّ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ الآية^(٧) [هود: ٤٦] يدل على أن الاتفاق في

(١) ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٠ رقم ١١٥٧٨) ، من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن منصور أنه حدثهم ثم قال : سألت سعيد بن جبیر عن هذه الآية في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ قال : هو الرجل يعمل عمل الدنيا لا يريد بها الله وهي مثل الآية في الروم : ﴿ وَمَا آتَيْنَهُ مِنْ رَبِّكَ لِيَرْبُوهَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ . وهذا إسناد حسن .

(٢) ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٠) ، رقم (١١٥٧٩) ، وهذا إسناد ضعيف .

(٣) البخاري (١) ، من حديث عمر رضي الله عنه .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٥) في «أ» ، ج : استدل به على جواز ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ نَجْرُهَا وَمُرْسَتْهَا إِنْ رَجَا لَكُمْ رَحْمَةٌ ﴾ .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ قَالَ يَتَّبِعُكُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكُمْ إِنَّكُمْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِمُوا إِلَيْكُمْ يَدَ اللَّهِ عِظَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

الدين أقوى من النسب .

قوله تعالى : ﴿ وَيَقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ الآية ^(١) [هود: ٥٢] ، أخرج ابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب ^(٢) أنه خرج يستسقي فما زاد على ^(٣) الاستغفار ، وقال : لقد طلبت ^(٤) المطر بمجاديع السماء التي ^(٥) يستنزل بها المطر ، ثم تلا هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ ^(٦) أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١] قال إلكيا : يدل على وجوب عمارة الأرض لأن الاستعمار طلب العمارة والطلب المطلق منه تعالى للوجوب .

قوله تعالى : ﴿ تَمَتُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٦٥] استدل به في إمهال ^(٧) الخصم ونحوه ثلاثة ، وفيه دليل على أن للثلاثة نظراً في الشرع ولهذا شرعت في الخيار ونحوه .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ [هود: ٦٩] قيل : إنه يدل [على] ^(٨) أن تحية الملائكة السلام كتحية بني آدم وعلى أن السلام يرد بمثله .

(١) الآية بتماها : ﴿ وَيَقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ قُوُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَنَزَّلَ مِنْ قُوَّةٍ إِنْ قُوَّتَكُمْ وَلَا تَنُوَلُّوا بِحُجْرَمَيْتٍ ﴾ .

(٢) ابن أبي حاتم (١١٨٠٩) ، وابن أبي شيبه (٨٢١٤) ، وعبد الرزاق (٤٧٤٨) ، وغيرهم من طريق الشعبي عن عمر والشعبي لم يسمع من عمر .

(٣) في «أ» : عن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : طلعت ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» : الذي ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) في «ط» : هو الذي أنشأكم ، وهذا خطأ مخالف للآية .

(٧) في «أ» : استهلال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَيْتَ أَنْ جَاءَ بِعِثَلٍ حَنِيدٍ ﴾ الآية ، فيه مشروعية الضيافة والمبادرة إليها واستحباب مبادرة الضيف بالأكل منها ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مجاهد عن ابن عباس ^(١) في قوله : ﴿ حَنِيدٍ ﴾ ، قال سميط ومن طريق الضحاك [عنه] ^(٢) قال : مشوي ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ ﴾ [هود: ٧١] قال مجاهد ^(٤) في خدمة أضياف إبراهيم أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه دلالة على استحباب ذلك .

قوله تعالى : ﴿ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا ﴾ [هود: ٧١، ٧٢] الآيتين ، قد يستدل به على جواز مراجعة المرأة [الأجانب في القول وأن صوتها ليس بعورة وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في قولها] ^(٥) ^(٦) : ﴿ أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾ قال : كانت بنت سبعين ^(٧) سنة ، وعن ابن إسحاق ^(٨) : بنت تسعين ؛ فيستدل ^(٩) بذلك لمن قال : إنه سن اليأس .

(١) ابن أبي حاتم (١١٨٥٧) ، من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن مسلم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به ومسلم إن كان البطين فهو ثقة وإن كان الملائي فهو ضعيف وكلاهما من تلاميذ مجاهد ومعنى سميط : ما نحي عنه شعره أو صوفه بالماء الحار .
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) ابن أبي حاتم (١١٨٥٦) ، من طريق بشر بن عمار ، عن أبي روق ، عن الضحاك ، عن ابن عباس في قوله : ﴿ بِعِثَلٍ حَنِيدٍ ﴾ قال : يعني : شواه وأنضجه وبشر ضعيف .
(٤) ابن أبي حاتم (١١٨٦٨) ، عن محمد بن سعيد النحوي ، قال حجاج بن محمد ، عن ابن جريج عن مجاهد به ومحمد لم أقف على ترجمته .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٦) ابن أبي حاتم (١١٨٧٤) ، من طريق سعيد بن بشير ، عن قتادة وسعيد ضعيف .

(٧) في «أ» : ستين ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) الطبري (١٦٧٨٤) ، عن ابن حميد ، قال : ثنا سلمة ، عن ابن إسحاق به ومحمد بن حميد ضعيف .

(٩) في «أ» : فاستدل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ ﴾ [هود: ٨١] فيه أن المرأة والأولاد من ^(١) [الأهل] ^(٢).

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا ﴾ ^(٣) حِكَاةً [هود: ٨٢] استدل به من قال برجم الفاعل والمفعول به في اللواط أحصنا أم لا ، واستدل بقوله : ﴿ جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَاقِلَهَا ﴾ من قال : إنه يلقي من شاهق أو موضع عال .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [إلى قوله] ^(٤) : ﴿ أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾ [هود: ٨٥-٨٧] قال زيد بن أسلم ^(٥) : كانوا يقرضون الدراهم أخرج ابن أبي حاتم وأخرج عن سعيد بن المسيب ^(٦) قال : قطع الذهب والورق من الفساد في الأرض ، فاستدل به من لم يجز ذلك ومنع كسر السكة مطلقاً وقد ورد الحديث بالنهي عنه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِيْنَا ضَعِيفًا ﴾ [هود: ٩١] قال ابن عباس ^(٧) : [كان] ^(٨)

(١) في «أ» : من ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ط» : عليهم ، وهي آية الحجر لا آية هود .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) ابن أبي حاتم (١١٩٨٥) ، من طريق حماد بن خالد ، عن داود بن قيس ، عن زيد بن أسلم ولفظه : أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء قال : كان ينهاتهم عن حذف الدراهم ، وحذف الدراهم من الفساد في الأرض وهذا إسناد صحيح .

(٦) مالك في الموطأ (١٣٢٣) ، ومن طريقه ابن أبي حاتم (١٦٠٥٠) ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب به وهذا إسناد صحيح .

(٧) ابن أبي حاتم (١٢٠٠٨) ، والحاكم (٤٠١٠) ، من طريق شريك ، عن سالم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس وشريك بخطي كثيرا وقد روي عنه من غير وجه عن سالم عن سعيد قوله ، انظر : ابن أبي حاتم (١٢٠٠٩) ، والطبري (١٦٩٤٣) .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

ضرير البصر أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج عن سعيد بن جبير ^(١) قال: كان أعمى ، وقد عد السبكي العمى نقصاً وقال: لم يعم نبي قط .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] فيه رد على المعتزلة القائلين أنه تعالى لا يريد الشر .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزْكُوتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [هود: ١١٣] فيه النهي عن الركون إلى الظالمين ومجالستهم ومؤانستهم ^(٢) ، قال ابن الفرس : ويستدل به على المنع من الاستعانة بالكفار في الحرب ومن استعمالهم في مصالح المسلمين .

[٩٤/أ] قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ ﴾ [هود: ١١٤] قال ابن عباس ^(٣) : صلاة المغرب وصلاة الغداة : ﴿ وَزُلْفَايَ آيَاتٍ ﴾ قال : صلاة العشاء ، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج عن الحسن ^(٤) قال : ﴿ طَرَفَيِ النَّهَارِ ﴾ : الغداة والظهر والعصر ، ﴿ وَزُلْفَايَ آيَاتٍ ﴾ : المغرب والعشاء قال ابن العربي [وغيره] ^(٥) : وهذا القول أولى لتكون ^(٦) الصلوات الخمس [كلها في الآية قال : والآيات التي جمعت الصلوات الخمس] ^(٧) ست هذه إحداهن ^(٨) ، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن

(١) انظر : الحاشية قبل السابقة .

(٢) في «أ» ، جـ : مدهنتهم ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم (١٢١١٠) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به .

(٤) ابن أبي حاتم (١٢١١١) ، من طريق أبي عبد الرحمن الحارثي ، عن قرة بن خالد ، عن الحسن به وهذا إسناد حسن .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٦) في «أ» : ليكون ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٨) في «أ» : أحدهن ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

عباس^(١) أنه كان يستحب تأخير العشاء ، ويقرأ : ﴿ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن الآية نزلت فيمن قبل امرأة أجنبية ونال منها ما دون الجماع^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧] قال ﷺ : « وأهلها ينصف بعضهم بعضًا » أخرجه الطبراني وغيره من حديث جرير البجلي^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ﴾ الآية [هود: ١١٨] ، فيه رد على القدرية .



(١) ابن أبي حاتم (١٢١١٢) ، من طريق عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس وابن أبي يزيد لم يوثقه غير ابن حبان .

(٢) البخاري (٥١٢) ، ومسلم (٥٠٧٠) ، عن ابن مسعود ، أن رجلا أصاب من امرأة قبله ، فأتى النبي ﷺ ، فأخبره فأنزل الله ﷻ : ﴿ وَأَنزِلْنَا الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّهُ أَحْسَنَتْ يُذَوِّبَنَّ السَّيِّئَاتِ ﴾ فقال الرجل : يا رسول الله ألي هذا ؟ قال : « لجميع أمتي كلهم » .

(٣) ضعيف جدًا : الطبراني في الكبير (٢٢٣٣) ، وغيره من طريق عبيد بن القاسم ، ثنا إسماعيل ابن أبي خالد ، عن قيس ، عن جرير به وعبيد مترك ، كذبه ابن معين واتهمه أبو داود بالوضع .

- ١٢ -

سورة يوسف

قوله تعالى : ﴿ قَرْئَنَا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢] استدل به من منع وقوع المعرب في القرآن .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ﴾ الآية ^(١) [يوسف: ٤] ، هي أصل في تعبير الرؤيا ، أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة ^(٢) قال : الكواكب إخوة يوسف ^(٣) والشمس أبوه والقمر أمه ، وقال ابن الفرس : ذكر جماعة من المفسرين أن القمر تأويله الأب والشمس تأويلها الأم فاستقرأ بعض الناس من تقديمها ^(٤) وجوب بر الأم وزيادته على بر الأب .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْصُصْ رُءُيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ ﴾ الآية ^(٥) [يوسف: ٥] ، قال إلكيا : يدل على جواز ترك إظهار النعمة لمن يخشى ^(٦) منه حسد ومكر وقال ابن العربي : فيه حكم بالعادة أن الإخوة والقراة يحسدون قال : وفيه أن يعقوب عرف تأويل

(١) الآية بتامها : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَتَابِعْ لِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ .

(٢) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٢١٧٦) ، من طريق أبي الجماهر ، أنا سعيد بن بشير ، عن قتادة به وسعيد ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروي عن السدي مثل ذلك .

(٣) في «أ» ، ج : « إخوته ، وما أثبتناه من «ب» ، ط » .

(٤) في «أ» : « تقدمها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط » .

(٥) الآية بتامها : ﴿ قَالَ يَبْنَئُ لَا تَقْصُصْ رُءُيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ .

(٦) في «أ» : « إن خشي ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط » .

الرؤيا ولم يبال [بذلك] ^(١) فإن الرجل يود أن يكون ولده [خيرًا] ^(٢) منه والأخ لا يود ذلك لأخيه .

[٩٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَيَمْلُكُ مِنَ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف:٦] قال

مجاهد ^(٣) : أي عبار ^(٤) الرؤيا أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾ فيه دلالة ^(٥) على أن الجد أب ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ يَلْقَظُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف:١٠] هذه الآية أصل في أحكام

اللقيط .

قوله تعالى : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ ﴾ [يوسف:١٣] أخرج ابن مردويه من

حديث ابن عمر مرفوعًا ^(٧) : لا تلقنوا ^(٨) الناس فيكذبون فإن بني يعقوب لما

لقنهم أبوهم كذبوا فقالوا : ﴿ أَكَلَهُ الذَّنْبُ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ آبَاؤُهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف:١٦] قال ابن العربي: قال

علمائنا: هذا يدل على أن بكاء المرء ^(٩) لا يدل على صدقه لاحتمال أن يكون تصنعًا .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٣) ابن أبي حاتم (١٢١٨٦)، وابن أبي شيبه (٢٩٩١١)، والطبري (١٧٣١٢)، من طريق ورقاء

ابن عمر عن ابن أبي نجيع عن مجاهد به وسبق مرارا أقوال العلماء في رواية ابن أبي نجيع عن

مجاهد .

(٤) في «أ»: عبارة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٥) في «ج»: دليل، وما أثبتناه من «أ، ب، ط» .

(٦) في «أ»: أن الجدات آباء، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) لم أقف على إسناده وانظر: الدر المنثور (٥١٠/٤) .

(٨) في «أ»: يلقنوا، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٩) في «أ»: الرد، وفي «ط»: المر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا ذَهَبًا نَّسْتَيْقُ ﴾ [يوسف: ١٧] فيه مشروعية المسابقة وفيه من الطب رياضة النفس والدواب وتمرين الأعضاء على التصرف .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ الآية ^(١) [يوسف: ١٨] ، قال ابن عباس ^(٢) : لو كان أكله السبع لخرق قميصه أخرجه ابن أبي حاتم ففيه الحكم بالأمارات والنظر إلى التهمة حيث قال : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ إلى آخره .

قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] قال عليه السلام : « لا شكوى فيه » ^(٣) أخرجه ابن أبي حاتم وابن أبي الدنيا مرسلًا .

[٩٥/أ] قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ الآيتين ^(٤) [يوسف: ١٩، ٢٠] ، قال ابن الفرس وغيره : استنبط الناس من هذه الآية أحكام اللقيط فأخذوا منها أن اللقيط يؤخذ ولا يترك ومن قوله : ﴿ هَذَا غُلْمٌ ﴾ أنه كان صغيرًا وأن الالتقاط خاص به فلا يلتقط الكبير وكذا قوله : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ لأن ذلك أمر يختص ^(٥) بالصغار ومن قوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ أن اللقيط يحكم بحريته

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ .

(٢) ابن أبي حاتم (١٢٢٣٥) ، والطبري (١٧٢٤٠) ، من طريق سهاك ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس وهذا إسناد حسن .

(٣) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٢٢٤٢) ، والطبري (١٧٢٤٩) ، من طريق هشيم ، عن عبد الرحمن بن يحيى ، عن حبان بن أبي جبلة ، قال : سئل النبي ﷺ عن قوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ قال : « لا شكوى فيه » ، وهذا إسناد ضعيف للإرسال .

(٤) الآيتان بتمامهما : ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبُشْرَى هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُوهُ بَشَعَهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ بِمَا يَمْكُرُونَ ﴾ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ .

(٥) في «أ» : مختص ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

أخرج أبو الشيخ من طريق الحسن عن علي ^(١) أنه قضى في اللقيط أنه حر ،
وقرأ : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك ^(٢) قال: البخس الحرام كان ^(٣) ثمنه حرماً .
قوله تعالى : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [يوسف: ٢٦] قال ابن الفرس:
يحتج به من يرى الحكم من العلماء بالأمارات والعلامات فيما لا تحضره البيئات
كاللقطة والسرقة والوديعة ومعاهد ^(٤) الحيطان والسقوف وشبهها .

قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ ﴾ الآيات [يوسف: ٣٦] ، أصل في عبارة الرؤيا .
قوله تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [يوسف: ٤١] يدل على أن الرؤيا
لأول عابر وأنها إذا قصت وقعت وأن من كذب في منام فعبره وقع فقد أخرج
ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٥) قال : « لما قصا على يوسف فأخبرهما قالاً إننا لم

(١) إسناده ضعيف : انظر : الدر المنثور (٤/ ٥١٦) ، والإسناد فيه انقطاع فالحسن لم يسمع من علي .

(٢) ابن أبي حاتم (١٢٢٧٩) ، والطبري (١٧٢٧٦) ، من طريق جوير ، عن الضحاك وهذا إسناده واه .

(٣) في «أ» : فإن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : ومكانة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) حسن يشاهده : ابن أبي حاتم (١٢٤٧٧) ، من طريق الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود وهو منقطع بين أبي عبيدة وأبيه وأخرجه الحاكم (٣٢٥٨) ، من وجه آخر عن ابن مسعود من طريق موسى بن مسعود ، ثنا سفيان ، عن عمارة بن القعقاع الضبي ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ولفظه : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ قال : لما حكيا ما رأياه ، وعبر يوسف عليه السلام قال أحدهما : ما رأينا شيئاً . فقال : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ . وفي إسناده موسى بن مسعود وهو صدوق سيع الحفظ وكان يصحف كما في التقريب .

وأخرجه الطبري (١٧٦١٧) ، من طريق سفيان ، عن عمارة ، عن إبراهيم ، عن عبد الله ، =

نر شيئاً فقال ^(١) : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ يقول وقعت العبارة .
وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا ﴾ [يوسف: ٤٢] استدل به من قال
إن تعبير الرؤيا ظني لا قطعي .

[٩٥/ب] قوله تعالى : ﴿ فَأَنسَنُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾ قال مجاهد ^(٢) :
أنسى يوسف الشيطان ذكر ربه وأمره بذكره ^(٣) [عند] ^(٤) الملك ابتغاء ^(٥) الفرج
من عنده ، فلبث ^(٦) في السجن بضع سنين أخرجه ابن أبي حاتم .
أخرج عن أنس ^(٧) ^(٨) أنه أوحى إليه : « ذكرت آدمياً ونسيتني ؟ لأخلدك في
السجن بضع سنين » . وأخرج ابن مردويه من حديث أبي هريرة مرفوعاً ^(٩) :

= قال : قال اللذان دخلا السجن على يوسف : ما رأينا شيئاً ، فقال : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ
تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ وهذا إسناد صحيح .

(١) في «ج» : قال ، وما أثبتاه من «أ» ، ب ، ط .

(٢) ابن أبي حاتم (١٢٤٨٦) ، من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به .

(٣) في «أ» : يذكر ، وما أثبتاه من «ب» ، ط .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتاه من «ب» ، ط .

(٥) في «أ» : وابتغاء ، وما أثبتاه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : فليس ، وما أثبتاه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : يونس ، وهو تحريف ، وما أثبتاه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) عبد الله بن أحمد في الزهد (٤٣٠) ، وابن أبي حاتم (١٢٤٨٨) ، من طريق سلام بن أبي
الصهباء ، أخبرنا ثابت ، عن أنس به وسلام ضعفه يحيى وقال أحمد : حسن الحديث وقال
ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وقال البخاري : منكر الحديث وقال ابن أبي حاتم :
سألت أبي عنه فقال : هو شيخ وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به .

(٩) ابن حبان (٦٢٠٦) ، وابن أبي حاتم (١٢٤٨٠) ، ومسدد كما في إتحاف الخيرة (٨٣٦٣) ، من
طريق خالد بن عبد الله ، حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة به مرفوعاً
وهذا إسناد حسن لولا ما يخشى من وهم محمد بن عمرو فأنا أظنه وهم في هذه الجملة ففي
رواية ابن حبان من طريق خالد بن عبد الله ، حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن
أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « رحم الله يوسف ، لولا الكلمة التي قالها : ﴿ وَقَالَ =

«يرحم»^(١) الله يوسف لولا الكلمة التي قالها اذكرني عند ربك ما لبث في السجن

ما لبث «فيه الحث على الفزع»^(٢) في الشدائد إلى الله دون خلقه والبضع من ثلاثة^(٣)

= أَذْكَرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ ، ما لبث في السجن ما لبث ، وَرَحِمَ اللَّهُ لُوطًا ، إِنْ كَانَ لَيَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ، إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ : ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَايَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ، قَالَ : فَمَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا بَعْدَهُ ، إِلَّا فِي تَرْوَةٍ مِنْ قَوْمِهِ فَأَدْخَلَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى قَوْلِهِ : وَرَحِمَ اللَّهُ لُوطًا إلخ ، ورواه ابن حبان (٦٢٠٧) ، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ يَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَوْ جَاءَنِي الدَّاعِي الَّذِي جَاءَ إِلَى يُوسُفَ ، لَأَجَبْتُهُ ، وَقَالَ لَهُ : ﴿أَنْجِعْ إِنْ رَزَقْتَ فَتَنَهُ مَا بَالَ النَّسْوَةُ الَّتِي فَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى لُوطٍ ، إِنْ كَانَ لَيَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ، إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ : ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَايَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ، فَمَا بَعَثَ اللَّهُ بَعْدَهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا فِي تَرْوَةٍ مِنْ قَوْمِهِ » وجملة : لَوْ جَاءَنِي الدَّاعِي الَّذِي جَاءَ إِلَى يُوسُفَ لَأَجَبْتُهُ هي المشهورة في حديث أبي هريرة كما في الترمذي (٣١٢٤) ، من طريق الفضل بن موسى ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ومن طريق عبدة ، وعبد الرحيم ، عن محمد ابن عمرو ، نحو حديث الفضل بن موسى وفيه : «ولو لبث في السجن ما لبث يوسف ثم جاءني الرسول أجبت» وفي البخاري (٣٢٠٨) ، ومسلم (٢٤٢) ، من طريق ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ؓ ، أن رسول الله ﷺ قال : «نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ تَوَئِينَ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ﴾ ويرحم الله لوطا ، لقد كان يأوي إلى ركن شديد ، ولو لبث في السجن طول ما لبث يوسف ، لأجبت الداعي » .

وعليه فالذي يظهر أن إدخال جملة (لولا الكلمة التي قالها اذكرني عند ربك ما لبث في السجن ما لبث) في حديث أبي هريرة قد تكون من أوهام محمد بن عمرو لكن لها شواهد مرسله صحيحة عن الحسن وعكرمة وغيرهما انظرها في تفسير الآية عند الطبري وكذلك في تفسير ابن أبي حاتم (١٢٤٨١) ، والزهد لأحمد (٤٢٥) ، وانظر لزاما : أقوال العلماء في الآية والراجح فيها في تفسير سورة يوسف لشيخنا أبي عبد الله مصطفى بن العدوي حفظه الله (ص ١٧٦-١٨٠) .

(١) في «ج» : رحم ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) في «ب» : التضرع ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) في «ب ، ط» : ستة ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

إلى عشرة فاستدل به على أن المقر يبضع يلزمه ثلاثة وفي الآيات جواز إطلاق اسم الرب على غيره تعالى لكن مضافاً لا معرفاً بأل .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ أَمْلِكْ إِنِّي أَرَى سَنَعَبَقَرْتُ ﴾ [يوسف: ٤٣] هي أيضاً من أصول التعبير وفيها صحة رؤيا الكافر وجواز تسميته ملكاً وأن قولنا: الرؤيا لأول^(١) عابر ليس عامّاً في كل رؤيا ؛ لأنهم قالوا : ﴿ أَصْنَعْتُ أَخْلَصَ ﴾ ولم تسقط بقولهم ذلك قال ابن العربي^(٢) : فتخص^(٣) تلك القاعدة بما يحتمل من الرؤيا وجوهاً فيعبر بأحدها فتقع عليه ، وفي قوله : ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ ﴾ [يوسف: ٤٩] زيادة على ما وقع السؤال عنه فيستدل به على أنه لا بأس بذلك في تعبير الرؤيا والفتوى ، وقوله : ﴿ وَفِيهِ يَصْرَوْنَ ﴾ قال ابن عباس^(٤) : الأعناب والزيت والدهن أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُ^(٥) الرَّسُولُ ﴾ الآيات [يوسف: ٥٠] ، فيه سعى الإنسان في براءة نفسه لثلاثتهم بخيانة أو نحوها خصوصاً الأكابر ومن يقتدى بهم .
قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي ﴾ [يوسف: ٥٣] أصل في التواضع وكسر النفس وهضمها .

[٩٦/أ] قوله تعالى : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ﴾ [يوسف: ٥٥] استدلل به

(١) في «أ» : الأول ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» : ابن الفرس ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : فيخص ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ابن أبي حاتم (١٢٥٢٤) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، ولفظه : الأعناب والدهن .

(٥) في «أ» : جاء ، وهو خطأ .

على جواز طلب الولاية كالقضاء ونحوه لمن وثق من نفسه بالقيام بحقوقه ، وجواز التولية من الكافر والظالم .

[قوله تعالى : ﴿ إِنِّي حَفِظْتُ عَلَىَّ ﴾ استدل به على جواز وصف الإنسان نفسه بصفة مدح للمصلحة خصوصاً لمن لا يعلم مقامه ، وعلى أن المتولي أمراً شرطه أن يكون عالماً به خبيراً ذكي الفطنة] ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ يَبْنَى لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ﴾ الآية ^(٢) [يوسف: ٦٧] ، قال ابن عباس ^(٣) ومجاهد ^(٤) وغيرهما : خاف عليهم العين ، أخرجهم ابن أبي حاتم ففيه أن العين حق وأن الحذر لا يرد القدر ومع ذلك لا بد من ملاحظة الأسباب .
قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ الْيَقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾ الآيات [يوسف: ٧٠] ، قال إلكيا : فيه دليل على جواز الحيلة في ^(٥) التوصل إلى المباح وما فيه ^(٦) الغبطة والصلاح واستخراج الحقوق قال ابن العربي وفي إطلاق السرقة عليهم - وليسوا بسارقين - جواز دفع الضرر بضرر أقل منه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَهُ يَحْمِلْ يَوْمَئِذٍ وِجْرَتَهُ ﴾ [يوسف: ٧٢] أصل في الجعالة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ أصل في الضمان والكفالة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ﴾ [يوسف: ٨١] فيه رد على من أجاز

(١) ما بين المعنيتين سقط من « ب » ، وما أثبتناه من « أ » .

(٢) الآية بتأنيها : ﴿ وَقَالَ يَبْنَى لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أَغْنَى عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَلْمَعْتُمْ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم (١٢٦١٢ و ١٢٦١٣) ، بإسنادين ضعيفين .

(٤) ابن أبي حاتم (١٢٦١٢ و ١٢٦١٣) ، بإسنادين ضعيفين .

(٥) في « ب » ، ط : « وفي » ، وما أثبتناه من « أ » ، ج .

(٦) في « ط » : في ، وما أثبتناه من « أ » ، ب ، ج .

الشهادة على الكتابة بلا علم ولا تذكر وعلى من سمع كلامه ^(١) من وراء حجاب لعدم العلم فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ الْقَرِيبَةُ ﴾ [يوسف: ٨٢] ، استدل به من أجاز شهادة الرفقة وإن لم يكونوا عدولاً فيها يختص بمعاملات السفر .

[٩٦/ب] قوله تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية ^(٢) [يوسف: ٨٤] ، قال ابن الفرس : فيها دليل على جواز البكاء على الميت .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَا يَأْتِشُونَ رَوْحَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٣) [يوسف: ٨٧] استدل به على أن اليأس من رحمة الله من الكبائر .

قوله تعالى : ﴿ مَسْنَا وَأَهْلَنَا الْقَرْيُ ﴾ [يوسف: ٨٨] قال ابن الفرس : يؤخذ منه جواز شكوى الحاجة لمن ^(٤) يرجى منه إزالتها .

قوله تعالى : ﴿ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ ﴾ الآية ، استدل به على أن أجره الكيال على البائع ، قال إلكيا : لأنه إذا كان عليه توفية الكيل فعليه مؤونته ^(٥) وما يتم به .

قوله تعالى : ﴿ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا ﴾ استدل به من قال : إن الصدقة لم تكن محرمة على الأنبياء ^(٦) .

(١) في «أ» ، ب ، ط : «كلاما» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ وَقَالَ تِثَاقُ عَلَى يُوْسُفَ وَأَيَّضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَاطِمٌ ﴾ .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ يَبْقَى أَذْهَبُوا فَتَحَسُّوْا مِنْ يُوْسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْتِشُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَا يَأْتِشُونَ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

(٤) في «أ» : «أن» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : مؤنثه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وكلاهما صحيح .

(٦) هذا الكلام مبني على قول ابن جريج ومن وافقه أنهم كانوا أنبياء وفيه نظر .

قوله تعالى : ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [الآية (١)(٢)] [يوسف: ٩٢] أخرج ابن أبي حاتم عن عطاء (٣) ، قال : طلب الحوائج إلى الشباب أسهل منها (٤) عند الشيوخ ألم تر إلى قول يوسف : ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ وقال يعقوب : ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ .

قوله تعالى : ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف: ٩٨] قال ابن مسعود (٥) : أخرهم إلى السّحر . أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس [مرفوعاً] (٦)(٧) : « يقول حتى تأتي ليلة الجمعة » .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) الآية بتمامها ﴿قَالَ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَعْفُرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم (١٢٧٩٢) ، من طريق ضمرة بن ربيعة ، عن رجاء بن أبي سلمة ، عن عطاء الخراساني به وإسناده إلى عطاء حسن .

(٤) في «أ» : منهما ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ابن أبي حاتم (١٢٨٦٢) ، والطبري (١٨١٢٨) ، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، عن محارب بن دثار ، عن عمه قال : غدوت بسحر فمررت بدار عبد الله بن مسعود ، فسمعتة يقول : اللهم أمرتني فأطعك ودعوتني فأجبك ، وهذا سحر فاغفر لي ، فلما أصبحت أتيت فذكرت ذلك له ، فقال : إن يعقوب حين قال له بنوه : ﴿أَسْتَغْفِرُ لَنَا﴾ أخرهم إلى السحر ، وهذا إسناد ضعيف فيه عبد الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم : وروي عن إبراهيم النخعي ، وإبراهيم التيمي ، وعكرمة ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وسعيد بن جبير ، والسدي ، وقتادة نحو ذلك .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) منكر : الترمذي (٣٥٧٨) ، والحاكم (١١٢٥) ، والطبري (١٨١٣٢) ، وغيرهم من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثنا ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، وعكرمة ، مولى ابن عباس عن ابن عباس به والوليد يدلّس تدليس التسوية ولم يصرح بالتحديث في جميع طبقات السند ولذا تعقب الذهبي الحاكم بقوله : « هذا حديث شاذ ، أخاف أن لا يكون هكذا ولعل الصواب : أن يكون موضوعاً ، وقد حيرني والله جودة سنده ! » .

قوله تعالى : ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١] استدلل به من لم يكره تمنى الموت .



= قال الألباني في الضعيفة (٣٣٧٤) : وكان الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى لم يتذكر قوله في «الميزان» . قلت : إذا قال الوليد : عن ابن جريج ، أو : عن الأوزاعي ؛ فليس بمعتمد ؛ لأنه يدلّس عن كذابين ، فإذا قال : حدثنا ؛ فهو حجة ، وقال أبو مسهر : كان الوليد يأخذ من ابن السفر حديث الأوزاعي ، وكان ابن السفر كذاباً ، وهو يقول فيها : قال الأوزاعي . وقال صالح جزرة : سمعت الهيثم بن خارجة يقول : قلت للوليد بن مسلم : قد أفسدت حديث الأوزاعي ! قال : وكيف ؟ قلت : تروي عنه عن نافع ، وعنه عن الزهري ، وعنه عن يحيى ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع : عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الأوزاعي : قرّة ، فما يملكك على ذلك ؟ قال : أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء (!) .

قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير ، فأسقطتهم وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف الأوزاعي ! فلم يلتفت إلى قولي .

قلت : ومعنى هذا الذي رواه الهيثم بن خارجة - وهو ثقة من شيوخ البخاري - أن الوليد بن مسلم يدلّس تدليس التسوية أيضًا ، وهو أن يسقط من سنده غير شيخه ولذلك قال الحافظ فيه : ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية .

وبناء عليه فقول الذهبي في صدر كلامه عن الوليد : « فإذا قال : حدثنا ابن جريج ، فهو حجة » فيه قصور لا يخفى ، فالصواب اشتراط تصريحه بالتحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه ، لنأمن بذلك من شر تدليسه تدليس التسوية .

وقال الضياء عقب الحديث : وقد ذكر شيخنا أبو الفرج بن الجوزي أن هذا الحديث لا يصح لتفرد الوليد بن مسلم به وانظر : الموضوعات (١٣٨/٢) .

- ١٣ -

سورة الرعد

قوله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قُطْعٌ مُتَجَاوِرَةٌ ﴾ [الرعد: ٤] افتتح به صاحب اللطيف^(١) وهو ابن خيران من أصحابنا باب إحياء الموات .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى ﴾ الآية^(٢) [الرعد: ٨] ، أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٣) في قوله : ﴿ وَمَا تَقْبِضُ الْأَرْحَامُ ﴾ قال : أن ترى المرأة الدم في حملها فاستدل به من قال : إن الحامل تحيض ، وأخرج من طريق الضحاك^(٤) عنه قال : ﴿ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ على تسعة [أشهر]^(٥) وما تنقص^(٦) من التسعة فاستدل به من قال : إن مدة الحمل تكون^(٧) أقل من تسعة أشهر وأكثر منها .

(١) في «أ» : اللطيفة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَقْبِضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهِ بِمِقْدَارٍ ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم (١٣٠٠٣) ، من طريق خصيف ، عن مجاهد ، وسعيد بن جبير ، عن ابن عباس ولفظه قال : تغيض الأرحام أن ترى المرأة الدم في حملها فذلك تزداد في التسعة أشهر وفي إسناده خصيف وهو صدوق سيع الحفظ ، خلط بآخره كما في التقريب .

(٤) ابن أبي حاتم (١٣٠٠٤) ، من طريق أبي خالد الدالاني ، عن زريق الجرجاني ، عن الضحاك عن ابن عباس ولفظه : ما تزداد على تسعة ، وما نقص عن التسعة . وقال الضحاك : وضعتني أمي وقد حملتني في بطنها ستين وولدتني وقد خرجت ثنيثي وفي إسناده أبو خالد الدالاني صدوق يخطئ كثيرا وكان يدللس .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٦) في «أ» : نقص ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : يكون ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُوقِدُونَ ^(١) عَلَيْهِ فِي النَّارِ ﴾ الآية ^(٢) [الرعد: ١٧] ، أصل في الصَّوْغ ^(٣) والأواني المنطبعة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ [الرعد: ٣٨] فيه ^(٤) أن النكاح من سنن المرسلين وأخرج ابن أبي حاتم عن سعد بن هشام قال ^(٥) : قلت لعائشة : إني أريد أن أتبتل ، قالت : لا تفعل ، أما سمعت الله يقول وتلت الآية .

قوله تعالى : ﴿ يَتَخَوَّأُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ [الرعد: ٤٠] استدل به الحنفية على تبدل السعادة والشقاوة وأجاب الأشعرية بأن ذلك التبديل في غير الكتاب الأزلي ^(٦) لقوله : ﴿ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ أي أصله الذي لا يبدل منه ^(٧) شيء .

(١) في «ط» : يوقدون بالياء ، وهي قراءة حفص وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالناء : «توقدون» .

(٢) الآية بينهما : ﴿ أُنزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاتَّخَذَ السَّيْلُ دَبَّارًا رَبِيبًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ آيَةً جِلْيَةً أَوْ مِنَعَ زَيْدٌ يَنْفُلُهُ كَذَلِكَ يَبْغُرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّيْدُ فَدَهَبَ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَنَكُتُ فِي آلَائِهِمْ كَذَلِكَ يَبْغُرِبُ اللَّهُ الْآمَنَاتِ ﴾ .

(٣) الصَّوْغ : قال صاحب المصباح المنير : صاغ الرجل الذهب يصوغه صوغًا جعله حليًا فهو صانع وصواغ . ص ٢١١ ، ط دار الحديث .

(٤) في «أ» : وفيه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) صحيح بشواهده : أحمد (٢٤٠٧٦) ، وأبو يعلى (٤٧٣٥) ، وغيرهما من طريق مبارك بن فضالة ، حدثنا الحسن ، عن سعد بن هشام بن عامر به وهذا إسناد حسن ومبارك قد توبع تابعه حصين بن نافع المازني ، قال : حدثني الحسن هو البصري ، عن سعد بن هشام به كما في السنن الكبرى للنسائي (٥١٨١) .

(٦) في «ب» ، ط : الأول ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «ب» ، ط : فيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

- ١٤ -

سورة إبراهيم

[٩٧/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: ٤]

استدل به من قال: إن اللغات اصطلاحية قال: لأنها لو كانت توقيفية لم تعلم إلا بعد مجيء الرسول والآية صريحة في علمها قبله واستدل به ابن عباس على تفضيله ﷺ على الأنبياء فأخرج ^(١) البيهقي من طريق الحكم بن أبان ^(٢) عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس يقول ^(٣) إن الله فضل محمدًا على أهل السماء وعلى الأنبياء، قيل: ما ^(٤) فضله على أهل السماء قال: إن الله تعالى قال لأهل السماء: ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنْتِ إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ، فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء] وقال لمحمد: ﴿ إِنَّا مَقَّعْنَا لَكَ فَتَمَّامِيْنَا ﴾ لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴿ [الفتح: ١، ٢] فقد كتب له براءة، قيل: وما فضله على الأنبياء؟ قال: إن الله تعالى قال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ وقال لمحمد ﷺ [٥]: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨] فأرسله إلى الإنس والجن.

قوله تعالى : ﴿ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ الآية فيه رد على القدرية .

قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِنَا ﴾ [إبراهيم: ٥] أخرج ابن أبي حاتم عن

(١) في «أ»: وأفرج، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٢) في «أ»: لبان، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٣) الحاكم (٣٢٦٨)، والبيهقي في الشعب (١٤٢)، والطبراني في الكبير (١١٤٠٣)، وغيرهم من طريق يزيد بن أبي حكيم، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن .

(٤) في «أ»: أما، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

مجاهد ^(١) قال: لما نزلت: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا اللَّهُ﴾ قال: وعظهم، قال ابن العربي: هذه الآية أصل في الوعظ المرفق ^(٢) للقلوب.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٣) قال: «الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله» قال العلاء ابن بدر ^(٤) وذلك في القرآن: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات] ^(٥).

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾ الآية [إبراهيم: ٢٢]، قال ابن الفرس انتزع بعضهم من هذا إبطال التقليد في الاعتقاد قال: وهو انتزاع حسن؛ لأنهم اتبعوا الشيطان بمجرد دعواه ولم يطلبوا منه برهاناً فحكى الله قوله تقييماً لذلك الفعل منهم.

قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] فسرت في الحديث بالنخلة: ﴿تُؤْتِي أَكْثَرَهَا ثَمَرًا﴾ ^(٦) [إبراهيم: ٢٥] فسر ابن المسيب ^(٧) الحين بشهرين،

(١) الدر المنثور (٦/٥).

ملحوظة: المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم من أول سورة إبراهيم إلى سورة المؤمنون عند الآية: (١٠٦)، مستكمل من مرويات ابن أبي حاتم المنقولة عنه في كتاب تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير (٣/٥٤٠)، وتفسير الدر المنثور للحافظ السيوطي (٤/٥) وعليه فالمقبول فيه من الدر منقول بغير إسناد وبالتالي لم أحكم على إسناده.

(٢) في «ط»: المرفق، وما أثبتناه من «أ».

(٣) الدر المنثور (٦/٥)، وهو في شعب الإيمان (٤٨)، بنحوه وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة.

(٤) في «ب»: زيد، وما أثبتناه من «أ»، ج، ط.

(٥) في «أ»: «إن في ذلك لآيات للموقنين»، وهو خطأ.

(٦) سقط من «ط».

(٧) الطبري (١٨٨٨٠)، وفي إسناده محمد بن مسلم الطائفي وهو صدوق يخطئ.

وفسره ابن عباس ^(١) في رواية بستة أشهر وفي أخرى ^(٢) بسنة ، وقتادة ^(٣) بسبعة أشهر أخرج ذلك ابن أبي حاتم ، فاختلف بحسب ذلك فيمن ^(٤) حلف لا يكلم فلانًا حينًا ، فقال مالك : لا يكلمه سنة ، وقوم : ستة أشهر وعليه أبو حنيفة ، وقوم : شهرين أخذًا ^(٥) من هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية ^(٦) [إبراهيم: ٢٧] نزلت في سؤال منكر ونكير للمقبور كما أخرجه الشيخان ^(٧) وغيرهما .

قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ الآية ^(٨) [إبراهيم: ٣٧] ، قال ابن

(١) انظر : الدر (٧/٥) ، والثابت عن ابن عباس في ذلك ما أخرجه الطبري (١٨٨٥٣) ، من طريق شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس في قوله : ﴿تَوَفَّيْ أَكْلَهَا كُلَّ يَوْمٍ إِذْ ذُرِّيَّتُهَا﴾ قال : بكرة وعشية ، وهذا إسناد صحيح .

(٢) الطبري (١٨٨٧٩) ، حدثنا ابن حميد قال : ثنا جرير ، عن عطاء عن ابن عباس وهذا إسناد واه للانقطاع ولضعف ابن حميد .

(٣) الطبري (١٨٨٦٩) ، حدثنا بشر ، قال : ثنا يزيد ، قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، قوله : ﴿تَوَفَّيْ أَكْلَهَا كُلَّ يَوْمٍ إِذْ ذُرِّيَّتُهَا﴾ ، والحين : ما بين السبعة والسته ، وهي تؤكل شتاء وصيفا وهذا إسناد حسن .

(٤) في «أ» : فمن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : أخذ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) الآية بتمامها : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّالِثِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُعِزِّلُ اللَّهُ الْفَاسِقِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ .

(٧) البخاري (٤٤٢٩) ، ومسلم (٥٢٢٦) ، عن البراء بن عازب : أن رسول الله ﷺ قال : «المسلم إذا سئل في القبر : يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» ، فذلك قوله : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّالِثِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ .

(٨) الآية بتمامها : ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي رِجِّعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ .

العربي: أخذ غلاة الصوفية من هذا أنه يجوز للإنسان طرح ولده ^(١) وعياله بأرض مضیعة اتكالاً وهو ممنوع لأن ذلك صدر من إبراهيم بأمر من الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي ﴾ الآية ^(٢) [إبراهيم: ٣٩] ، قال بعض أصحابنا يستحب ^(٣) لمن رزق ولدًا على ^(٤) كبر [أن] ^(٥) يسميه إسماعيل اقتداء بالخليل عليه السلام .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ عِبْرَ الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٤٨] روى مسلم عن عائشة ^(٦) أنه ﷺ سئل أين الناس يومئذٍ قال : « على الصراط » .

(١) في «أ» : أولاده ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ .

(٣) في «أ» : يستحبان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب» : في ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) مسلم (٥١٠٦) ، عن عائشة ، قالت : سألت رسول الله ﷺ عن قوله ﷻ : ﴿ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ عِبْرَ

الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ﴾ فأين يكون الناس يومئذٍ يا رسول الله ؟ فقال : « على الصراط » .

- ١٥ -

سورة الحجر

قوله تعالى : ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] يستدل به من قال : إن ربَّ للتكثير .

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ [الحجر: ١٦] أصل في علم المواقيت .
 قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخِيرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]
 أخرج الحاكم عن ابن عباس ^(١) قال : ﴿الْمُسْتَقْدِمِينَ﴾ : الصفوف المتقدمة ،
 و﴿الْمُسْتَخِيرِينَ﴾ : الصفوف المؤخرة ، وأخرج ابن مردويه عن سهل بن حنيف
 الأنصاري ^(٢) أنها نزلت في صفوف الصلاة ففيها تفضيل الصف الأول قال ابن
 العربي : ويقاس به فضل الصف الأول في القتال قلت : أخرج ابن أبي حاتم عن
 عطاء ^(٣) قال في قوله : ﴿الْمُسْتَقْدِمِينَ﴾ قال : في صفوف الصلاة والقتال .
 قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الصَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] استدل به
 على أن القنوط من الكبائر .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا لُوطٌ إِنَّا لَمَجُومٌ أَجْمَعِينَ﴾ [٥] إِلَّا أَمْرَاتُهُ ﴿الآية (٥)﴾

(١) الحاكم (٣٢٨٠) ، من طريق سفيان ، عن رجل ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس به وهذا إسناد ضعيف .

(٢) الدر المنثور (٥/ ٧٤ ، ٧٥) .

(٣) في «أ» : عن عطاء قال ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الدر المنثور (٥/ ٧٤ ، ٧٥) .

(٥) الآية بتماها : ﴿إِلَّا مَا لُوطٌ إِنَّا لَمَجُومٌ أَجْمَعِينَ﴾ إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدْ رَتَّبْنَا إِنَّمَا لَمَجُومٌ أَجْمَعِينَ ﴿٥﴾ .

[الحجر: ٥٩، ٦٠] ، فيه دليل على أن الاستثناء إذا تكرر فكل لما يليه وأخرج ابن أبي حاتم عن النخعي ^(١) قال: بيني وبين القدرية ^(٢) هذه الآية: ﴿إِلَّا أَمْرًا مَدْرَبًا إِلَيْهَا لِمَنْ الْغَيْرِ﴾ .

[٩٩/أ] قوله تعالى: ﴿لَعَنَّاكَ إِيَّاهُمْ لَيْ سَكَرَيْنَهُمْ﴾ الآية ^(٣) [الحجر: ٧٢] ، أخرج أبو يعلى عن ابن عباس ^(٤) قال: ما خلق الله وما ذرأ وما برأ نفساً أكرم عليه ^(٥) من محمد ، وما سمعت الله أقسم بحياة أحد غيره قال: ﴿لَعَنَّاكَ إِيَّاهُمْ لَيْ سَكَرَيْنَهُمْ يَمْمَهُونَ﴾ ، واستدل بهذه الآية من ^(٦) قال: إن: لعمر الله ولعمرك ولعمري ، يمين يلزم ^(٧) فيها الكفارة ، واستدل بها أحمد بن حنبل على أن من أقسم بالنبي ﷺ لزمته الكفارة .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُسْتَعِينٍ﴾ [الحجر: ٧٥] هذه أصل في الفراسة ، أخرج الترمذي من حديث أبي سعيد مرفوعاً ^(٨) « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » ثم قرأ هذه الآية ، و[قد] ^(٩) كان بعض قضاة المالكية يحكم بالفراسة في الأحكام جرياً على طريق إياس بن معاوية .

(١) انظر: الدر (٨٨/٥) .

(٢) في «أ»: القادرية ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآية بتمامها: ﴿لَعَنَّاكَ إِيَّاهُمْ لَيْ سَكَرَيْنَهُمْ يَمْمَهُونَ﴾ .

(٤) أبو يعلى (٢٧٥٤) ، والхарث بن أسامة (٩٢٤) ، بإسناد ضعيف .

(٥) في «أ ، ب ، ط» : على الله ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) في «ط» : م ، وهو خطأ مطبعي .

(٧) في «ب» : تلزم ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) ضعيف: الترمذي (٣١٣٥) ، وغيره من طريق عمرو بن قيس ، عن عطية ، عن أبي سعيد

الخدري به وهذا إسناد ضعيف وانظر: ضعيف الجامع (١٢٧) .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ ، ج» .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧] قال ﷺ : « هي الفاتحة » ^(١)
أخرجه البخاري وغيره ففيه وجوب قراءتها في الصلاة في كل ركعة وأنها سبع
آيات خلافا لمن قال : إنها ست أو ثمان .

قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَغَ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] قال مجاهد ^(٢) : اجهر بالقرآن في
الصلاة أخرجه ابن أبي حاتم .
قوله تعالى : ﴿ تَسْبِيحٌ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٩٨] أخذ بعضهم منه
أن هذا الموضع محل سجدة .



(١) البخاري (٤٢١٣) ، عن أبي سعيد بن المولى ، قال : كنت أصلي في المسجد ، فدعاني رسول
الله ﷺ فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله ، إني كنت أصلي ، فقال : « ألم يقل الله : ﴿ اسْتَجِبُوا
لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ » . ثم قال لي : « لأعلمنك سورة هي أعظم السور في
القرآن ، قبل أن تخرج من المسجد » . ثم أخذ بيدي ، فلما أراد أن يخرج ، قلت له : ألم تقل :
لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن ، قال : « الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ،
والقرآن العظيم الذي أوتيته » .

(٢) حسن : الطبري (١٩٥٠٥) ، من طريق ابن فضيل عن ليث ، عن مجاهد وله شاهد عند
الطبري (١٩٥٠٧) ، من طريق ورقاء وشبل ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد به .

- ١٦ -

سورة النحل

قوله تعالى : ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] قال ابن عباس :
 الثياب أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ^(١)، فاستدل
 بعمومه ^(٢) قوم على جواز الانتفاع بها مذكاة وغيرها .
 [٩٩/ب] قوله تعالى : ﴿وَتَحْمِلُ أُنْفُسًا كَمَا﴾ الآية ^(٣) [النحل: ٧] ، قال
 ابن الفرس ^(٤) : فيه دليل على جواز الحمل على البقر وركوبها وعلى إباحة ركوب
 الجلالة .

قوله تعالى : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ﴾ الآية ^(٥) [النحل: ٨] ، استدل بها من حرم أكل
 الخيل ؛ لأنه تعالى قرنها بالبغال والحمير وأخبر بأنه ^(٦) خلقها للركوب والزينة
 ولم يجعل فيها أكلاً أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٨) أنه كان يكره لحوم
 الخيل ويقرأ : ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ الآية ويقول ^(٩) : هذه للأكل ﴿وَالْخَيْلَ

(١) الطبري (١٩٥٤٥) ، من طريق معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس به .

(٢) في «ب ، ط» : بعمومها ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٣) الآية بشاؤها : ﴿وَتَحْمِلُ أُنْفُسًا كَمَا﴾ الآية يقول ^(٩) : هذه للأكل ﴿وَالْخَيْلَ

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٥) في «أ» : والبغالة ، وهو خطأ .

(٦) الآية بشاؤها : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ﴾ الآية يقول ^(٩) : هذه للأكل ﴿وَالْخَيْلَ

(٧) في «ب» : بأنها ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) الطبري (١٩٥٦٤) ، من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن مولى نافع بن علقمة : عن ابن عباس به

وهذا إسناد رجاله ثقات لولا عنعنة ابن أبي كثير وهو مدلس وأخرجه الطبري (١٩٥٦٥) ،

حدثنا ابن وكيع ، قال : ثنا أبي ، عن ابن أبي ليلى ، عن المنهال ، عن سعيد ، عن ابن عباس به

وهذا إسناد ضعيف .

(٩) في «ج» : يقول بدون الواو ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

وَالْيَقَالَ وَالْحَيَّيرَ ﴿١٤﴾ يقول هذه للركوب . وأخذ المالكية من الاقتران المذكور ردًا على الحنفية في قولهم بوجوب الزكاة فيها .

قوله تعالى : ﴿وَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤] فيه دليل على إباحة لبس الرجال الجواهر ونحوها ، واستدل به من قال : يحث الخالف لا يلبس حليًا بلبس اللؤلؤ ، لأنه تعالى سماه حليًا ، واستدل به بعضهم على أنه لا زكاة في حلي النساء ، وأخرج ^(١) ابن جرير عن أبي جعفر ^(٢) أنه سئل : هل في حلي النساء صدقة ؟ قال : لا ، هي ^(٣) كما قال الله : ﴿حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَيَالنَّجْمِ مِمَّ يَهْتَدُونَ﴾ ^(٤) [النحل: ١٦] هذا أصل لمراعاة النجوم لمعرفة الأوقات والقبلة والطرق .

قوله تعالى : ﴿إِنْ تَحَرَّضَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ﴾ الآية ^(٥) [النحل: ٣٧] ، رد على القدرية .
قوله تعالى : ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩] استنبط منه الشيخ بهاء الدين دليلًا لقول أهل السنة : إن الكذب مخالفة الواقع ، ولا عبرة بالاعتقاد .

[١٠٠/أ] قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ الآية ^(٦) [النحل: ٤٠] ،

(١) في «أ» : فأخرج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الطبري (١٩٦٠٣) ، من طريق حماد ، عن يحيى ، قال : ثنا إسماعيل بن عبد الملك ، قال : جاء رجل إلى أبي جعفر ، فقال فذكره وإسماعيل صدوق كثير الوهم كما في التقريب .

(٣) في «أ» : يعني ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : مهتدون ، وهو خطأ .

(٥) الآية بتمامها : ﴿إِنْ تَحَرَّضَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ .

(٦) الآية بتمامها : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ .

استدل بها المعتزلة على أن المعدوم يسمى شيئاً .

قوله تعالى : ﴿ فَتَتَلَوْا هَٰؤُلَاءِ الذِّكْرَ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٠] استدل به على جواز التقليد في الفروع للعامي .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٤٤] استدل به من منع تخصيص السنة بالكتاب أو نسخها أو بيانها ^(١) به ؛ لأنه قصر البيان عليه فلا يكون الكتاب مبيناً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ﴾ الآية ^(٢) [النحل: ٦٦] ، استدل به على طهارة لبن المأكول وإباحة شربه .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ ﴾ الآية ^(٣) [النحل: ٦٧] ، أخرج ابن أبي حاتم من طريق عطاء ^(٤) عن ابن عباس ^(٥) قال : السكر النبيذ وهو منسوخ بآية المائدة ^(٦) ، وأخرج ابن مردويه من طريق العوفي عنه ^(٧) قال : السكر الخل بلسان الحبشة

(١) في «أ» : تخصيص الكتاب والسنة أو نسخها أو بيانها ، وفي «ج» : تخصيص الكتاب والسنة بالكتاب أو نسخها ، وما أثبتناه من «ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نَّتَذِيرُ بِهَا فَمَنْ يُطِيعِهَا يَفْعَلْهُ بِهَا حَسَنًا وَلَا يَفْعَلْهُ بِهَا شَرًّا ﴾ .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٤) في «ب» ، ط : العوفي ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٥) وأخرج الطبري (١٩٧٥٤) ، من طريق الأسود بن قيس ، عن عمرو بن سفيان البصري قال : قال ابن عباس ، في قوله : ﴿ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ قال : فأما الرزق الحسن : فما أحل

من ثمرتها ، وأما السكر : فما حرم من ثمرتها وفي إسناده عمرو بن سفيان وهو مقبول .

(٦) الآية (٩٠) من سورة المائدة وهي : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا خَفَرُوا وَالَّذِينَ لَا يَصَابُونَ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ .

(٧) إسناده ضعيف : فيه العوفي وهو ضعيف .

[ففيه جواز اتخاذ الخل] ^(١) قال ابن الفرس : ويدل أيضًا على جواز ^(٢) التخليل لإطلاق لفظ الاتحاد .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا مِنَ الشَّجَرِ ﴾ [الآية] ^(٣) ^(٤) [النحل: ٦٨] قال ابن الفرس : يدل على جواز اتخاذ النحل وإن أضرت ^(٥) بالشجر ؛ لأن الله تعالى أباح لها السرح في كل الثمرات وذلّل لها السبل .
قوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩] أصل في الطب .
قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل: ٧٢] قال ابن العربي :
فيه رد على من أجاز ^(٦) نكاح الجن .

[١٠٠/ب] قوله تعالى : ﴿ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٧٥] استدل به الشافعي على أن العبد لا يملك [واستدل به من قال : إنه لا يملك] ^(٧) الطلاق أيضًا وأن طلاقه بيد سيده ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٨) ، ليس للعبد طلاق إلا بإذن سيده وقرأ هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨] استدل به على أن الأصل في الناس الجهل فلا يجوز استفتاء رجل غير مشهور بالعلم حتى يبحث عن علمه ومن ادعى جهل شيء ، كان القول قوله لموافقته

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) في «ط» : جزار ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا مِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ .

(٥) في «أ» : وإذا أضرت ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، د ، ط» .

(٦) في «أ» : أباح ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، د ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٨) انظر : الدر المنثور (٥/١٥١) .

للأصل^(١).

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ﴾ الآية^(٢) [النحل: ٨٠]، استدل بها على طهارة جلود المأكولات وأصوافها وأوبارها وأشعارها إذا جرت^(٣) في الحياة أو بعد التذكية، واستدل بعموم الآية، من أباحها مطلقاً ولو من غير مذكاة.

قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] استدل به من أجاز تخصيص السنة ونسخها بالقرآن ومن منع تخصيص القرآن ونسخه بالسنة وأخرج^(٤) ابن أبي حاتم عن ابن مسعود^(٥)، قال: إن الله أنزل في هذا الكتاب تبياناً لكل شيء، ولكن علمنا يقصر^(٦) عما بين لنا في القرآن.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ الآية^(٧) [النحل: ٩٠]، هذه الآية جمعت أحكاماً كثيرة وتضمنت جميع أوامر الشرع ونواهيه، وقد أخرج الحاكم وغيره عن ابن مسعود^(٨) أنها أجمع آية للخير والشر^(٩) والحلال والحرام.

(١) في «أ»: الأصل، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) الآية بتامها: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارُهَا وَأَشْعَارُهَا أَتَتْكُمْ إِلَى حَبِيزٍ﴾.

(٣) في «ب، ط»: خرجت، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٤) في «أ»: أخرج، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٢٣٨٥) بإسناد ضعيف.

(٦) في «أ»: بقصر، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) الآية بتامها: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

(٨) صحيح: الحاكم (٣٢٩١)، والطبراني (٨٥٣٥)، من طريق عامر الشعبي، قال: جلس شير بن شكل ومسروق بن الأجدع فقال أحدهما لصاحبه: حدث بما سمعت من عبد الله وأصدقك أو أحدثك وصدقتي قال: سمعت عبد الله يقول: إن أجمع آية في القرآن للخير والشر في سورة النحل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ قال: صدقت.

(٩) في «أ»: الشرع، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

قوله تعالى : ﴿وَأَوْفُوا﴾ الآية ^(١) [النحل: ٩١] ، فيه ^(٢) الحث على الوفاء بالعهود والبر في الأيمان .

[١٠١/أ] قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ الآية ^(٣) [النحل: ٩٢] ، قال أبو علي الزجاجي ^(٤) من أصحابنا : في هذه الآية أصل لما يقوله أصحابنا من إبطال الدور ؛ لأن الله تعالى ذم من عاد على الشيء بالإفساد بعد إحكامه .

قوله تعالى : ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُ﴾ ^(٥) الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿[النحل: ٩٦] استدل به من قال : إن المباح داخل في قسم الحسن ووجهه أن أحسن أفعال تفضيل يقتضي المشاركة والواجب أحسن من المندوب قطعاً والمندوب أحسن من المباح إذ لا ثواب ^(٦) فيه فبقي المباح حسناً .

قوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ الآية ^(٧) [النحل: ٩٨] ، فيه الأمر بالاستعاذة عند القراءة ^(٨) وذلك شامل للصلاة وغيرها ، وقال قوم بوجوبه لظاهر [الأمر وقال آخرون إن التعوذ يكون بعد القراءة لظاهر] ^(٩) الآية ، والجمهور قالوا :

(١) الآية بتمامها : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ .

(٢) في «أ ، ط» : فيها ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكُنَّا نَتَّخِذُ مِنْكُمْ دَحَلًا إِنَّكُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمِّهِ إِنَّمَا يَلُوكُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْفِتْنَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ فَخِلْفُونَ﴾ .

(٤) في «أ» : الزجاج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : ليجزيهم وفي «ط» : ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون .

(٦) في «ط» : ثوب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

(٨) في «ب» : قراءة القرآن ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

التقدير فإذا أردت القراءة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا ﴾ الآية ^(١) [النحل: ١٠١] ، فيه رد على من أنكر النسخ .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ﴾ الآية ^(٢) [النحل: ١٠٦] ، فيه ^(٣) أن المكره غير مكلف وأن الإكراه يبيح التلفظ بكلمة الكفر بشرط طمأنينة القلب على الإيهان ، واستدل العلماء بالآية على نفي طلاق المكره وعتاقه وكل قول أو فعل صدر منه إلا ما استثنى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ الآية ^(٤) [النحل: ١١٦] ، أخرج ابن أبي حاتم عن أبي نضرة ^(٥) ، قال : قرأت هذه الآية في سورة النحل : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ إلى آخر الآية ، فلم أزل أخاف الفتيا إلى يومي هذا ، [قال ابن العربي: كره مالك وقوم أن يقول المفتي: هذا] ^(٦) حلال وهذا حرام في المسائل الاجتهادية وإنما يقال ذلك فيما نص الله عليه ، ويقال في مسائل الاجتهاد: إني أكره كذا وكذا ونحو ذلك .

(١) الآية بتماها: ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَاتٍ آتَيْنَاهُ اللَّهُ أَغْلَى سَمَاءً يَرَوْا قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٢) الآية بتماها: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٣) في «ب، ط» : فيها ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) الآية بتماها: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقُولَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلِحُونَ ﴾ .

(٥) في «ط» : نصرة ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ، ب، ج» .

(٦) انظر : الدر المنثور (١٥/ ١٧٥) .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

[١٠١/ب] قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣]

استدل أصحابنا بهذه الآية على وجوب الختان وما كان من شرعه ولم يرد به ناسخ.

قوله تعالى: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِلَا إِلَهِ إِلَّا هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] فيه الحث على

الإنصاف في المناظرة واتباع الحق.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ الآية ^(١) [النحل: ١٢٦]، قال ابن العربي: فيه

جواز المماثلة في القصاص خلافاً لمن قال: لا قود إلا بالسيف، وقال إلكيا:

يدل على مراعاة المماثلة في القصاص وعلى وجوب المثل في المثليات، قلت:

ويستدل بها لمسألة الظفر، كما أخرج ابن أبي حاتم عن ابن سيرين ^(٢) والنخعي

أنهما استدلا بها عليها ولفظ النخعي: سئل عن الرجل يخون ^(٣) الرجل ثم يقع

له في يده الدراهم، قال: إن شاء أخذ ^(٤) من دراهمه بمثل ما خانه ثم قرأ هذه

الآية.



(١) الآية بتماها: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قِفُوا يَسْئَلْ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ صَبْرٌ لَهُمْ خَيْرٌ لِلْعَصِيْرِ﴾.

(٢) الطبري (٢٠٠٢٦)، من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا الثوري، عن خالد، عن ابن

سيرين ولفظه: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قِفُوا يَسْئَلْ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ﴾ يقول: إن أخذ منك رجل شيئاً،

فخذ منه مثله وهذا إسناد صحيح.

(٣) في «أ»: يجوز، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) في «أ»: ذهب، وما أثبتناه من «ب، ط».

- ١٧ -

سورة الإسراء

قوله تعالى : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ إلى قوله : ﴿لَنُرِيَهُ مِنْ أَيْنَأْتَنَّا﴾ [الإسراء: ١] صريح في أنه أسري بجسده يقظة .

قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ كَأَنْتُمْ عَبْدَا شُكُورًا﴾ [الإسراء: ٣] أخرج الطبراني عن سعد ابن مسعود الثقفي ^(١) قال : إنما سمي نوح عبدًا شكورًا ؛ لأنه كان إذا أكل أو شرب حمد الله ، ففي ^(٢) الآية استحباب ذلك .

قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ﴾ الآية [الإسراء: ١٢] ، أصل في علم المواقيت والهيئة والتاريخ وفي الآية لف ونشر غير مرتب .

قوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] أخرج أبو داود في كتاب القدر عن مجاهد ^(٣) في الآية قال : ما من مولود [يولد] ^(٤) إلا وفي عنقه ورقة مكتوب فيها شقي أو سعيد .

(١) الطبراني في الكبير (٥٢٨٠) ، من طريق سفيان ، عن أبي حصين ، عن عبد الله بن سنان ، عن سعد بن مسعود الثقفي به وهذا إسناد صحيح إلى سعد وأخرج الطبري (٢٠٠٦٢) ، من طريق سفيان الثوري ، عن أيوب ، عن أبي عثمان النهدي ، عن سلمان ، قال : إنما سمي نوح عبدًا شكورًا لأنه كان إذا لبس ثوبا حمد الله ، وإذا أكل طعاما حمد الله وهذا إسناد صحيح إلى سلمان .

(٢) في «أ» : في ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) الطبري (٢٠١٥٤) ، وابن بطة في الإبانة (١٧٣٠) ، من طريق ابن فضيل ، عن الحسن بن عمرو الفقيمي ، عن الحكم ، عن مجاهد به وهذا إسناد حسن .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

[١٠٢/أ] قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥] استدل

به على أنه لا تكليف قبل البعثة ولا حكم للعقل وعلى أن أطفال المشركين ومن لم تبلغه الدعوة لا يدخلون النار .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ ﴾ الآية ^(١) [الإسراء: ١٩] ، فيه وجوب

الإخلاص والنية في العبادات أخرج ابن أبي حاتم عن عون ^(٢) بن عبد الله ^(٣)

قال : ثلاث ^(٤) لا يصلح العمل إلا بهن ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ

لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ فإرادة الآخرة النية والسعي لها والصواب ^(٥) من العمل .

قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ آلِ زُلَيْكَةَ ﴾ الآية ^(٦) ^(٧) [الإسراء: ٢٣] ، تضمنت المبالغة

في إكرام الوالدين وبرهما وأشار بالنهي عن ذكر أف إلى تحريم ما فوقه بطريق

الأولى وفيها النهي عن نهرهما والأمر بالقول الكريم لهما وفسره الحسن ^(٨) ^(٩) بأن

لا يدعوهما باسمهما ^(١٠) أخرج ابن أبي حاتم وبخفص الجناح لهما والدعاء لهما

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾ .

(٢) في «أ» : عوف ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) لم أقف على إسناده .

(٤) في «أ» : ثلاثة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : الصواب بدون الواو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : الآيات ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَإِلَىٰ آلِ زُلَيْكَةَ ﴾ إِنَّمَا يَتَلَقَّنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ

كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَىٰ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ .

(٨) في «أ» : الحسين ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) انظر : الدر المنثور (٢٥٩/٥) .

(١٠) في «أ» : باسميها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

بالرحمة ، واستدل بالآية من لم يميز تحليف الوالد إذا خاصمه ولده ولا ^(١) حبسه في ^(٢) دينه ولا قتله به ولا [حده] ^(٣) بقذفه .

قوله تعالى : ﴿ زَيْكُرُ أَغْلَرُ ﴾ الآية ^(٤) [الإسراء: ٢٥] ، أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ^(٥) في قوله : ﴿ زَيْكُرُ أَغْلَرُ يَمَا فِي ثَوْبَيْكَ ﴾ قال : تكون البادرة ^(٦) من الولد إلى الوالد ؛ فقال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ يعني إن تكن النية صداقة ببر ^(٧) الوالد فإنه [كان] ^(٨) غفوراً لتلك البادرة .

[١٠٢/ب] قوله تعالى : ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ﴾ الآية ^(٩) [الإسراء: ٢٦] ، فيه ^(١٠) الأمر بصلة الأرحام وإكرام المساكين والغرباء والنهي عن التبذير قال ابن مسعود ^(١١) : وهو إنفاق المال في غير حقه . أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج مثله

(١) في «أ» : ولا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : ولا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ زَيْكُرُ أَغْلَرُ يَمَا فِي ثَوْبَيْكَ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَلَا تَكُونُوا عَفْوَكَ ﴾ .

(٥) وأخرجه الطبري (٢٠٢٢٣) ، من طريق حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ولفظه :

﴿ زَيْكُرُ أَغْلَرُ يَمَا فِي ثَوْبَيْكَ ﴾ قال : البادرة تكون من الرجل إلى أبويه لا يريد بذلك إلا الخير

وإسناده صحيح .

(٦) في «ب» : المبادرة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : بين ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٩) الآية بتمامها ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى وَالسَّبِيلَ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾ .

(١٠) في «أ» ، ب ، ط : فيها ، وما أثبتناه من «ج» .

(١١) إسناده صحيح : ابن أبي شيبة (٢٦٠٥٩) ، والحاكم (٣٣٠٨) ، والطبراني (٨٨٧١) ، من

طريق الحكم ، عن يحيى بن الجزار ، عن أبي العبيدين ، أنه سأل ابن مسعود عن التبذير ،

فقال : إنفاق المال في غير حقه وهذا إسناد صحيح وأبو العبيدين هو معاوية بن سبرة بن

حصين وهو ثقة كما في التقريب .

عن مجاهد وغيره ^(١) ، واستدل ^(٢) به من قال: إن ^(٣) صرف المال في وجوه الخير ليس تبذيرًا ، وقال السدي ^(٤) : هو إعطاء المال كله ، فاستدل [به] ^(٥) من قال : إنه تبذير ومن منع الصدقة بكل ماله .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تُعْرَضْنَ عَنْهُمْ ﴾ الآية ^(٦) [الإسراء: ٢٨] ، فيه الأمر بالقول اللين عند عدم وجود ما يعطى منه وفسره ابن زيد ^(٧) بالدعاء ، والحسن ^(٨) وابن عباس ^(٩) بالعدة أخرج ذلك ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ ﴾ الآية ^(١٠) [الإسراء: ٢٩] ، فيه النهي عن الإقتار والإسراف معًا ولكن حالة وسطى وفي الآية لف ونشر مرتب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ الآية ^(١١) [الإسراء: ٣١] ، فيه النهي عن قتل الأولاد مخافة الفقر والزنا والقتل ^(١٢) إلا بالحق وقربان مال اليتيم إلا بالتي

(١) انظر : الدر المنثور (٥/ ٢٧٤) .

(٢) في «أ» : فاستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : إذا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) انظر : الدر المنثور (٥/ ٢٧٤) .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ وَإِنَّمَا تُعْرَضْنَ عَنْهُمْ إِيَّائِهِ رَحِمَ مِنْ رَبِّكَ تَرْجِعُهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَبْسُورًا ﴾ .

(٧) انظر : الدر المنثور (٥/ ٢٧٥) .

(٨) انظر : الدر المنثور (٥/ ٢٧٥) .

(٩) انظر : الدر المنثور (٥/ ٢٧٥) .

(١٠) الآية بتمامها : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ .

(١١) في «أ» : الآيات ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٢) الآية بتمامها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَ إِلَهُي عَنْ زُرْقَتِهِمْ وَإِنَّا كُنَّا مِنْ قُلُوبِهِمْ كَانَتْ حِفْظًا كَبِيرًا ﴾ .

(١٣) في «أ» : وقتل النفس ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

هي أحسن وهي ^(١) ما في سورة الأنعام والأمر بالوفاء بالعهد وعدم الخيانة في الكيل والوزن وحفظ السمع والبصر عن سماع ونظر ما لا يحل والفؤاد، والنهي عن اتباع ما ليس يعلمه الإنسان والقول بغير علم وعن المرح ومشى الخيلاء . واستدل ^(٢) بقوله : ﴿ وَنَ قِيلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ سُلْطَنًا ﴾ [الإسراء: ٣٣] على أن للمرأة مدخلًا في القصاص إذ المراد بالولي الوارث ، واستدل به إسماعيل القاضي [على] ^(٣) أنها لا تدخل [فيه] ^(٤) قال : لأن لفظه مذكر وبقوله : ﴿ فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ ﴾ على أنه لا يتجاوز الحد المشروع له فلا يقتل غير قاتله ولا يُمَثَّل به حيث لم يمثل ولا يقتله ^(٥) بأسوأ مما قتل [به] ^(٦) حتى لو قتل بالتغريق في ماء عذب لم يغرقه ^(٧) في ماء ملح ، واستدل بقوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦] نفاة القياس .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِمَعَادِي يَقُولُوا أَلَيْسَ هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٥٣] فيه الأمر بحسن العشرة بين المؤمنين وخفض الجناح ولين الجانب .

[١٠٣ / أ] قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّسُلَ أَلَيْسَ أَرْسَالُكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠] استدل بهذا من قال : إن الإسراء كان منامًا ؛ لأن الرؤيا للنوم والرؤية ^(٨) لليقظة ،

- (١) في «أ» : وبعد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٢) في «أ» : واستد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٥) في «أ» : يقتل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٦) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .
- (٧) في «أ» : يغرق ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٨) في «أ» : الري ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

ورد بقوله : ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ ورؤيا المنام لا يفتن بها ^(١) أحد ولا يكذب ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤] قال ابن عباس ^(٣) :
صوته كل داع [دعا] ^(٤) إلى معصية الله ، وقال مجاهد ^(٥) : صوته ^(٦) الغناء
والمزامير ، وقال الحسن ^(٧) : الدف أخرج ^(٨) ذلك ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿رَبِّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ﴾ الآية ^(٩) [الإسراء: ٦٦] صريح في
إباحة ركوب البحر للتجارة .

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] استدل [به الشافعي على
عدم نجاسة الآدمي بالموت ، واستدل ^(١٠) به على تفضيل البشر على الملك .
قوله تعالى : ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْيَمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] قال بعض السلف :
هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث ؛ لأن إمامهم النبي ﷺ .

قوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] قال ابن عمر ^(١١) : دلوك

(١) في «أ» : به ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : تكذب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) عزاه في الدر لابن أبي حاتم وقد أخرجه الطبري (٢٠٤٥٩) ، من طريق معاوية بن صالح عن
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ ، ط» ، وما أثبتناه من «ب ، ج» .

(٥) عزاه في الدر لابن أبي حاتم ولم أقف على إسناده .

(٦) في «أ ، ب ، ط» : صوت ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) عزاه في الدر لابن أبي حاتم ولم أقف على إسناده .

(٨) في «أ» : وأخرج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) الآية بتمامها : ﴿رَبِّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِيَتَنَفَّوْا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّكُمْ كَأَنْتُمْ رَحِيمًا﴾ .

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١١) إسناده صحيح : الموطأ (١٨) ، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : « دلوك الشمس

الشمس: زوالها أخرجه في الموطأ وروى أيضاً عن ابن عباس ^(١) وأبي برزة ^(٢) ^(٣) وأبي هريرة ^(٤) وخلق من التابعين وأخرج ابن أبي حاتم عن علي ^(٥) قال دلوكها غروبها والأول أولى فتكون ^(٦) [الإشارة] ^(٧) بدلوك الشمس إلى الظهر والعصر وبغسق الليل إلى المغرب والعشاء وقرآن الفجر إلى صلاة الصبح وهذه إحدى ^(٨) الآيات التي جمعت الصلوات الخمس ، واستدل بقوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ على أن القراءة ركن في الصلاة .

[١٠٣/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ [الإسراء: ٧٩] فيه الأمر بالتهجد وهو التنفل بعد نوم وأنه واجب عليه ﷺ دون أمته ^(٩) ، أخرج ^(١٠) ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس ^(١١) قال: يعني بالنافلة أنها خاصة للنبي ﷺ خاصة أمر بقيام الليل وكتب عليه .

قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا ﴾ فسر في حديث الصحيحين ^(١٢)

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، والطبري (١٣/١٥)، ومعالم التنزيل (١٧٣/٤) .

(٢) في «ب، ط» : بردة ، وما أثبتناه من «أ، ج» وهو الصواب .

(٣) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، والطبري (١٣/١٥)، ومعالم التنزيل (١٧٣/٤) .

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، والطبري (١٣/١٥)، ومعالم التنزيل (١٧٣/٤) .

(٥) انظر: الدر المنثور (٢٨١/٥) .

(٦) في «أ» : فيكون ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٨) في «أ» : أحد ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٩) في «أ، ب، ط» : غيره ، وما أثبتناه من «ج» .

(١٠) في «أ، ب، ط» : أخرجه ، وما أثبتناه من «ج» .

(١١) إسناده ضعيف : فيه العوفي .

(١٢) البخاري (٧٠٢٤) ، ومسلم (٣١٠) .

بالشفاعة العظمى في فصل القضاء .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ ﴾ الآية ^(١) [الإسراء: ٨١] ، فيه استحباب هذا القول عند إزالة المنكر ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ﴾ [الآية] ^(٣) ^(٤) [الإسراء: ٨٥] تمسك به من قال: إن الروح لا يعلم وأمسك عن الخوض فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَنَنْبَأَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ الآية ^(٥) [الإسراء: ٨٦] فيه الإشارة إلى رفع القرآن أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٦) قال : «إن القرآن سيرفع ، قيل : كيف يرفع ، وقد أثبتته الله في قلوبنا وما أثبتناه في المصاحف؟ قال : يسرى عليه في ليلة واحدة فلا يترك منه آية في قلب ولا مصحف إلا رفعت فتصبحون وليس فيكم منه شيء » ، ثم قرأ هذه الآية ، وأخرج عن القاسم ^(٧) بن عبد الرحمن [عن أبيه] ^(٨) عن جده ^(٩) قال : « يسري على القرآن في جوف الليل

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَعَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ .

(٢) في «أ» : الفكر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَنَنْبَأَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عِلْمًا وَسَكِيلًا ﴾ .

(٦) ابن أبي شيبه (٢٩٥٨٧) ، وغيره من طريق شداد بن معقل ، عن عبد الله بن مسعود وشداد ذكره البخاري في تاريخه وقال سمع عبد الله بن مسعود وذكره ابن حبان في الثقات وقال الحافظ في التقریب : صدوق له ذكر في البخاري .

(٧) في «ب» ، ط : ابن القاسم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ب ، ط ، وما أثبتناه من «ج» .

(٩) انظر : الدر المنثور (٥/٣٣٦) .

[يجيء] ^(١) جبريل فيذهب به . ثم قرأ هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا سُبْحَانَ رَبِّنَا﴾ الآية ^(٢) [الإسراء: ١٠٨] استدل به الشافعي على استحباب هذا الذكر في سجود التلاوة .

[١٠٤/أ] قوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] روى الشيخان من حديث [ابن] ^(٣) عباس ^(٤) أنها نزلت في القراءة في الصلاة فيستحب التوسط فيها في الجهرية بين المبالغة في رفع الصوت والإسرار وعند ابن جرير عن ابن عباس ^(٥) : ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ أي : لا تعلن [الصوت] ^(٦) بقراءة القرآن إعلاناً شديداً ﴿وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ أي : لا تخفض صوتك حتى لا تسمع أذنيك ﴿وَأَبْغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَيْلاً﴾ أي : طريقاً وسطاً ، وأخرج البخاري عن عائشة ^(٧) أنها نزلت في الدعاء ، زاد ^(٨) ابن جرير في روايته ^(٩) : في التشهد وأخرج عن عطاء ^(١٠) قال ^(١١) :

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿وَقُولُوا سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) البخاري (٤٤٥٢) ، ومسلم (٧٠٦) ، من حديث ابن عباس .

(٥) ضعيف : الطبري (٢٠٧٨٧) ، من طريق بشر بن عمار ، عن أبي روق ، عن الضحاك ، عن

ابن عباس وبشر ضعيف .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

(٧) البخاري (٧١١٠) .

(٨) في «أ» : زاده ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) الطبري (٢٠٨٠٠) ، من طريق حفص بن غياث ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن

عائشة ، قالت : نزلت هذه الآية في التشهد وهذا إسناد رجاله ثقات .

(١٠) الطبري (٢٠٧٧٩٧) بإسناد ضعيف .

(١١) في «أ» : كان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

يقول قوم: إنها نزلت في الصلاة وقوم إنها [نزلت] ^(١) في الدعاء ، وأخرج من طريق علي عن ابن عباس ^(٢) ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ أي : لا تصلّ مراعاة ^(٣) للناس ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ أي : لا تتركها مخافة منهم وقال ابن جرير: لولا أنا لا نستجيز مخالفة ^(٤) أهل التفسير فيما جاء عنهم لاحتمل أن يكون المراد ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ أي : بقراءتك [فيها] ^(٥) نهارًا ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ أي : ليلاً وكان ذلك وجهًا لا يبعد من الصحة . انتهى .

قلت : قد ورد ذلك مسندًا والله الحمد ، فأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن ابن عباس ^(٦) ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ قال : لا تجعلها كلها جهراً ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ لا تجعلها كلها سرًا وهذا عين ما لمح ابن جرير .



-
- (١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٢) الطبري (٢٠٨٠٧) ، من طريق معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس به .
 (٣) في «أ» : قراءة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٤) في «أ» : أنها تستجيز مخافة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .
 (٦) إسناده ضعيف : لأجل ابن لهيعة .

سورة الكهف

قوله تعالى : ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا ﴾ الآية ^(١) [الكهف: ١٤] ، قال ابن الفرس : تعلقت الصوفية بهذه الألفاظ في القيام والقول وهذا تعلق ضعيف لا تثبت به حجة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَغْرَزْنَا لَهُمُ ﴾ [الكهف: ١٦] فيه مشروعية العزلة والفرار من الظلمة وسكون الغيران ^(٢) والجبال عند فساد الزمان .

قوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ ﴾ الآية ^(٣) [الكهف: ١٩] ، هذه أصل في الوكالة والنيابة قال ابن العربي ^(٤) : [وهي أقوى آية في ذلك] ^(٥) ، قال إلكيا : وفيه ^(٦) دليل على جواز خلط دراهم الجماعة والشراء [بها] ^(٧) والأكل من الطعام الذي بينهم بالشركة ^(٨) وإن تفاوتوا في الأكل .

[١٠٤ / ب] قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ ﴾ الآية ^(٩) [الكهف: ٢٢] ، وصف

(١) الآية بتامها : ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُو مِن دُونِهِ إِنَّهَا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴾ .

(٢) الغيران : جمع غار .

(٣) الآية بتامها : ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِسَاءَ لَوْ يَتَّبِعُ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ .

(٤) في «أ» : ابن أبي العربي ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» ، ج : وفيها ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٨) في «ب» ، ط : بالسوية ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٩) الآية بتامها : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ =

الأولين بالرجم بالغيب دون الثالث يدل على أنه مرضي ^(١) [وصحيح] ^(٢).

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُنَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرَ ﴾ قال مجاهد ^(٣) : إلا بما أظهرنا لك ^(٤) وقال السدي ^(٥) : إلا بما أوحى إليك ففيه تحريم الجدل ^(٦) بغير علم وبلا حجة ظاهرة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ ﴾ الآية ^(٧) [الكهف: ٢٣] ، فيه استحباب تقديم المشيئة في كل شيء ، واستدل الشافعي وغيره بالآية على أن الاستثناء في الأيمان والطلاق والعق معتبر ، واستدل ابن عباس ^(٨) بقوله : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا

= سَمِعَهُ وَتَأْمِنُكُمْ كُلُّهُمْ قُلْ رَبِّ أَعْلَمُ يَعْدَنِي مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُنَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرَ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ تَنْهَاهُ أَحَدًا ﴾ .

(١) في «ب» : رضي ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) الطبري (٢٠٩٢٨) ، من طريق الحسين ، قال : ثني حجاج ، عن ابن جريج ، عن مجاهد ،

﴿ فَلَا تُنَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرَ ﴾ يقول : إلا بما قد أظهرنا لك من أمرهم وهذا إسناد ضعيف لأجل الحسين بن داود فهو ضعيف .

(٤) في «أ» : أظهر ذلك ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) في «ب» : الجدل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) الآية بتماها : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ ﴾ فِي فَأَعْلَمُ ذَلِكَ غَدًا ﴾ .

(٨) الحاكم (٧٩٠٣) ، من طريق متجانب بن الحارث ، ثنا علي بن مسهر ، عن الأعمش ، عن

مجاهد ، عن ابن عباس والطبري (٢٠٩٣٧) ، من طريق نعيم بن حماد ، قال : ثنا هشيم ، عن

الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس وهذا إسناد رجاله ثقات لكنه معلول فبين الأعمش

ومجاهد ليث بن أبي سليم وهو مخلط ففي مسند ابن الجعد (٦٨٥) ، والطبري (٢٠٩٣٧) ،

ف قيل للأعمش : سمعته من مجاهد ؟ قال : لا ، حدثني ليث بن أبي سليم ترى ذهب كسائي

هذا .

نَسِيتَ ﴿ [الكهف: ٢٤] على جواز انفصال الاستثناء ، أخرجه الحاكم وغيره ، لكن أخرج الطبراني عنه أن ذلك خاص به ﷺ ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ [الكهف: ٢٦] استدل بالتعجب ^(٢) فيه على جواز إطلاق صيغة التعجب في صفات الله كقولك : ما أعظم الله وما أجله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا ^(٣) إِذْخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [الكهف: ٣٩] فيه استحباب هذا الذكر عند رؤية ما يعجب ، قال ابن العربي : واستدل به مالك على استحبابه لكل من دخل منزله .

قلت : أخرج ابن أبي حاتم عن مطرف ^(٤) قال : كان مالك إذا دخل بيته قال : ﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ ^(٥) قلت [له] ^(٦) : لم تقول هذا ؟ قال : ألا تسمع ^(٧) الله يقول وتلا الآية وأخرج عن الزهري ^(٨) مثله .

قوله تعالى : ﴿ وَالْبَقِيَّةُ الْمَصْلُوحَةُ غَيْرُ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [الكهف: ٤٦] فسر في الحديث

(١) ضعيف : الطبراني في الكبير (١٠٩٣٨) ، من طريق عبد العزيز بن حصين ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، في قول الله ﷻ : ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ قال : إذا نسيت الاستثناء ، فاستثن إذا ذكرت ، وهي لرسول الله ﷺ خاصة ، وليس لنا أن نستثني إلا في صلة اليمين . وعبد العزيز بن حصين ضعيف .

(٢) في «ب» : المنتخب ، وفي «نسخة» : استدل به المنتخب ، وما أثبتناه من «أ ، ط» ، وهو الصحيح .

(٣) في «أ» : ولو ، وهو خطأ .

(٤) انظر : الدر المنثور (٣٩١ / ٥) .

(٥) اقتصر في «أ ، ج» ، على قوله تعالى : ﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٧) في «أ» : الاسم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) انظر : الدر المنثور (٣٩١ / ٥) .

بالتكبير والتسبيح والتهليل والتحميد [ولا حول] ^(١) ولا قوة إلا بالله ، أخرجه أحمد من حديث ^(٢) أبي سعيد الخدري مرفوعاً ^(٣) .

[١٠٥/أ] قوله تعالى : ﴿إِلَّا إِلَهِسَ كَانَ مِنْ آلِجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠] استدل به الجمهور على أنه لم يكن من الملائكة .

قوله تعالى : ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ^(٤)﴾ الآية ^(٥) [الكهف: ٥١] ، قال ابن الفرس : فيها ^(٦) الرد على الكُفَّان والمنجمين وغيرهم ممن يخوض في هذه الأشياء .

[١٠٥/ب] قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتْنَهُ﴾ الآية ^(٧) ^(٨) [الكهف: ٦٠] ، فيها أنه لا بأس بالاستخدام واتخاذ الرقيق والخادم في السفر واستحباب الرحلة في طلب العلم [واستزادة العالم من العلم] ^(٩) واتخاذ الزاد للسفر وأنه لا ينافي التوكل ، ونسبة النسيان ونحوه من الأمور المكروهة إلى الشيطان مجازاً وتأدباً

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ط» : الحديث ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٣) إسناده ضعيف : أحمد (١١٥١٣) ، من طريق ابن لهيعة ، حدثنا دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي

سعيد الخدري ، عن رسول الله ﷺ قال : «استكثروا من الباقيات الصالحات» قيل : وما هي

يا رسول الله ؟ قال : «الملة» ، قيل : وما هي يا رسول الله ؟ قال : «الملة» ، قيل : وما هي يا

رسول الله ؟ قال : «التكبير ، والتهليل ، والتسبيح ، والتحميد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله» ،

ولبعضه شواهد انظرها في : الصحيحة (٣٢٦٤) .

(٤) في «أ» : أشهر ، وهو خطأ .

(٥) الآية بنهاها : ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ وَمَا كُنْتُ مُتَعِدِّ الْمُضِلِّينَ عَصَا﴾ .

(٦) في «ب» : فيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : الآيات ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) الآية بنهاها : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتْنَهُ لَا أَنْبَحُ حَقَّ أَتْلَعُ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضَى حُقْبًا﴾ .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

عن نسبتها إلى الله تعالى وتواضع المتعلم لمن^(١) يتعلم منه ولو كان دونه في المرتبة واعتذار العالم إلى من يريد الأخذ عنه في عدم تعليمه ما^(٢) لا يحتمله طبعه ، وتقديم المشيئة في الأمر ، واشتراط المتبوع على التابع وأنه يلزم الوفاء بالشرط وأن النسيان غير مؤاخذ^(٣) به وأن للثلاث^(٤) اعتباراً في التكرار ونحوه وأنه لا بأس بطلب الغريب الطعام والضيافة وأن صنع الجميل لا يترك ولو مع اللثام وجواز أخذ الأجر^(٥) على الأعمال ، وأن المسكين لا يخرج عن المسكنة بكونه له سفينة أو آلة تكسب^(٦) أو شيء لا يكفيه ، وأن الغصب حرام وأنه يجوز إتلاف [بعض]^(٧) مال الغير وتعييبه^(٨) لوقاية باقيه كمال المودع^(٩) واليتيم ، و[أنه]^(١٠) إذا تعارض مفسدتان ارتكب الأخف وأن الولد يحفظ بصلاح أبيه وأنه يجب عمارة دوره وتحريم^(١١) إهمالها إلى أن تخرب وأنه يجوز دفن المال في الأرض ، وهذه

(١) في «أ»: إن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ج» : مما ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) في «ب ، ج ، ط» : مأخوذ ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «أ» : الثلاثة ، وفي «ب ، ط» : الثلاث ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) في «أ» : الأجرة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «ب» : تكتسب ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٨) في «أ» : تبقى ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : المودع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(١١) في «أ» : داره ويحرم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

القصة أصل في علم الحقيقة ^(١) وأن المشرع ^(٢) لا ينكر ما جرى على مقتضاها واستدل بقوله: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِئٍ﴾ من قال بنبوته الخضر؛ لأنه يقتضي أنه أوحى إليه ومن قال: إنه ولي أجاب بأنه وحي إلهام ^(٣) واستدل على حجية الإلهام.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْعِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٩٤]، أخرج ابن أبي حاتم عن حبيب ^(٤) الأوصابي ^(٥) قال: كان فسادهم أنهم يأكلون الناس.

قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَحْصِلُ لَكَ خَيْرًا﴾ الآية، قال ابن العربي: فيها جواز الخراج والأجر على الأعمال، وأن على الملك القيام بمصالح الخلق وسد الفرج وإصلاح الثغور ولو بأن يأخذ من أموالهم إذا احتاج.

(١) في شرح الطحاوية للحوالي: تدعي الصوفية أن العلم علمان: علم الحقيقة وعلم الشريعة، فالشريعة هي ظاهر هذه الآيات: من القرآن والسنة، والأحكام الظاهرة التي نسميها نحن الشريعة يسمونها هم -أيضاً- الشريعة، ويقولون: إن الحقيقة أمر آخر غير الشريعة، وقد ثبت بالحقيقة ما لا يثبت بالشريعة وسبق أن ضربنا مثلاً لذلك -وهو استدلالهم بقصة الخضر مع موسى عليهما السلام، فإنهم قالوا: إن الشريعة لا تبيح أن تقتل نفساً بريئة، والشريعة لا تبيح أن تحرق مركباً لمن قد أحسن إليك، والشريعة أيضاً لا تجيز أن الإنسان يذهب ويحسن إلى قوم لم يطعموه ولم يضيفوه ويبنّي هذا الجدار عندهم، إما أنها لا تجيز ذلك أو أنها لا تدعو إليه، فكيف فعل الخضر ذلك؟!.

يقولون: إن موسى كان على الشريعة، وأما الخضر فإنه كان على الحقيقة، وقد فندنا ذلك القول، والخلاصة أن كلا منهما كان عاملاً بالشريعة ولم يخالفها، وأما ما يسمى بالحقيقة فإنه لا وجود له إلا في أذهان الذين اختلقوه ليهدموا به الدين.

(٢) في «أ»: المنشع، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) في «أ»: الهاهي، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) في «أ»: صهيب، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «أ»: الأرجاني، وفي «ب»: الأوصافي، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٦) انظر: الدر المنثور (٥/٤٥٩).

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي ﴾ الآيات ^(١) [الكهف: ٩٨] ، فيه خروج يأجوج ومأجوج قرب الساعة .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴾ [الكهف: ١٠٥] استدل به من قال : [إنه] ^(٢) لا توزن أعمال الكفار وإنما توزن أعمال المؤمنين .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١١٠] فسر بالرياء .

(١) الآية بتمامها: ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنِّي رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جُمْلَةً دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ا» .

سورة مريم

قوله تعالى : ﴿ إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣] فيه استحباب الإسرار ^(١) بالدعاء .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ الآية ^(٢) [مريم: ٤] ، فيه استحباب الخضوع في الدعاء وإظهار الذل والمسكنة والضعف .

[١٠٦/ أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ فيه التوسل إلى الله بنعمه وعوائده الجميلة .

قوله تعالى : ﴿ يَرْثُنِي ﴾ [مريم: ٦] استدل به من قال: إن ^(٣) الأنبياء يورثون ، ورد بأن المراد إرث العلم والنبوة فالأنبياء ^(٤) أعظم من أن يهتموا بإرث المال ويدل له قوله : ﴿ وَرِثَ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٩] استدل به أهل السنة على أن المعدوم لا يسمى شيئاً .

قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ ﴾ [مريم: ١١] قال ابن عباس والسدي: كتب لهم ، أخرج ابن أبي حاتم ^(٥) ، فاستدل به من قال : إن عدم الكتابة خاص بنبينا ﷺ

(١) في «ط» : الإسرار ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ .

(٣) في «أ» : بأنه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «ب ، ط» : والأنبياء ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) انظر : الدر المنثور (٥/ ٤٨٣) .

دون سائر الأنبياء .

قوله تعالى : ﴿وَأَتَيْنَهُ الْخُكُمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢] فيه رد لمن قال: إن النبوة لم تحصل لأحد إلا بعد الأربعين .

قوله تعالى : ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ الآيات [مريم: ١٧] ، استدل بها من قال: بنبوة مريم .

قوله تعالى : ﴿قَالَتْ يَلَنِّي مَتَّ قَبْلَ هَذَا﴾ [مريم: ٢٣] قد يستدل به على جواز تمني الموت .

قوله تعالى : ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ يَجْنَعُ النَّخْلَةَ﴾ الآية ^(١) [مريم: ٢٥] ، فيه أمر بالتسبب ^(٢) في الرزق وتكلف الكسب ، وفيه أصل لما يقوله الأطباء : إن الرطب ينفع النفساء ، وقد أخرج أبو يعلى وغيره من حديث علي مرفوعاً : « أطعموا نساءكم الولد الرطب » ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] قال سعيد بن جبير : صمماً ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(٤) ، وهو منسوخ في شرعنا ^(٥) .

(١) الآية بتمامها : ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ يَجْنَعُ النَّخْلَةَ تَسْقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ .

(٢) في «ب، ط» ، بالسبب ، وما أثبتناه من «أ، ج» وهو الأنسب .

(٣) ضعيف : أبو يعلى (٤٣٤) ، من طريق مسرور بن سعيد التميمي ، حدثنا عبد الرحمن الأوزاعي ، عن عروة بن رويم ، عن علي بن أبي طالب به وهذا إسناد ضعيف ومسرور يروي عن الأوزاعي المناكير الكثيرة .

(٤) انظر : الدر المنثور (٥/ ٥٠٦) .

(٥) ودليل نسخه ما رواه البخاري (٦٣٣٧) ، من حديث ابن عباس ، قال : بينا النبي ﷺ يخطب ، إذا هو برجل قائم ، فسأل عنه فقالوا : أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، ويصوم . فقال النبي ﷺ : « مره فليتكلم وليستظل وليقعد ، ولتيم صومه » .

[١٠٦/ب] قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا﴾ إلى قوله: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ [مريم: ٢٦-٢٩] فيه دليل على أن الحالف: لا يتكلم أو لا يكلم فلاناً لا يحث بالإشارة.

قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ امْتَرًا سَوًّا﴾ الآية^(١) [مريم: ٢٨]، فيه معنى^(٢) قولهم في المثل: «من أشبه أباه فما ظلم».

قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلِمْتُ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧] استدل به من أجاز ابتداء الكافر بالسلام.

قوله تعالى: ﴿إِذَا نُنَاقِىَ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ﴾ [الآية]^(٣) [مريم: ٥٨] فيه استحباب السجود والبكاء عند تلاوة القرآن، واستدل به الرازي على وجوب سجود التلاوة، قال إلكيا: وهو بعيد.

قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤] استدل به على أن الأزمنة ثلاثة مستقبل وماض وحال خلافاً لمن نفى الحال.

قوله تعالى: ﴿هَلْ تَقُولُ لَمْ سَمِيًا﴾ [مريم: ٦٥] أخرج الحاكم وغيره عن ابن عباس^(٤) في هذه الآية قال: ليس أحد يسمى الرحمن غيره.

[١٠٧/أ] قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْكُرَ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] الجمهور على أن

(١) الآية بتمامها: ﴿يَتَأَخَذَ هُزُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امْتَرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَيْعًا﴾.

(٢) في «أ»: يعني، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «أ».

(٤) إسناده ضعيف: الحاكم (٣٣٥٣)، والبيهقي في الشعب (١١٦)، من طريق سماك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس به ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

المراد بالورود الدخول وأن الخطاب بها للعالم مؤمنهم وكافرهم ، أخرج أحمد عن أبي سمية ^(١) قال: اختلفنا في الورود فقال بعضهم: لا يدخلها مؤمن ، وقال بعضهم: يدخلونها جميعاً ثم ينجي [الله] ^(٢) الذين اتقوا فلقيت جابر بن عبد الله فذكرت له ذلك ، فقال: صُمِّمًا إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون ^(٣) على المؤمنين برّداً وسلاماً ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذر ^(٤) الظالمين فيها جثياً » ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن عباس ^(٥) أنه قال : الورود الدخول ، فقال نافع بن الأزرق : لا ، فتلا ^(٦) ابن عباس : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴾ [الأنبياء] وَرَدُّوْا أَمْ لَا ؟ وقال : ﴿ يَتَقَدَّمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيَتَسَّسُ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾ [هود] أورد ^(٧) هو أم لا ؟ وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٨)

(١) إسناده ضعيف : أحمد (١٤٢٥٧) ، وغيره من طريق غالب بن سليمان ، عن كثير بن زياد البرساني ، عن أبي سمية به وأبو سمية لم يوثقه غير ابن حبان وقال الحافظ: مقبول .

(٢) لم يذكر اسم الجلالة في «أ» .

(٣) في «أ» : فيكون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : ونذر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) عبد الرزاق في تفسيره (١٧٢٩) ، من طريق عمرو بن دينار ، قال : أخبرني من سمع ابن عباس به وهذا إسناد ضعيف للجهالة .

(٦) في «أ» : يقرأ ، وفي «ج» : فقرأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٧) في «ط» ، ب : أورد ، وما أثبتناه من «أ» .

(٨) حسن : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير من طريق أسباط ، عن السدي ، عن مرة عن

عبد الله بن مسعود به موقوفاً والأثر رواه الترمذي (٣١٦٧) ، وغيره من طريق إسرائيل ، عن

السدي عن مرة الهمداني ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً قال الإمام الترمذي : هذا حديث

حسن ، ورواه شعبة ، عن السدي فلم يرفعه ، حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا يحيى بن سعيد

قال : حدثنا شعبة ، عن السدي ، عن مرة ، عن عبد الله بن مسعود فذكره موقوفاً ثم قال : =

قال: يرد الناس جميعاً وورودهم^(١) قيامهم حول النار ثم يصدرون عن الصراط بأعمالهم ، وأخرج ابن جرير من وجه آخر عنه في قوله : ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [هو الممر]^(٢) قال: الصراط على جهنم مثل حد السيف فتمر الطبقة الأولى كالبرق [الخاطف]^(٣)، الحديث ، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة^(٤) في قوله : ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ، قال: هو الممر عليها ، وأخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد^(٥) ابن أسلم ، قال: ورود المسلمين المرور على الجسر بين ظهريها^(٦) وورود المشركين أن يدخلوها قال: وقال النبي ﷺ : «الزلون والزلات كثير يومئذ»^(٧) وكذا [قال]^(٨) غير واحد أن المراد بالورود المرور على الصراط ، فهذه^(٩) أقوى آية في ذكر الصراط .

قوله تعالى : ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١] فيه دليل على أن الولادة والملك لا يجتمعان .

= حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن شعبة ، عن السدي بمثله ، قال عبد الرحمن : قلت لشعبة : إن إسرائيل ، حدثني عن السدي ، عن مرة ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، قال شعبة : وقد سمعته من السدي ، مرفوعاً ولكنني أدعاه عمداً .

(١) في «أ» ، ب ، ط : «ورودهم بلا واو ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» ، ط .

(٤) صحيح : عبد الرزاق (١٧٢٦) ، ومن طريقه الطبري (٢١٧٣٤) ، عن معمر ، عن قتادة به وأخرجه الطبري (٢١٧٣٤) ، من طريق بشر ، قال : ثنا يزيد ، قال : ثنا سعيد ، عن قتادة به وهذا إسناد صحيح بطريقه .

(٥) في «أ» : عبد بن زيد ، وهو خطأ .

(٦) في «ب» ، ط : «ظهرها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج» .

(٧) الطبري (٢١٧٣٩) ، بإسناد ضعيف .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : فهذا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

سورة طه

قوله تعالى : ﴿ فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: ١٢] قال علي بن أبي طالب ^(١) : كانتا من جلد حمار غير ذكي ^(٢) أخرجه ابن أبي حاتم ^(٣) ، وأخرج عن مجاهد ^(٤) قال : كانتا من جلد خنزير ، وقال : إنما [أمر] ^(٥) بخلعهما ^(٦) تواضعًا وتعظيمًا للبقعة أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ^(٧) ورجحه ابن جرير ، فيستدل به على استحباب المشي حافيًا في المساجد والبقاع الشريفة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤] أخرج أحمد والشيخان عن أنس عن النبي ﷺ قال ^(٨) : « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله قال : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ » فهذا استدلال منه ﷺ بالآية على هذا الحكم ، واستدل بعمومها من قال : تقضي ^(٩) الصلاة في الأوقات المكروهة وأنها لا تؤخر ^(١٠) إلى مثل وقتها في الغد ، أخرج ابن أبي حاتم عن أبي

(١) ضعيف: أخرجه الطبري (٢١٩١٨) بإسناد ضعيف وانظر: الدر المنثور (٥٥٩/٥) .

(٢) في «ب، ط» : مذكى ، وما أثبتناه من «أ، ج» .

(٣) في «أ» : طالب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٤) انظر: الدر المنثور (٥٥٩/٥) وفيه نظر بالغ كما لا يخفى .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٦) في «أ» : يخلعهما ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) انظر: الدر المنثور (٥٥٩/٥) .

(٨) البخاري (٥٨١) ، ومسلم (١١٣٩) ، عن أنس بن مالك به واللفظ لمسلم .

(٩) في «أ» : يقضي ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(١٠) في «أ» : ولا يؤخر ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

العالية ، قال ^(١) : إذا نسيت الصلاة ^(٢) فمتى ما ذكرت فصل ، وإن كان عند طلوع الشمس وعند غروبها فإن الله يقول : ﴿وَأَقِمَّ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَمَا تَلَكَ بِمَعِينِكَ يَتُوسَى﴾ الآيتين [طه: ١٧] فيه الزيادة في الجواب على ما في السؤال .

قوله تعالى : ﴿وَأَفْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي﴾ [طه: ١٨] استدل به ^(٣) على [استحباب] ^(٤) الاقتصاد في المرعى بالهش ^(٥) وهو ضرب الشجرة ^(٦) ليسقط الورق دون الاستئصال ليخلف فينتفع به غيره .

قوله تعالى : ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ الْآيَةَ﴾ [طه: ٣٨] ، استدل به من قال بنبوتها ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَن يَكْفُلُهُ﴾ [طه: ٤٠] أصل في الحصانة .

قوله تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَا﴾ [طه: ٤٤] أخرج ابن أبي حاتم عن علي بن أبي طالب ^(٩) وغيره قال : كنياه ^(١٠) فقولا ^(١١) له يا أبا مرة ^(١٢) ، ففيه جواز تكنية ^(١٣)

(١) انظر : الدر (٥/ ٥٦٢) .

(٢) في «أ» : صلاة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» ، ط : بها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ج ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٥) في «أ» : بالنش ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ج» : الشجر ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٧) الآية بنماها : ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوْحَى﴾ .

(٨) في «ط» : بنبوتها ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» .

(٩) انظر : الدر (٥/ ٥٨٠) .

(١٠) في «أ» : لينا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) في «أ» ، ط : قولا ، وما أثبتناه من «ب» .

(١٢) في «أ» : ما يا مرة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٣) في «أ» : تلبية ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

الكافر واستحباب إلانة القول للظالم عند وعظه لعله يرجع .

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْمُنكَ ﴾ [طه:٤٧] فيه دليل على منع السلام على الكافر ، وأنه إذا احتيج إليه في خطاب أو كتاب يؤتى بهذه الصيغة ^(١) .

[١٠٨/أ] قوله تعالى : ﴿ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ﴾ [طه:٥٢] أخرج ابن أبي حاتم عن أبي المليح ^(٢) قال : الناس يعيرون علينا ^(٣) الكتاب وقد قال تعالى [في كتابه] ^(٤) : ﴿ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ قال البلقيني : هذا أحسن استنباط لكتابة الحديث والعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [طه:٦٩] أخرج ابن أبي حاتم ^(٥)

(١) في «أ ، ب ، ط» : الصفة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) انظر : الدر (٥/٥٨٣) .

(٣) في «أ» : عاينا ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٥) ضعيف الإسناد : قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/١٧٥) : قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي ،

حدثنا محمد بن موسى الشيباني حدثنا حماد بن خالد ، حدثنا ابن معاذ - أحسبه الصائغ - عن

الحسن ، عن جندب بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أخذتم - يعني

الساحر - فاقتلوه » ثم قرأ : ﴿ وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ قال : « لا يؤمن حيث وجد » .

وقد روى أصله الترمذي موقوفاً ومرفوعاً . هـ قلت : وأخرجه من نفس طريق ابن أبي حاتم

ابن بشران في أماليه (٨٥٧) ، غير أنه قال : أبو معاذ الصائغ وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة

وروى أصله الترمذي (١٤١٩) ، بإسناد ضعيف من طريق إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ،

عن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « حد الساحر ضربة بالسيف » ، قال الإمام الترمذي :

هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث

من قبل حفظه وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري قال وكيع : هو ثقة ويروي عن الحسن

أيضاً ، والصحيح عن جندب موقوفاً والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب

النبي ﷺ ، وغيرهم ، وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي : إنها يقتل الساحر إذا كان يعمل

في سحره ما يبلغ به الكفر ، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر عليه قتلاً .

عن ^(١) جندب بن عبد الله البجلي مرفوعاً : « إذا وجدتم الساحر فاقتلوه » ، ثم قرأ ^(٢) : ﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقَى ﴾ ، قال : « لا يأمن حيث وجد » .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ [طه: ٩٤] فيه استحباب إبقاء شعر الرأس وترك حلقه .

قوله تعالى : ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ [طه: ٩٧] قد يستدل به على جواز إتلاف الحيوان [تعزيراً] ^(٣) إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك ، ومنه قتل البهيمة المفعول بها .

قوله تعالى : ﴿ وَعَنْتَ أَلُوحُوهُ لِلَّعِي أَلْفُيُورِ ﴾ [طه: ١١١] قال طلق بن حبيب ^(٤) : هو وضع جبهتك وكفيك وركبتيك وأطراف قدميك في السجود ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيُؤْتِيكَ اللَّهُ مِمَّا كُنْتَ تَرْجُو وَمِمَّا كُنْتَ لَا تَرْجُو يُضَاعَفُ لَكُمْ فَهُمْ يُرْجَوْنَ ﴾ [طه: ١١٥] استدل به بقوله : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ ﴾ [طه: ١٢١] من قال بوقوع المعاصي من الأنبياء نسياناً .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [الآية] ^(٥) [طه: ١٢٣] أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٦) قال : ضمن الله لمن قرأ القرآن أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في

(١) في «ج» : من حديث ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٢) في «ب» ، ط : قال ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٤) انظر : الدر (٦٠١/٥) .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) إسناده حسن : أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤١١٣) ، والطبري (٢٢٢٧٣) ، من طريق أبي خالد

الأحمر ، عن عمرو بن قيس الملائي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : تضمن الله لمن قرأ القرآن ، واتبع ما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ وهذا إسناده حسن . وأخرجه عبد الرزاق (١٧٩١) ، وغيره من طريق ابن عيينة ، عن عطاء بن السائب قال : قال ابن عباس فذكره بنحوه .

الآخرة ثم قرأ هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لَكُمْ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾ [طه: ١٢٤] فسر في الحديث [بعذاب] ^(١) القبر ، أخرجه البزار من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند جيد ^(٢) وأخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ^(٣).

[١٠٨/ب] قوله تعالى : ﴿ وَسَيَحْمَدُ رَبُّكَ ﴾ الآيةين [طه: ١٣٠] ، هي إحدى الآيات التي تضمنت الصلوات الخمس قال أبو صالح ^(٤) : ﴿ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ﴾ صلاة الفجر ﴿ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ صلاة العصر ، قال ^(٥) قتادة ^(٦) : ﴿ وَمِنْ آتَايَ اللَّيْلِ ﴾

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) وأخرجه ابن حبان (٣١٧٤) ، وغيره من طرق عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، في قوله جل وعلا : ﴿ فَإِنَّ لَكُمْ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾ قال : «عذاب القبر» . وهذا إسناد حسن .

(٣) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير من حديث أبي سعيد مرفوعاً بإسناد ضعيف فيه ابن لهيعة وهو ضعيف ودراج عن أبي الهيثم ضعيف أيضاً ورواه ابن أبي شيبة (٣٤١٦٩) ، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، عن أبي حازم ، عن النعمان بن أبي عياش ، عن أبي سعيد موقفاً وإسناده حسن وكذلك عبد الرزاق (٦٥٣٠) ، من طريق أبي حازم ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري موقفاً وإسناده صحيح .

(٤) انظر : الدر المنثور في تفسير عبد الرزاق (١٧٩٥) ، عن معمر ، عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَسَيَحْمَدُ رَبُّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ﴾ قال : «هي صلاة الفجر ﴿ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ صلاة العصر ﴿ وَمِنْ آتَايَ اللَّيْلِ ﴾ المغرب والعشاء ، ﴿ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ ﴾ صلاة الظهر» وهذا إسناد صحيح .

(٥) في «ج» : وقال ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٦) انظر : الدر المنثور وفي تفسير عبد الرزاق (١٧٩٥) ، عن معمر ، عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَسَيَحْمَدُ رَبُّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ﴾ ، قال : «هي صلاة الفجر ﴿ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ صلاة العصر ﴿ وَمِنْ آتَايَ اللَّيْلِ ﴾ المغرب ، والعشاء ﴿ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ ﴾ صلاة الظهر» وهذا إسناد صحيح .

المغرب والعشاء ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾ الظهر ، أخرجهما ابن أبي حاتم .

[قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمُدَّدْ﴾ الآية ^(١) طه: ١٣١] ، فيها النهي عن التشوف إلى ما في أيدي الناس ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢] فيه أنه يجب على الإنسان أمر أهله من زوجة وولد وعبد وأمة وسائر عياله بالتقوى والطاعة خصوصاً الصلاة ، أخرج ابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب ^(٣) أنه كان إذا استيقظ من الليل أقام أهله للصلاة وتلا هذه الآية ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ .

(١) الآية بتمامها: ﴿وَلَا تَمُدَّدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْتَهُمْ بِزُكُومِهَا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الدُّنْيَا لِيَفْتَنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) صحيح : أخرجه مالك في الموطأ (٢٦١) ، وغيره عن زيد بن أسلم عن أبيه ولفظه أن عمر ابن الخطاب كان يصلي من الليل ما شاء الله ، حتى إذا كان من آخر الليل ، أيقظ أهله للصلاة يقول لهم : « الصلاة الصلاة » ثم يتلو هذه الآية : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ .

سورة الأنبياء

قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَتْ﴾ [الأنبياء: ٢٢] هذا هو الدليل العقلي القاطع على الوحدانية .

قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] استدل به أهل السنة على أن أفعال الله ^(١) تعالى وأحكامه لا تعلل ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ الآية ^(٣) [الأنبياء: ٢٦] ، يدل ^(٤) على أن الملكية والولادة لا يجتمعان .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ﴾ الآية ^(٥) [الأنبياء: ٢٩] ، استدل به ابن عباس ^(٦) على تفضيله ﷺ على الملائكة كما تقدم في سورة إبراهيم .

قوله تعالى : ﴿كَانَتَارْتَفًا﴾ [الأنبياء: ٣٠] أخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة قال : سئل ابن عباس ^(٧) عن الليل كان قبل [أو] ^(٨) النهار ؟ قال : رأيت السموات

(١) في «ب ، ط» : أفعاله تعالى ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) في «أ» : تعل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآية بتامها : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا مَبْهُوتُونَ﴾ .

(٤) في «ج» : تدل ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٥) الآية بتامها : ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنَّهُ إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ .

(٦) الحاكم (٣٢٦٨) ، والبيهقي في الشعب (١٤٢) ، والطبراني في الكبير (١١٤٠٣) ، وغيرهم من طريق يزيد بن أبي حكيم ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس وهذا إسناد حسن وسبق تخريجه في سورة إبراهيم آية (٤) .

(٧) وأخرجه عبد الرزاق (١٨٠٨) ، عن الثوري ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس وهذا إسناد صحيح .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

والأرض [حيث] ^(١) كانتا رتقا هل كان بينهما إلا ظلمة ذلك لتعلموا أن الليل كان قبل النهار .

[قوله تعالى : ﴿وَمَنْعُ الْمَوْتِينَ الْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] دليل على ثبوت الميزان في الآخرة] ^(٢).

[١٠٩ / أ] قوله تعالى : ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ﴾ [الآية] ^(٣) ^(٤) [الأنبياء: ٥٢] أخرج ابن أبي حاتم عن علي ^(٥) أنه مر على قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون .

قوله تعالى : ﴿قَالُوا سِعَافَاتِي يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٦) قال : ما بعث الله نبيا إلا وهو شاب ، ولا أوتي العلم عالم ^(٧) إلا وهو شاب ثم تلا هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿قَالُوا فَأَتُوا بِهِ﴾ [الأنبياء: ٦١] ^(٨) الآية ^(٩) ، قال قتادة : كرهوا أن

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) الآية بتمامها : ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ .

(٥) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٠١ / ٣) بإسناد واه .

(٦) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٠٣ / ٣) بإسناد ضعيف .

(٧) في «ج» : العالم علما ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط ، وكلاهما صواب .

(٨) الآية بتمامها : ﴿قَالُوا فَأَتُوا بِهِ عَلَى آتِيهِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ .

(٩) وأخرجه الطبري من طريق بشر بن معاذ عن يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة عن قتادة به

يأخذوه بغير بينة أخرجهم ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَكُمْ كَيْدٌ مِّمَّا هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] أصل في استعمال المعارض .

[١٠٩/ب] قوله ^(١) تعالى : ﴿ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْخَرِيبِ ﴾ [الأنبياء: ٧٨] الآية ، استدل بها على جواز الاجتهاد في الأحكام ووقوعه للأنبياء وأن المجتهد قد يخطئ وأنه مأجور مع الخطأ غير آثم ؛ لأنه تعالى أخبر بأن إدراك الحق مع سليمان ثم أثنى عليهما ^(٢) ، واستدل بها من قال برجوع الحاكم بعد قضائه عن اجتهاده ^(٣) إلى أرجح منه وفيها تضمين ^(٤) أرباب المواشي ما أفسدت بالليل دون النهار لأن النفس ^(٥) لا يكون [إلا] ^(٦) بالليل ، كما أخرجهم ابن أبي حاتم عن شريح ^(٧) والزهري ^(٨) وقتادة ^(٩) ، ومن عمم ^(١٠) الضمان فسرهم بالرعي مطلقاً ، وذهب قوم منهم الحسن إلى أن صاحب الزرع تدفع ^(١١) إليه الماشية ينتفع بدها

(١) في «ج» ذكر قبل الآية قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ كَأَنَّ تَفَعُّلًا لِّفَعْلَةٍ ﴾ دون تعليق على الآية .

(٢) في «أ» : عليها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : من اجتهاده ، وفي «ب» : من اجتهاد ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٤) في «أ» : تضمن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ط» : النفس ، وهو تصحيف .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٧) تفسير الطبري (٥٢ / ١٧) بأسانيد صحيحة .

(٨) تفسير الطبري (٥٢ / ١٧) بأسانيد صحيحة .

(٩) تفسير الطبري (٥٢ / ١٧) بأسانيد صحيحة .

(١٠) في «أ» : زعم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١١) في «أ» : يدفع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

وصوفها^(١) حتى يعود الزرع كما كان ، كما حكم به سليمان في هذه الواقعة إذ لم يرد في شرعنا ناسخ مقطوع به عندهم .

قوله تعالى : ﴿ فَكَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ﴾ الآية^(٢) [الأنبياء: ٨٧] ، فيه استحباب هذا الذكر عند الغمّ أخرج ابن أبي حاتم من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً^(٣) : « من دعا بدعاء يونس استجيب له لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ » [الأنبياء: ٨٨] .

قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُوكَ رَعْبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء: ٩٠] قيل : الرغب رفع بطون الأيدي نحو السماء والرهب [رفع]^(٤) ظهورها .

(١) في «أ» : وصوتها ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الآية بتماها : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْتَضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَكَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢١٣) ، وفي إسناده كثير بن زيد وهو صدوق يخطئ وأخرج الترمذي (٣٥١٠) ، من طريق يونس بن أبي إسحاق ، عن إبراهيم بن محمد بن سعد ، عن أبيه ، عن سعد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت : لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ، فإنه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله له » وإسناده حسن لكن قال الترمذي : قال محمد بن يحيى : قال محمد ابن يوسف ، مرة : عن إبراهيم بن محمد بن سعد ، عن سعد ، ولم يذكر فيه عن أبيه . وقد روى غير واحد هذا الحديث عن يونس بن أبي إسحاق ، عن إبراهيم بن محمد بن سعد ، عن سعد ، ولم يذكر فيه عن أبيه . وروى بعضهم ، وهو أبو أحمد الزبيري ، عن يونس ، فقال : عن إبراهيم بن محمد بن سعد ، عن أبيه ، عن سعد ، نحو رواية محمد بن يوسف . وكان يونس بن أبي إسحاق ربما ذكر في هذا الحديث عن أبيه ، وربما لم يذكره وانظر : صحيح الجامع (٣٢٨٣) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» .

سورة الحج

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرْوُهَا﴾ الآية ^(١) [الحج: ٢] ، قيل : المراد بذات حمل ^(٢) من مات من الإناث وولدها في جوفها ، فاستدل به على أنه لا يشق جوفها لأجله بل تترك ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ﴾ [الحج: ٥] استدل به من قال باستوائهما في إثبات [أمية] ^(٤) الولد وانقضاء العدة ووجوب الغرة لأنه تعالى أخبر أن غير المخلقة لها حكم المخلقة .

[قوله تعالى : ﴿وَالسَّجْدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] استدل به من قال : إن دور مكة لا تملك ولا تباع وأن للقدام النزول حيث شاء ، أخرج ذلك ابن أبي حاتم عن أنس ^(٥) وابن سابط ^(٦) [٧] .

[١١٠/أ] قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ﴾ الآية ^(٨) [الحج: ٢٥] ، فيه أن السيئة

(١) الآية بتامها : ﴿يَوْمَ تَرْوُهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ .

(٢) في «ط» : جل ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٣) في «أ ، ب ، ط» : يترك ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وفي «ج» : أمته ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصواب والمعنى : أنه إذا وضعت الأمة التي يطؤها سيدها مضغة صارت بها أم ولد .

(٥) انظر : الدر المنثور (٢٦/٦) .

(٦) انظر : الدر المنثور (٢٦/٦) .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٨) الآية بتامها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّجْدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ نُزُفَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ .

في الحرم ^(١) أعظم منها في غيره فإنها تضاعف فيه والهمُّ بها فيه مؤاخذ ^(٢) به ،
أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٣) قال : من هم بسيئة لم تكتب ^(٤) عليه حتى
يعملها إلا في الحرم ثم تلا الآية ، وأخرج عن سعيد بن جبير ^(٥) في هذه الآية قال
شتم الخادم في الحرم ظلم فما فوقه .

قوله تعالى : ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي ﴾ الآية ^(٦) [الحج: ٢٦] ، تقدم ما فيها في سورة
البقرة .

قوله تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧] فيه جواز المشي

(١) في «أ» : الحرام ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ ، ب ، ط» : مأخوذ ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) إسناده حسن : أحمد (٣٩٤٤) ، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٣٧/٣) : من طريق
يزيد بن هارون ، أنبأنا شعبة ، عن السُّدِّي : أنه سمع مُرَّةً يحدث عن عبد الله - يعني ابن
مسعود - في قوله : ﴿ وَمَنْ يُدْرِ فِيهِ بِالْحَكَايَةِ يَظْلَمُ ﴾ قال : لو أن رجلاً أراد فيه بالحاد بظلم ،
وهو بعدن أبيّن ، أذاقه الله من العذاب الأليم .

قال شعبة : هو رفعه لنا ، وأنا لا أرفعه لكم . قال يزيد : هو قد رفعه ، ورواه أحمد ، عن يزيد
ابن هارون ، به .

قال ابن كثير : هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري . قلت (عادل) : كذا في تفسير
ابن كثير وصوابه أن يقال : على شرط مسلم فالسدي من رجال مسلم وليس من رجال
البخاري . ووقفه أشبه من رفعه ؛ ولهذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود . وكذلك
رواه أسباط ، وسفيان الثوري ، عن السدي ، عن مُرَّة ، عن ابن مسعود موقوفاً ، والله أعلم . هـ
وطريق سفيان التي أشار إليها الحافظ ابن كثير في مصنف ابن أبي شيبة (١٧١٤٣) ، والحاكم
(٣٣٩٣) .

(٤) في «أ» : يكتب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) انظر : الدر المنثور (٢٨/٦) .

(٦) الآية بتامها : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلْعَابِدِينَ
وَالْعَائِيِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ ﴾ .

والركوب في الحج ، قال ابن العربي : واستدل علماؤنا بتقديم ﴿ رَجَاكَ ﴾ على [أن] ^(١) المشي أفضل ، قال ابن الفرس : واستدل بعضهم بالآية على أنه لا يجب ^(٢) الحج على من في طريقه ^(٣) بحر ؛ لأنه لم يذكر في الآية .

قوله تعالى : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج : ٢٨] قال ابن جبير ^(٤) ^(٥) : التجارة ، وقال مقاتل ^(٦) : المناسك ، وقال مجاهد ^(٧) : التجارة وما يرضي ^(٨) الله من أمر الدنيا والآخرة ، ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾ قال مقاتل ^(٩) : على ما يذبخون من الهدي ﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾ هي أيام العشر أو يوم النحر و ^(١٠) أيام التشريق ^(١١) روايتان عن ابن عباس ، أخرج ذلك كله ابن أبي حاتم واستدل بعضهم من ذكر الأيام في الآية على أنه لا يجوز الذبح في الليل .

- (١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٢) في «أ» : يحجب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٣) في «ب» ، ط : طريقته ، وما أثبتناه من «أ» .
- (٤) في «أ» : جرير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
- (٥) الطبري (٢٢٨٧٧) ، من طريق سفيان ، عن واقد ، عن سعيد بن جبير به وهذا إسناد حسن .
- (٦) لم أقف عليه .
- (٧) الطبري (٢٢٨٧٩) ، من طريق سفيان ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد به .
- (٨) في «ب» ، ط : وصى ، وفي «ج» : رضى ، وما أثبتناه من «أ» .
- (٩) انظر : الدر (٣٧ / ٦) .
- (١٠) في «أ» ، ب ، ط : أو ، وما أثبتناه من «ج» .
- (١١) البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٣٤٤) ، من طريق علي بن المديني ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن أبي بشر عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أنه قال في هذه الآية : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ قال : « هي أيام التشريق » وقال في هذه : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾ قال : « أيام العشر » ، قال علي : حدثني به هشيم ، عن أبي بشر وهذا إسناد صحيح .

[١١٠/ب] قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ الآية^(١) [الحج: ٢٨]، فيه الأمر بالأكل من النسك وهو على جهة الاستحباب حيث لم يكن الدم واجباً وبإطعام الفقراء وهو واجب مطلقاً وأباح مالك الأكل من الهدى الواجب إلا جزاء الصيد والأذى والنذر وأباحه أحمد إلا من جزاء الصيد والنذر وأباح الحسن الأكل من الجميع وكل^(٢) تمسك بعموم الآية وذهب قوم إلى أن الأكل من الأضحية واجب لظاهر الأمر وقوم إلى أن التصديق منها ندب وحملوا^(٣) الأمر عليه ولا تحديد فيما يؤكل أو يتصدق به لإطلاق الآية.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾^(٤) [الحج: ٢٩] أخرج ابن أبي حاتم من طريق عطاء عن ابن عباس^(٥) قال: التفث: الرمي والحلق والذبح والأخذ من الشارب واللحية والأظفار ومن طريق علي^(٦) عنه، قال: حلق الرأس ولبس الثياب وقص الأظفار ونحو ذلك، ومن طريق عكرمة عنه^(٧)، قال: التفث: المناسك، وعن عكرمة^(٨) قال: كل شيء أحرم^(٩) منه.

(١) الآية بتماهما: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّسْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْسَانَ الْفَقِيرِ﴾.

(٢) في «ج»: وقد، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٣) في «أ»: وعملوا، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) في «أ»: أنفسهم، وهو خطأ.

(٥) الطبري (٢٢٨٩٨)، من طريق عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن.

(٦) الطبري (٢٢٩٠٩)، من طريق معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس به.

(٧) انظر: الدر (٤٠/٦).

(٨) انظر: الدر (٤٠/٦).

(٩) في «ب»: حرم، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

قوله تعالى : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ قال مجاهد ^(١) : نذر الحج والهدي وما نذر الإنسان من شيء يكون في الحج ، وقال ابن عباس ^(٢) نحر ما نذروا من البدن ، والآية عامة في كل نذر فيجب الوفاء به .

قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ فيه فرضية ^(٣) طواف الإفاضة وقيل : إن المراد به طواف الوداع ، واستدل بالآية على أن الطواف لا يجوز [في] ^(٤) داخل البيت ولا في شيء من هوائه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ ﴾ [الحج : ٣٠] فسره ابن زيد ^(٥) وغيره بمواضع المناسك البيت والمسجد ^(٦) وعرفة ومزدلفة ^(٧) أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ عام في كل باطل ، وأخرج أحمد والترمذي من حديث خريم ^(٨) بن فاتك أن النبي ﷺ قال ^(٩) : « عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله » ثم تلا هذه الآية .

(١) الطبري (٢٢٩١٢) ، من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به .

(٢) الطبري (٢٢٩١١) ، من طريق معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس به .

(٣) في «أ ، ب ، ط» : فريضة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٥) الطبري (٢٢٩٢٨) ، من طريق ابن وهب ، قال : قال ابن زيد فذكره وإسناده صحيح .

(٦) في «أ» : والمناسك ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : والمزدلفة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : حريم ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) ضعيف : أبو داود (٣١٤١) ، والترمذي (٢٢٧٧) ، وابن ماجه (٢٣٦٩) ، وأحمد

(١٨٥٣٨) ، من طريق سفيان يعني العصفري ، عن أبيه ، عن حبيب بن النعمان الأسدي ،

عن خريم بن فاتك به وهذا إسناد ضعيف وانظر : الضعيفة (١١١٠) .

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْتِرَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢] فسرهُ ابن عباس^(١) باستعظام البدن واستحسانها واستسماها، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج عن غيره أن المراد بها ذلك وسائر المناسك .

[١١١ / أ] قوله تعالى: ﴿لَكَزُفِهَا مَنَفْعٌ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٣٣] قال عطاء^(٢): في ظهورها وألبانها [وأشعارها]^(٣) وأوبارها إلى^(٤) أن تنحر، أخرجه ابن أبي حاتم ففيه إباحة ركوب الهدى وشرب لبنه وأكل نسله^(٥) إلى أن ينحر^(٦)، وقال مجاهد^(٧): إلى أن يقلد، أخرجه أيضًا ففيه تحريم ذلك من حين صيرورته هديًا .

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فيه أن الهدى لا يذبح إلا بالحرم بذلك فسرهُ^(٨) هشام بن حجير^(٩) وفسره غيره بأن معناه آخر هذا كله إلى طواف الإفاضة فاقتضى أن الحاج بعد الطواف يحل له كل شيء، أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن أبي موسى^(١٠)، قال: محل هذه الشعائر كلها الطواف

(١) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢٤٢)، وفي إسناده ابن أبي ليلى وهو صدوق سيئ الحفظ .

(٢) الطبري (٢٢٩٥٣)، عن ابن حميد، قال: ثنا حكام، عن عنبسة، عن ابن أبي نجيع، عن عطاء به وابن حميد ضعيف .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٤) في «أ»: في، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٥) في «أ»: نسكه، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٦) في «أ»: تنحر، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) الطبري (٢٢٩٤٩) من طريق ابن أبي نجيع، عن مجاهد به .

(٨) في «ب»: فسرهُ بذلك، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

(٩) في «أ»: ابن بجير، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(١٠) ابن أبي شيبة (١٧٧٤٠)، عن يزيد بن هارون، قال: أخبرنا داود بن أبي هند، عن محمد بن

موسى به وهذا إسناد صحيح .

بالبیت العتیق ، وأخرج عن ابن جریج ^(١) قال : أخبرني عطاء أن ابن عباس ^(٢) كان يقول : لا يطوف أحد بالبیت إلا حل ، قلت : من أين كان يأخذ أنه من طاف بالبیت فقد حل ؟ قال : من قوله : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ قلت : إنما ذلك بعد المعرف ، قال : كان يراه قبل المعرف وبعده قال ابن الفرس : وظاهر الآية يقتضي أن الشعائر تنتهي إلى البیت العتیق إما أن يكون الطواف به أحد ^(٣) الشعائر أو نهايتها و ^(٤) تمامها وبهذا ^(٥) يثبت ^(٦) أن طواف الوداع ندب لا واجب قلت : لا بل ^(٧) يدل [على] أنه ^(٨) [ليس] ^(٩) من المناسك كما يقول [به] ^(١٠) جمهور أصحابنا وأما وجوبه أو ^(١١) استحبابه فلا .

[١١١/ب] قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُخَضَّبِينَ ﴾ [الحج: ٣٤] قال ابن عمر ^(١٢)

- (١) في «أ» : ابن جرير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٢) البخاري (٤١٤٤) ، من طريق ابن جريج ، قال : حدثني عطاء ، عن ابن عباس : إذا طاف بالبیت فقد حل ، فقلت : من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال : من قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت : إنما كان ذلك بعد المعرف قال : كان ابن عباس : يراه قبل .
- (٣) في «ب» : إحدی ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (٤) في «أ ، ب ، ط» : أو ، وما أثبتناه من «ج» .
- (٥) في «أ ، ط» : وهذا ، وما أثبتناه من «ب» .
- (٦) في «أ» : ثبت ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٧) في «أ» : لا بد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .
- (٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (١١) في «أ ، ب ، ط» : و ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .
- (١٢) انظر : الدر (٤٩/٦) .

والضحاك^(١) : المتواضعين ، وقال مجاهد^(٢) : المطمئنين ، وقال سفيان^(٣) :
الراضين بقضاء الله ، أخرجها^(٤) ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَالْبَدَنَ ﴾ إلى قوله : ﴿ صَوَافَّ ﴾ [الحج: ٣٦] فيه استحباب
نحر الإبل قيامًا معقولة الركب ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(٥) ،
قال : صواف قيام ، وعن ابن عمر أنه^(٦) ^(٧) : كان يلي نحر بدنه بيده يصف أيديها
بالقيود وهي قائمة ويتلو هذه الآية وقرأ : «صوافن»^(٨) ، قال قتادة : أي صوافن^(٩)
بالحبال معقولة ، أخرج ابن أبي حاتم ، وأخرج عن مجاهد^(١٠) ، قال : من قرأها
صوافن^(١١) . قال : معقولة ومن قرأها ﴿ صَوَافَّ ﴾ قال : تصف^(١٢) بين يديها
قلت : والقراءتان^(١٣) بمنزلة آيتين كل واحدة تفيد حكمًا كما تقدم في قوله :

(١) انظر : الدر (٤٩/٦) .

(٢) انظر : الدر (٤٩/٦) .

(٣) انظر : الدر (٤٩/٦) .

(٤) في «أ» : أخرجها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الصواب .

(٥) وأخرج الطبري من طريق شعبة عن سليمان عن أبي ظبيان بنحوه وإسناده صحيح .

(٦) في «ط» : أنه قال ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» وهو الصواب .

(٧) الطبري (٢٢٩٨٦) ، من طريق يحيى بن أيوب ، عن خالد بن يزيد ، عن ابن أبي هلال ، عن

نافع ، عن عبد الله ، أنه كان ينحر البدن وهي قائمة مستقبل البيت ، تصف أيديها بالقيود ،

قال : هي التي ذكر الله : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عَظِيمًا ﴾ وهذا إسناد حسن .

(٨) في «أ» : صواف ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(٩) في «أ» : صواف ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(١٠) انظر : الدر (٥١/٦ ، ٥٣) .

(١١) في «أ» : صوافق ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٢) في «أ» : يصف ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(١٣) في «أ» : فالقراءتان ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

قوله تعالى : ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾^(١) أي سقطت بالأرض ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(٢) وهو صريح في نحرها قائمة .

قوله تعالى : ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ تقدم [مثله]^(٣).

قوله تعالى : ﴿الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ قال ابن عباس^(٤) : القانع المتعفف الذي يجلس في بيته حتى يؤتى بالرزق ، والمعتر : السائل ، وقال عطاء^(٥) : القانع : الغني ، والمعتر : الفقير ، وقال ابن جبير^(٦)^(٧) : القانع : أهل مكة ، والمعتر : سائر الناس ، أخرجها ابن أبي حاتم فأفاد أنه يأكل منها ويطعم الأغنياء والفقراء^(٨) من أهل مكة وغيرهم وقد استنبط من الآية أنها تجزأ ثلاثة^(٩) أثلاث فيأكل ثلثاً ويهدي ثلثاً ويتصدق بثلث .

[١١٢/أ] قوله تعالى : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧] أخرج ابن

أبي حاتم عن ابن جريج^(١٠)^(١١) ، قال : كان أهل الجاهلية ينضحون البيت بلحوم

(١) في «أ» : جلوبها ، وهو خطأ .

(٢) انظر : الدر (٦/ ٥١ ، ٥٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٤) انظر : الدر (٦/ ٥٤) .

(٥) انظر : الدر (٦/ ٥٥) .

(٦) في «أ» : ابن جبرير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) انظر : الدر (٦/ ٥٥) .

(٨) في «أ» : الفقر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : ثلاث ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهو الأصح .

(١٠) في «أ» : جرير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١١) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢٤٧) بإسناد ضعيف .

الإبل ودمائها ، فقال الصحابة : نحن أحق أن ننضح فأنزل الله الآية ، ففيه رد لما اعتاده الناس [الآن] ^(١) من لطخ البيوت بدماء الأضاحي ، وأخرج عن الشعبي ^(٢) أنه سئل عن جلود الأضاحي ، فقال : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ إن شئت فبع وإن شئت فأمسك وإن شئت فتصدق .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ فيه أنه يستحب أن يضم إلى التسمية التكبير عند الذبح ، قال ابن العربي ^(٣) : ذكر سبحانه في الآية السابقة ذكر اسمه عليها ، فقال : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾ وذكر [هنا] ^(٤) التكبير فيستحب الجمع بينهما وقال قوم : إن التسمية عند الذبح والتكبير عند الإحلال بدلاً من التلبية عند الإحرام ، وقال : والأول أفقه .

قوله تعالى : ﴿ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ [الحج: ٤٦] استدل به على أن العقل في القلب لا في الرأس .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ [الحج: ٥٢] استدل به من قال : إن الرسول بمعنى النبي وأنها مترادفان ، واستدل ببقية الآية من أجاز على الأنبياء المعاصي ^(٥) سهواً .

قلت : وأنا أستدل بالآية على أن الرسول ليس مرادفاً للنبي لعطفه ^(٦) عليه

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٢) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٤٨/٣) بإسناد ضعيف .

(٣) في «أ» : ابن الفرس ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : العاصي ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : لعطف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

ويؤيده ما أخرجه ابن أبي حاتم عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ^(١) ، قال : إن فيها أنزل الله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ ولا محدث فنسخت ^(٢) محدث ، والمحدثون ^(٣) صاحب يس ولقمان ومؤمن آل فرعون وصاحب موسى .

[١١٢/ب] قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا ﴾ [الحج: ٥٨] استدل به فضالة بن عبيد الأنصاري الصحابي ^(٤) على أن المقتول والميت في سبيل الله سواء في الفضل ؛ أخرجه ابن أبي حاتم وهو رأي قاله جماعة ، وخالفه آخرون ففضلوا المقتول وأخرج ابن أبي حاتم عن سلمان ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ^(٥) : « من مات مرابطاً أجرى الله عليه مثل

(١) انظر : الدر (٦/٦٥) .

(٢) في «ب ، ط» : فنسى من ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٣) في «أ» : والمتحدثون ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير (٣/٢٥٦) .

(٥) صحيح بشواهده : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/٢٥٦) ، وأبو الحسن الإجمي في الفوائد المنتقاة (٦٠) ، من طريق عبد الرحمن بن شريح ، عن عبد الكريم بن الحارث ، عن أبي عبيدة بن عقبة ، عن شرحبيل بن السمط ، عن سلمان به وأبو عبيدة بن عقبة قال عنه الحافظ في التقریب: مقبول وقد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في الثقات والأثر أخرجه مسلم في صحيحه من طريق مكحول عن شرحبيل بن السمط وأخرجه من طريق أبي عبيدة في المتابعات فقال : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا ليث - يعني ابن سعد - عن أيوب بن موسى عن مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سلمان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان » حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن عبد الكريم بن الحارث عن أبي عبيدة بن عقبة عن شرحبيل بن السمط عن سلمان الخير عن رسول الله ﷺ بمعنى حديث الليث عن أيوب ابن موسى .

ذلك الأجر وأجرى عليه الرزق وأمن^(١) من الفتانين واقرؤوا إن شئتم ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى [قوله] ^(٢): ﴿حَلِيمٌ﴾ .

قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] فيه الأمر بالركوع والسجود .

[قوله تعالى : ﴿وَأَفْكَلُوا الْخَيْرَ﴾ عام في كل فرض ونفل] ^(٣).

قوله تعالى : ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨] عام في جهاد الكفار والظلمة والنفس .

قوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ^(٤) هو أصل قاعدة ^(٥) : المشقة تجلب التيسير ^(٦).

قوله تعالى : ﴿هُوَ سَمَنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [من قبل] ^(٧) استدل به من ^(٨) قال : إن الإسلام مخصوص بدين هذه الأمة .



(١) في «أ، ج» : وأومن ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» ، وفي «أ» : نفى ، وهو تحريف .

(٤) في «أ» : حجر ، وهو خطأ .

(٥) في «ب» : القاعدة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : يجلب اليسير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين لم يذكر في «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ ، ج» : يستدل به لمن ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

سورة المؤمنون

[١١٣/ أ] قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآيات ^(١) [المؤمنون: ١-٧] فيها من شعب الإيمان: الخشوع في الصلاة واجتناب اللغو وأداء الزكاة وحفظ الفرج ^(٢) إلا على الأزواج و ^(٣) السراري وحفظ الأمانات والعهود والمحافظة على الصلوات لأوقاتها أخرج الحاكم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء فنزلت : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ فطأطأ رأسه ^(٤) وفي لفظ عند ابن أبي حاتم من طريق ابن سيرين مرسلًا فكان بعد ذلك ينظر حيث يسجد ^(٥) ، وأخرجه ^(٦) ابن مردويه ^(٧) بلفظ : كان يلتفت في الصلاة فنزلت ، ففيه كراهة

(١) الآيات بتمامها: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرْجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿ فَمَنِ ابْتَغَى زَوَاةَ ذَلِكَ فَاُولَئِكَ هُمُ الْمَعَادُونَ ﴾ .

(٢) في «أ» : الفروج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : أو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) معلول بالإرسال : الحاكم (٣٤١٥) ، والطبراني في الأوسط (٤٠٨٢) ، والبيهقي (٣٢٥٦) ، وغيرهم من طريق إسماعيل ابن علي ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة به وهو معلول بالإرسال أخرجه عبد الرزاق (٣٢٦٢) ، عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين مرسلًا ورواه ابن جرير (٢٣٢٤٨) ، وغيره من طريق معتمر بن سليمان عن خالد بن مهران عن ابن سيرين مرسلًا كما رواه في (٢٣٢٥٠) ، من طريق ابن علي ، قال : أخبرنا أيوب ، عن محمد مرسلًا وأخرجه هو وأبو داود في المراسيل (٤٥) ، من طريق ابن عون ، عن محمد بن سيرين مرسلًا وهو الصواب ولذا قال الحاكم عقب روايته : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين لولا خلاف فيه على محمد فقد قيل عنه : مرسلًا ، وقال الذهبي في التلخيص : الصحيح مرسل .

(٥) انظر : الحاشية السابقة .

(٦) في «أ ، ب ، ط» : وأخرج ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) انظر : الدر ٦ (٨٤/٨٤) .

الالتفات والنظر إلى السماء في الصلاة واستدل بقوله : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ الآية على تحريم نكاح المتعة أخرج ابن أبي حاتم عن القاسم بن محمد ^(١) أنه سئل عن متعة النساء فقراً هذه الآية [قال] ^(٢) فمن ابتغى وراء هذين ^(٣) فهو عاد ، وأخرج عن [ابن] ^(٤) أبي مليكة قال : سألت عائشة ^(٥) عن متعة النساء فقالت : بيني وبينهم القرآن ثم قرأت هذه الآية ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ^(٦) قالت : فمن ابتغى غير ما زوجه الله أو ملكه ^(٧) فقد عدا ، واستدل به مالك والشافعي أيضاً على تحريم الاستمناء باليد .

قوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَدْرِىٰ فَاشْكَنَّهٗ فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨] استدل به من قال : إن المياه كلها من السماء وأنه لا ماء من الأرض .

قوله تعالى : ﴿تَنَبَّأْتُ بِاللَّحْمِ وَصَبِغَ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيه التنبيه على الأدم .
قوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ انزِلْنِي﴾ الآية ^(٨) [المؤمنون: ٢٩] فيه استحباب هذا الدعاء عند النزول من السفينة أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة ^(٩) قال : علمكم الله كيف

-
- (١) وأخرجه عبد الرزاق (١٣٥٧٥) ، عن معمر عن الزهري عن القاسم به وهذا إسناد صحيح .
(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .
(٣) في «ب» : ذلك هذين ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٤) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .
(٥) إسناده صحيح : الحاكم (٣١٢٧) ، والحرث بن أبي أسامة كما في المطالب العالية (١٧٧٥) ، من طريق نافع عن ابن أبي مليكة عن عائشة به .
(٦) ما بين المعقوفين مذكور في «ب» .
(٧) في «ب» : يملكه ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
(٨) الآية بتامها : ﴿وَقُلْ رَبِّ انزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ .
(٩) انظر : الدر (٩٧/٦) .

تقولون إذا ركبتم وإذا نزلتم وقرأ^(١) هذه الآية وآية هود وآية الزخرف .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا ﴾ الآية^(٢) [المؤمنون: ٦٠] ، أخرج أحمد والترمذي عن عائشة^(٣) أنها قالت : يا رسول الله ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ هو الذي يسرق ويزني ويشرب الخمر وهو يخاف الله ؟ قال : « لا ولكنه الذي يصوم [ويصلي]^(٤) ويتصدق وهو يخاف أن لا يقبل منه » .

قوله تعالى : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمَرَكَ نَهَجُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٧] أخرج النسائي عن

(١) في «أ» : وذكر ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) الآية بنهاهما : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ .

(٣) ضعيف الإسناد : أحمد (٢٤٧٢٩) ، والترمذي (٣١٨١) ، وابن ماجه (٤١٩٦) ، وغيرهم من طريق مالك بن مغول ، عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني ، أن عائشة وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين عبد الرحمن وعائشة انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٢٧) ، هذا وقد اختلف فيه على عبد الرحمن فرواه مالك بن مغول عنه عن عائشة كما سبق ورواه عمرو بن قيس الملائي عنه عن أبي حازم عن أبي هريرة كما في الطبري (٣٣/١٨) ، والطبراني في الأوسط (٣٩٧٧) ، والمحفوظ عن عبد الرحمن بن سعيد هو المرسل كما في علل الدارقطني (١٩٣/١١) .

والحديث أخرجه الطبري (٣٣/١٨) ، من طريق جرير عن ليث بن أبي سليم وهشيم عن العوام بن حوشب عن عائشة نحوه وأخرجه أيضا من طريق ابن إدريس عن ليث عن مغيث عن رجل من أهل مكة عن عائشة نحوه وأخرجه أبو يعلى (٤٩١٧) ، من طريق جرير عن ليث عن رجل عن عائشة وهذه الطرق كلها ضعيفة وطريق أبي هريرة راجع إلى طريق عائشة والصواب عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني ، عن عائشة انظر : علل الدارقطني (١٩٣/١١) ، وقد صححه الألباني بالشواهد المذكورة في الصحيحة (١٦٢) .

وقد قال هذا المعنى بعض السلف قال الخافظ ابن كثير : وهكذا قال ابن عباس ومحمد بن كعب والحسن البصري في تفسير الآية .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

ابن عباس ^(١) قال: إنما كره السمر حين نزلت هذه الآية ، قال ^(٢) ابن العربي : والآية تدل على أن السمر إنما يكره في غير الخير ؛ لأن الهجر هو القول الفاحش .

[١١٣/ب] قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَيِّنِ الْأَرْضُ ﴾ الآيات ^(٣) [المؤمنون: ٨٤] قال

مكي : فيها دلالة على جواز محاجة الكفار والمبطلين وإقامة الحجة وإظهار الباطل من قولهم ومذهبهم ووجوب النظر في الحجج ^(٤) على من خالف ^(٥) دين الله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ مِنْ آيَاتِي تُنَلِّ عَلَىٰ كُفْرٍ فَكَتَرْتُ بِهَا تُكْذِبُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٣-١٠٥] استدل به [مالك] ^(٦) على أن الكفار ينصب لهم الميزان .



(١) إسناده حسن : النسائي في الكبرى (١٠٩١٠) ، والحاكم (٣٤٢٢) ، من طريق إسرائيل ، عن عبد الأعلى ، أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس فذكره .

(٢) في «أ» : فقال ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآيات بتامها : ﴿ قُلْ لَيِّنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ إن كُتِبَتْ تَمَامُوت ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجِجِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْقَرُونَ ﴿ قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِي وَلَا يُحْيِي عَلَيْهِ إِنْ كُتِبَتْ تَمَامُوت ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ ﴿

(٤) في «أ» : الحج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : خالف في ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

سورة النور

قوله تعالى : ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ الآية ^(١) [النور: ١] ، يستدل به ^(٢) لما يصدر به المؤلفون أمام كتبهم والشروع في مقاصدهم من الخطب والديباجات ^(٣) .

[١١٤ / أ] قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] فيه وجوب الحد ^(٤) على الزاني والزانية وأنه مائة جلدة أي في البكر كما بيته السنة ، واستدل بعمومه من أوجب المائة على العبد والذمي والمحصن ^(٥) ثم يرجم فأخرج أحمد عن علي ^(٦) أنه أتى بمحصنة فجلدها يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة . وقال ^(٧) : جلدها بكتاب الله ورجعتها بسنة رسول الله ، واستدل الخوارج بالآية على أن حد المحصن الجلد دون الرجم ، قالوا : لأنه ليس في كتاب الله ، واستدل [بها] ^(٨) أبو حنيفة على أنه لا تغريب إذ لم يذكره ، وفي الآية رد على من قال : إن العبد إذا زنى بحرة يرجم أو بأمة ^(٩) يجلد وعلى من قال : لا تحد العاقلة إذا زنى بها مجنون أو ^(١٠) الكبيرة إذا زنى بها صبي أو عكسه لا

(١) الآية بتامها: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَسُبِّحُ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ .

(٢) في «أ» ، ج : بها ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٣) في «ب» ، ط : الديباجات ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «ب» ، ط : الجلد ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) في «أ» : وعلى المحصن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) أحمد (٧١٦) ، وغيره عن علي بإسناد صحيح .

(٧) في «أ» : ثم قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «ب» ، ط : أمة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(١٠) في «أ» : و ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

يحد وعلى من قال: لا حدَّ على الزاني بحرية أو مسلمة ^(١) في بلاد الحرب أو في
عسكر أهل البغي أو بنصرانية مطلقاً أو بأمة امرأته ^(٢) أو محرم أو من استدخلت
ذكر نائم، واستدل بعمومها من أوجه على المكروه والزاني بأمة ولده والميتة قال
ابن الفرس ^(٣): ويستدل بقوله: ﴿فَأَجْلِدُوا﴾ على أنه يجرد عن ثيابه؛ لأن الجلد
يقتضي مباشرة الجلد ^(٤) وبقوله: ﴿يَأْتَهُ جَلْدٌ﴾ على أنه لا يكتفي بالضرب بها
مجموعة ^(٥) ضربة واحدة صحيحاً كان أو مريضاً.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ فيه الحث على إقامة الحدود والنهي عن
تعطيلها وأنه لا يجوز العفو عنها للإمام ولا لغيره وفيه ^(٦) رد على من أجاز للسيد
العفو فاستدل بالآية من قال: إن ضرب الزنا أشد من ضرب القذف والشرب.

قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فيه استحباب حضور جمع
[عند] ^(٧) جلدهما وأقله أربعة عدد شهود الزنا وقيل: عشرة، وقيل: ثلاثة وقيل
اثنان.

قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ الآية ^(٨) [النور: ٣]، استدل به ^(٩) أحمد

(١) في «أ»: بمسلمة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) في «أ»: أو بامرأته، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) في «أ»: قال الفرس، وهو خطأ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) في «أ»: البدن، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «أ»: بمجموع، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) في «أ»: وقد، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج».

(٨) الآية بتمامها: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٩) في «أ»: بها، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

على أن العفيف لا يصح نكاحه الزانية حتى تستتاب فإن تابت صح العقد عليها وإلا فلا وعكسه ، وقال غيره: إنها منسوخة أخرج ابن أبي حاتم عن ابن المسيب ^(١) قال : نسخها : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى مِنْكُمْ ﴾ [النور: ٣٢].

[١١٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النور: ٤، ٥] ، فيها ^(٢) تحريم القذف وأنه فسق وأن القاذف لا تقبل شهادته وأنه يجلد ثمانين إذا قذف محصنة أي عفيفة ، ومفهومه [أنه] ^(٣) إذا قذف من عرفت بالزنا لا يحد للقذف ويصرح بذلك قوله : ﴿ ثُمَّ لَوْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾ وفيه أن الزنا لا يقبل فيه إلا أربعة رجال لا ^(٤) أقل ولا نساء وسواء شهدوا مجتمعين أو متفرقين . واستدل بعموم الآية من قال: يحد العبد أيضًا ثمانين ومن قال بحد ^(٥) قاذف الكافر والرقيق وغير البالغ والمجنون والمحبوب وولده واحتج بها على أن من قذف نفسه ثم رجع لا يحد لنفسه لأنه لم يرم أحداً ، وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ راجع إلى الفسق ^(٦) اتفاقاً لا إلى الجلد اتفاقاً وأعاد الشافعي إلى ^(٧) عدم قبول الشهادة أيضًا فقبلها بعد التوبة وأخرجه ابن أبي حاتم عن عطاء ^(٨) ومنع ذلك أبو حنيفة

(١) ابن أبي حاتم (١٣١٣٧) ، بإسناد حسن .

(٢) الآيتان بتمامهما : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَجَازِلُهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤، ٥] ، وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٣) في «أ» : فيه ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : رجلاً لا أقل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : يحد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : العتق ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «ج» : على ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٩) لم أقف عليه .

فلم يقبلها ولو تاب وأخرجه ابن أبي حاتم عن النخعي ، قال ابن الفرس :
ويستدل بالآية لقول مالك: إن شهادته لا تسقط بمجرد القذف حتى يقام
عليه الحد ؛ لأنه تعالى إنما نهى عن قبول شهادتهم إذا لم يأتوا بالشهداء وللقاذف
الإتيان بالشهداء ما لم يحد فهذا بين ^(١) أن شهادته لا تسقط إلا بإقامة الحد عليه
لا احتمال إتيانه بالشهداء ، واستدل بالآية من قال: إن حد القذف من حقوق الله
فلا يجوز العفو عنه .

[١١٥/أ] وقوله ^(٢) تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ الآيات ^(٣) [النور: ٦، ٧] ،
هذه أصل اللعان ففيها ^(٤) أن شرطه سبق قذف وأنه إنما يكون بين الزوجين
لا بين الرجل ^(٥) وأجنبية ولا السيد وأمه ، واستدل بعمومها من قال بلعان
الكفار والعبيد والخصي والمجبوب والمحدود في القذف والأعمى والأخرس
ومن الصغيرة التي لا تحمل والآيسة ، واستدل بقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾
من قال: لا لعان إذا أقام البينة على زناها ^(٦) وبقوله : ﴿ فَشَهَادَةُ أَحْيَيْهِ ﴾ من قال :
إن اللعان شهادة لا يمين ، وقوله : ﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ إلى آخره ، فيه أن صيغته
[أن يقول] ^(٧) : أشهد بالله إني لمن الصادقين أربعا ﴿ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ

(١) في «أ» : بر أن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : قوله بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآياتان بتامهما : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْيَيْهِ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾

(٤) في «أ» : ففيه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ط» : الرجلين ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» ، وهو الصواب .

(٦) في «ب ، ط» : بزناها ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴿١﴾ ، فاستدل به من لم يجوز إبدال أشهد بأحلف أو أقسم ونحوه أو الله ^(١) بالرحمن ونحوه أو بقوله ^(٢) يعلم الله ونحوه ومن لم يوجب زيادة الذي لا إله إلا هو ^(٣) ، ومن لم يجوز إسقاط إني لمن الصادقين ولا إبدالها بما كذبت عليها ونحوه ولا اكتفاء بدون أربع خلافاً لأبي حنيفة في اكتفائه بثلاث شهادات ولا تقديم اللعنة على الشهادات أو توسطها أو إبدالها بالغضب .

قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾ الآية ^(٤) [النور: ٨] ، فيه أن لعانه يوجب على المرأة حد الزنا وأن لها دفعه بأن تقول ^(٥) أربع مرات : أشهد بالله إنه لمن الكاذبين ﴿ وَالْفَلْسَةِ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ، وفيه أيضاً أنه لا يجوز لها أن تبدل أشهد بأحلف أو ^(٦) الغضب باللعنة إلى آخر ما تقدم ، واستدل به على أنه لا يجوز تقدم لعانها على لعانه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِتِّكِ ﴾ الآيات ^(٧) [النور: ١١] ، نزلت في براءة عائشة ^(٨) مما ^(٩) قذفت به ، فاستدل بها ^(١٠) الفقهاء على [أن] ^(١١) قاذفها يقتل

(١) في «أ» : والله ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» : أو زاد ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٣) في «ب» ، ط : الله ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ .

(٥) في «أ» : يقول ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» ، ط : و ، وما أثبتناه من «أ» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِتِّكِ عُصْبَةٌ يَنْكُرُوا لَكُمْ بِمَا تَعْبَهُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٨) البخاري (٢٥٣٩) ، ومسلم (٥٠٨١) .

(٩) في «أ» ، ب ، ط : فيما ، وما أثبتناه من «ج» .

(١٠) في «أ» ، ب ، ط : به ، وما أثبتناه من «ج» .

(١١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

لتكذيبه لنص^(١) القرآن ، قال العلماء : قذف عائشة كفر ؛ لأن الله سبحانه نفسه عند ذكره ، فقال : ﴿ سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ كما سبحانه نفسه عند ذكر ما وصفه به المشركون من الزوجة والولد .

قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآية^(٢) [النور: ١٢] ، فيه تحريم ظن السوء وأنه لا يحكم بالظن وأن من عرف بالصلاح لا يعدل به عنه لخبر محتمل^(٣) وأن القاذف يكذب شرعاً ما لم يأت بالشهداء .

[١١٥/ب] قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ ﴾ الآية^(٤) [النور: ١٩] ، فيه الحث على ستر المؤمن وعدم هتكه : أخرج ابن أبي حاتم عن خالد بن معدان^(٥) ، قال : من حدث بما^(٦) بصرت عيناه وسمعت^(٧) أذناه فهو من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة [في الذين آمنوا] ، وأخرج عن عطاء^(٨) ، قال : من أشاع الفاحشة^(٩) فعليه النكال وإن كان صادقاً ، وأخرج عن عبد الله بن أبي زكريا^(١٠) أنه سئل عن هذه الآية ، فقال : هو الرجل يتكلم عنده في الرجل

(١) في «أ» : النص ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٣) في «أ» : المحتمل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) ابن أبي حاتم (١٣٢٤٧) ، من طريق الوليد بن مسلم ، عن ثور ، عن خالد بن معدان به .

(٦) في «أ» : ما ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : وسمعت ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٨) ابن أبي حاتم (١٣٢٥١) ، من طريق حجاج بن محمد الأعور ، عن ابن جريج ، عن عطاء به وهذا إسناد صحيح .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١٠) لم أقف عليه في المطبوع من ابن أبي حاتم .

فيشتهي ذلك ولا ينكر عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ ﴾ الآية ^(١) [النور: ٢٢] ، فيه النهي عن الحلف أن لا يفعل خيراً وأن من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فيستحب ^(٢) له الحنث ^(٣) وفيه الأمر بالعفو والصفح .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ الآية ^(٤) [النور: ٢٣] ، نزلت في أزواج النبي ﷺ خاصة كما أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي ^(٥) الجوزاء ^(٦) وغيره ، وأخرجه الطبراني عن الضحاك ^(٧) وغيره ، واستدل ^(٨) به على قتل قاذفهن إذ لم يذكر له توبة كما ذكرت في قاذف غيرهن في أول السورة .

[١١٦ / أ] قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ الآيات [النور: ٢٧] ، فيه ^(٩) وجوب الاستئذان عند دخول بيت الغير وكان ابن عباس يقرأ : « حتى

(١) الآية بتامها : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالسَّكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٢) في «أ» : استحب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : العفو ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الآية بتامها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٥) في «أ» : ابن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ابن أبي حاتم (١٣٢٨٩) ، من طريق جعفر بن سليمان ، ثنا عثمان ، ثنا عمرو بن مالك النكري ، عن أبي الجوزاء به وأخرجه في (١٣٢٨٨) عن أبي سعيد الأشج ، ثنا أبو أسامة ، عن سلمة بن نبيط وهذا إسناد صحيح .

(٧) الطبراني في الكبير (١٩١٣٩) بإسناد حسن .

(٨) في «أ» : فاستدلوا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : فيها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

تستأذنون» أخرجه ابن أبي حاتم ^(١) [وغيره] ^(٢) وجوب الرجوع إذا لم يؤذن [له] ^(٣) وتحريم الدخول إذا لم يكن فيها أحد ، ويستفاد من هذا تحريم دخول ملك الغير والسكنى ^(٤) فيه وشغله بغير إذن صاحبه ^(٥) فيدخل تحته من المسائل والفروع ما لا يحصى ، وقوله : ﴿ وَتَسَلَّمُوا ﴾ ^(٦) عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴿ 》 هو بيان لكيفية الاستئذان فقد أخرج [أحمد] ^(٧) أن رسول الله ﷺ استأذن على سعد فقال : «السلام عليكم» وأخرج ^(٨) أبو داود عن عبد الله بن بسر ^(٩) قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتى

(١) ابن أبي حاتم (١٣٣٤٦) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «أ ، ج» .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : الكون وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : صاحبه هو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : وسلموا ، وهو خطأ .

(٧) أخرجه أحمد (١١٩٩٨) ، وغيره عن عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ثابت البناني ، عن أنس ، أو غيره ، أن رسول الله ﷺ استأذن على سعد بن عباد ، فقال : «السلام عليكم ورحمة الله» ، فقال سعد : وعليك السلام ورحمة الله ، ولم يسمع النبي ﷺ حتى سلم ثلاثا ، ورد عليه سعد ثلاثا ، ولم يسمعه فرجع النبي ﷺ واتبعه سعد ، فقال : يا رسول الله ، بأبي أنت وأمي ، ما سلمت تسليمة إلا هي بأذني ، ولقد رددت عليك ولم أسمعك ، أحببت أن أستكثر من سلامك ، ومن البركة ، ثم أدخله البيت فقرب له زيبيا ، فأكل نبي الله ﷺ ، فلما فرغ قال : «أكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة» ، وأفطر عندكم الصائمون» وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

(٨) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) صحيح بشواهده : أبو داود (٤٥٣٣) ، وغيره من طريق بقة بن الوليد ، حدثنا محمد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن بسر به وبقة توبع كما في شعب الإيوان للبيهقي (٨٥٢٧) ، من طريق عمرو بن عثمان ، قال : نا أبي ، قال : نا محمد بن عبد الرحمن بن عرق ، عن عبد الله بن بسر به وأخرجه أحمد (١٧٣٨١) ، من طريق إسماعيل يعني ابن عياش ، قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن الحميري ، عن عبد الله بن بسر بنحوه وانظر : صحيح الجامع (٤٦٣٨) .

باب قوم لم يستقبل الباب [من] ^(١) تلقاء وجهه ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر فيقول: «السلام عليكم السلام عليكم» وأخرج أيضًا عن رجل من بني عامر ^(٢) أنه استأذن على النبي ﷺ فقال: أألج؟ فقال رسول الله ﷺ لخادمه: «أخرج إلى هذا فعلمه ^(٣) الاستئذان فقل له: قل: السلام عليكم أَدْخِلْ ^(٤)» وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي أيوب ^(٥) قال: قلت: يا رسول الله، هذا السلام، فما الاستئناس؟ قال: «يتكلم الرجل بتسبيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنحج فيؤذن أهل البيت»، حديث غريب، واستدل بالآية الأكثر على الجمع بين الاستئذان والسلام ^(٦) والأقل على تقديم الاستئناس ^(٧) على السلام لتقديمه في الآية وأجاب الأكثر بأن الواو ^(٨) لا تفيد ترتيبًا وبأنه قرئ «حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا»، كذا هو في مصحف ابن مسعود وقد بينت ^(٩) السنة تقدم السلام واستدل بها أيضًا من قال: له الزيادة في الاستئذان على ثلاث حتى يؤذن له أو يصرح ^(١٠) بالمنع

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب»، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٢) صحيح: أحمد (٢٢٥٤٥)، وأبو داود (٤٥٢٩)، وابن أبي شيبه (٢٥١٤٤)، وغيرهم من

طرق عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل من بني عامر به.

(٣) في «ب، ط»: أخرج وعلمه، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٤) في «ب»: إذا دخل، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٥) ضعيف: ابن أبي حاتم (١٣٣٥٠)، وابن ماجه (٣٧٠٥)، وابن أبي شيبه (٢٥١٤٦)،

وغيرهم من طريق واصل بن السائب، عن أبي سورة، عن أبي أيوب الأنصاري به وواصل

ضعيف.

(٦) في «ب، ط»: الاستئناس، والاستئذان، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٧) في «ج»: الاستئذان، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٨) في «أ»: لو، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) في «أ»: ثبت، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(١٠) في «أ»: يصرفه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

وفهم من الآية أن الرجل لا يستأذن عند دخول ^(١) بيته على امرأته .

[١١٦/ب] قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٩] فسرها سعيد بن جبير وابن الحنفية ^(٢) وآخرون ^(٣) بيوت التجار في ^(٤) الخانات والأسواق أو ^(٥) منازل الأسفار واختاره ابن جرير ^(٦) لأن جلوسهم فيها للبيع بمثابة الإذن لكل داخل فاستدل الفقهاء بها ^(٧) على جواز الدخول في مثل ذلك بلا إذن وفي بيوت يجلس فيها الحكام والمفتون برسم الفصل بين الخصوم والإفتاء وقد فهم من ^(٨) الآية تحريم النظر كما قال ﷺ : «إنما جعل الاستئذان من أجل النظر» ^(٩) ثم صرح به تعالى فقال : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ ففيها تحريم النظر إلى النساء وعورات الرجال وتحريم كشفها أخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية ^(١٠) قال : كل شيء في القرآن من حفظ الفروج ^(١١) فهو من الزنا إلا هذه الآية والتي

(١) في «ج» : دخوله ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) في «ب» : أبي حذيفة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) انظر : الطبري (١١٥ / ١٨) .

(٤) في «أ ، ب ، ط» : التجارة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) في «ج» : و ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٦) انظر : الطبري (١١٥ / ١٨) .

(٧) في «ج» : بهذا ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٨) في «ب» : في ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٩) البخاري (٥٨٩٦) ، ومسلم (٤١٠٨) ، من حديث سهل بن سعد ولفظه : «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر» .

(١٠) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٣٣٨٣) ، عن عصام بن رواد ، ثنا أبي ، ثنا أبو جعفر ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية به وهذا إسناد ضعيف .

(١١) في «أ» : الفرج ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

بعدها فهو أن لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة .

قوله تعالى : ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية ^(١) [النور: ٣١] ، فيها أن المرأة يحرم عليها النظر إلى الرجل كحرمة ^(٢) نظره إليها وأنه يجب عليها ستر عورتها .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ فسره ابن عباس بالوجه والكفين ^(٣) ، أخرجه ابن أبي حاتم ، فاستدل به من أباح النظر إلى وجه المرأة وكفيها حيث لا فتنة ، ومن قال : إن عورتها ما عداهما ، وفسره ابن مسعود بالثياب ^(٤) وفسر الزينة بالختام والسوار والقرط والقلادة والخلخال ^(٥) ، أخرجه ابن أبي حاتم أيضًا فهو دليل لمن لم يجوز ^(٦) النظر إلى شيء من بدنهما وجعلها كلها عورة .

(١) الآية بتمامها : ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّخِضْنَ مِنْ أَصْنَانٍ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُفُوهِنَّ عَلَى جُجُوهِنَّ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَلَدِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ الْإِنْسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ .

(٢) في «أ» : الحرمة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ابن أبي حاتم (١٣٤٠٢) ، عن الأشج ، ثنا ابن نمير ، عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به وهذا إسناد رجاله ثقات لكن الأعمش مدلس وقد عنعنه وأخرجه ابن أبي حاتم (١٣٤٠٠) ، من طريق صالح الدهان ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس بنحوه وصالح ذكره ابن عدى وقال : ليس هو بمعروف انظر : اللسان (١٧٨/٣) .

(٤) صحيح : ابن أبي حاتم (١٣٤٠٣) ، من طريق الأعمش ، عن مالك بن الحارث ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله وأخرجه ابن جرير (٢٣٦٧٧) ، من طريق شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله به وهذا إسناد صحيح .

(٥) صحيح : ابن أبي حاتم (١٣٣٩٩) ، من طريق إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، في قوله : ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ﴾ قال : « الزينة : القرط ، والدبلوج والخلخال والقلادة » وهذا إسناد صحيح .

(٦) في «ج» : يجوز ، وفي «أ» : إن لم يجوز ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ وَلَيَصْرَيْنَ فِيْ حُجْرَيْنِ ﴾ فيه [دليل على] ^(١) وجوب ستر الصدر والنحر والعنق وأن ذلك منها عورة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ الآية ، فيها إباحة النظر للمحارم واستدل بها بعضهم على أنه لا يباح النظر للعم والخال لعدم ذكرهم [في] ^(٢) الآية ، أخرج ابن المنذر عن الشعبي وعكرمة ^(٣) ، قالوا ^(٤) : لم يذكر العم والخال ^(٥) لأنها ينعتان لأبناهما ولا تضع خمارها عند العم والخال .

[١١٧ / أ] قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَسَاءِلُهُنَّ ﴾ فيه إباحة نظر المرأة إلى المرأة كمحرم ، واستدل به على تحريم [نظر] ^(٦) الذميمة إلى المسلمة ، أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد ^(٧) قال : ﴿ يَسَاءِلُهُنَّ ﴾ ^(٨) المسلمات ليس المشركات من نسائهن ، وأخرج سعيد بن منصور عن عمر بن الخطاب ^(٩) أنه كتب إلى أبي عبيدة ، أما بعد فإنه

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) صحيح الإسناد : الطبري من طريق حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي وعكرمة به .

(٤) في «ب» ، ط ، قال ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٥) في «أ» : ولا الخال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ابن أبي حاتم (١٣٤٢٠) بإسناد ضعيف .

(٨) في «أ» : نساؤهن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، وكلاهما صحيح فالأول مرفوع لأنه مبتدأ والثاني حكاية للفظ الآية .

(٩) ضعيف الإسناد : سعيد بن منصور كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٣١٣) ، بإسناد ضعيف وأخرجه

عبد الرزاق (١٠٩٣) ، وغيره عن ابن المبارك ، عن هشام بن الغاز ، عن عبادة بن نسي ، قال ابن الأعرابي : وجدت في كتاب غيري ، عن قيس بن الحارث قال : كتب عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة فذكره وقد نقل الفخر الرازي أنه قول أكثر السلف .

بلغني أن نساء من نساء المسلمين يدخلن الحمامات مع نساء أهل الشرك فأنه من قبلك فإنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن ينظر إلى عورتها إلا أهل ملتها .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ قال مجاهد وسعيد بن جبیر : يعني عبدها أخرجه ابن أبي حاتم ^(١) ، فاستدل به من أباح نظر العبد إلى سيده ، وأخرج عن سعيد بن المسيب ، قال : إنما يعني بذلك الإمام ^(٢) ، وكذا ^(٣) قال ابن جريج ^(٤) : يعني من نساء المشركين يجوز ^(٥) لها أن تظهر لها زيتها وإن كانت مشركة ؛ لأنها أمتها وهو المختار تأويلاً وحكماً ، وعلى الأول استدل بإضافته إليهن على أنه ليس لعبد الزوج النظر ، واستدل من أباحه بقراءة : «أو ما ملكت أيمانكم» .

قوله تعالى : ﴿ أَوِ التَّائِبِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِزَةِ ﴾ فسرهم مجاهد ^(٦) وغيره بالأبلة الذي لا إرب له في النساء ، وقال ^(٧) ابن عباس ^(٨) : هو المغفل الذي لا يشتهي النساء ، وقال بشر بن سعيد ^(٩) : هو الشيخ الكبير الذي لا يطيق النساء ، وقال

(١) ابن أبي حاتم (١٣٤٢٣) بإسناد ضعيف .

(٢) ابن أبي حاتم (١٣٤٢٢) ، من طريق عيسى بن يونس ، ثنا أبي ، عن طارق بن عبد الرحمن ، عن سعيد بن المسيب به وطارق صدوق له أوهام كما في التقريب .

(٣) في «أ» : وكذلك ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) الطبري (٢٣٧٠٧) بإسناد ضعيف .

(٥) في «أ» : فيجوز ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم (١٣٤٢٩) ، من طريق ابن عليه ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد .

(٧) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ابن أبي حاتم (١٣٤٣٠) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به .

(٩) ابن أبي حاتم (١٣٤٢٥) ، من طريق ابن لهيعة ، حدثني أبو النضر سالم ، عن بشر بن سعيد به وهذا إسناد ضعيف .

عكرمة ^(١) : هو العنين ، وأخرج [ذلك] ^(٢) ابن أبي حاتم ، وقد استدل بهذا من أباح نظر الخصى .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَا يَظْهَرُونَ عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ ﴾ أي لم يفهموا أحوالهن لصغرهم ، فيستدل به على تحريم نظر المراهق الذي فهم ذلك كالبالغ .
قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبَنَّ بَارِئُهُنَّ ﴾ الآية ، فيه النهي عن تحريك رجلها بالخلخال عمداً لسمع صوته .

[١١٧/ب] قوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ ﴾ [الآية] ^(٣) ^(٤) [النور: ٣٢] فيها الأمر بالإنكاح ، فاستدل به الشافعي على اعتبار الولي لأن الخطاب له ، وعدم استقلال المرأة بالنكاح ، واستدل ^(٥) بعموم الآية من أباح نكاح الإماء بلا شرط ونكاح العبد الحرة ، واستدل ^(٦) بها من قال بإجبار السيد على إنكاح عبده وأمته .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ ﴾ الآية ، فيه الحث على النكاح وأنه مجلبة للرزق أخرج ابن جرير عن ابن مسعود ^(٧) قال : « التمسوا الغنى في النكاح » يقول

(١) الطبري (٢٣٧٢٨) ، من طريق حفص بن عمر العدني ، قال : ثنا الحكم بن أبان ، عن عكرمة به وحفص ضعيف .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٥) في «أ» : فاستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : فاستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) الطبري (٢٣٧٣٦) ، من طريق حسن أبي الحسن سمعت القاسم بن الوليد ، عن عبد الله بن مسعود به وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة .

الله : ﴿ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي بكر الصديق ^(١) قال : أطيعوا الله فيما أمركم به من النكاح ينجز لكم ما وعدكم من الغنى وتلا الآية ، قال ابن الفرّس : واحتج بعضهم بهذه الآية ، على أنه لا يفسخ النكاح بالعجز [الظاهر] ^(٢) عن النفقة لأنه قال : ﴿ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ ﴾ ولم يفرق بينهم .

قوله تعالى : ﴿ وَلِیَسْتَعْفِفَ الَّذِینَ لَا یَحِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ [النور: ٣٣] فيه استحباب الصبر عن ^(٣) النكاح لمن لا يقدر على أهبته والاستعفاف بأن يكسر شهوته بالصوم كما بينه الحديث ^(٤) ، واستدل بعضهم بهذه الآية على بطلان نكاح المتعة ، قال : ولا يفهم منه تحريم ملك اليمين لأن من لا يقدر على النكاح لعدم المال لا يقدر على شراء الجارية غالباً ذكره إلكيا .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِینَ یَبْتَغُونَ الْكِتَابَ ﴾ الآية ، فيها مشروعية الكتابة وأنها مستحبة ، وقال أهل الظاهر : واجبة لظاهر الأمر وأن لندبها أو وجوبها شرطين : طلب العبد لها وعلم الخير فيه ، وفسره مجاهد ^(٥) وغيره بالمال والحرفة والوفاء

(١) ابن أبي حاتم (١٣٤٥٤) ، من طريق عمر بن عبد الواحد ، عن سعيد بن عبد العزيز ، قال : بلغني أن أبا بكر الصديق فذكره وإسناده ضعيف للانقطاع .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ ، ج» ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٣) في «ب» : علي ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) البخاري (٤٧٨١) ، ومسلم (٢٥٦٤) ، عن عبد الله بن مسعود : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا رسول الله ﷺ : «يا معشر الشباب ، من استطاع الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» .

(٥) ابن أبي شيبة (٢٢٣٦٠) ، وابن أبي حاتم (١٣٤٦٥) ، من طريق إسحاق بن علية ، عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، وطاوس في قوله : ﴿ فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ قالوا : مالا وأمانة .

[١١٨/أ] قوله تعالى : ﴿وَأَثَوْهُمْ﴾ قال بريدة^(١) : هو خطاب للناس ، حث لهم على إيعانتهم وكذا قال ابن عباس^(٢) ، وقال زيد بن أسلم^(٣) : للولاء بأن يعطوهم من الزكاة ، وقال علي بن أبي طالب^(٤) : للسيد بأن يضع عنه من ثمنه ، أخرج ذلك ابن أبي حاتم ، وأخرج مثل قول علي عن ابن عباس أيضًا ومجاهد وآخرين^(٥) ، فاستدل به الشافعي على وجوب أن يحط السيد عنه جزءًا من المال الذي كاتبه عليه ، أو يدفعه إليه ، وقال غيره : هو أمر ندب ، وفي الآية رد على من حدد القدر المؤتى .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ﴾ الآية ، فيه النهي عن إكراه الإماء على الزنا وأن المكره غير مكلف ولا آثم وأن الإكراه على الزنا يتصور وأن مهر البغي حرام وفيه رد على من أوجب الحد على المكره .

قوله تعالى : ﴿فِي يَوْمٍ أَدْنَىٰ لِلَّهِ أَن تَرْفَعَ﴾ الآية^(٦) [النور: ٣٦] ، فيه الأمر بتعظيم

(١) ابن أبي حاتم (١٣٤٧٨) ، من طريق زيد بن حباب ، ثنا الحسين بن واقد ، حدثني عبد الله بن بريدة ، عن أبيه به وهذا إسناد حسن .

(٢) ابن أبي حاتم (١٣٤٨٥) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس : ﴿وَأَثَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمْ﴾ يعني : ضعوا عنهم من مكاتبتهم .

(٣) ابن أبي حاتم (١٣٤٨٩) ، من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه به وعبد الرحمن ضعيف .

(٤) ابن أبي حاتم (١٣٤٨٣) ، من طريق حجاج ، عن عبد الأعلى ، عن عبد الرحمن ، عن علي ، في قوله : ﴿وَأَثَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمْ﴾ قال : يحط عنه الربع .

(٥) انظر : تفسير الطبري (١٨/١٣١) ، وأثر ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم (١٣٤٨٥) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به .

(٦) ما بين المعقوفين ثبت في «أ» ، واقتصر في غيرها على ما قبلها .

(٧) الآية بتمامها : ﴿فِي يَوْمٍ أَدْنَىٰ لِلَّهِ أَن تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهَا بِأَلْسَالٍ وَالْأَسَالِ﴾ .

المساجد وتنزيها عن اللغو والقاذورات ، وفيه استحباب ذكر الله والصلاة في المساجد وفي قوله : ﴿ رَجَالٌ ﴾ إشارة إلى أن الأفضل للنساء الصلاة في [قعر]^(١) بيوتهن كما صرح به الحديث^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا تُلْهِيمُ ﴾ الآية [النور: ٣٧] ، فيه أن التجارة لا تنافي الصلاة^(٣) ؛ لأن مقصود الآية أنهم يتعاطونها ومع ذلك لا تلهيهم عن الصلاة وحضور الجماعة ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر^(٤) أنه كان في السوق فأقيمت الصلاة فأغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر: فيهم^(٥) نزلت : ﴿ رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُ ﴾ الآية ، وأخرج عن الضحاك^(٦) والحسن^(٧) وسالم^(٨) وعطاء^(٩) ومطرف^(١٠)^(١١) مثل ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ الآيات [النور: ٤٨] ، فيها وجوب الحضور على من دعي لحكم^(١٢) الشرع وتحريم الامتناع واستحباب أن يقول :

- (١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب، ط»، وما أثبتناه من «أ، ج» .
- (٢) أبو داود (٤٨٨) ، وغيره بإسناد صحيح بشواهد من طريق همام ، عن قتادة ، عن مورك ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » .
- (٣) في «ط» : الصلاح ، وما أثبتناه من «أ، ب، ج» وكلاهما صحيح ، وإن كان المثلث أنسب .
- (٤) ابن أبي حاتم (١٣٦٢٠) ، وعبد الرزاق (١٩٩٣) ، من طريق عمرو بن دينار ، مولى لآل الزبير ، عن سالم ، عن ابن عمر به وعمرو ضعيف .
- (٥) في «ب» : فيكم ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .
- (٦) ابن أبي حاتم بأسانيد لا تخلو من مقال .
- (٧) ابن أبي حاتم بأسانيد لا تخلو من مقال .
- (٨) ابن أبي حاتم بأسانيد لا تخلو من مقال .
- (٩) ابن أبي حاتم بأسانيد لا تخلو من مقال .
- (١٠) في «ج» : مطر ، وما أثبتناه من «أ، ب، ط» .
- (١١) ابن أبي حاتم بأسانيد لا تخلو من مقال .
- (١٢) في «أ» : دعى بحكم ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

[١١٨/ب] قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَوِيَكُمْ﴾ الآية ^(١) [النور: ٥٨] ،

قيل : الأمر باستئذان المالك والصبيان في هذه الأوقات ^(٢) ، منسوخ ، أخرج أبو داود وابن أبي حاتم ^(٣) من طريق عكرمة عن ابن عباس ^(٤) أنه سئل عن هذه الآية ، فقال : إن الله ستير يحب الستر كان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم ولا حجال في بيوتهم فربما فاجأ الرجل خادمه أو ولده أو يتيمة في حجره وهو على أهله فأمرهم الله أن يستأذنوا في تلك العورات التي سمى [الله] ^(٥) ثم جاء الله بعد بالستور فبسط عليهم في الرزق فأخذوا الستور واتخذوا الحجال فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم من الاستئذان الذي أمروا به ، وقيل : محكمة ندباً أو وجوباً ولكن تهاون الناس في العمل بها ، أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد ^(٦) بن جبير عن ابن عباس ^(٧) قال : ترك الناس ثلاث آيات فلم يعملوا

(١) الآية بتامها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَوِيَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِاللَّهِمْ مِنْكُمْ تِلْكَ مَرْئِي مِنْ قَبْلِ صَلَوةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُوتٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ .

(٢) في «ب» ، ط : الآية ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٣) في «أ» : ابن أبي حاتم وأبو داود ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) أبو داود (٤٥٣٩) ، وابن أبي حاتم (١٣٧٦٠) ، من طريق عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .

(٥) اسم الجلالة ذكر في «أ» .

(٦) في «أ» : سعد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم (١٣٧٦٢) ، من طريق عبد الله بن لهيعة ، حدثني عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، قال : قال ابن عباس فذكره وهذا إسناد ضعيف وأخرجه في (١٣٧٦١) ، من طريق إسماعيل بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن =

بهن ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفْتِنَهُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ [أَيْمَنَكُنَّ]﴾^(١) الآية، والآية التي في سورة^(٢) النساء ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْأَسْفَلَاءُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَمَقْرَئِهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ مِنْهُ وَلَهُمْ فِي يَوْمِ ذَٰلِكَ عِلْمٌ﴾ والآية التي في الحجرات ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾ وأخرج أيضًا عن أبي عبد الرحمن السلمي^(٣)، قال: هذه الآية في النساء خاصة للرجال يستأذنون على كل حال بالليل والنهار، وأخرج عن سعيد بن جبير^(٤) أنها عامة في العبيد والإماء، وفي الآية أن وقت النوم بعد العشاء وقبل [الفجر ووقت الظهر وأن النوم في غيرها كقبل العشاء وبعد]^(٥) الفجر مكروه، وقد يستدل بها على أن كشف العورة في الخلوة جائز، قال ابن الفرس: وفي قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفَاتٌ﴾ دليل على أن على الموالى في [١١٩/أ] الاستئذان في هذه الأوقات مثل ما على العبيد.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الآية^(٦) [النور: ٥٩]، فيه أن التكليف إنما

= ابن عباس به وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف ومعمّر بن راشد في جامعه (١)، من طريق أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عباد قال: أخبرنا عبد الرزاق بن همام قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، قال: كان ابن عباس فذكره وإسحاق قال ابن عدي: استصغر في عبد الرزاق. قلت: ما كان الرجل صاحب حديث وإنما أسمعته أبوه واعتنى به سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكّرة فوقع التردد فيها هل هي منه فانفرد بها أو هي معروفة بما تفرد به عبد الرزاق وقال الدارقطني في رواية الحاكم: صدوق ما رأيت فيها خلافا إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح قال إي والله وقد احتج بالدبري أبو عوانة في صحيحه وغيره.

(١) ما بين المعقوفين ثبت في «أ»، واقتصر في غيرها على ما قبلها.

(٢) في «أ»: صورة، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ من طريق سفيان، عن أبي حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي به وهذا إسناده صحيح.

(٤) الذي وقفت عليه في ابن أبي حاتم (١٣٧٦٨)، عن مقاتل به بإسناد حسن.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) الآية بتامها: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

يكون بالبلوغ وأن البلوغ يكون بالاحتلام وأن الأولاد البالغين لا يدخلون على والديهم إلا باستئذان ^(١) كالأجانب ، أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب ^(٢) ، قال: ليستأذن الرجل على أمه فإنما نزلت : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ ﴾ في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(٣) الآية ^(٤) [النور: ٦٠] ، فيه إباحة ترك التحفظ ^(٥) في التستر للنساء القواعد وفسرها ^(٦) سعيد بن جبير ^(٧) بالكبيرة الأيسة من الحيض ، أخرجه ابن أبي حاتم وفيه استعفافهن وتحفظهن بالتستر ^(٨) كالشواب خير وأفضل .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ الآية ^(١) [النور: ٦١] ، قيل : [إن] ^(٢)

لَكُمْ آيَاتِهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾

(١) في «أ»: بالاستئذان، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) إسناده حسن : ابن أبي حاتم (١٣٧٩٥) ، من طريق يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب .

(٣) ما بين المعقوفتين ثبت في «أ»، واقتصر في غيرها على ما قبلها.

(٤) الْآيَةُ بِتَامِهَا: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَغْفِرْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٥) في «أ»: تحفظ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ»: ففسرها، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) ابن أبي حاتم (١٣٨٠٥)، من طريق ابن لهيعة، حدثني عطاء، عن سعيد به وهذا إسناد ضعيف.

(٨) في «أ، ب، ط»: بالستر، وما أثبتناه من «ج».

(٩) الْآيَةُ بَيْنَهُمَا: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمِيكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاحِشُهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَاسْلُمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لِعَالَتِكُمْ مِمَّا كَفَىٰ

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

المراد في ترك الغزو ، أخرجه ابن أبي حاتم عن عطاء ^(١) وقيل: في الأكل مع غيرهم حيث كانوا يكرهون ذلك ؛ لأنهم لا ينالون كما ينال ^(٢) الصحيح فنزلت [هذه الآية] ^(٣) ، أخرجه عن سعيد بن جبير ^(٤) وغيره ، وفيه نظر ؛ لأن رفع الحرج في ذلك عن الأكل مع المذكورين لا عنهم ، وأحسن منه ما أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد ^(٥) ، قال: كان الرجل يذهب بالأعمى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو بيت أخيه [أو بيت أخته] ^(٦) أو بيت خالته أو بيت عمته فكان الزماني يتخرجون من ذلك يقولون: إنما يذهبون بنا إلى بيوت غيرهم فنزلت [هذه] ^(٧) الآية رخصة لهم .

قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية ، أخرج ابن أبي حاتم عن السدي ^(٨) ، قال: كان الرجل يدخل بيت أبيه أو أخيه ^(٩) أو ابنه ^(١٠) فتتحفه المرأة بالشيء من الطعام فلا يأكل من أجل أن رب البيت ليس ثم ، فأنزل الله هذه الآية ، ففي الآية جواز

(١) ابن أبي حاتم (١٣٨٣٨) ، من طريق محمد بن شعيب بن شابور ، أخبرني عثمان بن عطاء ، عن أبيه به وعثمان ضعيف .

(٢) في «أ» : لا ينالون كما يبال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) ضعيف : ابن أبي حاتم (١٣٨٣٩) ، من طريق ابن لهيعة ، حدثني عطاء ، عن سعيد بن جبير به وهذا إسناد ضعيف .

(٥) عبد الرزاق (٢٠٠٥) ، عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) ابن أبي حاتم (١٣٨٤٦) ، بإسناد ضعيف .

(٩) في «ب» : أخته ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٠) في «ب» : ابنته ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

الأكل من بيوت المذكورين من الأقارب والأصدقاء في حضورهم وفي غيبتهم حيث علم رضاهم بذلك . قال جماعة: ولم يذكر بيت الأبناء لأنه داخل في قوله : ﴿ مِنْ بُيُوتِكُمْ ﴾ لأن بيت ابن الرجل بيته ، فاستدل به على أن للرجل أن يأكل من مال ابنه بغير إذنه كما يأكل من بيت نفسه وعلى أن ماله بمنزلة ماله فهو بمعنى حديث « أنت ومالك لأبيك » ^(١) قال ابن كثير : وقد يستدل بالآية ، من يوجب نفقة الأقارب بعضهم على بعض وقوله : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاتِحُهُ ﴾ قال ابن جبير ^(٢) ^(٣) والسدي ^(٤) : هو خادم الرجل من عبد وقهرمان فلا بأس أن يأكل مما استودعه من الطعام بالمعروف ، وفي قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَأْكُلُوا جِيعًا أَوْ أَشْبَاتًا ﴾ إباحة اجتماع الجماعة على الأكل وإن تفاوتوا ^(٥) فيه والرد على من كان من العرب لا يأكل وحده البتة .

[١٢٠/أ] قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا ﴾ الآية ، قال ابن عباس ^(٦) : يعني إذا

دخلت المسجد فقل : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وقال ^(٧) الزهري ^(٨)

(١) صحيح : ابن ماجه (٢٢٨٨) ، وغيره من طريق يوسف بن إسحاق ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله به .

(٢) في «أ» : جرير ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم (١٣٨٥١ و ١٣٨٥٤) بإسناد ضعيف .

(٤) ابن أبي حاتم (١٣٨٥١ و ١٣٨٥٤) بإسناد ضعيف .

(٥) في «أ» : تفارقوا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) إسناده صحيح : ابن أبي حاتم (١٣٨٦٥) ، من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن عمرو بن

دينار ، عن ابن عباس به وهذا إسناد صحيح .

(٧) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ابن أبي حاتم (١٣٨٦٦) ، عن عبدة بن سليمان ، أنبا ابن المبارك ، أنبا معمر ، عن الزهري ،

وقتادة به وهذا إسناد حسن .

وقتادة^(١) : إذا دخلت بيتك فقل: السلام عليكم ، وقال ابن جبير^(٢) : يعني بيوت المسلمين ، وقال جابر بن عبد الله^(٣) : إذا دخلت على أهلك فسلم عليهم ، أخرج ذلك ابن أبي حاتم [وكل من الأمور الثلاثة سنة]^(٤) ، وأخرج [ابن أبي حاتم]^(٥) عن ابن عباس^(٦) : أنه كان يقول: ما أخذت التشهد إلا من كتاب الله سمعت الله^(٧) يقول: ﴿ تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَاتٌ طَيِّبَةٌ ﴾ فالتشهد في الصلاة التحيات المباركات الطيبات لله .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ ﴾ [النور: ٦٢] قال ابن أبي مليكة^(٨) : هو^(٩) في الجهاد والجمعة والعيدين ، وقال عطاء^(١٠) : أمر عام ، وقال مقاتل^(١١) : طاعة يجتمعون عليها أخرجها ابن أبي حاتم .

(١) ابن أبي حاتم (١٣٨٦٦) ، عن عبدة بن سليمان ، أنبا ابن المبارك ، أنبا معمر ، عن الزهري ، وقتادة به وهذا إسناد حسن .

(٢) ابن أبي حاتم (١٣٨٦٧) ، بإسناد ضعيف .

(٣) ابن أبي حاتم (١٣٨٦٩) ، بإسناد ضعيف .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ابن أبي حاتم (١٣٨٨٠) ، من طريق ابن إسحاق ، حدثني داود بن حصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به وداود ثقة إلا في عكرمة .

(٧) في «ب» : فقال : سمعت الله يقول ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) ابن أبي حاتم (١٣٨٨٦) ، من طريق سويد بن عبد العزيز ، عن ثابت بن العجلان ، عن سعيد بن جبير ، وابن أبي مليكة ، في قوله : ﴿ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ ﴾ الآية قال : يعني : في الجهاد والجمعة والعيدين .

(٩) في «ج» : هي ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(١٠) لم أقف عليه .

(١١) لم أقف عليه .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا ﴾ فيه وجوب استئذانه ﷺ [قبل الانصراف عنه في كل أمر يجتمعون عليه ، قال الحسن ^(١) : وغير الرسول ﷺ من الأئمة] ^(٢) مثله في ذلك لما فيه من أدب ^(٣) الدين وأدب النفس ، قال ابن الفرس : ولا خلاف ^(٤) في الغزو أنه يستأذن إمامه إذا كان له عذر يدعو به إلى الانصراف ، واختلف في صلاة الجمعة إذا كان له عذر كالرعاف وغيره ف قيل : يلزمه الاستئذان سواء كان إمامه الأمير أم ^(٥) غيره أخذًا من الآية .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣] فيه تحريم ندائه ﷺ ^(٦) باسمه [بل يقال] ^(٧) : يا رسول الله ، يا نبي الله ، والظاهر استمرار ذلك بعد وفاته إلى الآن .

قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ الآية ، فيه وجوب امتثال أمر نبيه والتحذير من مخالفته ، أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن بن صالح ^(٨) قال : إني لخائف على من ترك المسح على الخفين أن يكون داخلًا في هذه الآية ^(٩) .

(١) لم أقف عليه .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ومكانه : من الآية ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : آداب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : ولا بأس ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : أو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ط» : لله ، وما أثبتناه «أ» ، ب ، ج .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) ابن أبي حاتم (١٣٩١) ، ثنا علي بن محمد الطنافسي ، ثنا أبو علي عبد الصمد بن صبيح ، عن

الحسن بن صالح به وعبد الصمد لم أقف على ترجمته .

(٩) في «أ» : ذكر الآية : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٦٣] .

سورة الفرقان

قوله تعالى : ﴿يَكُونُ^(١) لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] استدل به من قال : إنه ﷺ مرسل إلى الملائكة .

قوله تعالى : ﴿وَيَبْنِي فِي الْأَشْرَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فيه إباحة دخول الأسواق للعلماء وأهل الدين والصالح خلافاً لمن كرهها لهم .

[١٢٠/ب] قوله تعالى : ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود^(٢) قال : لا ينتصف النهار حتى يقيل هؤلاء وهؤلاء ثم قرأ هذه الآية : ثم إن مقيلهم^(٣) لآلى الجحيم .

قوله تعالى : ﴿اتَّخِذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] قال ابن الفرس : فيه كراهة هجر المصحف وعدم تعهده^(٤) بالقراءة فيه .

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْإِثْلَ لِبَاسًا﴾ [الفرقان: ٤٧] استدل به من قال : تجوز^(٥) صلاة العاري في الظلمة لأنه لباس حكاه ابن العربي .

قوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] هو أصل في الطهارة بالماء واستدل به من قال بطهورية المستعمل لأن فعولا يقتضي التكرار والمبالغة

(١) في «ط» : لتكون ، وهو تصحيف .

(٢) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٤٠٥٢) ، من طريق ميسرة ، عن المنهال ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود به .

(٣) في «أ» : نصليهم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وهي قراءة ابن مسعود .

(٤) في «أ» : تعاهده ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : يجوز ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

وأجيب بحصول ذلك فيما يتردد ^(١) على العضو ، ففيه دلالة على أن الماء لا يحكم له بالاستعمال ما دام مترددًا عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا ﴾ الآية ^(٢) [الفرقان: ٥٤] ، قال إلكيا : يدل على أن الله جعل الماء سبب الاجتماع والتآلف والرضاع وفيه إشارة إلى المحرمات بالنسب والسبب فإن ^(٣) كل ذلك تولد من الماء ، وفيه دليل على أن المصاهرة تثبت بطريق المكارمة ^(٤) لا بطريق النعمة والعقوبة ولذلك ^(٥) قال الشافعي : لا يتعلق بالزنا تحريم المصاهرة انتهى .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠] استدل به من قال : إن الرحمن ليس عربيًا ، وإلا لما ^(٦) أنكروه كما لم ينكروا الله ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً ﴾ الآية ^(٨) [الفرقان: ٦٢] ، قال ابن عباس ^(٩) يقول : من فاته شيء من الليل أن يعمله أدركه بالنهار ^(١٠) أو من النهار أدركه بالليل ، وقال سعيد بن جبير ^(١١) : جعل الليل خلقًا من النهار والنهار

(١) في «أ» : تردد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ .

(٣) في «ب» ، ط : أن ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «ج» : الكرامة ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٥) في «أ» : ولذا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : لم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) وفيه نظر لا يخفى لأن قولهم : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ على سبيل الجحود للحق ولهذا قالوا : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُ مَا تَأْمُرُنَا ﴾ أي : لمجرد قولك فيما أرادوا إلا جحود الحق والعياذ بالله .

(٨) الآية بتمامها : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنَ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ .

(٩) ابن أبي حاتم (١٤٢٨٦) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به .

(١٠) في «أ» : من النهار ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) ابن أبي حاتم (١٤٢٨٧) ، من طريق ابن لهيعة ، ثنا عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير به وهذا إسناد ضعيف .

خلفاً من الليل لمن ^(١) فرط في عمل أن يقضيه أخرجهما ابن أبي حاتم .

[١٢١/أ] قوله : ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]

قال ابن عباس ^(٢) : بالطاعة والعفاف والتواضع ، وقال مجاهد ^(٣) : بالسكينة والوقار والحلم وأخرجهما ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ قال مجاهد ^(٤) : سداداً ^(٥) من القول وقال سعيد بن جبير ^(٦) : يعني ردوا معروفاً ^(٧) أخرجهما ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ﴾ الآية ^(٨) [الفرقان: ٦٤] فيه التحريض على قيام الليل .

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا﴾ الآية ^(٩) [الفرقان: ٦٧] ، فيه ذم الإسراف والإقتار في النفقة ومدح التوسط .

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] هو شامل لكل باطل فمنه الشرك وبه فسرهُ الضحاك ، واللهو والغناء وبه فسرهُ ابن الحنفية والكذب

(١) في «أ» : إن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ابن أبي حاتم (١٤٢٩٧) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس : قوله : ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ قال : هم المؤمنون يمشون على الأرض هونا .

(٣) ابن أبي حاتم (١٤٣٠٥) ، بإسناد ضعيف .

(٤) ابن أبي حاتم (١٤٣١٦) ، من طريق سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به .

(٥) في «أ» : في ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) الذي وقفت عليه في ابن أبي حاتم عن سعيد هو ما أخرجه من طريق ابن لهيعة ، حدثني عطاء ابن دينار ، عن سعيد بن جبير ، في قول الله : ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ يعني : السفهاء من الكبار وهذا إسناد ضعيف .

(٧) في «ب ، ط» : ودا ومعروفاً ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٨) الآية بتمامها : ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ .

(٩) الآية بتمامها : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ .

وبه فسرهُ ^(١) قتادة والنياحة وبه فسرهُ الحسن .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ قال السدي : اللغو الباطل والوقية ^(٢) في الناس وقال ^(٣) مجاهد : إذا أتوا على ذكر النكاح كنوا ^(٤) عنه ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان: ٧٣٢] [يعني] ^(١) بل سمعوه وفهموه وعقلوه وانتفعوا به ، وأخرج ابن أبي حاتم عن الشعبي ^(٢) أنه سئل عن الرجل يرى القوم سجدا ولم يسمع ما سجدوا أيسجد ^(٣) معهم : فتلا هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا ﴾ الآية ^(١) [الفرقان: ٧٤] فيه الدعاء بصلاح الزوجات والأولاد والذرية وطلب الإمامة في الخير، وفي العجائب للكرماني : قال القفال وغيره من المفسرين : في الآية دليل على أن طلب الرياسة في الدين واجب .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَسْبُغُ أَيْكُرِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ [الفرقان: ٧٧] فيه عظم فضيلة

الدعاء .

(١) في «أ» : فسر، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٢) في «ب، ط» : الواقعية، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «أ» : فقال، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٤) في «أ» : كفوا، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٥) في «ب، ط» : عليه، وما أثبتناه من «أ، ج» .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٧) ابن أبي حاتم (١٤٤٤٤)، من طريق عبد الله بن حمران، ثنا ابن عون، قال : سألت الشعبي فذكره وهذا إسناد حسن .

(٨) في «أ» : فيسجد، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٩) الآية بتمامها : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْعَالَمِينَ إِمَامًا ﴾ .

- ٢٦ -

سورة الشعراء

[١٢١/ب] قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥] استدلل به الأصوليون على أنه لا يشترط في الأمر العلو ولا الاستعلاء .

قوله تعالى : ﴿وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] قال مالك : في هذه الآية دليل على أنه لا بأس أن يحب الرجل أن يُثني عليه صالحًا .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩] ، قال مجاهد [وغيره] ^(١) ^(٢) : من الشرك وقال الضحاك : مخلص ناصح لله ^(٣) في خلقه وقال عروة ^(٤) : غير لعان أخرجها ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿إِذْ تُسَوِّىكُمْ﴾ [الشعراء: ٩٨] قال بعض العلماء : في سورة الشعراء ثلاث آيات ^(٥) متواليات رد على ثلاث فرق ﴿إِذْ تُسَوِّىكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ رد على المشبهة ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ رد على المجبرة ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ رد على المرجئة ^(٦) .

قوله تعالى ^(٧) : ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] ؛ قال مجاهد ^(٨) : الحواكون ^(٩)

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٢) ابن أبي حاتم (١٤٦٩١) ، من طريق الثوري ، عن ليث ، عن مجاهد به وهذا إسناد ضعيف .

(٣) في «ب» ، ط : الله ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) ابن أبي حاتم (١٤٦٩٦) ، عن عروة تعليقًا .

(٥) في «ط» : آليات ، ولم يذكر تعليقًا عليها .

(٦) في «أ» : المرجئية ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) كتب في «ج» قبل هذه الآية قوله تعالى : ﴿وَلَا صَافِيٍّ بَيْنَهُمْ﴾ دون شرح أو تعليق .

(٨) ابن أبي حاتم (١٤٧٣٠) ، من طريق عيسى بن ميمون ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد به .

(٩) في «أ» : الحراكون ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط . والحواكون هم الخياطون

ومفردا حائك وحوّاءك .

وقال قتادة ^(١) : السفلة أخرجهما ابن أبي حاتم ، وبه استدل أصحابنا على اعتبار الحرفة في كفاءة النكاح .

قوله تعالى : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ مَائَةً تَقْبَهُونَ ﴾ [الشعراء: ١٢٨] قال مجاهد ^(٢) : هو اتخاذ أبرجة الحمام ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٠] قال مجاهد ^(٣) بالسيف والوسط ^(٤) أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ [مِنَ الْعَالَمِينَ] وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [الشعراء: ١٦٥] قال محمد بن كعب القرظي ^(٥) : يعني مثله ^(٦) من المباح فاستدل بذلك على إباحة وطء الزوجة في دبرها ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمْ لَيَ زُبُرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٦] استدل به أبو حنيفة على جواز

(١) ابن أبي حاتم (١٤٧٢٩) ، من طريق يزيد بن زريع ، ثنا سعيد ، عن قتادة : قوله : ﴿ قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ يقول : سفلة الناس وأرذلهم وهذا إسناد حسن .

(٢) الطبري (٢٤٣٩٤) ، من طريق حجاج ، عن ابن جريج ، عن مجاهد ، في قوله : ﴿ بِكُلِّ رِيعٍ مَائَةً ﴾ قال : ببيان الحمام وهذا إسناد حسن .

(٣) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٤٧٧٩) ، من طريق مسلم بن خالد ، عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد به .

(٤) في «أ» : الصوط ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ضعيف الإسناد : الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٤٤) ، من طريق ابن لهيعة ، عن محمد بن يزيد بن المهاجر ، عن محمد بن كعب القرظي به وهذا إسناد ضعيف .

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) وهذا الاستدلال باطل والإسناد إلى محمد بن كعب ضعيف كما سبق ويكفي لإثبات بطلانه ما رواه أبو داود (١٨٦٠) بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «ملعون من أتى امرأته في دبرها» .

قراءة القرآن بالفارسية قال: لأنه إنما هو في الكتب السابقة بمعناه بألفاظها^(١) السريانية ونحوها لا بلفظه العربي .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي يَرِنُّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الشعراء: ٢١٨] قال ابن عباس^(٢) : للصلاة أخرجه ابن أبي حاتم .

[١٢٢/أ] قوله تعالى : ﴿ وَتَقَلِّبُكَ فِي السَّجِدِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٩] أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد^(٣) قال : في المصلين ، كان يرى من خلفه في الصلاة كما يرى من بين يديه .

قوله تعالى : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ ﴾ الآيات^(٤) [الشعراء: ٢١٩] فيها ذم الشعر والمبالغة في المدح والهجو وغيرهما من فنونه ، وجوازه في الزهد والأدب ومكارم الأخلاق وجواز الهجو لمن ظلم انتصاراً .



(١) في «أ» : بألفاظها ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .
 (٢) ابن أبي حاتم (١٤٩٦٠) ، عن أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، ثنا أبي ، أنبا شبيب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به ورجاله ثقات سوى شبيب بن بشر صدوق يخطئ كما في التقريب .
 (٣) ابن أبي حاتم (١٤٩٧١) ، من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد به .
 (٤) في «ب ، ط» : الآية ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الأنسب .

سورة النمل

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا ﴾ [النمل: ١٥] قيل ^(١) : هو علم الكيمياء حكاه الماوردي ^(٢).

قوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾ [النمل: ١٦] قال قتادة ^(٣) ورث نبوته وملكه وعلمه أخرجه ابن أبي حاتم ، فلا تصلح متمسكا لمن قال : إن الأنبياء يورثون خصوصا وقد كان لداود أولاد ^(٤) كثيرة وقد خص الله تعالى سليمان بالإرث .
قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّرَ مَاجِجًا ﴾ [النمل: ١٩] فيه أنه لا بأس بالتبسم والضحك عند التعجب ^(٥) وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ ﴾ [النمل: ٢٠] فيه استحباب تفقد الملك أحوال رعيته .

قوله تعالى : ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ ﴾ الآية ^(٦) [النمل: ٢١] ، قال ابن العربي : فيه دليل

(١) في «أ» ، ب ، ط : قال ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو أنسب .

(٢) لم أقف على دليل صحيح يفيد ما حكاه الماوردي والمراد بالعلم هنا العلم الواسع الكثير بدليل التنكير والله أعلم .

(٣) صحيح بشواهده : ابن أبي حاتم (١٥١٢٠) ، من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، عن سعيد ، عن قتادة به وعبد الوهاب صدوق ربما أخطأ كما في التقريب وله شاهد عند ابن أبي حاتم (١٥١٢١) ، من طريق الحسين بن محمد المروزي ، ثنا شيبان ، عن قتادة به وهذا إسناد صحيح .

(٤) في «أ» : أولادا ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» : العجب ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) الآية بتمامها : ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَنِ ثُبِينٍ ﴾ .

— ٤٩٥ — سورة النمل
على أن الطير كانوا مكلفين إذ لا يعاقب على ترك فعل إلا من كلف به وعلى أن
العذاب على قدر الذنب لا على قدر الجسد .

قلت : ويستدل ^(١) به على جواز تأديب الحيوانات والبهائم بالضرب عند
تقصيرها في المشي وإسراعها ^(٢) ونحو ذلك وعلى جواز [نتف ريش الحيوان
لمصلحة ؛ لأن المراد بالتعذيب المذكور] ^(٣) نتف ريشه كما أخرج سعيدي بن
منصور وابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ ﴾ [النمل: ٢٢] قال ابن العربي : فيه
أن الصغير يقول للكبير والتابع للمتبع : عندي من العلم ما ليس عندك إن ^(٥)
تحقق ذلك .

[١٢٢/ب] قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ ﴾ الآية ^(٦) [النمل: ٢٧] ، فيه قبول الوالي ^(٧)
عذر رعيته ودرء ^(٨) العقوبة عنهم ^(٩) وامتحان صدقهم فيما اعتذروا به .

قوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ بِكُنُيْهِ هَذَا ﴾ الآية ^(١٠) [النمل: ٢٨] ، فيه إرسال الطير

(١) في «ج» : قد يستدل ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٢) في «أ» : أو إبراعها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) إسناده حسن : ابن أبي حاتم من طريق المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس .

(٥) في «ج» : إذا ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٦) الآية بتامها : ﴿ قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ .

(٧) في «أ» : الولي ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «أ» ، ب ، ط : ورد ، وما أثبتناه من «ج» .

(٩) في «أ» : عنه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) الآية بتامها : ﴿ أَذْهَبَ بِكُنُيْهِ هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ .

قوله تعالى: ﴿ كُنْتَ كَرِيمٌ ﴾ [النمل: ٢٩] قال السدي^(٢): مخطوم أخرجه ابن أبي حاتم فيستحب ختم الكتب.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمِ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ الآية^(٣) [النمل: ٣٠] ، فيه استحباب افتتاح الكتب بالبسملة وباسم مرسلها.

قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ ﴾ الآية^(٤) [النمل: ٣٢] ، فيها المشاورة والاستعانة بالآراء في الأمور المهمة.

قوله تعالى: ﴿ أُنِذُّونَنِي ﴾ الآية^(٥) [النمل: ٣٦] ، فيه استحباب رد هدايا المشركين.

قوله تعالى: ﴿ قَدْ لَمَّا أَذْخِلَ الْأَرْضَ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] قال السدي^(٦): كان [قد] نعت له خلقها فأحب أن ينظر إلى ساقياها أخرجه ابن أبي حاتم ،

(١) في «أ»: في الكتب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٥٢٢٩) ، من طريق عمرو بن محمد بن العنقزي ، عن أسباط ، عن السدي به .

(٣) الآية بتمامها: ﴿ إِنَّمِ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

(٤) الآية بتمامها: ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ .

(٥) الآية بتمامها: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتُذَوِّنِي بِمَا لَمْ يَأْتِنِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ لَفُزُونُ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٧) الآية بتمامها: ﴿ قَدْ لَمَّا أَذْخِلَ الْأَرْضَ فَتَلَّأَتْ رَأَتْهُ حَبِيبَتُهُ لُحَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا قَالَ إِنَّمِ صَرَخَ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرُ ﴾ .

قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٤﴾ .

(٨) ضعيف : ابن أبي حاتم (١٥٣٦٦) ، من طريق عامر ، ثنا أسباط ، عن السدي به وهذا إسناده ضعيف ومتن منكر.

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

فيستفاد منها النظر قبل الخطبة .

قوله تعالى : ﴿ يُقِيدُونَ ^(١) فِي الْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٤٨] فسرهُ سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح بقرض الذهب والفضة [وقطعها] ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَفَعَ الْقَوْلَ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً ﴾ [النمل: ٨٢] فيه من أشراف الساعة الكبرى خروج الدابة ورفع القرآن ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٣) قال : أكثروا [من] ^(٤) تلاوة القرآن من قبل أن يرفع يسري عليه ليلاً فيصبحوا ^(٥) منه فقرا ^(٦) وينسون قول لا إله إلا الله ويقعون ^(٧) في قول الجاهلية وأشعارهم ، فذلك حين يقع القول عليهم .

قوله تعالى : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّثْلَهَا ﴾ [النمل: ٨٩] استدل به على أن الثواب أفضل من العمل قال ابن عبد السلام : إلا التوحيد فإنه أفضل من ثوابه ^(٨) ، وقال شيخ الإسلام [شمس الدين] ^(٩) البلقيني : بل ثوابه أيضاً أفضل منه وهو النظر إليه تعالى [والله أعلم بالصواب] ^(١٠) .

(١) في «أ» : مفسدين ، وهو خطأ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٥٥٢٠) ، والدارمي (٣٢٨٢) ، من طريق موسى بن عبيدة ، عن صفوان بن سليم ، عن ناجية بن عبد الله بن عتبة ، عن أبيه ، عن عبد الله به وموسى ضعيف .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٥) في «أ» : فيصبح ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» ، ط : فقراء ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «أ» : وتقعون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «ب» ، ط : الثواب ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

- ٢٨ -

سورة القصص

[١٢٣/أ] قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَى ﴾ [القصص: ٧] استدل به من

قال بنبوتها .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ فيه وجوب سقي الولد اللبن وهو اللبن ^(١) أول الولادة ؛ لأنه [لا] ^(٢) يعيش بدونه غالباً ، قال ابن العربي : هذه الآية من ^(٣) أعظم آي القرآن فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ ﴾ الآية ^(٤) [القصص: ١٥] ، فيها جواز دفع الصائل ولو أدى إلى قتله وإنما عده ذنباً ؛ لأن الأنبياء لا يفعلون أمراً إلا بإذن منه تعالى .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص: ١٧] قال ابن الفرس : احتج بها قوم على المنع من خدمة الظلمة ومعاونتهم في شيء من أمورهم ، قلت : ومن استدل بذلك عطاء أخرجه ابن أبي حاتم [عنه] ^(٥) ^(٦) .

(١) في «أ» : والبن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : لمن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الآية بشماها : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَفْتَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) إسناده ضعيف : ابن أبي حاتم (١٥٧٠٨) ، من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي عن عطاء بن أبي رباح به وعبيد الله ضعيف .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ ﴾ ^(١) الآية ^(٢) [القصص: ٢٠] ، استدل به القرطبي وغيره على جواز النسيئة لمصلحة .

قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ [القصص: ٢٥] قال عمر بن الخطاب ^(٣) : جاءت مستتره بكم درعها على وجهها ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وفيه ^(٤) مشروعية ستر الوجه للمرأة وأنه لا بأس بكلامها الرجال .

قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ لِمَ إِحْدَاهُمَا يَتَأَبَّى اسْتَفْجِرَةٌ ﴾ [القصص: ٢٦] فيه مشروعية الإجارة .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ ﴾ الآية ^(٥) [القصص: ٢٧] ، فيها استحباب عرض الرجل موليته على أهل الخير والفضل أن ينكحوها واعتبار ^(٦) الولي في النكاح ، وأن العمى لا يقدح في ولاية النكاح ، فقد تقدم أنه كان أعمى وجواز جعل الصداق منفعة ولو من حر ^(٧) وجواز مقابلة منفعة بدن ^(٨) الحر بالأعواض ^(٩)

(١) في «أ» : المدينة المدينة ، وهو خطأ .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَمْشُونَ لِيكَ أَلْسَلًا يَأْتِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم (١٥٧٦٣) ، والطبري (٢٥٠٢٨) ، من طريق ابن فضيل ، عن ضرار بن عبد الله بن أبي الهذيل ، عن عمر بن الخطاب به وهذا إسناد حسن .

(٤) في «ب» : فقيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي حَبْشَ فَإِنْ أَمَسَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

(٦) في «أ» : واعتبا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «ب» ، ط : حرة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وهو أصح .

(٨) في «ب» ، ط : بدون ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٩) في «ب» : بالأعراض ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

واعتبار الإيجاب والقبول في عقد النكاح وقال مكي: فيها خصائص في النكاح منها: أنه لم يعين^(١) الزوجة ولا حدَّ أول المدة وجعل المهر إجارة^(٢) ودخل ولم ينقد^(٣) شيئاً ، وقال ابن الفرس: استدل مالك بهذه الآية على إنكاح^(٤) الأب البكر البالغة بغير استئثار^(٥) ؛ لأنه لم يذكر فيها استئثاراً^(٦) ، قال : واحتج بها بعضهم على جواز أن يكتب في الصداق أنكحته^(٧) إياها خلافاً لمن اختار أنكحتها^(٨) إياه قائلاً: لأنه إنما يملك النكاح عليها لا عليه ، وقال ابن العربي: استدل بها [بعض]^(٩) أصحاب الشافعي على أن النكاح موقوف على لفظ الإنكاح والتزويج ، قال واستدل بها بعضهم على صحة نكاح التفويض ؛ [لأنه جعل الإجارة عائدة إلى نفسه وليس للزوجة منها شيء وذلك لا يجوز فوجب أن يحمل على التفويض]^(١٠) وترك المهر وأن قضية الإجارة^(١١) كانت بالتراضي لا قهراً ، قال : واستدل بها قوم على جواز الجمع بين نكاح وإجارة في صفقة واحدة فعدوه إلى كل صفقة تجمع عقدين وقالوا بصحتها ، [قال]^(١٢) : واستدل بها علماءنا على أن اليسار

(١) في «أ»: لم يعر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ب ، ط»: إجابة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه «أ ، ج» .

(٣) في «أ ، ب ، ط»: ينقد ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الأصح .

(٤) في «أ»: نكاح ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ب ، ط»: استئثار ، وفي «أ»: استنجار ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٦) في «ب ، ط»: استئثار ، وفي «أ»: استنجار ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) في «أ ، ج»: أنكحه ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٨) في «أ ، ج»: أنكحها ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ج ، ب ، ط» .

(١١) في «ج»: الإيجار ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

لا يعتبر في الكفاءة فإن موسى كان حينئذ فقيرًا ، قال: وفيها رد على من منع الإجارة المتعلقة بالحيوان عشر سنين ؛ لأنه يتغير غالبًا ، قال: وفي قوله : ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ (١) اكتفاء بشهادة الله ولم يشهد أحدًا من الخلق فيدل على عدم اشتراط الإشهاد في النكاح ، انتهى . وقال غيره: استدل الحنفية بهذه الآية على صحة البيع فيما إذا قال: بعثك [أحد هذين العبدین بیائة ، واستدل بها الأوزاعية على صحته فيما إذا قال: بعثك] (٢) بألف نقدًا أو (٣) ألفين نسيئة ، واستدل بها الحنابلة على صحة استئجار الأجير بالطعمة والكسوة .

قوله تعالى : ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ [القصص: ٢٩] قال ابن العربي : فيه دليل على أن الرجل يذهب بأهله حيث يشاء (٤) .

قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ [عِنْدِي]﴾ (٥) [القصص: ٧٨] قيل : أراد علم الكيمياء !

[١٢٤/أ] قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّهُ بَالِغُ أَمْرِهِ ۗ﴾ الآية (٦) [القصص: ٨٣] ، أخرج

ابن أبي حاتم عن علي بن أبي طالب (٧) قال : إن الرجل ليعجب (٨) أن يكون شسع (٩)

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «أ» ، ب ، ط : و ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) في «أ» : شاء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفين ذكر في «أ» .

(٥) الآية بتمامها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّهُ بَالِغُ أَمْرِهِ ۗ﴾ الآية (٦) [القصص: ٨٣] ، أخرج

(٦) ابن أبي حاتم (١٦١٠) بإسناد ضعيف .

(٧) في «ج» : يستحب ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٨) في «أ» : شسعا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

نعله^(١) أحسن^(٢) من شسع صاحبه فيدخل في هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ ﴾ [القصص: ١٨٦] قيل : معناه لا

تكن^(٤) بين ظهرائهم فهو أمر بالهجرة ، حكاة الكرمانى فى الغرائب .



(١) فى «ب ، ط» : نعليه ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) فى «أ ، ج» : أفضل ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٣) فى «أ» : ولا ، وهو خطأ .

(٤) فى «أ» : يكتفى ، وفى «ب ، ط» : نكن ، وما أثبتناه وهو الصواب .

سورة العنكبوت

قوله تعالى : ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤] فيه رد على من قال : لا يستثنى من العدد عقد صحيح .

قوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَابَ السَّيْنَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥] قال ابن الفرس : استدل به بعضهم على أن ساكن الدار يدعى صاحبها وإن لم تكن له ملكاً ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَتَقَطُّعُونَ السَّبِيلَ ﴾ [العنكبوت: ٢٩] هو قطع الطريق .

قوله تعالى : ﴿ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ ﴾ قال ﷺ : « كانوا يخذفون ^(٢) أهل الطريق ويسخرون منهم » ^(٣) ، أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أم هانئ ، وأخرج عن مجاهد ^(٤) أنه الصغير ^(٥) ولعب الحمام والجلاهد ^(٦) وحل أزرار القباء .

[قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]

تقدم معناه] ^(٧) .

(١) في «أ» : ملكا له ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ ، ب ، ط» : يخذفون ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(٣) ضعيف : الترمذي (٣١٩٦) ، وأحمد (٢٦٣٢١) ، والحاكم (٣٤٧٢) ، وغيرهم من طريق حاتم بن أبي صغيرة ، عن سماك بن حرب ، عن أبي صالح ، عن أم هانئ به وأبو صالح ضعيف .

(٤) صحيح : ابن أبي حاتم (١٦٢٩٨) ، من طريق عمرو بن قيس ، عن الحكم ، عن مجاهد به .

(٥) في «أ» : الصفر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : الجلامق ، وفي «ب ، ط» : الجلايق ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب ، والجلاهد هو البندق الذي يرمى به .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، وفي «ج» اكتفى بذكر الآية الكريمة بلا تعليق عليها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] هو أصل في آداب المناظرة والجدل .

قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا ﴾ الآية ، فيه أنه لا يصدق ^(١) أهل الكتاب ولا يكذبون فيما أخبروا به بل يقال لهم ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا ﴾ الآية ^(٢) [العنكبوت: ٤٨] ، فيها أنه ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، وفيها رد على من زعم أنه كتب .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنَّيْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦] قال سعيد : يعني إذا عمل في الأرض بالمعاصي فاخرجوا .

[١٢٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩] قال بعضهم : الذين يعملون بما يعلمون يهديهم لما لا يعلمون ، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج ابن عيينة ^(٣) قال : إذا رأيت الناس قد ^(٤) اختلفوا فعليك بما عليه المجاهدون وأهل الثغور ^(٥) فإن الله يقول : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ .

(١) في «أ» : لا يصدقن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتامها : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّونَ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابَ السُّبُطُوتُ ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم (١٦٤٧٧) ، عن يعقوب بن إسحاق البغدادي ، ثنا حماد ، قال : سمعته يقول : قال لي ابن عيينة فذكره .

(٤) في «ب» ، ط : فقد ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وهو الصواب .

(٥) في «ب» ، ط : التقوى ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

سورة الروم

قوله تعالى: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ﴾ الآية ^(١) [الروم: ١٧] ، أخرج الحاكم [وغيره] ^(٢) عن ابن عباس ^(٣) أن نافع بن الأزرق سأله فقال : الصلوات الخمس في القرآن ؟ قال : نعم فقرأ : ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ قال : صلاة المغرب وصلاة الصبح ﴿وَعِشَاءً﴾ صلاة العصر ﴿وَحِينَ تَظْهَرُونَ﴾ صلاة الظهر وقرأ : ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ الآية ^(٤) [الروم: ٢١] ، استدل به من منع نكاح الجن .

قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ الآية [الروم: ٢٢] استدل به على أن اللغات توقيفية على أن المعنى : ومن آياته خلق اللغات المختلفة التي تجري على الألسنة ، نقل ابن الحاجب الاتفاق على حمل الآية على ذلك ؛ لأنه أبلغ من الحمل على صور الألسنة وتأليفاتها لتشابهها جداً .

قوله تعالى : ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ الآية ^(٥) [الروم: ٣٠] ،

(١) الآية بتمامها: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٣) حسن : الحاكم (٣٤٧٦) ، وعبد الرزاق (١٧١٠) ، وغيرهما من طريق سفيان ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، قال : جاء نافع بن الأزرق إلى ابن عباس عليه السلام ... فذكره وعاصم هو ابن بهدلة صدوق له أوهام حجة في القراءة كما في التقريب .

(٤) الآية بتمامها: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَكُونُوا إِلَيْهَا وَحَمَلٌ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ .

(٥) في «ط» : فطرة .

(٦) الآية بتمامها: ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ =

استدل به على أن كل مولود يولد على الفطرة .

أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال ^(١) : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود إلا يولد ^(٢) على الفطرة » ثم يقول : اقرؤوا : ﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ أَلْفَى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّيْلَ لِمَخْلَقِ اللَّهِ ذَلِكَ أَلَيْثُ الْقَيْدُ ﴾ .

[١٢٥/أ] قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّبٍّ لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ [الروم: ٣٩]

نزلت في هبة الثواب أي: فليس فيه أجر ولا وزر .

أخرج ابن أبي حاتم ذلك ^(٣) عن ابن عباس ^(٤) ومجاهد ^(٥) والضحاك ^(٦) ومحمد

= أَلَيْثُ الْقَيْدُ وَلَكِنْ كَبَّ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ .

(١) البخاري (٤٥٠١) ، ومسلم (٤٩١٠) ، عن أبي هريرة ؓ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء » ، ثم يقول : ﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ أَلْفَى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّيْلَ لِمَخْلَقِ اللَّهِ ذَلِكَ أَلَيْثُ الْقَيْدُ ﴾ .

(٢) في «ب ، ط» : يولد إلا ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «أ» : قال ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الطبري (٢٥٦٣٦) ، من طريق معمر ، عن قتادة ، قال : قال ابن عباس : قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّبٍّ لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ قال : هي الهبة ، يهب الشيء يريد أن يثاب عليه أفضل منه ، فذلك الذي لا يربو عند الله ، لا يؤجر فيه صاحبه ، ولا إثم عليه ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ دَكَّاءٍ ﴾ قال : هي الصدقة ﴿ تَرْيَدُونَ وَبِعَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ ﴾ . قال معمر : قال ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، مثل ذلك وفتادة لم يسمع من ابن عباس .

(٥) الطبري من طريق معمر : قال ابن أبي نجیح ، عن مجاهد به انظر : الحاشية السابقة .

(٦) عبد الرزاق (٢٢٠٧) ، من طريق عبد العزيز بن أبي رواد ، عن الضحاك بن مزاحم ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّبٍّ لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ قال : هو الربا الحلال الرجل يهدي الشيء ليثاب أفضل منه فذلك لا له ولا عليه ، ليس له فيه أجر ، وليس عليه فيه إثم وعبد العزيز صدوق عابد ربها وهم كما في التقريب .

ابن كعب القرظي^(١).

ولفظ محمد : هذا الربا الحلال أن تهدي تريد^(٢) أكثر منه وليس له أجر ولا
وزر، ونهى عنه النبي ﷺ خاصة فقال : ﴿لَا تَمْنَنَّ تَتَكَبَّرُ﴾ [المدثر].

(١) لم أقف عليه ، وانظر : الدر (٤٩٦/٦).

(٢) في «أ» : ذلك يريد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة لقمان

قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان:٦] قال ابن عباس ^(١) :
 الغناء ، وقال عطاء : الغناء والباطل ، وقال عبد الكريم : الغناء والشعر ، أخرجها
 ابن أبي حاتم ^(٢) وأخرج عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ قال ^(٣) : « لا يحل بيع
 المغنيات ولا شراؤهن ولا التجارة فيهن وأكل أثمانهن حرام ، وفيهن أنزل الله :
 ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ » .

قوله تعالى : ﴿وَفَصَلِّ لِرَبِّكَ عَمِينَ﴾ [لقمان:١٤] فيه رد على من قال : مدة الرضاع
 ثلاثون شهراً أو ثلاث سنين .

قوله تعالى : ﴿وَلِإِن جَاهَدَاكَ﴾ الآية ^(٤) [لقمان:١٥] ، فيه أن الوالد ^(٥) لا يطاع
 في الكفر ومع ذلك يصحب معروفاً .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان:١٨] قال ابن عباس ^(٦) : لا تتكبر

(١) حسن بشواهده : الطبري (٢٥٦٨٣ و ٢٥٦٨٤ و ٢٥٦٨٥) .

(٢) الدر المشور (٥٠٥/٦) .

(٣) أحمد (٢١٦١٧) ، والترمذي (٣٢٠١) ، وابن ماجه (٢١٦٥) ، وغيرهم بإسناد ضعيف
 وله شواهد لا تخلو من مقال حسنه الألباني بها وبالأثار الموقوفة في الباب انظر : الصحيحة
 (٢٩٢٢) .

(٤) الآية بتامها : ﴿وَلِإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا
 مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىٰ نُرِّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ .

(٥) في «أ» : الولد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) الطبري (٢٥٧٤٦) ، من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

فتحقّر عباد الله وتعرض عنهم^(١) بوجهك إذا كلموك^(٢)، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرج عن مجاهد^(٣) قال: هما الرجلان يكون بينهما الشحنة فيعرض هذا عن هذا وهذا عن هذا، وعن الربيع بن أنس قال^(٤): ليكن الغني والفقير عندك في العلم سواء.

قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩] قال سعيد بن جبیر^(٥): يقول: لا تختال، وقال قتادة^(٦): نهاه عن الخيلاء، وقال مجاهد^(٧): تواضع، وقال يزيد ابن أبي حبيب^(٨): أسرع، أخرجه ابن أبي حاتم.

قوله تعالى: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ قال سعيد بن جبیر^(٩): اخفضه عند الملأ، أخرجه ابن أبي حاتم.



(١) في «ط»: عنهن، وهو خطأ.

(٢) في «أ»: كلوك، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) صحيح الإسناد: الطبري (٢٥٧٥٦)، من طريق سفيان، عن منصور، عن مجاهد به.

(٤) إسناده حسن: البيهقي في الشعب من طريق جعفر بن عون قال: أنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس فذكره.

(٥) انظر: الدر (٥٢٤/٦) وقوله: لا تختال اللام هنا نافية.

(٦) انظر: الدر (٥٢٤/٦).

(٧) انظر: الدر (٥٢٤/٦).

(٨) انظر: الدر (٥٢٤/٦).

(٩) انظر: الدر (٥٢٤/٦).

- ٣٢ -

سورة السجدة

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ الآية ^(١) [السجدة: ١٣] ، أخرج ابن أبي حاتم عن مالك ^(٢) أنه سئل عن القدر فقال: نعم إن الله يقول : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ [السجدة: ١٦] أخرج ابن أبي حاتم عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال ^(٣) : « إن شئت أنبأتك بأبواب الخير ، الصوم جنة والصدقة تطفى الخطيئة ، وقيام الرجل ^(٤) في جوف الليل » ثم تلا رسول الله ﷺ : ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ وأخرج عن الحسن ^(٥) أنه فسرهما بقيام الليل ، وعن الأوزاعي ^(٦) قال : كنا نسمع أنه القيام من الليل ، وعن مالك قال : صلاة الليل بعد النوم [يعني التهجد] ^(٧) ، وأخرج الترمذي عن أنس ^(٨) أن هذه

(١) الآية بتامها : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ .

(٢) صحيح : أبو نعيم في الحلية (٩١٠٣) ، من طريق ابن أبي حاتم ، ثنا يونس ، ثنا ابن وهب ، قال : سمعت مالكا فذكره .

(٣) صحيح بشواهد : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير من طريق فطر بن خليفة عن حبيب بن أبي ثابت والحكم وحكيم بن جرير عن ميمون بن أبي شبيب عن معاذ به وهذا إسناد حسن وله شاهد من طريق عن معمر ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن أبي وائل ، عن معاذ بن جبل رواه الترمذي (٢٦٠٤) ، وغيره .

(٤) في «أ» : الليل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) حسن : الطبري (٢٥٨٦٦) ، من طريق سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن به .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) الترمذي (٣٢٠٢) بإسناد حسن .

الآية : ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ نزلت في انتظار الصلاة التي تدعى العتمة ، وأخرج البزار عن بلال ^(١) قال : كنا نجلس في المجلس وناس من أصحاب النبي ﷺ يصلون بعد المغرب إلى العشاء فنزلت هذه الآية ، وأخرج ابن أبي حاتم عن عطاء ^(٢) ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ قال : عن النوم قبل العشاء الآخرة .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ الآية ^(٣) [السجدة: ١٨] ، استدل بعمومه من قال : إن الفاسق لا يلي النكاح .

[١٢٦/أ] قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ^(٤) مِنْهُمْ أَيْمَةً ﴾ الآية ^(٥) [السجدة: ٢٤] ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن بنت الشافعي أنه سئل عن قول علي ^(٦) : الصبر من الإيثار بمنزلة الرأس من الجسد فقال : ألم تسمع قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا ^(٧) مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُوكَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ لما أخذوا برأس الأمر صاروا رؤساء .

(١) البزار كما في تفسير ابن كثير (٥٠٧/٣) بإسناد ضعيف .

(٢) الطبري (٢٥٨٦٣) ، عن ابن وكيع ، قال : ثني أبي ، عن طلحة ، عن عطاء به وهذا إسناد ضعيف لأجل ابن وكيع .

(٣) الآية بتامها : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ .

(٤) في «أ» : « وجعلناهم » وهي آية الأنبياء .

(٥) الآية بتامها : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُوكَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ .

(٦) انظر : تفسير ابن كثير (٥١٠/٣) .

(٧) في «أ» : « وجعلناهم » وهي آية الأنبياء .

- ٣٣ -

سورة الأحزاب

قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ [الأحزاب: ٥] فيه أن الخطأ مرفوع ولا إثم على المخطئ ^(١) ، أخرج ابن أبي حاتم عن حبيب بن [أبي] ^(٢) ثابت ^(٣) أن رجلاً سأله فقال: إن قومًا طلبوني ^(٤) حاجة فظننت أن لا يعذروني ^(٥) فحلفت بعتق مملوك [لي] ^(٦) إن كانت حاجتكم في المنزل فقالت المرأة: حاجتهم ^(٧) في المنزل ردها فلان بالأمس ، فقال: لا بأس أمسك عليك مملوكك وتلا هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَوَّلَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٦] أخرج البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً ^(٨) : « ما من مؤمن إلا أنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة اقرؤوا إن شئتم : ﴿ الَّذِينَ أَوَّلَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ فأيا مؤمن ترك ما لا فليرثه عصبته من كانوا فإن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاة » .

قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ أي: في وجوب البر وتحريم النكاح ، واستدل

(١) في «ط» : لمخطئ ، وهو خطأ مطبعي .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) في «أ» : طلبون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : تعذروين ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ب ، ج ، ط . وما أثبتناه من «ط» .

(٧) في «أ» : حاجته ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) البخاري (٤٥٠٧) .

به من قال بتحريم الكافرة عليه ﷺ ؛ لأنه لو تزوجها كانت أمًا للمؤمنين وقرئ «وهو أب لهم» ، واستدل به من جوز أن يقال له: أبو^(١) المؤمنين .

قوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ استدل به من ورث ذوي الأرحام .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَّكُمْ مَعْرُوفًا ﴾ قال مجاهد^(٢) : توصون^(٣) لهم ، وقال ابن الحنفية^(٤)^(٥) : نزلت في جواز وصية المسلم للكافر أخرجهما ابن أبي حاتم .

[١٢٦/ب] قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١] احتج به في وجوب التأسي بأفعاله ﷺ وقد وقع ذلك لابن [عمر]^(٦) وغيره كثيرًا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا ﴾ [الأحزاب: ٢٢] استدل به على زيادة الإيمان ونقصه .

قوله تعالى : ﴿ وَتَسْلِيمًا ﴾ قال الحسن^(٧) : ما زادهم البلاء إلا تسليماً لل قضاء . أخرجه ابن أبي حاتم .

-
- (١) في «أ» : أب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٢) انظر : الدر (٥٦٧/٦) .
 (٣) في «أ» : يوصون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٤) في «أ» : أبو حنيفة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٥) انظر : الدر (٥٦٧/٦) .
 (٦) ما بين المعوقتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
 (٧) انظر : الدر (٥٨٥/٦) .

قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ الآية ^(١)
[الأحزاب: ٢٨] ، فيها تخييره ^(٢) ﷺ نساءه بين الإقامة معه وفراقه وأن التخيير
ليس طلاقاً لقوله تعالى : ﴿فَتَعَالَى﴾ إلى آخره .

قوله تعالى : ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ لَشَرٍّ كَآخَرٍ﴾ [الأحزاب: ٣٢] قال السبكي :
ظاهر الآية أن أزواجه ﷺ أفضل النساء مطلقاً حتى على مريم ، وظاهرها أيضاً
تفضيلهن على بناته إلا أن يقال بدخولهن في اللفظ لأنهن من نساء النبي .

قوله تعالى : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ فيه استحباب خفض المرأة صوتها .

[١٢٧/أ] قوله تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أخرج ابن أبي
حاتم عن أبي برزة ^(٣) ^(٤) أنه جاء فلم يجد أم ولده في البيت فقال : ذهبت إلى
المسجد ، فصاح بها وقال : إن الله نهى النساء أن يخرجن وأمرهن أن يقرن في
بيوتهن ولا يتبعن ^(٥) جنازة [ولا يأتين مسجداً] ^(٦) ولا يشهدن جمعة .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَبَرَّحْنَ﴾ فسرّه ابن أبي نجيع بالتبختر ^(٧) ، وقتادة ^(٨)

(١) الآية بتمامها : ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْكُمْ أُمِّمَكُنَّ
وَأَسْرِفَكُنَّ مَرَكَا جِيكَا﴾ .

(٢) في «ب» : تخيره ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» ، ط : بردة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) انظر : الدر (٦/٦٠٠) .

(٥) في «أ» : ولا يتبعنا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) انظر : الدر (٦/٦٠١ ، ٦٠٢) ، وتفسير ابن كثير (٣/٥٣١) .

(٨) ضعيف الإسناد : الطبري (٢٦١٠٩) ، من طريق ابن زيد ، قال : أخبرني سليمان بن بلال ،

عن ثور ، عن عبد الله بن عباس به وابن زيد ضعيف وثور لم يسمع من ابن عباس .

بمشية كانت في الجاهلية ^(١) فيها تكسر ، أخرجهما ابن أبي حاتم ، وأخرج عن مقاتل أنه إلقاء الخمار وإبداء القلائد والقرط .

قوله تعالى : ﴿ تَبَرَّجَ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى ﴾ أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب سأل ، فقال : أرأيت قول الله : ﴿ وَلَا تَبَرَّجْ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ ما كانت جاهلية غير واحدة فقال : يا أمير المؤمنين ما ^(٢) سمعت بأولى إلا ولها آخرة قال له عمر : فأتني من كتاب الله ما يصدق ذلك قال إن الله يقول : «وجاهدوا في الله حق جهاده كما جاهدتم أول مرة» ، وهذه القراءة مسندة من وجه آخر فيستدل بذلك من ^(٣) قال : إن الأول لا يستلزم ثانيًا وهو الأصح عند العلماء فلو قال أول ولد تلدينه فأنت طالق لم يحتاج إلى أن تلد ثانيًا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ استدل به من قال : إن إجماع أهل البيت حجة ؛ لأن الخطأ رجس فيكون منفيًا عنهم .

قوله تعالى : ﴿ زَوَّجْنَاهُمَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧] استدل به مع قصة شعيب على أن لفظ التزويج والإنكاح ^(٤) من ألفاظ عقد النكاح وأنه يقال : زوجه إياها لا زوجها إياه وفي بقية الآية ، أن أزواج أولاد التبني ^(٥) لا يحرمن ، قال إلكيا : وفيها دليل على أن الأمة مساوية للنبي ﷺ في الأحكام ^(٦) إلا ما قام دليل على تخصيصه به ؛

(١) في «ب» : للجاهلية ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

(٢) في «جـ» : هل ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٣) في «أ» : لمن ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٤) في «ب» ، جـ ، ط : والنكاح ، وما أثبتناه من «أ» .

(٥) في «أ» ، ب ، ط : النبي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «جـ» ، وهو الصواب .

(٦) في «أ» : الحكم ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

لأنه صرح بأنه فعل ذلك لنبيه ليرفع الحرج عن المؤمنين في مثله .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨] رد بها زيد بن أسلم على القدرية .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ ^(١) أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] استدل به من ^(٢) منع أن يقال: أبو المؤمنين ^(٣) وهو أحد الوجهين عندنا .

قوله تعالى : ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ فيه أنه لا نبي بعده ، وأن من ادَّعى النبوة بعده قطع بكذبه .

قوله تعالى : ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ [الأحزاب: ٤٤] أخرج ابن أبي الدنيا وغيره عن ابن مسعود ^(٤) في الآية قال: إذا جاء ملك الموت ليقبض روح المؤمن قال: ربك يقرئك السلام .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٤٩] استدل به على أن الطلاق لا يكون قبل النكاح ؛ لأنه رتب عليه بكلمة ثم وقد روى ابن أبي حاتم هذا الاستنباط عن ابن عباس وغيره ^(٥) وفي بقية الآية أن المطلقة قبل الوطء لا عدة عليها وأن لها المتعة وإن سمي لها الصداق .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ، فيها إباحة نكاح

(١) في «أ» : محمدًا ، وهو خطأ .

(٢) في «أ» : في ، وفي «ج» : على ، وما أثبتناه من «ب ، ط» ، وكلها صحيحة .

(٣) في «ط» : لمؤمنين ، وهو خطأ مطبعي .

(٤) لم أقف على إسناده: وانظر : الدر (٦/٦٢٣) .

(٥) انظر : تفسير ابن كثير (٣/٥٤٧) وما بعدها .

(٦) الآية بتمامها: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّسِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَمِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ =

ولد ^(١) العمومة والخزولة ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً ﴾ الآية ، فيها من خصائصه ﷺ النكاح بلفظ الهبة وبلا مهر [ولا ولياً] ^(٣) وليس ذلك لغيره وبذلك ^(٤) فسره قتادة ^(٥) أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج عن الزهري ^(٦) أنه فسر به بلا مهر فقط .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ قال قتادة ^(٧) : من الولي والصدّاق والشاهدين وأن لا يزداد على الأربع أخرجه ابن أبي حاتم ، قال ابن الفرس : وذهب بعضهم إلى أن الرجم الذي كان يقرأ في سورة الأحزاب داخل في هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ^(٨) فسر ^(٩) بالاستبراء وليس له في

= عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عَمَلَكَ وَبَنَاتٍ عَمَلَكَ وَبَنَاتٍ خَلْلِكَ أَلَّتِي هَاجَرَ مَعَكَ وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِنْ هَبَّتْ نَفْسًا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٠﴾ .

(١) في «ب، ط» : والد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ، ج» .

(٢) في «أ، ب» : الخولة ، وما أثبتناه من «ج، ط» .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٤) في «ج» : بذلك بلا واو ، وما أثبتناه من «أ، ب، ط» .

(٥) انظر : شرح معاني الآثار (٢٧٦٠) ، ومعرفة السنن والآثار (٤٣٤٩) .

(٦) صحيح : عبد الرزاق (٢٢٨٠) عن معمر ، عن الزهري به .

(٧) صحيح : عبد الرزاق (٢٢٨١) ، عن معمر ، عن قتادة ، في قوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا

عَلَيْهِمْ ﴾ قال : فرض الله عليهن ألا تنكحن إلا بولي وشاهدي عدل ، وصدّاق ، ولا ينكح الرجل أكثر من أربعة .

(٨) في «أ» : أيمانهن ، وهو خطأ .

(٩) في «ب» : فسر ، وما أثبتناه من «أ، ج، ط» .

القرآن ذكر إلا هنا .

قوله تعالى : ﴿ تَرَى ﴾ الآية ^(١) [الأحزاب: ٥١] ، فيها من خصائصه ﷺ عدم وجوب القسم عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٢] قال ابن الفرس : فيه دليل على جواز النظر من الرجل إلى التي ^(٢) يريد نكاحها .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ، هذه آية الحجاب التي أمر بها أمهات المؤمنين بعد أن كان النساء لا يحتجبن وفيها جواز سماع كلامهن ومخاطبتهن .

[١٢٨/أ] قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ ﴾ الآية ، فيها تحريم أذاه ^(٣) ﷺ بسائر وجوه الأذى وتحريم نكاح أزواجه .

قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ ﴾ الآية ^(٤) [الأحزاب: ٥٥] ، فيها إباحة نظر محارمهن إليهن ، واستدل الحسن والحسين بعدم ذكر أبناء البعولة فيها على تحريم نظرهما [إليهن] ^(٥) فكانا لا يدخلان عليهن .

(١) الآية بتمامها : ﴿ تَرَى مِنْ نِسَاءِ يَهُودٍ وَقُرَیْشٍ إِلَيْكَ مَنْ نِشَاءُ وَمِنْ ابْنَعَتٍ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا تَخْرُجَ وَرِضَیَّتِنَا أَنَا وَابْنَعَتُهُنَّ كُفُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ .

(٢) في «أ» : الذي ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ج» : أذى النبي ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي مَا أَبَیْهِنَّ وَلَا أَنْبَیْهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَابِهِنَّ وَلَا مَالَكُنَّ أَيْتَهُنَّ وَأَقْبَعِنَّ اللَّهُ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَتْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [١] الآية [الأحزاب: ٥٦] ،
 فيها وجوب الصلاة والسلام عليه ﷺ (٢) وقد أجمع عليه العلماء (٣) وإنما اختلفوا
 في قدر الواجب منه (٤) فقليل : مرة في العمر ، وقيل : كلما ذكر ، وقال الشافعي : في
 كل صلاة .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٥٨] فيه تحريم أذي المؤمن (٥)
 إلا بوجه شرعي كالمعاقبة على ذنب ويدخل في هذه الآية كل ما يؤدي (٦)
 للإيذاء كالبيع على بيع غيره والسوم على سومه والخطبة على خطبته وقد نص
 الشافعي على تحريم أكل الإنسان مما (٧) يلي غيره إذا اشتمل على إيذاء ، وأخرج
 ابن أبي حاتم من حديث عائشة مرفوعاً (٨) « أربى الربا عند الله استحلال عرض

(١) ما بين المعقوفين ذكر في «أ» .

(٢) في «أ» : على النبي ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : العلماء عليه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : منهم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ج» : المسلم ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٦) في «أ ، ج» : ما حرم ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٧) في «أ» : من ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) حسن بشواهد : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٥٦٩) ، والبيهقي في الشعب
 (٥٢٥٧) ، والعقيلي في الضعفاء (١٤٥٩) ، من طريق عمران بن أنس أبو أنس ، عن ابن أبي
 مليكة ، عن عائشة به وعمران ضعيف قال العقيلي : وهذا يروى من غير هذا الوجه مرسل ،
 والإسناد فيه من طريق لينه ويشهد له في الجملة ما أخرجه أبو داود (٤٨٧٦) بإسناد صحيح
 من طريق عبد الله بن أبي حسين ، حدثنا نوفل بن مساحق ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي
 ﷺ قال : « إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق » ، وانظر : الصحيحة
 (٤٢٥٤) .

امرئ مسلم» ثم قرأ هذه الآية [وأخرج عن قتادة في هذه الآية] ^(١) [قال : «إياكم وأذي المؤمن فإن الله يحفظه ويغضب له» .

وأخرج عن قتادة ^(٢) قال : زعموا أن عمر بن الخطاب قرأها ذات يوم فأفرعه ذلك حتى [ذهب إلى أبي بن كعب فدخل عليه فقال : يا أبا المنذر ، إني قرأت آية من كتاب الله تعالى فوقعت] ^(٣) مني كل موقع : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ والله إني لأعاقبهم وأضربهم فقال : إنك لست منهم إنما أنت مؤدب إنما أنت معلم] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿يَذَرْنِكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَلَائِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٥٩] هذه آية الحجاب في حق سائر النساء ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن ولم يوجب ذلك على الإمام ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٥) في الآية ، قال : أمر الله النساء ^(٦) المؤمنات إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين [وجوههن] ^(٧) من فوق رؤوسهن بالجلاليب ويبدن عينا واحدة . وأخرج عن مجاهد وغيره ^(٨) في قوله ﴿أَنْ يُعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ﴾ [أي : يعرفن] ^(٩) أنهم حرائر فلا ^(١٠) يتعرض لهن السفهاء

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) انظر : الدر (٦/٦٥٧) ، والإسناد ضعيف للانقطاع بين عمر و قتادة .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من النسخ ، وما أثبتناه من الدر المشور لتتميم الرواية .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ومكانه وعن قتادة مثله .

(٥) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/٥٦٩) ، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٦) في «أ ، ج» : نساء ، وما أثبتناه من «ب ، ط» ، وكلاهما صحيح فالمثبت على أن المؤمنات صفة للنساء ، والآخر على إضافة نساء المؤمنات وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة وهو جائز على الصحيح مثل : مسجد الأقصى وبقعة الحمقاء .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٨) انظر : الطبري (٢٢/٤٦) ، فقد أخرج نحوه عن جملة من السلف .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(١٠) في «أ» : ولا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

والفساق .

قوله تعالى : ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ﴾ الآية ^(١) [الأحزاب: ٦٠] ، وفيه تحريم الأذى بالإرجاف وفسر قوله : ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ بإرادة الزنا ، أخرجه ابن أبي حاتم عن عطاء ^(٢) وعكرمة ^(٣) وغيرهما ^(٤) ، وأخرج عن السدي ^(٥) ، قال : ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ هم قوم كانوا يجلسون على الطريق يكابرون النساء مكابرة ^(٦) إلى قوله : ﴿أَيَنْتَهِتُمْ﴾ الآية ، قال : هذا حكم في القرآن ليس يعمل به لو أن رجلاً أو أكثر من ذلك اقتصوا أثر امرأة فغلبوها على نفسها ففجروا بها ^(٧) كان الحكم فيهم غير الجلد والرجم أن يؤخذوا ^(٨) فتضرب ^(٩) أعناقهم .

(١) الآية بتامها : ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُتَنَفِّقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجُفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُحْكَوُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

(٢) انظر : الدر (٦/٦٦٣) .

(٣) انظر : الدر (٦/٦٦٣) .

(٤) في «ب» : وغيرهم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) انظر : الدر (٦/٦٦٣) .

(٦) في «ب ، ط» : يكابدون الناس مكابدة ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «أ» : فيها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «ط» : يأخذوا ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ج» .

(٩) في «أ» : وتضرب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة سبأ

قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ﴾ [سبأ: ٨] استدل به الجاحظ ^(١) على إثبات الوساطة بين الصدق والكذب ^(٢) ؛ لأنهم حصروا دعوى النبي ﷺ الرسالة في الافتراء و ^(٣) الإخبار حال الجنون يعني أنه لا يخلو [الحال] ^(٤) عن أحدهما ، وليس الإخبار حال ^(٥) الجنون ^(٦) كذبًا ؛ لأنه جعله قسيمه ، ولا ^(٧) صدقًا ؛ لأنهم لا يعتقدونه فثبتت ^(٨) الوساطة .

قوله تعالى : ﴿ وَتَمَثَّلَ ﴾ [سبأ: ١٣] قال ابن الفرس : احتجت به فرقة في جواز التصوير وهو ممنوع فإنه ^(٩) نسخ في شرعنا .

قوله تعالى : ﴿ أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ فيه وجوب الشكر وأنه يكون بالعمل ولا يختص ^(١٠) باللسان .

(١) في «ط» : الحافظ ، وهو تضعيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٢) في «أ» : الصدف والصدق ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» ، ط : أو ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ط» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وفي «ب» من بدل عن .

(٥) في «أ» : وحال ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : يعني أنه لا يخلو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : تسميه لا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «ب» ، ط : فثبت ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وكلاهما صحيح لأن الفاعل مؤنث مجازي فيجوز تأنيث الفعل له ، ويجوز عدم تأنيثه .

(٩) في «أ» : وأنه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) في «أ» : تختص ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ [سبا: ١٩] قال الشعبي ^(١) : صبار في الكريمة ، شكور في ^(٢) الحسنة ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ ﴾ الآية ^(٣) [سبا: ٤٩] ، فيه استحباب هذا القول عند إزالة المنكر .

[١٢٩/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾ [سبا: ٥١] قال سعيد بن جبير ^(٤) : هم الجيش الذين يخسف بهم بالبيداء أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّزِيٍّ ﴾ [سبا: ٥٣] ، [٥٤] قال ابن الفرس : احتج بهذه الآية بعض المفسرين [على] ^(٥) أن الشاك كافر ورد بها على من زعم أنه ليس بكافر والله لا يعذب على الشك .

(١) انظر : الدر (٦/٦٥٨) .

(٢) في «أ» : عند ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآية بتأنيها : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّلُ الْبَاطِلَ وَمَا يُعِيدُ ﴾ .

(٤) الطبري (٢٢/١٠٧) ، بإسناد ضعيف .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

سورة فاطر

قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ [فاطر: ۲] أخرج ابن أبي حاتم عن أبي هريرة ^(۱) أنه كان إذا أصبح في الليلة التي يمطرون فيها يقول: مطرنا [الليلة] ^(۲) بنوء الفتح ثم يتلو هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ الشُّورُ ﴾ [فاطر: ۹] هذا يدل على صحة القياس .

قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ۱۰] فسرہ ابن عباس ^(۳) بالذكر ، وشهر بن حوشب ^(۴) ^(۵) بالقرآن ومطر ^(۶) بالدعاء ، أخرج ذلك ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كَنْبٍ ﴾ [فاطر: ۱۱] استدل به من قال: إن العمر يزيد وينقص وأجاب من أنكر ذلك بأن الضمير راجع إلى مطلق المعمر ^(۷) لا إلى ذلك المعمر ^(۸) بنفسه ^(۹) كما يقال: [لي] ^(۱۰) درهم ونصفه أي: ولا ينقص من عمر شخص من أعمار أضرابه بمعنى: ولا يحصل

(۱) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (۳/ ۶۰۱) بإسناد ضعيف .

(۲) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(۳) الطبري (۲۲/ ۱۲۱) ، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

(۴) في «أ» : حوسب ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(۵) انظر : الدر (۷/ ۹-۱۲) .

(۶) في «أ» : مطرف ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(۷) في «أ» ، ب ، ط : العمر ، وما أثبتناه من «ج» .

(۸) في «أ» : العمر ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(۹) في «ج» : بعينه ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(۱۰) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

عمر شخص ناقصًا عن عمر أمثاله جزم بذلك والذي رحمه الله في فتاويه .

قلت : وأحسن من ذلك أن المراد: ولا ينقص من عمره بما يمضي ^(١) منه من الأيام بذلك فسرهُ سعيد بن جبير ^(٢) وعكرمة ^(٣) وأبو مالك الغفاري ^(٤) وحسان بن عطية ^(٥)، أخرجهُ عنهم ابن أبي حاتم وأخرج ما جزم به الوالد عن ابن زيد ^(٦) وقتادة ^(٧) .

[١٢٩/ب] قوله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] احتج ^(٨) به من قال: إن جميع الحيوانات مكلفة كالبشر مع قوله : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] .

(١) في «أ»: بما مضى ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢-٧) انظر : الدر (٧/٩-١٢) .

(٨) في «أ» : واحتج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة يس

قوله تعالى : ﴿ وَنَكْثُ مَا قَدَّمُوا وَآتَرَهُمْ ﴾ [يس: ١٢] أخرج الترمذي ^(١) [والحاكم] ^(٢) عن أبي سعيد الخدري ^(٣) ، قال : كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد فنزلت هذه الآية ، فقال النبي ﷺ : « إن آثاركم تكتب » فلم ينتقلوا ، ففيه الحث على المشي إلى المساجد ^(٤) وأن الأبعد فالأبعد ^(٥) من المسجد أكثرًا ^(٦) أجرًا وأن الأجر على قدر المشقة ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أنس ^(٧) ، قال هذه الآية في الخطو يوم الجمعة .

[قوله تعالى : ﴿ وَالْقَصْرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩] يستدل به على مواقيت

الصلاة والحساب] ^(٨) .

(١) في «ط» : للترمذي ، وهو خطأ مطبعي ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .
 (٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٣) صحيح بشواهده : الترمذي (٣٢٣٢) ، والحاكم (٣٥٣٩) ، من حديث أبي سعيد ويشهد له ما أخرجه البخاري (٦٣٦) ، من حديث أنس بن مالك ، قال : قال النبي ﷺ : « يا بني سلمة ألا تحسبون آثاركم » ، وقال مجاهد : في قوله : ﴿ وَنَكْثُ مَا قَدَّمُوا وَآتَرَهُمْ ﴾ ، قال : « خطاهم » وقال ابن أبي مريم : أخبرنا يحيى بن أيوب ، حدثني حميد ، حدثني أنس : أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم فينزلوا قريبا من النبي ﷺ ، قال : فكره رسول الله ﷺ أن يعرفوا المدينة ، فقال : « ألا تحسبون آثاركم » قال مجاهد : « خطاهم آثارهم ، أن يمشى في الأرض بأرجلهم » .

(٤) في «ب ، ط» : للمساجد ، وما أثبتناه من «أ» .
 (٥) في «أ» : في الأبعد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٦) في «أ» : أكثرهم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٧) انظر : الدر (٤٧/٧) .
 (٨) ما بين المعقوفين سقط من «أ ، ب ، ط» ، وما أثبتناه من «ج» .

قوله تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]
قال الكرمانى : استدل به بعضهم على أن النهار سابق الليل ، قال : وهو خلاف
الإجماع .

قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ الآية ^(١) [يس: ٦٩] ، استدل به بعضهم على
ذم الشعر ؛ لأن الله تعالى رفع منزلة نبيه [عن قوله] ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿قَالَ مَنْ يُغِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ الآية ^(٣) [يس: ٧٨] ، استدل به
أصحابنا على أن العظم [تحله] ^(٤) الحياء ، قال إلكيا : وفي الآية دليل على استعمال
القياس والاعتبار والتعلق ^(٥) بطريق الأولى .

(١) الآية بتمامها : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ج» ، وفي «ب» ، ط : عن قومه .

(٣) الآية بتمامها : ﴿وَمَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَبِيٌّ خَلَقْنَاهُ قَالَ مَنْ يُغِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» ، ج ، ط : التعليق ، وما أثبتناه من «أ» .

سورة الصافات

قوله تعالى : ﴿ فَتَنْظَرُ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴾ [الصافات: ٨٨] قال الكرمانى في عجائبه :
أي في علم النجوم [وكتبها] ^(١) وكان علماً نبوياً فنسخ انتهى .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ [الصافات: ٨٩] فيه استعمال المعارض والمجاز
للمصلحة ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] فيه دليل لمذهب أهل
السنة أن أفعال العباد مخلوقة لله .

[١٣٠/ب] قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾ الآيات [الصافات: ١٠١]
فيه أن رؤيا الأنبياء وحي وجواز نسخ الفعل قبل التمكن وتقديم المشيئة في كل
قول ، واستدل بعضهم بهذه القصة على أن من نذر ^(٣) ذبح ولده لزمه ذبح شاة
، واستدل بقوله بعد ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ ﴾ من قال : إن الذبيح إسماعيل [قال السبكي
ومن خطه نقلت : تكلم الناس في أن الذبيح إسماعيل] ^(٤) أو إسحاق ورجح
جماعة أنه إسماعيل واحتجوا له بأدلة منها وصفه بالحلم وذكر البشارة بإسحاق
بعده والبشارة بيعقوب من وراء إسحاق وغير ذلك وهي أمور ظنية لا قطعية ،
وتأملت القرآن فوجدت فيه ما يقتضي القطع أو يقرب منه ولم أر من سبقني إلى

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ج .

(٢) في «أ» : في المصلحة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : نظر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ج ، ط ، وما أثبتناه من «أ» .

استنباطه وهو أن البشارة مرتين مرة في قوله : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَيْكَ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ (١) رَبِّي هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾ ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّنَى قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُ ﴾ [الصافات: ٩٩-١٠٢] فهذه الآية قاطعة في أن هذا المبشر به هو الذبيح .

وقوله : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود] الآية ، فقد صرح فيها أن المبشر به إسحاق ولم يكن بسؤال (٢) من إبراهيم بل قالت امرأته إنها عجوز وإنه شيخ وكان ذلك في الشام لما جاءت الملائكة إليه بسبب قوم لوط وهو في أواخر (٣) أمره ، وأما البشارة الأولى لما انتقل من العراق إلى الشام حين كان سنه لا يستغرب فيه الولد ولذلك سأله فعلمنا بذلك أنهما بشارتان في وقتين بغلامين أحدهما بغير سؤال وهو إسحاق صريحاً والثانية قبل ذلك بسؤال وهو غيره فقطعنا بأنه إسماعيل وهو الذبيح .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدَرْنَاهُ بِذَنْبٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧] فسر في الأحاديث والآثار بكبش فاستدل به المالكية على أن الغنم في الأضحية (٤) أفضل من الإبل .

قوله تعالى : ﴿ فَسَاءَ مَا ﴾ [الصافات: ١٤١] فيه دليل على (٥) الحكم بالقرعة إلا أنه لا يجوز مثل ذلك في الآدميين الآن فلا يلقون في البحر بالقرعة .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسِخِّينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣] فيه بيان فضل

(١) في «ب ، ط» : من سؤال ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) في «ب» : آخر وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) في «ب ، ط» : الضحية ، وفي «ج» : التضحية ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «ب» : على أن ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتَ عَلَيْهِ بِقَاتِلٍ ﴾ [الصافات: ١٦٢] ،

[١٦٣] رد بها عمر بن عبد العزيز^(١) على القدريّة ، أخرجه^(٢) ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰٓفُّوْنَ ﴾ [الصافات: ١٦٥] أخرج ابن أبي حاتم عن

الوليد بن [عبد الله]^(٣) بن أبي مغيث^(٤) قال : كانوا لا يصفون في الصلاة حتى

نزلت فصفوا ، وأخرج عن يزيد بن [أبي]^(٥) مالك^(٦) قال : كان الناس يصلون

متبديدين فأنزل الله ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰٓفُّوْنَ ﴾ فأمرهم النبي ﷺ أن يصفوا .



(١) الطبري (٢٣/ ١١٠) ، بإسناد ضعيف للجهالة .

(٢) في «أ» : أخرج ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) انظر : الدر (٧/ ١٣٦) .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط :

(٦) انظر : الدر (٧/ ١٣٦) .

سورة ص

قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحَنَّ بِالْعَمِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨] استدل بها على صلاة الضحى فأخرج ^(١) سعيد بن منصور في سننه عن ابن عباس ^(٢) قال : طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها هنا ^(٣) ﴿يُسَبِّحَنَّ بِالْعَمِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه ^(٤) قال : لم أر صلاة الضحى في موضع من القرآن إلا في قوله : ﴿يُسَبِّحَنَّ بِالْعَمِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَأَيَّتَنَّهُ الْحِكْمَةَ وَقَصَلَ لَلْخَطَّابِ﴾ [ص: ٢٠] أخرج سعيد بن منصور عن مجاهد ^(٥) في قوله : ﴿وَقَصَلَ لَلْخَطَّابِ﴾ ، قال: الأيهاً والشهود ، وأخرج ابن أبي حاتم عن شريح ^(٦) قال : ﴿وَقَصَلَ لَلْخَطَّابِ﴾ الشهود والأيهاً ، وعن قتادة: ﴿وَقَصَلَ لَلْخَطَّابِ﴾ شاهدان للمدعي ويمين للمدعى عليه . قال: وبه فصلت ^(٧) الأنبياء والرسل وهو قضاء هذه الأمة إلى يوم القيامة ، وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٨) في هذه الآية قال: إن داود لما أمر بالقضاء فطع ^(٩) به فقال

(١) في «أ» : أخرج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) الطبري (٢٣ / ١٣٧) ، بنحوه بإسناد ضعيف .

(٣) في «أ» : ههنا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) لم أقف على إسناده .

(٥) انظر : الدر (٧ / ١٥٤) .

(٦) انظر : الدر (٧ / ١٥٤) .

(٧) في «أ» : فصل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) انظر : ابن كثير (٤ / ٣٣) .

(٩) في «أ» : قطع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

الله [له] ^(١) : سلهم الشهود والأيمان .

[١٣١/ب] قوله تعالى : ﴿وَعَلَّ أَتَنَكَ نَبُؤًا الْخَصْمِ﴾ الآية ^(٢) [ص: ٢١] ، قال إلكيا : ذكر المحققون الذين يرون تنزيه الأنبياء أن داود أقدم على خطبة امرأة قد خطبها غيره ولا زوجة له مع كثرة نساء داود غير عالم بذلك فنبهه ^(٣) الله بذلك من تسور الملكين وما أورده ^(٤) من التمثيل على وجه التعريض ليعدل عن ذلك ويستغفر ربه من هذه الصغيرة لكن كيف [يجوز] ^(٥) أن يقول الملكان : ﴿خَصَمَانِ بَعْنِ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾ وذلك كذب والملائكة عن مثله منزهة وجوابه أن فيه تقديرًا وكأنها قالا : قدّرنا كالحصمين وعلى ذلك يحمل قوله : ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [ص: ٢٣] إلى آخره ، انتهى . وقال ^(٦) الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه « القول المحمود في تنزيه داود » ومن خطه نقلت : تكلم الناس في قصة داود وأكثروا وذلك مشهور جدًا وذكروا [له] ^(٧) أمورًا منها ما هو منكر عند العلماء ومنها ما ارتضاه بعضهم وهو عندي منكر ، وتأملت القرآن فظهر لي وجه خلاف ذلك كله فإني نظرت قوله تعالى : ﴿فَقَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ [ص: ٢٥] فوجدته يقتضي أن المغفور في الآية يعني للإشارة ^(٨) بذلك ، فطلبت فوجدته أحد ثلاثة

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿وَعَلَّ أَتَنَكَ نَبُؤًا الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْخَرَابَ﴾ .

(٣) في «ب» ، ط : فنهاه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٤) في «أ» : وما أورده له ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، ب ، وما أثبتناه من «ج» ، ط .

(٦) في «ب» : قال بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٨) في «أ» : الإشارة ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

أمور : إما ظنه ، وإما اشتغاله بالحكم عن العبادة ، وإما اشتغاله بالعبادة عن الحكم ، كما أشعر به قوله : ﴿ أَلَيْخَرَابٌ ﴾ وذلك أنه صح عن نبينا ﷺ أن داود أعبد البشر فكان داود انقطع ذلك [اليوم]^(١) في المحراب للعبادة الخاصة بينه وبين الله فجاءت الخصوم فلم يجدوا إليه طريقاً فتسوروا إليه وليسوا ملائكة ولا ضرب بهم مثل وإنما هم قوم تحاصموا في نعاج على ظاهر الآية فلما وصلوا إليه حكم بينهم [ثم]^(٢) من شدة خوفه وكثرة عبادته خاف أن يكون الله امتحنه بذلك إما لاشتغاله عن الحكم بالعبادة ذلك اليوم وإما لاشتغاله عن العبادة [بالحكم]^(٣) تلك اللحظة ؛ فظن أن الله فتنه ، أي امتحنه واختبره هل يترك^(٤) الحكم للعبادة أو العبادة للحكم ، فاستغفر ربه ، فاستغفاره لأحد هذين الأمرين [المظنونين أعني تعلق الظن بأحدهما قال الله : ﴿ فَفَقَرْنَا لَهُ ذَلِكَ ﴾ فاحتمل المغفور أحد هذين الأمرين]^(٥) واحتمل ثالثاً وهو ظنه : أن يكون^(٦) الله لم يرد فتنته ، وإنما أراد إظهار كرامته ، وانظر قوله : ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [ص] [١٣٢ / أ] كيف يقتضي رفعة قدره وقوله : ﴿ يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً ﴾ يقتضي ذلك ويقتضي ترجيح الحكم على العبادة وعلى أي وجه من الأوجه الثلاثة حملته حصل تنزيه داود عليه السلام مما يقوله القصاص ، انتهى . قلت : والقصة التي يحكونها في

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط ، ، ولكن العبارة في «ج» : فكان داود ذلك اليوم انقطع عن العبادة .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : ترك ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، ، وما أثبتناه من «أ» .

(٦) في «أ» : وإن يكن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

شأن المرأة وأنها أعجبت به وأنه أرسل زوجها مع البعث حتى قتل أخرجها ابن أبي حاتم من حديث أنس مرفوعاً^(١)، وفي إسناد ابن لهيعة^(٢) وحاله معروف عن أبي صخر عن يزيد الرقاشي [وهو ضعيف]^(٣)، وأخرجها من حديث ابن عباس موقوفاً^(٤) وقال ابن الفرّس: في هذه القصة دليل على جواز القضاء في المسجد والتلطف في رد الإنسان عن مكروه صنعه وأن لا يؤخذ بالعنف ما أمكن وجواز المعارض من القول.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [ص: ٢٣] قال ابن مسعود^(٥): أي على ديني، أخرج ابن أبي حاتم، ففيه جواز إطلاق الأخ على غير المناسب.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَيْدًا مِنْ الْفُلْطَاءِ﴾ [ص: ٢٤] استدل به على جواز الشركة.

قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ رَاكِبًا﴾ استدل به من أجاز التعويض عن سجود التلاوة^(٦) بركوع.

قوله تعالى: ﴿يَنْدَاوُدُ﴾ الآية^(٧) [ص: ٢٦]، قال إلكيا: فيه بيان وجوب الحكم بالحق وأن لا يميل إلى أحد الخصمين لقراءة أو رجاء أو سبب^(٨) يقتضي

(١) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣٣/٤) بإسناد واه.

(٢) في «أ»: ابن ربيعة، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج».

(٤) ابن جرير (١٤٦/٢٣) بإسناد واه.

(٥) انظر: الدر (١٦١/٧).

(٦) في «أ»: تلاوة، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) الآية بتمامها: ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَعْزِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾.

(٨) في «أ، ب، ط»: نسب، وهو تصحيف، وما أثبتناه من «ج»، وهو الصواب.

الميل ، واستدل به بعضهم على احتياج الأرض إلى خليفة من الله .

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ أَرْزَلُهُ إِلَيْكَ مَبْرُكٌ لِّدَّبَرُواْ ءَاتِيَهُ ﴾ [ص: ٢٩] استدل به الفقهاء على استحباب تدبر القراءة ، والنحاة على جواز الوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد خلافاً لمن منعه .

قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ الآية ^(١) [ص: ٣٣] ، أورده الصوفية في باب الغيرة وفسروها ^(٢) بسقوط الاحتمال ضناً ^(٣) ، والضيق عن الصبر نفاسة ^(٤) ، وقال [ابن] ^(٥) الفرس : اختلف في المسح هنا فقليل : مسحها بيده تكريماً أو محبة ^(٦) ، وقيل غسلها بالماء ، وقيل : وسمها وحبسها في سبيل الله ، وقيل : قطع سوقها وأعناقها لمجاعة كانت بالناس ففيه حل أكلها . وقيل : قتلها تعذيباً لها حيث شغلته عن صلاة العصر .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ ﴾ ^(٧) رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَلْبِغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ [ص: ٣٥] استدل به [بعضهم] ^(٨) على تكفير من ادعى استخدام الجن وطاعتهم [له] ^(٩) مع الحديث المشهور في قصة العفريت وأن النبي ﷺ هم أن يربطه فذكر قول

(١) الآية بتامها : ﴿ رُدُّوْهُمَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ .

(٢) في «أ» : وفسرها ، وفي «ط» : وفسرودها ، وهو خطأ مطبعي ، وما أثبتناه من «ب» ، ج .

(٣) في «أ» ، ب ، ط : فناء ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) في «أ» ، ب ، ط : تعاسة ، وما أثبتناه من «ج» .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «أ» : ومحبة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) ما بين المعقوفتين لم يذكر في «ط» .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

[١٣٣/أ] قوله تعالى : ﴿ وَخُذْ بِدَكَ ضَعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص: ٤٤] أخرج

ابن أبي حاتم من طرق^(٢) عن ابن عباس^(٣) وسعيد بن المسيب^(٤) وسعيد بن جبير^(٥) وغيرهم أن أيوب حلف ليجلدن^(٦) امرأته مائة جلدة فلما كشف الله عنه البلاء أمره^(٧) أن يأخذ ضَعْفًا فيضربها به فأخذ شِماريخ مائة فضربها^(٨) ضربة واحدة ، قال سعيد بن جبير: وهي لهذه الأمة لمن^(٩) حلف على مثل ما حلف [عليه]^(١٠) أيوب ، ثم [أخرج]^(١١) أيضًا عن عطاء^(١٢) ، قال: هي للناس عامة ، وعن مجاهد^(١٣) قال: كانت لأيوب خاصة ، قال إلكيا : ذهب الشافعي وأبو حنيفة

(١) البخاري (٤٥١) ، ومسلم (٨٧٤) ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « إن عفريتاً من الجن تفلت على البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع على الصلاة ، فأمكنني الله منه ، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تضحوا وتنظروا إليه كلكم ، فذكرت قول أخي سليمان : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَرَبِّ لِي مُلْكًا لَا يَبْنِي لِأَخِي مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ » ، قال روح : « فردّه خاسئاً » .

(٢) في «ب» : من طريق ابن عباس ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٣) انظر : الدر (١٩٣/٧) .

(٤) انظر : الدر (١٩٣/٧) .

(٥) انظر : الدر (١٩٣/٧) .

(٦) في «أ» : ليجلد في ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «ب» : أمر ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) في «أ» : فاضربها ، وفي «ج» : ثم ضربها ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٩) في «أ» : في من ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٢) انظر : الدر (١٩٣/٧) .

(١٣) انظر : الدر (١٩٣/٧) .

وزفر إلى أن من فعل ذلك برّ في يمينه وخالف مالك ورآه خاصاً بأيوب قال: وفي الآية دليل على أن للزوج ضرب زوجته وأن يحلف ولا يستثنى انتهى، واستدل بهذه الآية على أن الاستثناء شرطه الاتصال إذ لو لم يشترط لأمره تعالى بالاستثناء ولم يحتاج إلى الضرب بالضغث، واستدل عطاء بالآية على مسألة أخرى، فأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح [عنه] ^(١) أن رجلاً قال ^(٢): إني حلفت أن لا أكسو امرأتي درعاً حتى تقف بعرفة فقال: أحملها على حمار ثم اذهب فقف ^(٣) بها بعرفة فقال: إنها نويت ^(٤) يوم عرفة فقال عطاء: وأيوب حين حلف ليجلدن امرأته مائة جلدة أنوى أن يضربها ^(٥) بالضغث؟ إنها أمره الله أن يأخذ ضغثاً فيضربها به قال عطاء: إنها القرآن عبّر [إنما القرآن عبّر] ^(٦).

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَخَصَصْتُمْ﴾ [ص: ٦٩] تخصمهم مناظرتهم بينهم في استنباط العلم كما تجري المناظرة بين أهل العلم في الأرض حكاه الكرمانى في عجائبه.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] فيه ذم التكلف، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ^(٧) قال: يا أيها الناس من علم شيئاً فليقل به ومن لا

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) لم أقف على إسناده.

(٣) في «أ»: فاقف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) في «أ»: عنيت، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٥) في «أ»: أترى أن أضربها، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج».

(٧) البخاري (٤٥٠٠)، ومسلم (٥١١٣)، عن مسروق، قال: بينما رجل يحدث في كندة، فقال: يحيى دخان يوم القيامة فيأخذ بأسباع المنافقين وأبصارهم، يأخذ المؤمن كهينة الزكام، ففرعنا، فأتيت ابن مسعود، وكان متكئاً فغضب فجلس، فقال: من علم فليقل، =

يعلم فليقل الله أعلم فإن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم : الله أعلم فإن الله قال لنبيه : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ^(١) ﴾ .

= ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم ، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم : لا أعلم ، فإن الله قال لنبيه ﷺ : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ ، وإن قريشا أبطؤوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي ﷺ فقال : « اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف » فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها ، وأكلوا الميتة والعظام ، ويرى الرجل ما بين السماء والأرض ، كهية الدخان ، فجاءه أبو سفيان فقال : يا محمد جئت تأمرنا بصلة الرحم ، وإن قومك قد هلكوا فادع الله ، فقرأ : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَائِدُونَ ﴾ أفيكشف عنهم عذاب الآخرة إذا جاء ثم عادوا إلى كفرهم ، فذلك قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ : يوم بدر ولزاما : يوم بدر الم غلبت الروم إلى سيغلبون : والروم قد مضى .

(١) في «أ» : المتكلفين ، وهو خطأ .

سورة الزمر

[١٣٣/ب] قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر: ٧] استدل به على أنه تعالى لا يرضى الكفر والمعاصي ، وعلى أن الرضا غير الإرادة وهذا هو ^(١) أحد قولي أهل السنة والقول الثاني - وحكاه الأمدى عن الجمهور : أن الرضا والإرادة سيان ^(٢) وحملوا العباد في الآية على المخلصين كما قال : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَشَرٌّ لَّكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ^(٣) علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ^(٤) في قوله : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ قال : هم [عباده] ^(٥) المخلصون الذين قال [فيهم] ^(٦) : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَشَرٌّ لَّكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَائِمٌ عَٰثَاءَ الْلَيْلِ سَاجِدًا وَفَآيِمًا ﴾ ^(٧) [الزمر: ٩] فيه استحباب قيام الليل .

قال ابن عباس ^(٨) : آناء الليل : جوف الليل ، وقال الحسن ^(٩) : ساعاته : أوله وأوسطه وآخره أخرجهما ^(١٠) ابن أبي حاتم .

(١) في «ج» : وهو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ ، ب ، ط» شيثان ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) في «أ» : من طريق ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) ابن جرير (١٩٧/٢٣) ، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس به .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٧) ما بين المعقوفتين ذكر في «أ» دون «ط» .

(٨) انظر : الدر (٢٩٧/٧) .

(٩) انظر : الدر (٢٩٧/٧) .

(١٠) في «أ» : أخرجه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ فيه الرد على من ذم العبادة^(١) خوفاً من النار أو رجاء الجنة وهو الإمام الرازي وقد^(٢) قال النبي ﷺ : « حولها ندندن »^{(٣) (٤)}.

قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيه مدح العلم ورفعة قدره وذم الجهل ونقصه ، وقد يستدل^(٥) به على أن الجاهل لا يكافئ العالمة كما أنه لا يكافئ بنت العالم .

قوله تعالى : ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١] استدل به من قال : إن الماء كله من السماء ، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(٦) في هذه الآية قال : ليس في الأرض ماء إلا نزل من السماء . ولكن عروق الأرض^(٧) تغيره ، وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير والشعبي^(٨) .

قوله تعالى : ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] فيه الرد على من قال : بخلق القرآن أخرج اللالكائي في السنة والآجري في الشريعة بسند صحيح عن ابن عباس^(٩) في قوله : ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ ، قال : غير مخلوق .

(١) في «ب ، ط» : العباد ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الأنسب .

(٢) في «أ» : قد بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : تدنون ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) أحمد (١٥٦١٧) ، وغيره بإسناد صحيح .

(٥) في «أ» : ويستدل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٥٣/٤) ، بإسناد ضعيف .

(٧) في «ج» : في الأرض ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٨) انظر : تفسير ابن كثير (٥٣/٤) ، (٥٤) .

(٩) اللالكائي في السنة (٢/٢١٦) ، والآجري في الشريعة (١/٧٧) ، بأسانيد ضعيفة لا يخلو

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾ [الزمر: ٢٩] فيه جواز الشراكة وأنها مشاعة .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ [الآية] ^(١) ^(٢) [الزمر: ٤٢] أخرج ابن أبي حاتم عن السدي ، قال : يتوفى ^(٣) الله الأنفس التي لم تمت في منامها فتلتقي روح الحي وروح الميت فيتذاكران ويتعارفان فترجع روح الحي إلى جسده في الدنيا إلى بقية أجلها وتحبس ^(٤) روح الميت .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا ﴾ [الآية] ^(٥) [الزمر: ٥٣] ، فيه الرد على من قال : إن الكبائر لا تغفر .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّيَبُؤَا إِلَى رَبِّكُمْ ﴾ [الزمر: ٥٤] أورده الصوفية في باب الإنابة وفسروها بالرجوع إلى الحق والخروج من التبعات واستدراك الفوائد ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن زيد ^(٦) قال : الإنابة الرجوع إلى طاعة الله والنزوع عما كان عليه .



(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) الآية بتامها : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

(٣) في «ب ، ط» : ويتوفى ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) في «أ» : فتحبس ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) الآية بتامها : ﴿ قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَعْلَمُوا مِنْ رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ .

(٦) الطبري (١٧/٢٤) ، (رقم ٢٧٧٧٤) ، عن يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : قال ابن زيد فذكره والإسناد إلى ابن زيد صحيح .

سورة غافر (١)

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ الآية (٢) [غافر: ١٣]، أورده الصوفية في باب التذكر قالوا: وهو فوق التفكير (٣) فإن التفكير طلب والتذكر وجود فهو ثمرة التفكير وحاصله الانتفاع بالعظة.

قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩] فيه ذم النظر إلى ما لا يجوز كما فسرہ ابن عباس ومجاهد وغيرهما، وفسره السدي والضحاك بالرمز بالعين كما قال ﷺ (٤): «ما كان لنبي أن تكون (٥) له خائنة الأعين» وقد قالوا له: هلا (٦) أو مات أو أشرت.

[١٣٤/ب] قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ﴾ الآية (٧) [غافر: ٣٤]، استدل به على رسالته.

قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٣٥] أخرج ابن

(١) في «أ»: سورة المؤمن، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) الآية بتمامها: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾.

(٣) في «أ»: الفكر، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٤) صحيح بشواهده: أبو داود (٢٣٢٢)، والحاكم (٤٣٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٤٠٨)، من طريق أسباط بن نصر، قال: زعم السدي، عن مصعب بن سعد، عن سعد به وله شاهد أخرجه أبو داود (٢٧٩٥)، وغيره من عبد الوارث، عن نافع أبي غالب عن أنس وانظر: الصحيحة (١٧٢٣).

(٥) في «أ»: يكون، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) في «أ»: هل، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) الآية بتمامها: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ وَمَا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾.

أبي حاتم من طريق سفيان عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود ^(١) قال : ما رآه المسلمون ^(٢) حسناً فهو حسن عند الله وما رآه المسلمون ^(٣) سيئاً فهو سيئ عند الله ، قال سفيان : فكان الأعمش يتأول بعده : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقْرَضَ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [غافر: ٤٤] أورده الصوفية في باب التفويض قال في منازل السائرين: وهو الطف ^(٤) إشارة وأوسع معنى ^(٥) من التوكل فإن التوكل بعد وقوع السبب والتفويض قبل وقوعه [وبعده] ^(٦) وهو عين ^(٧) الاستسلام والتوكل ^(٨) شعبة منه .

(١) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٤٠) ، من طريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مالك ابن الحارث ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : قال عبد الله فذكره وفي الإسناد إلى أبي معاوية من لم أقف له على ترجمة ولم أقف على إسناد أبي حاتم إلى سفيان والأثر أخرجه الطيالسي (٢٤٠) ، وغيره من طريق المسعودي ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن عبد الله به وأخرجه الآجري في الشريعة (١١٢٨) ، من طريق أبي بكر بن عياش ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن زر بن حبیش ، عن عبد الله به وقال الدارقطني في العلل (٦٦/٥) : يرويه عاصم واختلف عنه فرواه أبو بكر بن عياش وابن عيينة عن عاصم عن زر عن عبد الله وخالفهما المسعودي وحمة الزيات فروياه عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله وخالفهم نصير بن أبي الأشعث رواه عن عاصم عن المسيب بن رافع ومسلم بن صبيح عن عبد الله ورواه الأعمش واختلف عنه فقال عبد السلام بن حرب : عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله وقال ابن عيينة عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الله .

(٢) في «أ» ، ب ، ط : المؤمنون ، وما أثبتناه من «ج» .

(٣) في «ج» : المؤمنون ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٤) في «أ» : الكف ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : يعني ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، ب ، ط ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) في «ب» ، ط : غير ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، وهو الصواب .

(٨) في «أ» : المتوكل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ اَلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [الآية] ^(١) ^(٢) [غافر: ٤٦] استدل به من قال: إن أرواح الكفار بعد مفارقة البدن [ليس] ^(٣) مقرها النار وقد أخرج ابن أبي حاتم ^(٤) عن ابن مسعود ^(٥) قال : « إن أرواح الشهداء في أجواف طير خضر تسرح بهم في الجنة [وإن أرواح ولدان المؤمنين في أجواف عصافير تسرح في الجنة] ^(٦) وإن أرواح آل فرعون في أجواف طير سود تغدو على جهنم وتروح فذلك عرضها » وفي العجائب للكرماني: في هذه الآية أدل دليل على عذاب القبر لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا دُعُوا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ [غافر: ٥٠] استدل به من قال: إن دعاء الكافر ^(٧) لا يستجاب وأنه لا يُمْكِن من الخروج في ^(٨) الاستسقاء .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحْكِدُونَ فِي عَايَتِ اللَّهِ يَغَيِّرُ سُلْطَانًا لَهُمْ ﴾ [غافر: ٥٦] ، الآية نزلت في فتنة الدجال كما أخرج ^(٩) ابن أبي حاتم عن أبي العالية ^(١٠) قال :

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿ اَلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» ، ط : هذا ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٥) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٨٦ / ٤) بإسناد ضعيف .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، ط ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «ب» ، ط : الكافرين ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٨) في «أ» : من وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «ب» ، ط : أخرجه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(١٠) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٨٩ / ٤) ، بإسناد ضعيف .

إن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا : إن الدجال يكون منا ويكون من أمره وعظموا أمره وقالوا : يصنع كذا وكذا ^(١) فأنزل الله : ﴿ إِنَّ الَّذِي يُحَدِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ فَأَمْرُ نَبِيِّهِ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ ﴾ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٧] قال: أكبر من خلق الدجال مرسل صحيح الإسناد ، وليس في القرآن إشارة ^(٢) إلى الدجال إلا في هذه الآية .



(١) في «أ» : ويضع كذا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ب» : الإشارة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

سورة فصلت

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيَّ ﴾ [فصلت: ٦] أوردته الصوفية في باب الاستقامة قال في منازل السائرين : وقوله : ﴿ إِلَيَّ ﴾ إشارة إلى عين التفريد ^(١) ثم فسرهما بالاجتهاد في الاقتصاد لا عاديا ^(٢) رسم العلم ولا متجاوزا حد الإخلاص ولا مخالفا نهج السنة .

قوله تعالى : ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿ [فصلت: ٦، ٧] استدل به على تكليف الكفار بالفروع .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ [فصلت: ٣٣] ، أخرج ابن أبي حاتم عن سعد بن أبي وقاص ^(٣) وعائشة ^(٤) أن هذه الآية نزلت في المؤذنين ولفظ عائشة : هو المؤذن إذا قال : حي على الصلاة فقد دعا إلى الله وعمل صالحا ، قالت : ركعتان فيما بين الأذان والإقامة .

قوله تعالى : ﴿ أَذْفَعُ يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [فصلت: ٣٤] قال مجاهد ^(٥) : هي السلام أخرج ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ ﴾ [فصلت: ٣٦] فسر عبد الرحمن

(١) في «أ» ، ب ، ط : عن التفريد ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) في «أ» : الإعادة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (١٠٦/٤) ، وابن أبي شيبة (٢٥٥/١) ، بإسناد ضعيف .

(٤) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (١٠٦/٤) ، وابن أبي شيبة (٢٥٥/١) ، بإسناد ضعيف .

(٥) انظر : الطبري (١٢٠ ، ١١٩/٢٤) .

ابن زيد ^(١) بالغضب ، والسدي ^(٢) بالوسوسة ففي الآية استحباب الاستعاذة عندهما وقد روي الحاكم عن سليمان بن صرد ^(٣) قال : استبَّ رجلان عند النبي ﷺ فاشتد غضب أحدهما فقال النبي ﷺ : « إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه الغضب : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » [فقال الرجل : أجنوناً تراني؟ فتلا رسول الله ﷺ ﴿ وَإِنَّمَا يَنزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ [فصلت: ٣٧] استدل به الشيخ أبو إسحاق في المذهب ^(٥) على صلاة الكسوف قال : لأنه لا صلاة تتعلق بالشمس والقمر غيرها وأخذ من ذلك تفضيلها على صلاة الاستسقاء لكونها في القرآن بخلافها .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا ﴾ [فصلت: ٤٠] قال ابن عباس : هو أن يوضع الكلام على غير مواضعه ^(٦) أخرجه ابن أبي حاتم من

(١) انظر : الطبري (١٢٠، ١١٩/٢٤) .

(٢) انظر : الطبري (١٢٠، ١١٩/٢٤) .

(٣) صحيح : الحاكم (٨٠٣٣) ، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٨٠٣٣) ، من طريق أبي البخري عبد الله بن محمد بن شاكر ، نا أبو أسامة ، نا الأعمش ، عن عدي بن ثابت ، عن سليمان بن صرد به وأخرجه مسلم في صحيحه (٤٨٣٣) ، عن نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا أبو أسامة ، سمعت الأعمش ، يقول : سمعت عدي بن ثابت ، يقول : حدثنا سليمان بن صرد ومن طريق حفص بن غياث عن الأعمش به وليس فيه فتلا رسول الله ﷺ : ﴿ وَإِنَّمَا يَنزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ، وأخرجه البخاري (٣١٢٣) ، من طريق أبي حمزة ، عن الأعمش ، عن عدي بن ثابت ، عن سليمان بن صرد به بدون ذكر تلاوة الآية أيضاً .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : التهذيب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ج» : موضعه ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

طريق العوفي عنه ^(١) ففيه الرد على من تعاطي تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ كما يفعله الباطنية والاتحادية والملاحدة وغلاة المتصوفة .

قوله تعالى : ﴿أَنجَيْنِي وَعَرَفِي﴾ [فصلت: ٤٤] استدل به من منع وقوع المعرب في القرآن وهو استدلال مردود ؛ لأن المعنى من السياق : أكلام أعجمي ومخاطب عربي ؟ وقد فسره كذلك ابن عباس ^(٢) وعكرمة ^(٣) وسعيد بن جبير ^(٤) وغيرهم لكن قالوا : ونبي عربي .

(١) ضعيف الإسناد: لأجل العوفي .

(٢) انظر : الدر (٧/ ٣٣٢، ٣٣٣)، وابن كثير (٤/ ١٠٨)، والطبري (٢٤/ ١٢٦) .

(٣) انظر : الدر (٧/ ٣٣٢، ٣٣٣)، وابن كثير (٤/ ١٠٨)، والطبري (٢٤/ ١٢٦) .

(٤) انظر : الدر (٧/ ٣٣٢، ٣٣٣)، وابن كثير (٤/ ١٠٨)، والطبري (٢٤/ ١٢٦) .

سورة الشورى^(١)

[١٢٦/أ] قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] [فيه الرد على المشبهة]^(٢) وأنه تعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ولا لون ولا طعم ولا حال في مكان ولا زمان .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا﴾ الآية^(٣) [الشورى: ٢٠] ، [قال]^(٤) إلكيا : فيه دليل على أن من حج عن غيره لا يقع عن الحاج ومن توضأ للتبرد أو التنظف^(٥) لا يكون متوضئاً للصلاة ولا يصح وضوؤه قلت : فإن نواهما أعني الوضوء للصلاة والتبرد صح الوضوء ولكن لا يثاب كما صرح به ابن الصباغ من أصحابنا وكذا^(٦) من طاف ونوى الطواف وملازمة غريمه^(٧) أو صلى ونوى الصلاة ودفع غريمه فالآية دليل لكل ذلك .

قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا أَشْكُرُ عَلَيْكُمْ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] فيه وجوب محبة قرابته ﷺ فمحبتته أولى ، روى^(٨) ابن أبي حاتم بسند فيه من لم يُسَمَّ ، عن

(١) في «أ» : حم عسق ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْنَاهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «ط» : والتنظيف ، وفي «ب» : أو التنظيف ، وفي «أ» : والتنظيف ، وما أثبتناه أنسب للمعنى .

(٦) في «ج» : وكذلك ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٧) في «أ» : غيره ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «ب ، ط» : وروى ، وما أثبتناه من «أ» .

ابن عباس ^(١) قال: لما نزلت هذه الآية قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: «فاطمة وولدها» ^(٢).

[قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ [الشورى: ٢٥] فيه قبول التوبة من أرباب الكبائر] ^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الشورى: ٣٦]، فيها ^(٤) من خصال الدين التوكل واجتناب الكبائر والفواحش والحلم ^(٥) [بالعفو] ^(٦) عند القدرة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والمشاورة والانتصار من الباغي.

قال النخعي: كان يكره لهم أن يستذلوا وكانوا إذا قدروا عفووا قال إلكيا وغيره: قد ندب الله إلى العفو في مواضع من كتابه وظاهر هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ ثُمَّ يَنْصَرُونَ﴾ [الشورى] أن الانتصار أفضل وهو محمول على من تعدى وأصر لئلا يتجرا ^(٧) الفساق على أهل الدين وآيات العفو فيمن ندم وأقلع.

قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فيه وجوب العدل في

(١) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (١١٨/٤) بإسناد ضعيف.

(٢) في «أ»: وولدها، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «ب، ط»، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٤) في «أ»: فيه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «أ»: الحكم، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من «ب، ط»، وما أثبتناه من «أ، ج».

(٧) في «ط»: يتجرا، وهو تصحيف.

الجزء وعدم الاعتداء فيه قال ابن أبي نجيع والحسن: لو قال [له] ^(١): أخزاه الله فيقول له: أخزاه الله وقال السدي: إذا شتمك تشتمه من غير أن تتعدى ^(٢).

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] استدلت به عائشة ^(٣) على أن النبي ﷺ لم ير ربه، واستدل مالك بقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ على [أن] ^(٤) من حلف لا يكلم ^(٥) زيدًا فأرسل إليه رسولًا أو كتابًا [أنه] ^(٦) يحث؛ لأنه تعالى استثناه من الكلام فدل على أنه منه.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ج».

(٢) في «ج»: تعتدي، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٣) البخاري (٤٥٧٧)، ومسلم (٢٨٥)، عن مسروق، قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أمته هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث، من حدثكهن فقد كذب: من حدثك أن محمدا ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مِمَّا دَنَا نَسْكَكِ غَدًا﴾. ومن حدثك أنه كتم فقد كذب، ثم قرأت: ﴿يَأْتِيَا الرَّسُولَ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ الآية ولكنه رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «أ»: ليكلم، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من «ج».

سورة الزخرف

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ فِي أُرِّ الْأَكْتَابِ ﴾ [الزخرف:٤] أخرج ابن أبي حاتم عن عطاء بن أبي رباح ^(١) أنه سئل عن القدر فتلا هذه الآية ، وقال : هو الكتاب الذي كتبه قبل أن يخلق السموات والأرض ، وفيه أن فرعون من أهل النار ، وفيه ﴿ تَبَّتْ يَدَا ^(٢) أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد] .

[١٣٧/أ] قوله تعالى : ﴿ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي ﴾ الآية ^(٣) [الزخرف:١٣] ، فيه استحباب هذا الذكر عند ركوب الدابة والسفينة ، وقيل : معنى ﴿ وَإِنَّا إِلَٰك رِبًّا لِّمُقَلِّبُونَ ^(٤) ﴾ راجعون في آخر عمرنا على مركب آخر وهو الجنازة أمروا بذلك [وعظاً] ^(٥) ، حكاه الكرمانى في غرائب التفسير ففيه الإشارة إلى حمل الميت على النعش .

قوله تعالى : ﴿ أَوَمَن يُنَشِّئُ الْفُلْجِيَّةَ ﴾ [الزخرف:١٨] قال إلكيا : فيه دليل على إباحة الحلي للنساء وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية ^(٦) أنه سئل عن الذهب للنساء [١٧] فلم ير به بأساً وتلا هذه الآية .

(١) لم أقف على إسناده .

(٢) في «أ» يدي ، وهو خطأ .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ لَنَسْأَلَنَّهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ .

(٤) في «أ» : المنكبون ، وهو خطأ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) انظر : الدر (٧/ ٣٧٠) .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا ﴾ الآية ^(١) [الزخرف: ٢٢] ، فيه دليل على ذم التقليد في أصول الدين .

قوله تعالى : ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣٢] فيه إباحة استخدام الحر ^(٢) برضاه واستئجاره .

قوله تعالى : ﴿ لِيُثْبِتَهُمْ سَفَافًا مِّنْ فَضْلِهِ ﴾ [الزخرف: ٣٣] استدل به بعضهم على أن السقف لرب البيت الأسفل لا لصاحب ^(٣) العلو؛ لأنه منسوب إلى البيت .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٧] قال النقاش فيه رد على من يقول : إنه ليس أحد يفارق الحق إلا وهو يعلم ^(٤) أنه ضال وإن ^(٥) كفر فعلى وجه العناد قال : وفيها أيضًا رد على من يزعم أن المعارف اضطرابية .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا لِكُلِّ لِقَوْمٍ رَسُولٌ مِّنْ لَّدُنَّا وَفِي سَفَرٍ لَّا يَحْصِي السَّفَرُ ﴾ [الزخرف: ٤٤] قال ابن الفرس : فيه دلالة على أن الخلافة ^(٦) إنما هي في قريش خاصة خلافاً لمن خالف في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مَا صَرَّفْنَاهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ [الزخرف: ٥٨] فيه ذم الجدل ^(٧) والمرء ، روى الحاكم عن أبي أمامة مرفوعاً ^(٨) : « ما ضل قوم بعد هدي إلا أوتوا

(١) الآية بتمامها: ﴿ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّتِهِ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَاتِهِمْ مُّهِتَدُونَ ﴾ .

(٢) في «أ» : الحرير ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «ب» : لصحابه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : يعرف ، وفي «ج» : يقر ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٥) في «ب» : وإنه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) في «ط» : خلافة ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٧) في «ب» : الجدل ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٨) حسن : الترمذي (٣٢٥٦) ، وابن ماجه (٤٧) ، والحاكم (٣٦٠٨) ، وغيرهم من طريق

حجاج بن دينار ، عن أبي غالب ، عن أبي أمامة به وهذا إسناد حسن .

الجدل» ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿مَا صَرَّيْوْهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَبِيثُونَ﴾ ﴿١﴾.

[١٢٧/ب] قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَعَلَّمُ لِلْسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١] فيه نزول عيسى قربها، روى الحاكم عن ابن عباس^(١) في قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَعَلَّمُ لِلْسَّاعَةِ﴾ قال: خروج^(٢) عيسى.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] قال إلكيا: يدل على معنيين أحدهما: أن الشهادة بالحق غير نافعة إلا مع العلم وأن التقليد لا يغني مع عدم العلم بصحة المقالة والثاني: أن شرط سائر الشهادات في الحقوق وغيرها أن يكون الشاهد عالماً بها، روى ابن أبي حاتم عن ابن عون^(٣)، قال: قلت لإبراهيم يعني النخعي: الرجل يعرف خطه وخاتمه ولا يذكر فتلاً ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٤).



(١) صحيح بشواهده: أحمد (٢٨٢٤)، والحاكم (٢٩٣٦)، وغيرهما من طريق عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن أبي يحيى، عن ابن عباس به وأخرجه الحاكم (٣٦٠٩)، من طريق سهاك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس به وابن أبي شيبه (٣١٢٣٥)، من طريق منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس به.

(٢) في «أ»: نزول، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) انظر: الدر (٣٩٦/٧).

(٤) في «أ»: فهم، وهو خطأ.

- ٤٤ -

سورة الدخان

قوله تعالى : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ [الدخان: ١٠] ،
 فيها ^(١) إشارة إلى أن الدخان من أشرط الساعة الكبرى .

قوله تعالى : ﴿ أَهْمَ خَيْرٌ أَمْ يَوْمٌ تُبْعَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَفْلَاكُنْهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا يُجْرِمُونَ ﴾ [الدخان: ٣٧]
 روى الحاكم عن عائشة ^(٢) قالت : كان تبع رجلاً صالحاً ألا ترى أن الله ذم قومه
 ولم يذمه .

(١) في «ج» : فيه ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) الحاكم (٣٦١٥) ، من طريق محمد بن رافع القشيري عن عبد الرزاق ، أنبأ معمر ، عن
 الزهري ، عن عروة ، عن عائشة به وهو عند عبد الرزاق في التفسير (٢٧٣١) ، عن معمر ،
 عن قتادة ، في قوله تعالى : ﴿ يَوْمٌ تُبْعَ ﴾ ، أن عائشة قالت : كان تبع رجلاً صالحاً ، وقال كعب :
 ذم الله قومه ولم يذمه وأخرجه الطبري (٢٨٧٠٤) ، من طريق ابن ثور ، عن معمر ، عن قتادة
 قال : قالت عائشة فذكره وأخرجه ابن شاهين في ناسخه (٦٦٠) ، من طريق الحسين بن
 يحيى ، قال : حدثنا عبد الرزاق عن معمر ، عن قتادة ، في قوله ﷻ : ﴿ يَوْمٌ تُبْعَ ﴾ أن عائشة
 وفي (٦٦٢) ، من طريق سعيد يعني ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، قال : كانت عائشة وعليه
 فصوله عن معمر عن قتادة عن عائشة وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين قتادة وعائشة قال
 أبو حاتم : أرسل عن أبي موسى ، وعائشة انظر : التهذيب (٣٥٥ / ٨) .

سورة الجاثية

[١١٨/أ] قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية: ١٣] رأيت في بعض المجامع ^(١) أن بعض الخلفاء قال لنصراني عنده: أسلم فقال: لي شبهة فإنكم تقرأون في كتابكم ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء: ١٧١] فدعا بعض أهل العلم بالقرآن ، فقال : يا أمير المؤمنين إن الله علم بعلمه القديم أن هذا النصراني لا بد أن يأتي ويتمسك بظاهر هذه الآية ، وقد أودع [الله] ^(٢) في كتابه جوابها فأمهلوني حتى أنظر ، فأدخلوه بيتاً فاندفع يقرأ حتى وصل لسورة الجاثية ، فصاح ^(٣) : افتحوا الباب ، ثم قال : قال تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ أترى جميع الموجودات بعضاً منه ؟ فأسلم النصراني .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَلِكَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ الآية [الجاثية: ٢٤] ، فيه الرد على الدهرية .



(١) في «أ» ، ب ، ط : المجاميع ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) اسم الجلالة لم يذكر في «أ» ، ب .

(٣) في «أ» : صاح ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

- ٤٦ -

سورة الأحقاف

قوله تعالى : ﴿ أَتُؤْنِسُ يَكْتَبُ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أُنْتَرَفَ مِتْ عَلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ٤] قال الكيا : فيه بيان مسالك الأدلة بأسرها ^(١) فأولها المعقول وهو قوله : ﴿ أَزُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، ثم قال : ﴿ أَتُؤْنِسُ ﴾ إلى آخره ففيه بيان أدلة السمع ^(٢) ، وقال غيره : ﴿ أَزُونِي مِتْ عَلَيْهِ ﴾ مناظرة ؛ لأن المناظرة في العلم مثيرة ^(٣) لمعانيه ، وأخرج سعيد بن منصور . حدثنا ^(٤) سفيان عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار ^(٥) قال : سئل رسول الله ﷺ عن الخط ، فقال : « عَلَّمَهُ نَبِيٌّ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَّمَ » قال صفوان : فحدثت به أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال : سألت ابن عباس فقال : هو أثارة من علم .

قوله تعالى : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ ﴾ [الأحقاف: ١٠] رد به السبكي على ابن أبي الدم في قوله : لا ينبغي للشاهد أن يقول : أشهد على إقرار زيد بل يقول : أشهد به قال السبكي : فالصواب قبول الشهادة بهذه الصيغة ^(٦)

(١) في «أ» : بأثرها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : الأدلة السمعية ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : وغيره ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : حديث عن ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) عبد الرزاق (٢٧٥٢) ، من طريق ابن عيينة ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار به

وهذا إسناد صحيح لكن المرفوع منه مرسل ويشهد له ما أخرجه مسلم في صحيحه (٨٦٨) ،

عن معاوية بن الحكم السلمي : كان نبي من الأنبياء يخط ، فمن وافق خطه فذاك .

(٦) في «أ» : الصفة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

ومعنى الشهادة [عليه] ^(١) : الاطلاع عليه ثم الإخبار ^(٢) عنه .

قوله تعالى : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] قال ابن الفرس : استدل به بعضهم على أن أجرة القابلة على ^(٣) المرأة .

قوله تعالى : ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصَلَّهُ﴾ ^(٤) ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴿[استدل به علي بن أبي طالب على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر] ^(٥) مع قوله : ﴿وَفَصَلَّهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤] روى ابن أبي حاتم عن بعة ^(٦) بن عبد الله الجهني قال ^(٧) : تزوج رجل منا امرأة فولدت له لتام ^(٨) ستة أشهر فانطلق إلى عثمان فأمر برجمها ، فقال له علي : أما سمعت الله يقول : ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصَلَّهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ وقال : ﴿وَفَصَلَّهُ فِي عَامَيْنِ﴾ فكم تجده ^(٩) بقي إلا ستة أشهر ، فقال عثمان : والله ما تفظنت ^(١٠) لهذا ، وروى عبد الرزاق في المصنف عن أبي الأسود الدؤلي قال ^(١١) : رفع إلى عمر امرأة ولدت

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أ ، ج» .

(٢) في «أ» : والإخبار ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «ط» علنا ، وهو خطأ مطبعي .

(٤) في «ط» : فصاله بلا واو ، وهو خطأ مطبعي .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «ط» : معمر ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصواب .

(٧) صحيح الإسناد : الطبري (٢٨٥٧٨) ، من طريق ابن وهب ، ثني قال : ابن أبي ذئب ، عن

أبي قسيط ، عن بعة بن بدر الجهني به وهذا إسناد صحيح .

(٨) في «أ» : تماما في ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ ، ج» : فلم تجده ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(١٠) في «أ» : ما تفظنت ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(١١) عبد الرزاق (٣٤٩/٧) بإسناد ضعيف .

لستة أشهر فسأل [عنها] ^(١) أصحاب النبي ﷺ فقال علي : ألا ترى أن الله ^(٢) يقول : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصَلَّمَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ وقال : ﴿ وَفَصَلَّمَهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ فكان الحمل هنا ^(٣) ستة أشهر فتركها عمر ، وفي ^(٤) العجائب للكرماني : قيل : هذه خاصة لرسول الله ﷺ وكان حملة ستة أشهر ، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي حاتم ^(٥) عن ابن عباس ^(٦) قال : إذا وضعت المرأة لستة أشهر كفاه من الرضاع أحد وعشرون شهرًا وإذا وضعت لسبعة أشهر كفاه من الرضاع ثلاثة وعشرون شهرًا وإذا وضعت لستة أشهر فحولين كاملين لأن الله تعالى قال ^(٧) : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصَلَّمَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فِي أَمْرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْغَنِيِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَيْرِينَ ﴾ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا ﴿ [الأحقاف: ١٨، ١٩] استدل به من قال إن الجن يثابون . أخرج ^(٨) ابن أبي حاتم عن يعقوب ^(٩) قال : قال ابن أبي ليلى : للجن ثواب فوجدنا تصديق ذلك في كتاب الله : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا ﴾

[الأحقاف: ١٩].

-
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ج» .
 (٢) في «أ» : أنه يقول ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .
 (٣) في «ج» : ههنا ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» ، ط» .
 (٤) في «أ» : وكان في العجائب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .
 (٥) في «أ» : ابن أبي حاتم وسعيد بن منصور ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .
 (٦) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/ ١٦٦) ، من طريق فروة بن أبي المغراء عن علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس به وهذا إسناد حسن .
 (٧) في «أ» : يقول ، وما أثبتناه من «ب» ، ج» ، ط» .
 (٨) في «ج» : وأخرج ، وما أثبتناه من «أ» ، ب» ، ط» .
 (٩) لم أقف على إسناده .

[١٣٩/أ] قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴾ [الأحقاف: ٢٩]

استدل به من قال: إنه لا رسل من الجن إنما منهم النذر عن الرسل ، روى سعيد ابن منصور وابن أبي حاتم عن مجاهد ^(١) قال : ليس في الجن رسول إنما الرسل في الإنس والنذر في الجن وقرأ : ﴿ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴾ .



(١) لم أقف على إسناده .

سورة القتال [محمد ﷺ] ^(١)

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ ﴾ الآية ^(٢) [محمد: ٤] ، فيه ^(٣) بيان كيفية الجهاد فعند اللقاء تضرب ^(٤) الرقاب وعند الإثخان وإزالة الامتناع يشد ^(٥) الوثاق بالأسر ^(٦) ثم يتخير فيهم الإمام منّا أو فداء بهال أو أسرى من المسلمين ، وظاهر الآية امتناع القتل بعد الأسر وبه قال الحسن وغيره وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن جريج ^(٧) قال : كان عطاء يكره قتل المشرك ^(٨) صبراً ويتلو علينا ﴿ حَتَّى إِذَا أَخْتَمْتُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَأْبُودٌ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ قال ابن جريج : وأنا أقول نسخها : ﴿ فَحَذُّوهُمْ وَأَقْلُبُوهُمْ حَيْثُ تَفَقَّطْتُمُوهُمْ ﴾ [النساء: ٩١] .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْمَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ قال مجاهد ^(٩) وغيره : ذلك عند نزول عيسى ابن مريم حتى ^(١٠) يسلم ^(١١) الخلق كلهم أخرجه ابن أبي حاتم .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتماها : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْتَمْتُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَأْبُودٌ وَإِمَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْمَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْيُنُهُمْ ﴾ .

(٣) في «ج» : فيها ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(٤) في «أ» : بضرب وفي «ج» : تضرب ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٥) في «أ» : شد ، وفي «ج» : بشد ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٦) في «أ» : بالآثر ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) انظر : ابن جرير (٤١ / ٢٦) .

(٨) في «أ» : أهل الشرك ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) انظر : ابن كثير (١٨٣ / ٤) .

(١٠) في «ج» : حين ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(١١) في «أ» : تسلم ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] استدل به من قال بوجوب النظر وإبطال التقليد في العقائد ، ومن قال: بأن أول الواجبات المعرفة قبل الإقرار .

قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ استدل به من أجاز الصغائر على الأنبياء .

[١٣٩/ب] قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ الآية ^(١) [محمد: ٢٢] ،

استدل به عمر بن الخطاب على منع بيع أم الولد ، روى الحاكم في المستدرک أن عمر ^(٢) خطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فهل تعلمون ^(٣) كان مما جاء به محمد ﷺ القطيعة؟ قالوا: لا ، قال : فإنها قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ، ثم قال: وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ فيكم ، قالوا: فاصنع ما بدا لك ، فكتب في الآفاق أن لا تباع أم حر فإنها قطيعة وإنه لا يحل .

(١) الآية بتمامها: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ .

(٢) إسناده ضعيف: الحاكم (٣٦٤٣) ، ومن طريقه البيهقي (٢٠٢٤٢) ، من طريق إبراهيم بن حرب ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب ، إذ سمع صائحة فقال : يا يرفأ ، انظر : ما هذا الصوت ؟ فانطلق فنظر ، ثم جاء فقال : جارية من قريش تباع أمها ، قال : فقال عمر : ادع لي أو قال : عليّ بالمهاجرين والأنصار ، قال : فلم يمكث إلا ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة ، قال : فحمد الله عمر وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد فهل تعلمونه كان مما جاء به محمد ﷺ القطيعة؟ قالوا : لا ، قال : فإنها قد أصبحت فيكم فاشية ، ثم قرأ : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ، ثم قال : وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ فيكم ، وقد أوسع الله لكم ؟ قالوا : فاصنع ما بدا لك . قال : فكتب في الآفاق أن لا تباع أم حر ، فإنها قطيعة ، وإنه لا يحل ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، قلت : ولم أقف على جرح أو تعديل لإبراهيم بن حرب .

(٣) في «أ» : تعلمونه ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] استدل به من جعل التعريض بالقذف موجباً للحد .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يُبْطَلُوا أَعْمَلُكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] استدل به من قال بمنع قطع الأعمال فرائض كانت أو نوافل ، صلاة أو صياماً .

قوله تعالى : ﴿فَلَا تَهْتَفُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [محمد: ٣٥] قال إلكيا : فيه دليل على منع مهادنة الكفار إلا عند الضرورة وتحريم ترك الجهاد إلا عند العجز .

سورة الفتح

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ الآيات [الفتح: ١] ، استدل به ابن عباس على تفضيله ﷺ على الملائكة كما تقدم في سورة إبراهيم .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح: ٤] أورده الصوفية في باب السكينة وفسروها ^(١) بشيء يجمع نورًا وقوة وروحًا ^(٢) بحيث يسكن إليه ويتسلى به الحزين والضَّجِر فيحدث عندها القيام بالخدمة ومحاسبة النفس وملاطفة الخلق ومراقبة الحق والرضا بالقسم والمنع من الشطح ^(٣) الفاحش ، قالوا : ولا تنزل السكينة إلا في قلب نبي أو ولي .

قوله تعالى : ﴿ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ يستدل به على أن الإيَّان يزيد وينقص .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ ^(٤) الآية ^(٥) [الفتح: ١٧] ، فيه عدم وجوب الجهاد على من له ^(٦) عذر كالأعمى والأعرج والمريض .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي مَعَكُمْ أَن يَتْلُوَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٢٥] فيه دليل على أن محل ذبح الهدى الحرم .

(١) في «أ» : وفسرها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : ورزقا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «ب ، ط» : السخط ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٤) ما بين المعقوفين ذكر في «أ» .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ عَدَاؤًا أَلِيمًا ﴾ .

(٦) في «أ» : لهم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ الآية ، قال إلكيا : فيه دليل على أنه لا يجوز خرق ^(١) سفينة الكفار إذا كان فيها أسرى من المسلمين وكذلك رمي الحصون إذا كانوا بها والكفار إذا تترسوا ^(٢) بهم .

قوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] فيه استحباب ذكر المشيئة في كل كلام .

قوله تعالى : ﴿مُخَلِّفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ فيه أن الحلق غير متعين في النسك بل يجزي عنه التقصير واختصاص الحلق والتقصير بالرأس دون اللحية وسائر شعر البدن .

قوله تعالى : ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [الفتح: ٢٩] قال مجاهد : هو الخشوع أخرجه سعيد بن منصور ^(٣) وغيره .

(١) في «ج» : حرق ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) في «أ» : افترسوا ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) وأخرجه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢١٥ / ٤) بإسناد صحيح .

- ٤٩ -

سورة الحجرات

[١٤٠/ب] قوله تعالى : ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ^(١) قال : لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة ومن طريق العوفي عنه ^(٢) قال : نهوا [عن] ^(٣) أن يتكلموا بين يدي كلامه ، ومن [طريق] ^(٤) الحسن ^(٥) قال : لا تذبحوا قبل الإمام ، فيستدل ^(٦) به من قال : إنما يجوز الذبح بعد ^(٧) ذبح الإمام . قال إلكيا : قيل : إنه نزل في قوم ذبحوا قبل النبي ﷺ فأمرهم أن يعيدوا الذبح وعموم الآية النهي عن التعجيل في الأمر والنهي دونه ، ويحتاج بهذه الآية في اتباع الشرع في كل شيء ، وربما احتج به نفاة القياس وهو باطل منهم . انتهى . قلت : يحتاج به في تقديم النص على القياس .

قوله تعالى : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢] ، فيها ^(٨) من خصائص

(١) وأخرجه الطبري (٢٩١٩٧) ، من طريق معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس به وقد سبق مرارا ذكر أقوال العلماء في رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٢) إسناده ضعيف لأجل العوفي .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) في «أ» : فاستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٧) في «أ» : قبل ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٨) في «جـ» : فيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

النبي ^(١) ﷺ تحريم رفع الصوت عليه والجهر له بالقول وفسره مجاهد ^(٢) بنداؤه باسمه أخرجه ابن أبي حاتم ، وندائه من وراء الحجرات ، واستدل ^(٣) به العلماء على المنع من رفع الصوت بحضرة قبره وعند قراءة حديثه ؛ لأن حرمة ميتاً كحرمة حيّاً .

قوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَةٍ﴾ الآية ^(٤) [الحجرات: ٦] ، فيه رد خبر الفاسق واشتراط العدالة في المخبر راوياً كان أو شاهداً أو مفتياً ، ويستدل بالآية على قبول خبر الواحد العدل .

قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ لِّكُمُ الْإِيمَنَ﴾ الآية [الحجرات: ٧] ، استدلل بها عمر بن عبد العزيز ردًا على القدريّة ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ الآية ^(٥) [الحجرات: ٩] ، فيه وجوب الصلح بين أهل العدل والبغي وقتال البغاة ^(٦) وهو شامل لأهل مكة كغيرهم وأن ^(٧) من رجع وأدبر لا يقاتل لقوله : ﴿ حَقَّ نَفْيٌ ﴾ .

(١) في «أ، ج»: خصائصه، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٢) الطبري (٢٩٢٠٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٦)، من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيج، عن مجاهد به .

(٣) في «أ»: فاستدل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الْآيَةُ بِتَمَاهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُغِيبُوا قُورًا بِمِحْزَلَةٍ ۖ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ ﴿١٠١﴾ .

(٥) الآية بتمامها: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَتَلَاوَا إِلَيْهِ بَتَّىٰ حَوْفَىٰ ۖ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝﴾

(٦) في «أ»: البغال، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) في «أ»: فإن، وما أثبتناه من «ب، جـ، ط».

[١٤١/أ] قوله تعالى : ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ﴾^(١) الآية [الحجرات: ١١] ، فيه تحريم السخرية وهي الاستهزاء واللمز وهو الطعن في الناس كما فسرهم مجاهد وقال الضحاك : اللعنة وقال الحسن : الخيانة والمنابذة بالألقاب وهي الوصف بلقب يكرهه الشخص كما يفسره الحديث في سبب نزولها^(٢) وفسره ابن مسعود فيما^(٤) أخرجه ابن أبي حاتم^(٥) بأن يقال لمن كان كافراً وأسلم : يا كافر وأن يقال للرجل المسلم : يا فاسق ، وأخرج عن عكرمة وغيره مثله ، وأخرج عن ابن زيد ، في قوله : ﴿يَسْأَلُ الْإِنَّمَاءُ الْقُسُوفَ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ قال : بسئ الاسم الفسوق حين تسميه بالفسق^(٦) بعد الإسلام وهو على الإسلام ، قال : وأهل هذا الرأي هم المعتزلة قالوا : لا نكفره كما يقول أهل الأهواء ولا نقول^(٧) : مؤمن كما قالت الجماعة ، بل نسميه باسمه : سارق زان ، واستدل بالآية على أن القوم خاص بالرجال .

(١) ما بين المعقوفتين ذكر في «أ» ، ولم يذكر في «ط» .

(٢) الآية بتامها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَسَاءَ عَسَىٰ أَن يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ يَسْأَلُ الْإِنَّمَاءُ الْقُسُوفَ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

(٣) رجاله ثقات : الترمذي (٣٢٧٢) ، وغيره عن أبي جيرة بن الضحاك ، قال : كان الرجل منا يكون له الاسمان والثلاثة ، فيدعى ببعضها فعسى أن يكره ، قال : فنزلت هذه الآية : ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ : والحديث رجاله ثقات واختلف العلماء في إثبات صحبة أبي جيرة قال شيخنا أبو عبد الله مصطفى بن العدوي حفظه الله في تفسير الحجرات ص ١٢١ : وسياق الحديث يفيد إثبات صحبته والله أعلم . وانظر : الصحيح المسند من أسباب النزول لشيخ مشايخنا الشيخ مقبل رحمه الله (ص ١٩٩ ، ٢٠٠) ، وصحيح الترمذي (٣٢٦٨) ، للعلامة الألباني رحمه الله .

(٤) في «أ» : كما ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) انظر : الدر (٥٦٤ / ٧) .

(٦) في «ب» ، ط : بالفاسق ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٧) في «أ» : يقول ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾ الآية ^(١) [الحجرات: ١٢] ، فيه تحريم [ظن] السوء بأهل الخير وإباحته بأهل الشر ؛ لأنه لم ينه عن كل الظن وقد حمل على الثاني حديث الطبراني « احترسوا من الناس بسوء الظن » ^(٢) ، وفيه تحريم ^(٣) التجسس ، قال ابن عباس : وهو تتبع عورات الناس ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وقال الأوزاعي : منه الاستماع إلى حديث القوم ^(٤) وهم له كارهون ، وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن قال ^(٥) : قيل لعمر بن الخطاب : إن فلانًا لا يصحو فقال انظر إلى الساعة التي يضع فيها شرابه فأتني فأتاه فقال : قد وضع شرابه فانطلقا حتى استأذنا عليه فعزل شرابه ثم دخلا ، فقال عمر : والله إني لأجد ريح شراب يا فلان أنت بهذا ؟ فقال : يا بن الخطاب وأنت بهذا ؟ ألم ينهك الله أن تتجسس ^(٦) ، فعرفها عمر فانطلق وتركه . وفي الآية تحريم الغيبة وهو ذكر الشخص بما يكرهه مما هو فيه .

[١٤١/ب] قوله تعالى : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ ﴾ الآية قال ابن الفرس : يستدل به على أنه لا يجوز للمضطرب أكل ميتة الأدمي ؛ لأنه ضرب به المثل في تحريم الغيبة ولم يضرب بميتة سائر ^(٧) الحيوان فدل على أنه في التحريم فوقها .

(١) الآية بتامها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْرٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَمَعْكُمْ بَعْضًا أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٢) ضعيف جدا : الطبراني في الأوسط (٦٠٤) ، وغيره بإسناد واه وانظر : الضعيفة (١/٢٨٨) .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ب» : قوم ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٥) إسناده ضعيف للانقطاع .

(٦) في «أ» ، ب ، ط : تجسس ، وما أثبتناه من «ج» .

(٧) في «أ» : عنه بسائر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الآية] ^(١) ^(٢) [الحجرات: ١٣] فيه الاعتناء بالأنساب وأنها شرعت للتعارف وذم التفاخر بها وأن التقى غير النسب يقدم ^(٣) على النسب ^(٤) غير التقى فيقدم [العدل] ^(٥) والأورع ^(٦) في الإمامة على النسب ^(٧) غيرهما وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن وهب قال : سألت مالكا عن نكاح المولى العربية فقال : حلال ، قال الله ﴿إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ فلم يشترط في الكفاءة الحرية .

قوله تعالى : ﴿قُلْ لَمْ تَوْفِّرُوا﴾ الآية ^(٨) [الحجرات: ١٤] ، استدل به من لم ير الإيمان والإسلام مترادفين بل بينهما عموم وخصوص مطلقا ؛ لأن الإسلام الانقياد للعمل ظاهرا والإيمان تصديق القلب كما قال : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ وفيه الرد على الكرامية في قولهم : إن الإيمان هو الإقرار باللسان دون عقد القلب .

قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ الآية ^(٩) [الحجرات: ١٥] ، فيه دليل على أن

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ .

(٣) في «أ» : النسب مقدم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : النسب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : الورع ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : النسب ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) الآية بتمامها : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَوْفِّرُوا وَلَكِنْ قُولُوا آمَنَّا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٩) الآية بتمامها : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿بَلِ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَّكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧] فيه رد على
القدرية والمعتزلة القائلين : [إن العبد]^(١) يهدي^(٢) نفسه .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) في «أ» : تهدي ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

- ٥٠ -

سورة ق

قوله تعالى : ﴿وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق:٦] احتج^(١) به بعضهم على استدارة السماء وإحاطتها بالأرض من جميع جهاتها ؛ لأنه سبحانه قال لا فروج فيها ولا فطور ولو كانت مبسوطة غير متصلة الأطراف لم تكن كذلك .

قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ مَدَدَتْهَا﴾ [ق:٧] قال الكرمانى : فيه دليل على أن الأرض مبسوطة وليست على شكل الكرة .

قوله تعالى : ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ الآية^(٢) [ق:١٨] ، استدل به ابن عباس على أنه يكتب كل ما تكلم به حتى قوله : أكلت شربت ذهبت جئت رأيت ، أخرجه ابن أبي حاتم [من طريق علي بن أبي طلحة عنه^(٣)] ^(٤) ، لكن أخرج الحاكم من طريق عكرمة عنه^(٥) قال : إنها يكتب الخير والشر لا يكتب : يا غلام أسرج الفرس ويا

(١) في «ج» : استدل ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) الآية بتمامها : ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ .

(٣) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٣٦/٤) ، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) الحاكم (٣٦٦٥) ، من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ، ثنا هشام بن حسان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية : ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ قال : فقال ابن عباس : إنها يكتب الخير والشر لا يكتب يا غلام أسرج الفرس ، ويا غلام اسقني الماء إنها يكتب الخير والشر ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد ، عن هشام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ولفظه : ما يلفظ من قول قال : يكتب من قوله الخير والشر وهذا إسناد صحيح .

غلام اسقني^(١) الماء .

قوله تعالى : ﴿لِكُلِّ آوَابٍ حَفِيزٌ﴾ [ق: ٣٢] قال عبيد بن عمير^(٢) : هو^(٣) الذي لا يجلس مجلساً فيقوم حتى يستغفر الله وقال مجاهد^(٤) : هو الذي يذكر ذنبه إذا خلا فيستغفر الله^(٥) . أخرجهما سعيد بن منصور .

قوله تعالى : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] قال أنس بن مالك^(٦) : هو رؤية الله تعالى كل جمعة أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] قال مجاهد^(٧) : أي عقل ، أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه دليل على أن العقل في القلب .

قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَأْتِ السَّعْيَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ أورده الصوفية في باب المشاهدة وفسروها^(٨) بسقوط الحجاب البتة ، قالوا : وهي فوق المكاشفة ؛ لأن المكاشفة بلوغ ما وراء الحجاب فهي ولاية [النور و]^(٩) المشاهدة ولاية العين ، وأخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد^(١٠) في قوله : ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [قال]^(١١) : شاهد

(١) في «أ» : يقول : اسقي ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) انظر : الطبري (٧١ / ١٥) ، وابن كثير (٢٤٠ / ٤) ، والدر المنثور (٦٠٥ / ٧) .

(٣) في «ب» : وهو ، وما أثبتناه من «أ» ، جـ ، ط .

(٤) انظر : الطبري (٧١ / ١٥) ، وابن كثير (٢٤٠ / ٤) ، والدر المنثور (٦٠٥ / ٧) .

(٥) في «أ، ب» : فيستغفره ، وما أثبتناه من «جـ ، ط» .

(٦) انظر : الطبري (٧١ / ١٥) ، وابن كثير (٢٤٠ / ٤) ، والدر المنثور (٦٠٥ / ٧) .

(٧) انظر : الطبري (٧١ / ١٥) ، وابن كثير (٢٤٠ / ٤) ، والدر المنثور (٦٠٥ / ٧) .

(٨) في «أ» : وفسروه ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «أ» ، وفي «ب» : ولاية الأمور ، وما أثبتناه من

«جـ ، ط» .

(١٠) انظر : الطبري (٧١ / ١٥) ، وابن كثير (٢٤٠ / ٤) ، والدر المنثور (٦٠٥ / ٧) .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

القلب .

[١٤٢/ب] قوله تعالى : ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾
 [ق:٣٩] فسر بصلاة الصبح والعصر ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾ فسر به مجاهد بقيام
 الليل ^(١) ، أخرجه ابن أبي حاتم وقال غيره : يجوز أن يراد به صلاة المغرب
 والعشاء ﴿وَأَذْبَرْ الشُّجُودَ﴾ قال علي بن أبي طالب ^(٢) : ركعتان بعد المغرب
 أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي حاتم وقال : روى ذلك عن عمر بن الخطاب
 وأبي هريرة وأبي أمامة وابن عباس في إحدى ^(٣) الروايات وعكرمة والحسن
 ومجاهد وغيرهم ^(٤) ، ثم أخرج من طريق كريب عن ابن عباس ^(٥) أن النبي ﷺ
 صلى ركعتين خفيفتين قبل الفجر ثم خرج إلى الصلاة فقال ابن عباس ركعتان
 قبل صلاة الفجر ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَذْبَرْ الشُّجُودَ﴾ ^(٦) [التجويد] ﴿وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ﴾
 المغرب ﴿وَأَذْبَرْ الشُّجُودَ﴾ وأخرج من طريق مجاهد [قال] ^(٧) : قال ابن عباس ^(٨) :

(١) انظر : الطبري (٢٦/ ١٨٠ ، ١٨١) ، والدر المنثور (٧/ ٦١١) .

(٢) انظر : الطبري (٢٦/ ١٨٠ ، ١٨١) ، والدر المنثور (٧/ ٦١١) .

(٣) في «أ» : أحد ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) انظر : الطبري (٢٦/ ١٨٠ ، ١٨١) ، والدر المنثور (٧/ ٦١١) .

(٥) ضعيف الإسناد : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٢٤٢) ، بإسناد فيه رشدين بن كريب وهو ضعيف .

(٦) في «ب» : «وَأَذْبَارِ النُّجُومِ» وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصواب .

(٧) في «ب» : «وَأَذْبَارِ النُّجُومِ» وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصواب .

(٨) في «أ» : قبل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) الطبري (٢٦/ ١٨٢) بإسناد صحيح .

أدبار السجود هو التسبيح^(١) بعد الصلاة .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادُ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ [ق: ٤١] روى ابن أبي حاتم عن قتادة^(٢) قال : كنا نحدث أنه ينادي من بيت المقدس من الصخرة وحدثنا أن كعباً قال: هي أقرب الأرض إلى السماء بشمانية عشر ميلاً .

(١) في «أ» : والتسبيح ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) إسناده ضعيف للانقطاع : وانظر : الطبري (١٨٣ / ٢٦) .

سورة الذاريات

قوله تعالى : ﴿ قِيلَ الْخَرْصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠] قال قتادة ^(١) : [هم] ^(٢) أهل الظنون أخرجه ابن أبي حاتم .

[١٤٣/أ] قوله تعالى : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات: ١٧] فيه استحباب قيام الليل وذم نومه كله أخرج الحاكم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ^(٣) في هذه الآية قال : ما يأتي عليهم ليل إلا يصلُّون فيه ^(٤) ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية ^(٥) قال : ما ينامون بين المغرب والعشاء . وأخرج عن قتادة عن أنس ^(٦) أنه كان يقول في هذه الآية : يصلون بين المغرب والعشاء ،

(١) الطبري (١٩٢/٢٦) ، حدثنا بشر قال : ثنا يزيد قال : ثنا سعيد ، عن قتادة به وهذا إسناد حسن .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) الحاكم (٣٦٧٣) ، من طريق أحمد بن مهران ، ثنا عبيد الله بن موسى ، أنبأ إسرائيل ، عن الحكم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنه ، في قوله تعالى : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ قال : لا تمر بهم ليلة ينامون حتى يصبحوا يصلون فيها ، وفي إسناده أحمد بن مهران لم أقف له على ترجمة .

(٤) في «أ، ج» : ما تأتي عليهم ليلة إلا يصلون فيها ، وما أثبتناه من «ب، ط» .

(٥) أخرج ابن أبي شيبه (٣٤٧١٠) ، عن حفص بن غياث ، عن عاصم ، عن أبي العالية : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ قال : قليلا ما ينامون ليلة حتى الصباح وهذا إسناد صحيح ، وأخرج في (٦٢٠٩) ، من نفس الطريق بلفظ : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ قال : « لا ينامون عن العشاء الآخرة » .

(٦) وأخرجه أبو داود (١١٤٠) ، من طريق سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، في قوله تعالى : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ ، قال : كانوا يصلون فيما بين المغرب والعشاء وهذا إسناد صحيح .

ففيه استحباب صلاة الغفلة وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء^(١) ذكرها جماعة من أصحابنا ، وأخرج [عن]^(٢) محمد بن علي^(٣) قال: كانوا لا ينامون حتى يصلوا العشاء ففيه كراهية^(٤) النوم قبلها ، وأخرج عن الحسن^(٥) قال: مدوا الصلاة حتى إذا كان السحر قعدوا واستغفروا .

قوله تعالى : ﴿ وَفِي أَمْرِهِمْ حَقٌّ ﴾ [الذاريات: ١٩] قال ابن عباس^(٦) : « سوى الزكاة يصل بها رحماً ، أو يقوي بها ضعيفاً ، أو يحمل بها كلاً »^(٧) ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس^(٨) قال : السائل الذي يسأل الناس ، والمحروم : الذي ليس له سهم في المسلمين ، وعن النخعي^(٩) قال :

(١) هذه الصلاة لا تثبت والوارد فيها ما أخرجه ابن ماجه (١٣٦٩) ، من طريق يعقوب بن الوليد المدني ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من صلى بين المغرب والعشاء ، عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة » ، وهذا موضوع فيه يعقوب ابن الوليد كذبه أحمد وغيره .

(٢) ما بين المعوفتين سقط من «ب ، ط» ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٣) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

(٤) في «أ» : كرهه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

(٦) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

(٧) في «أ» : كالا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

(٩) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

المحروم : الذي لا يجري عليه شيء من الفيء .

وأخرج ابن أبي حاتم عن عائشة ^(١) قالت : المحروم : الذي لا يكاد يتيسر له مكسبه ، وعن عبد الرحمن بن حميد ^(٢) قال : المحروم : المملوك ، وعن الزهري ^(٣) [أنه] ^(٤) بلغه أنه المتعفف الذي لا يسأل ، وعن ابن زيد ^(٥) وغيره أنه المصاب ثمره وزرعه ، وعن سعيد بن جبير ^(٦) أنه الذي يجيء بعد الغنيمة فيرضخ له ، وعن عمر بن عبد العزيز ^(٧) قال : يقولون : إنه الكلب . أسانيدنا كلها صحيحة .

قوله تعالى : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُرْعَدُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٢] [قال مجاهد ^(٨) : أي اللجنة أخرج ابن أبي حاتم ، وهي فائدة حسنة ، وأخرج عن الضحاك ^(٩) في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُرْعَدُونَ ﴾ ^(١٠) قال : من الجنة والنار .

[١٤٣/ب] قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فَأَخْرَجْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [الذاريات: ٣٥، ٣٦] استدل به المعتزلة على أن الإسلام هو الإيمان ؛ لأنه استثنى المسلمين من المؤمنين ، والمستثنى من جنس المستثنى منه .

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧] سمعت شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي يقول : هذه الآية تدل على أن السماء كرة لا سطحية ^(١١)

(١-٣) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٥-٩) انظر : الدر المنثور (٦١٦/٧ ، ٦١٧) ، وابن كثير (٢٤٧/٤) ، وقد أورد الطبري في (٢٦/٢٠١-٢٠٦) بعض هذه الآثار بأسانيد لا تخلو من مقال .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١١) في «أ» ، ج : مسطحة ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

كما قال ^(١) أهل الهيئة فقلت له: ما وجه الدلالة؟ قال: من قوله: ﴿وَأَنَّا لَتُوسِفُونَ﴾ فإنه يقتضي المبالغة في الاتساع لأنه في مقام الفخر والامتنان والشكل الكروي ^(٢) أوسع من المسطح.

قوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠] أورده الصوفية في باب الفرار وفسروه بالهرب مما ^(٣) لم يكن إلى ما لم يزل ^(٤) بالانتقال من الجهل إلى العلم ومن الكسل ^(٥) إلى التشمير.

قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] استدل به بعضهم على أن التخلي للعبادة أفضل من النكاح، حكاه بكر بن العلاء.

(١) في «أ»: قاله، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٢) في «أ»: والكروي، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) في «أ، ب، ط»: بيا، وما أثبتناه من «ج».

(٤) في «ب»: ينزل، وما أثبتناه من «أ، ج، ط».

(٥) في «أ»: الشكل، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

- ٥٢ -

سورة الطور

قوله تعالى : ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦] استدل به على أن النار في الأرض تحت البحر أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن المسيب ^(١) قال : قال علي لرجل من اليهود : أين جهنم ؟ قال : البحر ، قال علي : ما أراه إلا صادقاً وقرأ : ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ ^(٢) ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير].

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ الآية ^(٣) [الطور: ٢١] ، فيه دليل على أن أولاد المسلمين في الجنة مع آبائهم في درجاتهم ، واستدل بها على تبعية الولد الصغير لمن ^(٤) أسلم من أبويه أو آبائه ، وقرأ ابن عباس : «واتبعتهم ذريتهم» ، واستدل بها ابن العربي على صحة إسلام الصبي ؛ لأنه نسب الاتباع إلى فعله .

قوله تعالى : ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَعْلَانَا مُشْفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٦] أورده الصوفية في باب الإشفاق وهو دوام الحذر .

قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الطور: ٤٧] فسرّه ابن عباس ^(٥)

(١) انظر : تفسير ابن كثير (٤/ ٢٥٢) .

(٢) في «ط» : البحر بلا واو ، وهو خطأ .

(٣) الآية بشأها : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ .

(٤) في «أ» : من ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) وأخرجه الطبري (٢٧/ ٣٧) ، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس به .

وغيره : بعذاب القبر، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرج عن أبي كريمة^(١) الكندي^(٢) قال : تذاكرنا عذاب القبر ، فقال زاذان^(٣) : أو ليس هو في كتاب الله ؟ قالوا : أين هو ؟ قال : قوله : ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨] قال الضحاك : حين تقوم إلى الصلاة تقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك . أخرجه سعيد بن منصور^(٤) بسند ضعيف . وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع مثله ، وأخرج عن أبي الأحوص^(٥) قال : حين تقوم من مجلسك ، وعن مجاهد^(٦) قال : من كل مجلس ، وعن عطاء^(٨) مثله ، وعن أبي^(٩) الجوزاء^(١٠) قال : حين تقوئك من منامك .

[قوله تعالى] ^(١١) : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ ﴾ [الطور: ٤٩] فسرّه مجاهد بصلاة الليل ،

وخصيف^(١٢) بصلاة الصبح وبعضهم بصلاة المغرب .

- (١) في «أ» : عكرمة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٢) انظر : تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٤٨) .
- (٣) في «أ» : زاذان ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٤) وأخرجه ابن جرير (٢٧/ ٣٨) بإسناد ضعيف .
- (٥) في «أ» : الأخوص ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٦) انظر : الدر (٧/ ٦٣٧) ، وابن كثير (٤/ ٢٥٨) .
- (٧) انظر : الدر (٧/ ٦٣٧) ، وابن كثير (٤/ ٢٥٨) .
- (٨) انظر : الدر (٧/ ٦٣٧) ، وابن كثير (٤/ ٢٥٨) .
- (٩) في «ب» : ابن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .
- (١٠) انظر : ابن كثير (٤/ ٢٥٨) .
- (١١) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (١٢) في «ب ، ط» : بعضهم ، وفي «أ» : خص ، وما أثبتناه من «ج» .

قوله تعالى : ﴿وَاذْبَنْرَ النُّجُومِ﴾ قال علي ^(١) : الركعتان قبل الفجر . أخرجه سعيد بن منصور ، وتقدم [من] ^(٢) حديث ابن عباس ، وقال الكرماني : استدل به بعض الفقهاء على أن الإسفار بصلاة الفجر ^(٣) أفضل ؛ لأن النجوم لا إدبار ^(٤) لها وإنما ذلك بالاستتار عن العيون .

(١) وأخرجه الطبري (٣٩ / ٢٧) بإسناد ضعيف .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) في «ج» : الصبح ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٤) في «أ» : دبار ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة النجم

[١٤٤/ب] قوله تعالى : ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ إِنَّ مَوْئِلَهُمْ يُوعَى ﴿[النجم: ٣] ،
٤] يحتاج به في جواز نسخ القرآن وتخصيصه بالسنة وفي منع الاجتهاد له ﷺ في
الحوادث .

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] أورده الصوفية في باب الاتصال ،
وأوردوا في باب المكاشفة ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] استدل به من قال بالرؤية ،
أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن ^(١) في قوله : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ قال : والله لقد
رأى محمد ربه [تعالى] ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿[النجم: ١٤، ١٥] صريح
في أن الجنة في السماء .

قوله تعالى : ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧] أورده الصوفية في باب الهمة ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾

(١) إسناده ضعيف : قال الحافظ في الفتح (٨/ ٧٨٢) : حكى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن أنه
حلف أن محمدا رأى ربه . هـ والذي وقفت عليه عند عبد الرزاق من طريق ابن التيمي عن
المبارك بن فضالة عن الحسن وابن التيمي لم أعرفه وأنا متوقف في تحديده ورجح الشيخ شاكر
ﷺ في تحقيقه للطبري أنه المعتمر بن سليمان والله أعلم . وعلى كل فالبارك متكلم فيه .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) في «أ» : التمة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

[النجم: ٢٣] استدل بها على أن اللغات توقيفية ووجهه أن الله ^(١) تعالى ذمهم على تسمية بعض الأشياء بها سموها به ولولا أن تسمية غيرها من الله توقيف لما صح هذا الذم لكون الكل اصطلاحاً منهم .

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَبْتَغُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] استدل به على إبطال التقليد في العقائد ، واستدل به الظاهرية على إبطاله مطلقاً وإبطال القياس وأخرج ابن أبي حاتم عن أيوب قال : قال عمر بن الخطاب ^(٢) : احذروا هذا الرأي على الدين فإنما كان الرأي من رسول الله ﷺ مصيباً ؛ لأن الله كان يريه ، وإنما هو منا تكلف وظن ، ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ .

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾ الآية ^(٣) [النجم: ٣٢] ، فيه تكفير الصغائر باجتناب الكبائر .

[١٤٥/أ] قوله تعالى : ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ قال ابن شوذب : لا تمادحوا . وقال ابن جريج : لا تقل إذا عملت خيراً : عملت كذا وكذا .

قوله تعالى : ﴿وَاتَزَيَّجَ الذِّي وَفَّ﴾ [النجم: ٣٧] قال ﷺ : « وَفِّي عمل يومه بأربع ركعات من أول النهار » أخرجه سعيد بن منصور وغيره من حديث أبي أمامة ^(٤) ، وأخرج أحمد من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً ^(٥) « ألا أخبركم لم

(١) في «أ» : استدل به على أنه تعالى ، وفي العبارة سقط ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) انظر : الدر المنثور (٦٥٤/٧) .

(٣) الآية بتمامها : ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِنْفِرِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّعْمُ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَغْلَى يَكْرُ إِذَا أَنْتَا كُرِمَكَ الْأَرْضِ وَإِذَا أَنْتَا أَجَنَّةً فِي بَطُونٍ أَمْهَكِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَغْلَى بَيْنَ أَغْلَى﴾ .

(٤) ضعيف : سعيد بن منصور كما في تفسير ابن كثير (٢٧٢/٤) بإسناد ضعيف فيه جعفر بن الزبير وهو ضعيف وقد ضعفه الحافظ في الفتح (٧٧٨/٨) .

(٥) ضعيف : أحمد (١٥٣٤٨) ، وغيره من طريق ابن لهيعة ، حدثنا زبان بن فائد ، عن سهل ، عن أبيه معاذ بن أنس به وابن لهيعة وزبان ضعيفان .

سمى الله إبراهيم خليله الذي وفَّى؟ إنه كان يقول كلما أصبح وأمسى: ﴿فَسَبِّحْنَا
اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ﴿٥٦﴾ الآية [الروم].

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] استدل به على عدم
دخول النيابة في العبادات عن الحي والميت، واستدل به الشافعي على أن ثواب
القراءة لا يلحق الميت ^(١).

قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَتَى الْخُرُوجُ﴾ [النجم: ٥٩] إلى آخر السورة، فيها استحباب
البكاء عند القراءة وذم الضحك والغناء واللهو واللعب والغفلة كما فسر
بالأربعة [قوله: ﴿سَمِعْتُونَ﴾] ^(٢).

قوله تعالى: ﴿سَمِعْتُونَ﴾ [النجم: ٦١] وفسره السدي بالاستكبار.

(١) في «أ، ج»: الأموات، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ».

- ٥٤ -

سورة القمر

قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر: ١٢] قال محمد بن كعب ^(١) :

كان القدر قبل نزول البلاء بهم ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر: ١٧] قال مطر ^(٢) ^(٣) :

هل من طالب علم فيعان عليه ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ وَيَنْتَهُمُ أَنَّ الْمَاءَ فِئْسَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ [القمر: ٢٨] قال إلكيا : يدل على جواز

المهاياة على الماء .

[١٤٥/ب] قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] نزلت الآية في

الرد على القدرية كما أخرجه مسلم ^(٤) وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٥)

أنه قيل له : قد تكلم [الناس] ^(٦) في القدر ، فقال : أو قد فعلوها ؟ والله ما نزلت

(١) وأخرجه الطبري (٩٣/٢٧) بإسناد ضعيف .

(٢) في «أ» : مطرف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) وأخرجه الطبري (٩٧/٢٧) بإسناد حسن .

(٤) مسلم (٤٩٠٧) ، عن أبي هريرة ، قال : جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله ﷺ في

القدر ، فنزلت : ﴿ يَوْمَ يُسْحَرُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ سَفَرٍ ﴾ ^(٥) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿١١﴾ .

(٥) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٨٢/٤) بإسناد ضعيف .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

هذه الآية إلا فيهم ، وأخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب [القرظي] ^(١) ^(٢)
[قال] ^(٣) : أكثر ما عني بها أهل القدر .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٢) وأخرجه الطبري (١١١ / ٢٧) بنحوه بإسناد حسن .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ج» .

- ٥٥ -

سورة الرحمن

قوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَقْنَعُوا فِي الْمِرْيَانِ ﴾ الآية [الرحمن: ٨] ، فيه وجوب العدل في الوزن وتحريم البخس ^(١) فيه .

قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٨] أورده الصوفية في باب الفناء وفسروه باضمحلال ما دون الحق .

قوله تعالى : ﴿ يَتَغَشَّرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ ﴾ الآيات [الرحمن: ٣٣] ، أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك ^(٢) أنه قيل له : ما نسمع للجن ثواباً في القرآن ، قال : أما تقرأون ^(٣) سورة الرحمن ؟ إنه جعل ثوابها وعقابها في هذه السورة ، وأخرج من وجه آخر عنه ^(٤) ﴿ وَلَيَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ قال : من الجن والإنس .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَطْمِئِنَّ ^(٥) إِنْشَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن: ٥٦] استدل به على إمكان نكاح الجن ^(٦) الإنسية ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أرطاة بن المنذر ^(٧) قال :

(١) في «أ» : البخت ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير (٢٩٢/٤) .

(٣) في «أ» : تقرأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير (٢٩٢/٤) .

(٥) في «أ» : يطمسهن ، وهو خطأ .

(٦) في «ج» : الجان ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٧) وأخرجه ابن جرير (١٥١/٢٧) بإسناد حسن .

سئل ضمرة^(١) بن حبيب : هل يدخل^(٢) الجن الجنة ؟ قال : نعم وينكح^(٣) الجن جنيات والإنس إنسيات وذلك قوله : ﴿لَمْ يَلِدْنَهُنَّ﴾^(٤) إِنَّهُنَّ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿﴾.

قوله تعالى : ﴿مَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] أورده الصوفية في باب الإحسان وفسروه بما في الحديث : « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » قالوا : فهو اسم يجمع أبواب الحقائق .

قوله تعالى : ﴿فِيهَا فَكِكَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] قال إلكيا : احتج به من يخرج النخل والرمان من مطلق اسم الفاكهة ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة .

(١) في «أ» : جمة ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : تدخل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ ، ب» : وينكحون ، وما أثبتناه من «ط ، ج» .

(٤) في «أ» : يطمسهن ، وهو خطأ .

- ٥٦ -

سورة الواقعة

[١٤٦/أ] قوله تعالى : ﴿ وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ ﴾ [الواقعة: ١٠] قد تقدم^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَفَكَهَمَ مِمَّا يَتَخَبَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٢٠] قال ابن كثير : هذه الآية دليل على جواز أكل الفاكهة على صفة التخير كما ورد به الحديث^(٢) وهو مستثنى من الأكل مما يلي .

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَنَّهُ يُصِرُّونَ عَلَىٰ آلِ نَارٍ عَظِيمَةٍ ﴾ [الواقعة: ٤٦] فسره الشعبي^(٣) باليمين الغموس أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُ إِلَّا أَلْمُظْهَرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩] استدل به الشافعي على منع مس المحدث المصحف^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢] نزل^(٥) فيمن قال عند

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب ، ج ، ط» ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) ضعيف جداً : الترمذي (١٨١٧) ، وابن ماجه (٣٢٧٢) ، وغيرهما من طريق عبيد الله بن عكراش ، عن أبيه عكراش بن ذؤيب ، قال : أتى النبي ﷺ بحفنة كثيرة الثريد والودك ، فأقبلنا نأكل منها ، فخطب يدي في نواحيها ، فقال : « يا عكراش كل من موضع واحد ، فإنه طعام واحد » ، ثم أتينا بطبق فيه ألوان من الرطب ، فجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق ، وقال : « يا عكراش كل من حيث شئت ، فإنه غير لون واحد » ، وهذا إسناد واه وانظر : الضعيفة (١١٢٧) .

(٣) انظر : ابن كثير (٣١١/٤) .

(٤) في «أ» : على منع المحدث من مس المصحف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» وكلاهما صحيح .

(٥) في «أ» : نزلت ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

المطر : مطرنا بنوء كذا^(١) ففيه المنع من إطلاق هذا القول .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرَيْنَ ﴾ الآيات [الواقعة: ٨٨] ، استدل به على أن الروح بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة وعلى أن مقر أرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيَحْيَاكُمْ رَبِّكَ الْعَظِيمُ ﴾ [الواقعة: ٩٦] روى الحاكم عن عقبة بن عامر^(٢) قال : لما نزلت : ﴿ فَسَيَحْيَاكُمْ رَبِّكَ الْعَظِيمُ ﴾ قال لنا رسول الله ﷺ : « اجعلوها في ركوعكم » .

(١) أخرج مسلم في صحيحه (١٣٢) ، عن ابن عباس ، قال : مطر الناس على عهد النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « أصبح من الناس شاكرو ومنهم كافر ، قالوا : هذه رحمة الله ، وقال بعضهم : لقد صدق نوء كذا وكذا » ، قال : فنزلت هذه الآية : ﴿ فَلَا أَقْسُ بِمَرْفَعِ الْجُبُورِ ﴾ حتى بلغ : ﴿ وَتَعْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾ .

(٢) في إسناده ضعف : رواه أحمد (٤ / ١٥٥) وأبو داود (٨٦٩) وابن ماجه (٨٨٧) والحاكم (١ / ٢٢٥ ، ٢ / ٤٧٧) وغيرهم من طرق عن موسى بن أيوب الغافقي قال : سمعت عمي ، إياس بن عامر يقول : سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول : فذكره . ثم رواه أبو داود وعنه البيهقي من طريق الليث بن سعد عن أيوب بن موسى أو موسى بن أيوب عن رجل من قومه عن عقبة بمعناه وزاد .

قال : فكان رسول الله ﷺ إذا ركع قال : « سبحان ربي العظيم وبحمده » ثلاثا ، وإذا سجد قال : « سبحان ربي الأعلى وبحمده » ثلاثا .

قال أبو داود : وهذه الزيادة نخاف أن لا تكون محفوظة ، قال الألباني في الإرواء (٣٣٤) : وبدونها أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في « التلخيص » (ص ٩٢) ، وقال الحاكم : صحيح ، وقد اتفقا على الاحتجاج برواياته غير إياس بن عامر وهو مستقيم الإسناد . ورده الذهبي بقوله : قلت : إياس ليس بالمعروف . قلت : (الألباني) : وهو الذي يقتضيه علم « المصطلح » أنه غير معروف لأنه لم يرو عنه غير ابن أخيه موسى بن أيوب ، ومع ذلك فإن الذهبي لم يورده في « الميزان » ، وقال العجلى : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وصححه له ابن خزيمة كما في « التهذيب » وقال في « تقييده » : صدوق .

وأورده ابن أبي حاتم (١ / ٢٨١) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا فالأقرب عندي ما قاله فيه الذهبي . والله أعلم .

- ٥٧ -

سورة الحديد

[١٤٦/ب] قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ ﴾ الآية ^(١) [الحديد: ١٠] ، قال إلكيا : يدل على أن فضيلة ^(٢) العمل على قدر رجوع منفعته إلى الإسلام والمسلمين ، وقال ابن العربي : إنما نفى المساواة لأن حاجة الناس كانت قبل الفتح أكثر لضعف الإسلام وكان فعل ^(٣) ذلك على المنافقين حينئذ أشق والأجر على قدر النصب ، قال : وفيه دليل على أن الصحابة مراتب وأن الفضل للسابق وعلى تنزيل الناس منازلهم .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية ^(٤) [الحديد: ١٢] ، قال ابن الفرس : انتزع ^(٥) قوم من الآية حمل العبد للتبعية إذا أعتق ، وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن ^(٦) في قوله : ﴿ يَسْعَى ثَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ قال : على الصراط .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآية ^(٧) [الحديد: ١٦] ،

(١) الآية بتمامها : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُقِيمُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَبِيتُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكَلَّا اللَّهُ الْمُسْتَقَى وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾ .

(٢) في «أ» : أفضلية ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : ثقل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى ثَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَإِيتَانِهِمْ بِشَرِّكُمْ أَلْيَوْمَ جَثَّتْ نَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٥) في «أ» : وانتزع ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) انظر : الدر المنثور (٨/ ٥٢) .

(٧) الآية بتمامها : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَ فَلَمَّا عَلِمُوا الْآيَاتُ فَحَسَّتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَيَسُوتُ ﴾ .

أورده الصوفية في باب الخشوع ، وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل ^(١) قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ قد أخذوا في شيء من المزاح فترلت .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ ﴾ الآية ^(٢) [الحديد: ٢٢] ، فيها الرد على القدرية .
قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ ﴾ [الحديد: ٢٥] أصل في جميع ما يتخذ منه من سلاح وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ الآية ^(٣) [الحديد: ٢٧] ، فيه ذم لهم من وجهين أحدهما ^(٤) : ابتداع ما لم يأمر به الله في الدين ، والثاني : عدم القيام بما التزموه على أنه قربة ^(٥) فيستدل ^(٦) به على كراهة النذر مع وجوب الوفاء به ، وعلى أن أحب الأعمال إلى الله أدومها ، وأن من اعتاد تطوعاً كره له تركه ، وأورد الصوفية آخر الآية في باب الرعاية وقسموها إلى رعاية الأعمال والأحوال والأوقات .

(١) انظر : الدر المنثور (٨ / ٥٨) .

(٢) الآية بتماها : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كُتُبٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنْ ذَلَّلْنَا عَلَى اللَّهِ يُسِيرٌ ﴾ .

(٣) الآية بتماها : ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى عَائِثِهِمْ بِرُسُلِنَا وَفَقَيْنَا يُعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَفَاتِنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَتْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ .

(٤) في «أ» : إحداهما ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ط» : قرية ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ج .

(٦) في «أ» : ويستدل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

سورة المجادلة

[١٤٧/أ] قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ ﴾ الآيات [المجادلة: ٢]، فيها حكم الظهار وأنه من الكبائر وأنه خاص بالزوجات دون الأجنبية وأن فيه بالعود كفارة وأنه يحرم الوطء قبلها وأنها مرتبة ^(٢) العتق ثم صوم شهرين متتابعين ثم إطعام ستين مسكيناً ، واستدل مالك بقوله : ﴿ يَنْكحُكُمْ ﴾ على أن الكافر لا يدخل في هذا الحكم ويقول : ﴿ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ على صحته من الزوجات والسراري لشمول النساء لهن ، واستدل ابن جرير وداود وفرقة بقوله : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ ، على أن العود الموجب للكفارة أن يعود إلى لفظ الظهار فيكرره ^(٣) ، واستدل بإطلاق الرقبة من جَوَز في كفارة الظهار عتق الكافرة ، واستدل بظاهر الآية من لم ير الظهار إلا في التشبيه بالظهر خاصة دون سائر الأعضاء و[دون] ^(٤) الاقتصار على قوله : كأمي ، وبالألم ^(٥) خاصة دون الجدات وسائر المحارم من النسب

(١) في «أ» : بالعودة ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) في «ب» ، ط : وأنه مرتب ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو أنسب لأن الضمير يعود على الكفارة .

(٣) في هذا القول نظر : قال ابن العربي في أحكام القرآن (٤/ ١٩٢) : فأما القول بأنه العود إلى لفظ

الظهار فهو باطل قطعاً ، ولا يصح عن بكير ، وإنما يشبه أن يكون من جهالة داود وأشياعه .

وقد رويت قصص المتظاهرين ، وليس في ذكر الكفارة عليهم ذكر لعود القول منهم .

وأيضاً فإن المعنى ينقضه ؛ لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول وزور ، فكيف يقال له إذا

أعدت القول المحرم والسبب المحذور وجبت عليك الكفارة ، وهذا لا يعقل ؛ ألا ترى أن

كل سبب يوجب الكفارة لا تشترط فيه الإعادة من قتل ووطء في صوم ونحوه .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) في «أ» : وبالأدومي ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

أو الرضاع أو المصاهرة والأب والابن ونحو ذلك ، ومن قال: لا حكم لظهار الزوجة من زوجها ؛ لأنه تعالى خص الظهار بالرجل ومن قال بصحة ظهار العبد لعموم ﴿الَّذِينَ﴾ له ومن قال بإباحة الاستمتاع ببناء على عدم دخولها في لفظ المماسة ومن قال بجواز الوطء ونحوه قبل الإطعام إذا كان يكفر به ؛ لأنه لم يذكر فيه ﴿يَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَآتَا﴾ [وفي الآية رد على من أوجب الكفارة بمجرد لفظ الظهار ولم يعتبر العود ووجه ما قاله أنه جعل العود] ^(١) فعله في الإسلام بعد تحريره ، وفيه رد على من اكتفى بإطعام مسكين واحد ستين يوماً .

قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾ الآية ^(٢) [المجادلة: ٨] ، فيها تحريم النجوى وهو تحدث الاثنين سرّاً بحضرة ثالث .

قوله تعالى : ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ الآية ^(٣) [المجادلة: ١١] ، فيها استحباب التفصح في مجالس العلم والذكر والحرب ^(٤) وكل مجلس طاعة ، والنهي عن إقامة شخص ويجلس مكانه ولكن يتفصح .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) الآية بتماهما : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يُعَادُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْأَنفُسِ وَالْعُدُونِ وَمَعَصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلُّونَهَا فَيَنْسِفُ اللَّهُ عَلَيْهَا لَهَبًا زَقَاةً وَمِنْهَا مَخْرَجٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْهَا وَعَنْتَرُومُهَا بَغْيًا وَأَوْرَثُوهَا لِمَنْ كَفَرَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ .

(٣) الآية بتماهما : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَانْفَحُوا بَلَّغِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٤) في «أ» : والعرب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ ائْتَرُوا فَأَنْتَرُوا﴾ قال مجاهد ^(١) : إلى ^(٢) كل خير ، قتال عدو أو أمر بمعروف أو حق ما كان ، وقال الحسن ^(٣) : [إذا قيل] ^(٤) : انهضوا إلى عدوكم ، وقال قتادة ^(٥) : إذا دعيتم إلى خير فأجيئوا ، وقال مقاتل ^(٦) : إذا نودي للصلاة فانهضوا ^(٧) إليها ، أخرجها ^(٨) ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ قال قوم : معناه : يرفع الله المؤمنين العلماء منكم درجات على غيرهم فلذلك أمر بالتفسيح من أجلهم ففيه دليل على رفع العلماء في المجالس والتفسيح لهم عن ^(٩) المجالس الرفيعة .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ الآية ^(١٠) [المجادلة: ١٢] ، منسوخة بالآية التي بعدها ففيه ^(١١) دليل على جواز النسخ بلا بدل ووقوعه ^(١٢) خلافاً لمن أبى ذلك .

(١) تفسير مجاهد (١٧٨٣) ، من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد به .

(٢) في «ب» ، ط : في ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٣) ابن جرير (١٨/٢٨) ، بإسناد صحيح .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» ، ج .

(٥) ابن جرير (١٨/٢٨) ، بإسناد صحيح .

(٦) انظر : تفسير ابن كثير (٣٤٤/٤) .

(٧) في «أ» ، ج : فارتفعوا ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٨) في «أ» : أخرجها ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : عند ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) الآية بتمامها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُحُوشِكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(١١) في «ب» : وفيه ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(١٢) في «أ» : ووقع ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قوله تعالى : ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا﴾ الآية ^(١) [المجادلة: ٢٢] ، استدل به من ^(٢) منع تعزية الكافر ، وأخرج ابن أبي حاتم عن مالك ^(٣) أنه سئل عن مجالسة القدرية وكلامهم فنهى عن ذلك وتلا هذه الآية .

(١) الآية بتمامها: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوَرَّضَهُمْ عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ .

(٢) في «ب» : على ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) وعزاه إلى الإمام مالك أيضا القرطبي في تفسيره .

- ٥٩ -

سورة الحشر

[١٢٨/أ] قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحشر: ٢] قال ابن

عباس ^(١) : من شك أن المحشر بالشام فليقرأ هذه الآية ، قال لهم النبي ﷺ يومئذ : « اخرجوا » قالوا : إلى أين ؟ قال : « إلى أرض المحشر » أخرجه البزار وغيره ^(٢) . وقال قتادة : تبيء نار من المشرق ^(٣) تحشر الناس إلى المغرب ^(٤) تبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا ، قال ابن الفرس : يريد أن هذا هو الحشر ^(٥) المشار إليه ، قال إلكيا : مصالحة أهل الحرب على [الجلاء] ^(٦) عن ديارهم من غير شيء لا يجوز الآن وإنما يجوز ^(٧) أول الإسلام ثم نسخ ، وقال ابن الفرس : الظاهر الجواز أخذًا من الآية .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعْتَبُوا بِتَأْوِيلِ الْأَبْصَرِ ﴾ استدل به على حجية القياس وأنه

فرض كفاية على المجتهدين لأن الاعتبار ^(٨) قياس الشيء بالشيء .

(١) وأخرجه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٣٥٠) بإسناد ضعيف فيه سعيد بن المرزبان وهو ضعيف مدلس .

(٢) في «أ» : أخرجه ابن أبي حاتم ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : الغرب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : الغرب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» : المحشر ، وما أثبتناه من «أ» ، ج ، ط .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : جاز ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «ب» ، ط : اعتبار ، وما أثبتناه من «أ» .

قوله تعالى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ ﴾ الآية ^(١) [الحشر: ٥] ، استدل بها ^(٢) من أجاز قطع شجر المشركين وتخريب بلادهم ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ ﴾ الآية ^(٤) [الحشر: ٦] ، استدل به على أن الفياء ما أخذ من الكفار بلا قتال وإيجاف خيل وركاب ومنه ما جلوا عنه خوفاً والغنيمة ما أخذ منهم بقتال كما تقدم في قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا ﴾ ^(٥) أَيْمًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴿ [الأنفال: ٤١] خلافاً لمن زعم أنها بمعنى واحد أو فرق بينهما بغير ذلك .

[١٤٨/ب] قوله تعالى : ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [الحشر: ٧] استدل بها من قال : إن الفياء لا يصرف منه شيء للمعدين ^(٦) للقتال بل يصرف ^(٧) أربعة أخماس خمسة إلى الأربعة ^(٨) : ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ويصرف [الخمس و] ^(٩) الأخماس الأربعة الباقية التي كانت لرسول الله ﷺ إلى مصالح المسلمين .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ فيه وجوب امتثال

(١) الآية بتأمرها : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَكَسْتُمْهَا فَأَيْمَةٌ عَلَى أَسْوَلِهَا فَيَاذِنِ اللَّهُ وَلِيُخْرِجَ الْفَلْسِيفِينَ ﴾ .

(٢) في «أ» : به ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : ديارهم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الآية بتأمرها : ﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٥) في «أ» : فاعلموا ، وهو خطأ .

(٦) في «ب ، ط» : للمعتدين ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) في «ج» : تصرف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٨) في «ج» : أربعة ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

أوامره ونواهيه ﷺ قال العلماء : وكل ما ثبت عنه ﷺ يصح أن يقال : إنه في القرآن أخذًا من هذه الآية ، وأخرج البخاري ومسلم عن ابن مسعود ^(١) أنه قال : لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله فبلغ امرأة من بني أسد فجاءت إليه فقالت : بلغني أنك قلت كَيْتَ وَكَيْتَ قال : ما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله ؟ قالت : إني لأقرأ ما بين لوحيه [فما وجدته] ^(٢) قال : إن كنت قرأتيه ^(٣) فقد وجدتيه ، أما قرأت : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ قالت : بلى ، قال : فإن النبي ﷺ قد نهى عنه .

قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الحشر: ٩] فيه مدح الإيثار في حفظ النفس والدنيا .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ الآية ^(٤) [الحشر: ١٠] ، فيه الحث على الدعاء والترضي عن الصحابة وتصفية القلوب من بغض أحد منهم .

أخرج ابن أبي حاتم عن عائشة ^(٥) قالت : أمروا أن يستغفروا للصحابة فسيبهم ^(٦) ، ثم قرأت هذه الآية ، وقال مالك : من كان له في أحد من الصحابة قول سيئ ^(٧) أو بغض فلا حظ له في الفياء أخذًا ^(٨) من هذه الآية ، وأخرج ابن

(١) البخاري (٥٥٩٥) ، ومسلم (٤٠٦٠) من حديث ابن مسعود به .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : قرأته ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٥) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣٥٨ / ٤) بإسناد ضعيف .

(٦) في «أ» : فتوبهم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) في «أ» : شيء ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) في «أ» : أخذوا ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

أبي حاتم عن عمر ^(١) أنه جمع الناس فقال : [إن] ^(٢) المال قد كثر فأشيروا عليّ في قسمته فاختلفوا فلما أصبح من الغد قال : إني قرأت البارحة سورة الحشر فوجدت الله قد قسم المال فقال ^(٣) : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ^(٤) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ الصَّدِيقُونَ ﴾ ووجدت ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَنَفْسِهِ فَاُولَٰئِكَ هُمُ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْمُتَمَلِّحُونَ ﴾ ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ رُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ فالمال للمسلمين كلهم ^(٥) .

[illegible]

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٣) في «ج»: قال، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

(٤) لفظة «المهاجرين» سقطت من «ط» خطأ.

(٥) ذكر في «أ» قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلَنْظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ بلا تعليق .

سورة المتحنة

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [المتحنة: ١] نزلت فيما فعله حاطب خوفاً على ماله وولده ^(١) ، فيؤخذ منه أن الخوف عليهما لا يبيح التقية في دين الله ، ذكره إلكيا .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية [المتحنة: ٤] ، فيه وجوب الاقتداء بإبراهيم وملته إلا ما ثبت في شرعنا نسخه كالاستغفار للأب المشرک المستثنى .

(١) البخاري (٤٢٧٤) ، من طريق عبيد الله بن أبي رافع ، كاتب علي ، يقول : سمعت علياً عليه السلام يقول بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد ، فقال : « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بها ظعينة معها كتاب فخذوه منها » ، فذهبنا تعادي بنا خيلنا حتى أتينا الروضة ، فإذا نحن بالظعينة ، فقلنا : أخرجي الكتاب ، فقالت : ما معي من كتاب ، فقلنا : لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب ، فأخرجته من عقاصها ، فأتينا به النبي ﷺ ، فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين ممن بمكة ، يخبرهم ببعض أمر النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « ما هذا يا حاطب ؟ » ، قال : لا تعجل علي يا رسول الله ، إني كنت امرأ من قريش ، ولم أكن من أنفسهم ، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهلهم وأموالهم بمكة ، فأحببت إذ فاتني من النسب فيهم ، أن أصطنع إليهم يدا يحمون قرابتي ، وما فعلت ذلك كفراً ، ولا ارتداداً عن ديني ، فقال النبي ﷺ : « إنه قد صدقكم » فقال عمر : دعني يا رسول الله فأضرب عنقه ، فقال : « إنه شهد بدرا وما يدريك ؟ لعل الله ﷻ اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ، قال عمرو : ونزلت فيه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ قال : لا أدري الآية في الحديث أو قول عمرو ، حدثنا علي ، قال : قيل لسفيان : في هذا فنزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ الآية ، قال سفيان : هذا في حديث الناس حفظته من عمرو ، ما تركت منه حرفاً وما أرى أحداً حفظه غيري .

قوله تعالى : ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ﴾ الآيتين [الممتحنة: ٨] ، قال إلكيا : فيه جواز التصديق على أهل الذمة دون أهل الحرب ووجوب النفقة للأب الذمي دون الحربي ^(١) لوجوب قتله .

[١٤٩/ب] قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ الآية [الممتحنة: ١٠] ، نزلت في شرط صلح الحديبية أن يرد إلى المشركين من جاء مسلماً من أهل مكة ^(٢) ، فاستدل به على أنه لا يجوز في الهدنة شرط رد مسلمة تأتينا منهم وأنه إن لم يذكر رد أو شرط رد من جاءنا منهم فجاءت امرأة لا يجوز ردها ، واستدل بالآية من أوجب رد مهر المثل ^(٣) إلى زوجها لقوله : ﴿وَأَنْتُمْ مَّا أَنْفَقُوا﴾ وفي الآية ^(٤) أن الكافر لا يحل له نكاح المسلمة بحال وأن إسلامها تحته يفسخ النكاح ؛ لأنه جعل عدم الإرجاع مرتباً على الإيمان لا على اختلاف الدار .

(١) في «أ» : الحرب ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) البخاري (٢٥٨٤) ، من طريق عروة بن الزبير ، أنه سمع مروان ، والمسور بن غرمة رضي الله عنهما يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ ، قال : لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيها اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ ، أنه لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا ، وخليت بيننا وبينه ، فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه وأبى سهيل إلا ذلك ، فكتبه النبي ﷺ على ذلك ، فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة ، وإن كان مسلماً ، وجاءت المؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ يومئذ ، وهي عاتق ، فجاء أهلها يسألون النبي ﷺ أن يرجعها إليهم ، فلم يرجعها إليهم ، لما أنزل الله فيهن : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَانْتَحِزْنَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلْنَ﴾ إلى قوله : ﴿وَلَا تُمْ يَحِلُّنَّ لَكُمْ﴾ .

(٣) في «أ» : مثل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «ط» : لآية ، وهو خطأ مطبعي .

[١٥٠/أ] قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَاكِ﴾ نهي عن استدامة نكاحهن فقيل ^(١): هو خاص بالمشركات اللاتي كن ^(٢) بمكة وهو الأصح ، وقيل: عام ثم خص منه الكتابيات ، وسبب النزول يرده وكذا قوله: ﴿وَسَلُّوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ فإن معناه طلب مهرهن من الكفار الذين ^(٣) فررن ^(٤) إليهم ﴿وَلَيْسَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ أي يطلب ^(٥) الكفار من المسلمين مهر من فرت إليهم مسلمة ، ولما نزلت أبي كفار مكة أن يدفعوا مهر من فرت فنزلت ^(٦) ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ﴾ الآية ، فأمر ^(٧) المسلمون إذ ^(٨) أبى الكفار من دفع المهر أن يدفعوا إلى من فرت زوجته صداقه الذي أنفق ، واختلف من أي مال يدفع فقيل: مما كانوا يدفعونه إلى الكفار بدل أزواجهم فإن الله أسقط دفعها إليهم حيث لم يرضوا بالتسوية قاله ابن شهاب ، ويؤيده قوله: ﴿فَعَايَنْتُمْ﴾ وقيل: [من] ^(٩) مغنم المغازي ، قاله مجاهد وقتادة ، وفسر المعاقبة بالغزو والمغنم ، أخرج ابن أبي حاتم ما شرحنا به هذه عن مجاهد والضحاك وقتادة وغيرهم ، وأخرجه ابن جرير عن الزهري ، وأخرج عن مقاتل قال: هذه النفقات كلها من المنسوخ نسختها براءة فلا يعمل بشيء منها .

-
- (١) في «أ»: وقيل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٢) في «أ ، ب ، ط» : كانت ، وما أثبتناه من «ج» .
 (٣) في «ط» : الذي ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .
 (٤) في «أ» : فررنا ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٥) في «أ» : بطلب ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٦) في «أ» : فنزل ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٧) في «أ» : فأمرؤا ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٨) في «أ» : إذا ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ﴾ الآية ^(١) [الممتحنة: ١٢] ، فيها جملة من الكبائر ، وفسر ^(٢) ابن عباس ^(٣) البهتان : بأن يلحقن بأزواجهن غير أولادهم وفسر ^(٤) ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ في أحاديث مرفوعة بالنوح ^(٥) ، أخرجها ^(٦) البخاري والترمذي وغيرهما وفسره سعيد بن جبير بما يعم النوح وغيره ، أخرج ابن أبي حاتم قال إلكيا : ويؤخذ من الآية ، أنه لا طاعة لأحد في غير المعروف قال : والنبي ﷺ لم يكن يأمر إلا بالمعروف ^(٧) وإنما شرطه في الطاعة لئلا يترخص أحد في طاعة السلاطين .



(١) الآية بتماها : ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِمُهْنَنٍ يَفْتَرِيَهُنَّ بَيْنَ أَبْدِينَّ وَأَزْوَاجِهِمْ وَلَا يَعْبِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٢) في «أ» : فسر ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الطبري (٧٧ / ٢٨) من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٤) في «أ» : وفسروا ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) انظر : صحيح البخاري (٤٦١٣) ، وصحيح مسلم (١٦٠٥) .

(٦) في «أ» : أخرجها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «ج» : بمعروف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

- ٦١ -

سورة الصف

قوله تعالى : ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ الآية ^(١) [الصف: ٢] ، قال إلكيا :
يحتج به في وجوب الوفاء بالنذر ونذر اللجاج قال غيره: والوعود ، وأخرج ابن
أبي حاتم عن ابن عباس ^(٢) في قوله : ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ الآية ^(٣) [الصف: ٣] ، قال : هذه
في القتال وحده ، هم قوم كانوا يأتون فيقول الرجل : قاتلتُ وضربتُ بسيفي
ولم يفعلوا .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ﴾ الآية ^(٤) [الصف: ٤] ، فيه استحباب قيام المجاهدين
في القتال ^(٥) صفوفًا كصفوف الصلاة ، وأنه يستحب سد الفرج والخلل في
الصفوف ، وإتمام الصف الأول فالأول ، وتسوية الصفوف : عدم تقدم بعض
على بعض فيها قال ابن الفرس : واستدل بها بعضهم على أن قتال الرجال أفضل
من قتال الفرسان ؛ لأن التراص إنما يمكن منهم ، قال : وهو ممنوع .

(١) الآية بتمامها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير (٤/ ٣٧٨) .

(٣) الآية بتمامها : ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ .

(٤) الآية بتمامها : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ مِمَّا كَانَهُمْ بَيْنَ مَرْصَمٍ﴾ .

(٥) في «أ» : بالقتال ، وما أثبتناه من «ب» ، «ج» ، «ط» .

سورة الجمعة

[١٥٠/ب] قوله تعالى : ﴿وَالْأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣] فيه تفضيل

الصحابه على من سواهم .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ الآية ^(١) [الجمعة: ٩] ، فيه مشروعية صلاة الجمعة والأذان لها والسعي إليها وتحريم البيع بعد الأذان ، واستدل بالآية من قال: إنه يجب إتيان [الجمعة] ^(٢) من هو في مكان ^(٣) يسمع فيه النداء ، ومن قال: لا يحتاج إلى إذن السلطان ؛ لأنه تعالى أوجب السعي ولم يشترط إذن أحد ومن قال: لا تجب ^(٤) على النساء لعدم دخولهن في خطاب الذكور .

قوله تعالى : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] أباح الانتشار عقب الصلاة فيستفاد منه تقديم الخطبة عليها .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الآية ^(٥) [الجمعة: ١١] ، فيه مشروعية الخطبة والقيام فيها واشترائط الجماعة في الصلاة وسماهم الخطبة وتحريم الانفضاض ،

(١) الآية بتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : من كان ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) في «أ» : لا يجب ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) الآية بتامها: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَزَكَّوْكَ فَإِنَّمَا فُلٌ مَاعِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمَنِ الْيَجْرُ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ .

أخرج ابن أبي حاتم عن علقمة ^(١) أنه سئل : أكان النبي ﷺ يخطب قائماً ؟ قال :
ألست تقرأ ^(٢) سورة الجمعة ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ .



(١) ابن أبي شيبة (٥١٠٨) ، عن ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، سألته رجل : أكان النبي عليه الصلاة والسلام يخطب قائماً أم قاعداً ؟ قال : « ألست تقرأ : ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ » وهذا إسناد حسن .

(٢) في «أ» : يقرأ وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة المنافقون^(١)

[١٥١/أ] قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١] ، ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً ﴾ [المنافقون: ٢] استدل به أبو حنيفة على أن : أشهد بالله ، يمين وإن لم ينو معه لأنه تعالى أخبر عن المنافقين أنهم قالوه ثم سماه أيهاًنا ، واستدل به المعتزلة على أن الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لا الواقع لأنه تعالى أكذب المنافقين في قولهم : ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ وهو مطابق للواقع قطعاً فلو كانت العبرة بمطابقته^(٢) لكانوا صادقين .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ ﴾ الآية^(٣) [المنافقون: ١٠] ، قال إلكيا : يدل على وجوب إخراج الزكاة على الفور ومنع تأخيرها ، وأخرج الترمذي عن ابن عباس^(٤) قال : من كان له مال يبلغه حج بيت ربه أو تجب فيه^(٥) زكاة فلم يفعل ، سأل الرجعة عند الموت ، ف قيل [له]^(٦) : إنما يسأل الرجعة الكفار فقال :

(١) في «أ» : المنافقين ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» ، وكلاهما صحيح فما في «أ» : على ظاهر الإعراب لأنه مضاف إليه ، وما في «ب ، ج ، ط» حكاية لما في المصحف .

(٢) في «أ» : مطابقة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَيَّ أَجَلٌ قَرِيبٌ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(٤) ضعيف : الترمذي (٣٣١٣) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٧٨/٢) ، والطبراني في «الكبير» (١٧٠/٣) وغيرهم بإسناد ضعيف فيه يحيى بن أبي حية وهو ضعيف ورواية الضحاك عن ابن عباس منقطعة وانظر : الضعيفة (٤٦٤١) .

(٥) في «أ» : أو يجب عليه فيه الزكاة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفين زياد من «أ» .

سأتلو عليك بذلك قرآنًا، ثم قرأ هذه الآية، وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك^(١) في الآية قال: هو الرجل ينزل به الموت وله مال لم يزكه ولم يحج يسأل^(٢) الرجعة عند الموت.

قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا﴾ الآية^(٣) [المنافقون: ١١]، فيه دليل لمن قال: إن العمر لا يزيد ولا ينقص.

(١) الطبري (١١٨/٢٨) بإسناد حسن.

(٢) في «أ»: سأل، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) الآية بتوامها: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

سورة التغابن

قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [التغابن: ١١] فيه رد ^(١) على القدرية .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ قال ابن جبير ^(٢) : من يصدق بأن الله قضاهما عليه يهديه ^(٣) للاسترجاع .

(١) في «أ» : الرد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) انظر : ابن كثير (٣٩٦ / ٤) .

(٣) في «أ» : بهذه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة الطلاق

قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] فسرهُ ﷺ بأن تطلق في طهر لم تجامع^(١) فيه ، أخرجه البخاري ومسلم^(٢) وفي لفظ عند مسلم^(٣) أنه قرأ : « فطلقوهن في^(٤) قبل عدتهن » فاستدل الفقهاء بذلك على أن طلاق^(٥) السنة ما ذكر وأن الطلاق في الحيض أو طهر جومعت فيه بدعي حرام ، واستدل قوم بالآية على عدم وقوعه في الحيض ، وقال ابن المنذر: أباح الله الطلاق بهذه الآية .

[١٥١/ب] قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْرِجُوهُنَّ ﴾ الآية ، فيه وجوب السكنى لها ما دامت في العدة وتحريم إخراجها وخروجها إلا أن يأتين بفاحشة مبينة كسوء الخلق والبذاءة على أحمائها فتنقل ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس^(٦) في هذه

(١) في «ب، ط» : بجامع ، وما أثبتناه من «أ، ج» .

(٢) البخاري (٤٦٢٨) ، ومسلم (٦٧٦١) ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر عمر لرسول الله ﷺ ، فتغيظ فيه رسول الله ﷺ ثم قال : « ليراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يمسه ، فنلك العدة كما أمر الله ﷻ » .

(٣) مسلم (٢٧٦٦) ، وفيه : فقال له النبي ﷺ : « ليراجعها » ، فردها ، وقال : « إذا طهرت فليطلق ، أو ليمسك » ، قال ابن عمر : وقرأ النبي ﷺ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ .

(٤) في «أ» : فيه ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٥) في «أ» : إطلاق ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .

(٦) وأخرجه الطبري (١٣٣/٢٨) بإسناد ضعيف .

الآية ، قال : الفاحشة المبينة أن تفحش ^(١) على أهل [الرجل] ^(٢) وتؤذيهم .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ استدل به من لم يوجب السكنى لغير الرجعية ، أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن وعكرمة ^(٣) قالا : المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها لا سكنى لها ولا نفقة لقوله : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ فماذا يحدث بعد الثلاث ؟

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ ﴾ الآية ^(٤) [الطلاق: ٢] ، فيه أن الإمساك من صرائح الرجعة والفراق من صرائح الطلاق .

قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ قال عطاء ^(٥) : على الطلاق والرجعة معاً ، أخرج ابن أبي حاتم ، واستدل بظاهر ^(٦) الآية من أوجب الإشهاد على الرجعة وإذا وجب فيها ففي أصل النكاح [من باب] ^(٧) أولى ، وفي الآية أنه لا يقبل في النكاح والطلاق ^(٨) إلا الرجال المحض وأنه لا يقبل في الشهادة إلا العدل ^(٩) .

(١) في «ب ، ط» : تسفه ، وما أثبتناه من «أ ، ج» ، وكلاهما صحيح .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) انظر : الطبري (٢٨ / ١٣٥) .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُم يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ .

(٥) انظر : الطبري (٢٨ / ١٣٧) .

(٦) في «أ ، ج» : بظاهره ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ ، ج» .

(٨) في «أ» : الطلاق بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) في «أ» : العدول ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ ، أمر للشهود محرم للكتمان ^(١) .

[١٥٢/أ] قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ قال ابن عباس ^(٢) :

من كل كرب في الدنيا والآخرة ، وقال الربيع بن خثيم ^(٣) من كل أمر ضاق على الناس أخرجهما ابن أبي حاتم ، وأخرج أحمد عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن الناس كلهم أخذوا بهذه الآية لكفتهم » ^(٤) ، وقال ابن الفرس : قال أكثر المفسرين : معنى الآية في الطلاق أي من لا يتعدى طلاق السنة ^(٥) إلى طلاق الثلاث يجعل له مخرجًا إن ندم بالرجعة قال : وبهذا يستدل على تحريم جمع ^(٦) الثلاث وأنها إذا جمعت وقعت .

قوله تعالى : ﴿وَالَّتِي بَيْنَ﴾ الآية ^(٧) [الطلاق: ٤] ، فيها أن عدة الأيسة من الحيض والصغيرة التي لم تحض ثلاثة أشهر ، قال ابن العربي ^(٨) : ويستفاد منها أن للمرأة أن ينكح أولاده الصغار ؛ لأن العدة فرع النكاح ، وفيها أن عدة الحامل بالوضع وذلك شامل للمطلقة والمتوفى عنها أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد

(١) في «ب ، ط» : بتحريم الكتمان ، وما أثبتناه من «أ» .

(٢) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٤٠١) ، من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

(٣) وأخرجه الطبري (٢٨/ ١٣٨) بإسناد حسن .

(٤) ضعيف الإسناد : أحمد (٢٣/ ٢١٠) ، وغيره من طريق كهيم بن الحسن ، حدثنا أبو السليل ، عن أبي ذر به وهو منقطع بين أبي السليل وأبي ذر وانظر : ضعيف الجامع (٦٣٧٢) .

(٥) في «أ» : طلاق البينية ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «ط» : جميع ، وما أثبتناه من «أ» .

(٧) الآية بتمامها : ﴿وَالَّتِي بَيْنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ ذِكْرًا﴾ .

(٨) في «أ» : ابن الفرس ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

المسند وابن جرير وابن أبي حاتم عن ^(١) أبي بن كعب ^(٢) قال : قلت : يا رسول الله : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُمْ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ للمطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها؟ قال : « نعم » ، وقوله [تعالى] ^(٣) : ﴿ حَمْلَهُنَّ ﴾ شامل للولد والعلقة ^(٤) والمضغة ومفيد لأن ^(٥) العدة لا تنقضي بأول التوأمين لأنه بعض حملهن لأجلهن ^(٦) وأنها لا تتوقف على مضي زمن النفاس واستدل بعموم الآية من قال : إن الحامل من الزنا تعتد ^(٧) به وقوله [تعالى] ^(٨) : ﴿ إِنْ أَزْبَحَتْ ﴾ نزل ^(٩) لما ارتاب أناس في الحكم فسألوا عنه كما بينه سبب النزول ^(١٠) وقيل : [إن] ^(١١) المراد به من ارتابت ^(١٢) في معاودة حيضها ومن هنا أخذ قوم أن عدة المرتابة ثلاثة أشهر قيل : من الطلاق

(١) في «أ» : من طريق ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) ضعيف الإسناد : عبد الله بن أحمد كما في تفسير ابن كثير (٤/٤٠٣) ، بإسناد واه والطبري (٢٨/١٤٣) ، وغيره من طريقين ضعيفين ولا يخلو أحدهما من مقال قال الحافظ ابن كثير : وهذا حديث غريب جداً بل منكر .

قلت : (عادل) وقد ثبتت عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بالوضع في الصحيح وغيره والنكارة في هذا الحديث في جمع المطلقة ثلاثاً مع المتوفى عنها زوجها .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) في «أ» : المعلقة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «أ» : ومفيد أن ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) في «ب» ، ط : لأجلهن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» .

(٧) في «ط» : تعتمد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ» .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٩) في «أ» : نزلت ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(١٠) أخرجه الطبري (٢٨/١٤١) بإسناد ضعيف .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «ج» ، وما أثبتناه من «أ» ، ب ، ط .

(١٢) في «ط» : أرتب ، وما أثبتناه من «ب» .

وقيل : بعد تسعة تربصها وأخذ داود من مفهومه أن الآية حيث لا رية لا عدة عليها لأمن^(١) حملها وقال قوم : هو متعلق^(٢) بقوله : ﴿ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾ أي : إن ارتبتم^(٣) في انقضاء العدة .

[١٥٢/ب] قوله تعالى : ﴿ أَنْكِوْهُنَّ ﴾ الآية^(٤) [الطلاق:٦] ، فيه وجوب السكنى للمطلقات كلهن أو للبوائن لتقدم سكنى الرجعيات ولقوله بعده^(٥) : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ فإنه خاص بالبوائن وفيه أن الإسكان يعتبر بحال الزوج وتحريم المضاربة بها وإلجائها^(٦) إلى الخروج .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ ﴾ فيه وجوب الإنفاق على البائن الحامل حتى تنقضي عدتها ومفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها واستدل بعموم^(٧) الآية : من أوجبها للحامل المتوفى عنها .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ ﴾ الآية ، فيها أن الأم إذا طلبت إرضاعه بأجرة مثل وجب على الأب دفعها إليها وليس له أن يسترضع غيرها ، وفيه دليل على أن الأم أولى بالحضانة قال إلكيا : وفيها دلالة على أن الأجرة إنما تستحق بالفراغ^(٨) من العمل .

(١) في «أ» : لا من ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : يتعلق ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : إنرتبتم ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الآية يتماها : ﴿ أَنْكِوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ وَلَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَنْتُمْ يُنْفِقُونَ وَإِنْ قَامَرْتُمْ فَسَرِّضُوا لَهُنَّ آخَرَى ﴾ .

(٥) في «أ» : وكقوله بعد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : وإيجابها ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) في «أ» : لعموم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : بالفراق ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَتَشْرِضْ لَهَا أُخْرَىٰ﴾ يدل على أن الأم لا تجبر على الرضاع حيث يوجد ^(١) غيرها وقبل الصبي ثديها وإلا أجبرت عليه قال ابن العربي: والآية أصل في وجوب نفقة الولد على الأب خلافاً لمن أوجبها عليهما معاً.

قوله تعالى: ﴿لِئِنْفَقَ﴾ ^(٢) الآية ^(٣) [الطلاق: ٧]، فيها ^(٤) أن النفقة يراعى فيها حال المنفق يساراً ^(٥) وإعساراً وأن نفقة المعسر أقل من نفقة الموسر، لا حال المنفق عليها ^(٦) واستدل بقوله: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا﴾ إلى آخره من قال: لا فسخ بالعجز عن الإنفاق على الزوجة ^(٧)، وفي الآية استحباب مراعاة الإنسان حال نفسه ^(٨) في النفقة والصدقة، ففي الحديث: «إن المؤمن أخذ على الله أدباً حسناً [إذا هو وسّع عليه وسّع] ^(٩) وإذا هو قتر عليه قتر» ^(١٠).

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] لم يذكر في القرآن كون الأرضين سبعاً إلا هنا.

(١) في «أ، ج»: وجد، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٢) في «أ»: فلينفق، وهو خطأ.

(٣) الآية بتمامها: ﴿لِئِنْفَقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَّتِهِ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا سَيِّعُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُشْرَكَ﴾.

(٤) في «أ»: فيه، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٥) في «أ»: إساراً، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٦) في «أ، ج»: عليه، وما أثبتناه من «ب، ط»، وهو أنسب لأن الضمير يعود على الزوجة.

(٧) في «ب، ط»: للزوجة، وما أثبتناه من «أ».

(٨) في «أ»: نفية، وهو تحريف، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(١٠) ضعيف الإسناد: البيهقي في الشعب (٦٥٩١)، وأبو نعيم في الحلية (٩٠٣١) بإسناد

ضعيف قال الإمام البيهقي: هذا حديث منكر، وروي هذا من قول الحسن البصري.

سورة التحريم

قوله تعالى : ﴿يَأْيَأُهَا النَّيُّ﴾ [الآيتين [التحريم: ١] ، نزلت في تحريمه ﷺ سُرِّيَّته مارية ^(١) أو شرب العسل ^(٢) قولان مستند كل أحاديث صحيحة مبينة في أسباب النزول فاستدل بها على أن من حرم على نفسه أمة أو طعاماً أو زوجة لم تحرم ^(٣) عليه وتلزمه ^(٤) كفارة يمين .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا أَسَرَ النَّيُّ [إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ] ^(٥)﴾ الآية ^(٦) [التحريم: ٣] ،

(١) الحاكم (٣٧٥٩) ، والنسائي في الكبرى (٨٦٣٧) بإسناد حسن عن أنس ، أن رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها ، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرماها على نفسه ، فأنزل الله تعالى : ﴿يَأْيَأُهَا النَّيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إلى آخر الآية وانظر : الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ٢١٧ ، ٢١٨) .

(٢) البخاري (٤٩٦٩) ، ومسلم (٢٧٧٢) ، عن عائشة ؓ : أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش ، ويشرب عندها عسلا ، فتواصيت أنا وحفصة : أن أيتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتنقل : إني أجد منك ريح مغاير ، أكلت مغاير ، فدخل على إحداها ، فقالت له ذلك ، فقال : « لا ، بل شربت عسلا عند زينب بنت جحش ، ولن أعود له » ، فنزلت : ﴿يَأْيَأُهَا النَّيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إلى ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ﴾ لعائشة وحفصة : ﴿وَإِذَا أَسَرَ النَّيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾ لقوله : « بل شربت عسلا » .

قال الحافظ في الفتح (٢٨٣/١٠) : يحتمل أن تكون الآية نزلت في السببين معا وقال الشوكاني (٢٥٢/٥) : فهذان سببان صحيحان لنزول الآية والجمع ممكن بوقوع القصتين : قصة العسل وقصة مارية ، وأن القرآن نزل فيها جميعا وفي كل واحد منهما أنه أسر الحديث إلى بعض أزواجه .

(٣) في «أ» : يحرم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : ويلزمه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) ما بين المعقوفتين من الآية ذكر في «أ» ، ولم يذكر في «ط» .

(٦) الآية بتماها : ﴿وَإِذَا أَسَرَ النَّيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَلِيلًا فَلَمَّا بَاتَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرِضَ عَنْ

بَعْضٍ فَلَمَّا بَاتَ بِهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَتَاكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيُّ الْخَيْرُ ﴿٣﴾﴾ .

فيه ^(١) أنه لا بأس بإسرار [بعض] ^(٢) الحديث إلى من يركن إليه من زوجة أو صديق وأنه يلزمه كتمه وفيها حسن العشرة ^(٣) مع الزوجات والتلطف في العتب والإعراض عن استقصاء الذنب، وأخرج ابن أبي حاتم عن ميمون بن مهران ^(٤) : أن الحديث الذي أسرّه هو أن أبا بكر وعمر يليان الأمر من بعده فهي ^(٥) أصل في خلافتها .

قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَعْلَيْكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦] قال علي ابن أبي طالب ^(٦) : علموهم وأدبوهم أخرج ابن أبي حاتم والبيهقي ، ففيها أن الرجل يجب عليه تعلم ^(٧) ما يجب عليه من الفرائض وتعليمه زوجته وولده وعبدته وأمته ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿تَوْبَةَ نَفْسٍ﴾ [التحريم: ٨] أخرج سعيد بن منصور وغيره عن عمر بن الخطاب ^(٩) أنه سئل عن التوبة النصوح فقال ^(١٠) : أن يتوب الرجل

(١) في «أ، ج» : فيها ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٣) في «ب» : المعاشرة ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٤) انظر : الدر (٢١٨/٨) .

(٥) في «ب ، ط» : فهو ، وفي «أ» : فيها ، وما أثبتناه من «ج» .

(٦) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/٤١٢) بإسناد ضعيف .

(٧) في «أ» : أنه يجب على الرجل تعليم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ ، ج» : وتعليمه أهله من زوجة ، وولد ، وعبد وأمة ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٩) الطبري (١٦٧/٢٨) بأسانيد صحيحة .

(١٠) في «ب ، ط» : قال ، وما أثبتناه من «أ» .

— ٦٢٠ — الإكليل في استنباط التنزيل
من الذنب ثم لا يعود إليه أبدًا وأخرج ابن جرير عن ابن مسعود ^(١) [وابن
عباس ^(٢)] ^(٣) مثله .

قوله تعالى : ﴿ أَمَرَاتَ فِرْعَوْنَ ﴾ [التحریم: ١١] استدل به على صحة أنكحة
الكفار .



(١) الطبري (١٦٧/٢٨) بأسانيد صحيحة .

(٢) الطبري (١٦٧/٢٨) ، بإسناد ضعيف .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

- ٦٧ -

سورة الملك

قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا أُنْفِثَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨] استدل به على أنه لا تكليف قبل البعثة .

قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ﴾ [الملك: ١٠] قال ابن المنير : فيه دليل على أن السمع أفضل من البصر ، وقال ابن السمعاني في القواطع : استدل به من قال بتحكيم العقل .

قوله تعالى : ﴿فَأَنصَبُوا فِي مَوَاقِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥] فيه الأمر بالتسبب والكسب .

قوله تعالى : ﴿أَمَّنْ يَنْشِئُ مِثْقًا﴾ الآية ^(١) [الملك: ٢٢] ، قد يستدل به لقول أهل الهيئة : إن الخط المستقيم أقصر من الخط المنحني .

(١) الآية بنهاهما : ﴿أَمَّنْ يَنْشِئُ مِثْقًا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَنْشِئُ سَوِيًّا عَلَى حِرْطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ .

سورة ن (القلم)

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَمَلَكٌ خُلِيَ عَظِيمٌ ﴾ [القلم: ٤] قال عطية ^(١) ^(٢) : على أدب القرآن ، أخرجه ابن أبي حاتم ^(٣) ، وقالت عائشة : « كان خلقه القرآن » ^(٤) أخرجه مسلم وغيره .

[١٥٤/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ ﴾ الآيات ^(٥) [القلم: ١٠] ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٦) : قال : المهين : الكذاب والههاز ^(٧) : المغتاب ، وعن قتادة ^(٨) : ﴿ مَسْلَمٌ بَنِيْمٌ ﴾ ينقل الأحاديث من بعض الناس إلى بعض ﴿ مَنَاجٍ لِلتَّخَيَّرِ ﴾ [القلم: ١٢] [لا يعطي خيراً] ^(٩) معتد في فعله أثيم بربه ، وأخرج عن عبد الرحمن بن غنم أن رسول الله ﷺ سئل عن العتل الزنيم ؟ فقال : « شديد

(١) في «أ» : ابن عطية ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) أي العوفي .

(٣) انظر : الطبري (١٩/٢٩) .

(٤) مسلم (١٢٧٠) ولفظه - فقلت (أي : سعد بن هشام بن عامر) : يا أم المؤمنين أنبئيني عن

خلق رسول الله ﷺ ؟ قالت : أأست تقرأ القرآن ؟ ، قلت : بلى ، قالت : فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن .

(٥) الآيات بتمامها : ﴿ وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ مِّمَّنْ هَازٍ مَّسَلَمٌ بَنِيْمٌ ﴾ مَنَاجٍ لِلتَّخَيَّرِ مُعْتَدٍ أَثِيْمٌ ﴾ .

(٦) وأخرجه الطبري (٢٢/٢٩) بإسناد ضعيف .

(٧) في «أ» : الهان وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) وأخرجه ابن جرير (٢٣/٢٩) بإسناد حسن .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

الخلق رحيب الجوف مصحح أكل شروب واجد للطعام ظلم للناس «^(١)» ،
وأخرج عن أبي رزين ^(٢) قال : العتل ^(٣) : الصحيح ، وعن عكرمة ^(٤) قال :
القوي ، وعن النخعي ^(٥) قال : الزنيم : الفاجر .

قوله تعالى : ﴿ سَتِئْتُمُ عَلَى الْخُرطومِ ﴾ [القلم: ١٦] قال النضر بن شميل : أي : سنحذه ^(٦) على
شرب الخرطوم وهو الخمر حكاة الكرمان في العجائب . وفي الحديث : « من
مات همارًا لمازًا ملقبًا للناس كان علامته يوم القيامة أن يسمه الله على الخرطوم
من كلا الشدقين » ^(٧) ، أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ الآيات [القلم: ١٧] ، قال ابن الفرس : استدل
بها عبد الوهاب على أن من فر من الزكاة قبل الحول بتبديل أو خلطة فإن ذلك
لا يسقطها قال : ووجهه من الآية أنهم قصدوا بقطع الثمار إسقاط حق المساكين

(١) ضعيف : أحمد (١٧٦٨٠) ، وابن بشران في أماليه (٨٧٨) ، من طريق شهر بن حوشب ، عن
عبد الرحمن بن غنم به وهذا إسناد ضعيف لأجل شهر بن حوشب وللإرسال .

(٢) وأخرجه الطبري (٢٩ / ٢٤) بإسناد ضعيف .

(٣) في «أ» : العقل ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) انظر : الطبري (٢٩ / ٢٧) .

(٥) انظر : الطبري (٢٩ / ٢٧) .

(٦) في «أ» : ستحده ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ضعيف : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤ / ٤٢٨) ، والطبراني في الأوسط (٨٩٧٣) ،

من طريق عبد الله بن صالح ، نا الليث ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن عبد

الملك بن عبد الله ، عن عيسى بن هلال الصديقي ، عن عبد الله بن عمرو به وهذا إسناد فيه

ضعف قال الهيثمي في المجمع : رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبد الله بن صالح (أي

أبو صالح كاتب الليث) وثقه عبد الملك بن شعيب وضعفه غيره اهـ .

قلت : وعيسى لم يوثقه غير ابن حبان .

سورة [سأل سائل] ^(١) (المعارج)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [المعارج: ١٩] فيه ذم الهلع وتفسيره في الآية بعده .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾ [المعارج: ٢٣] قال ابن مسعود ^(٢) : على مواقيتها وقال عقبه بن عامر ^(٣) : لا يلتفتون ^(٤) ، ففيه كراهة الالتفات فيها ، وقال الحسن : على التطوع أخرجها ابن أبي حاتم ففيه ^(٥) استحباب المداومة على العمل ، وأخرج من طريق أبي سلمة عن عائشة ^(٦) قالت : كان أحب الصلاة إلى رسول الله ﷺ ما دووم عليها قال أبو سلمة : إن الله يقول : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنِهِمْ ﴾ الآيتين [المعارج: ٣٢] ، فيها وجوب أداء كل أمانة والوفاء بكل عهد والقيام بكل شهادة تحملها الإنسان .

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «ج» ، وفي «أ» : سورة سأل ، وما أثبتناه من «ب» ، ط .

(٢) وأخرجه ابن أبي شيبه بإسناد ضعيف للإعضال .

(٣) انظر : الطبري (٢٩ / ٨٠) .

(٤) في «أ» : لا يكتفتون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» ، ط : ففيها ، وما أثبتناه من «أ» ، ج .

(٦) البخاري (١٨٣٤) ، من طريق أبي سلمة أن عائشة ؓ حدثته قالت : لم يكن النبي ﷺ يصوم

شهرًا أكثر من شعبان فإنه كان يصوم شعبان كله وكان يقول : «خذوا من العمل ما تطيقون

فإن الله لا يمل حتى تملوا» وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دووم عليها وإن قلت ، وكان إذا

صلى صلاة داوم عليها .

- ٧٠ -

سورة نوح

قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤] استدل به من قال: إن العمر لا يزيد ولا ينقص .

قوله تعالى : ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا﴾ الآيات [نوح: ١٠] ، فيه ^(١) استحباب الاستغفار عند ^(٢) المُخل وضيق الرزق وأنه مجلبة له .

[١٥٥/أ] قوله تعالى : ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] فيه من شعب الإيمان: الرجاء أو الخشية على القولين في تفسيره .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧] استدل به من قال: إن أولاد المشركين في النار .

قوله تعالى : ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ الآية ^(٣) [نوح: ٢٨] ، فيه أدب عظيم من آداب الدعاء وهو جمع الوالدين والمؤمنين في الدعاء والابتداء [فيه] ^(٤) بنفسه .

(١) في «أ» : في ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «ب» : في ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) الآية بتمامها : ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا بَارًا﴾ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

- ٧١ -

سورة الجن

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ الآية^(١) [الجن: ٦]، فيها دليل على المنع من أكثر الرقي والعزائم .

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] أضافها لنفسه تشريفاً ، فاستدل^(٢) به على تنزيهها عن غير العبادات من البيع والخصومات وإقامة الحدود، وقيل : هي جمع مسجد بالفتح^(٣) وهي الأعضاء السبعة التي يسجد عليها الإنسان: الجبهة واليدان والركبتان والقدمان أي هي لله فلا تسجدوا^(٤) بها غيره . ففيه رد على من خص السجود بالجبهة فقط دون الستة الباقية .

(١) الآية بتمامها: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ .

(٢) في «أ» : واستدل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : وقيل : هي مسجد الفتح ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) في «أ» : أي : هو به بملا يسجد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

- ٧٢ -

سورة المزمل

قوله تعالى : ﴿وَرَأَى النَّبِيَّ﴾ الآيتين [المزمل: ٢] ، هو منسوخ بعد أن كان واجبا بآخر السورة وقيل : محكم فاستدل به على ندب قيام الليل واستدل به طائفة على وجوبه على النبي ﷺ خاصة ، [وآخرون] ^(١) على وجوبه على الأمة أيضا ولكن ليس ^(٢) الليل كله بل صلاة ما فيه ^(٣) وعليه الحسن وابن سيرين .

قوله تعالى : ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ رَتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] فيه استحباب ترتيل القراءة وأنه أفضل [من الهذمة] ^(٤) .

[١٥٥/ب] قوله تعالى : ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ الآية ^(٥) [المزمل: ٦] ، فيه أن نفل الليل أفضل من نفل النهار وقال الجاحظ ^(٦) : ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ : هي المعاني المستنبطة من القرآن بالليل ﴿أَشْدُّ وَطْأً﴾ : أبين أثرا ﴿وَأَقْوَمُ قِيْلًا﴾ : أصح مما تخرجه ^(٧) الأفكار بالنهار لخلو ^(٨) السمع والبصر عن الأشغال .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ط» .

(٢) في «أ» : ويكره ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : بل صلاته ما فيه ، وفي «ط» : بلا صلاة فيه ، وما أثبتناه من «ج» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) الآية بتمامها : ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيْلًا﴾ .

(٦) في «ب ، ط» : الحافظ ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٧) في «أ» : يخرج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : يخلو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا﴾ [المزمل:٧] قال ابن العربي : هذه [الآية] ^(١) إشارة إلى نوم القائلة الذي ^(٢) يستريح به ^(٣) العبد من قيام الليل ، وبذلك فسرہ ابن عباس ^(٤) أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿وَبَتَّلْ﴾ [المزمل:٨] قال مجاهد ^(٥) : أخلص إليه إخلاصًا ، وقال الحسن ^(٦) : اجتهد [أخرجهما ابن أبي حاتم] ^(٧) .

[قوله تعالى : ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل:٢٠] استدل به الحنفية على أن الفرض ^(٨) في الصلاة مطلق القراءة لا الفاتحة بخصوصها .

قوله تعالى : ﴿وَأَخْرُوجُوا بِصُرُوفٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية] ^(٩) هي أصل في التجارة ، قال ابن الفرس : فيها فضيلة التجارة لسوقها في الآية مع الجهاد ، وأخرج سعيد بن منصور عن عمر بن الخطاب ^(١٠) قال : ما من حال يأتيني عليه الموت بعد الجهاد في سبيل الله أحب إلي من أن يأتيني وأنا ألتمس من فضل الله ، ثم تلا هذه الآية .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) في «أ» : التي ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : بها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) وأخرجه ابن جرير (١٣١/٢٩) ، بإسناد ضعيف .

(٥) انظر : الطبري (١٣٢/٢٩) .

(٦) وأخرجه الطبري (١٣٣/٢٩) بإسناد ضعيف .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : الفرد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(١٠) انظر : الدر (٣٢٣/٨) .

سورة المدثر

قوله تعالى : ﴿وَيَاكَ نُطْفِرُ﴾ [المدثر: ٤] استدل به الشافعي على وجوب غسل النجاسة وإزالتها من الثوب وفسره طاوس بالتقصير والتشمير ، فاستدل به على تحريم جر الثوب خيلاء ، وقيل : هو كناية عن إصلاح العمل ، قاله ابن عباس وغيره .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] قال عكرمة وغيره : لا تعط شيئاً لتُعطى أكثر منه وكان حراماً عليه ﷺ خاصة .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ عَمِيرٌ ﴿١﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المدثر: ٩، ١٠] يفيد أنه يسير على المؤمنين .

قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ ﴿٢﴾ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ [المدثر: ٣٨، ٣٩] قال مجاهد ^(١) : لا يحاسبون أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج الحاكم عن علي ^(٢) قال : هم أطفال المسلمين .

قوله تعالى : ﴿فِي جَنَّتٍ يَنْسَاءُ لُونَ ﴿٣﴾ عَنِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [المدثر: ٤٠] ، استدل بها على أن الكفار مكلفون بالفروع .

(١) وأخرجه الطبري (١٦٩/٢٩) من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد .

(٢) الحاكم (٥٠٧/٢) بإسناد ضعيف للانقطاع بين زاذان وعلي .

(٣) في «ب، جـ، ط» : الآية ، وما أثبتناه من «أ» ، وهو الصحيح ؛ لأن محل الشاهد هو مجموع الآيات ، وليس آية واحدة .

سورة القيامة

قوله تعالى : ﴿وَلَا أُقِيمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢] قال الحسن ^(١) : هو الذي لا تراه إلا يلوم نفسه : ما أردت بكلمتي ، ما أردت بأكلتي ، أخرجته ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥] ، قال ابن عباس ^(٢) : يقول : سوف أتوب ، وقال القاسم بن الوليد : يقدم الذنب ويؤخر التوبة ، أخرجهما ابن أبي حاتم .

قوله تعالى : ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة: ١٤] قال ابن العربي ^(٣) : فيه دليل على قبول إقرار المرء على نفسه قال ^(٤) : ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرُهُ﴾ أي ولو ^(٥) اعتذر بعد الإقرار لم يقبل منه ، ففيه دليل على أن الرجوع عن الإقرار لا يقبل .
قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَيْبًا نَاطِرَةً﴾ [القيامة: ٢٣] فيه رد على المعتزلة في إنكارهم الرؤية .

(١) صحيح : أحمد في الزهد (١٦٣٣) ، عن روح ، عن قرّة بن خالد ، سمعت الحسن فذكره وهذا إسناد صحيح .

(٢) صحيح : البخاري تعليقا بصيغة الجزم في كتاب التفسير ، والحاكم (٣٨١٤) ، وغيره من طريق إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به .

(٣) هذا القول رواه ابن أبي الدنيا في قصر الأمل (١٩٨) ، ومن طريقه البيهقي في الشعب (١٠٢٤٠) ، عن محمد بن قدامة ، نا محمد بن إسماعيل ، عن أبي وكيع ، عن أبي إسحاق ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس موقوفا وفي إسناده محمد بن قدامة الأنصاري الجوهري وهو لين كما في التقريب .

(٤) في «أ» : قوله ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٥) في «ب» ، ج ، ط ، لو ، وما أثبتناه من «أ» .

قوله تعالى : ﴿وَالنَّفَّاثَاتُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] قال الحسن ^(١) : هو لفهما في الكفن ^(٢) ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وليس في القرآن الإشارة إلى الكفن ^(٣) إلا هنا .

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ دَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَنَطَّقُ﴾ [القيامة: ٣٣] قال قتادة ^(٤) وزيد بن أسلم ^(٥) : يتبختر أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه ذم هذه المشية .

[١٥٦ / ب] قوله تعالى : ﴿فَعَمَلُ يَوْمَ الْآزْمَةِ أَلَّذِكَّرُ وَاللَّائِقُ﴾ [القيامة: ٣٩] استدل به على أن الحنثي أحدهما لا صنف ثالث .



(١) الطبري (١٩٧/٢٩) ، من طريق ابن بيان ، قال : ثنا بشير بن المهاجر ، عن الحسن به وهذا إسناد فيه ضعف فيه ابن بيان وهو صدوق عابد يخطئ كثيرا كما في التقريب وبشير صدوق لين الحديث كما في التقريب .

(٢) في «أ» : لفها بالكفر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) في «أ» : الكفر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) الطبري (١٩٩/٢٩) ، بإسناد صحيح .

(٥) الطبري (١٩٩/٢٩) ، بإسناد صحيح .

- ٧٥ -

سورة الإنسان

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الإنسان: ٢] قال ابن عباس ^(١) : ماء الرجل والمرأة حين يختلطان ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج من وجه آخر عنه ^(٢) قال : الأمشاج الذي يخرج على أثر البول كقطع الأوتار ومنه يكون الولد .

قوله تعالى : ﴿ يُؤْتُونَ بِاللَّذِّيرِ ﴾ [الإنسان: ٧] فيه الحث على الوفاء به .

قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَسِيرًا ﴾ ^(٣) [الإنسان: ٨] يدل على أن إطعام المشرك مما يتقرب به إلى الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ آتَمَ رَبِّكَ ﴾ الآية ^(٤) [الإنسان: ٢٥] ، فيه الصلوات الخمس .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ ﴾ الآية ^(٥) [الإنسان: ٣٠] ، فيها رد ^(٦) على القدرية .

(١) انظر : تفسير ابن كثير (٤/ ٤٧٨) .

(٢) انظر : الدر المنثور (٨/ ٣٦٨) .

(٣) في «أ» : أورد الآية كاملة بلا اختصار .

(٤) الآية بتمامها : ﴿ وَادْكُرْ آتَمَ رَبِّكَ بَشْكْرَةٍ وَأَصِيلًا ﴾ .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٦) في «أ» : الرد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة المرسلات

قوله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُصْلُ﴾ [المرسلات: ١٢، ١٣] قال ابن
الفرس : انتزع الناس من هذه الآية تأجيل القضاة الخصوم في الحكومات ليقع
فصل القضاء عند تمام التأجيل .

قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦] قال
إلكيا : معنى الكفات ^(١) : الانضمام ومراده أنها تضمهم في الحالتين وهذا يدل
على وجوب مواراة الميت ودفنه . أخرج ^(٢) ابن أبي حاتم عن مجاهد ^(٣) قال :
كفاتا: تكفت الميت فلا يرى منه شيء ، وقال ابن عبد البر: احتج ابن القاسم
في قطع النبش بهذه الآية ؛ لأنه تعالى جعل القبر للميت كالبيت للحي فيكون
حرزا ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آخر عن مجاهد في الآية قال : ﴿وَأَمْنًا﴾
الأرض الموات ، قلت: فافتتاح باب [إحياء] ^(٤) الموات بها أولى من آية الرعد
السابقة .

قوله تعالى : ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ﴾ الآية [المرسلات: ٣٠] فيه أصل من قواعد
الهندسة وهو أن الشكل المثلث لا ظل له .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ الآية [المرسلات: ٤٨] ، أصل في
وجوب الركوع .

(١) في «أ» : قال عني بالكفات ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٢) في «ط» : أخرج عن ولفظ «عن» هنا مقحم .

(٣) انظر : الدر المنثور (٨ / ٣٨٤) ، وابن كثير (٤ / ٤٨٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

سورة [عم] ^(١) (النبأ)

قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا آتِلَ لِبَاسًا﴾ [النبأ: ١٠] استدل به بعضهم على أن من صلى عرياناً في ليل أو ظلمة فصلاته صحيحة ، ويستدل به على أن عماد القسم الليل .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ الآية ^(٢) [النبأ: ٤٠] ، استدل بها الرياشي على أن المرء لا يطلق إلا على المؤمن .

(١) ما بين المعقوفين ليس في «ج» وما أثبتناه من «أ ، ط» .

(٢) الآية بتها مها : ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ .

- ٧٨ -

سورة عبس

قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ الآيات ^(١) [عبس: ١-١١]، فيه الحث على الترحيب بالفقراء والإقبال عليهم في مجالس العلم وقضاء حوائجهم وعدم إظهار الأغنياء عليهم.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا نَّهُ فَاقْتَرَمُ﴾ [عبس: ٢١] فيه وجوب دفن الموتى.

(١) الآيات بثلاثها: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ أن جاءه الأعمى ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّكَ يَرْزُقُ﴾ أو يذكر فننفعه الذكرى ﴿أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى﴾ قالت لم تصدقني ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْزُقُ﴾ وأما من جاءك يسعى ﴿وَهُوَ يَخْشَى﴾ قالت عنه ﴿لَعَنَ﴾ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾.

سورة التكوير

فيها أحوال يوم القيامة ، أخرج الترمذي وغيره من حديث ابن عمر مرفوعاً ^(١) : « من سره أن ينظر إلى يوم القيامة كأنه رأي عين فليقرأ : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ و ﴿ إِذَا النُّجُومُ انشَقَّت ﴾ .

[١٥٧/ب] قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُيِّتَتْ ﴾ [التكوير:٨] فيه تفضيع شأن الواد وهو دفن الأولاد أحياء ، وأخرج مسلم أنه ﷺ سئل عن العزل ، فقال : « ذاك الواد الخفي » ^(٢) وهي ^(٣) : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُيِّتَتْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ ﴾ الآية ^(٤) [التكوير:٢٩] ، رد بها قتادة على القدرية ، [أخرجه] ^(٥) ابن أبي حاتم ويرد بها على الجبرية أيضاً ؛ لأنه أثبت لهم مشيئة لكن بخلقه لا بخلقهم ^(٦) .

(١) أحمد (٤٦٦٧) ، والترمذي (٣٣٣٧) ، والحاكم (٨٨٠٦) ، وغيرهم من طريق عبد الله بن بحير ، عن عبد الرحمن وهو ابن يزيد الصنعاني ، قال : سمعت ابن عمر فذكره وهذا الإسناد رجاله ثقات عدا عبد الرحمن بن يزيد وثقه ابن حبان وقال إبراهيم بن خالد الصنعاني : كان أعلم بالحلل والحرام من وهب بن منبه وقال الحافظ في التقریب : صدوق ، وصححه الألباني في الصحيحة (١٠٨١) .

(٢) مسلم (٢٦٩١) ، من حديث عائشة ، عن جدامة بنت وهب به .

(٣) في «ب ، ط» : هي بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) الآية بتامها : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) في «أ» : لخلقه لا لخلقهم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

- ٨٠ -

سورة الانفطار

قوله تعالى : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨] أخرج ^(١) الطبراني وغيره من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال ^(٢) [له] ^(٣) : « ما وُلِدَ لك ؟ » قال : ما عسى أن يولد لي إما غلام وإما جارية ، قال : « فمن يشبهه ؟ » قال : ما عسى أن يشبهه إما أباه وإما أمه فقال النبي ﷺ عندها : « مه لا تقولن ^(٤) هذا إن النطفة إذا استقرت في الرحم أحضرها ^(٥) الله كل نسب بينها وبين آدم أما قرأت ^(٦) هذه الآية ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ » قال : سلكك .

-
- (١) في «أ» : فأخرج ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٢) ضعيف جدًا : الطبراني في الكبير (٤٦٢٤) بإسناد واه قال الهيثمي في المجمع (١٣٥ / ٧) :
 رواه الطبراني وفيه مطهر بن الهيثم وهو متروك .
 (٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٤) في «أ» : لا تقولين ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٥) في «أ» : أحضرها ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
 (٦) في «أ» : وأما قراءة ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

- ٨١ -

سورة المطففين

قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] ، فيها ذم التطفيف والخيانة في الكيل والوزن .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْآٰلِئِينَ﴾ [المطففين: ٦] استدل به من منع القيام للناس لاختصاصه بالله وجوابه أنه خاص بالقيام للمرء بين يديه أما القيام له إذا قدم ثم جلس ^(١) فلا .

قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَجُونَ﴾ [المطففين: ١٥] ، قال محمد بن كعب : من النظر إليه ^(٢) تعالى : أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه رد على من زعم أن الكفار يرونه تعالى يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا﴾ [المطففين: ٢٩-٣١] ، فيه تحريم السخرية بالمؤمنين والضحك منهم والتغامز ^(٤) عليهم .

(١) في «ج» : الجلوس ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٢) في «أ» : إلى الله ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) الآيات بنماها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا

أَنقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ .

(٤) في «أ» : والتغابن ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

- ٨٢ -

سورة الانشقاق

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ ﴿١﴾ استدل به على مشروعية

سجود التلاوة هنا .

- ٨٣ -

سورة البروج

قوله تعالى : ﴿ نَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ فيه رد على المعتزلة .

- ٨٤ -

سورة الطارق

قوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْعُتْبِ وَالْكَأْبِ﴾ [الطارق: ٧] فيه من علم التشريع أن ^(١) الولد مخلوق من ماء أبويه معًا ، واستدل به الفقهاء على مسألة وهو أن المنى إذا خرج من ثقبه غير الذكر يوجب الغسل على تفصيل ^(٢) فيه وهو أن يكون الذكر منسدًا والمنفتح تحت الصلب ، هذا في الرجل ، وأما المرأة فيعتبر فيها الترائب .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تُلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩] أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ ^(٣) : « ضَمَّنَ اللهُ خَلْقَهُ أَرْبَعًا ^(٤) : الصلاة والزكاة والصوم ^(٥) والغسل من الجنابة وهن ^(٦) السرائر التي قال الله : ﴿يَوْمَ تُلَى السَّرَائِرُ﴾ » .

(١) في «ب ، ط» : أو ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٢) في «ط» : تفضيل ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ج» .

(٣) ضعيف : البيهقي في الشعب (٢٦٢٩) بإسناد ضعيف فيه محمد بن يونس الكديمي وهو ضعيف .

(٤) في «ب ، ط» : بأربع ، وما أثبتناه من «أ ، ج» .

(٥) في «أ ، ج» : وصوم رمضان ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٦) في «أ ، ب ، ط» : وهي ، وما أثبتناه من «ج» .

سورة الأعلى

[١٥٨/ب] قوله تعالى : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] أخرج أبو داود عن عقبة بن عامر أنها لما نزلت قال ﷺ : « اجعلوها في سجودكم » ^(١) .

قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ [الأعلى: ١٤، ١٥] أخرج البزار من حديث عمرو ^(٢) بن عوف عن النبي ﷺ ^(٣) أنه كان يأمر بزكاة الفطر [قبل أن يصلي صلاة العيد ويتلو هذه الآية ، وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ ^(٤) سئل عن زكاة الفطر] ^(٥) فتلاها ، وأخرج عن ابن عمر ^(٦) أنه كان يقدم صدقة الفطر حين يغدو ثم يتلو [هذه] ^(٧) الآية ، وأخرج عن عطاء ^(٨) وابن سيرين ^(٩) في قوله : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ قال ^(١٠) : أدى زكاة الفطر ثم خرج فصلى بعد

(١) في إسناده ضعف : سبق تخريجه في سورة الواقعة .

(٢) في «أ» : عمر ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ضعيف : البزار في مسنده (٢٨٦٨) ، من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن

أبيه ، عن جده به وكثير ضعيف وانظر : مجمع الزوائد (١٣٦/٧) .

(٤) لم أقف على إسناده وانظر : الحاشية السابقة .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) قال المصنف في الدر (٤٨٥/٨) : وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة أن عبد الله بن عمر فذكره

قلت (عادل) : ورواية قتادة عن ابن عمر منقطعة .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) انظر : الدر (٤٨٦/٨) .

(٩) انظر : الدر (٤٨٦/٨) .

(١٠) في «أ» : قد أدى ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

ما أَدَّى ، وأخرج ابن جرير عن أبي العالية ^(١) مثله ، ففي الآية مشروعية صلاة العيد وزكاة الفطر وتقديمها على الصلاة ، والتكبير في العيد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ [الأعلى: ١٨] استدل به أبو حنيفة على جواز قراءة القرآن بالعجمية ^(٢) كما تقدم في الشعراء .



(١) الطبري (١٥٦/٣٠) ، وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة .

(٢) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير العربية سواء أحسن قراءتها بالعربية أم لم يحسن لقوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ فهذا أمر بقراءة القرآن في الصلاة والقرآن هو المنزل بلغة العرب كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ وقال أيضًا : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ .

- ٨٦ -

سورة الغاشية

قوله تعالى : ﴿وَالِىَ الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ فيه رد لقول أهل الهيئة ^(١) : إن الأرض كرة لا سطح ، ذكره الشيخ جلال الدين المحلي في تفسيره .

(١) في «أ» : رد القول على أهل الهيئة ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

سورة الفجر

قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ [الفجر: ١] قال عكرمة ^(١) : هو الصبح ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي عن ابن عباس ^(٢) قال : هو المحرم فجر السنة ، قال الحافظ ابن حجر ^(٣) : وبذلك يظهر حكمة جعل الصحابة أول السنة المحرم دون ربيع الذي هو شهر الهجرة التي منها التاريخ .

[١٥٩/أ] قوله تعالى : ﴿ وَلَيْلٍ عُشْرِ ﴾ [الفجر: ٢] قال ابن عباس ^(٤) : عشر الأضحى ، أخرجه الفريابي وأخرج أحمد والنسائي من حديث جابر مرفوعاً ^(٥) : « إن العشر عشر الأضحى والوتر ^(٦) يوم عرفة والشفع يوم النحر » وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ^(٧) قال : هي العشر الأواخر من رمضان ، وأخرج عن

(١) الطبري (١٦٨/٣٠) بإسناد صحيح .

(٢) ضعيف : البيهقي في الشعب (٣٦٠٤) ، من طريق سعيد بن منصور ، حدثنا نوح بن قيس الحداني ، حدثنا عثمان بن محسن ، أن ابن عباس فذكره وعثمان بن محسن لم يوثقه غير ابن حبان وفيه جهالة عين لم يرو عنه سوى نوح بن قيس وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : عثمان بن محسن روى عن ابن عباس مرسل روى عنه نوح بن قيس الحداني سمعت أبي يقول ذلك .

(٣) في «أ» : ابن محمد ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) وأخرجه الطبري (١٦٩/٣٠) بإسناد ضعيف .

(٥) أحمد (١٤٢٤٩) ، والنسائي في الكبرى (١١٢٢٥) ، والحاكم (٧٥٨٤) ، وغيرهم من طريق خير بن نعيم ، عن أبي الزبير ، عن جابر وهذا إسناد لا بأس به غير أن أبا الزبير لم يصرح بالتحديث ولذا ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٨٦٢) .

(٦) في «أ» : الوتر ، بدون الواو ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٧) انظر : الدر (٥٠٢/٨) .

عبد الله بن الزبير ^(١) قال : الشفع يوما ^(٢) التشريق والوتر ^(٣) اليوم الثالث ، وأخرج عن عكرمة ^(٤) ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَنزَرُ ﴾ قال : ليلة المزدلفة ، ففي الآيات فضل هذه الأيام ، وأخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب القرظي ^(٥) أنه سئل عن قوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَنزَرُ ﴾ قال : هذه الإفاضة أسير يا ساري ولا تبتنن إلا بجمع ^(٦) ، وأخرج عن أبي العالية ^(٧) في قوله : ﴿ وَالشَّفْعَ وَالْوَتْرَ ﴾ قال : ذلك صلاة المغرب الشفع الركعتان والوتر الركعة الثالثة وأخرج أحمد والترمذي عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ ^(٨) سئل عن الشفع والوتر فقال : « الصلاة بعضها شفع وبعضها وتر » واستدل ابن العربي بقوله : ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ على أن الليالي سابقة الأيام .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ الآيات [الفجر: ٦] ، قال ابن العربي : فيها التحذير من

(١) انظر : ابن كثير (٤/ ٥٣٦) .

(٢) في «ب ، ج ، ط» : يوم ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «ب ، ط» : الوتر بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» .

(٤) وأخرجه ابن جرير (١٧٣/ ٣٠) بإسناد ضعيف .

(٥) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٥٣٧) بإسناد ضعيف .

(٦) في «أ ، ب ، ط» : بمن ، وما أثبتناه من «ج» ، وهو الصحيح ؛ لأن المبيت بعد الإفاضة من

عرفة يكون بجمع أي : مزدلفة .

(٧) انظر : الدر (٨/ ٥٠٢) .

(٨) ضعيف الإسناد : أحمد (١٩٤٨٣) ، والترمذي (٣٣٤٧) ، من طريق قتادة ، عن عمران بن

عصام ، عن رجل من أهل البصرة ، عن عمران بن حصين به وهذا إسناد ضعيف .

والأثر رواه عبد الرزاق (٣٤٩٨) ، عن عمران موقوفا قال الحافظ ابن كثير (٤/ ٥٣٧) :

وعندي أن وقفه على عمران أشبه والله أعلم . قلت (عادل) : وإسناد الموقوف ضعيف أيضا ؛

لأنه من طريق قتادة عن عمران وبينهما راويان كما في الأسانيد السابقة منهم راو مجهول العين .

التطاول في البيان والتفاخر فيه والتعاضم بتشديده .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَإِلَهٌ مَرَادٌ ﴾ [الفجر: ١٤] أخرج الفريابي عن سالم بن أبي الجعد^(١) أنها قناطر [على]^(٢) الصراط .

قوله تعالى : ﴿ وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاكَ أَكْثَلًا لَمَّا ﴾ [الفجر: ١٩] فيه ذم جمع المال من غير حله .

قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّهَا النَّفْسُ الطُّغْمَاءُ ﴾ [الفجر: ٢٧] فسرت في الحديث^(٣) بالتبي تؤمن ببلقائه ، وترضى بقضائه ، [وتقنع بعطائه]^(٤) ، أخرج ابن عساكر في تاريخه .



(١) وأخرجه الحاكم (٣٨٦٦) ، من طريق إبراهيم بن هلال ، ثنا علي بن الحسن بن شقيق ، أنبا أبو حمزة ، عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن عبد الله بن مسعود به وفي إسناده إبراهيم ابن هلال لم أقف له على ترجمة فيما لدي من مصادر .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من تاريخ دمشق .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

سورة البلد^(١)

قوله تعالى : ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢] أخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن عباس^(٢) قال : أنت يا محمد حِلٌّ^(٣) لك أن تقاتل به وأما غيرك فلا ، فاستدل به من منع قتال البغاة فيه .

قوله تعالى : ﴿فَكَرَبِّهِ﴾ [البلد: ١٣] فيه تشوف^(٤) الشارع إلى^(٥) العتق وإيقاعه ، وأخرج أحمد عن البراء قال^(٦) : جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : علمني عملاً يدخلني الجنة ، فقال : « إن^(٧) كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت^(٨) المسألة أعتق النسمة ، وفك الرقبة » فقال : يا رسول الله ، أو ليستا

(١) شرح السورة غير موجود في «أ» ، ولكن في ص ١٥٩/أ قال في آخرها «سورة البلد» ، ثم في ص ١٥٩/ب شرع في سورة الليل .

(٢) وأخرج الحاكم (٣٨٦٧) ، من طريق محمد بن عبد السلام ، ثنا إسحاق بن إبراهيم ، أنبأ جرير ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ؓ ، في قوله ﷺ : ﴿لَا أَقِيمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﷻ قال : أحل له أن يصنع فيه ما شاء وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ومحمد بن عبد السلام إن كان ابن سحنون - كما يغلب على ظني فهو في نفس الطبقة - فالإسناد صحيح وإلا فأنا متوقف في تحديده والله أعلم .

(٣) في «ج» : يحل لك ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٤) في «ب» : تشوق ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٥) في «ب» : على ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٦) صحيح الإسناد : أحمد (١٨٢٩٧) ، من طريق طلحة بن مصرف ، عن عبد الرحمن بن عوسجة ، عن البراء بن عازب به وهذا إسناد صحيح وانظر : صحيح الجامع (٣٩٧٦) .

(٧) في «ج» : لأن ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٨) في «ب» : عرضت ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

بواحدة ؟ قال : « لا ، إن عتق النسمة أن تفرد بعقتها ، وفك الرقبة أن تعين في عتقها » .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُطْعَمُوا ﴾ [البلد: ١٤] إلى آخر السورة ، فيه فضل الإطعام خصوصاً عند الحاجة إليه في زمن الجوع وفيه فضل إطعام اليتيم خصوصاً القريب وإطعام المسكين والتواصي بالصبر على الفرائض وعن المحرمات وبرحمة الناس كلهم ، واستدل بقوله : ﴿ وَسَكِينًا ذَاتَ مِرَّةٍ ﴾ من قال : إن المسكين أسوأ حالاً من الفقير .



- ٨٩ -

سورة الشمس^(١)

قوله تعالى : ﴿ قَالَمَهَا جُورًا وَتَقْوَنَهَا ﴾ فيه رد على القدرية ، أخرج مسلم وغيره عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ^(٢) سئل : أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه ، شيء قد قضى عليهم في قدر قد سبق أو فيما يستقبلون قال : « بل شيء قد قضى عليهم ومضى عليهم » قال : فلم يعملون إذن يا رسول الله قال : « من كان خلقه الله لواحدة من المنزلتين يهيئه لعملها » وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿ وَتَقْسِرَ وَمَا سَوَّيْنَاهَا ﴾ قَالَمَهَا جُورًا وَتَقْوَنَهَا ﴿ واستدل بعض الجبرية بهذه الآية على حجية الإلهام وكونه من أدلة الأحكام .


(١) التعليق على سورة الشمس غير موجود في «أ» .

(٢) أحمد (١٩٥٠٠) ، ومسلم (٤٨٩٧) ، من طريق أبي الأسود الدؤلي عن عمران بن الحصين به واللفظ لأحمد .

- ٩٠ -

سورة الليل

[١٥٩/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾ [الليل:٣] استدل به على أن الحثنى إما ذكر وإما أنثى لا صنف ثالث فيحدث بتكليمه من حلف لا يكلم ذكراً ولا أنثى .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيَبْزُورُ ﴾ [الليل:٧] إلى آخره ، فيه رد على القدرية ، أخرج الشيخان وغيرهما [عن علي] ^(١) أن النبي ﷺ قال : « ما منكم من أحد إلا وقد ^(٢) كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار » ، فقالوا : يا رسول الله ، أفلا نتكل ؟ قال : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾ إلى قوله : ﴿ لِلْمُتَرَيِّ ﴾  ^(٣) ^(٤) .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) في «ب» ، ج ، ط : قد بلا واو ، وما أثبتناه من «أ» .

(٣) في «أ» : ﴿ لِلْمُتَرَيِّ ﴾ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٤) البخاري (٤٦٧٠) ، ومسلم (٤٨٩٤) ، من حديث عليّ به .

سورة الضحى

قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَىٰ ﴾ [الضحى: ٥] فسر ذلك بالشفاعة ، أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن ^(١) ، وأبو نعيم في الحلية عن أبي جعفر الباقر ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الآيات] ^(٣) [الضحى: ٩] أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة ^(٤) [في قوله] ^(٥) : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ قال : كن له كأب رحيم ، ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ قال : رد المسكين برحمة ولين ، وأخرج عن سفيان ^(٦) [في قوله] ^(٧) : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ قال : من جاء يسألك عن ^(٨) أمر دينه فلا تنهر ، وأخرج عن الحسن بن علي ^(٩) : ﴿ وَأَمَّا يَنْفَعَكَ رَبُّكَ فَحَدِّثْ ﴾ قال : إذا أصبت خيراً فحدث إخوانك ، وأخرج عن علي بن أبي طالب ^(١٠) قال : ما

(١) انظر : الدر (٥٤٣/٨) .

(٢) الحلية (٣٧٧٦) ، من طريق عمرو بن عاصم ، ثنا حرب بن سريج عن أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين (الباقر) به وعمرو وحرب في حفظهما شيء وحرب يخطئ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) انظر : الدر (٥٤٥/٨) .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٦) انظر : الدر (٥٤٥/٨) .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٨) في «أ» ب ، ط ، في ، وما أثبتناه من «ج» .

(٩) انظر : ابن كثير (٥٥٦/٤) .

(١٠) لم أقف على إسناده .

عملت من الخير فحدث به [١]، وأخرج ابن جرير عن أبي نضرة ^(٢) قال : كانوا يرون أن من شكر النعمة أن يحدث بها [وأخرج عن الحسن بن علي ﴿وَأَمَّا يَنْتَعِي رَيْكَ فَمَدَّتْ﴾ بها] ^(٣).

-
- (١) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط» .
 (٢) وأخرجه الطبري (٢٣٤ / ٣٠) بإسناد صحيح .
 (٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ب، ج، ط»، وما أثبتناه من «أ» .

سورة الم نشرح^(١)

[١٦٠ / أ] قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح : ٤] قال مجاهد^(٢) : لا أذكر إلا ذكرت معي ، أخرجه الفريابي^(٣) وسعيد بن منصور والشافعي في الرسالة ، وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال^(٤) : «أتاني جبريل فقال : إن ربك يقول : تدرى كيف رفعت ذكرك؟ قال : الله أعلم . قال : إذا ذُكِرْتُ ذُكِرْتَ معي» وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة^(٥) قال : رفع الله ذكره في الدنيا والآخرة فليس^(٦) خطيب ولا متشهد^(٧) ولا صاحب صلاة إلا ينادي : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، وقد استدل الفقهاء بهذه الآية على وجوب الصلاة عليه ﷺ في الخطبة وصلاة الجنازة ، واستحبها عقب التلبية .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴾ [الشرح : ٧] قال ابن عباس^(٨) : في الدعاء

- (١) في «ج» : سورة الشرح ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .
- (٢) الشافعي في الرسالة (ص ١٦) من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد .
- (٣) في «أ» : الفريابي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٤) ضعيف : ابن حبان (٣٤٤١) ، والأجري في الشريعة (٩٣٩) ، وغيرهما من طريق دراج أبي السمح ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري به وهذا إسناد ضعيف .
- (٥) حسن : وأخرجه الطبري (٢٣٥ / ٣٠) ، من طريق بشر ، قال : ثنا يزيد ، قال : ثنا سعيد ، عن قتادة به وهذا إسناد حسن .
- (٦) في «أ» : وليس ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٧) في «أ» : ولا يتشهد ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .
- (٨) وأخرجه الطبري (٢٣٦ / ٣٠) ، من طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس به وسبق ذكر أقوال العلماء في هذا السند مرارا .

وقال مجاهد ^(١) : إذا صليت فاجتهد في الدعاء والمسألة ، أخرجهما ^(٢) ابن أبي حاتم ، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة ^(٣) قال : إذا فرغت من صلاتك فانصب في الدعاء ، وأخرج عن ابن مسعود ^(٤) أنه قال : من أحدث في آخر صلاته فقد تمت صلاته وذلك قوله : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴾ فراغك من الركوع والسجود فانصب في المسألة وأنت جالس ، وأخرج من وجه آخر عنه ^(٥) قال : إذا فرغت من الفرائض فانصب في قيام الليل ، وقرئ : «فانصب» بكسر الصاد ، قيل : ومعناه ^(٦) فإذا فرغت من أمر النبوة فانصب خليفة .



(١) وأخرجه الطبري (٢٣٦ / ٣٠) ، من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد به .

(٢) في «أ» : أخرجه ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) صحيح : أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة به وهذا إسناد صحيح .

(٤) ضعيف : عزاه المصنف في الدر (٥٥١ / ٨) إلى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن

مسعود وهذا منقطع .

(٥) انظر : الدر (٥٥١ / ٨) .

(٦) في «أ» : معناه بلا واو ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

- ٩٣ -

سورة التين

قوله تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] استدل به أصحابنا على أن من قال لزوجه : إن لم تكوني أحسن من القمر فأنت طالق لا تطلق ؛ لأن الله خلق الإنسان في أحسن تقويم .

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [الآيتين [التين: ٥] ، أخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس ^(١) ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ قال : في أعدل خلق ، ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ قال : إلى أرذل العمر ^(٢) .

﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] قال : لا يؤخذون بعمل عملوه في كبرهم ، وأخرج الفريابي ^(٣) عن النخعي ^(٤) ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ قال : أحسن صورة ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ قال : إلى أرذل العمر فإذا بلغوا ذلك كتب لهم من العمل ما كانوا يعملون في الصحة .

(١) انظر : الطبري (٣٠/٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٢) في «أ» : أرز ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : الفريابي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) وأخرجه الطبري (٣٠/٢٤٧) بإسناد صحيح .

- ٩٤ -

سورة العلق (١)

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ [العلق: ٤] فيه فضيلة الكتابة .

[قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ أخرج ...] (٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [العلق: ١٩] أخرج عبد الرزاق وسعيد بن

منصور عن مجاهد (٣) قال : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ألا تسمعون (٤) يقول : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ؟ .

(١) في «ط» : سورة القلم أو العلق ، وفي «أ» : سورة اقرأ ، وما أثبتناه من «ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» ، وبعد كلمة أخرج : بياض والآيتان ذكرنا هكذا بلا تعليق عليهما .

(٣) أخرجه عبد الرزاق من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد به وكون العبد أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

(٤) في «أ» : تسمعون ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

- ٩٥ -

سورة القدر (١)

[قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾] (٢).

قال ابن الفرس: فيها دليل على أنها ثابتة باقية خلافاً لمن زعم أنها رفعت ،
قال : وزعم قوم أن في السورة دليلاً على تعيينها ، فقالوا : إن الوقف على ﴿ سَلَّمَ ﴾ ،
ويبتدئ (٣) ﴿ مِنْ ﴾ إشارة إلى سبع وعشرين من الشهر ؛ لأنها الكلمة السابعة
والعشرون من كلمات السورة .

(١) في «أ» : سورة إنا أنزلناه .

(٢) لم تذكر الآية إلا في «ب» .

(٣) في «أ» : ويبتدأ ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

- ٩٦ -

سورة لم يكن [أو: البينة] (١)

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة: ٥] استدل به على وجوب النية في العبادات ؛ لأن الإخلاص لا يكون بدونها .

[١٦١/ أ] قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٧] استدل به على تفضيل البشر على الملائكة فأخرج ابن أبي حاتم عن أبي هريرة (٢) قال : أتعجبون من منزلة الملائكة من الله ؟ والذي نفسي بيده لمنزلة العبد المؤمن عند الله يوم القيامة أعظم من منزلة ملك واقروا إن شئتم : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ط» .

(٢) انظر : الدر المنثور (٨/ ٥٨٩) ، وابن كثير (٤/ ٥٧١) .

سورة الزلزلة

قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَفْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة: ٢] قال عطية ^(١) : ما فيها من الكنوز أخرجه ابن أبي حاتم ، وذلك أحد أشراط الساعة كما في صحيح مسلم ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزلزلة: ٤] قال ابن الفرس : انتزع بعضهم من هذه الآية أن حدثنا وأخبرنا سواء في الرواية خلافا لمن فرق بينهما .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [الزلزلة: ٧] ، فيه الترغيب في قليل الخير وكثيره [والتحذير من قليل الشر وكثيره] ^(٣) وأخرج ^(٤) عبد الرزاق عن ابن مسعود ^(٥) قال : هذه الآية أحكم آية في القرآن وفي لفظ : أجمع ، وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة ^(٦) قال : قال رسول الله ﷺ : « الخيل لثلاثة : لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر » وسئل عن الحُمُر فقال : « ما أنزل الله

(١) انظر : الدر (٥٩٢ / ٨) وعطية هو العوفي .

(٢) مسلم (١٧٤٥) ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « تقيء الأرض أفلاذ كبدها ، أمثال الأسطوان من الذهب والفضة ، فيجيء القاتل فيقول : في هذا قتلت ، ويجيء القاطع فيقول : في هذا قطعت رحمي ، ويجيء السارق فيقول : في هذا قطعت يدي ، ثم يدعو به فلا يأخذون منه شيئا » .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٤) في «أ» : أخرج ، وما أثبتناه من «ب» ، جـ ، ط .

(٥) لم أقف عليه عند عبد الرزاق من قول ابن مسعود : وقد أخرجه من قول عمر بن الخطاب في

(٣٥٧٨) ، عن معمر قال : بلغني أن عمر فذكر نحوه وهذا إسناد ضعيف للانقطاع .

(٦) البخاري (٢٢٦٣) ، ومسلم (١٧٠٣) ، من حديث أبي هريرة به .

فيها شيئاً إلا هذه الآية الفاذة الجامعة: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿١﴾ .

سورة العاديات

[١٦١/ب] قوله تعالى : ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ ﴿الآيات [العاديات: ١]﴾ ، فيها تفضيل الجهاد والمجاهدين على أن معنى ^(١) العاديات: خيلهم ، وهو ما أخرجه البزار عن ابن عباس ^(٢) ، وأخرج ابن جرير وغيره عن ابن عباس ^(٣) قال : سألتني رجل عن العاديات ، فقلت له : الخيل حين تُغِيرُ في سبيل الله ، ثم تأوي إلى الليل فيصنعون طعامهم ويورون نارهم ، فذهب إلى علي فأخبره فدعاني [فقال] ^(٤) : تفتي الناس بما لا علم لك إنها ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ ﴿من عرفة إلى مزدلفة فإذا أواوا﴾ إلى [المزدلفة] ^(٥) أورووا النيران ، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ ﴿من﴾ ^(٦) المزدلفة إلى منى ، قال ابن عباس : فتزعت ^(٧) عن قولي ورجعت إلى الذي قال .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ ﴿[العاديات: ٦]﴾ قال ﷺ : « هو الذي يضرب عبده ويأكل وحده ويمنع رفته » ^(٨) أخرجه ابن أبي حاتم من

(١) في «أ» : يعنى ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٢) البزار كما في تفسير ابن كثير (٥٧٦/٤) بإسناد ضعيف .

(٣) الطبري (٢٧٢/٣٠) ، من طريق أبي صخر عن أبي معاوية البجلي عن ابن جبير عن ابن عباس به وأبو صخر صدوق يهيم كما في التقريب .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) في «أ» : أوى ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٨) في «أ» : فتبرئت ، وهو تحريف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٩) ضعيف جدًا : ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٥٧٦/٤) بإسناد واه .

— ٦٦٤ — الإكليل في استنباط التنزيل
حديث أبي أمامة بسندٍ ضعيف وأخرج عن الحسن^(١) قال : هو اللوام لربه
يعدد^(٢) المصيبات وينسى نعم ربه .

قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] قال قتادة^(٣) : الخير :
المال ، أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه الحث على الزهد .



(١) وأخرجه الطبري (٣٠ / ٢٧٨) ، من طريق أبي اليقظان ، عن سفيان ، عن هشام ، عن الحسن
به وأبو اليقظان صدوق يخطئ كما في التقريب لكن أخرجه ابن أبي الدنيا في الشكر (٦٢) ،
من طريق مهدي بن ميمون ، عن شعيب بن الحبحاب ، عن الحسن ولفظه : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ
لَكَنُودٌ﴾ قال : يعدد المصائب ، وينسى النعم وهذا إسناد صحيح .
(٢) في «أ» ، ب ، ط : بعد ، وما أثبتناه من «ج» .
(٣) وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة به وهذا إسناد صحيح .

- ٩٩ -

سورة الهاكم^(١)

قوله تعالى: ﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴿١﴾ [التكاثر: ١، ٢]^(٢).

أخرج الترمذي عن علي^(٣) قال : ما زلنا نشك في عذاب القبر حتى تزلت :

﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴿١﴾ .

(١) في «ج» : سورة التكاثر ، وما أثبتناه من «أ، ب، ط» .

(٢) هاتان الآيتان زيادة من «ب، ج» .

(٣) ضعيف الإسناد : الترمذي (٣٣٦٢) وغيره بإسناد ضعيف .

- ١٠٠ -

سورة العصر

[قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾] ^(١).

قال [بعضهم في قوله: ﴿وَالْعَصْرِ﴾] إنها صلاة العصر ولم تسم في القرآن باسمها إلا هنا، وسميت ^(٢) صلاة الفجر والعشاء في آخر ^(٣) النور.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب، ج».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٣) في «ج»: في أواخر سورة النور، وما أثبتناه من «أ، ب، ط».

- ١٠١ -

سورة الهمزة

[قوله تعالى : ﴿ هُمَزَةٌ لُّمَزَةٌ ﴾] ^(١).[١٦٢/أ] أخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس ^(٢) قال : الهمزة اللزمة :المشاء بالنميمة ، المفرق بين الجمع ، المعدي بين الإخوان ، وأخرج الفريابي ^(٣)عن مجاهد ^(٤) قال : الهمزة : الطعان ، واللمزة : الذي يأكل لحوم الناس ، وأخرجابن أبي حاتم عن عبد الله بن هشام ^(٥) قال : الهمزة : الذي يشتم الناس علانية ،واللمزة : الذي يعيبهم سرًا ، وأخرج عن ابن زيد ^(٦) قال : الهمزة : الذي يهزم

الناس ويضربهم ، واللمزة : الذي يلزمهم بلسانه ويعيبهم .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ج» .

(٢) وأخرجه الطبري (٢٩٢/٣٠) بإسناد ضعيف .

(٣) في «أ» : الفريابي ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) الطبري (٢٩٢/٣٠) ، من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد به .

(٥) لم أقف على إسناده .

(٦) وأخرجه الطبري (٢٩٢/٣٠) بإسناد صحيح .

- ١٠٢ -

سورة قريش

قوله تعالى : ﴿وَمَا أَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ ﴿١﴾ قيل : آمنهم أن لا تكون الخلافة إلا فيهم ، حكاه الكرماني في غرائب التفسير .

- ١٠٣ -

سورة الماعون

قوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الْيَنبِتَ ﴾ [الماعون: ٢] قال قتادة ^(١) : يقهره ويظلمه ، أخرج ابن أبي حاتم .

[١٦٢/ب] قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [الماعون: ٥] قال ﷺ : « هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها » ^(٢) أخرج ابن جرير والطبراني وأبو يعلى من حديث سعد بن أبي وقاص [مرفوعاً] ^(٣) ، وأخرج الفريابي ^(٤) عنه موقوفاً ^(٥) وصحح الحاكم والبيهقي الوقف ، وأخرج سعيد بن منصور عن مصعب ^(٦) بن سعد قال : قلت لأبي : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ أينا لا

(١) صحيح : عبد الرزاق (٣٦١٤) عن معمر ، عن قتادة به .

(٢) ضعيف الإسناد ومعلول بالوقف : أبو يعلى (٧٩٠) ، والطبري (٣١٣/٣٠) ، والبيهقي (٢٩٤٨) ، والطبراني في الأوسط (٢٣١٧) ، وغيرهم من طريق عكرمة بن إبراهيم الأزدي ، حدثنا عبد الملك بن عمير ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه به مرفوعاً وعكرمة ضعيف وفي حديثه اضطراب ويرفع المراسيل وقد رواه غير واحد موقوفاً رواه سفيان كما في ابن أبي شيبة (٣١٨٣) ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن مصعب بن سعد ، عن سعد قوله والأعمش كما في تفسير عبد الرزاق (٣٦٢٢) ، عن طلحة بن مصرف ، عن مصعب بن سعد ، عن سعد قوله وقال الحافظ في لسان الميزان (١٨١/٤) : رواه سفيان وحامد بن زيد وأبو عوانة عن عاصم ابن بهدلة عن مصعب عن أبيه قوله ورواه الأعمش عن مصعب كذلك .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٤) في «أ» : الفرياني ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٥) انظر : الحاشية رقم (٢) .

(٦) في «أ» : منصور ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

يسهو؟ أينا لا يحدث نفسه؟ قال: إنه ليس ذلك إنه إضاعة الوقت^(١)، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية^(٢) قال: هو الذي يصلي ويقول هكذا وهكذا يلتفت [عن]^(٣) يمينه و[عن]^(٤) يساره.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٦] فيه ذم الرياء.

قوله تعالى: ﴿وَيَتَنَعَوْنَ آَلَاءَهُ﴾ [الماعون: ٧] فيه الحث على العارية، أخرج النسائي عن ابن مسعود^(٥) قال: كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدر، زاد البزار في رواية^(٦): [والفأس]^(٧)، وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: الماعون: العواري^(٨): القدر والميزان والدلو، وأخرجه ابن جرير^(٩) بلفظ: كنا نقول: الماعون منع الدلو وأشباه ذلك، وأخرج ابن أبي حاتم من حديث عائذ^(١٠) بن ربيعة النميري أن النبي ﷺ قال: «لا تمنعوا الماعون».

(١) حسن: وأخرجه أبو يعلى (٦٧٨)، من طريق صالح بن عمر، حدثنا حاتم، عن سماك، عن مصعب عن سعد موقوفا ورواه غير واحد موقوفا على سعد كما في الحاشية رقم (٢) في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: الدر (٨/٦٤٣).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «أ، ج»، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «أ، ج»، وما أثبتناه من «ب، ط».

(٥) في إسناده ضعف: النسائي في الكبرى (١١٢٥٥)، وأبو داود (١٤٢٦)، والبيهقي (٧٣٢٩)، وغيرهم من طريق أبي عوانة، عن عاصم، عن شقيق، عن عبد الله به وعاصم بن أبي النجود صدوق له أوهام كما في التقريب.

(٦) في «أ»: روايته، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «أ»، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٨) في «أ»: العاري، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

(٩) الطبري (٣٠/٣١٩)، من طريق ابن أبي النجود به.

(١٠) في «أ»: عائذ، وما أثبتناه من «ب، ج، ط».

قالوا : وما الماعون ؟ قال : « في الحجر وفي الحديد وفي [الماء] »^(١) ، وأخرجه
[ابن] ^(٢) قانع من وجه آخر ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس ^(٣)
الماعون : عارية المتاع ، وأخرج عن علي ^(٤) : الماعون : الزكاة ، وأخرج عن
ابن عمر ^(٥) قال : الماعون : المال الذي لا يعطي حقه ، وأخرج ابن أبي حاتم
عن عكرمة ^(٦) قال : رأس الماعون زكاة المال وأدناه المنخل ^(٧) والدلو والإبرة ،
وأخرج عن محمد بن كعب ^(٨) قال : الماعون : المعروف .

-
- (١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٢) لم أقف على إسناده وانظر : الدر (٦٤٤ / ٨) .
(٣) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٤) الطبري (٣١٨ / ٣٠) ، من طريق ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به .
(٥) وأخرجه الطبري (٣١٩ / ٣٠) بإسناد ضعيف .
(٦) وأخرجه الطبري (٣١٩ / ٣٠) بإسناد ضعيف .
(٧) انظر : الدر (٦٤٥ / ٨) .
(٨) في «أ» : النخل ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .
(٩) وأخرجه الطبري (٣١٩ / ٣٠) بإسناد ضعيف .

- ١٠٤ -

سورة الكوثر

[١٦٣/أ] قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] فسرهُ ﷺ^(١)

بحوضه الذي في القيامة في الموقف^(٢) وبالنهر الذي في الجنة^(٣) واستمداده منه ، كما في الأحاديث المتواترة فيجب الإيمان بذلك .

[١٦٣/ب] قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] أخرج ابن أبي

حاتم عن مجاهد^(٤) في قوله : ﴿ فَصَلِّ ﴾ قال : صلاة الصبح^(٥) بجمع ، وعن سعيد بن جبير^(٦) قال : وانحر البدن ، وأخرج عن عطاء^(٧) قال : فصل صلاة

(١) كما في صحيح مسلم (٦٣٥) ، من حديث أنس ، قال : بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاء ثم رفع رأسه متبسما ، فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله قال : « أنزلت علي أنفا سورة ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ﴿ إِنَّكَ شَانِئَتَهُ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ » ثم قال : « أتدرون ما الكوثر ؟ » فقلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإنه نهر وعدنيه ربي ﷻ ، عليه خير كثير ، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة ، آتته عدد النجوم ، فيختلج العبد منهم ، فأقول : رب ، إنه من أمتي فيقول : ما تدري ما أحدثت بعدك . »

(٢) في «ب» : بالموقف ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .

(٣) كما في صحيح البخاري (٦٢٢٢) ، من حديث أنس ؓ ، قال : لما عرج بالنبي ﷺ إلى السماء ، قال : « أتيت على نهر ، حافته قباب اللؤلؤ مجوفا ، فقلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر . »

(٤) وأخرجه عبد الرزاق (٣٦٢٧) ، من طريق ابن أبي نجيع ، عن مجاهد ، وفطر ، عن عطاء ، في قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ قال : صل الصبح بجمع ، وانحر البدن بمعنى .

(٥) في «أ» : فصل صلاة العيد قال صل ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) انظر : الدر (٨/ ٦٥١) .

(٧) انظر : الدر (٨/ ٦٥١) .

العيد ، ففي الآية مشروعية صلاة العيد والأضحية وتأخيرها عن الصلاة ، واستدل بالآية من قال بأن الأضحية كانت واجبة عليه ﷺ ومن قال بأن وقتها بعد مضي قدر الصلاة خاصة ولم يعتبر الخطبتين ، ومن قال إن التضحية بالإبل أفضل من البقر والغنم لأنه تعالى أمر بالنحر ، والنحر إنما يكون في الإبل ، ذكره ابن الفرس ، وأخرج ابن أبي حاتم والحاكم في المستدرک بسند ضعيف عن علي قال ^(١) : لما نزلت : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ قال النبي ﷺ لجبريل : « ما هذه النحرية التي أمرني بها ربي ؟ قال : إنها ليست بنحرية ، ولكنه يأمرك إذا تحرمت ^(٢) للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع » قال ابن كثير : وهو حديث منكر جدًا ؛ بل أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ، وأخرج ابن أبي حاتم والحاكم أيضًا بسند لا بأس به ، عن علي ^(٣) في قوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ قال : هو وضعك يمينك على شمالك

(١) ضعيف جدًا : الحاكم (٣٩١٥) ، ومن طريقه البيهقي (٢٣٤٨) ، وابن الأعرابي في معجمه (٩٤٠) ، من طريق إسرائيل بن حاتم عن مقاتل بن حيان ، عن الأصمغ بن نباتة ، عن علي بن أبي طالب به وإسرائيل بن حاتم وإه قال في لسان الميزان : قال ابن حبان : روى عن مقاتل الموضوعات والأوابد والطامات من ذلك خبر يرويه عمر بن صبح عن مقاتل وظفر به إسرائيل فرواه عن مقاتل عن الأصمغ بن نباتة عن علي لما نزلت : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ قال : « يا جبريل ما هذه النحرية ؟ قال : يأمرك ربك إذا نحررت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت من الركوع » الحديث انتهى ، وذكره الأزدي فقال : لا يقوم إسناد حديثه وإسرائيل هذا روى عنه وهب بن إبراهيم القاضي ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا ومقاتل هو ابن حيان اهـ وأصمغ بن نباتة ضعيف وأصمغ متروك .

(٢) في «أ» : نحرث ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) ضعيف : الحاكم (٣٩٤١) ، وابن أبي شيبه (٣٨٩٠) ، والدارقطني (٩٤٨) ، وغيرهم من طريق عاصم الجحدري ، عن عقبة بن ظبيان ، عن علي به وهذا إسناد ضعيف ومختلف فيه على الجحدري ولذا قال الحافظ ابن كثير : وقيل : المراد بقوله : ﴿ وَأَنْحَرْ ﴾ وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت النحر . يروى هذا عن علي ، ولا يصح .

في الصلاة ، لفظ الحاكم ولفظ ابن أبي حاتم : على وسط ساعده اليسرى على صدره ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس ^(١) في قوله : ﴿ وَاتَّخَذَ ﴾ قال : وضع اليمين على الشمال عند النحر ^(٢) في الصلاة ، ففي الآية مشروعية ذلك ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي الأحوص ^(٣) ^(٤) وغيره أنهم قالوا [في قوله] ^(٥) : ﴿ وَاتَّخَذَ ﴾ : استقبل القبلة بنحرك والنحر موضع القلادة من الصدر ، ففيه الإشارة إلى أن المعتبر في الاستقبال الصدر لا الوجه فلا يضر الالتفات في الصلاة ، ويبطلها تحويل الصدر ، وأخرج أيضًا عن عطاء ^(٦) في قوله : ﴿ وَاتَّخَذَ ﴾ قال : إذا صليت فرفعت رأسك من الركوع فاستوقائًا ، ففيه الإشارة إلى وجوب الاعتدال والطمأنينة فيه .

(١) انظر : الدر (٨ / ٦٥٠) .

(٢) في «أ» : التحرم ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٣) في «أ» : الأخوص ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) انظر : الدر (٨ / ٦٥١) .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٦) انظر : الدر (٨ / ٦٥١) .

- ١٠٥ -

سورة النصر

[قوله تعالى : ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾] ^(١) [النصر: ٣].

فيها ^(٢) استحباب التسبيح في الركوع والسجود ، أخرج ^(٣) البخاري ومسلم عن عائشة ^(٤) قالت : كان رسول الله ﷺ يكثّر أن يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » يتأول القرآن .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ج» .

(٢) في «ج» : فيه ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .


(٣) في «ب» : وأخرج ، وما أثبتناه من «أ ، ج ، ط» .


(٤) البخاري (٧٩٦) ، ومسلم (٧٧٥) من حديث عائشة به .

- ١٠٦ -

سورة تبت

قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا ^(١) أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١] استدلل به على جواز
تكنية الكافر .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَىٰ ^(٢) عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾ [المسد: ٢] أخرج ابن أبي
حاتم عن عائشة ^(٣) أن رجلاً قال [لها] ^(٤) إني خفيف ^(٥) ذات اليد وإن لي ابناً
موسراً : أفأكل من كسبه ؟ [فقالت : نعم ^(٦) ، إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه
وإن ابنك من كسبك] ^(٧) ثم قرأت : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾ 
قالت : ﴿ وَمَا كَسَبَ ﴾ : ولده .

[١٦٤ / أ] قوله تعالى : ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾  [المسد: ٣] أخرج ابن أبي
حاتم عن الحسن ^(٨) أنه سئل عن أبي لهب هل كان يستطيع ^(٩) أن لا يَصْلَىٰ هذه
النار؟ فقال : لا والله ما كان يستطيع أن لا يصلها وإنها لفي كتاب الله من قبل

(١) في «أ» : يدي ، وهو خطأ .

(٢) في «أ» : أغنى دون «ما» ، وهو خطأ .

(٣) انظر : الدر (٨ / ٦٦٦) .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «أ» .

(٥) في «أ» : صنعت ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٦) كلمة «نعم» زائدة من «ط» .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٨) انظر : الدر (٨ / ٦٦٧) .

(٩) في «أ» : تستطيع وهو تصحيف ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

أَنْ يُخْلَقَ أَبُو لَهَبٍ وَأَبُوهُ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ ﴾ [المسد: ٤] استدل به الشافعي على صحة أنكحة الكفار .

قوله تعالى : ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ فسرهُ الحسن ^(١) وغيره بالنميمة ، [أخرجه] ^(٢) ابن أبي حاتم ، وأخرج عن ابن زيد ^(٣) وغيره : أنها كانت تأتي بالشوك تطرحه بالليل في الطريق ، وكذا أخرجه ابن جرير عن ابن عباس ^(٤) والضحاك ^(٥) ، فيفهم منه أن من شعب الإيثار إمالة الأذى عن الطريق ؛ لأنه تعالى عد ضده من خصال الكفار ^(٦) وما زلت أفحص عن استخراج هذه الشعبة من القرآن حتى ظفرت بها هنا .

(١) انظر : الدر (٨/ ٦٦٧) .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٣) الطبري (٣٠/ ٣٣٩) بإسناد صحيح .

(٤) الطبري (٣٠/ ٣٣٨) بإسناد ضعيف .

(٥) الطبري (٣٠/ ٣٣٩) بإسناد ضعيف .

(٦) في «أ» : الكفرة ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

- ١٠٧ -

سورة الإخلاص

[قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ إلى آخر السورة] ^(١).

فيها ^(٢) الرد على اليهود والنصارى والمجوس والمشركين ^(٣) والمجسمة
والمشبهة ^(٤) والحلولية ^(٥) والاتحادية وجميع الأديان الباطلة .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب ، ج» .

(٢) في «ج» : فيه ، وما أثبتناه من «أ ، ب ، ط» .

(٣) في «أ» : من المشركين ، وما أثبتناه من «ب ، ج ، ط» .

(٤) هم الذين أثبتوا الأسماء والصفات مع تشبيه الله تعالى بخلقه زاعمين أن هذا مقتضى دلالة النصوص فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

(٥) هم الذين زعموا أن الله تعالى في كل مكان بذاته وأنه حالٌّ في كل شيء تعالى الله عما يقول الظالمون والكافرون علواً كبيراً .

سورة الفلق

قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ٢] فيه رد على من قال: إن الله [تعالى] ^(١) لم يخلق الشر .

[١٦٤/ب] قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾ [الفلق: ٣] قال ﷺ :
« هو القمر إذا طلع » ^(٢) أخرجه الترمذي وغيره ، وقال الزهري ^(٣) : الشمس
إذا غربت ، وقال الضحاك ^(٤) : الليل إذا دخل ، وقال عطية ^(٥) : إذا ذهب ،
وقال أبو هريرة ^(٦) : الكوكب ، وقال ابن زيد ^(٧) : الثريا إذا سقطت ، كانت ^(٨)
الأسقام والطواعين تكثر عند وقوعها وترتفع ^(٩) عند طلوعها أخرجها كلها ابن
أبي حاتم ، ففيه على قول ابن زيد أصل من أصول الطب ، وكذا على قول [من

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «أ» .

(٢) حسن : أحمد (٢٥٤٦١) ، والترمذي (٣٣٧٢) ، وعبد بن حميد (١٥٢١) ، من طريق ابن أبي
ذئب ، عن الحارث بن عبد الرحمن ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ نظر إلى القمر ،
فقال : « يا عائشة ، استعيزي بالله من شر هذا ، فإن هذا هو الغاسق إذا وقب » ، وهذا إسناد
حسن ، وانظر : الصحيحة (٣٧٢) .

(٣) انظر : الدر (٦٨٩/٨) .

(٤) انظر : الدر (٦٨٩/٨) .

(٥) انظر : الدر (٦٨٩/٨) .

(٦) الطبري (٣٥٢/٣٠) بإسناد ضعيف جدا .

(٧) الطبري (٣٥٢/٣٠) بإسناد صحيح .

(٨) في «أ» : كان ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٩) في «أ» : ترفع ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

قال^(١): الذِّكْرُ إذا قام .

قوله تعالى : ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥] ، قال ابن عباس^(٢)
وعطاء^(٣) : من نفس ابن آدم وعينه ، أخرجه ابن أبي حاتم ، ففيه أن العين
حق ، وفي السورة استحباب التعوذ مما ذكر فيها .

(١) ما بين المعقوفين سقط من «أ» ، وما أثبتناه من «ب» ، ج ، ط .

(٢) انظر : الدر (٦٩١ / ٨) .

(٣) انظر : الدر (٦٩١ / ٨) .

- ١٠٩ -

سورة الناس

فيها ذم الوسواس وندب الاستعاذة منه وأن للإنس شياطين يستعاذ من شرهم كما أن للجن شياطين يستعاذ منهم^(١).

(١) هنا نهاية المخطوطة «أ» وجاء في آخرها ما يلي :

نسأل الله تعالى السلامة من شر الإنس والجن ، والتوفيق للعمل الصالح بمنه وكرمه آمين .
والحمد لله رب العالمين ، وصلي الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .
وكان الفراغ من كتابته في يوم «٧» سبعة خلعت من شهر شعبان سنة ١٣١٩ من نسخة بها
تحريف تاريخ كتابتها سنة ١١٢٤ من كتبخانه رواق الشام بالأزهر كتبه تراب أقدام المحررين
السيد محمد علي يس غفر الله له ذنوبه والمسلمين آمين .

فصل (١)

أخرج أبو نعيم في كتاب الصفات من طريق ليث عن مجاهد عن ابن عباس وابن عمر قالا: قال رسول الله ﷺ: «لله تسعة وتسعون اسمًا من أحصاها دخل الجنة وهي في القرآن»^(٢) كذا أخرجه بهذه الزيادة وهي مستغربة، وأخرج من طريق جعفر بن محمد الصادق أنه سئل عن الأسماء التسعة والتسعين فقال: هي في القرآن^(٣).

ففي الفاتحة خمسة: يا الله، يا رب، يا رحمن، يا رحيم، يا مالك.

وفي البقرة: يا محيط، يا قدير، يا علیم، يا حكيم، يا علي، يا عظيم، يا ثواب، يا نصير، يا ولي، يا واسع، يا كافي، يا رؤوف، يا بديع، يا شاکر، يا واحد، يا سميع، يا قابض، يا باسط، يا حي، يا قيوم، يا غني، يا حميد، يا غفور، يا حلیم، يا إله، يا قريب، يا مجيب، يا ناصر، يا قوي، يا شديد، يا سريع، يا خير.

وفي آل عمران: يا وهاب، يا قائم، يا صادق، يا باعث، يا منعم، يا متفضل.

وفي النساء: يا رقيب، يا حسيب، يا شهيد، يا مقيت، يا وكيل، يا كبير،

(١) هذا أول فصول ثلاثة ألحقها المصنف بكتابه الإكليل وهي موجودة في «ب، ج».

(٢) ضعيف بهذه الزيادة: فيه ليث بن أبي سليم وهو غلط والحديث ثابت بدون الزيادة في الصحيحين من حديث أبي هريرة.

(٣) قال المصنف في الدر: وأخرج أبو نعيم عن محمد بن جعفر قال: سألت أبي جعفر بن محمد الصادق فذكره ومحمد بن جعفر لم أقف على من تكلم فيه بجرح ولا تعديل وسكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/٢٢٠)، وانظر لزما: فتح الباري (١١/٢٦١).

يا عفو .

وفي الأنعام : يا فاطر ، يا قاهر ، يا مغيث ، يا برهان ، يا لطيف ، يا قادر .

وفي الأعراف : يا محيي ، يا مميت .

وفي الأنفال : يا نعم المولى ، يا نعم النصير .

وفي هود : يا حفيظ ، يا مجيد ، يا ودود ، يا فعال لما يريد .

وفي الرعد : يا متعال .

وفي إبراهيم : يا منان ، يا وارث :

وفي الحجر : يا خلاق .

وفي مريم : يا فرد .

وفي طه : يا غفار .

وفي قد أفلح : يا كريم .

وفي النور : يا حق ، يا مبين ، يا نور .

وفي الفرقان : يا هادي .

وفي سبأ : يا فتاح .

وفي الزمر : يا عالم .

وفي غافر : يا غفار ، يا قابل [التوب] ^(١) ، يا ذا الطول ، يا رفيع .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب» ، وما أثبتناه من «ط» .

وفي الذاريات : يا رزاق ، يا ذا القوة ، يا متين .

وفي الطور : يا بر .

وفي اقتربت : يا ملك ، يا مقتدر .

وفي الرحمن : يا ذا الجلال والإكرام ، يا باقي ، يا معين .

وفي الحديد : يا أول ، يا آخر ، يا ظاهر ، يا باطن .

وفي الحشر : يا قدوس ، يا سلام ، يا مؤمن ، يا مهيمن ، يا عزيز ، يا جبار ، يا

متكبر ، يا خالق ، يا باري ، يا مصور .

وفي البروج : يا مبدئ ، يا معيد .

وفي الفجر : يا وتر .

وفي الإخلاص : يا أحد ، يا صمد .

فهذه الأسماء التي تتبعها جعفر تزيد على العدة المذكورة بشمائية أسماء وإذا حذف منها ما لم يرد بصيغة الاسم وهي : صادق ، متفضل ، منان ، منعم ، مبدئ ، معيد ، قابض ، باسط ، برهان ، باعث ، معين ، يميت ، باقي ، وكذا ما اختلف في كونه من أسمائه تعالى في القرآن وهو : فرد ، وتر . سقط منها خمسة عشر اسمًا فيبقى ^(١) اثنان وتسعون ، وقد تتبع الحافظ ابن حجر سبعة أسماء لتكملة العدة وهي : القهار ^(٢) والشكور في قوله : ﴿ إِنَّكَ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾

(١) في «ج» : فبقي ، وما أثبتناه من «ب ، ط» .

(٢) كما في الأصول وفيه نظر .

[فاطر]، والأعلى^(١) والأكرم في قوله : ﴿ أَتَرَأَىٰ الرَّبَّكَ الْأَكْرَمَ ﴾ [العلق] والغالب
 ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ ﴾ [يوسف: ٢١] والكفيل ﴿ وَقَدْ جَعَلَنُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَيْلًا ﴾
 [النحل: ٩١] والحفي [إِنَّكُمْ كَأَنْتُمْ بِحُفَيَّا] ﴿^(٢)﴾ [مريم].

(١) لعله يقصد قوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ط» .

فصل

وفي القرآن الاسم الأعظم على اختلاف الأقوال فيه ، فأخرج ابن أبي حاتم عن جابر بن زيد ^(١) قال : اسم الله الأعظم هو الله ألا تراه يبدأ به قبل كل اسم؟! وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الدعاء عن الشعبي مثله ^(٢) ، وأخرج الحاكم وصححه عن ابن عباس ^(٣) أن عثمان سأل رسول الله ﷺ عن بسم الله الرحمن الرحيم فقال : « هو اسم من أسماء الله وما بينه وبين اسم الله الأكبر إلا كما بين سواد العين وبياضها من القرب » وأخرج الديلمي في مسند الفردوس من حديث ابن عباس مرفوعاً ^(٤) : « اسم الله الأعظم في ست آيات من آخر سورة الحشر » ، وأخرج الترمذي وغيره من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً ^(٥) : « اسم

(١) انظر : الدر (١/٢٣) .

(٢) انظر : الدر (١/٢٤) .

(٣) منكر : الحاكم (١٩٧٠) ، من طريق سلام بن وهب الجندي ، حدثني أبي ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، أن عثمان بن عفان ذكره وهذا إسناد واه فيه سلام بن وهب قال في لسان الميزان : سلام بن وهب عن ابن طاوس بخبر منكر بل كذب ساقه العقيلي من طريق زيد بن المبارك الصنعاني عن سلام بن وهب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه أن عثمان رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ عن بسم الله الرحمن الرحيم فقال : « ما بينه وبين اسم الله الأكبر إلا كما بين سواد العين وبياضها من القرب » ، حدثناه جعفر بن محمد السوسي ثنا جعفر بن مسافر عنه وأنبأه ابن علان وغيره أنا الكندي أنا الشيباني أنا الخطيب أنا ابن رزقويه حدثنا الحسن ابن زيد الجعفري ثنا جعفر بن محمد القلانسي ثنا زيد بن المبارك نحوه ولم يقل : من القرب . انتهى ، وذكره العقيلي وقال : لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به . اهـ . وانظر : الضعفاء للعقيلي (٧٤٨) .

(٤) انظر : الدر (٨/١٢٣) .

(٥) إسناده ضعيف : أحمد (٢٦٩٩٩) ، وأبو داود (١٢٩١) ، والترمذي (٣٤٨٤) ، وابن ماجه =

الله الأعظم في هاتين الآيتين : ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة] ، وفاتحة آل عمران : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَى الْقَيُّومِ﴾ [آل عمران] .
وأخرج ابن ماجه من حديث القاسم عن أبي أمامة يرفعه ^(١) : « الاسم الأعظم في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه » ، قال القاسم : فالتمسته فيها فعرفت أنه الحي القيوم ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً ^(٢) : « اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب في هذه الآية من آل عمران ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾ إلى قوله : ﴿وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ » ، وأخرج ابن جرير من حديث سعد

= (٣٨٥٣) ، وغيرهم من طريق عبيد الله بن أبي زياد ، قال : حدثنا شهر بن حوشب ، عن أسماء بنت يزيد به وهذا إسناد ضعيف لضعف عبيد الله بن أبي زياد وفي الباب عن أبي أمامة أخرجه الحاكم (١٨٠٠) ، وغيره من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا عبد الله بن العلاء ، قال : سمعت القاسم يحدث ، عن أبي أمامة به مرفوعا واختلف فيه على عبد الله بن العلاء فرواه ابن ماجه (٣٨٥٤) وغيره من طريق : عمرو بن أبي سلمة ، عن عبد الله بن العلاء ، عن القاسم قوله ثم قال : حدثنا عمرو بن أبي سلمة ، قال : ذكرت ذلك لعيسى بن موسى ، فحدثني أنه سمع غيلان بن أنس ، يحدث عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ نحوه وأخرجه الحاكم أيضا من طريق عيسى بن موسى به وغيلان مقبول كما في التقريب والقاسم صدوق يغرب كثيرا وأخرجه الحاكم (١٨٠٥) ، من طريق عمرو بن أبي سلمة ، ثنا ابن زبير وهو عبد الله بن العلاء ، قال : سمعت القاسم أبا عبد الرحمن ، يقول : سمعت أبا أمامة فذكره وفي الإسناد إلى عمرو بن أبي سلمة من لم أفق له على ترجمة وهو عند ابن ماجه من طريقه عن القاسم قوله وقال الحاكم عقب طريق عمرو بن أبي سلمة : هذا لا يعلل حديث الوليد بن مسلم ، فإن الوليد أحفظ وأتقن وأعرف بحديث بلده ، على أن الشيخين لم يحتجا بالقاسم أبي عبد الرحمن وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه وصحيح الجامع (٩٧٩) .

(١) انظر : الحاشية السابقة .

(٢) الطبراني في الكبير (١٢) / رقم (١٢٧٩) بإسناد ضعيف فيه جعفر بن جسر عن أبيه وهما ضعيفان .

مرفوعاً^(١): « اسم الله الأعظم الذي إذا دُعِيَ به أجاب وإذا سئل به أعطى : دعوة يونس بن متى » وأخرج ابن أبي حاتم عن كثير بن معبد^(٢) قال : سألت الحسن عن اسم الله الأعظم ، قال : أما تقرأ القرآن ؟ قول ذي النون : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء] وأخرج الحاكم وأبو داود عن أنس^(٣) أن رجلاً قال : اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت الحنان المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حيُّ يا قيوم ؛ فقال النبي ﷺ : « لقد دعا الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى » وهذه الأسماء من القرآن ، وأخرج الترمذي من حديث معاذ^(٤) سمع النبي ﷺ

(١) الطبري (١٧/ ٨٢) ، بإسناد ضعيف .

(٢) ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢١٤) بإسناد واه .

(٣) أبو داود (١٢٩٠) ، وغيره من طريق خلف بن خليفة ، عن حفص يعني ابن أخي أنس ، عن أنس ولفظه : أنه كان مع رسول الله ﷺ جالساً ورجل يصلي ، ثم دعا : اللهم إني أسألك بأن لك الحمد ، لا إله إلا أنت المنان ، بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم ، فقال النبي ﷺ : « لقد دعا الله باسمه العظيم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى » ، وفي إسناده خلف بن خليفة وهو صدوق اختلط لكن يشهد له ما أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٦) ، وغيره من طريق وكيع قال : حدثنا أبو خزيمة ، عن أنس بن سيرين ، عن أنس ابن مالك قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يقول : اللهم إني أسألك بأن لك الحمد ، لا إله إلا أنت ، وحدك لا شريك لك ، المنان ، بديع السموات والأرض ، ذو الجلال والإكرام ، فقال : « لقد سأل الله باسمه الأعظم ، الذي إذا سئل به أعطى ، وإذا دعي به أجاب » وهذا إسناد صحيح وأما لفظ الحنان الذي ذكره المصنف فهو عند ابن حبان (٨٩٣) ، من طريق قتبية بن سعيد ، قال : حدثنا خلف بن خليفة ، قال : حدثنا حفص ابن أخي أنس بن مالك ، عن أنس بن مالك وخلف اختلط وروي عنه كما سبق بدون زيادة الحنان وكذلك في الطرق الأخرى عن أنس بدونها وعليه فالأثر صحيح بدون هذه الزيادة .

(٤) الترمذي (٣٥٣٢) بإسناد ضعيف وانظر : الضعيفة (٣٤١٦) .

رجلاً يقول : يا ذا الجلال والإكرام فقال : « استجيب لك فاسأل » وأخرج أبو داود وغيره عن بريدة ^(١) أنه رضي الله عنه سمع رجلاً يقول : اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، فقال : « لقد سألت الله باسمه الأعظم » وأخرج الحاكم من حديث أبي الدرداء وابن عباس ^(٢) « اسم الله الأكبر ربّ ربّ » ، وأخرج ابن أبي الدنيا من حديث عائشة ^(٣) « إذا قال العبد : يا رب يا رب قال الله : لبيك عبدي سل تُعْطَه » وقال زين العابدين ^(٤) : الاسم الأعظم : الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ، وقال بعضهم : اللهم ، حكاه ابن ظفر ، وأخرج ابن جرير عن ابن مسعود ^(٥) قال : « الم » هو اسم الله الأعظم .



-
- (١) أبو داود (١٢٨٩) وغيره ، وانظر : صحيح الترغيب (١٦٤٠) .
 - (٢) ضعيف الإسناد : الحاكم (١٧٩٩) ، وابن أبي شيبه (٢٨٧٦٩) ، وغيرهما من طريق الحسن ابن ثوبان ، عن هشام بن أبي رقية ، عن أبي الدرداء وابن عباس ، وهذا إسناد رجاله ثقات عدا هشام بن أبي رقية لم يوثقه غير ابن حبان انظر : تعجيل المنفعة (ص ٤٣٢) .
 - (٣) ابن أبي الدنيا في الدعاء بإسناد ضعيف انظر : فيض القدير (١/ ٤١١) .
 - (٤) لم أقف على إسناده .
 - (٥) إسناده ضعيف : الطبري عن محمد بن المثني ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : حدثنا شعبة ، قال : سألت السدي عن ﴿حَمَّ﴾ و﴿طَسَر﴾ و﴿الْعَر﴾ فقال : قال ابن عباس : هو اسم الله الأعظم ، حدثنا محمد بن المثني ، قال : حدثني أبو النعمان ، قال : حدثنا شعبة ، عن إسماعيل السدي ، عن مرة الهمداني ، قال : قال عبد الله فذكر نحوه وهذا إسناد رجاله ثقات عدا السدي فهو صدوق يهيم كما في التقريب واختلف عليه وتفرد غير محتمل والله أعلم .

فصل

وفي القرآن من أسماء النبي ﷺ ^(١) بصريح الاسم سبعون اسمًا: محمد ، أحمد
الأحسن ، أذن خير ، الأعلى ، الإمام ، الأمين ، الأمي ، أنفس العرب ، آية الله ،
البرهان ، البشير ، البليغ ، البينة ، ثاني اثنين ، الحريص على أمته ، الحق ، حم ،
الحنيف ، خاتم النبيين ، الخبير في قوله : ﴿ فَتَنَلَّ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان] ،
الداعي ، ذو القوة ، رحمة للعالمين ، الرؤوف ، الرحيم ، الرسول ، سبيل الله ،
السراج المنير ، الشاهد ، الشهيد ، الصاحب ، الصدق ، الصراط المستقيم ، طه ،
العامل ، العبد ، عبد الله ، العروة الوثقى ، العزيز ، الفجر ، فضل الله ، قدم
صدق ، الكريم ، اللسان ، المبشر ، المبين ، المدثر ، المزل ، المذكر ، المرسل ،
المسلم ، المشهود ، المصدق ، المطاع ، المكين ، المنادي ، المنذر الناس ، النبي ،
النجم الثاقب ، النذير ، نعمة الله ، النور ، الهادي ، الولي ، يس .

[تم الكتاب] ^(٢) والله أعلم بالصواب ، [والله المرجع والمآب] ^(٣) .

(١) الأسماء التي ذكرها المصنف كثير منها صفات أو أوصاف له ﷺ وليست أسماء .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من « ب ، ط » .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من « ب ، ط » .

[قد تم الكتاب بعون الملك الوهاب بتاريخ صبيحة يوم الأربعاء الثالث عشر من شهر رجب الفرد المحرم سنة تسع وخمسين وتسعمائة على يد الفقير إلى الله تعالى السيد عيسى بن محمد بن عبد الله الحسيني الشهير بالسمرقندي] ^(١).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من حاشية «ج» .

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة التحقيق	٧
عملي في الكتاب	٩
ترجمة موجزة للإمام السيوطي <small>رحمته الله</small>	١٩
خطبة الكتاب	٢٣
مقدمة	٤٥
سورة فاتحة الكتاب	٥١
سورة البقرة	٥٤
سورة آل عمران	١٦٧
سورة النساء	١٩٤
سورة المائدة	٢٦٩
سورة الأنعام	٣٠٠
سورة الأعراف	٣٢٢

الصفحة

الموضوع

٣٤٤	سورة الأنفال
٣٥٢	سورة التوبة
٣٧٣	سورة يونس
٣٨٠	سورة هود
٣٨٧	سورة يوسف
٣٩٨	سورة الرعد
٤٠٠	سورة إبراهيم
٤٠٤	سورة الحجر
٤٠٧	سورة النحل
٤١٥	سورة الإسراء
٤٢٥	سورة الكهف
٤٣٢	سورة مريم
٤٣٧	سورة طه

الصفحة

الموضوع

٤٤٣	سورة الأنبياء
٤٤٧	سورة الحج
٤٥٩	سورة المؤمنون
٤٦٣	سورة النور
٤٨٧	سورة الفرقان
٤٩١	سورة الشعراء
٤٩٤	سورة النمل
٤٩٨	سورة القصص
٥٠٣	سورة العنكبوت
٥٠٥	سورة الروم
٥٠٨	سورة لقمان
٥١٠	سورة السجدة
٥١٢	سورة الأحزاب
٥٢٢	سورة سبأ

الصفحة

الموضوع

٥٢٤	سورة فاطر
٥٢٦	سورة يس
٥٢٨	سورة الصافات
٥٣١	سورة ص
٥٣٩	سورة الزمر
٥٤٢	سورة غافر
٥٤٦	سورة فصلت
٥٤٩	سورة الشورى
٥٥٢	سورة الزخرف
٥٥٥	سورة الدخان
٥٥٦	سورة الجاثية
٥٥٧	سورة الأحقاف
٥٦١	سورة القتال [محمد ﷺ]
٥٦٤	سورة الفتح

الموضوع

الصفحة

سورة الحجرات	٥٦٦
سورة ق	٥٧٢
سورة الذاريات	٥٧٦
سورة الطور	٥٨٠
سورة النجم	٥٨٣
سورة القمر	٥٨٦
سورة الرحمن	٥٨٨
سورة الواقعة	٥٩٠
سورة الحديد	٥٩٢
سورة المجادلة	٥٩٤
سورة الحشر	٥٩٨
سورة الممتحنة	٦٠٢
سورة الصف	٦٠٦
سورة الجمعة	٦٠٧

الموضوع	الصفحة
سورة المنافقون	٦٠٩
سورة التغابن	٦١١
سورة الطلاق	٦١٢
سورة التحريم	٦١٨
سورة الملك	٦٢١
سورة ن (القلم)	٦٢٢
سورة [سأل سائل] (المعارج)	٦٢٥
سورة نوح	٦٢٦
سورة الجن	٦٢٧
سورة المزمل	٦٢٨
سورة المدثر	٦٣٠
سورة القيامة	٦٣١
سورة الإنسان	٦٣٣

الموضوع	الصفحة
سورة المرسلات	٦٣٤
سورة [عمّ] (النبأ)	٦٣٥
سورة عبس	٦٣٦
سورة التكوير	٦٣٧
سورة الانفطار	٦٣٨
سورة المطففين	٦٣٩
سورة الانشقاق	٦٤٠
سورة البروج	٦٤١
سورة الطارق	٦٤٢
سورة الأعلى	٦٤٣
سورة الغاشية	٦٤٥
سورة الفجر	٦٤٦
سورة البلد	٦٤٩
سورة الشمس	٦٥١

الموضوع

الصفحة

٦٥٢	سورة الليل
٦٥٣	سورة الضحى
٦٥٥	سورة ألم نشرح (الشرح)
٦٥٧	سورة التين
٦٥٨	سورة العلق
٦٥٩	سورة القدر
٦٦٠	سورة لم يكن [أو : البينة]
٦٦١	سورة الزلزلة
٦٦٣	سور العاديات
٦٦٥	سورة أهاكم (التكاثر)
٦٦٦	سورة العصر
٦٦٧	سورة الهمزة
٦٦٨	سورة قريش
٦٦٩	سورة الماعون

الموضوع	الصفحة
سورة الكوثر	٦٧٢
سورة النصر	٦٧٥
سورة تبت (المسد)	٦٧٦
سورة الإخلاص	٦٧٨
سورة الفلق	٦٧٩
سورة الناس	٦٨١
فصل	٦٨٢
فصل	٦٨٦
فصل	٦٩٠
الفهرس	٦٩٥



